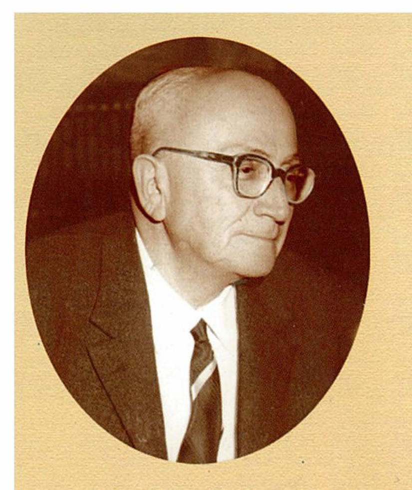


مذكرات
خالد العظم

المجلد الثاني

الدار المتحدة للنشر

طبعة ثالثة

مُذكراتُ خَالدالعَظم



مذكرات خالد العظم

في ثلاثة مجلدات

المجلد الثاني



الدار المتحدة للنشر ش.م.م.م.

الطبعة الثانية

الدار المتحدة للنشر ش.م.م.

بيروت ١٩٧٣

محتويات الكتاب

المجلد الثاني

الجزء الاول : الشؤون الاقتصادية والمالية

الفصل الاول

الانفصال الجمركي عن لبنان

قبل ان اكرس جهودي للعمل في الحقل السياسي والاقتصادي العام كنت منصرفا الى ناحية الاقتصاديات الخاصة ، اذ اشتركت بتاسيس الشركة الوطنية لصنع الشمينتو ومواد البناء وتوليت ، بصفتي عضوا في مجلس ادارتها ومديرا عاما لها ، انشاء معملها في دمر وادارة شؤونها في فترة من الزمن دامت من ١٩٣٠ حتى اوائل ١٩٣٩ . وكان لنجاح هذا المشروع ، سواء من حيث التاسيس والانشاء او من حيث حسن الادارة ووفرة الارباح ، الفضل الاكبر في تشويق النـــاس الـــى استثمار اموالهم في الاعمـــال الصناعية الخاصة او المشتركة . وقد تاسست بعد معمل الشمينتو معامل عديدة نهضت باقتصاديات البـلاد ومكنتها مـــن الاستغناء عن الكثير من البضائع الاجنبية التي كانت تستوردها ، فرجحت بذلك كفة ميزاننا التجاري .

مقدمة عامة

ولئن اطاح بعض الافراد برؤوس اموال كبيرة صرفت على تاسيس مشاريع لم تعط النتائج الطيبة المنتظرة ، فمرد ذلك الى النقص في دراسة تلك المشاريع وعدم التروي في اختيار احسنها .

واضافة الى اعمالي في شركة الشمينتو ، قمت مع فريق من ارباب الصناعة والتجارة بتاسيس شركة المغازل والمناسج بدمشق . الا ان الحـــظ لـــم يرافق هذا المشروع في السنوات الخمس عشرة الاولى من تاسيسه ، اذ اندلعت نار الحرب العالمية الثانية قبل ان تصل الآلات والادوات التي اوصينا بهـــا من المانيا . فوقـــف العمل حتى تيسر استجلاب آلات جديدة من اميركا خلال الحرب والبدء بتركيبها . ثم تخبطت امور الشركة لاسباب عديدة ، منها قلة المال في صندوقها . الا ان الحكومة تداركت هذا العجز وكفلت لها قرضا عقدته مع المصرف السوري ، سمح لها بالعمل المنتج ، بعد ان استقامت امورها . وهكذا اصبحت تدر على مساهميها من الارباح

ما يطمئن الى امكان دوام سيرها الطيب . ولا بد لي من ان اذكر ، بكل اسف ، ان التزاحم على عضوية مجالس الشركات المساهمة ومكاتبها ، واسناد المناصب لمن يملك قوة انتخابية لدى المساهمين ، دون النظر الى الكفاءة والمقدرة ، اوشك ان يودي ببعض الشركات في بلادنا . وارجو ان تتحرر الشركات من تلك العادات والتقاليد التي تثقل كاهلها وتجعلها ، في الحال والمستقبل ، عرضة لاحداث غير مرضية .

كما اني اسجل بكل اعتزاز ان اول معمل سوري قام من تلقاء نفسه باتخاذ بعض التدابير للعناية بشؤون العمال الصحية وبتأمين الاخطار التي يتعرضون لها ، كان معمل الشمينتو الذي اوجدت له نظاما خاصا مقتبسا من النظم الاجتماعية الحديثة . فأحدثت صندوق التعاون الذي يشترك بتمويله العامل والشركة ، فتؤخذ منه التعويضات التي يستحقها العمال المصابون من جراء عملهم ، وينالها ورثتهم في حالة وفاتهم . وقد عنيت بمتابعة هذه الخطوة عندما اشتركت في الحكم في ١٩٤٤ ، فقدمت لمجلس النواب مشروع قانون العمل وصرفت الجهد الكبير لاستصداره . فكان هذا القانون اساس الحياة الاجتماعية للعمال في سورية ، سواء من حيث تحديد ساعات العمل بثمان في اليوم ، او من حيث منع تشغيل الاحداث والعناية بصحة العامل وانشاء المجالس التحكيمية ، وغير ذلك من الاحكام التي لم تكن معروفة في البلاد .

ومن هنا انطلقت الحياة العمالية التقدمية واستمرت في التطور فيما بعد ، فعادت على العمال بالرغد والعيش الحسن على قدر المستطاع . وفي ١٩٣٥ سعيت لتأسيس غرفة صناعية تعنى بشؤون الصناعة التي اصبح لها في البلاد مركزها . وانتخبت رئيسا لهذه الغرفة منذ تأسيسها حتى ١٩٤٣ . وبذلت كثيرا من الجهود في حمل الحكومات المحلية والمقامات الافرنسية على حماية الصناعة الناشئة وتنشيطها وبذل المعونة الرسمية لها ، فنجحت ببعض المساعي ونشلت في البعض الاخر ، نظرا لعدم ارتياح رجال الانتداب الى انتعاش الانتاج المحلي الذي يحول دون بيع المنتوجات الافرنسية لسورية . على انني تداركت ذلك عندما انتقلت الى صف الحكام واصبح بمقدوري ان احقق ما كنت اطالب به ممن سبقني في تسلم دفة الامور . اما ما بذلت من جهود في حقل الاقتصاد العام فقد تجلى اثره في استلام المصالح المشتركة من الافرنسيين ونقلها الى حكومتي

سورية ولبنان ، وفي الخطوات التي اتبعتها في سبيل تحرير الاقتصاد السوري بانشاء مرفأ اللاذقية ومستودعات الزيوت ومشروع اليرموك الكهربائي ، وبصورة خاصة في القضاء على تحكم الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد السوري بانهاء الوحدة الجمركية . وغير ذلك من الامور . اما في حقل الشؤون المالية العامة فقد حققت انفصال النقد السوري عن الفرنك الفرنسي ووضعت الاتفاقية المالية — السورية — الافرنسية . كما سعيت لاعادة امتياز اصدار النقد السوري الى الدولة ، ووضعت اسس النقد السوري الجديد ، وزدت في التغطية الذهبية . وسأفرز لكل بحث فصلا خاصا ليستطيع القارىء ان يطلع على تفاصيل الحوادث تباعا .

قبل ان نذكر الحوادث التي ادت الى الانفصال الجمركي مع لبنان ، يجدر بنا ان نعود قليلا الى الوراء لنرى كيف كانت الحالة قبل الانفصال وكيف انفصمت الوحدة الجمركية .

الحالة السائدة قبل الانفصال الجمركي

عندما جلا الترك عن البلاد العربية في اواخر ١٩١٨ ودخلت جيوش بريطانيا سورية يرافقها الجيش العربي الذي كان يرأسه المرحوم فيصل بن الحسين [ملك العراق فيما بعد] ، كما دخلت جيوش فرنسا لبنان ، كانت البلاد العربية بمجموعها وحدة اقتصادية كاملة باعتبارها امبراطورية عثمانية . بما فيها الجزء من الجمهورية اللبنانية الحالية الذي كان يسمى متصرفية لبنان . فمع ان هذا الجزء المؤلف من اقضية زحلة وكسروان والمتن ، ما عدا بيروت وطرابلس الشام وعكار وصيدا وصور والبقاع وبعلبك ، كان متمتعا باستقلال ذاتي ، الا انه كان داخلا ضمن نطاق الوحدة الاقتصادية والمالية العثمانية .

وابقت السلطات البريطانية والافرنسية الوضع الاقتصادي على ما كان عليه . اما النقد فقد استبدل بالنقد المصري .

ثم جنح الافرنسيون المحتلون في لبنان الى استبدال النقد المصري بنقد جديد اسموه النقد السوري وربطوه بالفرنك الافرنسي ، ومنحوا المصرف السوري المؤسس برؤوس اموال فرنسية امتياز اصدار ذلك النقد . وكذلك عمدت الحكومة السورية المؤلفة اثر اعلان استقلال سورية والمناداة بالامير فيصل ملكا عليها الى ابجاد نقد مستقل عن النقد المصري جعلته على اساس الدينار الذهبي ، لكنها لم تصك من هذه الدنانير سوى قطع لا تزال محفوظة

في المتحف بدمشق . كما انها لم تطبع اوراقا نقدية على اساس العملة الجديدة ، فبقيت الليرات الذهبية والقطع الفضية العثمانية [مجيديات واجزاؤها] واسطة الدفع المتعامل بها في البلاد .

وعندما احتلت فرنسا سورية وفرضت عليها الانتداب ، اوجبت التعامل الرسمي بالليرة السورية في سورية ولبنان على السواء . لكنها رغم انها قسمت مجموع البلاد التي اقتطعتها من تركيا الى دول مستقلة اسما ، كلبنان الكبير ، ودولة سورية ، ودولة حلب ، ومقاطعة جبل الدروز ، ومقاطعة العلويين ، ولواء الاسكندرونة المستقل ، فانها ابقت الوحدة الاقتصادية بين جميع هذه الاراضي . واصبحت دوائر الجمرك واحدة بادارة المفوضية الافرنسية العليا في بيروت ، تجبي مواردها وتنفق منها على هذه الدول ، او توزع على كل منها مبالغ سنوية بحسب ما ترتأيه . اما التشريع الجمركي والاقتصادي ، فكان كذلك واحدا يصدره المفوض السامي وينفذه في جميع انحاء البلاد .

وهكذا استمر سورية ولبنان مشمولين بالوحدة الاقتصادية الكاملة الى ان انفصمت هذه الرابطة من قبل الحكومات التي انبثقت عنها ، اثر تمتع سورية ولبنان باستقلالهما الفعلي في ١٩٤٣ . فعقد ممثلو البلدين الاتفاق المسمى باتفاق تشرين الاول ١٩٤٣ ، الذي اوجد الوحدة الجمركية وانشأ مجلسا اعلى للمصالح المشتركة انيط به التشريع الجمركي ، بموافقة مجلس الوزراء في كلا البلدين . وفصلت سائر المصالح التي كانت موحدة تحت ادارة الفرنسيين ، فبدات كل من الحكومتين السورية واللبنانية تشرع في الامور الاقتصادية بالاستقلال عن الاخرى .

وهكذا يتضح ان الذي فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين سورية ولبنان لم يكن كاتب هذه السطور ، بل الحكومتان اللتان وقعتا على اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ . فهاتان الحكومتان ، او بالاحرى سعد الله الجابري وجميل مردم عن سورية ، ورياض الصلح وسليم تقلا عن لبنان ، هم الذين قضوا على الوحدة الاقتصادية التي كانت تشمل سورية ولبنان منذ مئات السنين ، وحصروا علاقتهما المشتركة بالشؤون الجمركية فحسب .

نص اتفاق ١٩٤٣ حول المصالح المشتركة

اما انا فقد سعيت لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ . لكن رياض الصلح نفسه رفض اقتراحي فاضطرني الى الغاء الوحدة الجمركية في ١٣ آذار ١٩٥٠ .

اما اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ فهو التالي :

ان ممثلي الحكومة السورية والحكومة اللبنانية ،

بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم ودرسوا مختلف المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة بين البلدين اقروا هذا الاتفاق :

مادة ١ : تحديد المصالح المشتركة . تتناول المصالح المشتركة بين سورية ولبنان جميع المصالح التي كانت تدار من قبل المندوبية العامة لفرنسا في الشرق ، وتنقسم هذه المصالح الى قسمين :

القسم الاول : يشمل ما يجب ان تستمر ادارته مشتركة لمدة غير معينة ، كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز [وهي التي تشمل منطقة عملها اراضي الدولتين] ومراقبة ادارة حصر الدخان .

القسم الثاني : يشمل ما يجب ان تترك ادارته فورا لكل من الحكومتين ضمن اراضيها ، كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والادبية والموسيقية ومصلحة الاشغال العامة وادارة البرق والبريد ودار الآثار والدفاع السلبي والامن العام ومراقبة الشركات ذوات الامتياز التي لا تتجاوز منطقة عملها اراضي احدى الدولتين وحراسة اموال الاعداء وبالاجمال كل مصلحة اخرى لم تعين في القسم الاول .

مادة ٢ : في كيفية ادارة المصالح المشتركة . يتولى ادارة المصالح المشتركة الداخلة في القسم الاول مجلس مشترك يدعى [المجلس الاعلى للمصالح المشتركة]. ويؤلف هذا المجلس من ثلاثة ممثلين لكل دولة ولهم الحق ان يستعينوا بالخبراء والاخصائيين الذين يرون لزوما لهم . ويتخذ المجلس الاعلى مقرراته باتفاق الآراء ويكون لمجموع ممثلي كل دولة رأي واحد .

يزاول المجلس عمله ستة اشهر من السنة في دمشق وستة اشهر في بيروت ، ويرأس اجتماعاته في دمشق رئيس الممثلين السوريين وفي بيروت رئيس الممثلين اللبنانيين .

مادة ٣ : صلاحية المجلس الاعلى . اولا — اعداد التشريع اللازم لكل من هذه المصالح .

ثانيا — ادارة جميع المصالح المشتركة والاشراف عليها .
ثالثا — تحديد موازنة هذه المصالح وملاكات كل منها .
رابعا — تعيين الموظفين المكلفين بادارتها .
خامسا — اعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لاقرارها .

مادة ٤ : في مصلحة الجمارك . ان سورية ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون اية ضريبة او رسم جمركي. وعلى هذا الاساس يكون للدولتين ادارة جمركية واحدة . وتمارس هذه الادارة عملها على اساس وحدة النظام الجمركي . ويحدد المجلس الاعلى كيفية وشروط ادارة الجمارك ، وله ان يمنح هذه الادارة ما يرتأيه من سلطة وصلاحية .

مادة ٥ : في توزيع عائدات المصالح المشتركة . تخصص واردات الجمارك لدفع

نفقات اداره المصالح المشتركة كما يقرها المجلس الاعلى بالدرجة الاولى . ومن ثم يقسم الباقي بين البلدين بنسبة اشتراك كل من الشعبين السوري واللبناني في دفع الرسوم التي تتألف منها موارد هذه المصالح المشتركة .

ولكن الفريقين قد اتفقا على اجــــراء توزيع مؤقت بنسبة اربعين بالمئة من الايرادات الصافية لكل من الدولتين السورية واللبنانية ، على ان تبقى العشرون بالمئة الباقية معدة للتوزيع بين الدولتين حسب القرار الذي يصدره المجلس الاعلى في مدة سنة واحدة ، وعلى اساس المبدأ المحدد في الفقرة السابقة من هذه المادة .

مادة ٦ : **في التشريع .** يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين المتعاقدين .

والمجلس الاعلى يعد المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان ، حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما اذنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذها .

مادة ٧ : **في المعاشات التقاعدية .** يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين تبدأ من يوم تسلم هذه المصالح ، ويجدد حكما للمدة نفسها وبذات الشروط ، ما لم يطلب نقضه احد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء اجله بستة اشهر .

مادة ٩ : **السعي المشترك .** على اثر التوقيع على هذا الاتفاق تتقدم الحكومتان بسعي مشترك لاستلام هذه المصــــالح .

مادة ١٠ : يبرم هذا الاتفاق في كل دولة من الــدولتين وفقا للاصول المتبعة لديهــــا .

رياض الصــلح	سعد الله الجابري
سـايم تقـلا	جميـــــل مـــردم

والحقيقة هي ان هذا الاتفاق لم يعقد في ذلك التاريخ ، بل قبل ذلك في اجتماع عقده سعد الله الجابري وجميل مـــــردم ورياض الصلح وسليم تقلا بشتورا ، ولكنهم لم يذكروا تاريخ توقيعه . وقصة اكتشافي لهذا الامر هي ان سعد الله الجابري وجميل مردم كانا في القاهرة لحضور مباحثات الوحدة العـــربية ، فاستدعاني رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي وقال لي ان رئيس جمهورية لبنان يطلب نسخة عن الاتفاق المذكور لانهم لم يعثروا عليه في غياب وزير الخارجية . وقال لي الرئيس ان لديه صورة واحدة عن هذا الاتفاق وهو سري ، حتى ان اعضاء الحكومة السورية لم يكونوا مطلعين عليه . واراني اياه ، فقرأته ولحظت انه غير مؤرخ . فاستدعى الــرئيس مرافقه العسكري الــرئيس طالب الداغستاني وطلب منه ، بعد توصيته بالكتمان ، ان يضرب على الآلــة الكاتبة صورة عن هذا الاتفاق فقط . ولما انتهى وهممنا بارســال الصورة الى لبنان ، قلت للرئيس : « ايصح ان يبقى هــذا الاتفاق غـــير

مؤرخ ؟ » قال : « لا يصح . ولكن اي تاريخ نضعه عليه ؟ » فحرنا بأمرنا لاننا لم نكن نعلم على الضبط يوم التوقيع عليه.حتى اضطررنا الى وضع تاريخ اعتباطي جعلناه اول تشرين الاول ١٩٤٣ . ولست ادري حتى الآن هل كان عدم ذكر التاريخ اهمالا من الموقعين ام قصدا . ومهما يكن الامر فان قصة هذا الاتفاق . كما رويت لي فيما بعد، تتلخص في ان الجانب الافرنسي كان، بتمسكه بادارة المصالح المشتركة السورية اللبنانية ، يزعم ان الحكومتين لم تتفقا على كيفية ادارتها . فاضطر هو للقيام بهذا العمل نيابة عنهما . واول محاولة للاستيلاء على تلك الادارة قامت بها الحكومتان السورية واللبنانية كانت في عهد الفرد نقاش والشيخ تاج الدين الحسيني ، اذ عقدتا اتفاقا احسن من اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ واوثق للعلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وطلبتا من الجنرال كاترو المندوب العام الافرنسي تسليم الحكومتين ادارة المصالح المشتركة. فغضب الجنرال ، مما ادى الى اقصاء الحكومتين عن الحكم واستمرار الادارة على ما كانت عليه .

رياض الصلح يتحول من وحدوي الى انفصالي

وبعد ان تألفت حكومتان وطنيتان في بيروت ودمشق، وانتخب مجلس نيابي في كل منهما في ١٩٤٣ . جددت المساعي للاتفاق . فاجتمع المندوبون مرات عديدة ولم يعلنوا عن الغرض الحقيقي من اجتماعهم . وسعى الجابري ومردم لتحقيق الوحدة الاقتصادية ؛ الا ان رياض الصلح رفض ذلك واصر على قصر هذه الوحدة على الشؤون الجمركية . فكان هذا الاتفاق الابتر الذي جر على البلاد السورية المضار الكثيرة . وجدير بالاسف موقف رياض السلبي ، وهو المناضل في سبيل استقلال سورية ولبنان ، والمعارض للسياسة الافرنسية في تفريق لبنان عن سورية ، والمشترك مع زعماء سورية في جهادهم، كشكري القوتلي وابراهيم هنانو وشكيب ارسلان واحسان وسعد الله الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار وفارس الخوري وفخري البارودي وغيرهم ، والذي كان عضو الوفد السوري في جنيف وعضو الاحزاب والجمعيات الوطنية التي تألفت ابان حكم الاتراك ، فسجن في عاليه وحكم عليه بالنفي ، ثم حكم عليه مرارا في عهد الانتداب الافرنسي مما حمله على الالتجاء الى البلدان الاجنبية . وقد فعل رياض الصلح كل ذلك في سبيل الحصول على استقلال سورية — سورية الكبرى بما فيها لبنان وشرق الاردن . غير ان هذا الرجل تنازل عن خطته هذه واصبح

زعيم استقلال لبنان منفردا عن سورية ، في سبيل الحصول على تأييد الاكثرية المارونية له . وامسى في كل مناسبة تتعارض فيها مصالح سورية ولبنان يعمل جهده لدى رفاقه الاقدمين، متولي الحكم في دمشق ، ليؤمن للبنان منافع على حساب سورية ، حتى يعطي بذلك دليلا مستمرا على دفاعه عن حقوق لبنان . وكان ، من جهة ثانية ، يوهم حكام سورية بأنه اذا زال عن الحكم تولاه من هم ابعد منه عن سورية واقرب الى الافرنسيين . لكن الحقيقة هي ان زعيم استقلال لبنان والمجابه الحقيقي للنفوذ الافرنسي كان رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري . فلولا تصلبه ولولا كونه مارونيا ، لما استطاع رياض الصلح الوقوف في وجه الانتداب الافرنسي، ذلك الموقف الشهير ، بالغاء بعض نصوص الدستور اللبناني القاضية بجواز تدخل الافرنسيين في شؤون الحكم في لبنان، ولما استطاع الوقوف في وجه الموالين لفرانسا من الموارنة .

كان رياض الصلح يدعي في جلسات خاصة بأن سياسته الرامية الى ابقاء الاقضية الاربعة ضمن اراضي الجمهورية اللبنانية كانت مستندة الى رغبته في ابقاء التوازن النسبي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان على ما هو عليه واستبعاد تضاؤل عدد المسلمين في لبنان الصغير ، اذا ما الحقت تلك الاقضية الاربعة التي يقطنها المسلمون بسورية . هذه النظرية صحيحة من حيث الارقام ، لكنها ككل القضايا يتداخلها عنصر الاحتمال . فهل كان لبنان قادرا على الاحتفاظ باستقلاله لو سلخت منه الاقضية الاربعة ؟ وهل كان هذا البتر يؤدي الى انصهار لبنان في المجموعة السورية بطبيعة الحال وبمضي السنين ، ام الى ارتمائه في احضان فرانسا وصيرورته مستعمرة افرنسية ؟ انه ليصعب على المرء ان يحكم حكما قاطعا على نتائج الحوادث . فكثيرا ما تؤول الامور الى مصائر غير منتظرة وغير معقولة . وعلى اي حال ، اذا جاز للمرء ان يقدر بالارقام حظ كل واحد من هذين الاحتمالين ، فانني اقدر ان تسعين بالمئة من الاحتمالات كانت الى جانب انضمام لبنان الصغير الى سورية في المستقبل القريب او البعيد .

صحيح ان رياض الصلح لم يكن قادرا في ١٩٤٣ على توجيه مصير بلاده نحو الانضمام الى سورية . فهناك بشارة الخوري الحريص على استقلال لبنان وعلى كرسيه بنفس الوقت . لكن ألم يكن بمقدرة رياض الصلح ، وهو المشهور بحذاقته واساليبه ، ان

يجعل لبنان يتدرج في طريق الانضمام ، رويدا رويدا ، حتى يصل يوما من الايام الى هذه النتيجة ، كما فعل الرئيس روزفلت في جعل الولايات المتحدة تتزحلق من العزلة التامة الى الاشتراك في الحرب العالمية الثانية ؟ احسب ان ذلك لم يكن عسيرا عليه . لكن اذا تمت الوحدة السياسية وانضم لبنان الى سورية ، فمـن يضمن لرياض الصلح رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة ؟ ومـن يؤمن له فيها ما يتمتع به من نفوذ في لبنان ؟ ودمشق بلد لم يستطع الاجنبي بجيشه القوي ان يسيطر عليها وان يبسط نفوذه فيها، فانى لرياض الصلح ذلك ؟ تلك العوامل هي التي جعلت من رياض الصلح زعيما لانفصال لبنان عن سورية بعد ان كان في جملة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها . اما القوتلي والجابري ومردم فاني اجـد لهم بعض العذر في مسايرة رياض لانهم كانوا يعرفون رياضا ويعلمون حق العلم ما هو مجبول عليه من الانتهازية . فهم حسبوا حسابا لامكان تطور رياض ، وكان لا بد لهم مـن التكاتف معه في جهودهم لقلع جذور الانتداب الفرنسي . وكانوا يخشون ان يرجع رياض عن قولـه المأثور : « لا اسمح ان يكون لبنان للاستعمار مقرا ولا ممرا » فتثبت اقدام الانتداب ويمسي الخطر قريبا من سورية . وكان رياض ، بعقلية التاجر اللبناني ، يبيع زملاءه السوريين هذه المؤازرة فيقبض ثمنها منافع مادية لا لنفسه، لكن للبنان .

فاعترفت سورية بالحـاق الاقضية الاربعـة بالجمهورية اللبنانية بتوقيعها ميثاق الجامعة العربية الذي نـص على احترام حدود الدول العربية بحالتها الراهنة، وتساهلت سورية مع لبنان في حقوقها في المصالح المشتركة ، سواء من حيث نسبة تقسيم موارد الجمرك (٥٦٪ لسورية و ٤٤٪ للبنان ، والواجب ان تكـون حصة سورية لا اقل من ٧٥٪) او من حيث السكوت عن شذوذ لبنان في تنفيذ الخطط الاقتصادية المتفق عليها، او في قبول زيادة نسبة عدد موظفي المصالح المشتركة بحيث بلغ عدد اللبنانيين فيها نحو تسعين بالمئة من المجموع ، او في غير ذلك من القضايا التي سيرد ذكرها تبـاعا .

وهكذا اعتاد رياض الصلح الحصول على ما يريده من زملائه السوريين . ولم يدر بخلده ان تقف حكومة سورية في وجهه وقفة شديدة كالتي وقفتها حكومتي في شهر آذار ١٩٥٠ ، بل كان اعتقاده

جازما انه يستطيع دائما حل المعضلات والتوصل الى نتيجة مؤتلفة مع رغباته . وهذا ما حداه الى رفض المذكرة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠. بشأن الوحدة الاقتصادية ، ظنا منه بأن الحكومة السورية لا تلبث ان تتراجع امام رفضه فيجتاز العاصفة ويوصل سفينته الى شاطىء السلام آمنا مطمئنا . لكن ظنه خاب هذه المرة، ووجد امامه اشخاصا متصلبين في النضال عن حقوق بلدهم لا يؤخذون بالعنف ولا بالتهديد ولا بالكلام المعسول . فاضطر ان يعترف قبيل وفاته بأنه اخطأ في رفض المذكرة السورية ، لكن القطار كان قد فاته كما يقولون ! وافلت الامر من يده ولم يعد قادرا على تدارك الموقف .

ولنرجع الى سرد الحوادث بعد اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ . فقد دارت بين الحكومتين السورية واللبنانية ابحاث غير مثمرة مع الجانب الافرنسي لاستلام المصالح المشتركة ، الى ان وقعت في ذلك التاريخ الحادثة الكبرى التي وطدت استقلال لبنان الفعلي . وليس في نيتي ان اسرد تفصيل ذلك الحدث ، لكنني ارغب ذكر خلاصته ، توطئة لما تم بعده من استلام تلك المصالح المشتركة .

بدات حكومة رياض الصلح في اوائل تشرين الثاني من ذلك العام بتحضير مشروع تعديل الدستور اللبناني لنبذ ما كان يتضمنه من مواد تمس استقلال لبنان وتسمح لممثل الانتداب بالتدخل في شؤونه .

وانطوى المشروع على تبديل العلم اللبناني الذي كان مؤلفا من العلم الافرنسي وفي وسطه ارزة الى شكله الجديد (وفي هذه المناسبة اذكر اننا سألنا مرة رياض الصلح لماذا لم يجعل الوان العلم اللبناني الجديد اربعة ــ الابيض والاسود والاخضر والاحمر كسائر الدول العربية ، فأجاب : « ها هو علمنا يحوي الابيض والاحمر والاخضر . » فقلنا : « والاسود ؟ » فقال : « ان السواد موحش ولذلك استبعدناه . » لكن الحقيقة هي ان السيد هنري فرعون كان معارضا في جعل العلم الجديد بالالوان الاربعة حتى يبعد عنه التشابه مع الاعلام العربية . فخضع له رياض وسايره) هذا بالاضافة الى الغاء المادة التي كانت تنص على ان اللغة الافرنسية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية ، وغير ذلك من الشؤون الهامة . وعندما بلغ الامر الافرنسيين ثاروا وابلغوا

الحكومة عدم اعترافهم بهذا التعديل . لكن رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح وغيرهما من الوزراء والنواب الوطنيين وقفوا وقفة حازمة وارسلوا المشروع الى مجلس النواب. فما كان من الافرنسيين الا ان اعتقلوا رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض النواب في قلعة راشيا واصدروا قرارا بتعيين اميل اده رئيسا للجمهورية ، ونشروا دستورا مؤقتا ، وحلوا البرلمان . فادت هذه الأعمال الطائشة الى هياج الافكار والى مظاهرات اشترك بها اللبنانيون على مختلف مذاهبهم ، ولم تشذ سوى اقلية ضئيلة . وما كانت هذه المظاهرات لتعطي ثمارها لو لم يتدخل الانكليز في الامر ، ونخص ممثلهم آنذاك ، الجنرال سبيرز ، عدو الافرنسيين اللدود . واشتد ضغط الانكليز على الجنرال ديغول ، فاضطر لارسال الجنرال كاترو الى لبنان لتلافي الامر . لكنه لم يستطع ، رغم محاولته ، الا الرضوخ واعادة الوضع السابق الى ما كان عليه . فرجع رئيس الجمهورية الخوري الى منصبه ، وكذلك عادت الحكومة المعتقلة الى مراكزها واضمحلت سلطة الانتداب وبدا افول نجمها .

المباحثات مع الافرنسيين لتسلم المصالح المشتركة والجيش

وقد استغلت الحكومتان السورية واللبنانية تضعضع مركز الافرنسيين ، فبدأتا بالمباحثات مع الجنرال كاترو ، على نحو جديد، لاستلام صلاحياته . عند ذلك دعيت للاشتراك بهذه المداولات الرسمية . وعقد للمرة الاولى اجتماع في القصر الجمهوري بدمشق حضره الرئيس القوتلي والجابري ومردم وانا عن سورية ، ورياض الصلح وسليم تقلا والامير جميل شهاب عن لبنان ، والجنرال كاترو ومسيو دوشانتينو عن فرانسا . وانتهت الابحاث بتسطير محضر تعهد الافرنسيون فيه بتسليم المصالح المشتركة فيما بعد — عدا الجيش — على ان يجري ذلك في محاضر خاصة تستلم الحكومتان بموجبها كل مصلحة على حدة . ونشر هذا الاتفاق في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ .

وانتدبت للاشتراك عن سورية في الاجتماعات التي تقرر عقدها في بيروت بحضور مندوبي لبنان وفرانسا لانجاز استلام وتوقيع المحاضر . فعقدنا عدة اجتماعات في القصر الجمهوري ببيروت ، تولى فيها الرئيس الخوري وانا عن سورية ، ومسيو اوستروغ عن فرانسا ، وضع صيغة المحاضر . فاثار المندوب الافرنسي قضية المستشارين والموظفين الافرنسيين في تلك الدوائر،

لتم الاتفاق على ابقائهم مدة ستة اشهر يسرحون بعدها ويقبضون تعويضاتهم القانونية . وكان اول محضر وضعناه هو المتعلق بالجمارك ، وذلك في ٢ كانون ثاني ١٩٤٤ ، فاستلمنا تلك الدوائر بحفلة خاصة .

واقر مجلس النواب اللبناني اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ مع الكتب التي تبودلت مع رياض الصلح . واصدرت الحكومة السورية مرسوما تشريعيا بذلك . وفي ما يلي نص هذه الكتب :

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح

رئيس وزراء ووزير مالية الجمهورية اللبنانية الافخم

ايضاحا لما جاء في الاتفاق المعقود بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية بشأن المصالح المشتركة بين البلدين ، لي الشرف بأن اعلم دولتكم ان الفقرة الاولى من المادة الثالثة القائلة : « وضع التشريع اللازم لكل مصلحة من هذه المصالح » ، والمادة السادسة ونصها : « يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين المتعاقدين » ، انما يقصد بهما بنظر الحكومة السورية ان المجلس الاعلى يعد المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما اذنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذها .

كما ان المقصود من المادة الخامسة هو ايراد الجمارك فقط ، وان الصلاحيات التي يمكن للمجلس الاعلى ان يمنحها الى اية دائرة لا تتعدى ادارة الاعمال وحق تعيين بعض الموظفين فقط .

وارجو اعلامي مشاركة الحكومة اللبنانية هذا الراي ، ليعتبر ما جاء بهذا الكتاب ملحقا بالاتفاق المذكور اعلاه ، وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام .

في ٢ شباط ١٩٤٤

وزير المالية

خالد العظم

حضرة صاحب الدولة خالد بك العظم

وزير مالية الجمهورية السورية الافخم .

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢ شباط ١٩٤٤ ايضاحا لما جاء في الاتفاق المعقود بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية بشأن المصالح المشتركة بين البلدين . ولي الشرف بان اعلم دولتكم بان الحكومة اللبنانية

تشارك الحكومة السورية الراي بان الفقرة الاولى من المادة الثالثة : « وضع التشريع اللازم لكل مصلحة من هذه المصالح » ؛ والمادة السادسة ونصها : « يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاقتضاء باتفاق الفريقين » انما يقصد بهما ان المجلس الاعلى بعد المشاريع التي لها صفة تشريعية وبعرضها على مجلس الوزراء في لبنان وسورية ، حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما ، ، اذنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذهـــا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٣ شباط ١٩٤٤

رئيس وزراء ووزير مالية الجمهورية اللبنانية

رياض الصلح

حضرة صاحب الدولة خالد بك العظم

وزير مالية حكومة سورية الافخم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٣ شباط ١٩٤٤ وبه ان الحكومة السورية تعتبر ان المقصود من المادة الخامسة هو ايراد الجمارك فقط ، واما المواد والنفقات الاخرى فيستمر توزيعها بين الحكومتين وفقا للاحكام الخاصة العائدة لكل منهما .

واما الصلاحيات التي يستطيع المجلس الاعلى ان يمنحها لاية دائرة كانت وفقا لما جاء في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من الاتفاق المذكور فلا تتعدى الصلاحيات التي تمنح عادة لادارة الاعمال وحق تعيين بعض الموظفين فقط .

ولي الشرف بابلاغكم مشاركة الحكومة اللبنانية راي الحكومة الســـورية بهذين الامرين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٣ شباط ١٩٤٤

رئيس وزراء مالية الجمهورية اللبنانية

رياض الصلح

ثم صدر مرسوم بتعيين الاعضـــاء السوريين في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وهم احسان الشريف ومحسن البرازي وليون مراد . وكان تعيين البرازي فاتحة لاتصاله الوثيق بالرئيس القوتلي . كما عينت الحكومة اللبنانية ممثليها وهم الامير جميل شهاب وموسى مبارك وباسيل طراد . وبدأ هذا المجلس اعماله متخذا بيروت مقره نصف السنوي ، وفقا للاتفاق السابق . واستمر

استلام الدوائر من الافرنسيين تباعـــا ، والحقت كـل واحدة منها بالوزارة المختصة ؛ ما عدا الجمارك ومراقبة حصر التبغ التي بقيت تحت سلطة المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

اما الجيش فظهرت نية الافرنسيين بعدم الرغبة في تسليمه الى الحكومتين ، بشكل لا يدع مجالا للشك . وكان الافرنسيون في باديءالامر يتحججون باستمرار الحرب العالمية وعدم استطاعتهم تسليم الجيش الذي هو جزء من الجيوش المرابطة في الشرق الادنى للدفاع عنه ، كما كانوا يدعون بان سورية ولبنان عاجزتان عن تقديم ما يحتاجه الجيش مـــن مال . وقدموا اقتراحا يقضي بتسليم الجيش اسميا لسورية ولبنان ، على ان تبقى قيادته بيدهم طيلة الحرب ، الى ان يعقد اتفاق خاص بشأنه ، فرفضت سورية ولبنان هذا الاقتراح . واستمرت المباحثات ودام الاخذ والرد على غير جدوى ، الى ان وقعت حوادث العدوان في ٢٩ ايار ١٩٤٥ فخرج الافرنسيون من البـــلاد الســـورية تحت ضغط الانكليز ، وانتقل الجيش السوري بصورة طبيعية الى الحكومة السورية .

واستمر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة في ادارة الجمارك والمصالح الاخرى حتى ١٣ آذار ١٩٥٠ . وكانت مدة السنين الملحوظة في اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ تجدد المرة تلو المرة ، ثم تمدد لمدة قصيرة حتى اواخر ١٩٤٨ ، حين استمر تنفيذ ذلك الاتفاق دون تمديد مفعوله رسميا . وفيما يلي النصوص التي مددت فيها هذه الاتفاقية :

اجتمع رئيسا وزارتي سورية ولبنان ووزيرا المالية في الدولتين ووزيرا الاقتصاد الوطني في ٢٨ و ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥ . وبنتيجة الاجتماع اتفق الفريقان على ما يلي :

اتفاق بيروت ١٩٤٥/١/٢٩

اولا — ....

ثانيا — المصالح المشتركة

١ — ....

٢ — ....

٣ — يجري توزيع واردات المصالح المشتركة المالية الصافية بين البلدين عن سني ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بنسبة اربعة واربعين بالمئة للبنان و ٥٦ بالمئة لسورية .

تحريرا في بيروت في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥

الفصل الاول : الانفصال الجمركي عن لبنان

رئيس الوزارة السورية — رئيس الوزارة اللبنانية

سعدالله الجابري — سامي الصلح

وزير الاقتصاد في سورية ــ حسن جبارة — وزير المالية في لبنان ــ اميل لحود

١ ــ تقرر باتفاق الجانبين ان يتم تعيين مدير عام ومفتش عام . ويتم تعيينهما بطريق المناوبة بحيث يكون المدير العام لبنانيا عندما يكون المفتش العام سوريا ، والعكس بالعكس . وتجري المناوبة كل مدة سنة ، على ان يكون المدير العام سوريا في الدورة الاولى ، ويكون المفتش العام مساويا للمدير العام من حيث الرتبة والراتب .

اتفاق شتورا ١٩٤٧/٧/١٠

٢ ــ تقرر تعديل الطريقة الواردة بكتاب وزارة المالية اللبنانية المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦ ورقم ١٥٩٧٦ ، وذلك بابقاء المجلس الاعلى للمصالح المشتركة بجميع صلاحياته .

٣ ــ تقرر توزيع عائدات المصالح المشتركة في سنة ١٩٤٧ على اساس العام الماضي ٥٦ ٪ لسورية و ٤٤ ٪ للبنان .

وتقرر توزيع الاموال الباقية من موارد المصالح المشتركة عن المدة السابقة لسنة ١٩٤٤ على اساس التوزيع الحالي اي ٥٦ ٪ لسورية و ٤٤ ٪ للبنان .

٤ ــ .... الخ .

سليمان نوفل	رياض الصلح	جميل مردم بك
حميد فرنجية	سعيد الغزي	محمد العبود

عقدت الحكومتان السورية واللبنانية اجتماعا في شتورا في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ وبحثتا في الامور الاقتصادية والمالية واتفقتا على ما يأتي :

اولا ــ تمديد اتفاق شتورا المؤرخ في اول تشرين الاول ١٩٤٣ وملاحقه المتعلقة بالمصالح المشتركة لمدة ثلاثة اشهر ، اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٤٨ ، وذلك ريثما يتم الاتفاق على النصوص النهائية والاحكام التي تطبق على المستقبل..

اتفاق شتورا ١٩٤٧/١/٢٨

ثانيا ــ ....

ثالثا ــ ....

رابعا ــ اعطاء التعليمات المشتركة المتفق على صيغتها بين الفريقين الى الوفدين المفاوضين في باريس بشأن قضية النقد والامور الاقتصادية والمالية المعلقة مع الجانب الفرنسي

خامسا ــ .... الخ

جميل مردم — رياض الصلح

الجزء الاول : الشؤون الاقتصادية والمالية

بلاغ وزارة المالية اللبنانية ١٩٤٨

١ – تعلن وزارة المالية للعموم ان اسعار مشترى القطع الاجنبي وبيعه بواسطة المصارف المقبولة والمأذونة باقية على ما كانت عليه قبل ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨

ان جميع معاملات مشترى القطع وبيعه ستجري كالسابق بواسطة المصارف المقبولة والمأذونة اعتبارا من ٢ شباط .

٢ – تعلن وزارة المالية ان سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة الى الليرة اللبنانية تحدد في ٩٧،٨٣ فرنك لكل ليرة واحدة .

٣ – تجري يوم الاثنين الواقع ٢ شباط ١٩٤٨ عملية استبدال الاوراق النقدية المكتوب عليها عبارة سورية باوراق نقدية مكتوب عليها عبارة لبنان ، ويكون هذا الاستبدال على اساس ليرة لبنانية لكل ليرة سورية .

تبدأ عملية الاستبدال من الساعة ٨ صباحا حتى الساعة الرابعة بعد الظهر بدون انقطاع . وتجري هذه العمليات لدى جميع الفروع التابعة لبنك سورية ولبنان وفي مخافر الدرك ومراكز المحافظات والاقضية ومراكز مفوضيات الشرطة في بيروت .

بيان بنك سورية ولبنان

« ان بنك سورية ولبنان بصفة كونه مؤسسة الاصدار يعلن للجمهور انه اعتبارا من الساعة ١٦،٠ من يوم الاثنين ٢ شباط ١٩٤٨ لم يبق في لبنان اية قوة ابرائية لغير العملة اللبنانية ، وان كل تعامل يستفيد منه غيرها من الاوراق النقدية قد توقف موقتا اعتبارا من التاريخ والساعة المشار اليهما اعلاه . »

في ٣٠ / ٣ / ١٩٤٨ عقد ممثلو الحكومتين اللبنانية والسورية في شتورا اجتماعا بحثوا فيه شتى الامور ألتي تهم البلدين ونظروا في الوضع الناشىء عن انتهاء مفعول اتفاق المصالح المشتركة المعقود بينهما في اول تشرين الاول ١٩٤٣ اعتبارا من اول نيسان ١٩٤٨ .

اتفاق شتورا ١٩٤٨/٣/٣٠

واعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر عقد في دمشق في ٢١ اذار ١٩٤٨ واول نيسان ١٩٤٨ وكانت الابحاث مشبعة بروح الود والصفاء والاخاء كما كان الجانبان حريصين على دوام الروابط الوثيقة التي تجمع بينهما .

وقد تم الاتفاق بينهما على ما يأتي :

١ – يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال الموكلة اليه المتعلقة بادارة الجمارك حتى تاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ . وخلال هذه الفترة تنتقل البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة .

٢ – يكون للنقدين اللبناني والسوري خلال فترة التمديد المنصوص عليها في المادة الاولى اعلاه قوة الابراء للجمارك اللبنانية والسورية .

٣ – .... الخ

جميل مردم — رياض الصلح

في الخامس من شهر ايار ١٩٤٨ اجتمع في دمشق رئيسا الحكومتين اللبنانية والسورية ، دولة رياض بك الصلح ودولة جميل بك مردم بك . وبعد المداولة في الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة اتفقا على ما يأتي :

اتفاق شتورا ١٩٤٨/٥/٥

١ – يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال الموكولة اليه والمتعلقة بادارة الجمارك بين البلدين حتى تاريخ ٣٠ / حزيران / ١٩٤٨ وخلال هذه الفترة تنتقل البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة .

٢ – تقبل الجمارك اللبنانية والسورية النقد اللبناني والسوري على ان لا يزيد النقد اللبناني في الجمارك السورية عن النصف والنقد السوري في الجمارك اللبنانية عن النصف ايضا .

٣ – .... الخ

جميل مردم　　　　رياض الصلح

في يوم الاحد الواقع في ٢٨ حزيران ١٩٤٨ اجتمع في شتورا رئيسا الحكومتين السورية واللبنانية ووزيرا الخارجية والمالية والاقتصاد الوطني وبعد ان استعرض الفريقان الشؤون التي تهم البلدين من جميع النواحي تم الاتفاق على الامور التالية :

اتفاق شتورا ١٩٤٨/٦/٢٨

١ – تمديد الاتفاق المعقود بين رئيسي حكومتي سورية ولبنان بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ بشأن المصالح المشتركة الى ثلاثة اشهر اخرى تبدأ في اول تموز ١٩٤٨ وتنتهي في ٣٠ ايلول ١٩٤٨ على ان يعهد الى رئيس الهيئة السورية ورئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة باعداد الدروس على ضوء اختبارات الماضي للوصول الى اتفاق نهائي يؤمن توسيع الوحدة الجمركية وتوثيق عرى الروابط الاقتصادية في جميع نواحيها على ان تستعين الهيئة بذوي الاختصاص والخبرة .

٢ – .... الخ

جميل مردم　　　　رياض الصلح

ولا يدخل في نيتي بيان اعمال هذا المجلس خلال تلك السنين ، ولا ذكر الخلافات العديدة التي كانت تحصل بين مندوبي الدولتين ، ولا تبيان ما ادت اليه هذه الخلافات من تعقيد الامور وتوقيف بعض المصالح الحيوية عن سيرها المستقيم . وكان الخلاف الاصلي بين المندوبين ، في جوهر الامر ، هو ان اللبنانيين باعتبارهم متمسكين بمبدأ التجارة الحرة والباب المفتوح وفقا لمصلحة بلدهم التجارية كانوا دائما يتصادمون بآرائهم هذه مع آراء المندوبين السوريين القائلين بلزوم السير في سياسة الحماية الاقتصادية وتحديد الاستيراد في الكماليات وزيادة تعرفات الجمرك للحد من دخول

البضائع الكمالية ولحماية الصناعة والزراعة في البلاد .

مذكرة سورية باقتراح الوحدة الاقتصادية بين البلدين

وكانت دوائر الجمارك التي يرأسها موظف لبناني لا تنفذ الكثير من القرارات المتخذة من قبل الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية والقاضية بمنع ادخال بعض الاصناف او بمنع تصدير بعض المحصولات الزراعية التي يرى لزوم ابقائها داخل البلاد لكــــي لا ترتفع اسعارها فتزيـــد كلفـــة المعيشة . وعبثا كانت تذهب احتجاجات الحكومة السورية ومندوبيها في مجلس المصالح المشتركة، مما اضطر سورية الى الالحاح في تنفيذ الاتفاق القاضي بتناوب سوري ولبناني في وظيفة مدير عــــام للجمارك . ولكن لبنان كان يماطل في تحقيق ذلك ويطلب معرفة من ترشحه سورية من موظفيها لهذا المنصب ، فتمضي الايام والشهور قبل اعطاء الجواب . ثم تدعي الحكومة اللبنانية بانها تعاني ازمة داخلية وبان تعيين مدير عام سوري للجمارك يزيد في مشاكلها . وهكذا استمرت المديرية العامة للجمارك في عهدة موظف لبناني منذ اوجدت الوحدة الجمركية في اول كانون الثاني ١٩٤٤ حتى زالت في ٣ اذار ١٩٥٠ دون ان تتمكن سورية من تحقيق ما اتفق عليه من تناوب سوري ولبناني في المديرية العامة سنة فسنة . وكذلك كانت الحالة بخصوص نسبة الموظفين السوريين في ادارة الجمارك ، اذ انها لم تبلغ ١٠ او ١٥ بالمئة عددا ورواتب . ولم تتمكن الحكومة السورية من الوصول الى التساوي ، بالرغم من نصوص الاتفاق .

وثمة شؤون عديدة كان نصيبها الركود بسبب اختلاف آراء المندوبين السوريين واللبنانيين لا يسمح المجال بتعدادها كلها .

هذا ما حمل من تولى وزارة المالية من الوزراء السوريين على التذمر المستمر من مواقف لبنان ، والى سعيهم لتحسين الحـــال بما لديهم من وسائل ، لم تكن ناجحة . ذلك ان الرئيس القوتلي كان حريصا على التمسك بالتفاهم مع لبنان بأي شكل كان ، فيحول دون التهديد بقطع الصلات الاقتصادية واتخاذ موقف حاسم . وفي عهد حسني الزعيم بعث السيد حسن جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني بمذكرة الى وزير الاقتصاد اللبناني مؤرخة في ٥ حزيران ١٩٤٩ يقترح فيها ايجاد وحدة اقتصادية بين سورية ولبنان وهذا نصهـــا :

لمقام وزارة الاقتصاد الوطني

بيروت

تهدي هذه الوزارة تحياتها الى وزارة الاقتصاد الوطني اللبنانية وتبدي ان المصالح السورية اللبنانية المشتركة كانت ولم تزل موضوع مباحثات عديدة بين الحكومتين . وتعتقد الحكومة السورية ان جميع الحلول الموقتة التي قبلتها حتى الآن لم تكن مبنية على اسس عادلة ولا يبررها سوى حرصها الشديد على استمرار التعاون بين البلدين واملها في الوصول بالمستقبل القريب الى توثيق هذا التعاون .

غير ان الوقائع أظهرت تعذر امكان تحقيق هذه الغاية .

ومن المعلوم ان اسباب الاختلاف الاساسية ناشئة عن رغبة سورية في الحد من الاستيراد ضمن منهاج موحد يهدف الى ايجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات والى حماية انتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتهما . ويقابلها في لبنان سياسة الاستيراد الحر (حتى المواد الكمالية) لتوسيع افق التجارة في لبنان وابقاء سورية سوقا حرا لها .

وقد ازدادت نتائج هذا الاختلاف خطورة بتوسيع الصناعات المحليـــة وازدياد الانتاج الزراعي بشكل اصبحت معه رؤوس اموال المواطنين الموظفة في المشاريع المذكورة معرضة للمخاطر مما سيؤدي الى كارثة اقتصادية تعتقدها الحكومة السورية كارثة مشتركة .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة اللبنانية ، على اثر انفرادها في توقيع الاتفاق النقدي ودون اية مفاوضة سابقة ، رات ان تلغي قوة النقد السوري الابرائية في لبنان (المذكرة الصادرة عن وزارة المالية ومؤسسة الاصدار بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨). وهكذا قضت بفصل النقدين السوري واللبناني اللذين كانت تشكل وحدتهما عنصرا اساسيا لاستمرار التبادل التجاري بين البلدين ، ذلك الفصل الذي كان يمكن اجتنابه لو اتبعت الحكومتان خطة موحدة . وقد زاد هذا التدبير في اختلال التوازن في العلاقات السورية اللبنانية واحدث فرقا بين النقدين تراوح بين (٣،٧ ٪) فالحق بالسوريين خسائر جسيمة تقدر بعشرات الملايين كان من واجب الحكومة السورية اجتنابها باتخاذ تدبير مماثل وبتطبيق الاحكام النافذة بالنسبة للبلاد الاخرى على التعامل النقدي بين سورية ولبنان . ولكنها لم تقدم على عمل كهذا لانها قدرت ان هذا التدبير الذي يصون مصلحة السوريين من شأنه ان يمهد السبيل للانفصال الذي كانت جميع جهود الحكومة منصرفة الى تحاشيه .

فالحكومة السورية اذ ترى ان جميع مساعيها وتضحياتها التي قدمتها لاجتناب هذا الانفصال خلال الاشهر الخمسة عشر الماضية لم تثمر تأسف لاضطرارها الى اتخاذ قرار نهائي قبل نهاية شهر حزيران الحالي .

وخلال هذه الفترة تبدي الحكومة السورية رغبتهـا الاكيدة في استنفـاد جميع الوسائل الممكنة للمحافظة على العلاقات المشتركة بين البلدين معربة عن استعدادها لقبول احد الحلول الثلاثة الآتية :

١ ـ وحدة اقتصادية على اساس المشروع المقدم طيا .

٢ ـ نظام للتبادل الحر بين البلدين على الاسس الاتية :

ا) تعرفة خارجية موحدة .

ب) تبادل الانتاج المحلي بين البلدين معفى من الرسوم الجمركية .

جـ) اخضـاع البضائع الاجنبية المتبادلة بين البلدين الى الرسم الجمركي العادي تدفعه الحكومة المصدرة الى الحكومة المستوردة دون مطالبة الافراد .

ومن المسلم بـه ان اختيـارا كهذا يعني استقلال كل من البلدين في السياسة الاقتصادية والنقدية وفي سائر الشؤون غير المذكورة اعلاه .

٣ ـ اصلاح النظام الحالي وادخال التعديـلات اللازمة عليه ضمن حدود المشروع المرفق طيـا ، والمتضمن بصورة خاصة ايجاد هيئة مشتركة تشرف على الاستيراد والتصدير وتحديد الاستيراد لحماية الانتاج المحلي والتعادل النقدي بين البلدين .

والحكومة السورية على استعداد لتفويض مـــن يمثلها تفويضا مطلقا للاتفاق مع من يمثل لبنان مزودا بصلاحيات مطلقة للاتفاق على احد الحلول المذكورة اعلاه .

وفي حال تعذر الوصول الى حل خلال هذه الفترة ترى الحكومة السورية نفسها مضطرة للانفراد بسياستها الاقتصادية مما فيها الشؤون النقدية والجمركية ، وهي عالمة بان هذا الحل ليس في مصلحة البلدين ولكنه على كل حال افضل من الاستمرار على الوضع الحاضر الذي يهدد البلاد بسوء العاقبة .   وتفضلوا بقبول الاحترام .

دمشق في ٥ / ٦ / ١٩٤٩

وزير المالية والاقتصاد الوطني

حسن جبارة

وفيما يأتي نص هذين المشروعين :

ان ممثلي الحكومة السورية

وممثلي الحكومة اللبنانية .

بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم واعادة النظر في الشؤون المشتركة بين البلدين اتفقوا على ما يلي :

مادة (١) توحد بين سورية ولبنان روابط اقتصادية تنشأ عنها مصالح مشتركة تشرف على ادارتها ادارة موحدة تدعى « المجلس الاقتصادي المشترك » قوامها وزيرا

المالية والاقتصاد في كلا البلدين يؤازرهم خبراء اخصائيون .

مادة (٢) تتناول المصالح المشتركة بصورة خاصة الشؤون الآتية :

١ ــ القسم الاول : الشؤون الخاضعة لادارة المجلس الاقتصادي المشترك وهي :

أ) الجمارك .

ب) الاستيراد والتصدير .

جـ) الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية .

د) مراقبة السكك الحديدية المشتركة .

هـ) مراقبة ادارة حصر التبغ والتنباك .

٢ ــ القسم الثاني : الشؤون التي تدبرها كل من الحكومتين وفقا لسياسة وتعرفات موحدة يقرها المجلس الاقتصادي المشترك وهي :

أ) النظام النقدي .

ب) انظمة القطع .

جـ) الرسوم غير المباشرة على استهلاك المواد المتداولة بين البلدين بما فيها الرسوم البلدية .

٣ ــ القسم الثالث : الشؤون التي يكون للمجلس الاقتصادي فيها راي توجيهي ، وهي تتناول تماثل النظام المالي بوجه عام وبصورة خاصة الضرائب المباشرة ومعدلاتها وشؤون العمال والقضايا الاجتماعية .

مادة (٣) يعقد المجلس الاقتصادي المشترك اجتماعات دورية في سورية ولبنان ، يرأس المجلس في سورية احد الوزيرين السوريين وفي لبنان احد الوزيرين اللبنانيين . ويتخذ المجلس قراراته باتفاق الآراء .

مادة (٤) تتناول صلاحية المجلس الاقتصادي المشترك الاعمال الآتية :

١ ــ بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الاول :

أ) وضع التشريع والانظمة التنفيذية . يعد المجلس المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما اذنا للمجلس بنشرها وتنفيذها .

ب) وضع انظمة وبرامج موحدة تهدف الى ايجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات والى حماية انتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتهما وتشجيع التصدير .

جـ) اعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لاقرارها .

د) ادارة المصالح المشتركة بواسطة مديرين مشتركين ، احدهما سوري

والآخر لبناني .

هـ) وضع موازنة هذه المصالح وملاكها ونظام موظفيها . يكون اشتراك الموظفين السوريين واللبنانيين في دوائر المجلس والجمارك من حيث العدد والرواتب متناسبا مع حصة كل دولة من موارد المصالح المشتركة ، ويتخذ المجلس التدابير المقتضية للوصول لهذه الغاية .

٢ ـ بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الثاني :

أ) تحديد تعرفات الرسوم غير المباشرة على استهلاك المواد المتداولة بين البلدين وتعيين الخطوط الاساسية في طرحها وتحصيلها .

ب) توحيد النظام النقدي وانظمة القطع في البلدين .

٣ ـ بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الثالث :

معالجة السياسة المالية بوجه عام للوصول الى نظام مالي مماثل في الدولتين واعداد التشريع المتعلق بشؤون العمال وحقوقهم وواجباتهم .

مادة (٥) يعين المجلس الاقتصادي المشترك المديرين المشتركين السوري واللبناني ويكون مركزا عملهما ستة اشهر في سورية وستة اشهر في لبنان .

يؤازر المديرين المشتركين مديران معاونان مشتركان لكل من اقسام الادارة حسب الحاجة . وتوزع مراكز المديرين المعاونين المشتركين بين سورية ولبنان باتفاق لاحق .

يوقع المديران المشتركان جميع المعاملات . وفي حال وقوع اختلاف في الرأي ترفع القضية الى المجلس الاقتصادي المشترك .

مادة (٦) تلغى احكام الاتفاقات السابقة المخالفة لهذا الاتفاق .

مادة (٧) يبرم هذا الاتفاق في كل من الدولتين وفقا للاصول المتبعة لديها ويعمل به لمدة سنتين تبدأ من ...... ويجدد حكما للمدة نفسها وبذات الشروط ما لم يطلب نقضه احد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء اجله بستة اشهر .

نص المشروع الثاني

ان الحكومتين السورية واللبنانية ، رغبة في تنسيق شؤون الاستيراد والتصدير وحماية وضعهما المالي الخارجي وميزان مدفوعاتهما وخلق وتنشيط النواحي الصناعية والزراعية في بلديهما ، اتفقتا على ما يلي :

الفصل الاول ـ القضايا الاقتصادية (اللجنة الاقتصادية المشتركة)

المادة الاولى : تشكل لجنة مشتركة بين سورية ولبنان تدعى « اللجنة الاقتصادية المشتركة » وتؤلف من مندوب دائم عن كل من وزارتي المالية والاقتصاد الوطني في البلدين مهمتها :

ا) اعداد النصوص المتعلقة بالتصدير والاستيراد وابداء الرأي بما تعرضه عليها الحكومتان من هذه النصوص .

ب) معالجة شؤون التصدير .

ج) معالجة شؤون الاستيراد .

المادة الثانية : تعقد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية ستة اشهر في دمشق وستة اشهر في بيروت ، وبرأسها في سورية احد الممثلين السوريين وبرأسها في لبنان احد الممثلين اللبنانيين ، وتتخذ مقرراتها باتفاق الآراء وباعتبار صوت واحد لمندوب كل بلد . ويكون لهذه القرارات صفة استشارية وتنفذ من قبل الحكومتين وفقا للاصول المتبعة لدى كل منهما .

المادة الثالثة : تؤدى جميع نفقات هذه اللجنة والدوائر التابعة لها من موازنة المصالح المشتركة .

ا) النصوص المتعلقة بالتصدير والاستيراد

المادة الرابعة : توحد اللجنة النصوص النافذة حاليا المتعلقة بالتصدير والاستيراد في البلدين وكذلك تستشار بجميع النصوص العائدة لهذه المواضيع التي تضعها الحكومتان في المستقبل قبل اصدارها ابقاء على وحدة التشريع الاقتصادي بينهما وللجنة ايضا ان تقترح على الحكومتين النصوص والتدابير التي تراها في مصلحتيهما الاقتصادية .

ب) التصدير

المادة الخامسة : يخضع التصدير لنظام الاجازة .

المادة السادسة : يرخص بتصدير المنتجات الحيوانية والنباتية والصناعية المحلية باستثناء المواد المحددة بالجدول رقم / ١ / المرفق . وللجنة حق اقتراح تعديل هذا الجدول عند الحاجة وفقا لما تقتضيه مصلحة البلدين .

المادة السابعة : تحدد اللجنة بين حين وآخر معدل القطع الناتج عن التصدير الذي يجب ان يتخلى عنه المصدرون الى مكتب القطع .

المادة الثامنة : يتقاسم البلدان القطع الناتج عن التصدير بنسبة (٧٨) بالمئة لسورية و (٢٢) بالمئة للبنان باستثناء الحبوب الصالحة للخبز ومشتقاتها التيترجع عائداتها من القطع الاجنبيالى سورية وخيوط الحرير الطبيعي والحمضيات التي ترجع عائداتها من القطع الى لبنان .

المادة التاسعة : يسجل مكتب القطع في البلدين النقد الاجنبي الناتج عن التصدير والعائد له في حسابيهما مباشرة بالنسبة المنصوص عليها في المادة السابقة .

المادة العاشرة : تضع اللجنة جداول دورية باسعار اهم المواد المعدة للتصدير

لتتخذ اساسا في تقدير قيمة البضائع المصدرة وتقديم التعهد باعادة القطع .

المادة الحادية عشرة : عندما تحدد اللجنة الكميات المباح تصديرها من بعض المواد توزع هذه الكميات بين البلدين بنسبة ستين بالمئة لسورية واربعين بالمئة للبنان وفي هذه الحالة لا تصبح اجازة التصدير الممنوحة من قبل احد البلدين نافذة الا بعد ان تؤشر عليها اللجنة التي يترتب عليها القيام بهذا التأشير بمدة اسبوع على الاكثر ولا يحق لها رفض التأشير الا بحالة تجاوز احد البلدين المخصصات المعينة له .

المادة الثانية عشرة : تراقب اللجنة تنفيذ التعهدات باعادة قيم البضائع المصدرة بالقطع الاجنبي في كل من البلدين .

ج — الاستيراد

المادة الثالثة عشرة : يخضع الاستيراد لنظام الاجازة المسبقة .

المادة الرابعة عشرة : تطلق حرية الاتجار بالترانزيت من كل قيد مع الحؤول دون تسرب هذه البضاعة الى البلاد .

المادة الخامسة عشرة : يرخص الاستيراد للمواد المعتبرة ذات افضلية في تموين البلاد وتجهيزها الصناعي والزراعي . واتفق في الوقت الحاضر على اعتبار المواد الوارد ذكرها في الجداول رقم (٢) في عداد هذه المواد .

المادة السادسة عشرة : تعين المواد المحدد استيرادها في الوقت الحاضر بالجدولين رقم (٣ و ٣ ب) المرفقين وتوزع موادهما بين البلدين .

المادة السابعة عشرة : لا تصبح اجازة الاستيراد المتعلقة بالمواد المحدد استيرادها نافذة الا بعد التأشير عليها من قبل اللجنة التي يترتب عليها القيام بهذا التأشير بمدة اسبوع على الاكثر . ولا يحق لها رفض التأشير الا بتجاوز احد البلدين المخصصات المعينة له .

الفصل الثاني : التعامل بالنقدين السوري واللبناني

المادة الثامنة عشرة : يقبل النقدان السوري واللبناني في الدوائر الحكومية والمصالح المشتركة في سورية ولبنان على اساس التعادل بين الليرة اللبنانية والليرة السورية كما هو مصرح عنه في الصندوق النقدي الدولي . ويسمح للمصارف بتحويل الاموال بين البلدين بالنقدين السوري واللبناني ، بحرية تامة .

المادة التاسعة عشرة : يفتح بنك سورية ولبنان في بيروت حسابا سوريا رقم (١) باسم الحكومة السورية بالنقد اللبناني . ويفتح بنك سورية ولبنان في دمشق حسابا لبنانيا برقم (١) باسم الحكومة اللبنانية بالنقد السوري .

تقيد في هذين الحسابين :

١ ــ جميع المدفوعات المتوجبة على الحكومة اللبنانية للحكومة السورية او على الحكومة السورية للحكومة اللبنانية .

٢ ــ الرصيد المنصوص عليه في المادة / ٢٠ / من هذا الاتفاق .

٣ ــ الرصيد المنصوص عليه في المادة / ٢١ / من هذا الاتفاق .

المادة العشرون : يفتح بنك سورية ولبنان في لبنان حسابا لبنانيا برقم (١) مكرر بالنقد السوري باسم الحكومة اللبنانية تقيد فيه جميع المبالغ المسلمة اليه بالنقد السوري من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في لبنان .

ويفتح بنك سورية ولبنان في سورية حسابا سوريا برقم (١) مكرر بالنقد اللبناني باسم الحكومة السورية تقيد فيه جميع المبالغ المسلمة اليه بالنقد اللبناني من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في سورية .

ينقل بنك سورية ولبنان ما يتجمع لديه في الحساب اللبناني رقم (١) مكرر من النقد السوري الى سورية وما يجتمع لديه في الحساب السوري رقم (١) مكرر من النقد اللبناني الى لبنان ، وذلك بمبالغ متعادلة . ويدور الرصيد الى اول الشهر ، وفي نهاية كل ثلاثة اشهر ينقل بنك سورية ولبنان الرصيد من احد الحسابين المفتوحين بموجب هذه المادة الى احد الحسابين (حساب رقم ١) المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق .

المادة الحادية والعشرون : يفتح سورية ولبنان في لبنان باسم المصالح المشتركة حسابا سوريا برقم (٢) بالنقد السوري وحسابا لبنانيا برقم [٢] مكرر بالنقد اللبناني .

ويفتح بنك سورية ولبنان في سورية باسم المصالح المشتركة حسابا برقم (٢) بالنقد السوري وحسابا لبنانيا برقم (٢) مكرر بالنقد اللبناني .

يقيد في الحساب السوري النقد السوري المتحصل من قبل المصالح المشتركة في لبنان او سورية . ويقيد في الحساب اللبناني النقد اللبناني المتحصل من قبل المصالح المشتركة في لبنان او سورية .

ينقل بنك سورية ولبنان بين حين وآخر النقد السوري من الحساب رقم / ٢ / في لبنان الى الحساب رقم (٢) في سورية والنقد اللبناني من الحساب رقم / ٢ / مكرر في سوريا الى الحساب رقم (٢) مكرر في لبنان .

تجري المدفوعات المتوجبة على المصالح المشتركة لسورية من الحساب السوري رقم / ٢ / في دمشق وللبنان من الحساب اللبناني رقم (٢) مكرر في بيروت . وفي حال عدم كفاية احد الحسابين المذكورين يجري دفع الرصيد بطريق تحويل معادل من الحساب رقم / ١ / مكرر في بيروت الى الحساب السوري رقم (١)ومن الحساب رقم / ٢ / في دمشق الى الحساب اللبناني رقم (١) .

المادة الثانية والعشرون : اذا بلغ رصيد احد الحسابين (حساب رقم ١) المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق عشرة ملايين ليرة قبل نهاية هذا الاتفاق ينظر في الامر باتفاق الفريقين .

المادة الثالثة والعشرون : في نهاية مدة هذا الاتفاق يجري التقاص النهائي بين الحسابين (حساب رقم / ١ /) المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق ويسدد الرصيد الدائن على الوجه الآتي :

اولا — في حالة تمديد هذا الاتفاق يدور كامل الرصيد الى احد الحسابين الجديدين المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق .

ثانيا — في حالة عدم تمديد هذا الاتفاق يسدد الرصيد بضائع تعود للافراد يشتريها الافراد من البلد الاخر بموجب حوالات تسحب على احد الحسابين المذكورين.

المادة الرابعة والعشرون : لا يمكن احد الفريقين ان يقرر تبديل التعادل المنصوص عليه في المادة / ١٨ / من هذا الاتفاق الا بعد اشعار الفريق الآخر بالأمر. على ان يتم هذا الاشعار قبل تبديل التعادل بعشرة ايام على الاقل .

وفي حال تبديل التعادل يوقف الحسابان المذكوران في المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق ويجري تقاص الرصيد على اساس التعادل السابق .

واذا كان الرصيد النهائي محررا بالعملة التي خفضت قيمتها جرى تسوية الفرق من قبل الحكومة المدينة بنسبة التخفيض المذكور .

الفصل الثالث : احكام عامة

المادة الخامسة والعشرون : يبقى تبادل ونقل المنتجات والبضائع على اختلاف انواعها حرا بين البلدين ، كما تبقى المواد التابعة للحصر الحكومي خاضعة لنظامها الخاص .

المادة السادسة والعشرون : لا تخضع لاحكام هذا الاتفاق البضائع المستوردة التي دخلت مستودعات الجمارك او التي شحنت فعلا من مصادرها قبل وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ على ان تقدم بيانات بهذه البضائع الى وزارتي الاقتصاد الوطني في البلدين خلال شهر من تاريخ اذاعة بلاغ بهذا الصدد يصدر من قبل الحكومتين بآن واحد .

المادة السابعة والعشرون : يعمل بهذا الاتفاق لغاية ...... وتعتبر اتفاقات المصالح المشتركة غير المخالفة لمضمونه ممددة حكما لغاية التاريخ المذكور . ويستشار الفريقان فيما بينهما خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق تاريخ انتهاء مدة هذا الاتفاق من اجل تمديده او عدم التمديد .

وعقد على الاثر اتفاق اقتصادي ومالي بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ وهذا نصه :

الاتفاق الاقتصادي والمالي بين البلدين في ١٩٤٩/٧/٨

بما ان الحكومة السورية ابلغت الحكومة اللبنانية مذكرة مؤرخة في الخامس من حزيران سنة ١٩٤٩ تتضمن مشاريع لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين على اسس جديدة .

وبما انه تبين ان درس هذه المشاريع واقرار الحل النهائي عمل يستغرق وقتا طويلا ويستلزم دروسا واحصاءات غير متوفرة في الوقت الحاضر .

وبما ان ثمة مسائل معلقة بين البلدين رؤي من المصلحة المشتركة ان تحل بسرعة .

لذلك تم الاتفاق بين :

معالي السيد حسن جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني ممثلا الحكومة السورية ، ومعالي السيد فليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة ممثلا الحكومة اللبنانية ، على الامور الآتية :

المادة الاولى : يلغى القرار القاضي بتطبيق التعرفة الجمركية على القمح والشعير ومشتقاتهما ، وتخضع هذه المواد لرسم جمركي قدره خمسون بالمئة ، وتستثنى من هذا الرسم كميات القمح والشعير والدقيق التي تستوردها الحكومة اللبنانية بنفسها او لحسابها لاعاشة الشعب اللبناني وذلك في حالتي النقص في المحصول السوري ــ اللبناني او ارتفاع الاسعار في البلدين .

وتتعهد الحكومة السورية بابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم . وبالنظر الى ان الحكومة السورية قد حصرت بنفسها او بمن يعمل لحسابها تصدير القمح الى خارج البلاد السورية بموجب مرسوم تشريعي رقم / ٥ / صادر بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٤٩ ، فان الحكومة اللبنانية تمنع فيما يعنيها تصدير القمح الى خارج حدود الوحدة الجمركية بين لبنان وسورية .

المادة الثانية : تطبق التعرفة العادية على الارز المصري باستثناء كمية (٢٥٠٠) الفين وخمسمائة طن يستوردها لبنان تنفيذا لعقود جارية بين الحكومة اللبنانية وبعض التجار ، بتاريخ سابق لهذه الاتفاقية .

المادة الثالثة : يستعاض عن التعرفة النسبية المفروضة على الخيوط القطنية والمنسوجات القطنية والحريرية الصنعية ، بتعرفة نوعية على الاسس التالية :

١ ــ ٧٥ قرشا على الكيلو غرام الواحد من الخيوط نمرة ١ / ١٢ وتحدد التعرفة الزراعية على بقية انواع الغزول بنسبة معادلة لفرق القيمة بينهما وبين النمرة المشار اليها .

٢ ــ ١٥٠ قرشا على الكيلو غرام الواحد من الخام العادي وتحدد تعرفة

كـافة المنسوجات القطنية الاخرى بنسبة معادلة لفـرق القيمة بينها وبين قيمة الخام المـــادي .

٣ ــ ١٠٠ قرش على الكيلو غرام الواحد من الخيوط الحريرية الصنعية المغزولة من النيبران .

٤ ــ تحدد التعرفة النوعية على الاقمشة الحريريـة الصنعية حسب نوعها بمبلغ يتراوح بين الخمس والعشر ليرات عن الكيلو الواحد .

٥ ــ تفرض على الاقمشة المعروفة (بالجبوب) علاوة على الرسم الجمركي النوعي المنصوص عليه في الفقرات السابقة رسوم اضافية تعادل الفرق بين قيمة الاستيراد وقيمة المنسوجات العادية المماثلة لها .

المادة الرابعة : تعفى من الرسم الجمركي الخيوط الحريرية الصنعية الغير مغزولة ، وكذلك القطن الصناعي المسمى بالنيبران .

المادة الخامسة : يفوض المجلس الاعلى للمصالح المشتركة بدراسة التعديلات التي يجب ادخالها على التعرفة الجمركية الحالية توصلا لالغاء او تخفيض الرسوم على المواد الاولية التي لا تنتجها البلاد واللازمة للصناعة ، ورفع تلك الرسوم على المواد المصنوعة ، بقصد حماية الانتاج الصناعي في البلدين ، وعلى الاخص ما يتعلق بالصناعات الرئيسية ومنها ، بالاضافة الى صناعات الغزل والنسيج، صناعات الزيوت والصابون والجلود والزجاج والسكر .

المادة السادسة : تعفى من الرسوم الجمركية الاغنام المستوردة للاستهلاك الداخلي لغاية آخر السنة الجارية .

المادة السابعة : توضع سكة حديد ش. ح. ت تحت اشراف المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وتوحد المراقبة عليها ، ويوضع مشروع يعرض عـلى تصديق الحكومتين لممارسة هذه المراقبة في صالح البلدين .

المادة الثامنة : تبقى ادارة حصر التبغ والتنباك مشتركة . ويمارس كل مـن المجلس الاعلى للمصالح المشتركة واللجنة الدائمة المؤلفة مـن مديري المالية في البلدين الصلاحيات المنصوص عليها في الانظمة النافذة .

المادة التاسعة : تؤلف لجنة مشتركة من ممثلي مراقبة القطع في البلدين ، مهمتها درس نظم القطع النافذة واقتراح مشروع لتوحيدها . ولا يحول توحيد نظم القطع في البلدين دون حق كل من الحكومتين بالتصرف بمواردها من القطع الاجنبي بالشكل الذي تراه ، وتظل شؤون مراقبة القطع مستقلة في كل من البلدين .

المادة العاشرة : تضع كل من الحكومتين جـــدولا بالرسوم الداخلية التي تستوفيها حاليا . ويجري اتفاق على توحيد هذه الرسوم وفقا للاصول المتبعة في كل من البلدين وبصورة خاصة الرسم المفروض على السكر ، ان لجهة محصله ام لجهة

كيفية استبقائه . ولكل من الحكومتين ان تطلب اعادة النظر في جدول الرسوم الداخلية بعد توحيدها ، مرة كل ستة اشهر على الاقل .

المادة الحادية عشرة : تتخذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين . ومن اجل ذلك تكلف كل منهما احد خبرائها الماليين للقيام بدراسة عميقة وسريعة بالاشتراك مع خبير الحكومة الاخرى حول هذا الموضوع ، فيقدم الخبيران مشروعا بالحلول العملية التي يقترحانها لتحقيق الغاية المشار اليها .

المادة الثانية عشرة : يعتبر الفريقان المتعاقدان ان المواد الاحدى عشرة السابقة تحقق في الظروف الحاضرة الغاية المنشودة فيما يتعلق بحماية الصناعات الهامة والحؤول دون انتقال الثروة العامة الى الخارج ، وتتضمن حلولا لمعظم المسائل التي كانت معلقة بينما هي تستدعي علاجا سريعا ، فيكون الاتفاق الحاضر خطوة ناجحة في سبيل اعتماد اساس نهائي في علاقات البلدين بضمن الاستقرار والازدهار .

وتعمد الحكومتان الى استكمال الدراسات والاحصاءات توصلا الى اقرار الحل النهائي في اقرب وقت مستطاع .

وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية بالوكالة	وزير المالية والاقتصاد الوطني
فيليب تقلا	حسن جبارة

عطفا على الاتفاق المعقود بتاريخ هذا النهار بين الحكومتين السورية واللبنانية على بعض المسائل الإقتصادية المعلقة .

وبما ان ثمة مسائل مالية ما تزال معلقة بين البلدين وهي مسألة العملة السورية المتبدلة في لبنان بتاريخ ٢ شباط ٩٤٨ والبالغ مقدارها حاليا (٤٤٥٨٩٤٠٨٢) ليرة سورية .

فقد اتفق الفريقان الموقعان ادناه على حل هذه المسألة على الوجه التالي :

المادة الاولى : يعتبر المبلغ من الليرات السورية المذكور آنفا مرفوعا من التداول ، ويعتبر ان ما يعادله من الورق اللبناني الموضوع في التداول عند استبداله قد حل محله . وعلى هذا الاساس ينقل من حساب التصفية السوري بالفرنكات الى حساب لبنان بالفرنكات رقم (١) ما يعادل قيمة المبلغ المذكور بعد تخفيض ما يصيبه من الجزء غير المضمون ضمن النسب المحددة بالاتفاقات النقدية المعقودة بين لبنان وفرانسا من جهة ، وبين سورية وفرانسا من جهة اخرى .

المادة الثانية : يعتبر هذا الاتفاق واجب التنفيذ فور تصديق اتفاقية النقد السورية الفرنسية في البرلمان الفرنسي .

وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة	وزير المالية والاقتصاد الوطني
فيليب تقلا	حسن جبارة

وعندما توليت رئاسة الوزراء في اواخر ١٩٤٩ ، استمر وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم بابحاثه مع لبنان . وتلقى مذكرة من لبنان مؤرخة في ١٠/١٢/٤٩ ورقم ١٣٤/ص وهذا نصها :

المذكرة اللبنانية الى الحكومة السورية في ١٠/١٢/١٩٤٩

تهدي وزارة الخارجية اللبنانية اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية السورية وتتشرف باعلامها ان مجلس الوزراء اللبناني درس اليوم الحالة الناشئة عن التدبير الذي اقره امس الاول مجلس الوزراء السوري والقاضي بمنع شحن القمح السوري ومشتقاته الى لبنان ، فراى ان تحاط الحكومة السورية علما بما يأتي :

عندما عقدت الحكومتان اللبنانية والسورية اتفاقية المصالح المشتركة كانت الحكومة اللبنانية ترى فيها ضرورة تفرضها على البلدين ، عدا روابط الجوار وتداخل المصالح ، وحدة في الاهداف وعاطفة عميقة بين الشعبين . ورغم ما اعتور تلك الاتفاقية ، طوال ست سنوات ، من خلل في التنفيذ وما احاق بها من محاولات مختلفة المصادر والغايات ، صمدت في وجه الاحداث ، وما ذلك الا لانها مبنية على واقع مؤات لمصلحة الشعبين ورغبة الحكومتين .

وكانت الحكومة اللبنانية في كل مرة يحتدم فيها الجدل حول نقاط مبدئية او تطبيقية تتعلق بالمصالح المشتركة ، تظهر من رحابة الصدر والصراحة في القول والاخلاص في العمل ما يذلل الصعوبات ويؤدي الى اتفاق . وكانت الجولة الاخيرة في هذا المضمار الاجتماعات التي عقدت بين وزيري المالية والاقتصاد الوطني في البلدين في مطلع شهر تموز الماضي ، تلك الاجتماعات التي انتهت الى اتفاق صريح وواضح، تم توقيعه بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ .

واهم ما اشتمل عليه هذا الاتفاق امران :

الاول ، يتعلق بمسألة مالية نتجت عن تأخر سوريا في توقيع اتفاقية النقد مع فرانسا ، والثاني يتعلق بحماية الانتاج الزراعي والصناعي في البلدين .

وقد طلب الجانب السوري وقتئذ ابقاء الامر الاول مكتوما ريثما يتم تصديق اتفاقية النقد بين سوريا وفرانسا في البرلمان الفرنسي ، بينما شرع الجانبان في تنفيذ الامر الثاني غداة عقد الاتفاق . وبينما المجلس الاعلى للمصالح دائب على اعادة النظر في التعرفات الجمركية تطبيقا لاتفاق الحكومتين ، وبينما الحكومة اللبنانية تعتبر ان لبنان ادى قسطه وافرا في سبيل حماية الانتاج الزراعي والصناعي حماية يعود نفعها الاكبر على سورية ، اذا بالحكومة السورية تقف مواقف تتنافى من جهة مع صراحة النصوص ومن جهة ثانية مع روح اتفاقية المصالح المشتركة الاصلية وجميع لواحقها . واحدث هذه المواقف ما فعلت الحكومة السورية في القضايا الثلاث الاتية :

اولا – قضية اوراق النقد السوري : بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ وقع السيد حسن

جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني في سورية ، والسيد فيليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة في لبنان اتفاقا في بلودان صدقه مجلس الوزراء في كلا البلدين وهذا نصه بالحرف :

« عطفا على الاتفاق المعقود بتاريخ هذا النهار بين الحكومتين السورية واللبنانية على بعض المسائل الاقتصادية المعلقة .

« وبما ان ثمة مسألة مالية لا تزال معلقة بين البلدين وهي مسألة العملة السورية المستبدلة في لبنان بتاريخ ٢ — ٢ — ٩٤٨ والبالغ مقدارها حاليا (٤٤،٥٨٩،٠٨٢) ليرة سورية ،

« فقد اتفق الفريقان الموقعان على حل هذه المسألة على الوجه الآتي :

« المادة الاولى : يعتبر المبلغ من الليرات السورية المذكور آنفا مرفوعا من التداول وان ما يعادله من الورق اللبناني الموضوع في التداول عند استبداله قد حل محله . وعلى هذا الاساس ينقل من حساب التصفية السوري بالفرنكات الى حساب لبنان بالفرنكات رقم (١) ما يعادل قيمة المبلغ المذكور بعد تخفيض ما يصيبه من الجزء غير المضمون ضمن النسب المحددة بالاتفاقات المالية النقدية المعقودة بين لبنان وفرانسا من جهة وبين سوريا وفرنسا من جهة اخرى .

« المادة الثانية : يعتبر هذا الاتفاق واجب التنفيذ فور تصديق اتفاقية النقد السورية — الفرنسية في البرلمان الفرنسي . »

ومن نص المادة الثانية يظهر صراحة ان هذا الاتفاق اصبح نافذا فور تصديق اتفاقية النقد السورية — الفرنسية في البرلمان الفرنسي .

بيد انه في الاجتماع الذي عقد في بيروت بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٩ والذي كانت الغاية منه متابعة تنفيذ مضمون اتفاق ٨ تموز الآنف الذكر ، عرض وزير المالية السورية حسابا لتصفية هذه القضية من شأنه تحميل الخزينة اللبنانية خسارة اضافية تبلغ ثمانية ملايين فرنك . ومع ان ذلك الحساب لم يكن الحساب الصحيح في نظر الحكومة اللبنانية ، فقد قبلنا به رغبة في وضع حد نهائي لهذه المسألة بروح الصداقة والتساهل التي ما فتئنا نتقيد بها في علاقاتنا مع سورية .

وبعد كل ذلك ، وبالرغم من تكرار تذكيرنا الحكومة السورية ، فان تحويل الفرنكات من الحساب السوري الى الحساب اللبناني لم يتم بعد .

ثانيا : قضية المستحضرات والمواد الطبية والكيماوية : بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٩ اصدر وزير الصحة والاسعاف العام في سورية قرارا رقم ١٩٦ اخضع فيه الى ترخيص منه استيراد المستحضرات والمواد الطبية والكيماوية من خارج سورية ، بما في ذلك لبنان .

وقد جاء هذا القرار مخالفا لنص المادة الرابعة من اتفاقية المصالح المشتركة

ولروحها ، اذا جعلت هذه المادة من سورية ولبنان « منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تستقبل ضمنها البضائع بحرية كاملة . »

فنكرر بهذا الشأن مضمون مذكرتنا اليكم ذات الرقم ٦٠٨٢ ص بتاريخ ٧ كانون الاول الجاري .

ثالثا : قضية القمح ومشتقاته : غير خاف عليكم ان لبنان لا ينتج من القمح ما يكفي لتأمين اعاشة سكانه ، وانه كان ولم يزل يعتمد في ذلك على الانتاج السوري بالدرجة الاولى ، وتدركون اهمية هذا الموضوع ومقدار اتصاله بحياة افراد الشعب اللبناني .

ولا نحدثكم غير ذاكرين الصعوبات الجمة التي علاها لبنـــان في السنوات الاخيرة في سبيل غذائه والتكاليف والشروط التي كانت تفرضها عليه في كـــل سنة الحكومات السورية المتعاقبة ، رغم الوحدة الجمركية القائمة بين البلدين ورغم اشتراك الشعبين في كثير من الموارد والمصالح .

وبالرغم من جميع هذه الوقائع نزلت الحكومة اللبنانية بحسن نية كاملة عند طلب الحكومة السورية بفرض رسم جمركي قـــــدره خمسون بالمئة عـــلى القمح والشعير ومشتقاتهما ، وذلك بموجب المادة الاولى من اتفاقية ٨ تمـــوز ١٩٤٩ المذكورة اعلاه التي نصت بالحرف الواحد على ما يأتي :

« المادة الاولى : يلغى القرار القاضي بتعليق التعرفة الجمركية على القمح والشعــير ومشتقاتهما وتخضع هذه المواد لرسم جمـــركي قـدره خمسون بالمئة . وتستثنى من هذا الرسم كميات القمح والشعير والدقيق التي تستوردها الحكومة اللبنانية بنفسها او لحسابها لاعاشة الشعب اللبناني وذلك في حالتي النقص فـي المحصول السوري ــ اللبناني او ارتفاع الاسعار في البلدين .

« تتعهد الحكومة السورية بابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم . وبالنظر الى ان الحكومة السورية قد حصرت بنفسها او بمن يعمل لحسابها تصدير القمح الى خارج البلاد السورية بموجب مرسوم تشريعي رقم ٥ صادر بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٩ ، فان الحكومة اللبنانية تمنع فيما يعنيها تصدير القمح الى خارج حدود الوحدة الجمركية القائمة بين لبنان وسوريا . »

وبديهي ان فرض رسم جمركي على هذه المواد الاساسية لم يكن مقصودا منه غير حماية الانتاج السوري ، كما انه من البديهي القول ان لبنان كان على حق في التحسب لحالتي نقص المحصول او ارتفاع الاسعار فيحتفظ لنفسه بأن يستورد ما يحتاجه شعبه معفى من الرسم المستحدث .

ولا بأس من التكرار هنا ان النص الوارد اعلاه وضع على عاتق الحكومة السورية واجب ابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم .

فتجاه هذا ، لا يسعنا الا ابداء الدهشة لمبادرة الحكومة السورية بالانفراد ، وبدون ان يسبق عملها اي تنبيه او تبرير ، الى منع شحن القمح ومشتقاته الى لبنان ، واجدين في هذا العمل مخالفة صريحة للتعهدات المقطوعة ، وبكل حال ، اعترافا بوقوع احدى الحالتين المذكورتين في الفقرة الاولى من المادة الاولى من اتفاق ٨ تموز ، وهما النقص في المحصول وارتفاع الاسعار .

ولا يسعنا بالتالي — ونحن حريصون على التقيد بنصوص الاتفاقات — غير تطبيق الفقرة الاولى المذكورة والسماح باستيراد القمح ومشتقاته الى لبنان معفى من الرسوم الجمركية وفقا لنص المادة الثانية من قرار المجلس الاعلى للمصالح المشتركة رقم ٩٤٦ تاريخ ١٤ تموز ١٩٤٩ . وقد ابلغنا ذلك الى رئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

كما انه لا يسعنا فيما يتعلق بالمسألة المالية ، الا ان نرجو اعلامنا بأسرع ما يمكن من الوقت عما اذا كانت الحكومة السورية تنوي تطبيق الاتفاق المعقود بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ .

وبالنتيجة تأمل الحكومة اللبنانية ان تبدل الحكومة السورية بصورة عامة موقفها من سير العلاقات بين البلدين وبصورة خاصة من القضايا الثلاث المشار اليها اعلاه ، وان يكون هذا التبديل محسوسا وسريعا .

وتنتهز وزارة الخارجية اللبنانية هذه الفرصة لتؤكد لزميلتها السورية اعتبارها الفائق .

بيروت ١٠ كانون الاول ١٩٤٩

الخاتم والتوقيع

ورغبت الحكومة قبل ان تتقدم على عمل حاسم مع لبنان ان تستنير براي الخبراء في الاقتصاد ، واعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية . ولبت هذه الهيئات دعوة وزير الاقتصاد الوطني السيد معروف الدواليبي واجتمعت في احد ابهاء الجامعة السورية يوم الثلاثاء في اول آذار ١٩٥٠ . واستمرت هذه الاجتماعات بضعة ايام ، فانتهت باقرار المشروع الذي قدمته اللجان .

سوريا تطالب لبنان بالوحدة او بالانفصال

وهذا ما جاء فيه بشأن علاقاتنا مع لبنان : اما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية تقرر فورا ويخلص لها الفريقان ، واما انفصال عاجل يكون فيه كل من سورية ولبنان حرا باتباع السبيل الذي يتوافق مع هواه ومصلحة بلاده الحقيقية .

وهكذا كان راي اعضاء المؤتمر الاجماعي متفقا تمام الاتفاق

مع ما كنا نفكر به . وازاء هذا الاجماع الصادر عـــن نخبة من الرجال المفكرين الذيـــن يعالجـون الشؤون الاقتصادية ــ وهم باعتبارهم اعضاء الغرف مطلعين عـــلى راي التجار والزراع واصحاب المصالح الحقيقية والمادية في الموضوع لا يمكن ان يجمع رايهم على ما يعود عليهم خاصة وعلى البلاد عامة بضرر ــ لم يعد ثمة مجال للتردد فيما يجب على الحكومة اتباعه ، ولا سيما ان كلمتي « فورا وعاجلا » جاءت في قرار المؤتمر مؤكـدة الضرورة الملحة في الاسراع بالسعي لدى الحكومة اللبنانية لاعطـاء رايها الصريح في الوحدة الاقتصادية .

درس مجلس الوزراء السوري الحالة من جميع وجوهها ، ووجد انه من الخطا الاستمرار على الوضع الحاضر المنافي للمصالح السورية بصورة خاصة وللمصالح السورية ــ اللبنانية المشتركة . وبنتيجة البحث العميق قرر تكليف لبنان بقبول الوحدة الاقتصادية الشاملة بين البلدين، حتى اذا اتت الموافقة على هذا الاساس عمد الى عقد اجتماعات مشتركة لتحقيق هذه الفكرة . وقد بحث الوزراء مليا فيما يجب عمله اذا رفض لبنان هذا المبدا ، فكانت الآراء متفقة ان الافضل لسورية ان تعيش لوحدها بمعزل عن لبنان من ان تبقى مصالحها الاقتصادية على هذا الشكل المؤدي للانهيار .

وتقرر ارسال مذكرة جديدة توضع فيها النقاط على الحروف بشكل واضح ، وان يخير لبنان بـــين قبول الوحدة الاقتصادية الشاملة وبين الانفصال الجمركي .

ولما كانت العادة جارية عند الحكام اللبنانيين ان يماطلوا في الجواب عندما يطلب منهم البت في امر واضح ومعين ، وخشية من ان يكون مصير المذكرة الجديدة كمصير ما سبقها من المذكرات ، قرر مجلس الوزراء تحديد مهلة يعتبر انقضاؤها دون جواب حاسم رفضا للاقتراح وتضمين المذكرة ما يشير الى ذلك ، وتكون سورية في حل من اتخاذ ما تقتضيه مصلحتها وغير مسؤولة اذا ما عمدت الى فصم الوحدة الجمركية .

وبعد الاتفاق على النص النهائي ارسلت هذه المذكرة من قبلي ، بصفتي وزيرا للخارجية ، بتاريخ ٧ آذار ١٩٥٠ وسلمت الى وزارة الخارجية اللبنانية بواسطة احد موظفي وزارة الخارجية وهذا نصها :

تهدي وزارة الخارجية السورية اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية اللبنانية

وترى عطفا على مذكرتها المؤرخة في ١٩٥٠/١/١٤ ذات الرقم س ٧٧٧/١ والمباحثات التي دارت بين معالي وزير المالية اللبنانية ومعالي وزير المالية السورية في اجتماع شتورا المنعقد بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٩ ، ان تحيط الحكومة اللبنانية علما بما يأتي :

١ ـ ان الحكومة السورية كانت دائما شديدة الرغبة في توطيد الروابط الاقتصادية مع لبنان الشقيق والتآزر مع الحكومة اللبنانية في كل مجال . وهي في هذا اليوم اشد حرصا على تنمية هذه العلاقات ليتاح للشعبين السوري واللبناني الاستفادة من هذا التعاون استفادة كاملة .

٢ ـ غير ان تجارب السنوات السبع الماضية ، والمشاكل الدي كانت تقوم بين البلدين من زمن الى آخر ، دلت على ان من اسباب الضعف والاضطراب اللذين منيت بهما المصالح المشتركة ارتكازها على اتفاقات مؤقتة قصيرة الامد محدودة النطاق ، وسعي الحكومتين عند حدوث الاختلاف بينهما الى ايجاد حلول مؤقتة جزئية للقضايا الاساسية والطارئة ، فلم يكن بين الحكومتين في الواقع اتفاق جازم صريح ولا سياسة محدودة سابقة تشمل علاقاتهما الاقتصادية .

٣ ـ ثم اتت المشاكل النقدية منذ ١٩٤٨ وانفرد كل من البلدين في تحديد سياسته النقدية كما انفرد في اتباع سياسة مستقلة بالضرائب والرسوم وبصورة خاصة في بعض الضرائب غير المباشرة ، فاختل توازن المصالح في الشركة القائمة بين البلدين اختلالا فادحا وتحملت سورية في هذا السبيل تضحيات قاسية . وقد كان باستطاعتها الحد من انتقال رؤوس الاموال السورية الى لبنان وتخفيف النفقات السورية في لبنان دفاعا عن نقدها . غير انها رات في اتباع هذه الطريقة اضعاف للوحدة الجمركية بين البلدين وتهديد لكيانها ، فآثرت التضحية على القطيعة وتحملت الازمات وحدها في سبيل المحافظة على العلاقات بين البلدين ، آملة في الوصول الى اتفاق كامل يزيل هذه المساوىء .

٤ ـ وقد كان بالامكان تجنب الازمة الحالية التي تحيق بالعلاقات الحاضرة بين البلدين لو نفذت الاسس الكبرى لاتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ، ونعني بها المادتين العاشرة والحادية عشرة . فقد نصت المادة العاشرة على ان الحكومتين ستعملان مشتركا على توحيد رسومهما الداخلية وبصورة خاصة الرسوم المفروضة على السكر . ونصت المادة الحادية عشرة على ان كلا الحكومتين « تتخذ تدابير مشتركة فعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين . »

فعدم تنفيذ هذه الاسس احدث في الواقع اختلالا في حركة التجارة والمدفوعات بين البلدين . وبالرغم من ان الحكومة السورية قدمت مشروعات عديدة تتعلق بهذه الشؤون ، فان الحكومة اللبنانية لم تعر هذه القضايا الاهتمام الذي توخاه اتفاق ٨ تموز الآنف الذكر .

٥ ـ لهذه الاسباب درست الحكومة السورية الوضع الراهن دراسة عميقة فرات ان بقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الحاضر مع وجود هذه الثغرات الواسعة الناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية موحدة واهمال حق سورية في المساهمة بادارة الجمارك والمصالح المشتركة بنسبة مصالحها ومنافعها لن يكون في صالح احد الطرفين ، وستظل هذه الوحدة مهددة يتطرق اليها الاضطراب والتزعزع في كل وقت .

٦ ـ ولما كانت الحكومة السورية راغبة اصدق الرغبة في توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على اسس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما وتجعل الشعبين السوري واللبناني يلمسان في هذه العلاقات منفعة متبادلة ويأملان من ورائها تعاونا صميما في استثمار ثرواتهما ، فقد رات ان الاسلوب الوحيد الذي يحقق هذه الغايات هو اقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامهما الجمركي والنقدي وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الضرائب، كل ذلك على اسس عادلة تضمن فوائدهما المتبادلة ، على ان تدار المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ .

٧ ـ ولا شك ان البحث في تفاصيل هذه الوحدة الاقتصادية والاتفاق على جميع عناصرها لا يمكن ان يتم قبل موافقة البلدين على مبدأها . ولهذا ترى الحكومة السورية قبل الشروع بالمفاوضات ان يتفق البلدان على مبدأ هذه الوحدة .

٨ ـ ان الحكومة السورية ترجو ان تبلغ غضون مدة قريبة لا تتجاوز العشرين من شهر آذار الحالي راي الحكومة اللبنانية في مبدأ الوحدة الاقتصادية التامة بين البلدين ، حتى اذا وافقت على المبدأ رحبت الحكومة السورية اجمل ترحيب باجراء مفاوضات سريعة للاتفاق على النصوص والتفاصيل ، وبذلك يزول هذا الغموض الذي يكتنف الوضع الحاضر وتتوثق الروابط بين البلدين على اساس صريح واضح .

٩ ـ واذا كانت الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ ، فالحكومة السورية تعتبر ذلك انهاء للوحدة الجمركية الحالية . وترى نفسها مضطرة لاقرار الخطة التي تتفق مع مصلحتها .

تنتهز وزارة الخارجية السورية هذه المناسبة لتعرب لزميلتها الكريمة عن فائق احترامها وتقديرها .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
خالد العظم

ولم نشأ ان ننشر النص قبل وصول الجواب . الا ان الحكام اللبنانيين لم يكادوا يطلعون عليها حتى ثارت ثائرتهم بشكل عنيف

وبدات حملاتهم الخطابية والصحفية على الحكومة السورية باشد ما يتصور من الاقوال والكتابات . ولعل من الطرافة ذكر ما رددوه من ان المذكرة كانت مطبوعة بطابع الانذار (اولتماتوم)وانهم يرفضون باباء وعنفوان الخضوع امام هذا الانذار ، مع ان لهجة المذكرة كانت مصاغة بقالب ناعم جدا . ولئن احتوت نصا بان الحكومة السورية، اذا لم تتلق جوابا ايجابيا في الاساس قبل عشرة ايام ، فهي حرة باتخاذ ما تقتضيه مصلحتها ، فلا يمكن اعتبار مهلة العشرة ايام انذارا لان الانذارات في العرف الدولي تكون لبضع ساعات او لمدة ثمان واربعين ساعة على الاكثر . وما كانت مهلة العشرة ايام قصيرة الامد ، بل كان القصد منها منح الحكومة اللبنانية مدة كافية لدراسة المذكرة واعطاء الجواب ، دون ان يترك الابطاء غير المحدود في الجواب سبيلا للمماطلة والتسويف ، على حسب العادة . ومن جهة ثانية ، فان العشرة ايام كانت جد كافية لمن يريد حقا بحث هذا الموضوع واعطاء الجواب بقبول مبدأ الوحدة الاقتصادية، على ان تجري المداولات فيما بعد بكيفية تحقيق المبدأ. ولم يكن القصد وضع لبنان تجاه الامر الواقع واجباره على الخضوع بمهلة وجيزة ، والا لكنا حددنا مهلة اقصر بكثير .

ويجدر بي ان اذكر ملابسة كان لها شأن خطير ونتائج لم تكن نتوقعها ، وذلك اننا عندما حددنا مهلة الجواب باليوم السابع عشر من آذار لم نراع امرا هاما من شأنه ان يعيق خطواتنا ، وهو ان الجمعية التأسيسية كانت عند منحها السلطة التشريعية للحكومة حددتها باربعة شهور تنتهي في ١٤ آذار ١٩٥٠ ، اي ان حق الحكومة باصدار اي تشريع تقتضيه الظروف في حالة رفض لبنان الوحدة الاقتصادية كان موعد انتهائه قبل الموعد المحدد للبنان . فلو ان الحكومة اللبنانية تأخرت في الجواب الى ما بعد انقضاء سلطتنا التشريعية ، لكنا عجزنا عن اتخاذ المراسيم التي اتخذناها في ٣ آذار ١٩٥٠، اي قبل موعد انتهاء حقنا التشريعي بساعات قليلة . ولكنا اضطررنا الى التقدم الى مجلس النواب بطلب اصدار القوانين اللازمة وانتظار ما تتطلبه المدة البرلمانية من الوقت والمناقشة حتى نتمكن من الغاء الوحدة الجمركية واقامة الادارة السورية المستقلة محلها ، ولفات علينا الوقت وربما تعرضت الامور للتوقف او الفشل .

لكن حماس بشارة الخوري ومسايرة رياض الصلح له ولزمرة

التجار اللبنانيين ، ونرا علينا كل هذه المتاعب وازالا مـــن امامنا العقبات ، فجاء رد لبنان قبل انتهاء سلطتنا التشريعية . فاسرعنا باتخاذ المراسيم الاشتراعية والعادية قبل فوات الوقت. ولست ادري اذا كان رياض الصلح ، رغـم حذاقته ، غابت عنـه نتائج تسرعه بالرد ، ام انه كان يعتقد اننا نتراجع عـن عزمنا على الغاء الوحدة الجمركية اذا لم يجبنا بقبـــول الوحدة الاقتصادية ، فيكسب بذلك ظفرا معنويا وعطف جماعة بشارة الخوري وتأييدهم المستمر لبقائه في الحكم .

ومهما كان الامر ، فانها لحقيقة لا مراء فيها ، وهي ان رياضا اخطأ في الرفض كما انه اخطأ في تبليغه ايانا قبل ١٤ آذار ١٩٥٠ . ولو انه انتظر يومين فحسب ، لكان شل عملنا .

وقد اعترف فيما بعد الى احد مقربيه ــ نقله الي شخصيا ــ بانه ارتكب في حياته ثلاث خطيئات لا يغتفرها لنفسه : اولاها مساندته للشيخ بشارة الخوري ــ وقد تخلى عنه فيما بعد ــ وثانيتها موافقته على اعدام انطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري ارضاء لبشارة الخوري ، وثالثتها رفضه اقتراح الحكومة السورية بالوحدة الاقتصادية .

مذكرة الحكومة اللبنانية ردا على اقتراح الوحدة الاقتصـادية

وفي الثالث عشر من آذار ، بينما كنت مـــع بعض الوزراء جالسين في مكتبي بوزارة الخارجية نتداول شؤونا مختلفة ، اذ برئيس مكتبي الخاص ينبئني بوصـــول السيد محمد علي حمادة موفدا من وزارة الخارجية اللبنانية ومعه جواب مذكرتنا . فاستقبلته فورا في غرفة اخرى وتسلمت منه مظروفا يحوي ذلك الجواب . وبدأ حديثه بنقل تحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وذكر ان الحكومة اللبنانية آسفة جدا لعدم استطاعتها قبول ما جاء في المذكرة السورية ، وانه يرجو ان لا تنقطع الصلات بين الفريقين بل يحاولان الوصول الى حل وسط يحفظ مصلحتهما . فاجبته بشكر الرئيسين على تحيتهما ، وبرجائه حمل تحياتي لهما . واوضحت له بان الحكومة السورية لا ترغب في قطع الصلات وانما هي تريد زيادتها توثقا ، ولذلك تقدمت باقتراح الوحدة الاقتصادية . ورجوته ايضا ان ينقل الى السيد رياض الصلح رايي بانه الوحيد الذي يستطيع تحقيق الوحدة الاقتصادية وتوثيق العلاقات بين سورية ولبنان ، البلدين اللذين قضى شبابه في الدفاع عن حقهما في الاستقلال باذلا جهوده الشخصية الى جهود زملائه السوريين في الجهاد للوصول الى تلك

الغاية النبيلة . وقلت انه ليؤسفني ان تصل في عهده العلاقات بين بلدينا الى حد التوتر الحالي الذي قد يؤدي الى انفصام العرى الاقتصادية والمالية بينهما .

واضفت على ذلك انني اعتقد ان كثيرا من اللبنانيين ، وخاصة المسلمين منهم ، يتوقون الى الوحدة ، وانه شخصيا لو اراد دعم هؤلاء ، فالوحدة الاقتصادية حاصلة بدون شك عاجلا او آجلا ، وانه لو اعلن رايه في الوحدة الاقتصادية لصعب على رئيس الجمهورية اللبنانية ومن معه من المعارضين لهذه الفكرة ان يتشبثوا بموقفهم السلبي ، وانه على فرض تضحيته برئاسة الوزارة الآن فلا بد له من العودة اليها بعد مدة غير طويلة بقوة اكبر ، وعندها يستطيع تنفيذ رايه وجمع الكلمة وتسيير مقدرات لبنان على الوجه الصحيح . ولكنه بتمسكه بمقامه ، فهو مضطر لمسايرة رئيس الجمهورية واخوته واقاربه . ثم تمنيت لو سار السيد رياض الصلح على تلك الخطة .

فاجابني الموفد بما ليس لي ان اذكره هنا ، فتحقق لدي ان الصلح اسير في مركزه ، غير عازم على ولوج خطة اخرى .

ولما انتهت المقابلة عدت الى حيث كان ان اكتمل عقد الوزراء ، ففضضت المظروف،وقرات عليهم المذكرة وهذا نصها :

تهدي وزارة الخارجية اللبنانية اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية السورية وتتشرف باعلامها بأن الحكومة اللبنانية وضعت موضع الدرس مذكرة الحكومة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ بشأن علاقات البلدين الاقتصادية والمالية وهي تجيب عليها بما يأتي :

لقد انتهجت الحكومة اللبنانية تجاه البلد السوري الشقيق سياسة استوحتها من روابط الأخاء والجوار ، ومن مصلحة البلدين في ان يقوم بينهما تعاون وثيق في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية . وكانت الحكومة اللبنانية — كلما لاحت بوادر الخلاف حول قضية معينة — تبذل المساعي الحثيثة في سبيل ايجاد حلول لمشاكل لم تكن يوما مسؤولة عنها .. ففي ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ وجهت الى الحكومة السورية مذكرة اوضحت فيها باخلاص وصراحة اسباب الخلاف القائم واقترحت حلولا له ، ثم قامت بمساع لعقد اجتماع مشترك باءت جميعها بالفشل .

وتلاحظ الحكومة اللبنانية ان مذكرة الحكومة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ ، الواردة بشكل انذار ، وما سبقها ورافقها من تصريحات ، لا تنسجم مع روح التعاون والصداقة التي حافظت عليها الحكومات اللبنانية المتعاقبة .

ان الوحدة الجمركية القائمة بين البلدين اوجدتها السلطات الافرنسية وابقى عليها البلدان بعد نوالهما استقلالهما . وهذه الوحدة يبرر وجودها ان البلدين السوري واللبناني متممان لبعضهما في الشؤون الاقتصادية ، بحكم الطبيعة والواقع ، وان مصلحتهما المتبادلة تقضي بانتقال البضائع من بلد الى آخر بحرية تامة . لذلك عقد الفريقان بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ اتفاقية شتورا على اساس وحدة جمركية تامة وادارة موحدة للمصالح المشتركة .

وقد اخلص لبنان للنظام القائم بينه وبين سورية وضحى في سبيله الكثير من مصالحه ، وذلك حفاظا منه على الروابط العديدة واعتقادا مخلصا منه ان في ذلك النظام نفعا متبادلا للبلدين . ولعل من الفائدة ذكر بعض التضحيات التي تحملها لبنان في هذا المضمار .

١ ـ انه سكت عن اعطاء سورية القسم الاوفر من كوتا الحرب ورضي بان يستورد التجار السوريين راسا لحسابهم وبدون وساطة الممثلين اللبنانيين حصتهم في الكوتا وفي ان يبيعوا الجزء الاكبر من هذه الحصة في السوق اللبناني .

٢ ـ انه ارتضى بنظام الميرة مع انه كان يشكل مخالفة صريحة لنظام الوحدة الجمركية ولشرطها الاساسي وهو حرية انتقال المنتوجات بين البلدين ، كما سكت من فرض الحكومة السورية رسما على القمح المخصص لاعاشة لبنان ، قدره خمسة عشر قرشا على الكيلو الواحد .

٣ ـ انه اكتفى بلفت النظر ، دون يطالب بالانفصال ، كلما كانت الحكومة السورية تمنع القمح عنه دون عذر او مسوغ ، في وقت لم يكن يملك فيه ما يكفي لاعاشة الاهلين مدة خمسة عشر يوما ، ولم يكن لديه من النقد النادر ما يؤمن له اعاشته من الخارج .

٤ ـ انه لم يطلب الانفصال كلما خطر للحكومة السورية او لاحد وزرائها ان تمنع عنه المواد الدهنية والزيوت والاغنام ، ولم يفكر بان يقابل هذه التدابير بمثلها .

٥ ـ انه سكت عن التدابير الذي لجأت اليها الحكومة السورية بالزام وكلاء مصانع السيارات والمستوردين اللبنانيين ان يفتحوا في سورية مكاتب ومحلات لهم ، مع ان في ذلك التدبير خرقا لواقع التخصص الذي جعل من لبنان واسطة للاستيراد الى سورية منذ القدم .

٦ ـ انه قبل باعفاء الآلات الصناعية اطلاقا من الرسوم الجمركية وبالغاء الرسم الجمركي او تخفيفه تخفيفا محسوسا عن المواد الاولية اللازمة لجميع الصناعات الاساسية والقابلة للحياة في سورية وفي لبنان .

٧ ـ انه اوجب الاجازة المسبقة لاستيراد ما ينوف عن الاربعين صنفا من السلع للحد من استيرادها وحماية للصناعات ، بينما لم تتقيد الدوائر السورية بهذا المبدأ

بل ظلت تمنح الاجازات لتلك الاصناف ، دون قيد ولا شرط .

٨ — انه فرض على السكاكر والشكولاته رسما قدره خمسون قرشا ، فجعلت الحكومة السورية هذا الرسم خمسة عشر قرشا .

٩ — انه نفذ اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ بامانة ، فوافق على رفع التعرفة الجمركية عن الاقمشة القطنية والحريرية وعلى جعل هذه الرسوم عينية على الكثير منها . وكان المجلس الاعلى للمصالح المشتركة دائبا في المدة الاخيرة على تنفيذ ما بقي من شروط ذلك الاتفاق فيما يتعلق بتعديل التعرفات الجمركية .

١٠ — انه طبق السياسة الزراعية التي رسمتها سورية فوافق على وضع رسم جمركي قدره (١١) بالمئة ، وعلى وضع رسم قدره خمسون بالمئة على القمح ومشتقاته ، رغم حاجته الماسة . وكل ذلك حماية للانتاج السوري ودفاعا عنه ، بينما اخذت الحكومة السورية تسمح بتصديره الى البلاد الاجنبية بعد مضي فترة قصيرة على توقيع ذلك الاتفاق .

١١ — واخيرا ، عندما اظهرت الحكومة السورية رغبتها في رفع نسبة الموظفين السوريين في ادارة الجمارك ، وافق لبنان على اجراء امتحانات للدخول في هذا السلك تقتصر على السوريين دون اللبنانيين وعلى اخذ موظفين سوريين من خارج الملاك .

ولا يسع الحكومة اللبنانية الا ان تسجل مع الاسف الشديد ان هذه المساهمة الواسعة من جانبها في كل ما يؤول الى المحافظة على روابط الصداقة والجوار وعلى تعزيز التعاون وتقوية دعائمه لم تجد لها لدى الحكومة السورية الصدى المفروض.

وكان آخر تدبير لجأت اليه الحكومة السورية منعها فجأة — ومرة اخرى — نقل القمح الى لبنان ، بينما اجازت تصديره الى البلدان الاجنبية ، مع ان هذا المنع يشكل خرقا صريحا لاتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ولما سبقه من الاتفاقات . كما ان الحكومة اللبنانية ترى ان تعيد ايضاح موقفها مما تنسبه الحكومة السورية الى لبنان بشأن اتفاقية النقد مع فرنسا وما نشأ عن هذه الاتفاقية من اوضاع نقدية في البلدين .

ان الحكومة اللبنانية لم تقدم على توقيع الاتفاق النقدي مع فرنسا الا على اثر مفاوضات طويلة اشتركت فيها الحكومتان السورية واللبنانية واتفقتا على روح ذلك الاتفاق ونصوصه . ولكن الحكومة السورية رأت في الدقيقة الاخيرة ان ترفض التوقيع . غير ان الحكومة اللبنانية لم تر عندئذ بدا من توقيع الاتفاقية محافظة على سلامة نقدها واقتصادياتها . ولقد قوبل عمل لبنان هذا بسخط واستنكار شديدين في اوساط الحكومة السورية . ولكن الواقع اثبت سلامة السياسة التي انتهجتها الحكومة اللبنانية في هذا السبيل ، اذ ان الحكومة السورية نفسها عادت في ٧ شباط ١٩٤٩ ، اي بعد سنة ، فوقعت مع الحكومة الفرنسية اتفاقا نقديا قائما على القواعد ذاتها التي كانت قد جرت عليها المفاوضات المشتركة .

ولا بد من القول ان الحكومة اللبنانية لم تأل جهدا ضمن امكانياتها في مساعدة سورية بالحقل النقدي ، اذ سلمت بان تدفع الرسوم الجمركية في الاراضي اللبنانية بالعملة السورية وقبلت بأن تجمد لديها حتى الآن الـ (٤٤) مليون ليرة سورية التي سحبت من التداول في شباط ١٩٤٨ . وفتحت الحكومة السورية حسابا (غير مقيم) بمكنها من استعمال الليرات اللبنانية التي تحصل عليها من ايرادات المصالح المشتركة ومن الرسوم والضرائب التي ثابرت الحكومة اللبنانية على استيفائها لحسابها . ولكن الحكومة السورية لم تنفذ الاتفاق الذي عقد بشأن المبلغ المذكور في ٨تموز ١٩٤٨ .

والحكومة اللبنانية تحتفظ بكامل حقوقها من تنفيذ الاتفاق الآنف الذكر .

ويجب القول بكل حال انه لا فائدة من ايجاد وحدة نقدية بين البلدين اذ على سورية نفسها ان تثبت نقدها تجاه النقد اللبناني بالوسائل التي تراها .

على ضوء هذا الوقائع لا يسع لبنان الا ان يسجل مخلصا انه ما استوحى يوما سياسته الاقتصادية والمالية تجاه شقيقته سورية الا من الرغبة في تأمين مصالحهما المشتركة وتوثيق عرى التعاون الواسع بينهما ، باذلا في سبيل هذه الغاية اقصى التضحيات واجسمها .

واذا كان في الوضع القائم بين البلدين – وبصورة خاصة في اتفاقية اول تشرين الاول ١٩٤٣ بعض النقص او الخلل فهو مستعد لاعادة النظر فيها في مفاوضات يقوم بها ممثلو البلدين ، مسترشدين تراثا عزيزا عليهما من الاخوة والثقة والمصلحة المتبادلة .

والحكومة اللبنانية ، اذ تفتح باب التشاور على مصراعيه فيما تقدم بيانه ، لا يسعها التسليم بالاقتراح الوارد في مذكرة الحكومة السورية الاخيرة . ذلك انه اذا كان البلدان مكملين لبعضهما في الشؤون الاقتصادية ، فلا يمكن ان يتجاوز هذا الواقع حد انتهاج سياسة ترتكز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكلا البلدين طابعه واختصاصه ووضعه الطبيعي ، وقد قطع التنسيق مرحلة كان يبني عليها اطيب الآمال بمستقبل قريب . كما انه لا يمكن التسليم بما تضمنه الاقتراح السوري بشأن النقد ، اذ ان تحقيقه يفرض حتما توحيد الاصدار وعناصر التغطية ، كما ينتج منه توحيد في العمل المالي والاقتصادي والتشريعي والسياسي ، وفي ذلك انتقاص من سيادة الدولتين فضلا عن انه يؤدي حتما الى اضعاف مركز النقد اللبناني دون ان يعزز النقد السوري .

والحكومة اللبنانية ترجو مخلصة ان تتقبل الحكومة السورية هذه الحقائق بروح المودة والاخاء ، وان تعيد النظر في موقفها . وهي تكرر استعدادها للتشاور في سبيل اصلاح ما ابانت تجارب السنوات الست المنقضية وجوب اصلاحه . اما اذا اصرت الحكومة السورية على موقفها برفض المفاوضة على غير الاساس الذي تقترحه ، فيؤلم الحكومة اللبنانية ان تعلن انها ليست مسؤولة عن نتائج هذا الاصرار ، وانها تحتفظ

لنفسها بحق انتهاج السياسة التي تراها متفقة مع مصلحتها .

تنتهز وزارة الخارجية اللبنانية هذه المناسبة لتعرب لزميلتها الكريمة عن فائق احترامها وتقديرها .

رياض الصلح

مجلس الوزراء السوري يقرر الانفصال الجمركي

فاستدعينا فورا السيد حسن جبارة الذي كنا كلفناه بتحضير نصوص القوانين والمراسيم الاشتراعية ، استعدادا لجواب سلبي على مذكرتنا . وكانت هذه النصوص فصل الجمارك عن لبنان وايجاد مديرية عامة لها مربوطة بوزارة المالية . وبعد المداولة ، قرر الوزراء الموافقة عليها ووقعوا على المرسوم التشريعي الذي صدر في اليوم التالـي .

وكذلك بحث مجلس الوزراء التدابير الواجب اتخاذها لحماية النقد السوري . واستمع الى بيانات خبرائنا الماليين ، فتحقق لديه ان في مقدمة العوامل المؤدية الى تدني قيمة الليرة السورية بالنسبة الى الليرة اللبنانية هـو عرض نقدنا في الاسواق اللبنانية لتبديله بالعملة اللبنانية لاجل تسديد قيمة البضائع التي تشتريها سورية من لبنان ، سواء كان منشؤها لبنانيا او اجنبيا ، او لاجل تسديد نفقات السوريين الذين يؤمون لبنان للنزهة او الاصطياف . فاتخذ مجلس الوزراء المقررات الآتية :

١ ــ تطبيق انظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للاشخاص المسافرين الى لبنان او القادمين منه ان يخرجوا او يدخلوا اكثر من خمسين ليرة سورية من النقد السـوري .

٢ ــ منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع العابرة (ترانزيت) والبضائع المعفاة من الجمرك والمحروقات .

٣ ــ اقـامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود السورية اللبنانية .

٤ ــ منع سفر السوريين الا باجازة عند الضرورة .

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم / ٧١ / الصادر بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٥٠ :

ان رئيس الدولة ،

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتها الجمعية التاسيسية بجلستها

المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ،

وبناء على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء بقرارم رقم / ١٧٤ / تاريخ ٦ آذار ١٩٥٠ يرسم ما يلي :

مادة (١) تطبق احكام هذا المرسوم التشريعي في حال فصل المصالح المشتركة بين سورية ولبنان المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (٨) تاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٤٤ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم (١٠) تاريخ ١٩٤٤/٤/٥ ويعين تاريخ نفاذه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

اولا — مصلحة الجمارك السورية

مادة (٢) تحدث مديرية عامة للجمارك السورية ذات استقلال مالي ترتبط بوزارة المالية .

مادة (٣) يصدر ملاك المديرية العامة للجمارك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية على ان يعرض هذا الملاك فيما بعد على السلطة التشريعية لاقراره .

مادة (٤) تعد وزارة المالية (مديرية الجمارك العامة) النصوص المتعلقة بالانظمة والتعرفات الجمركية وبموازنة الجمارك ، وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية . واعتبارا من اول عام ١٩٥١ تلحق موازنة الجمارك بالموازنة العامة وتعرض على السلطة التشريعية .

ثانيا — ادارة حصر التبغ والتنباك

مادة (٥) تخضع ادارة حصر التبغ والتنباك مدة قيام الحصر الى مراقبة وزارة المالية وفقا للاحكام النافذة ولاحكام هذا المرسوم التشريعي ويتولى وزير المالية جميع الصلاحيات التي كان يمارسها المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

مادة (٦) تعد وزارة المالية النصوص المتعلقة بنظام التبغ والتنباك وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزاره بناء على اقتراح وزير المالية .

مادة (٧) تؤلف اللجنة الدائمة للتبغ والتنباك من :

الامين العام لوزارة المالية	رئيسا
الامين العام لوزارة الاقتصاد الوطني	عضوا
الامين العام لوزارة الزراعة	عضوا

تتخذ اللجنة الدائمة قراراتها بالاكثرية وتنظم محاضر بها توقع من الرئيس والعضوين وتنشر قرارات اللجنة الخاصة للتصديق بموجب الاحكام النافذة بقرارات من وزير المالية .

ثالثا — مراقبة شركة الخطوط الجوية الحديدية ش. ح. ت

مادة (٨) تتولى وزارة الاشغال العامة مراقبة شركة الخطوط الحديدية ش.

ح . ت فيما يتعلق بالخط السوري وفقا للاحكام المتعلقة بالشركات ذات الامتياز .

رابعا — احكام انتقالية

مادة (٩) تتولى وزارة المالية تصفية المصالح المشتركة السورية — اللبنانية وتقسيم موجوداتها بين البلدين ويقوم وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء باتخاذ التدابير الانتقالية التي تستلزمها التصفية المذكورة مباشرة او بالاتفاق مع الجانب اللبناني .

خامسا — احكام ختامية

مادة (١٠) عند وضع هذا المرسوم التشريعي موضع التنفيذ تلغى جميع الاحكام المخالفة له .

مادة (١١) ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ لمن يلزم لتنفيذ احكامه .

واتخذت كل هذه المقررات باجماع الحاضرين، وزراء وموظفين لهم صلة بتنفيذ هذه المقررات ،دون ان يشذ احدهم عن هذا الاجماع، بل كان الحماس شديدا لدى كل منهم .

فتركت المجتمعين وتوجهت الى القصر الجمهوري حيث اطلعت فخامة الرئيس هاشم الاتاسي على مذكرة لبنان الجوابية وعلى ما قرره الوزراء ، فأبدى ارتياحه لتلك المقررات ووقع على المرسوم التشريعي المعروض . ثم قابلت السيد رشدي الكيخيا رئيس مجلس النواب واطلعته على ما جرى . وكان المساء قد اقبل فاستدعيت اصحاب الصحف وبلغتهم ما حصل فلقيت لديهم كل تفهم واعلنوا جميعهم ارتياحهم لما اتخذ من قرارات .

•

واصدرت الحكومة بلاغا بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٣ هذا نصه :

بلاغ سورية في ١٩٥٠/٣/١٣

١ — كانت الحكومة السورية قد ارسلت الى الحكومة اللبنانية مذكرة ابدت فيها اشد الحرص على تنمية العلاقات الاقتصادية مع لبنان الشقيق وتوطيدها على اسس ثابتة وعادلة .

وتتلخص المذكرة بان الحكومة السورية بعد ان درست الوضع الراهن دراسة عميقة رات ان ابقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الخاص ، مع وجود ثغرات واسعة فيها ناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية ونقدية موحدة ، لن يكون في صالح احد الطرفين .

وقد اوضحت الحكومة السورية ان الاسلوب الوحيد الذي يحقق توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على اسس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما هو اقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامهما الجمركي والنقدي

وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الرسوم ، كل ذلك على اسس عادلة تضمن فوائدهما المتبادلة على ان تدار المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ .

٢ ـ اجابت الحكومة اللبنانية على المقترحات السورية بمذكرة رفضت فيها الاقتراح السوري بمبدأ الوحدة الاقتصادية التامة ، كما رفضت الاقتراح السوري بشأن الوحدة النقدية وقالت بتة لا فائدة من ايجاد هذه الوحدة النقدية بين البلدين ، اذ على سورية نفسها ان تثبت نقدها بالوسائل التي تراها . ومعنى هذا ان الحكومة اللبنانية قد تراجعت حتى عن الاسس التي سبق ان قبلت بها في اتفاق شتورا ، المعقود بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ ، ولا سيما المادة (١١) منه ، التي تنص على تعهد كل من الحكومتين باتخاذ تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين .

٣ ـ وعلى اثر رفض الحكومة اللبنانية المقترحات السورية ، درست الحكومة الموقف بالنسبة الى الوضع الاقتصادي الراهن وعلى ضوء التجارب الماضية خلال وجود المصالح المشتركة ، ورات ان مصلحة البلاد لا تجيز الاستمرار على الوضع الراهن ، على ما فيه من خلل ومن اجحاف بحقوق سورية واضرار بمصالحها . ولذلك وجدت الحكومة انه لا بد من ان تستعيد سورية كل حريتها لكي تتمكن من معالجة شؤونها الاقتصادية والنقدية وفقا للسياسة التي تتفق مع مصلحة البلاد .

٤ ـ ودفاعا عن مصالح سورية الاقتصادية والنقدية رات الحكومة ان تتخذ بعض التدابير الانتقالية المؤقتة ، ريثما توضع الانظمة النهائية موضع التطبيق . وستعلن هذه الانظمة النهائية في القريب العاجل .

واما التدابير الانتقالية التي اقرها مجلس الوزراء اعتبارا من صباح الثلاثاء الواقع في ٤ آذار ١٩٥٠ فهي تتناول :

اولا ـ تطبيق انظمة القطع على العمليات الجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للاشخاص المسافرين الى لبنان او القادمين منه ان يخرجوا او ان يدخلوا مبلغا من الاوراق النقدية السورية يتجاوز خمسين ليرة سورية .

ثانيا ـ منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من رسوم الجمرك والمحروقات .

ثالثا ـ اقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود بالاضافة الى المراكز الحالية لقمع كل تهريب يمكن حصوله باقصى شدة .

رابعا ـ منع سفر السوريين الى لبنان الا باجازة تعطى عند الضرورة .

ثم اصدرت بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٠ بيانا مفندا ما جاء في المذكرة اللبنانية بتاريخ ١٠ آذار من مغالطات وهذا نصه :

اولا – تطور العلاقات السورية – اللبنانية : لم يكن بين سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي وحدة جمركية فحسب وانما كانت بينهما وحدة اقتصادية تامة . فقد كان النظام الجمركي واحدا ، وكانت الوحدة النقدية متماثلة ، وكانت الضرائب متشابهة . وكان يجري الى جانب هذا كله ، انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحق العمل ، وممارسة المهن في كلا البلدين بحرية مطلقة وبدون قيد او شرط . ومن العسير ان يعتقد ان هذا النظام الذي كان موجودا قبل الانتداب الفرنسي بعصور طويلة وثابر عليه الفرنسيون ، كان لصالح سورية وحدها . اذ كان من المقرر ان الوحدة الاقتصادية بين البلدين تؤمن للبنان اجزل الفوائد وتكسبه منافع جمة (كادارة الجمارك من قبل الموظفين اللبنانيين وتمكز الشركات والادارات في لبنان وتنشيط الحركة التجارية فيه .)

٢ – ثم تخلص الشعبان الشقيقان من عهد الانتداب ونال كل منهما استقلاله وسيادته ، فكان من الطبيعي وهما البلدان الاخوان اللذان تجمعهما اصدق العواطف والروابط ، ان يوثقا تعاونهما وتآزرهما ، وان يتضافرا مخلصين على احترام حقوق كل منهما ، وتبادل المنافع التي تنجم عن وحدتهما الاقتصادية على اساس عادل .

غير ان اتفاق شتورا المؤرخ في ١/١٠/١٩٤٢ الذي جرى في عهد الافرنسيين اوجد في الحقيقة ثغرة اولى في هذه الوحدة الاقتصادية الطبيعية التي احتفظ بها البلدان سنين طويلة . فنصت المادة الرابعة منه على ان « سورية ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون اية ضريبة او رسم جمركي وعلى هذا الاساس يكون للدولتين ادارة جمركية واحدة . وتمارس هذه الادارة عملها على اساس وحدة النظام الجمركي » . ومعنى هذا الاتفاق ان الوحدة بين البلدين وحدة جمركية فحسب ، لا تتضمن العناصر الاخرى من الوحدة الاقتصادية ، كما انه لم يقر للبنان باي حق مكتسب او باي اختصاص طبيعي او اي امتياز تجاري . فلو تمسكت سورية بنصوص الاتفاق لكان سهلا عليها ، تنفيذا لاحكامه ، مراقبة انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال الى لبنان وتنشيط الحركة التجارية في سورية ، ولطالبت باعادة النظر في جميع الاوضاع والمنافع التي نالها لبنان بسبب الوحدة الاقتصادية .

ولكن الحكومة السورية ابقت على الاوضاع السابقة لمصلحة لبنان وحده ، وحفظا على بقاء الوحدة الاقتصادية الفعلية بينهما ولئلا يتطرق الى الوحدة الجمركية الوهن والضعف .

٤ – وعندما تهددت الوحدة الجمركية بين البلدين بسبب انفراد كل منهما في سياسة النقد والضرائب ، وشكت الحكومة السورية من تهديد الصناعات الناشئة بالزوال بسبب الاستمرار على سياسة الباب المفتوح وعجز الميزان التجاري الفادح وضياع ثروات البلدين على مر الزمن ، قبل الطرفان بدراسة الوضع . وانتهت مفاوضاتهما بالاتفاق المعروف باتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ .

وقد اقر هذا الاتفاق الذي وقعه الجانب اللبناني وقبلت به الحكومة اللبنانية بعض العناصر الضرورية لبقاء الوحدة الاقتصادية بين البلدين اذ نص على ما يلي :

أ ــ الغاء او تخفيض الرسوم على المواد الاولية التي لا تنتجها البلاد واللازمة للصناعة .

ب ــ دعم الرسوم على المواد المصنوعة بقصد حماية الانتاج الصناعي في البلدين وعلى الاخص ما يتعلق بالصناعات الرئيسية .

ج ــ توحيد نظم القطع في البلدين .

د ــ توحيد الرسوم الداخلية .

هـ ــ اتخاذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفرق الموجود حاليا بين النقدين . ومن الانصاف ان يذكران هذه الحلول التي قبلت بها الحكومة اللبنانية ووافقت عليها هي ، في مجملها ، معظم الاسس الكبرى للوحدة الاقتصادية التي طالبت بها الحكومة السورية في مذكرتها المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ والتي رفضتها الحكومة اللبنانية في مذكرتها في ١٠ آذار ١٩٥٠.

ان هذه الحلول لم تكن مصلحة سورية وحدها ، وانما في مصلحة البلدين . وكما ذكر اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ، كان هذا الاتفاق خطوة في سبيل وضع اساس نهائي في علاقات البلدين يضمن لهما الاستقرار والازدهار .

٥ ــ غير ان اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ لم يبلغ الغاية المتوخاة منه بسبب تمنع الحكومة اللبنانية من اتخاذ اي تدبير فعال في ازالة الفرق بين النقدين وتوحيد معدلات بعض الضرائب على البضائع التي تنقل بين البلدين ، كما ان السياسة الاقتصادية التي تبغي حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها والحد من استيراد الكماليات والنوافل لتحقيق التعادل في الميزان الحسابي لم ترغب الحكومة اللبنانية في تطبيقها تطبيقا كاملا ، فكان من نتيجة ذلك استنزاف الثروات في البلدين ، وبصورة خاصة في سورية ، وتوقع ازمة عنيفة سيتخبط بها كلاهما ويتهدد من جرائها مستقبلهما الاقتصادي . لهذه الاسباب كلها رأت الحكومة السورية ان الاسلوب الوحيد لنهضة البلدين اقتصاديا وماليا ، وتحقيق ازدهارهما ، العودة الى النظام الطبيعي القديم بينهما ، وهو نظام الوحدة الاقتصادية التي عاشا في ظلها عصورا طويلة في العهد التركي وفي ربع قرن كامل في عهد الانتداب . فالحكومة السورية لم تخترع اذن هذه الوحدة التي فرضها الله والطبيعة وانما دعت اليها لانها الضمان الوحيد لاستقرار البلدين وتقدمهما . ويكفي ان نذكر المبادىء التالية المعروفة ليعلم منها اخلاص الحكومة السورية لهذه الوحدة وايمانها بها :

أ ــ ان ازدهار لبنان يتوقف الى حد بعيد على تقدم سورية الاقتصادي واستثمار ثرواتها وتمتعها بالبحبوحة واليسر .

ب ــ ان الاستمرار على سياسة الباب المفتوح وفداحة العجز الذي يمنى به

الميزان التجاري سيكونان على مر الزمن عاملا اكيدا على استنزاف ثروة سورية وضعف قوة المستهلك السوري الشرائية ، وبهذا الضعف تفوت على لبنان الارباح الجمة التي يحققها من المستهلكين السوريين ويتأثر بجميع الازمات التي تقع فيها سورية .

ج — ان زوال الفرق بين النقدين شرط لازم لبقاء الوحدة الجمركية بين البلدين ، لان حماية النقد السوري مثلا ، واجتناب تدنيه بالنسبة الى النقد اللبناني ، وتحقيق وتحقيق التعادل في الميزان الحسابي بين البلدين ، يلزم الحكومة السورية بمراقبة انتقال رؤوس الاموال بين سورية ولبنان ، سواء كان هذا الانتقال ناجما عن استيرادات سورية من لبنان ام عن نفقات السوريين فيه . ماذا قبلت الحكومة اللبنانية ان تتخذ سورية منفردة مثل هذه التدابير ، اضطرت الحكومات السورية الى منع دخول بعض انواع البضائع من لبنان الى سورية . وفي هذا ولا شك عرقلة لحرية النقل بين البلدين وانتقاص من وحدتهما الجمركية .

د — واخيرا ، فان الشرط الاساسي لتأمين التوازن وازدهار الصناعة والزراعة في البلدين ، انسجام التشريع المالي ومعدلات الضرائب على البضائع التي تنقل بينهما اذ ان كل تفاوت في هذه المعدلات يؤدي حتما الى تزاحم الصناعات السورية — اللبنانية وزيادة التهريب بين البلدين وانزال الضرر الفادح بهما .

ثانيا — منافع لبنان الشقيق من الوحدة الاقتصادية : توحي المذكرة اللبنانية ان النظام القائم بين سورية ولبنان كان لمصلحة سورية بالدرجة الاولى ، وان لبنان، كما تقول المذكرة في موضع منها « ضحى في سبيل هذا النظام الكثير من مصالحه ، حفاظا على الروابط التي تربط البلدين » ، وفي موضع آخر انه بذل في سبيل توثيق عرى التعاون « افطى التضحيات واجسمها » .

ان الحكومة السورية لا تشاطر الحكومة اللبنانية الراي في هذا الموضوع ، ونكتفي ان تذكر على سبيل المثال بعض الفوائد الكبرى التي جناها لبنان الشقيق من العلاقات الاقتصادية والجمركية بين القطرين :

١ — ان سورية تعد سوقا كبيرا لمنتوجات لبنان الزراعية والصناعية ، كما يعد لبنان كذلك بالنسبة لسورية . وقد نشطت الزراعة والصناعة اللبنانية اثناء الحرب وبعده نشاطا عظيما ، كزراعة الفواكه والحمضيات والخضراوات وصناعة الشمينتو والغزول والسكاكر والكسروة والمواد الكحولية والبسكويت والمكرونة والزيوت والصابون وصناعة التبريد ، الخ . فلا يصح القول ان سورية وحدها تستفيد من بيع منتوجاتها في اسواق لبنان ، بل الحقيقة ان التطور الصناعي والزراعي في لبنان سيجعل البلدين محتاجين الى تبادل منتوجاتهما لمنفعتهما معا ، وليس لمنفعة احدهما .

٢ — ان لبنان يكاد ينفرد وحده بالاستفادة من تجارة البلدين ومن حركة الترانزيت وما ينجم عنهما من المنافع لمعظم الشعب اللبناني ولخزينة الدولة والبلديات ، وان

الحكومة السورية لم تعمل على مقاسمة لبنان تلك المنافع رغم عدم وجود اي نص يمنعها من تنشيط الحركة التجارية بجميع الوسائل .

٣ ــ ان لبنان استفاد استفادة جلى من النفقات التي يبذلها السوريون في لبنان في مختلف النواحي وقد كان في امكان الحكومة السورية مراقبة هذه النفقات وانقاصها تحقيقا لتعادل الميزان الحسابي بين البلدين جريا على القواعد المتبعة في هذا المضمار .

٤ ــ احتفظ القطر الشقيق بجميع الفوائد والمنافع التي نالها في عهد الانتداب بسبب الوحدة الاقتصادية ، فبقيت المصالح المشتركة وادارة الجمارك وشركات الخطوط الحديدية ، ومراكز الشركات والوكالات الاجنبية في لبنان ، تدفع معظم نفقاتها في لبنان ويستفيد منها المواطن اللبناني وتحرم سورية من نصيبها ، لا تحاسبها الشركات والمؤسسات على هذه النفقات .

٥ ــ ان ازدهار لبنان في السنوات الاخيرة كان متأتيا في معظمه من انتقال رؤوس الاموال الى لبنان وتمركز السوق التجاري واسواق القطع في لبنان . ويجدر ان نذكر هنا انفراد الحكومة اللبنانية بتنظيم شؤون القطع لمنفعتها وحدها ، واضطرار الحكومة السورية بالتالي الى مجاراتها في هذا السبيل . وعلى كل ، فمهما تكن الاسباب التي ادت الى هذا التطور فقد كان بمقدور الحكومة السورية اتخاذ الاجراءات الفعالة اسوة بكل دولة من دول العالم للحد من انتقال رؤوس الاموال السورية ، لا سيما انه لا يوجد اي اتفاق بين البلدين بهذا الخصوص ، فكان بقاء الوضع على حاله في مصلحة الاقتصاد والخزينة اللبنانية وحدهما .

ذلك هو مجمل من بعض الفوائد المشتركة والخاصة التي تمتع بها القطر الشقيق في ظل العلاقات الاقتصادية بين البلدين . ومنها يتضح ان هذه الفوائد لم تكن في جانب الشعب السوري وحده ، بل يمكن ان يقال انها كانت لمنفعة القطر الشقيق بالدرجة الاولى .

ثالثا : تفنيد الافتراضات الموجهة الى الحكومة السورية : ان التضحيات التي ورد في المذكرة اللبنانية ان لبنان تحملها ، يمكن تفنيدها بما يأتي :

١ ــ ان نظام الكوتا لم يكن من وضع السوريين وانما كان من وضع السلطات الاجنبية ، وكان ذلك لضرورات حربية واقتصادية اثناء الحرب . فاذا جرى الاستيراد من قبل التجار السوريين رأسا (بدون وساطة الممثلين اللبنانيين) فان ذلك من حقهم الطبيعي . فليس هناك اتفاق بين الطرفين يحرم على السوريين عملهم التجاري واتصالهم بالبلدان الاجنبية لتأمين مستورداتهم . ومن الصعب على الحكومة السورية ان تفهم من اتفاق المصالح المشتركة ارغام سورية على الاستيراد بواسطة الممثلين اللبنانيين ، وان تعتبر ممارستهم حقهم الطبيعي تضحية يتحملها القطر الشقيق

٢ ـ اما نظام الميرة ، او على الاصح نظام حصر الحبوب وتحديد اسعارها ، فقد فرض في بداية الحرب [١٩٣٩] من قبل المفوض السامي الفرنسي لتأمين اعاشة السكان وبصورة خاصة لتأمين اعاشة لبنان الذي لا ينتج هذه المحاصيل الزراعية . وقد تحملت سورية من جراء نظام الحصر والميرة وتحديد اسعار القمح الذي يعد ركنا من اركـــان نشاطها الزراعي ، افدح الخسائر والاضرار . فلو لم يكن نظـــام الحصر قائما طوال مدة الحرب والفترة التي اعقبتها ، لبلغت اسعار القمح في القطر الشقيق في هذه المدة من الزمن اضعاف ما اداه الى المزارع السوري . وقد كان هذا المزارع يتمنى ان يقدم مجانا حاجة سورية من القمح مقابل الســـماح له ببيع الفائض كما يشاء . لكن الشعب السوري تحمل بصبر هذه التضحيات لصالح لبنان الشقيق في الوقت الذي رفضت فيه حكومة لبنان اتخاذ تدبير مماثل بحق معلمي الغزل اللبنانيين ، فسببت برفضها هذا ارتفاع اسعار الغزل بما لا يقل عن عشرة امثال كلفته . وبسبب هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانية ادى المزارع السوري ثمن كسائه بسعر مرتفع جدا ، بينما حملته الحكومة السورية على اعطاء محصوله بأسعار محدودة ، مما اوجد خللا بين وارداته ونفقات حاجاته الاســاسية . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان الحكومة السورية لم تلمس الصلة بين اتفاق المصالح المشتركة الذي عقد في اواخر ١٩٤٣ وبين نظام حصر الحبوب المحدث في ١٩٤٩ . وكذلك لم تفهم وجهة المخالفة لشرط حرية انتقال الحبوب بين البلدين ونظام الوحدة الاقتصادية الجمركية . لان لبنان لم يطالب (ابان حصر نقل الحبوب وقيام الميرة) بحـــرية النقـــل ، بل كان على العكس ، يلح على الحكومة السورية بأبقاء التقييد لتأمين اعاشة السكان في لبــــنان .

اما فيما يتعلق برسم « خمسة عشر قرشا على كيلو القمح » المعد لاعاشة لبنان الذي ذكرته المذكرة والذي كان في الحقيقة ١٥٪ من قيمة القمح فترجو الحكومة السورية الرجوع الى اضبارة هذه القضية للتأكد من ان نفقات الادارات المختلفة التي تكبدتها الحكومة السورية فعلا لموازرة دوائر الميرة ووضع جهازها الاداري كله تحت تصرفها لجمع الحبوب من جميع الاراضي السورية كانت تبلــغ رقما لا يقل عن ٢٥٪ من قيمة الحبوب . وقد طالبت الحكومة السورية مرارا بتعـــديل هذا الرقم المفروض من قبل السلطات المحتلة . ولكن لبنان رفض تعديله وايدته في ذلك السلطات الآنفـــة الذكر .

على ان الحكومة اللبنانية لو تذكرت ما كابده الشعب اللبناني الشقيق من الآلام والفواجع في الحرب الماضية الاولى بسبب فقدان الحبوب في اسواقه وعند المستهلكين، لقدرت للشعب السوري موقفه هـــو الآخـــر في هذه الحرب حـــق التقدير ، ولما رات الحكومة اللبنانية في حصر الحبوب وتأسيس الميرة وتحديد الاسعار تضحية من لبنـــان في مصلحة سورية او خـــرقا في نظام الـــوحدة الجمركية ولنوهت عـــلى الاقل بهذا

المصنع الجميل .

٣ــ اشارت المذكرة في البندين الثالث والرابع الى منع القمح والمواد الدهنية ، الخ . في وقت من الاوقات . وتعتقد الحكومة السورية ان المذكرة اللبنانية تلمح بذلك الى الموقف الذي اتخذته الحكومة السورية في عام ١٩٤٨ عندما انفرد لبنان في توقيع الاتفاقية النقدية ، وابطل قدرة النقد السوري الابرائية في لبنان . ويكفي ان نذكر ردا علـى هـذا الاعتراض ان جميع العلاقات بين البلدين وضعت يـومئذ على بساط البحث ، فكان من الطبيعي ان تكون قضية الحبوب من جملة هذه العلاقات ، وان تتخذ الحكومة السورية تدابير مؤقتة كما اتخذ لبنان في قضية النقد ، ريثما تحل المشاكل التي قامت بين البلدين .

٤ ــ اما سكوت الحكومة اللبنانية عن التدابير التي تلـــزم وكلاء مصانع السيارات بفتح مكاتب لهم في سورية واعتبارها خرقا لواقع التخصص الذي جعل من لبنان واسطة للاستيراد الى سورية منذ القدم وتضحية من لبنان ، فنظرية جديدة تسمعها الحكومة السورية وتدعو الى الاستغراب والدهشة . ذلك لان الاتفاقات المعقودة بين البلدين لم تقل في نص من النصوص على احترام « واقع التخصص » وحرمان سورية ،مثلا ، من فرض قوانين الدولة على المحلات الاجنبيـة الموجودة في بلادها واتخاذ الضمانـات والتدابير التـي تعتبرهـا ضرورية لصون مصالحها فوق اراضيها .

ولو ان القضيـة تعود الى « واقـع التخصص » دون النصوص والاتفاقات ، لكان من حق سورية ان تبحث في الزراعـة والصناعات التي نشأت في لبنان لتنافس الزراعة والصناعة السوريتين . ثم هل يعتبر خرقا للوحدة الجمركية والنظام الجمركي وانتقال البضائع بحرية بين البلدين ان تنشأ وكالات تجارية في الاراضي السورية ؟ وفي اي النصوص والاتفاقات اقرت الحكومة السورية للبنان انحصار العمل التجاري به واعطاءه امتيازا بتجارة البلديـن الخارجيـة ؟ اما اذا كان اعتراض الحكومة اللبنانية مرتكزا علـى ان البلدين يشكلان وحدة اقتصاديـة كاملة ، فان الحكومة السورية ترى في هذا التفسير تناقضا صريحا مع موقف الحكومـة اللبنانية برفض فكرة الوحدة الاقتصاديـة بين البلدين في كل مرة عرضت عليها والتمسك بالوحدة الجمركية فقط ، استنادا الى اتفاق ١٩٤٢ . ولا نريد ان نعتقد ان الحكومة اللبنانية لا ترى في علاقتها مع سورية الا ما يحقق مصالح لبنان وحده واستئثار لبنان بكل ما يتعلق بالنشاط التجاري .

٥ ــ كانت الآلات الصناعية تعفى من الرسم الجمركي في عهد الانتداب الفرنسي ثم اخضعت لرسم قدره (٢٥٪) لاغراض لا تمت الى حماية الصناعة بسبب . وقد عدل هذا الرسم بالاتفاق بين البلديـن ولمصلحتهمـا معا . واذا اردنا ان نحصي ما استورده لبنان من الآلات والادوات الصناعية بعـد وقوع هـذا التعديل لوجدنا حتما

ان لبنان استورد ما يوازي حصته على الاقل من وارد الجمارك .

٦ — اما قضية الاجازة المسبقة وفرضها في لبنان على ما يزيد على اربعين صنفا ، فيكفي ان نذكر الحكومة اللبنانية ان الحكومة السورية تقدمت في اوقات متعددة بمشروعات لتحديد الاستيراد والمحافظة على ثروة البلدين فكان نصيب هذه المشاريع السورية الرفض من قبل الجانب اللبناني . وفي وقت لم تكن هذه القضية على بساط البحث ، اصدر وزير الاقتصاد اللبناني قرارا باخضاع بعض الاصناف للاجازة المسبقة لاسباب لبنانية داخلية بحت ، دون البحث مع الحكومة السورية مسبقا في هذا الموضوع والاتفاق معها عليه .

وبالرغم من ان الحكومة السورية لم تدرك اسباب هذه الاجازة المسبقة ، فان هذا التدبير لم ينفذ من حيث النتيجة . ذلك لان دوائر الاقتصاد اللبنانية ثابرت بعد اتخاذ القرار الآنف الذكر على منح الاجازات ، فادخلت الاصناف الخاضعة للاجازة بكميات كبيرة الى البلدين وباجازات لبنانية . ومن السهل اثبات ذلك من احصاءات الجمارك وقيودها .

٧ — ان فرض الرسم على السكاكر والشوكولاته وقع في سورية قبل لبنان . وقد فرض هذا الرسم في سورية لان السكاكر المستوردة من الخارج لم تكن لتخضع حتى ذلك التاريخ لرسم السكر الداخلي . ولما كانت هذه البضائع الاجنبية تنافس المصنوعات السكرية الوطنية بصورة غير مشروعة ، فقد قامت الحكومة السورية باصلاح هذا الخلل عن طريق فرض رسم السكر الداخلي على السكاكر المستوردة من الخارج بنسبة كمية السكر الداخلة في السكاكر الاجنبية . ولا شك في ان عملها كان منسجما مع المنطق والعدل والتعهدات الدولية التي قبلتها في مؤتمر التجارة والاستخدام بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية . اما لبنان فقد انفرد بفرض رسم على السكاكر والشوكولاته الاجنبية بشكل مغاير ، رغبة منه في حماية معامل السكاكر والشوكولاته الموجودة في اراضيه .

ومن الحق ان تذكر الحكومة اللبنانية ان الحكومة السورية كانت تطلب دوما توحيد الرسوم الداخلية على البضائع التي تنتقل بين البلدين ، لئلا توجد مزاحمة غير مشروعة في صناعات البلدين تختل معها الوحدة الجمركية . لكن الحكومة اللبنانية كانت تتخذ دوما من طلبات الجانب السوري موقفا سلبيا .

٨ — تقول المذكرة اللبنانية في البند التاسع ان الحكومة اللبنانية نفذت اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ بامانة . والواقع ان الامور الرئيسية في هذا الاتفاق لم تنفذ . وقد تصدينا الى هذا البحث باسهاب في مذكرتنا الاولى المؤرخة في ١٤ — ١ — ١٩٥٠ وبسطنا كيف ان الحكومة اللبنانية لم تعمل على توحيد الرسوم الداخلية التي نصت عليها المادة العاشرة من اتفاق ٨ تموز ١٩٥٠ ، وانما عمدت على العكس ، بعد الاتفاق بقليل ، على توسيع التفاوت بين معدلي الرسم على السكر في سورية ولبنان ،

وكيف ان وزارة الاشغال العامة اللبنانية في كتابها المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٤٩ ورقم ١٤٦٤ / ص وعدت شركة البان اميركان باعفائها من رسوم المالية والبلدية تشجيعا لها على استعمال مطار خلده . وفي ذلك ما يسبب تعطيل مطار المزة وانزال الضرر بالحكومة السورية .

وكذلك اخلال الحكومة اللبنانية بتنفيذ ما ورد في المادة الحادية عشرة التي تقول باتخاذ الحكومتين تدابير مشتركة فعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين وتغاضي الحكومة اللبنانية عن جميع الاقتراحات التي قدمتها الحكومة السورية والخبيران السوري واللبناني لتأمين هذه الغاية .

٩ ــ ان السياسة الزراعية لم ترسمها سورية ولم توضع لمصلحتها وحدها ، بل هي تتناول جميع المحاصيل الزراعية اللبنانية حتى التافه منها. فوضع رسم جمركي قدره (٥٠ ٪) ، مثلا ، على الحمضيات والفواكه التي ينتجها لبنان ، كما وضع على القمح السوري (٥٠ ٪) وكما وضع على القطن السوري « ١١ ٪ » وعلى الارز (١١ ٪) .

١٠ ــ وتورد المذكرة قضية الموظفين السوريين في ادارة الجمارك . ومن الحق ان نذكر ان الهيئة اللبنانية لدى المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وافقت بصورة استثنائية ولمرتين فقط على اجراء مسابقات لصغار الموظفين في سورية . وبالرغم من ان هذا الاستثناء انحصر في مرتين فحسب ، الا انه لم يصلح بشكل حسي التفاوت العظيم بين نسبة عدد الموظفين السوريين وبين الموظفين اللبنانيين والمراكز التي يشغلها كل منهم . وامتنعت الحكومة اللبنانية حتى عن تنفيذ الاتفاق الذي قبلت به بتعيين مدير عام سوري للجمارك انصافا لحقوق سورية ، ورفضت جميع المقترحات التي تؤدي الى ازالة الغبن والاجحاف الذي يلحق بسورية من ادارة المصالح المشتركة والجمارك .

وقد كانت الغاية من نكران حق سورية وبقاء هذا الوضع الشاذ ، استئثار لبنان بالحركة التجارية واستعمال الموظفين اللبنانيين الذين يتبوأون الوظائف العالية نفوذهم لقتل التجارة السورية واقامة شتى العراقيل في وجه التجار السوريين . ويكفي ان نورد مثالا واحدا هو رفض مدير الجمرك العام السابق في اواخر ١٩٤٩ تخليص البضائع العائدة لشركة سورية ولتجار سوريين في المراكز السورية والزامهم بتخليصها في مرفأ بيروت ، متذرعا بأوهى الحجج .

١١ ــ وفي الاخير، تتعرض المذكرة الى قضية الاتفاق النقدي مع فرنسا . وقد لا يكون هنا اي مجال لسرد الوقائع الماضية والملابسات التي رافقت هذه القضية ولا الاتفاقات التي تمت بين البلدين على الاشتراك في المفاوضات وتوجيه الخطة . لكن الحكومة السورية تؤكد ان الادعاء بموافقتها على روح الاتفاق النقدي ونصوصه يخالف الواقع وليس هناك ما يؤيده مطلقا .

ولذلك تذكر الحكومة السورية بمرارة انفراد لبنان بتوقيعه ، وقيامه بالغاء قوة الابراء للنقد السوري في لبنان واعطاءه مهلة ثماني ساعات لتبديل الورق السوري الموجود في لبنان واعلان فقدان قيمة الورق السوري بعد تلك المهلة . ومعنى هذا كله ان الحكومة اللبنانية ساهمت حينئذ في عمل يقصد منه القاء الذعر في نفوس حاملي الورق السوري وسلب الثقة من النقد السوري لتخفيف قيمته ، وارغام الحكومة السورية على استئناف المفاوضات مع الجانب الفرنسي . ولو ان الحكومة اللبنانية امتنعت عن تصديق الاتفاق على انفراد ، لتمكن البلدان من الوصول الى شوط اوسق لمصلحتهما ، ولظلت وحدتهما الاقتصادية الفعلية قائمة بينهما كما يدل على ذلك الاتفاق الذي عقدته سورية مؤخرا مع فرنسا واستفاد لبنان من جميع الاحكام التي تفضل شروط الاتفاقية اللبنانية ــ الفرنسية

ونضيف هنا ان انفراد لبنان في التوقيع على الاتفاقية النقدية لم يكن الوحيد اذ انه انفرد ايضا في توقيع اتفاقية التابلاين ، خلافا لما كان اركان الحكومتين قد اتفقوا عليه .

اما مساعدة الحكومة اللبنانية سورية في الحقل النقدي بقبولها اداء الرسوم الجمركية في الاراضي اللبنانية بالعملة السورية فذلك من حقوق سورية ينشأ عن الوحدة الجمركية بينهما . فليس لهذا التدبير صفة المساعدة ولم يكن له ابد نتيجة فعلية . ذلك لان الرسوم الجمركية لو دفعت في الاراضي اللبنانية باوراق لبنانية فقط ، لكان من حق سورية ان تقبض حصتها ليرات لبنانية . اما التدبير المتخذ فلا يخرج عن قبض حصة سورية بالاوراق السورية واداء هذه الليرات الى الخزينة السورية .»

وقد تم تنفيذ المقررات الخاصة باغلاق الحدود في منتصف الليل ، ونفذ المرسوم الاشتراعي بخصوص الجمارك منذ الصباح اليوم التالى ، وبدأت ترد الي برقيات التأييد لهذا الموقف من جميع الاوساط التجارية والزراعية والصناعية وغيرها ، دون ان يطوف عليهم اشخاص رسميون . تأييد شامل للاجراءات السورية

وكان هذا التأييد شاملا جميع انحاء البلاد وجميع عناصرها. وكان البشر باديا على الوجوه . وكان الارتياح ناشئا عن فك تلك الشراكة مع لبنان في شؤوننا الجمركية ، التي عادت على البلاد بالخسارة ، وعن الغاء الوساطة التجارية اللبنانية في جميع مستورداتنا من الخارج ، وعن الشعور بضرورة الحيلولة دون مزاحمة الصناعة اللبنانية لصناعتنا المحلية بما كان سيؤدي بها الى التوقف والافلاس . ولمس الجميع ان انفرادنا في شؤوننا

الجمركية سيمكننا من تنفيذ خططنا الاقتصادية والمالية ، فتعيش الزراعة والصناعة والتجارة وتفتح امام الناس ابواب الرزق التي كانت مفاتيحها بيد التجار اللبنانيين الذين استحصلوا على وكالات الشركات العالمية في لبنان وسورية وصاروا يتقاضون العمولات عن كل بضاعة تستوردها سورية .

كما كان الارتياح عظيما من منع سفر السوريين الى لبنان ، حيث ينفقون الاموال الطائلة في مطارح البذخ واللهو او في المصايف، مبتعدين عن اماكن الاصطياف السورية الجميلة . وكان الكثيرون يظهرون اسفهم لعدم لجوء الحكومات السورية السابقة الى اتخاذ هذا الموقف الحاسم من لبنان ، فيتحملون التعسف والاذلال ويضحون بمصالح بلادهم ارضاء لزيد او عمرو من رفقاء الجهاد اللبنانيين .

فما كان من التجار اللبنانيين الا ان شدوا حملاتهم الصحفية على الحكومة السورية ، وبصورة خاصة علي ، واتهموني بأني بموقفي هذا لم اكن الا راغبا في مماكسة رياض الصلح شخصيا ، لضغينة خاصة زعموا اني احملها ضده . وكتبوا ، او بالاحرى استكتبوا بعض الصحف مهددين سورية بان لبنان سوف يرتمي في احضان اسرائيل ، وبان العلاقات الوثقى بينه وبين سورية في الشؤون الوطنية العربية سوف تصاب بازمة يعود ضررها على جميع البلاد العربية ، الى آخر ما هنالك من خزعبلات لا تستند على اساس .

الاجتماع الى رياض الصلح وبشارة الخوري في بيروت

وجاءني صديق اتصل برياض الصلح وسالني لم لا اجتمع برياض الصلح واقطع الطريق على هذه الدسائس ؟ فاجبته بأني مستعد للحضور الى بيروت للتداول معه في الشؤون التي ستعرض على البحث في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المقرر عقده بعد اسبوع في القاهرة . غير ان السيد الصلح لم يطمئن لحديث الوسيط ، فخابرني بالهاتف مستوضحا . فاكدت له الحديث ، فاظهر ترحيبه بمجيئي الى بيروت . ولربما ظن في قرارة نفسه ان في الامر تراجعا مني ثم ارسل لي البرقية التالية في ٢٢ آذار ١٩٥٠

بمناسبة اجتماع مجلس الجامعة للدول العربية في القاهرة يوم السبت القادم وجريا على القاعدة التي سرنا عليها في التشاور بين الحكومتين قبل كل اجتماع لتوحيد وتوطيد الاتجاه بين البلدين الشقيقين ارجو تشريف دولتكم لبيروت والتفضل

بتعيين الوقت الذي ترتأونه ، والله اسأل ان يوفقنا لما فيه خير البلدين والعرب .

فأجبته بما يلي :

تلقيت برقيتكم واشكركم على دعوتكم الرقيقة للحضور الى بيروت للاجتماع والتشاور بما ذكرتموه بهما . واني ، اذ اقبل بكل سرور هذه الدعوة وارحب بهذا التشاور تمهيدا لجمع كلمة العرب ووحدة صفوفهم بظل جامعة الدول العربية ، اقدم لكم خاص تحياتي .

واتضح لي فيما بعد ان رياضا طلب من الصديق المذكور ان يتدخل في الامر وان يحملني على قبول زيارة بيروت ليستعيد امام الراي العام اللبناني شيئا من مكانته التي انهارت اثر الانفصال . ولم اشأ ضرب رياض الصلح في الصميم وازالة ماله من موقع سام في نظر اللبنانيين ، فقبلت الزيارة . وهكذا جئت بيروت يوم الخميس ولم يدر بيننا اي حديث في الموضوع . وعندما انتهينا من الوليمة دعاني الصلح لزيارة رئيس الجمهورية ، فركبنا السيارة معا . وبدلا من الذهاب راسا الى القصر اشار الصلح على السائق بالمرور في طريق الكورنيش . فلما وصلنا الى حيث اقام الافرنسيون موقعا لقواتهم على الشاطىء ، طلب مني ان ننزل من السيارة لنتحدث قليلا . فابتعدنا عن السيارة ووقفنا بين الصخور . وبدأ حديثه سائلا اياي عن القصد في الوحدة الاقتصادية وتفاصيلها وحدودها ، فاجبته بان عبارة الوحدة الاقتصادية مفهومة في حد ذاتها . وقد اوضحنا في مذكرتنا بعض اسسها . لكنه طلب المزيد من التفصيل، فقلت له: «اذا كنتم تقبلون الاساس فالامور التفصيلية تكون مدار بحث بين المندوبين . ولكنكم رفضتم قبول المبدأ ، فلم يعد ثمة مجال للدخول في التفاصيل » . فقال : « اني اخشى ان يؤدي الامر الى التجافي في الشؤون السياسية » . فأجبته بأننا متمسكون بضرورة التفاهم والتماسك بين جميع الاقطار العربية ، وبأننا مستعدون للتشاور في جميع الشؤون الطارئة والاخذ بما تقرره اكثرية الدول العربية ، وبانني قدمت الى بيروت خصيصا لكي يعلم الراي العام اللبناني والسوري والعربي اننا وان اختلفنا في الشؤون الاقتصادية فان اتحادنا في الشؤون السياسية العربية وطيد لا يتزعزع . وقلت بأني عازم على البحث معكم بكل نية خالصة مؤكدا ان موقفنا في الشؤون العربية سيبقى كما كان ، منبعا لا تشوبه شائبة .

فلما رأى السيد الصلح ان الحديث لن يثمر ، وان محاولته التلويح بتفرق الكلمـــة في الشؤون العربية لم تحدث لدي ما كانت تحدثه لدى غيري من الاثـر ، اقفل الحديث . وعدنا الى السيارة ، فاقلتنا الى الاجتماع مع رئيس الجمهورية .

وكان الشيخ بشارة الخوري على عادته لطيف الاستقبال . وكان حديثه بوجه عام يتعلق بالشؤون التي ستعرض على الجامعة العربيـــة واهمها معاهدة الدفاع المقترح عقدها بين الدول العربية . فكررت له تأكيدي ان موقفنا من الشؤون العربية لا يمكن ان يتبدل، واننا نشعر بضرورة التآزر والتماسك في تلك الامور ، وانني وطيد الاعتقاد انه ورئيس وزرائه لا يتأثرون بما تلوح به بعض الصحف اللبنانية من تأزم الموقف السياسي من جراء فصم الوحدة الجمركية وما حصل من اختلاف في المدة الاخيرة .

فاكد لي الرئيس والصلح ان لبنان سيبقى محتفظا بالعروبة وبالسياسة التي سار عليها منذ ان توليا الحكم في ١٩٤٣ . وانتهى الاجتماع بعد ان لمسنا الموضوع الاقتصادي لمسا بسيطا ، دون ان نتعمق فيه .

وعندما عدت الى دمشق وجدت لدى الاشخـــاص الذين اسرعوا للاجتماع بي تخوفا من ان اكون قد تراجعت كثيرا أو قليلا خلال اجتماعـــي مع الرؤساء اللبنانيين . فلما بينت لهم ما دار من حديث وتحققوا من ان الصلح لم يستطع ان يخدعني بمناوراته المعهودة ، ظهرت دلائل البشر على وجوههم وقالوا بان الرئيس الصلح سوف يقوم بمناورة واسعة في القاهرة وسيطلب — على ما سمعوا — تحكيم مجلس الجامعة في الخلاف السوري — اللبناني . فصرحت لهم بان الامر لا يستدعي تدخل الدول العربية ، كما ان مجلس الجامعــــة لا يحـــق لــــه ان يفرض امرا على احدى الدول الاعضاء فيـــه . على انني ، اذا حاول الصلح نقل الخلاف من بيروت ودمشق الى القاهرة ، فساكتفي ببيان وجهة نظر الحكومة السورية التي يدعمها الشعب ، دون ان اترك مجالا لتوسيع الخلاف ولا الى التدخل فيه .

وكان علي بعد هذا كله ان اتقدم الى مجلس النواب ببيان عما قمنا به . وكنت متأكدا ان النواب بمجموعهم مرتاحون لموقف الحكومة ، لا سيما ان كثيرا منهم ، وخاصة اركان حزب الشعب ، كانوا يعلنون دائما عن عدم ارتياحهم الى علاقاتنا مع لبنان على

الشكل الراهن . وقد خطب معظمهم في المجلسين السابقين مظهرا استياءه من غمط حقوق سورية . لكني ، مع تأكدي مما يدور في صدور النواب ، لم اكن اجهل ان موقف نواب حزب الشعب من حكومتي لم يكن موقفا مؤيدا تماما، وانهم ما كانوا ليقبلوا استمرارنا في الحكم لو انهم استطاعوا اسقاطنا وتأليف وزارة من افراد حزبهم ولذلك كنت اخشى ان لا يبدو من مجلس النواب تأييد قاطع لموقفنا من لبنان واحسب للنتائج الف حساب .

وعقدت جلسة المجلس . فادليت ببيان مختصر طلبت فيه تأليف لجنة خاصة تستمع الى بيان اوفى ثم تقدم للمجلس تقريرا تبحث الامور على ضوئه . فتألفت اللجنة وكان في جملة اعضائها السيد حسن الحكيم ، واحمد شاكر العاص ، وعصام المحايري ، وغيرهم . كما حضرها عدد كبير من النواب ، بحيث كانت الغرفة التي عقد فيها الاجتماع غاصة بالنواب . فبدأ السيد عبد الرحمن العظم وزير المالية بتلاوة المذكرات المتبادلة مع لبنان ، والمرسوم التشريعي بايجاد مديرية عامة للجمارك ، والمقررات المتخذة بشأن منع دخول البضائع عن طريق لبنان ومنع سفر السوريين اليه . واستمر في القراءة واعطاء الايضاحات التفصيلية والفنية مدة ساعة من الزمن . وكان النواب يستمعون الى هذه البيانات دون ان يناقشوها او ان يحركوا ساكنا . فشعرت ان الجو غير الذي كنت ارجوه ، فأخذت زمام البحث وتكلمت في الموضوع من الوجهة العامة وذكرت تطور الأمور بيننا وبين لبنان منذ ١٩٤٣ وما كنا نلاقيه من شذوذ ومعاكسات ، وعددت الامور التي كان موقف لبنان فيها متعارضا مع مصلحة سورية ، واظهرت الخسائر التي نتكبدها من هذه الشراكة ؛ وابنت حالتنا الاقتصادية وما ستؤول اليه من الافلاس اذا استمرت الحال على ما كانت عليه ولم تتخذ التدابير الناجعة لحماية الزراعة والتجارة والصناعة ولحماية نقدنا من التدهور . وظللت اتكلم ما يزيد على الساعتين حتى تصبب وجهي بالعرق . ولكنني لمست ان الجو قد تغير ، اذ بدأ بعض النواب يظهرون تأييدهم ، سواء بالكلام او بهز الراس استحسانا ، وصار بعضهم يطرح علي بعض الاسئلة فاجيب عليها بما لدي . وقلت لهم اخيرا ان الفرصة سانحة الآن لاكمال استقلال سورية وانتزاع مصالحها من انتداب بعض اصحاب المصالح الخاصة من تجار لبنان ولوضع اسس بناء هذا الاستقلال الاقتصادي والمالي على

قاعدة متينة . فان وافقتم على ما قامت به هذه الحكومة انسجمتم مع ما ترونه من ارتياح الشعب السوري ووضعتم اول حجر في هذا البناء . اما اذا لم تفعلوا ذلك ، تضيتم على كل امل بتحقيق هذه الامنية في المستقبل . ذلك لان اللبنانين سوف يزدادون تعسفا اذا تراجعت سورية هذه المرة .

وحذرتهم من العواقب السيئة التـــي ستواجهها البلاد اذا خالف مجلس النواب راي الشعب . وعنـــد ذاك تحمس بعض النواب وفي مقدمتهم السيد حسن الحكيم وعصام المحايري وغيرهما واندفعوا في تأييد موقف الحكومة معددين بعض النقاط التـــي لم اذكرها في هذا الصدد . وبعد المداولة قرر المجتمعون الموافقة على ما عملته الحكومة وكلفوا السيدين حسن الحكيم وعصام المحايري بوضع نص التقرير ، كرئيس ومقرر لهذه اللجنة . وعندها ودعت الاعضاء وانسحبت من الجلسة لافسح المجال لهم في وضع التقرير، فوضعوه على الشكل الآتي :

تقرير اللجنة الخاصة التي الفتها الجمعية التأسيسية

اجتمعت اللجنة المؤلفة من ١٥ عضوا والمختصة بدراسة الموقف اللبناني — السوري وما اتخذته الحكومة من تدابير . وبعد الاستماع الى بيان رئيس الوزراء ووزير المال رات ما يلي :

١ — ان الحكومة السورية لم تتاخر طيلة السنوات السبع المنصرمة وسعا في ابداء التسامح وبذل التضحيات وانكار الذات في علاقاتها الاقتصادية مع لبنان الشقيق العزيز سعيا وراء تعاون وثيق دائم في مختلف الميادين وتعزيزا لدولة الحياة الواحدة التـــي تربط بين البلدين واستبقاءا الهدف القومي الاسمى الذي تسعى سورية جاهدة وراء تحقيقه .

٢ — ان الحكومة السورية طالبت الحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا منذ ١٩٤٧ بضرورة الاتفاق على سياسة اقتصادية موحـــدة ، انسجاما مع واقع وحدة الحياة الذي يصل بين البلدين ويربـــط بين اقتصادياتهمـــا ، ليحل هذا الاتفاق محل الاتفاقات المؤقته القصيرة الامد والمحدودة النطاق والتي كانت في كثير من الحالات عرضة للمخالفة والنقض من الجانب اللبناني ، والخاصة فقط بوحدة النظام الجمركي ، فتقوم بين البلدين وحدة اقتصادية تامة تشمل، مع وحدة النظام الجمركي،وحدة نقدية ووحدة سياسية اقتصادية في التصدير والاستيراد وفي معدلات الرسوم والضرائب تضع حدا للذوبان والافلاس الذي تتعرض له ثروة البلاد العامة تدريجيا .

ولما لم تر الحكومة السورية من الحكومة اللبنانية سوى المماطلة والاهمال لم تجد بدا من مناشدتها لآخر مرة ان تقر مبدأ الوحدة الاقتصادية التامة الاساسي لصيانة مصالح الشعب السوري اللبناني معا وانقاذ ما تبقى من ثروتنا .

٣ ــ ان الحكومة اللبنانية لم تقبل باقتراح الحكومة السورية بانشاء وحدة اقتصادية تامة ووحدة نقدية ، بالاضافة الى وحدة النظام الجمركي ، بل انها نكلت من تنفيذ اتفاق الثامن من تموز ١٩٤٩ ، القاضي بوجوب سعيها لاقامة الوحدة النقدية بين البلدين . وبذلك اوصدت باب المفاوضة وضربت عرض الحائط بمصالح المنتجين من زراع وصناع في البلدين معا ، فحملت الحكومة السورية على اتباع السياسة التي تكفل المصلحة العامة وتحفظ للبلاد ثروتها القومية .

٤ ــ لقد اجمع كافة رجال الاقتصاد ، حين رجعت الحكومة الى رأيهم ، على ان وحدة النظام الجمركي وما ينفذ عنها من حرية النقد ، دون الوحدة الاقتصادية التامة ، هي التي ادت الى تضرر الاقتصاد السوري وتبدد الثروة العامة . ذلك ان حرية النقد فتحت لتجار لبنان مجالا لتصدير المنتوجات السورية حتى التي تحرص الحكومة السورية على منع تصديرها ، بان اخذوا يشترونها من السوريين بالعملة المحلية وينقلونها الى لبنان ، ومن ثم يبيعونها الى الخارج بالعملة الاجنبية .

ولما كان باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه في لبنان ، فان هؤلاء التجار كانوا يستوردون البضائع الاجنبية ، خاصة الكمالية منها ، بالعملة الصعبة التي جاءتهم اكثريتها عن طريق تصديرهم المحصولات السورية ، ثم يبيعون هذه البضائع الى التجار السوريين بالعملة اللبنانية بعد ان اصطنعوا لها فرقا بالنسبة للنقد السوري يتراوح بين الخمسة والعشرة بالمئة واكثر ، دون ان تستطيع الحكومة السورية الحؤول دون اغراق اسواقنا في هذه البضائع الكمالية لقيام الوحدة والنظام الجمركي وما ينتج عنه من حرية النقل .

وكذلك فان عدم قيام وحدة اقتصادية فسحت في المجال للتفاوت في معدلات الضرائب والرسوم المطروحة على بعض البضائع في البلدين ، مما ادى الى فتح باب التهريب من لبنان الى سورية والى اغراء بعض التجار السوريين بنقل معاملهم ورؤوس اموالهم الى لبنان ، الامر الذي اثر على البلاد تأثيرا سيئا للغاية . فعدا الذوبان الذي تعرضت له ثروة البلاد بالتدريج ، نظرا لسياسة الباب المفتوح في الاستيراد دون ان يقابله تصدير مماثل ، فقد ضعفت الصناعات الناشئة التي انفق عليها السوريون عشرات الملايين من الليرات لعدم امكان حمايتها ، مما ادى الى بطالة مخيفة بدأت تظهر طلائعها في دمشق وحمص وحلب وغيرها من المدن السورية. لهذا كله اجمع راي رجال الاقتصاد والاعمال على ان واجب الحكومة اليوم هو تحكيم العقل والمنطق والتذرع بالارقام وتأمين المصلحة القومية العليا دون التأثر باي شيء آخر . فاذا ما عجزت الحكومة السورية عن العمل بمصلحة البلدين الواحدة ، فلا اقل من ان نهتم بالعمل على صيانة مصلحتها هي .

وبذلك فقط يتاتى لسوريـــة حماية اقتصادياتها وضمان نقدها وحفظ ثروتها بعد ان بقيت طيلة سنوات سبع موضع استغلال بعض الفئات في لبنان ، بحيث ، انها هي تزرع وتصنع وتعمل بينما تجني هذه الفئات ثمرة اتعابها مع تحميلها للبلاد أوسع الاضرار .

٥ ــ ان اكثرية اللجنة ترى ، والالم يحز في نفسها ، ان الحكومـــة السوريـــة محقة في اتخاذها التدابير التي اتخذتها بعد ان عملت حكومة لبنان على قطع العلاقات الاقتصادية بيدها . وهي توصي الجمعية التأسيسية باقرار التدابير والخطوات التي اتخذتها وتتخذها الحكومة ، كما انها ترجو من الجمعية التأسيسية ، الى جانب ذلك ، ان تقر وتبلغ الحكومة التوجيهات التالية :

أ) اتخاذ سياسة اقتصادية مستقلة مدروسة تعتمد تنمية ومضاعفة الانتاج الزراعي والصناعي السوري وصيانته .

ب) مكافحة الاحتكار ومحاربـــة رفع الاسعار عن طريق الرقابـــة الحازمة والاشراف المنظم .

ج) تغطية النقد السوري بنسبة كافية من الذهب والعملة الصعبة مع دعمه بزيادة في الانتاج تضمن له المكانة والثبات في التعامل .

د) المسارعة الى عقد اتفاقات تجارية مع كافة الدول بصورة عامة والدول العربية خاصة ، على اساس تبادل المصالح ، بحيث تضمن تصدير الفائض من الانتاج الزراعي والصناعي واستيراد المواد والحاجات الضرورية لتنمية الانتاج وتقويته .

هـ) اقامة العلاقات الاقتصادية مع لبنان على الاسس التي تكفل مصالح الشعب هنا وهناك لا مصالح فئات المستوردين والتجار فقط .

و) ولما كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها تهدف الى الوحدة الاقتصادية العربية في مختلف الميادين والحقول وترحب بكل تعامل بين الآنفة الذكر ، فان اللجنة توصي بعدم العودة الى التعامل مع لبنان كما في السابق ، الا بعد اقرار الوحدة الاقتصادية التامة واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها . وترى اللجنة في الحالة هذه تسجيل الاتفاق الجديد المبني على هذا الاساس لدى جامعة الدول العربية حتى لا يكون عرضة للتأويل والنقد .

وقد خالف هذا القرار السيد جلال السيد وحده .

وعندما تلـــي هذا التقريـــر في مجلس النواب لم يعترض عليه سوى السيدين حسنـــــي البرازي وجلال السيـــد . وقرر المجلس الموافقة عليه باجماع بقية النواب الحاضرين .

وبينما كان مجلس النـــواب يقـــرر هذه القرارات اجتمـــع في

طرابلس بلبنان فريق من التجار والزراع واتخذوا القرار الآتي :

عقدت هذه الجمعية اجتماعا حضره اكثر من خمسين ممثلا لجميع الهيئات الاقتصادية والمالية والملاكين والصناعيين والتجار والمزارعين والمهن الحرة لدراسة الاوضاع الناشئة عن الانفصال الاقتصادي بين سورية ولبنان واقرت بالاجماع :

١ ــ تفضيل الوحدة الاقتصادية والجمركية التامة على كل انفصال .

٢ ــ اعتبار الحكومتين مشتركتان في تبعات القطيعة .

٣ ــ وجوب وضع حلول معقولة على اساس تحقيق وصيانة مصالح سورية ولبنان الجوهرية .

٤ ــ ان تجار بيروت وهيئاتها يفرضون ارادتهم على الحكومة اللبنانية لمصلحة خاصة بهم وهي ترمي الى ابقاء باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه ، وهذا يضر بلبنان وسورية معا .

٥ ــ اطلاق الاستيراد غير ملائم للبنان وخاصة لطرابلس والشمال .

٦ ــ تجارة طرابلس وصناعتها ومواردها الزراعية هي ضحية سيطرة بيروت وتجارتها ..

٧ ــ القطيعة تضر بمصلحة سورية ولبنان وتؤثر في بيروت في المستقبل اكثر من طرابلس ، حتى على التجار المستوردين في بيروت .

٨ ــ القطيعة لها اسباب سياسية خفية والواجب يقضي ببحث مسألتي الوحدة الاقتصادية والقطيعة في معزل عن كل تأثير سياسي .

٩ ــ ثروة طرابلس الاساسية هي زراعتها ومواردها ثم تجارتها وصناعتها ، والقطيعة تقضي على طرابلس قضاء مبرما وعلى ثروتها ومواردها كافة .

١٠ ــ مركزية بيروت المسيطرة واستئثار تجار ومتولي بيروت بكل شيء هو السبب في طلب سورية الانفصال والقطيعة .

محاولات رياض الصلح للعودة الى الوحدة الجمركية

وكان السيد رياض الصلح اوفد رئيس غرفة التجارة في بيروت وبعض الشخصيات الاخرى للحضور الى دمشق والسعي لدى الاوساط النيابية لحملها على عدم الموافقة على اعمال الحكومة السورية . كما انه بذل ما في يده من وسائل اخرى في هذا السبيل. لكن مساعيه هذه باءت كلها بالخسران ، ولم ينجح الا بحمل بعض رفاقه من الزعماء السياسيين المنتمين للحزب الوطني على الوقوف موقفا معارضا للحكومة . فادلى السيد لطفي الحفار بتصريح لاحدى الجرائد معارضا الانفصال الجمركي عن لبنان ، كما ايده

من القاهرة رئيس الجمهورية السابق السيد شكري القوتلي . على ان هذين البيانين لم يلقيا لدى الاوساط الا الاستنكار ولم يؤديا الا الى نتيجة واحدة وهي ان الاوساط التجارية والصناعية التي كانت تعطف على السيدين المشار اليهما انفضت عنهما ولم تعد تعطف عليها .

وفي يوم ٢٣ آذار توجهت الى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية . وكان الوفد السوري مؤلفا برئاستي ومن الوزيرين السيدين معروف الدواليبي وفيضي الاتاسي . ولم يكن رئيس الجمهورية واعضاء حزب الشعب راضين عن اشتراك المشار اليهما في الوفد . ولكنني تمسكت بضرورة وجودهما ، لان الاول مدعو للبحث مع الحكومة المصرية بشأن المعاهدة التجارية ولان الثاني يحسن صناعة الكلام ، وهي مزية حسبتها لازمة في اجتماعات القاهرة .

وهنا لا استطيع كبح جماح رغبتي في ذكر امرين ، اولهما هو ان الدواليبي انتهز فرصة وجوده في العاصمة المصرية فادلى لاحدى الصحف ببيان كان له دوي غير منتظر . اذ قال انه يفضل ان تصبح سورية جمهورية سوفيتية على ان تصبح لقمة لليهود . وسترد فيما بعد تفاصيل الحادث ونتائجه . اما الامر الثاني فهو ان السيد فيضي الاتاسي ، الذي كان شديد الرغبة في السفر الى القاهرة فنزلت عند طلبه واصطحبته هذه المرة ، حقد عليّ لاني لم آخذه معي في المرة اللاحقة . فانتهز فرصة سفري من القاهرة الى الرياض للاجتماع بعاهل المملكة السعودية ولمباحثته في شؤون سياسية هامة ، وبعث الي باستقالته مكتوبة بأسلوبه الخاص المزوق بالتعابير والجمل التي يفتش عنها في كتب الاولين ليستعملها في طعن رفاقه في ظهورهم عندما يريد ايذاءهم . ولا يزال الناس في دمشق يذكرون عبارته « الدلج والملج » التي ضمنها كتاب استقالته هذا ، حاسبا انها ستهز اركان الوزارة ولكنها لم تلق من الناس الا السخرية والضحك . وبالاسلوب نفسه اراد فيما بعد طعن رئيسه حسن الحكيم فأدلى للصحف ببيان قال فيه ، لمناسبة تصريح رئيسه بشأن الدفاع المشترك ، ان « بيان رئيس الوزارة لا هو حسن ولا هو حكيم » وظن بذلك انه يقتل رئيسه . لكن رئيسه بقي حيا يسعى ولم يجن هو الا اشمئزاز الناس من موقف وزير تجاه رئيسه على هذا الشكل . ويغلب الظن انه في الحالتين كان مدفوعا من قبل العقيد

الشيشكلي الذي كان دابه عرقلة اعمال الوزارات المتعاقبة واسقاطها حتى يستتب له الامر في النهاية . على ان السيد الاتاسي لم ينل من الاجر على هذا التآمر سوى الحلول ضيفا في سجن المزة فيما بعد ، عندما بدأ يستعمل بحق الشيشكلي ذلك الاسلوب الكتابي المعهود .

وكنت قبل سفري الى القاهرة اوعزت بجمع جميع الوثائق المتعلقة بعلاقاتنا مع لبنان منذ ١٩٤٣ ، فأصدرتها وزارة الخارجية السورية في كتاب اخضر اصطحبت منه بضع مئات من النسخ لتوزيعها في القاهرة . وكانت الحكومة اللبنانية اصدرت كتابا ابيض تضمن اكثر الوثائق التي نشرناها في كتابنا الاخضر .

وعندما وصل رياض الصلح الى القاهرة بدأ يسعى لدى الوفود العربية لحملها على التدخل في الخلاف السوري — اللبناني . وحمل بعض الصحف على الكتابة في الموضوع ، وبخاصة جريدة الاهرام التي كانت تتبنى اية دعاية لقاء منافع معلومة . وصار السيد الصلح يحمل عليّ في الاجتماعات التي كان يعقدها مع الجالية اللبنانية بحضور فريق من كبار المصريين . وكانت دعايته ترتكز على ان السوريين غير مرتاحين الى الانفصال الجمركي الذي حصل بين سورية ولبنان ، مستندا في ذلك الى موقف التوتلي والحفار ومردم المناوىء لخطتي . وظل يعمل في هذا الحقل حتى توصل الى ايجاد قليل من الشك في نفوس اعضاء الوفود العربية . وكنت اجيب على تصريحاته ببيانات وافية موضحا الحقيقة كما هي . ووصلت الى دمشق انباء مساعي رياض الصلح في القاهرة ، فتداول اصحاب العلاقة في الامر وقرروا لزوم دعم موقفي واظهار مساندتهم . فأخذوا يمطرون الوفود العربية والصحف المصرية بسيل من البرقيات محتجين على موقف رياض الصلح ومؤيدين سياستي وخطتي ، فكان لهذه البرقيات الاثر المحمود . اذ اتضح اني مدعوم من قبل جميع الهيئات الاقتصادية خلافا لما كان يدعيه الصلح ، يسانده في ذلك الاقطاب السوريون الثلاثة المذكورون فيما سبق .

ورغم التوسلات التي قام بها رياض الصلح لحمل الوفود العربية على التدخل في هذا الموضوع ، فان النحاس باشا رئيس الوفد المصري ، وتوفيق السويدي باشا رئيس الوفد العراقي ، لم يقبلا بالتدخل ولم يبحثا معي في الموضوع البتة . غير ان الامير فيصل السعود رئيس الوفد السعودي طلب الي بواسطة الشيخ يوسف ياسين ، ان يجتمع بي ليطلع على رايي في الموضوع ، فأجبته

بالموافقة . فدعانا الشيخ يوسف ياسين لتناول الشاي في داره . فلما دخلتها وجدت رياض الصلح وحبيب ابي شهلا قد حضرا قبلي ، فادركت انها خطة مقصودة وضعت بالاتفاق بينهما وبين الشيخ يوسف ياسين . ولم يكن بوسعي ان انسحب من الاجتماع احتراما للامير فيصل . وبدأ المشار اليه حديثه بالاعراب عما يكنه وابوه الملك عبد العزيز من المحبة لسورية ولبنان ، وكم يتمنيان ان لا يحصل بينهما ما يكدر صفو العلاقات الطيبة . ثم بدأ الصلح كلامه الذي لم يخرج كعادته عن دائرة العروبة وضرورة تآزر الدول العربية بعضها مع بعض . فأجبته باننا لسنا في صدد العروبة ولا نحن بحاجة لتلقي الدروس والعظات فيما يجب عمله للحفاظ على قوة العرب ومستقبلهم ، بل نحن في صدد علاقات مالية واقتصادية اردنا جعلها موحدة بيننا وبينكم فرفضتم واشترتم علينا باتخاذ ما نراه لازما لحفظ متانة نقدنا . وبدات اسرد للامير فيصل تفاصيل الخلاف بيننا وكيف ان لبنان يقف منا موقفا معاكسا لمصالحنا الاقتصادية والمالية وانه يرفض الوحدة الاقتصادية من الاساس . واضفت الى ذلك انه يجب ان يمر الوقت الكافي ليتحقق كل من لبنان وسورية اذا كانت مصلحتهما في استمرار الانفصال ام في الوحدة الاقتصادية ، وعند ذلك ، وعلى ضوء هذه التجربة ، يستطيع كل من الجانبين ان يتميز النافع من الضار ، والخير من الشر ، واكدت للحاضرين بحزم ان سورية لا يمكن ان تقبل بالعودة الى الحالة السابقة على اي وجه ، وان ليس امامنا سوى انتظار نتائج هذه التجربة التي هي وحدها تملي على كل فريق الخطة التي يستحسن اتباعها في مستقبل العلاقات الاقتصادية مع الفريق الاخر . وهكذا افسدت على رياض الصلح محاولتــه اعادة المياه الى مجاريها ، او بالاحرى الى مجاري لبنان .وانهى الامير فيصل البحث بخاتمة لطيفة تمنى فيها الخير لسورية ولبنان . ولم يفاتحني بعد ذلك بالموضوع اطلاقا .

ولما عدت الى دمشق مع الوفد السوري كان في استقبالنا في مطار المزة عدد غفير من الشخصيات السياسية والاقتصادية . ثم اقامت الهيئات الاقتصادية وليمة اعرب فيها الخطباء عن اغتباطهم بموقف الحكومة ، طالبين اليها الاستمرار على هذه الخطة الحكيمة .

وفي المرة الثـــانية التي توجهت فيها الى القاهرة لحضور اجتماع اللجنة السياسية ، عاد رياض الصلح الى بحث الموضوع طالبا انهاء القطيعة بشكل ما ، فاجبته باننا لم نقصد بالوضع الحاضر

الى الاضرار بمصالح بلدينـــا نكايـــة وعدوانا ، وباننا اذا كنا انهينا الوحدة الجمركية فليس لدينا مانع من تبادل بعض المنتجات المحلية من زراعية وصناعيـــة بما يعود على البلدين بالنفع المتبادل ، وبأنني اوافق على الدخول في البحث مع لبنان لعقد معاهدة تجارية تحدد فيها الاصناف التي يسمح للبنانيين والسوريين تصديرها بالتقابل ، شرط ان تكون من المنتجات او المصنوعات المحلية وان تحدد الرسوم الجـــمركية عليها او تعفى اطلاقا من تلـــك الرسوم . فأنبسطت اسارير الصلح وشكرني على هذا الموقف وقال انه فور رجوعه الى بيروت سيعمل على تسمية اعضاء الوفد لوضع نصوص الاتفاقية ، فاجبته باني فاعل ذلك ايضا .

لكنه ما ان وصل الى بيروت واطلع على الاخبار المتسربة من دمشق بقرب حصول ازمة وزارية قد تؤدي الى انسحابي من رئاسة الحكومة ، حتى استبشر خيرا وامل بأن يكون خلفي اكثر مني تقبلا لاقواله ومساعيه . وعندما وصلت الى بيروت في طريق عودتي الى دمشق واجتمعت اليه بحضور رئيس الجمهورية وسألته عن الموعد الذي يختاره لاجتماع وفدي المفاوضـــــة لعقد المعاهدة التجارية ، ظهرت عليه امارات الرغبة في ابعاد الموعد وقال انه لم ينته بعد من دراسة اسس المفاوضات ، وانـــه سيتصل بي في المستقبل لتحديد الموعد . فأدركت سبب عدم استعجاله ، بينما كان في القاهرة راغبا في المباشرة فورا . فقلت له ان لا بأس من التريث ، ولمحت باسلوب ناعم الى استحالة اقدام اية حكومة سورية على العودة الى الوحدة الجمركية في الحاضر او المستقبل .

ناظم القدسي يترأس الحكومة السورية ويبدأ بالتفاوض مع لبنـــان

وجرت استقالتي من رئاسة الحكومـــة وتعيين السيد ناظـــم القدسي محلـــي في اوائل شهـــر حزيران . وبدأت المباحثات بين الحكومتين لاول مرة في اجتماع عقد في بلودان في الخامس والعشرين من ذلك الشهر . وكان السيد حسن جبارة وزير المالية يمثل الجانب السوري والسيد فيليب تقلا يمثل الجانب اللبناني . واستمرت هذه المفاوضات الى ان انتهت بوضع اتفاقية ظلـــت نافذة الى حين عقد اتفاق جديد في ٢٨ ــ ٢ ــ ١٩٥٢ . والنقاط ذات الشأن التي تجدر الاشارة اليها من تلك الاتفاقية هي :

١ ــ ابقاء الانفصال الجمركي بين البلدين .

٢ ــ الاخفاق في الوصول الى اتفاق على وحدة اقتصاديـــــة كاملة .

٣ — اغفال ذكر اي شيء يتعلق بالنقد السوري .
٤ — اعفاء المحاصيل الزراعية من الرسوم الجمركية .
٥ — خفض الرسوم الجمركية عن بعض اصناف من المصنوعات المحلية .
٦ — منع استيراد البضائع الاجنبية الموجودة في البلدين .
٧ — اغفال قضية اباحة سفر السوريين الى لبنان .

ولا شك في انني لو توليت البحث مع لبنان لما كنت قبلت غير ما قبله المفاوض السوري ، ولما كانت نتائج المفاوضات لتختلف كثيرا عما وصلت اليه . وقد جنى اصحاب الزراعة في البلدين فائدة كلية من تصدير محصولاتهم بدون رسم جمركي . وبيعت في لبنان كميات كبيرة من القطن والقمح والشعير وغيرها ، كما استوردت سورية كمية من الخضر والفواكه اللبنانية .

واثبتت الاحصاءات الجمركية لعام ١٩٥٠ — فيما عدا المدة الاولى من السنة حتى ١٤ آذار — ان مجموع قيمة مستوردات سورية من البلدان الاجنبية — بما فيها لبنان — بلغت نحو (٢٠٣) ملايين ليرة سورية . ولم تكن الاتفاقية المعقودة بين سورية ولبنان المذكورة اعلاه لترضي اللبنانيين ارضاءا كاملا ، اذ ان الامور التي كانت مدار اهتمامهم هي :

١ — الغاء منع سفر السوريين الى لبنان .
٢ — السماح بدخول البضائع الاجنبية الى سورية عن طريق لبنان .
٣ — قضية الترانزيت .
٤ — حرية نقل الاموال بين البلدين .
٥ — السماح التجار اللبنانيين بان يزاولوا اعمالهم في سورية .
٦ — رجوع سورية عن حصرها وكالات الشركات الاجنبية بالسوريين دون اللبنانيين .

فالامر الاول ، وهو حرية سفر السوريين الى لبنان ، كان من المطالب الرئيسية التي لا تزال تتشبث بها الحكومات اللبنانية ، اذ انها تعلم ان اطلاق حرية السفر تعود على لبنان بمبالغ لا تقل عن خمسين مليون ليرة ينفقها السوريون سنويا في لبنان ، سواء في النزهة او في الاصطياف او في الانفاق بطرق اخرى . ولا غرابة في هذه التشبثات ، فلبنان ذو الانتاج المحلي المحدود يعتمد في اقتصاده

العام على ما ينفقه الاجنبي في اراضيه ، وعلى تجارة الوساطة ، فيشتري البضائع من البلاد الاجنبية ليبيعها من سورية ومن بعض الدول العربية المجاورة ؛ كما انه يشتري من سورية اكثر انتاجها ويصدره الى الخارج فيربح في هذه العمليات ما لا يقل عن عشرة بالمئة من ثمن البضائع .

ومنع السفر لم يحرم لبنان مما ينفقه السوريون فحسب ، بل ادى الى عزوف التاجر السوري عن ارتياد بيروت لشراء البضائع التي يبيعها بدوره في سورية ، وجنوحه الى الاتصال مباشرة بالمصدر الاجنبي فيستورد حاجته منه بدون وساطة التاجر اللبناني . كما ان اقامة الحدود بين البلدين واضطرار التاجر اللبناني الى دفع رسوم جمركية عند ادخال بضاعته الى سورية ، بالاضافة الى ما يكون قد دفعه من الرسوم عند دخول هذه البضاعة الى مرفأ بيروت ، قد حال دون انتفاعه من اجور الوساطة (كمسيون) . ولئن نجحت الحكومة اللبنانية الى تلافي الامر بالغاء الرسوم الجمركية عن البضائع المعاد تصديرها الى سورية ، فان هذا التدبير لم يعط اية نتيجة . اذ ان سورية منعت دخول البضائع الاجنبية الواصلة الى لبنان واشترطت وصولها راسا الى سورية ، اما عن طريق مرفأ اللاذقية او بالترانزيت المباشر عن طريق لبنان .

أما موقف سورية من التجار اللبنانيين الذين كانوا يتعاطون التجارة في سورية ، ومعظمهم كان حائزا على وكالات الشركات الاجنبية لسورية ولبنان ، فقد اصدرت الحكومة السورية قرارات عديدة قيدت تعاطي الاجانب التجارة في سورية بقيود ثقيلة وحصرت الوكالات بالسوريين واشترطت في الشركات المساهمة ان يكون اصحابها كلهم سوريون او اكثريتهم على الاقل .

واما قضية الترانزيت ، فتتلخص في ان السيارات اللبنانية كانت مستاثرة بنقل البضائع بين لبنان وشرق الاردن عن طريق دمشق . وكانت تحمل في طريق عودتها بضاعة من دمشق الى لبنان ، بينما كانت السيارات السورية لا تستطيع القيام بذلك بسبب منع حكومة لبنان اياها من التحميل في بيروت . وهذا ما حدا بالحكومة السورية على منع السيارات اللبنانية من تحميل البضائع من دمشق الى بيروت في طريق عودتها من عمان . وهي لم تخالف بذلك شروط الترانزيت الدولي . وكان لبنان يطلب من سورية الغاء هذا المنع والسماح للسيارات اللبنانية بنقل ما تريد من دمشق الى

بيروت في حرية كاملة ، دون النظر الى مصلحة اصحاب السيارات السورية التي كانت تتضرر من هذه المزاحمة . واغرب ما في الامر ان تلك السيارات اللبنانية كانت تتزود بالبنزين في بيروت وفي عمان وتمر عبر الاراضي السورية وتستعمل طرقاتها دون ان تدفع اي رسم . وكنا اذا اقترحنا ان تتزود هذه السيارات بالبنزين في دمشق لتشترك فيما تستوفيه الحكومة السورية من الرسوم الموضوعة على البنزين ، رفضت الحكومة اللبنانية ذلك .

واما حرية نقل الاموال بين البلدين ، فمطالبة لبنان بها ناشئة عن القرارات التي كنا قد اتخذناها او فرضناها على مصدري بعض المنتوجات الزراعية ، كالقمح والقطن وبعض المصنوعات المحلية ، وهي ان يحتفظوا في المصرف بالقطع النادر الذي يحصلون عليه ثمنا لتلك الصادرات ، فلا يبيعونه الا للمستوردين السوريين الحاصلين على اجازة استيراد . وكان التجار اللبنانيون يريدون ان يتصرفوا بتلك العملات الاجنبية في حرية كاملة .

تلك هي النقاط التي ما زال الخلاف قائما بشأنها منذ ١٩٥٠ حتى الآن ، والتي ما فتىء الجانب اللبناني يحاول معالجتها لصالحه دون ان يتوصل الى بغيته .

عودتي الى رئاسة الحكومة واستئناف المفاوضات مع لبنان

وعندما عدت الى رئاسة الحكومة في اواخر شهر آذار ١٩٥١ طلب الي السيد حسين العويني ، الذي كان خلف رياض الصلح في رئاسة الوزارة ، ان نعاود البحث سعيا لايجاد حل للخلاف القائم . وتجاه اصراره ، رغم ما صارحته به بانني لا اجد سبيلا لتغيير الوضع الحاضر ، فقد عقدت اجتماعات عديدة في دمشق وبيروت تبودلت فيها اطيب عبارات المجاملة ، الا اننا لم نصل الى اي اتفاق ، الا في قضية الترانزيت ، حيث قبلنا بعض التسهيلات . ولم اخف عن السيد العويني اننا مختلفون في المبادىء الاساسية ، فكيف يمكن الاتفاق على التفاصيل ؟ وعددت له الاسس التي لا تقبل اي حكومة سورية الابتعاد عنها وهي :

١ ـ السياسة الاقتصادية الموجهة المبنية على تحديد انواع البضائع غير الضرورية وفرض رسوم جمركية مرتفعة عليها ، وعلى منع استيراد البضائع التي تصنع المصانع السورية المقدار الكافي منها ، وتنشيط التجارة السورية وتوجيهها الى الاستيراد والتصدير مباشرة من الخارج واليه ، وحماية الزراعة وزيادة الاراضي المزروعة . وكانت هذه السياسة مخالفة لمبدأ الباب المفتوح الذي

كان ينادي به تجار بيروت .

٢ — حماية النقد السوري وتعزيزه ومنع السوريين من انفاق اموالهم جزافا في لبنان ، وتأمين القطع النادر اللازم لتسديد اثمان مستورداتنا .. وكانت هذه النقطة ايضا غير منسجمة مع رغبات لبنان .

وكان السيد حسين العويني شديد التفاؤل في الوصول معي الى اتفاق كلي او جزئي على الاقل . وكان يعول على الصلات الطيبة التي كانت تربطني به وعلى مقدرته في المساومات التجارية لتحقيق هدفه . وكان يتمنى انهاء عهد الحكومة المؤقتة التي يراسها للاشراف على الانتخابات النيابية ، باتفاق مع سورية يكلل به رئاسته ، فضلا عن تتويجها بحسن ادارته تلك الانتخابات . وكنت ، بالفعل ، تواقا الى الاتفاق معه لو انه لم يتخذ الموقف السلبي في الاسس التي لم نكن لنستطيع التزحزح عنها . وهكذا اثبتت هذه المحاولة ان الشيخ بشارة الخوري واصدقاءه كبار تجار بيروت اخضعوا حسين العويني كما اخضعوا رياض الصلح قبله . ولم يقدر للعويني الافلات من نفوذهم وتسلطهم .

وعندما استقال العويني وتولى السيد عبد الله اليافي رئاسة الوزارة طلب مني استئناف الابحاث ، فاجبت الوسيط بان الصداقة القديمة التي تربطني باليافي والقرابة الموجودة بيننا — اذ انه متزوج من احدى بنات عمي — تجعلاني ارجح عدم استئناف المفاوضات في صورة رسمية خشية ان تعتريه غصة اذا ما ادت ايضا الى الفشل ، وبانني افضل ان اجتمع به في صورة غير رسمية ، حتى اذا وجدنا سبيلا للتفاهم ، جعلنا المفاوضات عندئذ رسمية وعلنية . وانتهزت فرصة عودتي من اللاذقية ، بعد انتهاء فرصة عيد الفطر ، وزرته في داره في بحمدون وبينت له وجهات النظر المختلفة وقلت له اننا لم نتمكن حتى الآن ولن نتمكن في المستقبل من الوصول الى اتفاق الا حول مسالة المنتوجات الزراعية ، فلنعتمد على انهائها وابرام اتفاق بشانها ، ولنترك بقية الامور المختلف عليها الى فرصة اخرى . وبعد البحث طويلا ، اتفقنا على زيارة رئيس الجمهورية اللبنانية ، وكان مصطافا في عاليه ، فاذا قبل باقتراحي عملنا به . لكن الشيخ بشارة الخوري فاجانا برفض شديد وقال : « اما اتفاق كامل في جميع الامور ، واما اختلاف في جميعها . ولا اقبل بحل وسط بشأن المنتوجات الزراعية » . فخرجنا من لدنه غير مرتاحين .

فقلت للبافي : « ما موقفك الآن ؟ » فاجاب : « ماذا تريد مني ان اعمل والرئيس معارض ؟ » فضممت البافي الى زمرة سلفيه الصلح والعويني .

وخلال ذلك الاجتماع ، فاجأني الشيخ بشارة الخوري بسؤال عما اذا كنا نوافق على تبادل التمثيل السياسي بين سورية ولبنان ، فاجبته بان ذلك يفسر فورا بالعدول نهائيا عن الوحدة الاقتصادية او الوحدة الجمركية ، فهل تقصدون ذلك ؟ فنفى هذا القصد واضاف ان وجود ممثلين في البلدين يسهل تبادل الراي والمذاكرة . فقلت له : « اذا كانت هذه هي الغاية فحسب ، فبيروت ليست بعيدة عن دمشق ويستطيع اي منا ان ينتقل بينهما باقل من ساعتين ، عدا عن ان الهاتف يؤمن هذه الاتصالات بسهولة . اما اذا كنتم تريدون بذلك اثبات استقلال لبنان وان تعامله مع سورية هو مماثل لتعامله مع سائر الدول الاجنبية ، فذلك شيء آخر ! » فاجاب الرئيس : « ان العرف الدولي يقضي بايجاد تمثيل سياسي بين البلاد ذات العلاقات المشتركة ، فاي مانع يحول دون تحقيق ذلك بيننا ؟ » فقلت له : « لقد مر على استقلال لبنان وسورية ما يقارب سبعة اعوام ، اي منذ استلمتم فخامتكم الحكم في لبنان ، وليس بيننا تمثيل سياسي . وقد تضامنا في الشؤون السياسية ولم نحتج الى ممثلين دبلوماسيين ، فما الداعي لتغيير الوضع الراهن الآن ؟ »

فاصر الرئيس على رايه ، ولم اتمكن من اقناعه بالعدول عن تلك الفكرة . فختمت البحث واعدا بأن انقل الى زملائي اعضاء الحكومة السورية هذه الرغبة .

اما السيد عبد الله البافي فلم يشترك في الحديث اطلاقا . ولم ادر اذا كان موقفه ناشئا عن عدم ارتياحه لاقتراح رئيس الجمهورية ، او انه كان مكتفيا بما يسرده المشار اليه . ومهما كان الامر فاني قلت بعد خروجنا من هذه المقابلة للسيد البافي : « انك عزيز علي ولا اريد لك ان تتقدم حكومتك بهذا الاقتراح ! » فسكت البافي وافترقنا .

وعندما عرضت على مجلس الوزراء راي رئيس الجمهورية اللبنانية اجمع الوزراء على ان البلاد لا ترتاح الى ايجاد التمثيل السياسي بين البلدين ، فقررنا عدم الجواب . وبقيت هذه القضية سادرة في الظلمات . واستمرت المباحثات بعد ذلك بين لبنان وسورية

الى ان عقد اتفاق جديد بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٢ واليكم خلاصته :

الانتاج الزراعي والحيواني : ١ ــ تسمح الحكومتان باستيراد او تصدير المنتوجات الزراعية والحيوانات ذات المنشأ المحلي بين بلديهما معفاة من الرسوم الجمركية واجازات الاستيراد او التصدير ، باستثناء بعض الاصناف المذكورة في الجدول الملـــحق .

٢ ــ يفرض بالاتفاق حد ادنى موحد من التعرفات الجمركية في سورية ولبنان على ما يستورد من غير بلديهما من المنتوجات الزراعية ، باستثناء القمح والدقيق وما يستورد من المملكة الاردنية الهاشمية .

الانتاج الصناعي : يسمح للبلدين باستيراد وتصدير المصنوعات المحلية وفقا للشـروط التالية :

١ ــ تعفى المصنوعات المحليـــة المدرجــة في الجدول رقم / ٢ / من الرسـوم الجمركية ويفرض على مثيلها المستورد من الخارج حد ادنى موحد من التعرفات الجمركية (ويتضمن هذا الجدول : محضرات الخضر ، والنباتات ، والزجاج ، ومصنوعات الخشب والموزاييك ، والجوارب ، والسكاكر ، وغيرها .)

٢ ــ تخضع المصنوعات المذكورة في الجدول رقم / ٣ / الـى تعرفـة جمركيـة مخفضة بنسبـة الثلثين (يدخل ضمن هذا الجدول : المعاجين الغذائية ، والجوارب النسائية ، والبيرة ، والشوكلاته ، والبسكويت ، وغـزل الحرير الطبيعي ، والمفروشات الخشبية ، والشمينتو ، والصابون ، والمرايا ، والجلود ، وغيرها .)

٣ ــ تخضع المصنوعات الاخرى التي لا تقل نسبة المواد الاوليـة واليد العاملة فيها عن خمسين بالمئة من تكاليف انتاجها ، الى التعرفة الجمركية العادية المرعية في البلد المستورد .

٤ ــ لا تخضع المنتجات الزراعيـة والصناعيـة والحيوانية المنتجة في بلد احد الطرفين الى رسوم داخلية تفوق المفروض على المنتجات المحلية او على موادها الاولية. غير انه يمكن فرض رسم استهلاك لمصلحة البلديات على ان لا يتجاوز /١٪/ للمنتجات المعفاة من الجمرك و /٥٪/ لغيرها .

٥ ــ يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة واحدة .

والى جانب هذا الاتفاق تبودلت كتب تقضي بأن يكون تعامل سورية ولبنان في التبادل التجاري وانتقال الاشخاص ونقل الاموال وممارسة الاعمال التجاريـة والزراعية والصناعية في اراضيهما بما لا يقل عـن تعاملهمـا مـع اي بلد اخر ، وبان لسورية حق مخالفة لبنان في قاعدة حصر الاستيراد من بلد المنشأ كلما اقتضت مصلحة

البلدين التجارية ذلـــك ، كما انها تتوسع في السماح بانتقال الاشخاص مع مراعاة الاعتبارات السياسية والعسكرية .

وقد قبلت الحكومة السورية بأن تحول الى الحكومة اللبنانية الاربعة مليارات من الفرنكات الافرنسية لقاء الاربعة والاربعين مليون ليرة سورية التي كانت قـــد جمعت في لبنان حين فصل النقدين . وثمة نصوص اخرى تتعلق بتثبيت حقوق سورية في رسوم تصدير الزيت والسكك الحديدية .

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان في عهد الاستقلال ، ثم بعد الوحدة ، وفي عهد الاستقلال الجديد ، على القواعد ذاتها ما عدا حرية التنقل . فكانت تطلـــق احيانا وتقيد احيانا اخرى ، تبعا للظروف والعلاقات بين الحاكمين في الدولتين .

وعلى اي حال ، فلم يعد ثمة من يفكر بالعودة الى الوحدة الجمركية . وخلاصة الامر ان الانفصال الجمركي عن لبنان أدى للاقتصاد السوري منافع لا تعد ولا تحصى ، اذ اخذ المواطنون السوريون ، حتى الذين لم يكونوا يمارسون التجارة قبلا ، يبذلون النشاط الواسع في التجارة الخارجية . فاستحصلوا على جميع وكالات الشركات الاجنبية في سورية وراحوا يستجلبون البضائع من اوروبا وامريكا وسائر بلاد العالم مباشرة بدون وساطة التاجر اللبناني ، فوفروا بذلك العمـــولات التي كان التجار اللبنانيون يتقاضونها . وهي تبلغ سنويا عشرات الملايين من الليرات .

وحفظ اهل دمشق لي في قلوبهم منة لتحقيقي ما عاد عليهم جميعا بالوفر والربح والعمل . واظهروا هذه المنة في الانتخابين التشريعيين في ١٩٥٤ و١٩٦١ حين منحني ناخبو دمشق /٢١/ الف صوت في المرة الاولى و /٣٣/ الف صوت في المرة الثانية ، وهذا اعلى رقم حازه مرشح في سورية ، منذ بداية الحياة النيابية .

واني افخر بهذه الثقة الغالية التي تدفعني الى الاستمرار على العمل في الحقل العام ، خدمة لبني بلـــدي خاصة ، وبني وطني عامـــة .

الفصل الثاني
النقد السوري

ارتباط النقد السوري بالنقد الافرنسي

كانت سورية في العهد العثماني تتعامل بالنقد التركي المؤلف من ليرات عثمانية ذهبيـــة واجزائها الفضية ، ثم بالاوراق النقدية التي اصدرتها الحكومة العثمانيـــة خلال الحرب العالمية الاولى . وعندما جلا الاتراك عن بلادنا ودخلـت الجيوش الانكليزية وقامت في سورية حكومة وطنيـــة يرأسها الامير فيصل بن الحسين ، استمـر التعامل بالنقد التركي بين الناس . لكن الحكومة تبنت في معاملاتها الماليـــة الجنيه المصري ، ثم اصدرت قانونا بايجاد نقد سوري ذهبي وجعلت الدينار السوري الذهبـي معادلا لليرة الفرنسية الذهبية . ولكن ما لبث عهد الامير المشار اليـه ان انهار اثـر احتلال سورية من قبل الجيش الافرنسي في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، عقـب الانذار الذي وجهـه الجنرال غورو الى الامير فيصل ، طالبا فيه قبول الانتداب الافرنسي وجعل الليرة السورية العملة الرسمية للدولة ، وهي العملة التي كان المصرف السوري بدأ بوضعها في التداول في لبنان ، بعد ان اعطـــي له من قبل الافرنسيين امتياز اصدار النقد .

والى جانب هذه الليرة السورية الجديدة المعتبرة رسميا ، استمر الناس على تداول العملـــة الذهبية والفضية التركية فاصبح التداول مزدوجا ، مما جعل الافراد يلمسون عمليا سقوط قيمة الليرة السورية الورقية بالنسبة الى العملة العثمانية المعدنية .

وجعل ارتباط النقد السوري بالنقد الافرنسي بمعدل عشرين فرنكا لليرة السورية . وكانت الليرة العثمانية الذهبية تعادل / ٢٥٠ / غرشا سوريا ثم اخذت ترتفع اسعارها ، ا وبالاحرى تنخفض قيمة الليرة السورية بالنسبة الى الذهب ، الى ان استقرت في ١٩٢٨ على معدل / ٥٥٠ / غرشا . وبقيت على ذلك حتى ايلول ١٩٣٦ ، حين الغت الحكومـــة الافرنسيـــة تثبيت الفرنـــك على الاساس الذهبي السابق ، فتدهورت قيمـــة الليرة السورية بسبب ارتباطها بالفرنك

الى ما يعادل / ٧٥٠ / غرشا لليرة الذهبية . فارتبك السوق التجاري في سورية واصيبت البلاد بهزة اقتصادية عنيفة ، وذلك لان التعامل الاساسي بين الناس كان جاريا ، قبل ١٩٢٨ ، بالعملة الذهبية . لكن الاهلين ، بعد ان اطمانوا الى تثبيت الفرنك في ١٩٢٨ ، بدأوا يتعاقدون بالليرات السورية ظنا منهم انها مستقرة ثابتة الاركان . فلما خرجت فرنسا عن قاعدة التثبيت المذكور آنفا وسقطت قيمة الليرة السورية تبعا لذلك وارتفعت الاسعار فجاة بنسبة نزول العملة السورية ، لمس الناس الاضرار التي لحقت بمن لديه اوراق سورية او هو دائن او ملتزم بقبض مطلوبه بها . فعقدت اجتماعات عديدة في الغرفة التجارية بدمشق للنظر في الامر وتدارك الاضرار الواقعة او التي يمكن ان تقع في المستقبل بسبب ارتباط نقدنا بالنقد الافرنسي وتبعيته له . فكان لا بد ، لتجنب هذا الخطر ، من فك هذا الارتباط . لكن ، هل تقبل الحكومة الافرنسية ان تلغي بندا اساسيا من بنود صك انتدابها ؟ لم يكن لدى احد اي شك في ان الجواب سيكون سلبيا . لذلك رايت ان نلجأ الى تجنب المواجهة الصريحة وتدارك الامر بالتحايل ، وذلك بأن نطلب من الحكومة السورية ان تعوض على حملة الاوراق النقدية السورية ما لحقهم من الخسارة بسبب هبوط اسعارها . فنجعل قيمة الليرة السورية خمسة وعشرين فرنكا بدلا من عشرين ، على ان تغطي الحكومتان السورية واللبنانية الفرق من ميزانيتهما . وكانت الاوراق النقدية المتداولة في ذلك التاريخ في سورية ولبنان نحو / ١٦ / مليون ليرة سورية ، بحيث يكون نصيب كل من سورية ولبنان من التعويض نحو مليوني ليرة سورية . وذهبت لمقابلة رئيس مجلس الوزراء السيد عطا الايوبي لعرض الفكرة عليه فلم يتفهمها ولم يدرك ما وراءها . وهو على كل حال لم يظهر اهتماما بها ولا تحسبا لها . وذكرت له انني سأذهب الى بيروت لادرس الوضع ، فزودني بادعيته الطيبة التي كانت كل ما استطعت الحصول عليه .

وذهبت فورا مع السيد انطون اده ، امين سر بلدية دمشق ، الى بيروت . وكنت ذكرت له اقتراحي فتحمس له واندفع في تأييدي وتشجيعي على السعي لتحقيقه . فطلبت منه ان يرافقني الى بيروت لمقابلة رئيس الجمهورية اللبنانية السيد اميل اده ، بصلته صديقا له ونسيبا ، فقبل التكليف . وسرعان ما ركبنا السيارة متوجهين الى صوفر ، حيث كان يصطاف رئيس الجمهورية .

كان السيد اده من دعائم الانتداب الافرنسي . لكنه ، مع ذلك ، تحمس لفكرتي التي ابديتها له باسطا نتائجها المادية ، من حيث التعويض على حملة الاوراق النقدية السورية ــ اللبنانية ، دون ان اذكر له هدفي الخفي . وسواء ادرك بذكائه هدفي هذا او اراد فقط رفع الظلامة عن المتضررين ، فقد وعدني بدعم موقفي لدى المفوض السامي الافرنسي . ثم اجتمعنا بفريق من التجار لدى رئيس جمعية التجار ، فارتاحوا لرايي وتحمسوا له .

واستقبلني المفوض السامي مسيو دومارتل ، فبسطت له اقتراحي . وكان رئيس الجمهورية اللبنانية ، على ما يظهر ، اطلعه على خلاصته . وهكذا لقيت من المفوض السامي اهتماما في الموضوع ورغبة في درسه مع مستشاره المالي . وصرح لي انه لا يرفض المشروع مبدئيا ، كما اظهر عنايته بكل ما يعود على السوريين واللبنانيين بالخير والنفع . ولم استغرب هذا الجو الصافي ، نظرا لان المفاوضات بين الحكومة الافرنسية والوفد السوري كانت انتهت بعقد مشروع معاهدة ، عاد الوفد بعدها من باريس وهو يشيد بصداقة فرنسا وبحسن نواياها ويصف تلك المعاهدة بانها آية القرن العشرين . وبذلك خمدت جذوة المعارضة ضد فرنسا ، واعتز الافرنسيون ، وفي مقدمتهم المفوض السامي ، بأنهم ثبتوا وضعهم في سورية على اسس تعاقدية ، ولو لمدة خمسة وعشرين عاما . فلم يكن مستغربا منه، اذن ، أن يكون واسع الصدر حين الاجتماع اليه. لكن الامل الذي عقدته في هذا الاجتماع لم يلبث ان انهار كليا ، عندما بحثت الموضوع مع المستشار المالي مسيو ايرهاردت ، اذ انه بدا معارضته مشروعي بذكر عجز الحكومتين السورية واللبنانية عن تحمل الخسارة التي ستنجم عن تغطية فرق انخفاض قيمة النقد المتداول . لكن اجبته بان رئيس الجمهورية اللبنانية يوافق على مشروعي ، وبأن الحكومة السورية لم تعارض مبدئيا . ثم طلبت اليه ان لا يقف موقفا سلبيا اذا وافقت الحكومتان على الموضوع .

فلم يسع المستشار ، بعد ان تخلى عن اللف والدوران ، الا ان يعترف بسبب معارضته الاساسي . فقال لي : « هل تظن ان مشروعك ينسجم مع صك الانتداب الذي يوجب ارتباط النقد السوري بالنقد الافرنسي ؟ وهل هو ينسجم مع مشروع المعاهدة السورية ــ الافرنسية التي تنص هي ايضا على هذا الارتباط صراحة لا تلميحا ؟ » فاتضح لي ان مخاطبي مدرك لنتائج الاقتراح الاساسية ،

وانه لن يترك مجالا لتحقيقه . وعبثا ذهبت محاولتي اقناعه بفائدة المشروع لاقتصاديات البلاد ، لانها كانت تصطدم بعقلية الانتدابي القح الذي لا يريد ان يمس صك الانتداب باي تعديل .

وهكذا فشلت في اخراج عملتنا من محور النقد الافرنسي ، وظلت الليرة السورية تتبع الفرنك في سقوطه المستمر حتى بلغ سعر الليرة الذهبية الانكليزية / ٧٥٠٠ / غرشا سوريا في عام ١٩٤٢ . ودام الامر كذلك الى ان جرى الاتفاق مع حكومة الجنرال ديغول ، بموجب كتاب جنرال كاترو الى الحكومة السورية. فانتهى بذلك ارتباط العملة السورية بالعملة الافرنسية وتحقق استقلالنا النقدي .

ولايضاح ما سبق هذا الاتفاق لا بد من ذكر التصريح الذي القاه الجنرال كاترو من طائرات جيشه في ٨ حزيران ١٩٤١ واعدا به ، باسم حكومته ، تثبيت النقد السوري على تعادله الحالي مع الجنيه الاسترليني ، وامكان استبداله به في حرية تامة . ولعل الجنرال كاترو اراد بتصريحه هذا استجلاب قلوب السوريين وهو على ابواب عاصمتهم ، او انه حمل على القائه كما يستدل من كونه صادرا بالاتفاق مع السيد مايلز سمبسون ، سفير انكلترا في مصر . ومهما كان السبب ، فقد كان هذا التصريح سلاحنا الذي كان في يدنا عندما بحثنا مع الافرنسيين امكان الخروج من الازمة التي خلقوها بابلاغنا ، هم والانكليز ، انهاء مفعول ذلك التصريح ، سواء من حيث التعادل مع الجنيه الانكليزي او من حيث حرية شراء الاسترليني بالليرات السورية .

واسرد فيما يلي تتابع الحوادث .

ذات يوم دخل غرفتي المرحوم سعد الله الجابري ، وكان رئيسا لمجلس الوزراء وكنت وزيرا للمالية ، وقال لي باضطراب : « طلب مني الافرنسيون والانكليز مقابلة رسمية يحضرها وزير المالية لتبليغنا اخطارا هاما فيها ، فما تخالهم يريدون ؟ » فاجبته : « انهم يريدون تبليغنا عدولهم عن التصريح . » قال : « اي تصريح ؟ » فاجبت : « تصريح ٨ حزيران ١٩٤١ » وذكرت له خلاصته وخطر الغائه . وكان المرحوم الجابري خالي الذهن من كل ما له علاقة بالشؤون المالية ، فازداد اضطرابا .

الحمل لفك ارتباط النقدين السوري والفرنسي

وفي الموعد المحدد حضر ممثلون افرنسيون وانكليز . وكان الانكليز يرتدون اللباس الرسمي الاسود . وقرا كل من الفريقين مذكرة مماثلة الى الحكومة السورية يعلنان فيها الغاء التعادل مع

الجنيه ، وانهاء حريـــة شراء الاسترليني ، مع اظهار الاستعداد للدخول في مباحثات على اسس جديدة .

فأومأ الي رئيس الوزراء معترفا بصدق نبوءتي عن الغاية من الاجتماع وقال لي بالعربيـــة : « دبرها » ، ولهم بالافرنسية : « ان وزير المالية يجيبكـم » . فقلـت للوفد بكل برودة وبدون اكتراث : « آسف ان اقول لكـم ان الحكومـة السوريـــة لا تستطيع قبول اقتراحكم . » فقاطعوني بقولهم ان ذلـك ليس اقتراحا ، بل تبليغا . فأجبت : « لا بل هو اقتراح . لان ليس في وسعكم املاء ارادتكم علينا واجبارنا على قبول التنازل عـن عقد رضائـي تم بيننا وبينكم عندما دخلتم بلادنا وقابلتموني ، بصفتي رئيسا للحكومة السورية حينئذ ، فابلغتكم انني اخذت علما بذلك ، باسم حكومتي . ثم بدأ التعامل في البلاد السورية على هذا الاساس ، فأخذتـم تصدرون ما تحتاجون اليه من الاوراق النقديـــة السوريـــة لقاء سندات على خزينتكم وضمنتموها لتغطيتهـا . فاستمرت البلاد تقبل تداول هذا النقـد ، اعتمادا على قابليـة تحويله الى الاسترليني وعلى معدل سعره اي / ٨٦٣ / غرشا للجنيه الانكليزي . اما انتم ، الانكليز ، فسفيركـم وممثلكم في مصر ايد التصريح باسم حكومته ، فنفذتموه فعلا . وهذا التصريح خلو من اي تحديد في الوقت ، فليس لكم الان ان تلغوا هذا التعاقد الضمنـي الا بموافقتنـا . ومع ذلك فنحن لا نتمسك بهذا الضمان اذا كنتم ترفعون عنا ارتباط النقد السوري بالنقد الافرنسي ، على ان نحدد مهلة ستـة اشهر لتصفية الوضع الحالي . واما اذا كنتم تريدون سحب توقيعكم وكفالتكم فانكم تسيئون بذلك لسمعتكـم الطيبة حتى الآن ولا يعود باستطاعتكم شراء اية حاجة من سورية . فالناس سوف يرفضون التعاقد معكـم في المستقبـل بعملـة غير مضمونة . ولن تجدوا عاملا واحدا يشتغل في خطوط الدفاع او الطرق التي تبنونها في سورية ولبنان . فماذا اردتم ان تقاطعكم البلاد باعلان ما جئتم به على الناس ، فالراي رايكـم . اما اذا كنتم تريدون جادة الصواب ومراعاة مصلحتكم الخاصة ، فنحن على استعداد للبحـث معكم على اسس جديدة ، شريطة الا تعتبر هذه المفاوضات قبولا منا بالغاء تصريح ٨ حزيران . »

وكنت في اثناء حديثي اتابع اثره على وجوه الحاضرين . فلـم يكتم الافرنسيون غضبهـم ، اذ كانوا شديدي التمسك بالالغاء لانه يعيد النقد السوري الى ارتباطه السابق بالفرنك ، كما يعيد علاقاتنا

التجارية معهم الى ما كانت عليه من التبعية . لكن الانكليز تلقوا حججي واقوالي بهدوء وتبصر . اما الرئيس الجابري، فبدات اسارير وجهه تنفرج رويدا رويدا حتى وصلت به الحال الى قهقهته المشهورة التي ترافق عادة اقواله عندما كان يعتقد انها حجة دامغة تقهر حجة مناقشه . وبعدما انهيت حديثي اراد الجابري ان يثبت وجوده بشكل اكثر جدية ، فبدا يسمع الانكليز والافرنسيين قوارص الكلام ويهددهم باسلوب غير مجد . وعلى اية حال ، فقد كان وقع اقواله الجافة اقل اثرا عليهم من اقوالي التي كانت موسومة بطابع عدم المبالاة وهدوء اعصاب من هو واثق من حقه ، غير مكترث بدعوى خصمه الباطلة . وايد مندوب لبنان ، الامير جميل شهاب ، اقوالي باسم حكومته . ثم انفرد الوفد في احد جوانب البهو بينما اخذ الجابري يهنؤني ويشكرني ويبدي تقديره واعجابه باجوبتي .

ثم عاد الجميع الينا وابلغونا انهم سينقلون الى حكومتيهم ملخص ما دار في هذه الجلسة ويطلعونا على ما سيكون موقفهما .

وبعد ان انصرفوا قال لي الجابري اننا ربحنا المعركة ، فقلت له اننا لم نربح بعد شيئا . فالامر الواقع اننا في حالة حرب عالمية ، والجماعة يحتلون بلادنا قسرا وليس في يدنا ان ندفعهم عنا . وكانت حجتنا تصح لو دعمتها القوة .

وبعد يومين جاءني المدير العام للمصرف السوري مسيو بسون وبدا « يجس النبض » . فاظهرت له نفس الاطمئنان الذي ابديته في الاجتماع السابق ، فصار يقلب وجوه الامر ويتساءل عن المخرج الممكن . وفهمت من اقواله ان الانكليز مصرون على سحب تعهدهم وان لا سبيل الى تعديل رايهم . فقلت له : « انهم يريدون احراجكم » . فايد ذلك وزاد عليه تلميحا بأن الانكليز يشترطون على الافرنسيين ان يتفاهموا مع السوريين قبل عقد الاتفاق المالي الذي كانت تدور المفاوضات من اجله في الجزائر . فقلت في نفسي : ها هي الفرصة سانحة للتخلص من الارتباط بالفرنك نهائيا والسير بنقدنا على اسس اقتصادياتنا فحسب . فلنشدد الخناق على الافرنسيين في طلب ضمانة النقد السوري الذي اصدروه بالذهب . لكنني تبصرت بالامر واستحوذت على عقلي فكرة عدم الاطمئنان الى الانكليز . فهم لا يرعون صديقا ولا رفيقا عندما تتصادم مصالحهم بمصلحته . فعلينا اذن بالتشدد الى الحد الذي يوشك به حبل المفاوضات ان ينقطع .

وعقدت اجتماعات عديدة حضرها عن الانكليز مستشار الامور

الاقتصادية في فلسطين ، وعن الافرنسيين مسيو بسون ، وعن لبنان الامير جميل شهاب . وكنت امثل الجانب السوري والى جانبي السيد حسن جبارة . ولم نصل في كل هذه الاجتماعـــات الى اية نتيجة ، بل كنا ندور حول التمسك بقدسية تصريح ٨ حزيران وهم ينكرون هذه القدسية .

الى ان كانت وليمـــة اقامها وزير الخارجية السيد جميل مردم على شرف الجنرال كاترو بمناسبـــة اعتزامه السفر الى الجزائر في اليوم التالي . وكان رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي حاضرا الوليمة ، وكذلـك السيد الجابري . وبعد الانتهاء من الطعام تناول الجنرال كاترو حديث مباحثات النقد وسألني اذا كنا ندور حول الحلقة المفرغة . وبدأ الاخذ والرد وانا اسمـــع دون الاشتراك في الحديث ، الى ان خطرت لي فكرة مفاجئة اخذت اقلب اوجهها بسرعة حتى اذا اختمرت في فكري رجوت رئيس الجمهورية ان نجتمع نحن السوريين على انفراد . فاجتمعنا وبسطت لهم رايي ، وهو يتلخص بان تضمن الحكومة الافرنسية النقد السوري على اساس معدله الحالي بالنسبة للجنيه الانكليزي ، وبان تضيف الى مجموع مبالغ التغطية كميات من الفرنكات تعادل التخفيض الذي قد يطرأ على الفرنـــك بحيـث تبقى الفرنكات الضامنة للنقد السوري معادلـــة بالجنيهات الاسترلينية لما تساويه في الوقـــت الحاضر . وهكذا نكون قد تنازلنـــا عن شراء الاسترلينـــي بالسعر المحدد واستعضنـــا عنه بتغطية متزايدة من الفرنكات . وكان الربح الحقيقـــي الاكثر وضوحا هو خروج الليرة السورية عن ارتباطهـا بالفرنك بحيـث تصبح قيمتها ٢٥ او ٤٠ او ١٠٠ فرنك بحسب تبدل سعره . ولم يكن زملائي السوريون مرتاحين لاول وهلـــة الى هذا الحـل الذي يفقدنـــا حـــق شراء الجنيهات الاسترلينية . فاستشرنا مدير المالية العام السيد حسن جباره الذي اعلن ارتياحه الى حل لم نكن في الواقع نستطيع الحصول على احسن منه ، لا سيما ان الانكليز مصممون على عدم الاستمرار على بيعنـــا عملتهم دون قيد ولا تحديد . ولم نكن لنستطيع اجبارهم على ذلك .

وقلت لزملائـــي : « هذه فرصة للخروج عن الفرنـك اذا قبل الافرنسيون اقتراحي . وهي فرصـــة قد لا نحصل عليها في غير هذا الظرف . فاذا تشددنا ورفضنا التفاهم ، اندفع الانكليز والافرنسيون في خطتهـــم وعقدوا اتفاقهم المرتقـــب . وهكذا نكون قد اضعنا الفرصة . »

وكان اول من قدر منافع فك ارتباطنا بالفرنك السيد جميل مردم ، وايد رأيي معتبرا اننا نكون فككنا اول عقدة من سلسلة قيود الانتداب الافرنسي .

وبعد ان عجز الحاضرون عن ايجاد حل غير الذي تقدمت به ، وافقوا عليه على ان اتقدم به بصفتي الشخصية . فاذا وافق الافرنسيون عليه قبلناه ، والا فلا تكون الحكومة اظهرت قبولها به سلفا .

عقد اتفاق بين سورية ولبنان وبين بريطانيا وفرنسا

وعدنا الى البهو الذي كان الافرنسيون ينتظرون فيه فبسطت اقتراحي ذاكرا انه خاص غير ملزم للحكومة السورية . فاذا كان الجانب الآخر يوافق مبدئيا عليه ، بحثنا تفصيله وعرضناه على الحكومة السورية لتبدي رأيها فيه . فجاء دور الافرنسيين بالانفراد على حدة ، فانتحوا جانبا من البهو وبدأوا بالوشوشة ، وكان النصيب الاكبر في الكلام لمعتمدهم مسيو بسون . ولما عادوا ، اعلن الجنرال كاترو بأنه مبدئيا وشخصيا ولاول وهلة — وهي التحفظات المعتادة — لا يجد مانعا دون البحث على اساس الاقتراح وبأنه سيبرق الى الجنرال ديغول ليطلعه عليه ويتلقى تعليماته . وطلب مني ان اجتمع الى مسيو بسون لوضع صيغة اقتراح ، فاجبته : « ما الفائدة من اضاعة الوقت بصياغة الجمل قبل الاتفاق على المبدأ ؟ فلنناقش المبدأ اولا ، حتى اذا اتفقنا عليه سهل ايجاد الصيغة » . واردت بذلك معرفة اذا كانوا جادين في قولهم بانهم سيبرقون الى ديغول ، ام انهم سيماطلون . فاصر الجنرال على وضع صيغة تبنى عليها الموافقة او ترفض تفرعاتها ، فادركت انهم من حيث المبدأ موافقون . ولعلهم في ذلك اخذوا بنظر الاعتبار ما لرفع الضمان الانكليزي واحلال الضمان الافرنسي محله من الاثر المعنوي غير مكترثين الى الاعباء المالية التي يقدمون عليها او غير حاسبين حسابها بالدقة . فاجبتهم : « طيب ، لندعو الصياغ للاجتماع » . فانتقلنا الى وزارة المالية حيث عكفت مع السيد جباره والامير جميل ومسيو بسون على تحري الالفاظ والجمل المناسبة . وانتهينا الى صيغة اخذها مسيو بسون الى الجنرال كاترو . وكان مسيو بسون في تلك الاونة يتظاهر بالغيرة على مصالح سورية ويدعي انه ، رغم كونه افرنسيا ومديرا لمصرف افرنسي ، فهو يعتبر نفسه سوريا ويرجح مصلحة البلد الذي يشتغل فيه ، الى آخر ما هنالك من الادعاءات التي لم تكن لتنطلي علينا . وقد ظهرت حقيقة نواياه وخفاياه ، فيما بعد ، بموقفه من سورية يوم عقد لبنان الاتفاق المالي مع فرنسا ورفضت سورية التوقيع عليه .

وفي اليوم التالي بلغنا الجنرال كاترو انه تلقى تعليمات من الجزائر بالموافقة ، فبادرنا الى وضع الاتفاق بين سورية ولبنان وفرنسا وبريطانيا ونص كتاب موجه من الجنرال كاترو ، باسم حكومة فرنسا المؤقتة ، الى السيد سعد الله الجابري ، رئيس مجلس وزراء سورية ، وذلك في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ ، هذا نصه :

كان ممثلو الحكومتين اللبنانية والسورية اخذوا علما بما جاء في المذكرة المقدمة لهم من قبل ممثلي حكومتي فرانسا وبريطانيا المؤرخة في ١٩٤٤/١/١٣ في الاتفاق السنوي المعقود فيما بين هاتين الدولتين الاخيرتين لتحديد سعر الفرنك الفرنسي بمعدل مئتي فرنك للجنيه الاسترليني وطلبوا موافقة الحكومتين السورية واللبنانية على الاحكام المتعلقة ببلديهما .

١ ــ يقضي الاتفاق المذكور بأن يحدد سعر الليرة السورية واللبنانية على اساس /٢٢٦٥/ فرنكا بما يجعل سعرها معادلا الى /٨٨٢/ غرشا للجنيه الاسترليني باعتبار سعره مئتي فرنك ، وان هذا السعر المحدد لا يعدل بدون مشاورة مسبقة مع حكومة الجمهورية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية .

٢ ــ لا يعدل دون التشاور المسبق مع الحكومتين السورية واللبنانية النظام النافذ حاليا بالسماح للقاطنين في سورية ولبنان بشراء الجنيهات الاسترلينية بصورة حرة . ومن المتفق عليه ان كل تدبير مقترح في هذا الشأن تؤخذ فيه بنظر الاعتبار مصالح سورية المشروعة والاثر الذي يمكن أن ينتج عن التعديلات الملحوظة .

وسيتضمن الاتفاق المالي الافرنسي ــ البريطاني ملحقا خاصا بتأكيد التدابير المذكورة آنفا والتي وافقت عليها الحكومتان السورية اللبنانية .

وفيما يأتي نص كتاب الجنرال كاترو :

سيدي الرئيس :

لي الشرف باعلامكم بانه ، على اثر موافقة الحكومة السورية على نصوص الاتفاق المالي الافرنسي ــ البريطاني المتعلق بسورية ، فان لجنة التحرير الافرنسية قررت ان تتخذ الاحكام الآتية المتعلقة بسورية :

١ ــ تقوم الخزانة المركزية للجنة التحرير الافرنسية باعادة تأمين الودائع الموجودة حاليا بفرانسا ، العائدة لمكتب القطع السوري ــ اللبناني .

٢ ــ تضمن اللجنة المذكورة تجاه مؤسسة الاصدار في سورية ولبنان الاضرار التي يمكن ان تصيبها من جراء الاحتفاظ بالفرنكات الافرنسية المودعة حاليا بفرانسا ضمن التغطية .

٣ ــ تتعهد اللجنة المذكورة بان تعيد الى مؤسسة الاصدار كمية من الذهب تعادل وزنا وعيارا كمية الذهب التي كانت في حزيران ١٩٤١ تؤلف جزءا من تغطية النقد السوري .

٤ ــ في حالة تعديل جديد على قيمة القطع بين الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني التي ستثبت على اساس /٢٠٠/ فرنك = ١ جنيه استرليني بموجب الاتفاق المالي الجديد بين بريطانيا وفرانسا فان لجنة التحرير الافرنسي تتعهد بعمل اللازم لكي تبقى بصورة مستمرة ،وجودات مصرف سورية ولبنان بالفرنكات (بما فيها الجزء الموضوع لتغطية النقد السوري) معادلة لقيمتها بالجنيه الاسترليني .

وبموجب هذا التعهد فان لجنة التحرير المشار اليها ــ في حالة تخفيض قيمة الفرنك الافرنسي بالنسبة للجنيه الاسترليني ــ تقوم بزيادة تلك الموجودات بالفرنكات المذكورة اعلاه ، بحيث تكون قيمتها بالنسبة للجنيه الاسترليني معادلة بالسعر الجديد لما كانت عليه من اساس معدل الجنيه الاسترليني بمئتي فرنك افرنسي .

واضافة على ذلك ــ وتلبيــة للرغبــة التي اعربتم عنها ــ فاني سعيد بابلاغكم بان السلطات الافرنسية مستعدة للاتفاق مع السلطات السورية على المسائل الآتية :

١ ــ تعديل بعض الاحكام المتعلقة بمؤسسة الاصدار ، وبصورة خاصة تلك التي تعطي الحكومة مراقبة فعلية على الحد الاعلى للاصدار .

٢ ــ مكتب القطع وذلك رغبة في جعله دائرة عامة مستقلة تناط ادارتها بمؤسسة الاصدار بشروط يتفق عليها بين الدولتين وبينه .

٣ ــ مراقبة القطــع الذي ينبغــي ان تقوم بادارتــه لجنــة تتضمن ممثلين عن الحكومتين ولجنة التحرير وذلك بسبب الاحوال الناشئة عن الحرب .

وسيكون حل هذه القضايــا الثلاث بحيــث تؤخذ بنظر الاعتبار المصالح المشروعة لهاتين الدولتين ورعاياهما .

وتفضلوا ياصاحب الدولة بقبول الاحترام .

وقد اجابه رئيس مجلس الوزراء السوري بكتاب اخذ به علما بما جاء فيه .

وطلب الجنرال عدم نشر هاتين الوثيقتين حتى يعلن الاتفاق المالي الانكليزي ــ الافرنسي ، فنزلنا عند رغبته . وعندما اعلن الاتفاق المشار اليه آنفا دعونا الغرف التجارية والصناعية والزراعية الى مدرج الجامعة السورية وقرانا نص الاتفاق والكتب المتبادلة التي وقعها الجنرال والرئيس ، واوجزت في خطاب مختصر فوائد هذا الاتفاق . وقد قابلت الهيئات المجتمعة الاتفاق بارتياح ظاهر . وعقب ذلك حدد سعر الجنيه الانكليزي بمئتي فرنك افرنسي بعد ان كان / ١٨٧،٥ / وحدد سعر الليرة السوريــة بـــ / ٢٣ / فرنكا افرنسيا بعد ان كان /٢٠/ فرنكا .

وانتهى بهذا الاتفاق ارتباط نقدنا بالنقد الافرنسي واصبح في الواقع مربوطا بسعر الجنيه الانكليزي ، لكنه مغطى بفرنكات



افرنسية وبجزء قليل من النقود الاجنبية الاخرى .

اما الاتفاق على حرية شراء الجنيهات الانكليزية فقد ابطلته فرانسا في مذكرتها التي بعثت بها الى الحكومة السورية في شهر آذار ١٩٤٦ فاحتججت هذه ، لكن بدون جدوى . وانتهى الامر الى قبول الافرنسيين باعطائنا كمية ضئيلة من الجنيهات .

وفي شهر كانون الاول ١٩٤٦ ابلغتنا الحكومة الافرنسية مذكرة بانهاء مفعول تعهدها بتغطية فرق هبوط نقدنا . وكنت وزيرا للخارجية بالوكالة عن رئيس الوزراء السيد سعد الله الجابري الذي كان مريضا في احد المستشفيات في الاسكندرية . وكانت الوزارة قد قدمت استقالتها فلم يسعني الا رفض هذا الادعاء دون البحث مع ممثل فرانسا باي شكل .

استئناف المفاوضات مع فرنسا

ثم الفت الوزارة برئاسة السيد جميل مردم بك ولم اشترك فيها . ولم تقم باي عمل في هذا الشأن . وفي شهر ايار ١٩٤٧ كلفني رئيس الجمهورية بالذهاب الى باريز ، بصفة وزير مفوض ، لاقوم بالمفاوضة مع الافرنسيين في هذا الشأن بالاشتراك مع ممثل الحكومة اللبنانية . فقبلت المهمة وسافرت الى فرانسا في شهر حزيران .

وبلغت وانا في باريز ان السيد جبارة سيحضر اليها للاشتراك معي في المفاوضات ، وان حكومة لبنان انتدبت السيد حميد فرنجية وزير الخارجية . وبدات المفاوضات في اجتماعات كان لها طابع الشكليات الرسمية . واول ما طالب به الافرنسيون هو ان تقبل سورية ولبنان دفع نفقات الانتداب ، وافهمونا اننا بقدر ما نتساهل معهم في هذا الشأن ، يتساهلون هم معنا في الاستمرار في ضمان نقدنا . فرفضنا هذا الادعاء بكل شدة وقلنا لهم ان سورية ولبنان لم يقبلا الانتداب ولا اعترفا به وحارباه ، وان البلاد خسرت من جرائه خسائر فادحة سواء في نقدها او في الاضرار التي اصابت الاهلين في المدن والقرى بسبب المناوشات التي كانت تجري بين القوات الافرنسية والثوار السوريين . وذكرنا ان ما خسرته البلاد بسببهم يزيد كثيرا عما انفقوه على جيشهم ، واننا على كل حال لا نستطيع الاستمرار في المفاوضات اذا اصر الجانب الافرنسي على بحث هذا الموضوع . فانقطعت المفاوضات الرسمية وبدأ السيد حميد فرنجية باتصالات خاصة دون اشتراكي معه ، وانتهى الامر به الى قبول الافرنسيين بضمان ما يقابل ستة عشر مليون فرنك ، على ان يبقى الرصيد بدون ضمان . وطلب مني السيد فرنجية الموافقة على

ذلك ، فقلت له انني لا استطيع الموافقة قبل الاطلاع على ما يتفق عليه في الشؤون الاخرى ، كقضية المصرف السوري الذي طلب الجانب الفرنسي الاعتراف بامتيازه ، واقترحت عليه ان يترك موضوع الضمانة الى ما بعد تسوية المسائل الاخرى حتى يكون امامنا مشروع كامل ، وعندها نبسط راينا لحكومتينا لتقرا ما تريانه . فقبل السيد فرنجية ذلك وطلب مني ان اقوم بالاتصال مع مسيو بسون لبحث قضية المصرف .

اجتمعت مع المسيو بسون ، المدير العام للمصرف السوري ، اجتماعات عديدة ، صرحت له فيها برايي الجازم ، وهو عدم امكان الاعتراف بصك الامتياز دون تعديله ، من حيث المدة الباقية منه من حيث نصوصه وشروطه . فقبل المشار اليه ذلك بشرط ان يكون التعديل باتفاق الحكومة مع المصرف والحكومة الافرنسية . فاجبته بان هذا الشرط ينفي احتمال الاتفاق ويعلق مصير نقدنا عليه . ولم تثمر هذه المباحثات لاختلاف وجهات النظر في الاساس . وكان مسيو بسون يحاول ، بالصيغ العديدة التي كان يقترحها ، ان يحملني على قبول مبدأ التعديل باتفاق الفريقين ، وكنت ارفضها كلها .

وجاءني السيد فرنجية وقال لي انه سيضع ، بالتعاون مع الجانب الافرنسي ، صيغة اتفاق شاملة . فقلت له لا باس بذلك والححت عليه بعدم الارتباط معهم قبل اتفاق الحكومتين السورية واللبنانية .

فلما ارسل الي الافرنسيون الصيغة التي وضعوها بالاشتراك مع السيد فرنجية درستها مليا ، فلاحظت فيها معايب كثيرة ليست في مصلحتنا . فوضعت ملاحظاتي وارسلتها اليهم فلم يقبلوها . واصر فرنجية على قبول ما توصل اليه ، فاجبته بالرفض وارسلت الى الحكومة السورية تلك النصوص مبديا لهم رايي فيها مع الالحاح بعدم الموافقة على الصيغة المقترحة . وعلمت فيما بعد ان الحكومتين اجتمعتا في شتورا واتفقتا على عدم توقيع اي اتفاق لا تقره الحكومتان. لكن سرعان مـــا تبدل موقف لبنان ، فابرق رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية الى السيد حميد فرنجية بالتوقيع باسم لبنان على المشروع ، فاحتجت الحكومة السورية وابرقت الي بعدم موافقتها . ثم اجتمع الافرنسيون مع فرنجية وقرروا توقيع الاتفاق رغم عدم اشتراك سورية فيه ، ودعوني لحضور حفلة تبادل التواقيع في وزارة الخارجية فاعتذرت .

وكان مشروع الاتفاق الذي وقعه الجانبان هو ذاته الذي وضعت صيغته المرفوضة من قبلي . لكن الجانب اللبناني ، على حسب عاداته ، ادخل نصا جديدا يقضي بان يستفيد لبنان من اي شرط انسب تتفق عليه في المستقبل سورية وفرانسا .

وجاءني مندوب جريدة الاهرام وطلب مني تصريحا في هذا الشأن ، فقلت له ان البلاد السورية رفضت الانتداب السياسي الافرنسي وحاربته ، وقد انتهى هذا الانتداب ولله الحمد وجلت الجيوش الافرنسية عن سورية ولبنان ، ولذلك فان سورية غير مستعدة لقبول انتداب مالي جديد ، وهي لم تشترك مع لبنان في التوقيع على الاتفاقية المالية . ونشرت جريدة الاهرام بمصر هذا التصريح الذي ازعج اللبنانيين والافرنسيين ، فاعترى الفتور علاقتي الشخصية مع وزارة الخارجية الافرنسية ، رغم كوني ممثل بلادي لديها .

وعلى اثر توقيع هذا الاتفاق واعلانه قام بسون بمناورته وحمل الحكومة اللبنانية على اعلان الغاء قابلية الابراء للنقد السوري في الاراضي اللبنانية ، وامهال حامل الليرات السورية مهلة ساعتين فقط لتبديلها .

وكان مضحكا ان تقتصر هذه المهلة على ساعتين فقط مع عدم امكان تنفيذ عمليات التبديل في هذه المدة الوجيزة ، فاضطرت الحكومة الى تمديدها حتى المساء . ونتج عن هذا الاجراء هزة عنيفة اصابت النقد السوري ، فعلت في سورية صرخات الاستنكار . ودعت الحكومة ممثلي الغرف والهيئات الاقتصادية ، فتداولوا الامر . وتبجح بعض القائمين على الامر حينذاك بتغطية النقد السوري بمالهم الخاص ، الى آخر ما هنالك من الترهات . ولم تؤد هذه الاجتماعات الى اي حل . ثم ساءت العلاقات بين الحكومتين السورية واللبنانية، مما ادى الى شلل المعاملات الجمركية وتوقف سورية عن تمويل لبنان بالقمح ، وغير ذلك من المشاكل التي نشأت من جراء انفراد حكومة لبنان بعقد الاتفاق مع فرنسا .

وظن الافرنسيون خطأ ، وفي مقدمتهم مسيو بسون ، ان سورية ستخضع وتتنزل عن تعنتها تحت الضغط والاكراه . لكن ظنهم خاب وصمدت البلاد تجاه هذا التحدي . وذات يوم، في صيف ١٩٤٨ ، جاءني الى المفوضية في باريس السيد حسن جباره مدير المالية العام وذكر لي ان مباحثات جرت بدمشق بين الحكومة ووزير

فرنسا المفوض ، وان النية معقودة على استئناف المحادثات المالية على اسس جديدة ، وانه يعتقد امكـــان التفاهم هذه المرة لان الافرنسيين اظهروا رغبتهم في التفاهم مع الجانب السوري . وقال ان الافرنسيين يفضلون ان تجري هذه المفاوضات في طي الكتمان حتى اذا توصل الطرفان الى اتفاق ، عندئذ يعلن وينفذ ، والا بقي الامر مكتوما كـــي لا تتعرض العلاقات السورية ــ الافرنسية لهزة جديدة .

فاجبته باني لا ارى باسا بمعاودة الكرة ، على ان لا اشترك فيها رسميا . بل ينفرد السيد جباره بالبحث ويطلعني على سيره تباعا ، حتى اذا تم التفاهم ووضعت الصيغة النهائية اشتركت في توقيعها .

على ان وزارة الخارجية الافرنسية ارادت ان تتاكد من كوني موافقا على معاودة الاتصال ، وان السيد جباره مكلف فعلا بالقيام بالمباحثات ، فاستدعتني وسألتني رايي فاجبتها باني لا اعارض اتفاقا يضمن حقوق بلادي ، واشترطت ان لا يكون اساس البحث الاتفاق المعقود مع لبنان. وقبل الفرنسيون بذلك . وكان السيد جبارة يطلعني تباعا على تطور المباحثات الى ان انتهى الامر الى وضع صيغة جديدة تتضمن عـــدم مراقبة الافرنسيين لاقتصادياتنا وتعيين مقدار الكمية المضمونة من الفرنكات ، كما حددها الاتفاق اللبناني ــ الافرنسي ، لكن بعد ان انقضت مدة تسديد التغطية .

والجديد في هذا المشروع هو ما يتعلق بالمصرف السوري . ولا ادري حتى الان كيف قبل مسيو بسون بوضع نص يقضي باخضاع مصرفه للتشريع السوري في الحال والمستقبل . وكان الحصول على موافقته وموافقة حكومته عليه نصرا مبينا ، اذ اصـــبح المصرف وسائر الشركات الافرنسية ذات الامتياز في سورية معرضة لتعديل اي بند من بنود امتيازاتها بمجرد صدور تشريع سوري يقضي بهذا التعديل ، بعد ان كان ذلك منوطا بقبول المصرف او تلك الشركة . ولعل بسون اكتفى بذكر استمرار الاحكام الصادرة في زمن الانتداب، وهذه تشمل طبعا امتياز المصرف ، واعتقد ان صدور قانون سوري يقضي بأدخال اي تعديل هو بعيد الاحتمال بسبب ما كان معروفا عن ان المجلس النيابي لا يقبل البحث في تعديل امتياز لم يوافق عليه في الاصل ، وان الحكومة لا تجرؤ على اقتراح التعديل خوفا من خوض المجلس في بحث الامتياز نفسه ، فتبقى الحال ، كما ظن مسيو

بسون كما كانت عليه . واستغربت موقف مسيو بسون ، لذلك عمدت الى الاجتماع به والتأكد من موافقته . وتبين لي انه جاد في موقفه ، فقلت : « على بركـــات الله » . وبالفعل كان الوضع الدستوري في البلاد ووجود مجلس نواب مؤلف من عناصر مختلفة لا يبشر بسهولة اجراء اي تعديل اساسي . ولم يكن يخطر على البال آنئذ ان انقلابا ، او بالاحرى انقلابين ، سيحدثان في السنة اللاحقة ، وان امر التشريع سيـمهد الى حكومة تستطيع اصدار مرسوم تشريعي بسهولة ليس بعدها سهولة . وكان هذا السلاح غير المرتقب ذا حدين ، يسمح لصاحب حق التشريع بأن يعمل الخير او يعمل الشر ، وذلك حسب نواياه ونزاهته . وسيأتي فيما بعد ذكر الخطر الذي تعرضت له البلاد من جراء قيام حسني الزعيم صاحب الانقلاب الاول بعقد اتفاق مع المصرف المذكور يقضي على كل امل باصلاح وضع المصرف بما يتفق مع المصلحة السورية . وكاد ان ينشر المرسوم التشريعي الذي كان وقعه الزعيم في الجريدة الرسمية فيصبح تشريعا نهائيا ، لو لم يقم الزعيم الحناوي بانقلابه الثاني في اليوم الذي كان المرسوم التشريعي قيد النشر في الجريدة الرسمية .

وعندما عدت الى دمشق وتسلمت رئاسة الوزارة وتسلم السيد حسن جبارة وزارة المالية ، انجزنا الاتفاق المعقود في باريس ووقع عليه كل من وزير المالية ووزير فرنسا المفوض في سورية ، مسيو سير ، في ٧ شباط ١٩٤٩ . وقدمناه الى مجلس النواب في الوقت نفسه مع مشروع قانون بابرام الاتفاقات المعقودة معشركة التابلاين، وشركة آي — بي — سي ، وشـــركة انكلو ايرانيان ، والقاضي بالسماح لتلك الشركات بمد انابيب زيوتها عبر سورية . وكانت هذه الاتفاقات موضع البحث والمساومة منذ ١٩٤٦ ، عندما كنت وزيرا للاقتصاد الوطني في وزارة السيد سعد الله الجابري . وقد ابديت ، آنئذ ، ملاحظاتي عنها واوصيت بعـــدم الموافقة عليها ، وذلك في تقرير مفصل عددت فيه النواحي غير المستحسنة منها . الا ان رئيس الوزارة السيد جميل مردم كان وقع بالاحرف الاولى على مشروع الاتفاق ، لكنه استقال قبل ان يقدمه الى المجلس . فلما تسلمت الحكم وجدت الاتفاق جاهزا فسعيت لدى رئيس الجمهورية مقترحا عدم تقديمه للمجلس في حالته الحاضرة . لكنه رفض رفضا قاطعا واعلن انه اذا لم تقدم الحكومة للمجلـــس مشاريع اتفاقات امرار الزيت ، فهو لا يوقع على مرسوم احالة الاتفاق المالي على مجلس النواب . وكان الملك عبد العزيز بن سعود يلاحقه في قضية الانابيب.

فقلت للرئيس ان ليس من الانصاف ان يتناول الملك عبد العزيز مئات الملايين من الدولارات سنويا ، بينما لا تبلغ حصة سورية مليونا واحدا في السنة . ولئن كان الزيت ينبع في المملكة العربية السعودية ، الا انه سوف يمر حتما في سورية امام عيون السوريين ، لان ايصال الزيت الى البحر المتوسط عن طريق البر اقل كلفة من نقله بحرا عبر قناة السويس . وقلت ان حصة سورية من الرسوم يجب ان تكون اكثر مما حددها مشروع الاتفاق ، وان لا معنى لاعفاء الشركة من رسوم الجمرك وسواها من الرسوم ومنحها امتيازات عديدة قد لا تكون في المستقبل منسجمة مع مصلحة سورية السياسية .

احالة الاتفاق المالي على مجلس النواب

لكن رئيس الجمهورية ، قابل كل هذه الملاحظات بعناد شديد واصرار على وجوب احالة مشاريع اتفاقات الزيت ومشروع الاتفاق المالي في وقت واحد . وكنت اعلم ان اتفاقات الزيت سوف تلاقي مقاومة عنيفة لدى النواب ، وهم قد لا يوافقون عليها . فقلت في نفسي لنتكل على وجدان النواب ونقدم هذه المشاريع كلها دفعة واحدة ، ولنر ما يكون . وبالفعل ، كان موقف اعضاء اللجان الخاصة في المجلس عنيفا ضد مشاريع الزيت حتى وصل ببعضهم الامر الى التهديد بنشر التقرير الذي كنت قد وضعته بشأن امرار الزيت ، وفي ذلك احراج لمركزي باظهار التناقض في موقفي من عدم الموافقة على المشروع ثم تقديمه الى المجلس لابرامه . وكنت ، بدون ريب ، افضل ان لا يقع الاحراج كي لا اضطر الى اعلان الحقيقة وهي ان تخوفي من وأد الاتفاق المالي ، دفعني الى هذا التناقض . وبذلت جهدي في حمل المجلس على الاسراع بابرام الاتفاق المالي حتى اذا جاء دور مشاريع الزيت اوضحت الامر جليا وابنت اني عملت على تعديل بعض بنود المشروع الذي كان جاهزا من قبل ، وحصلت من الحكومة الافرنسية على فوائد لم تكن الحكومة السورية السابقة حصلت عليها .

على ان الاتفاق المالي لم ينج من مماطلة بعض النواب ، حتى الذين يدعون الفهم والتبصر . فبدأوا يناقشون وزير المالية وينكرون الفوائد التي حصلنا عليها بخصوص امتياز الشركات الافرنسية ، ويدعون ان كلمة « التشريع » لا تشمل سوى التشريع الحالي لا التشريع في المستقبل ، حتى اضطر الوزير لاخذ كتاب رسمي من مسيو بسون يوضح فيه ان المقصود هو التشريع في الحال والمستقبل .

وفي ليلة غير مقمرة وقع الانقلاب الاول وسجنت في حبس المزة ، كما سجن رئيس الجمهورية وآخرون .

وتسلم حسني الزعيم زمام الامر ، فبدأ بتعطيل الحياة النيابية وحل البرلمان . والف من المديرين العامين حكومته المؤقتة برئاسته. ثم الف حكومة ضمت بعض النواب السابقين وغيرهم . واجرى ما اسماه استفتاء عاما ، واعلن نفسه رئيسا للجمهورية . وتألفت حكومة جديدة تراسها المرحوم محسن البرازي واشترك فيها السيد حسن جبارة وزيرا للمالية . ولا بد لي من ذكر ما بدا من الافرنسيين، وخاصة مسيو بسون فور الانقلاب . فقد وضع هذا الاخير نفسه تحت تصرف حسني الزعيم . واظهر الافرنسيون عظيم اغتباطهم بذلك الدور الجديد الذي ابعد عن الحكم والسياسة كل الرجال الذين حاربوهم ايام الانتداب وقلموا ظلهم السياسي والاقتصادي والمالي وقلعوا جذور نفوذهم من سورية ، بحيث لم يبق له اثر ، سوى وجود المصرف السوري الذي يملك الافرنسيون معظم اسهمه ويعتبرونه آلة لتنفيذ خططهم وسياستهم في البلاد .

ولا انوي ان اذكر في هذه المذكرات ما كان بين حسني الزعيم وبين الحكومة الافرنسية من اتصال وثيق ، وما كان عازما على احداثه من فرقة عسكرية اجنبية يعتمد عليها في دعم مركزه . كما انني لا استطيع ان اجزم بما شاع من ان للحكومة الافرنسية يدا في الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم او انها حملته عليه وجرأته على الاقتحام .

ولنعد الآن الى متابعة سرد الحوادث بعد الانقلاب . فبعد مباحثات بين الحكومة السورية ومسيو بسون وضع مشروع اتفاق بينهما يقر بامتياز المصرف ويعدل بعض شروطه بما هو اثقل عبأ على سورية من الحالة الراهنة . ومع ذلك فقد وافق مجلس الوزراء على ذلك الاتفاق ووقع رئيس الجمهورية ليلة الانقلاب على المرسوم التشريعي القاضي بابرامه . ووضع له رقم متسلسل وانجزت معاملات ارساله الى الجريدة الرسمية لنشره في عدد خاص من اعدادها ، صباح يوم ١٤ آب ١٩٤٩ ، اي يوم حدوث الانقلاب الثاني الذي تزعمه الزعيم الحناوي .

وعندما جردت اوراق القصر الجمهوري ، عثر على هذا المرسوم في جملة ما عثر عليه من اوراق ووثائق ومشاريع ومعاهدات . واحالت اللجنة الوزارية التي قامت بالجرد هذا

المرسوم الي بصفتي وزيرا للمالية في وزارة السيد هاشم الاتاسي. فصعقت عندما قرأت الاتفاق واسرعت بعرض الامر على مجلس الوزراء ، فاتخذ قرارا بالغاء القرار الوزاري السابق .

الغاء الاتفاق بعد سقوط حسني الزعيم

ولما علم مسيو بسون بذلك ارسل مذكرة ادعى فيها ان ذلك المرسوم التشريعي اصبح نافذا بمجرد توقيع رئيس الجمهورية عليه. فاجبته بان التشريع السوري يقضي بأن لا يعتبر اي قانون او مرسوم تشريعي او مرسوم جمهوري نافذا الا بعد نشره في الجريدة الرسمية . وهكذا ، ليس لهذا المرسوم اية قيمة قانونية ، بل ظل مشروع اتفاق لم يتخذ الصيغة التنفيذية بعد .

وعبثا حاول بسون ان يقنعني ، هو والوزير الافرنسي المفوض ، بصحة دعواهما . واصررت على موقفي وقلت لهما : «اذا اطلع مدير المصرف عن هذا الادعاء ، فانني مستعد لابداء ملاحظاتي على مشروع هذا الاتفاق حتى اذا اتفقنا على التعديلات اللازمة عرضت الامر على مجلس الوزراء . » وبعد جهد جهيد قبل بسون بهذا الراي . وحين اطلعته على التعديلات المقترحة ، جن جنونه وارغى وازبد وخرج عن طوره ، مما حملني على ايقافه عند حده وعلى قطع الحديث .

وكان اول تشريع اصدرناه متحدين المصرف السوري وامتيازاته ، المرسوم التشريعي الخاص بمراقبة القطع . فيه عدلت المرسوم السابق بما يتفق مع المصلحة واخرجت ممثل المصرف من عضوية لجنة المراقبة . وكان المرسوم السابق قد اتخذ بالاتفاق مع الحكومة الافرنسية التي لم تشا التنازل عن مكتب القطع الا بشرط ان يتولى ادارة شؤون القطع المصرف السوري . فكان المرسوم الجديد اول تنفيذ عملي للنص الوارد في الاتفاقية النقدية السورية الافرنسية وذلك باخضاع المصرف للتشريع السوري . ولما نشر المرسوم دون ان يكون مدير المصرف قد اطلع على نصوصه احتج واعترض ، فقابلته بنص الاتفاقية المشار اليه اعلاه وقلت له اننا ننفذ الاتفاقية روحا ونصوصا .

لنقف هنا قليلا لذكر ما كانت عليه الحال عند تسلمي وزارة المالية في شهر آب ١٩٤٩ ، من حيث عناصر تغطية النقد السوري.

كان امتياز المصرف السوري يقضي بأن تكون عناصر تغطية النقد السوري مؤلفة على الوجه الآتي :

التغطية الاجبارية : ١ ــ الذهب :

۱۰٪ من نيســـان ۱۹۳۹ الـــى ۲۱ كانون الاول ۱۹٤۱ .
۱٥٪ اعتبـــارا من اول كـــانون الثانـــــي ۱۹٤۲ .
۲۰٪ بعد ۳۱ كانون الاول ۱۹٤۹ اذا طلبت الحكومة ذلك .
۲٥٪ بعد ۳۱ كانون الاول ۱۹٥٦ اذا طلبت الحكومة ذلك .
۳۰٪ بعد ۳۱ كانون الاول ۱۹٦۳ اذا طلبت الحكومة ذلك .
(وتداوقف تنفيذ هذه النسب بموجب القرار /۱۷٥/ بتاريخ ۱۹٤۰/٦/۲٥)

۲ ــ فرنكات مودعة لدى الخزينة الافرنسية في باريز بما يعادل ۲٥ الى ۲٦٪ من الاوراق المتداولة (اوقف تنفيذ هذا بموجب القرار /۱۷٥/ المذكور آنفا) .

۳ ــ السلفة الدائمة بدون فائدة (۲٥۰ر۰۰۰ ليرة سورية) .

التغطية الاختيارية

٤ ــ سندات على الخزينة الافرنسية او مضمونة من قبلها .

٥ ــ سندات تجارية لمدة لا تتجاوز تسعين يوما ، على ان لا تتجاوز قيمتها ۱۲٪ من الاوراق المتداولة .

٦ ــ السلف التي يمنحها المصرف للحكومة لاعمال عمرانية .

ولما تطورت الحال بسبب نشوب الحرب العالمية في ۱۹۳۹ ودخول الديغوليين الى سورية ، اصدر المفوض السامي الافرنسي قرارات متعددة الغى فيها النصوص السابقة بشأن عناصر التغطية واجاز فيها وجود كمية من السندات على الخزينة الافرنسية والنقود الاجنبية بما يعادل قيمة النقد السوري المصدر .

التعديلات الطارئة :

أ ــ السلف الممنوحة للحكومة او المضمونة من قبلها والمستندات التي تصدرها المؤسسات العامة والمضمونة من قبل الدولة بموجب (قرار رقم /۲۰۸/) .

ب ــ السلف الممنوحة للخزينة الافرنسية (قرار رقم /۱۷٥/)

ج ــ السماح بوضع ليرات لبنانية لقاء السلف الممنوحة لمكتب القطع (قرار رقم /۳۸۱/) .

د ــ حساب بالفرنكات على الاطلاع لا يتجاوز ٦٪ من الاوراق المتداولة (اجيز وضع هذه الفرنكات لدى اي محاسب للخزينـــة الافرنسية بموجب القرار رقم /۲۸۱/ .

ثم ادخلت بعـــض التعديلات عـــلى هـــذه العناصر بموجب

قانون النقد الصادر بتاريخ ١١/٣/١٩٥٠ بحيث اصبحت على الوجه الآتـي :

١ ـ الذهب ـ تصل التغطية تدريجيا الى ٣٠٪ .

٢ ـ القطع الاجنبي ـ لم يحدد مقداره .

٣ ـ السندات التجارية والسلف في حساب جار ـ على ان لا تقل عن نسبة ١٠٪ ولا تزيد عن ٢٥٪ .

٤ ـ القروض التي تعقدها الدولة او تضمنها ـ على ان لا تتجاوز ٤٠٪ .

٥ ـ السلفة الدائمة وقدرها اربعة ملايين ليرة سورية .

٦ ـ اكتتاب الدولة في الصندوق النقدي الدولي في المصرف الدولي .

وعندما عقدنا مع الحكومة الافرنسية الاتفاقية النقدية المؤرخة في ٧ شباط ١٩٤٩ والتي ابرمها الزعيم حسني الزعيم ، وسويت قضية فروق النقد من جراء سقوط الفرنك بحيث سددت الحكومة الافرنسية ما يصيبها عن الستة والعشرين مليون فرنك ، بقي قسم من التغطية مؤلف من فرنكات غير مضمونة . وبدلا من ان تدفع الحكومة السورية ما يجب من المال لتغطية فرق نزول تلك الكمية غير المضمونة ، فقد اعطت المصرف السوري سندا بقيمتها ، اي ان هذا الجزء بقي مضمونا بسند على الخزينة السورية فقط . وكذلك عملت الحكومة السورية فيما يتعلق بالاموال التي اصدرها المصرف لاقراض الحكومة المبالغ اللازمة لها لشراء الاسلحة من فرانسا ، ولاقراض البلديات والمؤسسات الصناعية التي كفلت الخزينة السورية قروضها . وهكذا تضخمت التغطية المؤلفة من سندات على الخزينة السورية او بقروض الحكومة .

وكنت ارى ضرورة زيادة نسبة التغطية الذهبية لكن لم يكن لدى الخزينة المال الكافي لشراء الذهب . فكنا نصدر اوراق نقدية ونشتري الذهب من بنك الاصدار العالمي بسعره الرسمي الذي هو اقل من السعر الرائج ونضع هذه الكميات من السبائك لدى المصرف السوري تغطية لتلك الاموال المصدرة . وفيما يأتي جدول بوزن ذهب التغطية وقيمته في ١٩٣٩ و ١٩٤٩ و ١٩٥٣ :

١٩٣٩	١٠١٠/٤٦٨ كيلو	٢/٠٩١/٤١٥ ليرة
١٩٤٩	٢٥٦٥/٧١٠ «	٦/٢٢٧/٠٨٧ «
١٩٥٢	١٢٧٥٠/٧٢٤ «	٣١/٤٤٢/٥٤٥ «

الاسباب الحقيقية لوجود الفرق بين النقدين السوري و اللبناني

ورغم انني اعتقدت ان قيمة النقد منوطـــة بنسبة التبادل التجاري وميزان المدفوعات بحيث يبقى عرض النقد اقل من طلبه . فانني كنت الاحظ ان من جملة العوامل النفسية التـي كانت تلعب دورها في تدني النقد السوري عن النقد اللبناني ، ظهور الاصدار وفيه الجزء المكفول من قبـــل الخزينة السورية وحدها . ولذلك حرصت على شراء الذهب وزيادة نسبته في تغطية النقد السوري .

اما الاسباب الحقيقية لوجود الفرق بـــين النقد السوري واللبناني فكانت عديدة ، اذكر منها ما يأتي :

١ ــ الصفقات التي كانت وزارة الدفاع الوطني تعقدها لشراء الاسلحة من البلاد الاجنبية بحيث كنا مضطرين لشراء القطع الاجنبي بالنقد السوري .

٢ ــ قيمة الزيوت (بنزين ــ كـــاز ــ مازوت) التي تدفعها الخزينة السورية الى شركة مصفاة طرابلس والشركات الاجنبية التي كانت تبيع هذه الزيوت من المستهلكين وتقبض اثمانها بالليرات السورية ، فتسلمها للحكومة السورية وتقبض قيمتهـــا جنيهات استرلينية ودولارات اميركية . فشراء هذه العملات الاجنبية ومـــا يقتضيه من عرضُ الليرات السورية في الاسواق ، وخاصة في سوق بيروت التجاري ، كان يؤدي الى تلـــك النتائج الطبيعية ، وهي استمرار هبوط قيمة النقد السوري . وهذه المشتريات كانت تبلغ سنويا نحو ثلاثين مليون ليرة سورية تقريبا .

٣ ــ اعتياد السوريين على الاكثار مـــن السفر الى بيروت للنزهة او للتسلية او الاصطياف ، او لشـــراء حاجاتهم الخاصة . وكانت الاموال السورية تصرف بسخاء ؛ وخاصة في بيروت شتاء وفي بلدان الاصطياف صيفا . وكانت انـــدية القمار تستنزف مـــن راس المال السوري مبالغ جسيمة .

وتقدر الاموال التي كان ينفقها السوريون في لبنان بما يقارب الخمسين مليون ليرة سنويا . وكان اللبنانيون ، بعد موقف الحكومة اللبنانية من النقد السوري المذكور آنفا ، يرفضون قبـــول الليرة السورية من السوريين المسافرين او المصطافين الا بفرق يتجاوز في اكثر الاحيان الفرق في السوق التجاري ، حتـى ان شحاذا لبنانيا

رفض ــ كما قيل لي ــ ان يأخذ من محسن سوري ليرة سورية وطلب استبدالها بليرة لبنانية .

وكان الطبيعي ان تهبط قيمة النقد السوري في لبنان ، بنسبة ما كان ينفقه فيه المسافرون او المصطافون السوريون .

٤ ــ اعتياد التجار السوريين على شراء البضائع من اسواق لبنان لجلبها الى سورية وبيعها فيها ، دون الاتصال مباشرة بالمنتج الاجنبي لشراء بضائعهم منه . فكانوا بهذه الطريقة يدفعون للوسيط اللبناني من العمولات ما يعادل على وجه التقريب ١٠٪ من مجموع استيراد سورية السنوي ، اي ما يعادل تقريبا عشرين مليون ليرة سورية في كل عام .

٥ ــ استيلاء سوق بيروت على عمليات القطع الاجنبي بصورة تكاد تكون محصورة فيه . ولم يكن ذلك بسبب نشاط التاجر اللبناني فحسب ، بل بسبب انتقال جميع التجار اليهود من سورية واستقرارهم في بيروت ، اثر حوادث فلسطين . وهكذا انتقلت تجارة النقد التي كانوا يتعاطونها في سورية .

٦ ــ حصر الحكومة السورية حق بيع وتداول الحبوب في مؤسسة الميرة وعدم السماح بتصديرها الى الخارج ، وذلك بقصد عدم حرمان سكان سورية ولبنان من غذائهم الاصلي . ولا شك في ان هذه الطريقة ، مع انها ادت الى استقرار ثمن الخبز ومنعت احتكاره وغلاءه ، الا انها من جهة اخرى حالت دون استفادة المنتج والمصدر السوريين من الفرص المناسبة للتصدير واستجلاب النقد الاجنبي ، لا سيما ان سورية كانت تقبض من لبنان ثمنا لحبوبها اوراقا نقدية سورية .

٧ ــ ارتفاع اسعار المنتوجات الصناعية السورية بحيث لم يكن من المستطاع تصديرها وتسلم قيمتها عملات اجنبية . فلو كانت معامل الغزل مثلا تشتغل اربع وعشرين ساعة يوميا بدلا من ثماني ساعات ، لانخفضت بطبيعة الحال كلفة الانتاج ولامكن التصدير . لكن اصحاب تلك المعامل كانوا يرتضون بالربح في السوق الداخلي ولا يعنون بالاسواق الخارجية .

٨ ــ عدم انقطاع انتاج القطن على المقياس اللازم ومنع تصديره حتى اواخر ١٩٤٩ . وقد ظهرت النتائج الباهرة لنشاط الزراع واقبالهم على هذا النوع من الزراعة ، وخاصة في ١٩٥٠ وما تلاه . ولو كانت الحكومة تعنى العناية الكافية بشؤون القطن وتحدث مكتبا فنيا وتشرف على تعقيم بذوره واصطفائها وتراقب المنتوج

ونظافته عند التصدير وتجتهد لايجاد الاسواق الخارجية له وتساعد الزراع ماليا ؛ لازدادت عائدات البلاد زيادة كبيرة جدا ، لا سيما بالحصول على اثمان القطن بالعملات الاجنبية .

هذه هي بعض العوامل التي كان ولم يزل لها شان في وجود الفرق بين النقد السوري والنقد اللبناني . وقد يكون ثمة عوامل اخرى خفيت علي ، او قد تكون ثمة تدخلات من بعض المؤسسات المالية لاستمرار بقاء هذا الفرق . ومهما كان الامر ، فاني اعتقد جازما ان تحسن الميــــزان التجاري في سورية وانتهاج سياسة اقتصادية ومالية حكيمة تقضيان على هذا الفرق وتجعلانه لصالح النقد السوري حتما .

وعندما عدت من باريز وتسلمت الحكم في آخر ١٩٤٨ : كان الخبراء الماليون يعتقدون ان السبب في هبوط النقد السوري بالنسبة للنقد اللبناني ناشىء عن ان لبنان وقع اتفاقية النقد مـــع فرانسا وضمن نقده من نتائج هبوط الفرنك في المستقبل ، بينما لــم تكن سورية بعد عقدت الاتفاق النقدي مع فرانسا . ولا شك ان هذا الراي كان صائبا .

لكن هذا العامل لم يكن هو السبب الوحيد . والدليل على ذلك انه عندما ابرمت الاتفاقية النقدية تحسن سعر النقد السوري، ولكنه لم يتعادل مع النقد اللبناني . فعندما تسلمت وزارة المالية في آب ١٩٤٩ ، جعلت في مقدمة اهدافي ازالة هذا الفرق . فعمدت الى اتخاذ عدة تدابير اذكرها فيما ياتي :

١ ـ استصدرت مرسوما باباحة تصدير القطن الى الخارج .

٢ ـ اجزت تصدير كميات من القمح .

٣ ـ سمحت ببيع كميات من الفرنكات الافرنسية لقاء ليرات سورية ، وكان ذلــك ممنوعا بحيث كــان التاجر السوري مضطرا لاستبدال النقد السوري بنقد لبناني ليحصل على مـــا يلزمه من الفرنكات من مكتب القطع اللبناني الذي كان يبيع الفرنكات الافرنسية بدون تحديد .

٤ ـ اشتريت لحساب الخزينة السورية كميات مـــن الذهب لتوضع في التغطية .

٥ ـ اجبرت شركات التابلاين وال آي ـ بي ـ سي على بيع الخزينة السورية بضعة ملايين من الدولارات بالسعر الرسمي الذي هو ادنى من السعر الرائج .

لكن هذه التدابير لم تكن لتؤدي الا الى فائدة جزئية ، وهي انها خففت من حدة الازمة وساعدت على الحيلولة دون ارتفاع الفرق وانزلته في بعض الاحيان . وكنت جازما بان لا سبيل الى ازالة الفرق تماما ودعم الاقتصاد السوري الا بتدابير حازمـــة وبتبني خطة مرسومة تؤدي في النهاية الى الغرض المقصود . وهذه الخطة كانت مقررة في فكري على الاسس الآتية :

ا ــ وضع سياسة اقتصادية ترمي الى زيادة الانتاج والتصدير وانقاص المستوردات غير الضرورية .

ب ــ استثمار الاراضي الزراعية التي تملكها الدولة دون ان تنتفع بها ، كسهل الغاب مثلا .

ج ــ انتهاج خطة ترمي الى زيادة موارد الجمارك سواء برفع التعرفات على بعض الحوائج غير الضرورية ، او زيـــادة حصة سورية في توزيع عائدات المصالح المشتركة بينها وبين لبنان بما يعادل نصيبها الحقيقي .

د ــ احداث مرفأ في اللاذقية .

هـ ــ انشاء صهاريج للزيوت تستطيع الحكومة بوجودها من التحرر من انتداب الشركات الاجنبية وشراء الزيت من اي بلد منتج وتفريغه في الصهاريج ، ثم توزيعه في كافة انحاء البلاد .

و ــ انجاز مشاريع الري التي بدىء بهـــا سابقا ، برصد الاعتمادات اللازمة لها في ميزانية استثنائية خاصة .

ز ــ زيادة القوة الكهربائية في البــلاد والاستفادة ، بصورة خاصة ، من مساقط المياه (كشلالات المزيريب) لتوليد القوة المائية والاستغناء عن المحركات الحرارية .

ح ــ احداث مكتب للقطن يتولــى الشؤون المتعلقة بزراعة القطن ومراقبته وتصديره .

ط ــ الحد من انفاق الاموال السورية في لبنان بمنــع سفر السوريين اليه الا لضرورة قصوى وتحديد المبالغ التــي يجاز لهم اخذها بمقدار يسير .

ك ــ تنشيط الصناعة بحمايتها من المزاحمة غير الطبيعية ، الاجنبية واللبنانية .

ل ــ جعل مؤسسة اصدار النقد السوري مؤسسة حكومية سورية لا شركة اجنبية .

م ــ تحسين وسائل النقل داخل البلاد واتخاذ خطة ترمي الى

جعل السكك الحديدية ملكا للدولة وزيادة شبكاتها وحصر النقل فيها، على ان تقتصر السيارات على ايصال البضائع من محطات السكك الحديدية الى المدن الصغيرة والقرى ، وعلى ايصال المنتوجات من محلات الانتاج الى المحطات فقط .

ن ــ جعل مطار المزة مستكملا للشروط الفنية وتوسيع مبانيه.

س ــ انشاء قرى جديدة في اراضي الدولة واسكان الفلاحين فيها واقطاعهم تلك الاراضي ومنحهم القروض والمساعدات اللازمة، ماليا وماديا وعلميا .

ع ــ استثمار ما في جوف الارض من معادن كالزيت والكروم وغيرها من قبل الدولة .

وقد بدأت بتنفيذ خطتي ووفقت في انجاز بعض هذه الشؤون، كما وضعت اسس اكثرها . ولئن لم يكتب لي ان ابــدا بتنفيذ بقية الامور فمرد ذلك الى اضطراري للتخلي عن الحكم قبــل ان يتسع الوقت الملائم للاعداد والمباشرة .

وكانت العقبة الرئيسية دون تحقيق هذه السياسة موقف لبنان المتعنت من تنفيذ البرامج الموجودة في الخطط الاقتصادية ومن الاتفاق على الرسوم المالية والنقد ، وفي كون الوحدة الجمركية غــير كافية لتأمين تنفيذ ما يمكن ان يتفق عليه من هذه الخطط. ولذلك اضطررت لوضع الحكومة اللبنانية تجاه الامر الواقع وارسال مذكرتي المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ طالبا فيها اقرار مبدا الوحدة الاقتصادية الشاملة حتى يتيسر التعاون على اساسها واقرار التدابير التــــي تقتضيها المصلحة العامة للبلدين . ولمــا رفضت الحكومة اللبنانية الوحدة المطلوبة وجدت نفسي امام الفرصة السانحة لتحقيق بعض الخطط الاقتصادية والمالية المؤدية الى تعزيز اقتصاديات بلادي وماليتها ، فألغيت الوحدة الجمركية مع لبنان ومنعت الاستيراد منــه او عن طريقه ، وحرمت السفر اليه كما سيجيء تفصيله في بحث خاص .

ولنعد الآن الى ذكر الوقائع في الفترة بين توقيع لبنان الاتفاقية النقدية ، واعلان انهاء الوحدة المالية مع لبنان ، على اثر البلاغ الذي اصدرته الحكومة اللبنانية ، في ٢ شباط ١٩٤٨ باستبدال الليرات التي تحمل اشارة « سورية » بليرات تحمل اشارة « لبنان » . اذ صدر بلاغ المصرف السوري بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨ وهذا نصه :

« ان بنك سورية ولبنان بصفة كونه مؤسسة الاصدار يعلن للجمهور انه اعتبارا من الساعة ١٦ من يوم الاثنين ٢ شباط ١٩٤٨ لم تبق اي قوة ابرائية لغير العملة اللبنانية وان كل تساهل يستفيد

منه غيرها من الاوراق النقدية قد توقف اعتبارا من التاريخ والساعة المشار اليهما اعلاه » .

وبعد مضي فترة من التقاطع بين الحكومتين اللبنانية والسورية عقد اجتماع بينهما في شتورا بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٤٨ . وعقبته اجتماعات في دمشق في ٢١ آذار و ١ نيسان ١٩٤٨ صدر على اثرها بلاغ جاء فيه : « يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على الاعمال الموكلة اليه حتى ١٥ ايار ١٩٤٨ ويكون للنقد السوري واللبناني خلال هذه المدة قوة الابراء في الجمارك » وقد شعر الذين يريدون انزال الضربات المتتالية بالنقد السوري ان هذا التدبير يحول دون سقوط قيمته لان هذا الاتفاق اجاز للتجار تسديد مجموع رسوم الجمرك بالليرات السورية فلم يعد للنقد اللبناني اي امتياز ، فعملوا على تعديل هذا النص . ولما اجتمع رئيس الحكومة اللبنانية السيد رياض الصلح برئيس الحكومة السورية السيد جميل مردم بك في دمشق في ١٥ ايار ١٩٤٨ ، اتفقا على تمديد صلاحيات المجلس الاعلى للمصالح المشتركة حتى ٣٠ حزيران ١٩٤٨ بنفس الشروط السابقة. ولكنهما حددا ما يمكن قبوله من النقد السوري في تسديد الرسوم الجمركية بالنصف فقط . اي انهما عدلا لمصلحة النقد اللبناني ما كانا اتفقا عليه في اول نيسان الماضي . وهنا لا بد من ابداء الملاحظة الآتية ، وهي ان حصة اشتراك السوريين من الرسوم الجمركية كانت من الناحية الرسمية ٥٦٪ لكنها ، في الحقيقة ، كانت تزيد على السبعين بالمئة . وهكذا يتضح ان السوري لم يكن له الحق بدفع ما يعادل حصته على الاقل بنقده ، بل كان مجبرا على شراء النقد اللبناني لتسديد الرسوم . ولذلك كان عليه ان يعرض الليرات السورية في السوق ليستبدلها بنقد لبناني ، فيزداد الفرق بينهما بتلك النسبة .

وفي ٥ حزيران ١٩٤٩ ارسلت وزارة الاقتصاد الوطني السورية الى زميلتها اللبنانية مذكرة تخبرها فيها بين قبول الوحدة الاقتصادية وبين ايجاد نظام للتبادل الحر بين البلدين وتعديل الاوضاع المالية . واشارت المذكرة الى ما يلحق سورية من الاضرار بسبب الفرق بين النقدين وانذرتها بأنها ستضطر للانفراد بسياستها الاقتصادية ، بما فيها النقدية والجمركية ، اذا لم تثمر المفاوضات المقترحة عن اتفاق .

وعلى اثر هذه المذكرة اجتمع مندوبا الحكومتين في بلودان وعقدا اتفاقا في ٨ تموز ١٩٤٩ تضمن حلولا لعدة قضايا تتعلق

بالرسوم الجمركية وسكة الحديد وغيرها . اما ما يتعلق بالنقد ، فقد ورد في المادة الحادية عشرة ما يأتي :

« تتخذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين . ومن اجل ذلك تكلف كل منهما احد خبرائها الماليين بالقيام بدراسة عميقة وسريعة بالاشتراك مع خبراء الحكومة الاخرى حول هذا الموضوع ، فيتقدم الخبيران مشروعا بالحلول العملية التي يقترحانها لتحقيق الغاية المشار اليها » .

وفي اليوم نفسه اتفق الفريقان على ان تسدد الحكومة السورية بفرنكات افرنسية قيمة الاربعة والاربعين مليون ليرة سورية التي كانت الحكومة اللبنانية استبدلتها بليرات لبنانية في ٢ شباط ١٩٤٨ عندما الغت تداول النقد السوري في لبنان كما اشرنا سابقا .

تقرير الخبيرين جورج حكيم وحسني الصواف

اما الخبيران الماليان اللذان عهدتا اليهما مهمة ما يجب اتخاذه من التدابير لازالة الفرق بين النقدين ، وهما السيدان حسني الصواف عن سورية ، وجورج حكيم عن لبنان ، فقد اجتمعا ودرسا وقدما تقريرا مشتركا في ٢ ايلول ١٩٤٩ اعلنا فيه ان ازالة الفرق بين النقدين تتفق مع مصلحة البلدين ، وان السرعة في ازالته هامة جدا ، وان كل تأخير يزيد المشكلة تعقيدا وبالتالي يزيد الضرر الواقع في اقتصاديات البلدين .

ثم عدد الخبيران الاسباب التي اوجدت هذا الفرق ليستخلصا الحلول الممكنة لإزالته ، وذكرا بعض الاسباب التي بينتها فيما سبق، ثم اقترحا الحلول الممكنة .

اما الاقتراح السوري باعطاء نقد كل من البلدين قوة الابراء في البلد الآخر فقد رفضه المندوب اللبناني متعللا بعدم قابلية تبديل الليرات السورية بفرنكات افرنسية ، اذ ان الاتفاقية النقدية لم تكن بعد مصدقة من قبل البرلمان الافرنسي .

اما اقتراح التقاص فقد ابديا بعض الملاحظات الفنية عليه .

واما تساوي النقدين في قابليتهما للاستبدال بالفرنكات الافرنسية ، سواء باطلاق حرية الاستبدال الكامل او بتحديدها او منعها ، فقد اتفقا على ان اطلاق الحرية وسيلة تؤدي الى زوال الفرق . واما التحديد او المنع فليس من حق لبنان اقرارهما بسبب الاتفاق المالي اللبناني — الافرنسي .

واما اقتراح ايجاد صندوق لتثبيت قيمة النقد ، فقد ابديا عليه ايضا بعض الملاحظات الفنية . وقد اتفقا على مبدأ الاقتراح الوارد

بحرية تامين استبدال احد النقدين بالآخر بواسطة المصرف السوري، بشروط خاصة وعلى ان يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة سنتين تسدد بعدها الحسابات .

ولم يحظ هذا التقرير باي اهتمام من الحكومة اللبنانية التي استمرت على الادعاء بانها تدرسه ، الى ان قدمت لها باسم الحكومة السورية اقتراحا مؤرخا في ١٩٤٩/١١/٤ يسمح للمصرف السوري بان يفتح للحكومة السورية حسابا جاريا بالنقد اللبناني لقاء ما تدفعه من ليرات سورية وعلى اساس التعادل ، وبان يفتح المصرف السوري بالمقابل للحكومة اللبنانية حسابا جاريا بالنقد السوري على ان لا يزيد الرصيد المدين في كل من الحسابين عن ثلاثين مليون ليرة كل سنة ، وبان تكون مدة الاتفاق سنتين ثم تسدد الحسابات بعملة الحكومة الدائنة وفقا لسعر النقدين عند انتهاء مدة الاتفاق .

ولم تظهر الحكومة اللبنانية موافقتها على هذا الاقتراح رغم الحاحنا المتواصل عليها في دراسة الموضوع مع تقرير الخبيرين واعطائنا الجواب .

وكم كان عجبنا شديدا عندما تبلغنا من لبنان مذكرة مؤرخة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ تذكر عدة شؤون دون ان تاتي على شيء يتعلق بهذه القضية .

فاضطررنا للجواب بمذكرة مؤرخة في ١٤ كانون ثاني ١٩٥٠ اتينا فيها على ذكر الشؤون التي لم تقم الحكومة اللبنانية بتعهداتها فيها بموجب الاتفاقات السابقة ، وخاصة ما يتعلق منها بازالة الفرق بين النقدين ، وصرحنا باننا مستعدون لمعالجة جميع القضايا المتعلقة دفعة واحدة في اجتماع خاص نامل ان يؤدي الى تسوية جميع المشاكل القائمة بصورة نهائية .

وبالفعل ، اتصل وزيرا المالية في البلدين ، احدهما بالآخر ، وعقدا اجتماعين تحقق لدينا على اثرهما ان الحكومة اللبنانية لا تهتم الا بما فيه مصلحة لبنان . اما ما يهم سورية فحظه المساومة والمماطلة دون جدوى. وكان مجلس الوزراء يجتمع برئاستي ليدرس تطور الحالة مع لبنان اثر كل اجتماع يعقده المندوبون ، فيتضح له بصورة جلية لا تقبل الجدل ان من العبث اضاعة الوقت سدى بالاستمرار على هذا الاسلوب . وهكذا بدانا نتجه الى التفكير بضرورة حسم الامر بشكل نهائي ، اما بالوحدة الاقتصادية والمالية واما بالانفصال التام .

اما الوحدة الاقتصادية التامة بين البلدين ، فمع ان فيهما

تضحية ببعض المصالح السورية وتحميل الاقتصاد السوري عبء الاقتصاد اللبناني ، فقد رغبنا فيها نظرا لما بيننا وبين لبنان من روابط الاخاء العربي ولاننا كنا معتقدين تمام الاعتقاد ان الاستمرار على هذه الحالة يؤدي حتما بكلا البلدين الى الانهيار الاقتصادي والمالي بسبب تدفق اموالنا الى الخارج دون تحديد . وبسبب ممانعة لبنان في اتخاذ اي اجراء حازم في هذا الصدد ، اقدمنا على الانفصال ولو ادى ذلك الى زعزعة العلاقات الودية بين البلدين ، معتقدين ان لا بد من مجيء يوم يصلان فيه الى وحدة اقتصادية كاملة ، فيها النفع لهما معا .

الصحف اللبنانية تتناولني بالشتائم

وكنت اشبه حالتنا مع لبنان بحالة الشخص الذي كسرت يده فجبر عظمها على غير استواء ، فلا بد اذن من كسرها وجبرها من جديد على وجه صحيح . ولئن كانت هذه العملية مؤلمة في حينها ، الا ان استمرار العوج وتعطيل اليد يضر بصاحبها . فاخترت ان اكون الجراح الذي يكسر الجبر الفاسد متحملا ما يسمعه الجراحون من شتائم المريض ومسباته اذ لم يعطوه مخدرا في اثناء العملية . وهكذا تناولتني بعض الصحف اللبنانية بالشتائم والاهانات كتابة ورسما هزليا . لكنني صبرت وتحملت بصدر واسع كل ذلك ، وسامحت المتفوهين بها ومحرضيهم مرددا القول : « اغفر لهم لانهم لا يعلمون ما يفعلون » .

بدأت هذه الحملات علي عندما قمت بزيارة مدينة اللاذقية لاعلان المرسوم الاشتراعي الذي احدثت بموجبه مرفأ اللاذقية . وكان ساسة لبنان وجماعة مرفأ بيروت وعملاؤهم يخشون قيام سورية باحداث مرفأ خاص بها . فلما تم لها ذلك قامت قيامتهم علي . وتحججوا بعدم زيارتي لاولي الامر في بيروت في طريق عودتي من اللاذقية الى دمشق فوصموني بقلة الادب والخروج على القواعد والعادات القاضية بزيارة حكام لبنان كلما مر سوري ببيروت . وازدادت تلك الحملات عنفا عندما ارسلت الى لبنان المذكرة المشهورة المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ واضعا لبنان بين خيارين : الوحدة الاقتصادية او الانفصال ، ثم عندما اتخذت التدابير المذكورة سابقا بالغاء الوحدة الجمركية ومنع السفر الى بيروت وغير ذلك ، اذ اتهموني بالخروج على العروبة وبخدمة الاجنبي وبانكار واقع الامر ولم يتركوا حديثا مختلقا او مغلوطا الا اوردوه . وكنت اعلم بأن موجه هذه الحملات هو رئيس الوزراء رياض الصلح ومن يأتمر بأمره من التجار البيروتيين الذين شق عليهم ان يحرموا من ابتزاز

اموال سورية في ظل الوحدة الجمركية .

وقد جمعت جريدة الاوريان ما نشرته من مقالات في هذا الصدد في كتاب اطلعت عليه بعد مرور سنة على نشره ، فضحكت كثيرا لا لشيء الا لان تلك الجريدة فشلت في هدفها ؛ حين لم تتحقق جميع التنبؤات التي اوردتها عند الانفصال والتي ادعت فيها ان سورية ستخضع في النهاية للامر الواقع وتعود عن غيها لانها سوف تفلس وتنهار بعد القطيعة وسوف تلجأ الى لبنان ثانية وتلتمس منه العودة الى الحال السابقة ، الى آخر ما هنالك من التكهنات الباطلة .

موقف رياض الصلح من سورية لتمسكه بالحكم

اما رياض الصلح فكان مع الاسف مرتميا في احضان رئيس جمهورية لبنان السيد بشارة الخوري ومتمسكا بالحكم تمسكا لم يسبقه اليه احد . ومن هنا نشأت معارضته لاقتراحنا الوحدة الاقتصادية، لا من اعتقاده الخاص انها مضرة بلبنان. فقد كان رئيس الجمهورية واصدقاؤه وانسباؤه يخشون السياسة الاقتصادية الموجهة التي تعتنقها سورية وكان هو يعدهم بانهاء الخلاف وتسوية الامر بالمماطلة والتسويف ، بالاساليب التي كان يتبعها مع رؤساء الحكومات السورية المتعاقبة . وكان يدعي بانه يستطيع في اجتماع واحد ان يسيطر على عقلية المندوب السوري كما كان يفعل عندما كان يحضر الى دمشق او يجتمع في شتورا الى اعضاء الحكومة السورية ، زملائه في السياسة منذ ثلاثين عاما ، ويسوي المشاكل بالطريقة العشائرية التي اعتادها فيخرج من كل اجتماع بحصة الاسد .

ومما زاد في تعقد الامر مع السيد الصلح خلال تلك الازمة انه على اثر تدخله الظاهر في قضية المرحوم انطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري ومحاكمته السريعة واعدامه ، اصبح يخشى الحضور الى دمشق خوفا على حياته من ان يتعرض لها احد المنتسبين الى هذا الحزب .

ولئن اخطأ الصلح الراي في امكانه التسلط على فكري واقناعي بالعدول عن موقفي ، فان حدسه لم يخطىء في شأن السوريين القوميين . فقد اعتدى هؤلاء عليه — كما كتبت جريدتهم في دمشق — وذهب ضحية مؤامراتهم على حياته في عمان . رحمه الله وغفر سيئاته ، اكراما لما قام به من الاعمال المجيدة في سبيل الحصول على استقلال بلاده ، لبنان وسورية ، ومقاومته الاستعمار الاجنبي بكل وسيلة .

كنت اريد ان اترك بحث الانفصال عن لبنان الى باب الابحاث الاقتصادية معه ، لكني لم اجد سبيلا الا لذكر بعض وقائعه في هذا الباب ولو على سبيل الاختصار .

والآن اعود الى الكلام عن ما له صلة مباشرة بالنقد :

كان موعد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في اليوم الثاني والعشرين من آذار ١٩٥٠ ، اي بعد الانفصال بتسعة ايام تماما ، فاحببت ان ازيل عن الاذهان ما كان يشيعه اتباع رياض الصلح وهو ان خلافا شخصيا بيننا كان السبب في خطتي ، وان اؤكد ان لا مجال لتفكيك الروابط السياسية التي كانت تجمعنا مع لبنان . فقبلت دعوة السيد الصلح بالمجيء الى بيروت للتداول في الامور التي كان مقررا عرضها على مجلس الجامعة العربية ، رغبة في توحيد الخطة بين الحكومتين .

ولم ابال بما ظنه البعض ، وهو انني تراجعت عن خطتي وذهبت الى بيروت ، او كما قال احدهم ، انني فعلت كما فعل فرانسوا الاول عندما ذهب لمقابلة البابا في كانوسا معتذرا وطالبا العفو والصفح . فما ذهبت الى بيروت معتذرا ولا راضخا ، بل ذهبت لابحث شؤونا سياسية لا علاقة لها بالانفصال الاقتصادي والنقدي . وقد اوردت في بحث الانفصال الجمركي عن لبنان ما دار بيني وبين السيد الصلح في هذه الزيارة من حديث انحصر في سؤال المشار اليه عن مقصدي من الوحدة الاقتصادية واجابتي اياه بانها كلمة جامعة لمعانيها ، فاذا قبل البحث على اساسها دخلنا في التفصيلات . لكن زيارتي تلك لبيروت انتهت دون ان نتقدم في هذا البحث شيئا .

الغاء حق المصرف في اصدار النقد

اما الخطوات التالية التي اتبعتها في معالجة شؤون النقد السوري ، فكانت كلها ترمي الى الغاء حق المصرف السوري في اصدار النقد وجعل هذا الحق ملكا للدولة وحدها . وعلى هذا الاساس قام وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم باعداد ما يوصل الى هذا الهدف من تشريعات متتابعة كان لا بد من انجازها قبل تحقيق الفكرة الاصلية . فاصدرنا قانون النقد بمرسوم تشريعي مؤرخ في ١٩٥٠/٣/١١ رقم /٧٦/ وهذه خلاصته :

١ ـ حددت قيمة الليرة السورية بما يعادل ٤٠٥/٥١٢ مليغراما من الذهب الخالص .

٢ ـ تتولى الدولة اصدار النقد السوري وتقوم ادارة مرتبطة بوزارة المالية تدعى « مؤسسة اصدار النقد السوري » باصدار

الاوراق النقدية ، ويجوز ان تقوم مؤسسة خاصة بادارة اصدار الاوراق النقدية لحساب الدولة وفقا للاحكام النافذة .

٣ ــ تكون الاوراق النقدية المصدرة مضمونة بمختلف عناصر التغطية المحددة بموجب هــــذا القانون وبمجموع ثروة الدولة وايراداتها .

٤ ــ تؤلف عناصر التغطية كما يــلي :

أ) الذهب : تزداد كميته تدريجا حتى يصل الى ثلاثين بالمئة من قيمة النقد المصـــدر .

ب) القطع الاجنبي : يختار وزير المالية انواع القطع الاجنبي الذي يمكن وضـعه في التغطية ، ويحدد مقادير كل نوع منه .

ج) السندات التجارية والسلف بالحساب الجاري : تكون السندات التجارية محررة بالليرات السورية وغير متجاوزة مدة تسعين يوما ، وبثلاثة تواقيع . ويمكن الاستعاضة عن احد التواقيع بايصال . وكذلك يمكن الاستعاضة عن توقيعين برهن سبائك او ذهب مسكوك . واما السلف التجـــارية فتكون محررة بالليرات السورية ولمدة تسعين يوما ، وبثلاثة تواقيع . ويجوز الاستعاضة عن توقيعين برهن اسهم شركات سورية مضمونة الارباح من قبل الدولة او برهن سندات قرض مكفولة من قبل الدولة . ولا يجوز ان تقل قيمة مجموع السندات والسلف هذه عن /١٠/ بالمئة ولا ان تزيد عن /٢٥/ بالمئة من مجموع قيمة الاوراق النقدية المصدرة .

د) القروض التي تعقدها الدولة او التي تضمنها : ويتضمن هذا الباب السندات والسلف والاعتمادات التي تمنحها مؤسسة الاصدار للدولة ، وكذلك القروض المعقودة مع المؤسسات العامة او الخاصة بكفالة الدولة على ان لا يتجاوز مجموع هذه المعاملات ٤٠٪ من قيمة الاوراق النقدية المصدرة .

هـ) السلفة الدائمة للدولة : يحــق للدولة ان تستلف من مؤسسة الاصدار مبلغا لا يتجاوز اربعة ملايين ليرة سورية بدون فائدة ، على ان يعين وجه صرفها بنصوص تشريعية .

و) اكتتابات الدولة في الصندوق النقدي الدولي وفي المصرف الـــدولي :

كذلك توضع في التغطية قيمة تلك الاكتتابات دون ان يحدد مقــدارها .

٥ ــ تكون الارباح والخسائر الناشئة عن تعديل الاسعار الرسمية للذهب والقطع الاجنبي على حساب الدولة .

٦ ــ حدد وزن الليرة الذهبية بــ /٦/٧٥٨٥٣/ غرامات من الذهب من عيار ١٠٠٠/٩٠٠ ولم يحدد مقدار هذه النقود الذهبية .

اما النقد الفضي فحدد بما يعادل /١٩/ مليونا من الليرات السورية ، ومجموع النقد المسكوك بمعدن غــير ثمين بما يعادل ١٤/٣٢٥/٠٠٠ ليرة سورية بمختلف فئاته .

وما تجب ملاحظته اننا ذكرنا في هذا المرسوم ان حق اصدار النقد الورقي والمعــدني هو ملك الدولة ولها ان تمنحه لمؤسسة خاصة بشروط معينة . وكان غرضنا من ذلك ان نسير تدريجا في طريق استرداد حق الاصدار لا ان نقدم على عمل مفاجىء قد يحدث هزة في الاسواق وتبلبلا في المعاملات، لا سيما انه لم يكن لدينا من الموظفين ما يضمن لنا حسن سير المؤسسة الجديدة . وكان هذا التخوف باعثا على التريث لاعداد الكفاءات اللازمة لدى الموظفين المدعوين لتسلم هذه الاعباء ، كما فعلنا عندما اصدرنا في ١٩٤٤ تشريعا يجعل مكتب القطع مؤسســة عامة للدولة وعهدنا الى المصرف السوري القيام باعمالها لحساب الدولة ولمدة معينة لقاء مبلغ معين يتقاضاه المصرف سنويا لتغطية نفقاته ولربح يسير .

احتجاج المصرف على مرسوم الالغاء ورد الحكومة عليه

على ان المرسوم التشريعي المذكور اثار احتجاج المصرف السوري العنيف لاسباب متعددة نورد خلاصتها كما يأتي : ادعى المصرف بأن المادة الرابعة من قانون النقد السوري قد عدلت ، من طرف واحد ، النصوص التعاقدية النافــذة بشأنه ، كما اعطت الحكومة حق فسخ امتيازه . وادعى ايضا بأن الفقرة الثانية من المادة الثامنة تتعارض مع حقوق المصرف في طبع الاوراق النقدية واصدارها .

وبعد دراسة هذين الاعتراضين كلف مجلس الوزراء وزير المالية بتوجيه كتاب الى المصرف يوضح فيه :

١ ــ ان الغاية من اصدار قانون النقد هو توحيد جميع النصوص المتعلقة بالنقد ، باعتباره جامعا لقواعد عامة واساسية واجبــة التطبيق بصورة دائمة ولمــدة غــير محدودة ، وفي جملتها المبادىء الاساسية التي يخضع لها اصدار النقد .

٢ ــ ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة متوافقة مع المبدأ العام المسلم به في قوانين النقد النافذة لدى بقية الدول من حيث اختصاص الدولة وصلاحياتها في اصدار النقد . واما الفقرة الثالثة فقد نصت على ان الدائرة التي تقوم باصدار النقد الورقي هي ادارة مرتبطة بوزارة المالية ، تدعى مؤسسة اصدار النقد السوري . ثم اجازت

الفقرة الرابعة ، خلافا لحكم الفقرة الثالثة ، ان تقوم مؤسسة خاصة بادارة اصدار الاوراق النقدية لحساب الدولة بعد الاتفاق بينها وبين وزارة المالية .

٣ ــ ان احكام المرسوم التشريعي رقم /٢٦/ ومن بعده المادة الثامنة من قانون النقد السوري لا تتعارض مع ما يمارسه المصرف السوري من حقوق ، اذ انه لا يجيز لوزارة المالية وضع اوراق النقد في التداول ، كما انه من جهة ثانية لا يمنع المصرف من ممارسة حق اصدار النقد الورقي بعد اخذ موافقة وزارة المالية .

٤ ــ ومما تقدم يظهر ان قصد الشارع لم يكن موجها الى مس حقوق المصرف التعاقدية المصدقة بأحكام تشريعية نافذة .

وكان لا بد لنا ، ونحن جادون في تنفيذ خطتنا ، من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمجابهة موقف معاكس قد يلجأ اليه المصرف السوري فيقضي به على خطتنا او يؤخر تنفيذها .

وفي مقدمة الامور التي عنينا بها قضية الورق النقدي الذي كان يطبعه المصرف السوري ويحتفظ به في صناديقه . وكنا نخشى ان يمتنع المصرف عن اعطائنا ما يلزم من الاوراق النقدية لوضعها في التداول اذا ما وضعنا يدنا فجاة على الاصدار ، او ان يكف عن القيام بتداول النقد . واحتياطا لاية محاولة مماثلة قد يلجأ اليها المصرف ، كان لا بد من ان يكون في صندوق الدولة كميات من الاوراق نضعها في التداول فورا عند الحاجة .

ومن المعلوم ان اجازة طبع الاوراق النقدية تتطلب وقتا طويلا لا يقل عن سنة كاملة تنقضي ما بين التفكير في الامر والاتفاق مع احدى المطابع العالمية المختصة واختيار نوع الورق وحجمه من كل فئة والرسوم والالوان ، الى آخر ما هنالك من التفصيلات ، ثم المباشرة بالطبع والترقيم وانجاز المطبوعات وشحنها واستلامها .

ولذلك كان لا بد للقائمين على هذا العمل والمسؤولين عنه من التفكير المسبق فيما يمكن حدوثه في المستقبل من طوارىء واتخاذ العدة لمواجهته .

وفي صيف ١٩٤٩ ، حينما كنت اجادل مدير المصرف السوري في مستقبل علاقات مصرفه مع الدولة بدات المس الصعوبات التي سنواجهها اذا ما ادى بنا الامر الى الغاء امتياز المصرف في اصدار النقد . وثبت لدي ان حيازة المصرف على الاوراق النقدية عائق اساسي في امكان تحقيق هذه الفكرة ، فعزمت على الاقدام على

طبع اوراق جديدة يمكن وضعها في التداول اذا لم تثمر اتصالاتنا مع المصرف . وهكذا باشرت المعاملات التحضيرية ، فاخترنا محل برادبوري الانكليزي المشهور واجتمعنا مرارا الى الخبير الذي ارسله الى دمشق . واستمرت هذه الاجتماعات والمداولات ما يقرب سبعة اشهر انتهينا بعدها الى اقرار نوع الورق وحجم كل فئة واعتمدنا على السيد عادل عبد الحق ، مدير الآثار العامة السورية ، لانتقاء اجمل الصور الاثرية والرسوم الفنية العربية ، ثم اطلعنا على النماذج المطبوعة على سبيل التجربة . وبعد انجاز كل هذه الدراسات التحضيرية عرضت الامر على مجلس الوزراء واستصدرت مرسوما تشريعيا رقم /٢٦/ تاريخ ١٩٥٠/١/٣١ بالسماح لوزارة المالية بطبع اوراق نقدية جديدة . ثم تعاقدت وزارة المالية مع محل برادبوري على طبع ما قيمته اربعماية مليون ليرة سورية من الاوراق النقدية باسم « مؤسسة اصدار النقد السوري . »

واری لزاما علي ان اذكر ما لقيته في هذا السبيل من المعونة الصادقة لدى وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم ولدى كبار موظفي وزارة المالية ، وهم السادة هنري رعد وعزة طرابلسي وعوض بركات ، بالاضافة الى حسن ادائهم مهمتهم في كتمان الامر حتى صدور المرسوم التشريعي الآنف الذكر ، بحيث لم يطلع المصرف السوري على شيء من مراحل هذه الدراسات والاتفاق حتى صدور ذلك المرسوم التشريعي ، فكانت مفاجأة له غير منتظرة . وقد قدم على ذلك احتجاجا اجبنا عليه بأن المرسوم من حيث المبدأ مؤتلف مع الاتفاقية النقدية السورية الافرنسية التي تنص على ان امتيازات الشركات السورية خاضعة للتشريع السوري . اما من حيث التنفيذ ، فأجبناه بأن الحكومة لا تنوي وضع هذه الاوراق النقدية في التداول الآن ، وانما تريد الاحتفاظ بها لحين الحاجة . وقد ادرك المصرف السوري ما نرمي اليه ، لكن السلاح الذي كان باستطاعته استعماله ضدنا لم يعد له مفعول ، اذ اصبح لدى الخزينة السورية من الاوراق النقدية الجاهزة ما يكفي للتداول اذا ما حجز المصرف السوري الاوراق التي لديه ومنعها عن الدولة .

واما عن اعتراضه على عدم ذكر اسم المصرف على تلك الاوراق النقدية ، فأجبناه عليه بأنه حين يضع النقد في التداول ، فهو يضعه بصفته مؤسسة اصدار . اما التشريع الجديد فقضى بحصر هذا الامتياز في الدولة مع جواز عهدته بصورة مؤقتة الى مؤسسة مالية خاصة . لذلك كان طبيعيا ان لا يذكر على الاوراق

سوى ان المصدر هو « مؤسسة الاصدار السورية » . ولو كنا طبعنا عليها اسم المصرف السوري ، فلا يعود امامنا سبيل الى وضعها في التداول ، اذ ان المؤسسة المالية التي سيعهد اليها امر الاصدار هي غير المصرف السوري . وهكذا نصبح مضطرين لاتلافها وتحمل نفقات طبعها مجددا .

وبعد المناقشات الطويلة اتفقنا مع المصرف على ان تحفظ هذه الاوراق في صناديق خاصة في المصرف يكون احد مفتاحيها لدى الحكومة ، على ان يدفع المصرف كلفة طبع هذه الاوراق اي ما يبلغ نحو سبعماية الف ليرة سورية تقريبا .

وهكذا توصلنا الى النتيجة التي كنا نرغب فيها وهي ان تكون الاوراق النقدية صادرة باسم مؤسسة الاصدار السورية بدون ذكر المصرف ، وان نضمن العدد الحقيقي للكميات المطبوعة ، وان نتأكد من وجود اوراق نقدية يمكن وضعها في التداول في اي وقت تريده الدولة دون ان يكون للمصرف الحق في الاعتراض على وضع اوراق نقدية في التداول وهي تحمل اسمه بدون موافقته ورضائه .

وفي اوائل ١٩٥٣ وضعت ثلاث فئات من هذه الاوراق النقدية في التداول وكان لصغر حجمها وتفوق نوع ورقها بالنسبة لطبعات المصرف السابقة قبول حسن لدى الجمهور . اما تنفيذ قانون النقد الذي كنا استصدرناه بمرسوم تشريعي ، من حيث تسلم الدولة شؤون الاصدار وقيامها به مباشرة او العهدة به الى مؤسسة مالية خاصة ، فلم يكتب لي تحقيقه . ذلك لانني استقلت من الحكومة ولم اعد قادرا على متابعة الخطوات التي بدأت بها .

ثم عدل قانون النقد هذا بمرسوم تشريعي صدر في ١٩٥٢ طبلت له الحكومة وزمرت ، مدعية بأنها حققت به استقلال سورية المالي ، في حين ان القانون الجديد لا يفضل عن السابق ، ان لم يكن اقل منه فائدة للبلاد . وما زال المصرف السوري قائما بالاصدار كما كان في السابق .

وقبل ان انهي هذا الموضوع ارى واجبا علي ان اذكر ان تسلم الدولة شؤون الاصدار ليس بالسهولة التي قد تبدو لاول وهلة . فثمة اختبارات وتجارب لا غنى عنها لكل موظف ، كبيرا كان او صغيرا ، يدعى لتسلم اي عمل من اعمال الاصدار .

وهذه الخبرة لا تكتسب في المدارس فحسب ، بل يحصل عليها الموظف في التمرين مدة كافية . واضافة الى ذلك ، فلا بد من ان

يكون مجلس ادارة مؤسسة الاصدار ورئيسها من الرجال الاشداء الذين يستطيعون الوقوف في وجه جنوح بعض الوزراء والحكام الى استعمال وسيلة الاصدار لغايات خاصة او لمشاريع لا تأتي على البلاد بالفائدة المطلوبة . فاذا كان الامـــر على العكس من ذلك واسندت هذه المناصب لاشخاص ضعيفي الارادة . خشي على مالية الدولة من الانهيار وعلى اقتصاديات البلاد من الافلاس .

اما اذا استعمل هذا الحق كما يجب واختير لادارة المؤسسة رجال اكفاء مخلصون فلا شك بأن البلاد تفيد من هذه المؤسسة الوطنية اكثـــر بكثير مما لو كان الامر في يد المؤسسات الاجنبية التي لا تهتم في شؤون البلاد المالية والاقتصادية الا بالقدر الذي يدر عليها الارباح والمنافع او يتفق مع مصلحة البلد الذي تنتمي اليه .

اقدمت على اعداد العدة لتسلم الدولة امتياز الاصدار دون ان تغرب عن ذهني المخاوف التي ذكرتها فيما سبق . لكنني في الوقت نفسه مؤمن بان الدولة التي لا تستطيع الاحتفاظ باستقلالها المالـــي لا تستطيع ايضا الاحتفاظ باستقلالها السياسي . واني ارجو ان يرسخ في ذهن كل من يتولى شؤون الدولة ان اي جنوح عن الخطة المستقيمة في شؤون النقد يؤدي الى كوارث مالية لا تستطيع البلاد التخلص منها الا بتضحيات جسيمة . فعلى اولئك الحكام في المستقبل ان ينصتوا الى صوت الضمير وان لا يورطوا البلاد في اعمال مضرة ، وان يحسنوا توجيه سياسة البلاد الاقتصادية والمالية في السبيل القويم الذي يؤمن الابقاء على استقلالها السياسي العام .

•

الفصل الثالث

المشـاريع العـمرانيـة

كانت البلاد السورية واللبنانية والفلسطينية والاردنية داخلة كلها قبل ١٩١٨ في حوزة الاتراك. وهي تؤلف مع بقية البلدان العربية والتركية، الامبراطورية العثمانية. وعلى ذلك كان الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط ، اي من خليج الاسكندرون حتى قناة السويس ، تابعا في مجموعه لتلك الامبراطورية . فلم يعـد مستغربا ان تنشىء الحكومة العثمانية مرفأ واحدا لهذا الساحل ، كمـا لم يكن غير طبيعي ان تختار بيروت مركزا للمرفأ ، باعتبارها واقعة في منتصف ذلك الساحل ، تتشعب منه الخطوط الحديدية التي تربط الساحـل بالداخل . فكان انشاء الخط الحديدي بين بيروت ودمشق ، ثم بين الرياق وحلب فبلاد الاناضول ، ثم الخط الحديدي الحجازي الذي يصل دمشق بالمدينة المنورة ، ثم خط بغداد بين حلب والعراق .

بناء مرفأ اللاذقيـة وضرورته

ولئن احدثت مرافىء في يافا وحيفـا وطرابلس واللاذقية وانطاكية ، الا ان هذه المرافىء كانت كلها صغيرة وغـير مستعدة لتأمين تفريغ السفن التجارية الكبيرة ، بل كانت معدة لايواء المراكب الشراعية التي تنقل جزءا يسيرا من البضائع بين السواحل السورية والمصرية والتركية فحسب .

وعقب انسحاب الاتراك من هذه البلاد وتقسيمها الى دويلات ومناطق ، باشر الانكليز بانشاء مرفأ ضخم في حيفـا لسد حاجة فلسطين وشرق الاردن . اما الافرنسيون فاكتفوا بمـرفأ بيروت وزادوا في سعته وقدرته وجعلوه منفذ سورية ولبنـان التجاري البحري ، على الرغم من ان بيروت لم تعـد بمركزها الجغرافي في الوسط كما كانت في الماضي ، بل اصبحت في اقصى الجنوب مـن الساحل السوري ــ اللبناني .

وكان جديرا بالافرنسيين ان ينظروا الى وضع حلب البعيدة عن بيروت والتي لا تربطها بها سوى سكة حديد ، قسم منها عريض

والقسم الآخر ضيق ، وان يعملوا على انشاء مرفأ في سورية قرب حلب يوصلوه بها بخط حديدي خاص. لكنهم ارادوا ان يبقوا لبيروت اللبنانية مركزها الممتاز ، وان يحفظوا للشركة الافرنسية صاحبة المرفأ البيروتي الارباح الطائلة . فحرمت سورية من مرفأ خاص تجني ارباحه وتستطيع بواسطته تأمين حاجاتها ومصالحها .

فعندما بدأت في ١٩٥٠ درس حاجات سورية الاقتصادية ووضعت لنفسي برنامجا مستمدا من هذه الحاجات استأثرت قضية المرفأ باهتمامي الاول ، لا سيما اننا كنا قادمين على الانفصال الجمركي . فمن مزايا انشاء مرفأ خاص ان سورية تستطيع بواسطته السيطرة على شؤون تصديرها واستيرادها دون أن تكون تحت نفوذ شركة المرفأ الافرنسية وسماسرة بيروت وعتاليها . ولم اجد في اضابير الحكومة احصاءات جدية وحديثة في هذا الموضوع غير ما جاء في تقرير مكتب اسكندر حبيب الانكليزي الذي كانت حكومة سعد الله الجابري اناطت به وضع تقرير عام عن سورية منذ ١٩٤٥ . وفيما يلي احصاء الانتاج الزراعي في المنطقتين الشمالية والساحلية ، اي في محافظات الفرات والجزيرة وحلب وحماه وحمص واللاذقية ، وذلك بالنسبة الى مجموع الانتاج الزراعي في البلاد السورية كلها .

النوع	النسبة المئوية من الانتاج السوري العام
تبغ	٩٩٪
ارز	٩٩٪
زيتون	٩٣٪
عرق سوس	٩٠٪
فواكه	٨٧٪
قطن	٨٧٪
عنب	٦٩٪
حنطة	٦١٪
قطاني	٥٧٪
الاغنام	٦٧٪

وهكذا يتضح ان هذه المناطق تنتج معدل خمسة وثمانين بالمئة من مجموع الانتاج الزراعي . اما مساحة الاراضي المروية وغير المروية في هذه المناطق فكانت بالنسبة الى مجموع الاراضي

السورية تعادل ٥٩٪ من الاراضي المروية و ٨٥٪ من الاراضي القابلة للري . فاذا نظرنا الى المحاصيل التي اعتادت سورية على تصديرها ، وهي التبغ وزيت الزيتون وعرق السوس والقطن والقمح وسائر اصناف الحبوب، وجدنا نسبة الفائض الممكن تصديره اكثر في الشمال منه في الجنوب . وهذا هو العامل الذي دفعنا الى التفكير في انشاء مرفأ قريب من منطقة الانتاج الواسع حتى تخف بذلك اجور نقل المحاصيل فتتدنى الكلفة في سعر التصدير . فاذا اعتبرنا مدينة حلب مركز الخزن برسم التصدير وجدنا ان الطريق البري ؛ سواء بالسيارات او بالسكة الحديدية ، طوله /١٧٠/ كيلومترا تقريبا من حلب الى اللاذقية ، بينما يعادل /٤٠٠/ كيلومترا تقريبا منها الى بيروت . اما اجور النقل البحري من اللاذقية الى اي بلد في العالم فهي تعادل اجرة النقل من بيروت . وهكذا يصبح الفارق في اختصار طريق النقل البري من /٤٠٠/ كيلومتر الى /١٣٠/ كيلومترا . اما استفادة المنطقة الجنوبية ، اي محافظات دمشق وحوران وجبل الدروز ، من هذا المرفأ ، فهي قليلة او تكاد تكون معدومة اقتصاديا . لكن يجب علينا ان لا ننسى ان تصدير هذه المناطق الجنوبية ليس موجها الى البحر بل الى عمان وبغداد عن طريق البر . فليس للمرفأ اذن شأن في ذلك . واما الاستيراد فقد يبدو اكثر كلفة عن طريق اللاذقية بالنسبة لطريق بيروت وقربه منها ، لكن الرسوم الباهظة التي تستوفيها شركة مرفأ بيروت والمبالغ التي يتقاضاها سماسرتها ، تزيل الفرق بين كلفة النقل من اللاذقية الى دمشق والنقل بين بيروت ودمشق ، او تجعله غير ذي شأن

هذه العوامل الاقتصادية الاساسية ، بالاضافة الى ضرورة وجود مرفأ خاص بسورية تسيطر به على سياسة التصدير والاستيراد ، جعلتنا نقدم على تحقيق هذه الفكرة ، لا كما اشاع اللبنانيون اننا قصدنا اضرارهم وانزال الخسائر بهم وايصالهم الى الافلاس دون مبرر او حاجة .

وبعد ان انتهت بنا القناعة الى ضرورة احداث مرفأ ، انتقلنا الى دراسة الناحية الفنية من حيث سعته وعمقه وغير ذلك،فرجعنا ايضا الى ما جاء في تقرير اسكندر حبيب وتعمقنا فيما اورده من الاقتراحات ، مع ما لدى خبرائنا من الآراء ، فتوصلنا الى اقرار

هذه الارقام ، مع المبالغ التقديرية اللازمة للانشاء :

مساحة حوض المرفأ	٤٤٠٠،٠٠٠ متر مربع
دائرة الدوران	٤٠٠ متر
العمق	بين ٥ و ٩ و ١٤ متر
عدد الارصفة	٣
طول الرصيف الاول	١٠٠ متر
طول الرصيف الثاني	٣٠٠ متر
طول الرصيف الثالث	٧٠٠ متر

وقدرت المبالغ اللازمة لانشاء المرفأ ، اي كاسر الامواج والارصفة وتعميق القاع ، بما يقارب خمسة وعشرين مليون ليرة سورية في مرحلتي الانشاء .

اما ما يتعلق بكيفية تدارك المال وملكية المرفأ فكنا امام هذه الامكانيات :

١ ـ منح امتياز انشاء واستثمار المرفأ الى شركة مساهمة اجنبية . وقد استبعدنا هذه الامكانية لاول وهلة تجنبا لتدخل احدى الدول الاجنبية في شؤون احد المرافق السورية العامة ، وذلك رغم ان هذه الطريقة اقرب تناولا اذا نظرنا الى سهولة تدارك المال اللازم .

٢ ـ منح ذلك الامتياز الى شركة مساهمة سورية . وكانت هذه الوسيلة مقبولة مبدئيا لولا الصعوبة التي قدرناها في امكان تغطية راس مال هذه الشركة .

٣ ـ انفراد الدولة بهذا الامتياز واستثماره لحسابها. وكانت هذه الوسيلة مرضية ايضا لانها تحقق فكرة تأميم مرافق البلاد الاساسية ، لكنها كانت مشوبة مخشية سوء ادارة الدولة للاعمال التجارية .

انشاء شركة مساهمة سورية لمرفأ اللاذقية

وبعد التفكير العميق واستشارة الخبراء واصحاب الراي السديد ، اعتمدنا احدث اسلوب يجمع بين فوائد الامكانيتين الاخيرتين ، بحيث تنشأ شركة مساهمة سورية تمنح هذا الامتياز، على ان تشترك الدولة فيها بشراء الاسهم التي تعطى عند الاكتتاب وعلى ان تضمن الدولة للمساهمين ربحا سنويا لا يقل عن خمسة بالمئة . وجعلت الاسهم فئات ثلاث : فئة (أ) وهي حصة الدولة الاجبارية (٨٠،٠٠٠ سهم) ، وفئة (ب) وهي الاسهم الاسمية (١٢٠،٠٠٠ سهم) ، وفئة (ج) وهي الاسهم للحامل وعددها

٤٠٠٠٠ سهم . وجعل راس مال الشركة (٢٥) مليون ليرة سورية وسعر السهم الواحد مئة ليرة سورية .

وحدد عدد اعضاء مجلس الادارة بعشرة ، على ان تمثل حصة الدولة في من تعينهم اعضاء في ذلك المجلس الذي يجب ان يضم على الاقل عضوا منتخبا من المساهمين العاديين .

ورغبنا في هذا الاسلوب لكي نؤمن ادارة امور الشركة على الاساس التجاري العادي المألوف، لا على اساس ادارة مؤسسات الدولة المالية ذات التعقيد والتطويل في المعاملات . وصدر المرسوم التشريعي بانشاء المرفأ ، ومنح امتيازه شركة مساهمة في تاريخ ١٢ شباط ١٩٥٠ ، كما صدر مرسوم بتنظيم الشركة الداخلي

ورغبت بعد انجاز هذه المرحلة التأسيسية الاولى في ان اظهر اهتمام الحكومة بالمشروع وجلب الانظار اليه تمهيداً لطرح الاسهم للبيع ، كما رغبت في اشراك اكبر عدد ممكن من الافراد فيه ، لا سيما من سكان اللاذقية الذين سيدر عليهم المرفأ منافع كبيرة ، سواء من المرفأ نفسه او من تقدم وازدهار بلدتهم في التجارة والعمران .

وهكذا قررنا في مجلس الوزراء ان نقوم كلنا برحلة الى اللاذقية لاعلان البدء بتنفيذ المشروع . ولم تكن ثمة فكرة تدور في خلدي بأن اكسب من هذه الرحلة او من المشروع نفسه اية شعبية كما اتهمني البعض ، سامحهم الله .

واخترت ان يكون السفر الى اللاذقية عن طريق حمص ، فتلكلخ ، فالساحل السوري حتى اللاذقية ، وان تكون العودة عن طريق طرابلس ، فبيروت ، فدمشق . وقصدت بذلك ان لا نظهر امام اخواننا اللبنانيين اننا نرمي الى القطيعة معهم ، وان طريق اللاذقية الى دمشق يمر ايضا ببيروت . لكنني ، من جهة ثانية ، لم ادخل في برنامجي زيارة حكومة لبنان في بيروت . وقصدت بذلك ان اخرج عن التقليد المألوف ، وهو ان يزور حكام سورية حكام بيروت كلما عبروا منها ، كأنها لا تزال مقر المفوضية العليا الافرنسية . وهكذا يتضح ان بيروت ما هي الا بلدة كائنة في طريق سورية الى مرفئها في اللاذقية ، لا عاصمة لسورية ولبنان كما كانت في عهد الافرنسيين . لكن رياض الصلح اساء فهم قصدي واعتبر عدم زيارتي له عند مروري ببيروت اهانة شخصية . فبدا بحملات قاسية ضدي لم تكن منصفة ولا محقة .

كان المتفق عليه ان نجتمع في وزارة الخارجية ، ومن هناك نشرع بالرحلة الى اللاذقية . وحضر الوزراء في الموعد المضروب ، ما عدا اكرم الحوراني الذي اعتذر بمرض مفاجىء تبين فيما بعد انه براء منه . وحضر لوداع الوزراء لفيف من موظفي الدولة ، بينهم العقيد الشيشكلي . فركبنا السيارات وتوجهنا الى حمص ، ثم الى تلكلخ ، فالساحل حتى اللاذقية . وكنا في كل قرية من القرى ، لا سيما في محافظة اللاذقية ، نجد الجموع الغفيرة من الاهلين يهرعون لاستقبالنا والترحيب بنا. ولما قلت للمحافظ السيد خالد الداغستاني اني طلبت منه ان لا يحضر استقبالات شعبية ، فلماذا خالف طلبي، اكد لي انه لم يوعز الى احـــد بالخروج للاستقبال ، وان هذه المظاهرات ليست الا تعبيرا عن شعور الاهلين بالفرح ببناء المرفا، ودليلا على تعلقهم بـــه ، وبيانا بشكرهم للحكومة التي اقرت انشاءه وبدات بالتنفيذ . وفعلا ، كانت مشاهد هذه الجموع المحتشدة تدل على انه لم يبق في داره الا المريض او الكسيح ، اما الآخرون فكانوا على الطـريق يهتفون هتـافا صادرا عـن القلب لا عن تملق او خوف . وكـانت اللافتات تشيد بالعمل الجبار الـذي اقدمت عليه الحكومة وتردد الولاء لي بصورة خاصة ، كما كانت الهتافات تدوي باسمي وعملي .

ولم نتمكن من الوصول الى اللاذقية الا بعد الموعـــد المقرر بعدة ساعات بسبب اضطرار موكبنا للتوقف في كل قرية وعند كل تجمع على الطريق . اما اللاذقية نفسها فكانت شعلة من نور ، وسطحا متموجا من الرؤوس والايدي الهاتفة . وجعلتني مصافحة المستقبلين واحدا واحدا اشكو من الم شديد في يدي عنـــد انتهاء مراسم الضيافة ودخولي غرفة النوم عند منتصف الليل .

واقام المحافظ وليمة خطبت فيها معلنا عزم الحكومة عـلى متابعة تحقيق المـرفا . ورجوت للاذقية ازدهـارا عظيما وقلت : « يقول المثل العامـــي : هنيئا لمن لـــه مرقد عنزة في لبنان . والآن استطيع ان اقول : هنيئا لمن له شبر ارض في اللاذقية » . وفي اليوم التالي زرنا المرفا وقمنا بجولة بحرية داخـــل المرفا القديم وخارجه ، ثم زرنـا مدرسة عبد الرحمن الغافقي وافتتحنا الطابق الارضي من بنائها ، ومن هناك توجهنا الى سوق الهال الجديدة ودشناها ، ثم زرنا البلدية حيث خطب رئيسها وطلب مني الموافقة على تسمية شارع رئيسي في اللاذقية باسمي واعلن منحي لقب

مواطن شرف بلدته . فأجبته شاكرا له اللقب ، ومعتذرا عن قبول تسمية شارع باسمي قائلا : « لا يصح في رأيي تسمية شارع باسم الاحياء، لانهم قد يقدمون فيما بعد على عمل غير طيب يجعل الندامة تحل محل الولاء . فلذلك يجب ان يحفظ هذا التكريم للرجال الكبار الذين يخدمون بلادهم ، على شرط ان يتم ذلك بعد موتهم . وقلت في كلمتي انني ، مع عدم استحقاقي هذا الشرف الكبير ، لا ازال حيا ارجو الاستمرار على خدمة بلدي . » واضفت مازحا : « اعتبروني مواطنا حيا ، لا مواطنا مرحوما ! »

وحضرنا الحفلات التي اقامتها المحافظة والغرفة التجارية، فخطبت فيهما بما يناسب المقام . وكانت انباء الرحلة والخطب تنقل الى دمشق بواسطة الاذاعة والصحف التي كان رئيسها واصحابها مرافقين لي في هذه الرحلة . وكانت اخبار هذه الرحلة وتصوير احتفاء اهالي المنطقة بي وباعضاء الحكومة سببا لغيرة من كانوا لا يطيقون تعلق الناس بسواهم . وفي معرض بحث استقالتي التي سيأتي ذكرها في فصل خاص ، سيجد القراء كم كان لهذه الرحلة وتلك الاستقبالات والحفاوة من اثر في سعي البعض لازاحتي عن كرسي الحكم وميدان العمل العام .

انتهت زيارتنا اللاذقية بعد ان تحقق لدينا ان مشروع المرفأ لم يعد من خوف عليه ، اذ اصبح عسيرا على اية حكومة تأتي بعدنا ان تقف دون ايصاله طور الحياة الناشطة . وكانت خطتي ان اجعل طريق العودة عبر لبنان ، فاتصلنا بحكومتها فارسلت محافظ الشمال لاستقبالنا على الحدود . وبعد التحية والترحيب الطيب سار بسيارته امامنا ، فكان يسرع احيانا ويخفض سرعته احيانا اخرى . وقد لفت نظرنا اختراقه بسرعة عظيمة مدينة طرابلس الشام ، حيث كانت الشرطة اللبنانية قد اوقفت سير السيارات في طريقنا . فتساءلنا عن سبب هذه البادرة ولم نجد تفسيرا لها سوى رغبة الحكومة اللبنانية في عدم السماح لاهالي طرابلس باظهار شعورهم وتعلقهم بالاتحاد مع سورية اقتصاديا . وقبل ان نصل الى بيروت وقفت سيارة المحافظ ونزل لسؤالي عن الطريق التي سأتبعها في مروري ببيروت، راميا من وراء ذلك الى الاستفسار عن نيتي في زيارة الحكومة اللبنانية . فقلت له اني ارغب في الوصول عن اقرب طريق ، فلنتبع طريق جنينة الباشا وهي التي يسلكها المسافر من طرابلس الى الشام دون اجتياز مدينة بيروت . وهكذا

تابعنا السير حتى شتورا ، حيث تناولنا طعام الغداء مع المحافظ الذي دعوناه لمشاركتنا . ثم تابعنا السفر الى دمشق فوصلنا اليها مساء .

وعقب ذلك ، بادرنا الى تسمية رئيس واعضاء مجلس ادارة مرفأ اللاذقية . فاخترنا السيد عزت طرابلسي للرئاسة ، وهو من خيرة الشبان الذين درسوا في فرانسا وحازوا الدكتوراه في العلوم المالية . وقد اظهر في وزارة المالية مقدرة فائقة ونشاطا وفيرا ونزاهة مشكورة . ورغبنا في ان يكون اعضاء المجلس من البارزين في حقلي التجارة والصناعة في البلدان السورية ، لذلك اخترنا السيدين محمد سعيد الزعيم وتوفيق ميسر وهما من كبار تجار حلب ، والسيد مسلم السيوفي رئيس الغرفة التجارية بدمشق ، والسادة رودولف سمادة وجول نصري وقاسم ياسين واسعد هارون ، وهم من كبار تجار اللاذقية . وطلبت اليهم المباشرة بفتح باب الاشتراك في اسهم المرفأ ، والاسراع في وضع دفتر شروط المناقصة لتلزيم عمليات انشاء المرفأ .

وحالت استقالتي من الحكومة دون متابعتي هذين الامرين .

استقالتي من الوزارة تحول دون انهاء الشركة

وافتتح الاكتتاب دون تحضير كاف ، فلم يقبل على شراء الاسهم الا عدد قليل ، وهكذا بقيت الاسهم في معظمها ملكا للدولة . اما دفتر الشروط فانجز واعلن يوم المناقصة ، فاقبلت سبع من الشركات العالمية واشتركت فيها . وقد رست المناقصة بعد الدراسة على شركة افرنسية ، الا ان الجو الذي كان مسيطرا عند تاسيس الشركة ، وهو الخلو من اية نزوة شخصية ، كان تغير . فامسى الحكم في البلاد في يد اشخاص مغرورين بفهمهم ، يدفعهم التماس الاصدقاء الى عرقلة اي مشروع لا يكون لهم فيه نصيب . وهكذا اوقف رئيس الدولة الزعيم فوزي سلو هذا المشروع اشهرا عديدة، اذ انه رفض التصديق على نتائج المناقصة العالمية وتلزيم المشروع للمناقص الاحسن ، والف لجنة لدرس دفتر الشروط مجدداً. وساير اعضاؤها راي الزعيم سلو فافتوا بفتح الالتزام مجددا ، متذرعين باسباب واهية لا قيمة لها ، سواء من الوجهة الفنية او القانونية . وعكف مجلس الادارة — وكان اعضاؤه قد تغيروا — على وضع دفتر شروط جديد لا يختلف في جوهره عن الاول . واشترك في المناقصة بعض الشركات ، الا ان العروض الادنى سعرا كانت تزيد من السعر الذي رست عليه المناقصة الاولى . فحار اصحاب الامر

في كيفية تلافي الفضيحة وسوء السمعة ، فأصدروا مرسوما تشريعيا اعفيت بموجبه من الرسوم الجمركية جميع المواد التي يستوردها الملتزم من الخارج ، بينما كان خاضعا لها في المناقصة الاولى . وهكذا ضاعت على الخزينة عدة ملايين من الليرات . وبالرغم من ذلك ، فقد ظل الفرق بين نتائج المناقصتين عظيما ؛ مما حمل الحكومة على التحري عن ملتزم جديد يقبل بسعر ادنى . فاتفقت الحكومة مع شركة يوغسلافية — هي في الحقيقة ملك للدولة — على القيام بانشاء المرفأ لقاء مبلغ يقدر بخمسة وعشرين مليون ليرة سورية ، اي بأكثر من المبلغ الذي رست عليه المناقصة الاولى . والغريب في الامر ان هذه الشركة لم تكن قامت بانشاء اي مرفأ كمرفأ اللاذقية ، بل انحصرت اعمالها السابقة في احداث مرافىء صغيرة لمراكب صيد الاسماك ! والامر الغريب الآخر هو ان اتفاقية الانشاء التي عقدتها الحكومة مع تلك الشركة لم تنشر نصوصها في الجريدة الرسمية كما يقضي القانون ، حتى يطلع عليها الجمهور وحتى ينعدم امكان التبديل والتغيير فيها كما حصل في بعض نصوص الاتفاقات في الماضي . على ان المضحك في الامر — ولكل قضية ناحية مضحكة — ان الشخص الذي استطاع ، لصلته المعروفة بالزعيم سلو، ان يفسخ المناقصة الاولى التي اشترك فيها وفشل ، لسعره العالي ، في ان يفوز بها ، اشترك مرة ثانية وفشل هذه المرة ايضا في الفوز بها . غير ان عمله هذا انزل بشركة المرفأ خسارة فادحة ، سواء من حيث زيادة الكلفة او من حيث امد انتهائها وافتتاح المرفأ . وهكذا تجلت نقطة الضعف في مبدأ تولي الدولة الاعمال العامة ، وفي انحراف اداراتها العامة عن الطريق السوي ، اذا ما تولى مهام الامور رجال مغرضون . وعلى اي حال، فقد ظل الامل معقودا على انتهاء انشاء مرفأ اللاذقية، بالرغم من العقبات المؤخرة له ، وعلى صيرورته مرفأ سورية الكبير الذي تستطيع بواسطته انماء تجارتها العالمية وتقوية بحريتها التجربة والعسكرية ، مستفيدة من موقعه الستراتيجي الممتاز على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

وقد تم انجاز المرفأ والعمل فيه . وانما اتضح ان الارقام المقدرة سابقا للبواخر والحمولات كانت اقل بكثير من الارقام العملية . فقد قدر السيد اسكندر حبيب حمولات البواخر الآتية والغادية باربعمائة الف طن سنويا ، في حين ان الرقم وصل الى

اكثر من مليون طن بعد سنتين من افتتاح المرفأ . وشيدت الدولة مستودعات للقمح في احد جوانب الارصفة ، غير ان اقبال الناس على اقتناء الاسهم ظل ضئيلا ، رغم الارباح الحقيقية التي تجاوزت ٧٪ من راس المال .

وختاما لهذا البحث ، لا بد لي من ذكر واقعة طريفة . وهي اني ، تشجيعا للاكتتاب في اسهم شركة المرفأ ، سجلت لنفسي مئة سهم ، دفعت منها القسطين الاولين ، اي اربعة آلاف ليرة سورية. وعندما طلبت الشركة الاقساط الثلاثة الاخرى كنت في عسر مالي حال دون تسديدي المطلوب مني ، فما كان من القائمين على الشركة الا ان باعوا اسهمي باسعار ادنى من قيمتها الاسمية ، فضاع علي القسطان المدفوعان عند الاكتتاب . وهكذا كانت مكافأتي لقيامي بتاسيس هذا المشروع هي خسارة اربعة آلاف ليرة سورية ! عوضها الله علي بفخر معنوي . وله الحمد والشكر والثناء على كل حال .

بناء مستودعات للزيوت والمواد المشتعلة

كانت الكميات المستهلكة في سورية ولبنان من الزيوت (بنزين — كاز — مازوت بانواعه) ترد من الخارج ، اي من امريكا وبريطانيا ورومانيا . ودامت هذه الحال الى ان نشبت الحرب العالمية الثانية في الثالث من آب ١٩٣٩ . وكانت تباع في الاسواق بصورة حرة . اما الشركات المستوردة فكانت شل، وهي انكليزية، وفاكوم اويل سكوني وهي امريكية ، وبعض الشركات الصغيرة . وكانت جميع هذه الشركات اجنبية ، ما عدا تاجرا لبنانيا كان يستورد المازوت لحسابه ويبيعه من بعض المصانع في دمشق . وعندما بدأت تلك الحرب انقطعت الطرق البحرية خشية من الغواصات الالمانية ، فاضطرت البلاد للاكتفاء بما كان مخزونا في صهاريج تلك الشركات في بيروت وسائر المدن السورية واللبنانية. واتخذت الحكومة الافرنسية المنتدبة تدبيرا مؤقتا بتقنين البنزين ، فخصصت لكل سيارة اربعين لترا شهريا . ولم يكن امام اصحاب السيارات الا ان يكتفوا بهذا القدر ، او ان يتداركوا ما يحتاجونه من السوق السوداء التي بلغ فيها سعر العشرين لترا خمس عشرة ليرة سورية ، ثم عشرين ليرة سورية .

عانت سورية ولبنان من فقدان الزيوت، برغم ان نفط العراق كان يتدفق في الانابيب بين الموصل وحيفا، وبين الموصل وطرابلس،

دون ان تتمكن البلاد من الحصول على قطرة واحدة من هذا الزيت لانه غير مصفى ولانه لم يكن في المصب مصفاة . ثم لجأت المفوضية الافرنسية الى معالجة الموقف للخروج من هذا المأزق الذي واجهته ليس لسد الحاجة المحلية فحسب ، بل ايضا لسد حاجة جيشها بطائراته وسياراته وسائر قواه الآلية ، فسارعت الى تدارك هذا النقص بعقد اتفاق مع شركة آي. بي. سي التي تملك زيت العراق يقضي بانشاء مصفاة صغيرة في طرابلس . وامدت هذه الشركة بسلفة قدرها نحو مليوني ليرة سورية من صندوق المصالح المشتركة السورية — اللبنانية .

وكانت شركة النفط العراقية المذكورة عاجزة عن استيراد ما يلزم هذه المصفاة من الآلات والآجر الناري وغير ذلك من المعدات ، فاسعفتها المفوضية العليا بمصادرة ما وجدته في البلاد من المعدات ، منها الآجر الناري لمدخنة معمل البلور في دمشق ، دون ان تدفع ثمنها . ثم اجبرت اصحاب تلك المعدات على قبول اسعار تكاد لا تذكر .

وعلى سبيل الاستطراد اذكر ان الافرنسيين ، اجتنابا لادعاء سورية ولبنان بملكية تلك المصفاة لأن رأس المال قدمه صندوق المصالح المشتركة ، سمحوا لشركة النفط العراقية بأن تعيد تلك السلفة الى صندوق المصالح المشتركة قبيل تسليم تلك المصالح الى الحكومتين السورية واللبنانية . ولما طالبنا بالمصفاة ادعوا بأن المبلغ كان على سبيل القرض لا مساهمة في رأس المال .

واشتد النزاع بيننا وبينهم ، لكن دون جدوى . ثم قامت شركة النفط العراقية بتكبير المصفاة ، فاستوردت لها في نهاية الحرب وبعدها آلات جديدة قادرة على تصفية كل ما تحتاجه البلاد من الزيوت بكافة اصنافها ، ما عدا جزءا قليلا منها . ومنذ ذلك الحين حتى الآن وشركات الزيت تفرض على سورية ولبنان اسعار منتجاتها على اساس السعر العالمي، اي سعر التسليم في المكسيك مضافا اليه اجرة الشحن من هناك حتى بيروت . مع ان الانصاف والحق يقضيان بأن يكون السعر في خليج المكسيك وحده اساسا للسعر في طرابلس ، اي ان لا تضاف اجرة النقل اليه . لكن الحكومتين السورية واللبنانية كانتا مجبرتين على قبول تحديد السعر وفقا لما ذكرت . وكانتا تدفعان للشركة قيمة الزيوت

بالجنيهات الانكليزية والدولارات الامريكية وبالقليل من الليرات اللبنانية ، بينما كان المستهلكان السوري واللبناني يدفعان اثمان ما يستهلكانه بالعملة المحلية . ولذلك كان لزاما على الحكومة السورية ان تشتري سنويا من الاسواق الحرة دولارات وجنيهات وليرات لبنانية بما يقارب عشرين مليونا من الليرات السورية ، فكان ذلك من جملة اسباب هبوط قيمة النقد السوري .

ولم يكن بالاستطاعة تجنب هذه الخسائر السنوية الباهظة والوقوف دون اطماع شركات الزيت الا بطريقة واحدة تستند الى الاسس الآتية :

لئن كانت شركتا شل وستاندرد ورفيقاتهما تسيطران على الاسواق العالمية ، فثمة شركات صغيرة عديدة تنتج الزيت وتبيعه خارج سلطان الشركات الكبيرة المذكورة . كما كان لدى روسيا ورومانيا من الزيت ما يمكن شراؤه وتأمين حاجة سورية منه . الا ان العقبة دون هذه المشتريات كانت ولا تزال فقدان المستودعات الخاصة ، اي الصهاريج على السواحل السورية واللبنانية في بيروت – طرابلس – اللاذقية – مثلا . فلو اشترت الحكومة او اي تاجر اية كمية من الزيت ، فلا يمكن تفريغها في الساحل ولا يمكن ايضا خزنها في دمشق او حلب للسبب نفسه . ذلك لان الشركات المذكورة هي التي تملك الصهاريج الكبيرة في بيروت والصهاريج الصغيرة في المدن السورية واللبنانية ولا تسمح، طبعا، للحكومة ان تفرغ فيها ما قد تستورده هذه من مصادر اخرى .

هذه العقبة الكأداء كانت السبب الوحيد لفقدان حرية سورية ولبنان في استيراد الزيوت من غير الشركات الكبرى ، كما كانت تؤلف خطرا دائما على مصالح البلاد العليا . فمن المعلوم ان القطعات الآلية من الجيوش : الطيارات والدبابات والسيارات وغيرها ، تصبح قطعا عاطلة من الحديد اذا لم يكن في مخازن الجيش من البنزين ما يحركها . وهكذا كان من البديهي ان الحكومة التي لا تملك مستودعات خاصة للزيت يكون جيشها معرضا للاندحار دائما وبلادها للعدوان . اضف الى ذلك ان اقتصادياتها تصبح ايضا معرضة للانهيار اذا انقطع الزيت ، اذ تتوقف المعامل والسيارات والجرارات وغيرها من الآلات الزراعية والصناعية ووسائط النقل . فلكي تبقى الدولة مطمئنة الى مصالحها الاقتصادية والحربية لا بد من ان يكون لديها من وسائل خزن الزيت ونقله

وتوزيعه ما يكفي لسد تلك الحاجات .

وعندما كنت رئيسا للحكومة في ١٩٥٠ سعيت لتحقيق ما كنت افكر فيه دائما واخاف علـى البلاد من جراء افتقارها اليه . وكانت حالتنا في هذا الميدان محزنة ومخيفة ، اذ لم يكن لدينا اي صهريج في الساحل او في المدن ، او اي انبوب ينقل البنزين من الساحل الى الصهاريج الداخلية . ومع ان سيارات نقل الزيت كانت موفورة العدد ، فان اصحابها كلهم لم يكونوا سوريين ، بل كانوا لبنانيين .

وظهر لي الخطر جليا ، لا سيما ان جيشنا كان رابضا على الحدود تجاه اليهود . وهكذا عزمـت على تدارك الامر ، بانشاء الصهاريج في الساحل والداخل ، تاركا لفرصة اخرى.امر البحث في احداث شبكة انابيب بين تلك الصهاريج الساحلية والصهاريج الداخلية ، وامر اجبار شركة النفـط العراقية وشركة الزيوت السعودية على انشاء مصفاة في الاراضي السورية ، حتى اذا لم تقم احداهما بذلك تولت الدولة بنفسها انشاء هذه المصفاة .

فاستدعيت وزير الاشغال العامـة ورؤساء دوائره الفنية وبسطت لهم الموضوع ، راسما لهـم الخطة التـي تبلورت في فكري وهي :

١ — ان تكون الصهاريج الساحلية في مدينة اللاذقية ، بحيث يكون استيعابها معادلا لنصف ما تستهلكه سورية سنويا من انواع الزيوت ، وذلك كمرحلة اولى .

٢ — ان تكون مراكـز الصهاريج الداخلية في دمشق وحلب وحمص وحماه والقامشلي ، وان يكون مجموع استيعابها ايضـا معادلا لاستيعاب الصهاريج الساحلية ، بحيث يكون مجموع ما في سورية من الصهاريج كافيا لسد حاجة سنة كاملة .

ثم طلبت اليهم دراسة كلفـة الانشاء العامة وكيفية توزيع الصهاريج الداخلية على المراكـز ، بحسم مقاديـر الاستهلاك السنوي منها . وقد تحمس وزير الاشغال العامة السيـد محمد المبارك لهذه الفكرة واظهر تأييده لها . وبعد المداولة مـع موظفي وزارته الحاضرين ، اتفقنا على ان يقدموا لي تقريرا اوليا عن الكلفة التقريبية باسرع وقـت . وبعد مضـي اسبوع وردنـي التقرير المطلوب ، وفيه ان مجموع استهلاك سورية من الزيوت في الوقت الحاضر هو نحو مئـة وثمانين الف طن من مختلف الاصناف ، وان

مجموع كلفة انشاء صهاريج تستوعب هذه الكمية تقدر بنحو اربعة ملايين ليرة سورية . فاجتمعت الى وزير الاشغال بحضور وزير المالية ودرسنا امكانية تخصيص هذا المبلغ . فبسط الاخير صعوبة تدارك هذا المبلغ الضخم مرة واحدة . فاتفقنا على ان ننفذ الخطة في مراحل ، وان تكون المرحلة الاولى انشاء ما يكفي استهلاك ثلاثة اشهر ، اي ما يتطلب انفاق مليون ليرة سورية على انشاء صهاريج ساحلية وداخلية تستوعب خمسين الف طن . ثم عرضنا الامر على مجلس الوزراء، فأوضحت الفوائد العظمى المرتقبة من هذا العمل، وبينت ان الملايين من الليرات السورية التي تنفقها الدولة سنويا على الجيش تذهب هباء اذا لم يكن في مستودعاتها ما تحتاج اليه القطع الآلية من الزيت ، واننا نكون تحت رحمة الدول الكبرى اذا قامت الحرب بيننا وبين اليهود يوما من الايام . اذ يكفي تلك الدول ان توعز لشركات الزيت بقطع البنزين عنا ، فتتعطل جميع اسلحتنا الآلية وتصبح قطعا من الحديد لا حراك لها . وعندئذ نضطر لوقف الحرب وتحمل النتائج السيئة . هذا الى جانب الخطر الآخر الذي ينتظرنا من جراء توقف نشاطنا الزراعي وحركة النقل في البلاد .

وقد وافق مجلس الوزراء دون تردد علـــى الفكرة ووضع مرسوما تشريعيا برقم (٤٢) في ١٩٥٠/٢/١٥ وهذا نصه :

ان رئيس الدولة ،

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتها الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ١٩٤٩/٢/٢٣ و ١٩٤٩/١٢/١٤ ،

وبناء على اقتراح وزيـــر المالية وقرار مجلس الوزراء رقـم (١٠٥) تاريخ ١٤ شباط ١٩٥٠ ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ — يفتح لدى الخزينة المركزية حساب سلفة حده الاقصى مليون ليرة سورية لبناء مستودعات للمواد المشتعلة على اختلاف انواعها في المراكز التي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الاشغال العامة .

مادة ٢ — تصرف النفقات اللازمة لشراء اراضـــي المستودعات وبنائها من حساب السلفة المذكور في المادة الاولى بموجب مناقصات او عقـــود بالتراضي او مبايعات تجريها دوائر الاشغال العامة ، وفقا للطرق والقواعد المنصوص عليها في قوانين وانظمة المحاسبة العامة . ويتم شراء الاراضي اللازمة بطريق التملـــك او الاستمـــلاك .

مادة ٣ — تستثمر هذه المستودعات اما بطريق تأجيرها او بطريق استثمارها مباشرة من قبل الدولة او باتباع الاسلوبين معا تحت اشراف وزارة الاشغال العامة.

مادة ٤ — تعين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء كيفية تأجير هذه المستودعات او استثمارها مباشرة او استثمار قسم منها وكيفية استيفاء اثمان المستودعات والاراضي وجميع نفقات الادارة وطرق تأمين قيمة المواد المشتعلة التي ستخزن فيها وشكل محاسبتها وتحديد ملاكها المؤقت . وتجري المحاسبة وشراء المواد المشتعلة وبيعها وتحديد اثمانها وفقا للقواعد التجارية ، على ان تخضع حسابات هذه المستودعات الى مراقبة ديوان المحاسبات القضائية فحسب .

المادة ٥ — ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

ثم طلبت الى وزارة الاشغال ان تبدأ بمعاملات المناقصة ، فتضع اولا دفتر شروطها . وانتظرت اياما عديدة ، فلمست الاهمال والبطء رغم ملاحقاتي اليومية للمهندسين المكلفين بذلك . وبعد مشقة وعناء انتهى وضع دفتر الشروط ، فاعلنت المناقصة ، وقدمت العروض، وباشرت وزارة الاشغال بدراستها. وهنا جرى التطويل والتآمر — كما جرى في صدد مرفأ اللاذقية . وبالنتيجة تبين ان المليون ليرة سورية لا تكفي لانشاء صهاريج يزيد استيعابها عن ثلاثين الف طن ، فاصبحنا بين امرين : اما الاكتفاء بهذا القدر ضمن حدود المليون ليرة التي خصصها المرسوم التشريعي ، واما الرجوع الى مجلس النواب وطلب اعتمادات اضافية ، وفي هذا ما فيه من اضاعة الوقت . فاخترت المباشرة بما لدينا من المال ، على ان يكمل البرنامج فيما بعد على ضوء العملية الاولى .

وعلى الاثر استقلت من رئاسة الحكومة . ولما عدت اليها ثانية في آذار من العام اللاحق ، سألت وزارة الاشغال العامة عما وصل اليه الانشاء ، فقيل لي ان الاعمال لم تتم بعد .

وبالفعل ، شاهدت الصهاريج غير كاملة التركيب عندما زرت اللاذقية في شهر حزيران ١٩٥١ . واطرف ما جلب نظري هو ان المناقصة التي جرت في العام الماضي لم يذكر فيها الخرطوم الذي يصل الصهاريج بالبواخر الناقلة للزيت . فعندما يتم انشاء هذه المستودعات تتعذر الاستفادة منها لفقدان واسطة التفريغ هذه . وحتى كتابة هذه الاسطر — آب ١٩٥٣ — لم يكن اوصي على الخرطوم ، وظلت الصهاريج غير قابلة للاستعمال .

لا جدال في ان من صالح شركات الزيت ان تبذل الجهد والمال لعرقلة انجاز هذا المشروع الذي ينقذ الدولة من سلطانها . فهل

كان لمساعيهما اثر في تاخير اتمام هذه المستودعات ، ام ان التعقيد والاهمال الظاهرين لدى وزارة الاشغال العامة في هذا المضمار هما السبب في هذا التاخير ؟ انه لمن العسير الاجابة على هذا السؤال ، الا ان الحكومة ، في اية حال ، هي الملومة في ذلك .

وحتى الآن ما يزال الخطر جاثما علينا كما كان قبل التفكير في هذا المشروع . وارجو ان لا يجيء يوم تتحقق فيه هذه المخاوف ، وان لا يجد حكامنا الحاليون انفسهم ، وهم قادة الجيش ، امام هذا الخطر العظيم . وارجو ايضا ان لا ينقضي وقت طويل قبل تنفيذ هذا المشروع ، لان الضرر اللاحق بالبلاد يزداد يوما عن يوم . ونحن ما زلنا نذكر ما حصل في حرب فلسطين من ازمة في الزيت ، اجبرت الحكومة على تقنين البنزين على السيارات الخاصة حتى تلبي جزءا مما يطلبه الجيش . وقد تم انشاء هذه المستودعات فيما بعد ولله الحمد .

اما قضية انشاء مصفاة للزيت الخام الوارد من العراق ومن المملكة العربية السعودية ، فما زالت مدار البحث بين الحكومتين اللبنانية والسورية من جهة ، وشركتي النفط العراقية والتابلاين من جهة اخرى . فالمعروف ان هذه الزيوت تشحن من الشواطىء السورية واللبنانية بحرا الى روما ، حيث تباع هناك . ومع ان نفقات شحن الزيت المصفى اقل من نفقات شحن غير المصفى ، الا ان الشركات تفضل دفع هذه النفقات الاضافية مفضلة ان تقوم المصافي في اوروبا لتشغيل اليد العاملة المحليـة . وللحكومتين الافرنسية والبريطانية منفعة خاصة من وراء هذه الخطة ، سواء من الوجهة العسكرية او من الوجهة الاقتصادية العامة . فليس مستغربا ان تهمل هذه الشركات مطلب الحكومتين السورية واللبنانية بانشاء مصفاة في اراضيهما . على ان واجب الحكومتين المشار اليهما هو اجبار الشركات على هذا العمل والاستفادة من كمية الزيت الخام التي تعهدت الشركات بتسليمها سنويا الى سورية ولبنان (حصة سورية اربعمائة الف طن سنويا) فتصفيها وتبيعها من المستهلكين . والخطة المرسومة في هذا الشان هي انشاء المصفاة في حمص ومد الانابيب منها الى دمشق ، فعمان جنوبا ، ثم الى حماه ، فحلب ، فالجزيرة شمالا . وآمل ان تتحقق هذه الخطة في المستقبل القريب ، فتوفر على الدولة وعلى المستهلكين مبالغ طائلة .

وقد انشأت المصفاة فيما بعد في مدينة حمص ، بعد مماطلة وتسويف شهدهما مجلس النواب .

خلال محادثاتي مع رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي بشأن الاتفاقية المعقودة مع شركة التابلاين لامرار الزيت عبر سورية ، ابديت له ان فائدة المملكة العربية السعودية من هذه الانابيب هي اضعاف فائدة سورية منها . اذ ان تلك المملكة تتناول حصتها من الزيت بنسبة ارباح الشركة ، بينما لا تقبض الخزينة السورية سوى مبالغ تافهة . ولا مشاحة في ان ايصال الزيت من منابعه الى البحر المتوسط بواسطة الانابيب اقل كلفة من ايصاله بواسطة البواخر الخاصة . فيجدر بالملك عبد العزيز ان يشارك البلاد العربية التي ستجتاز الانابيب اراضيها في جزء من ارباحه . فاجابني الرئيس القوتلي بأن بينه وبين الملك المشار اليه اتفاقا يقضي بأن تتناول الحكومة السورية من المملكة قرضا كبيرا بالدولارات الامريكية . فسألت عن مقداره ، فاجاب : « لم نعين المبلغ ، لكننا نأمل ان يصل الى عشرين مليون دولار » . قلت : « حبذا لو نعقد هذا الاتفاق ونجعل له صفة رسمية قبل تصديق مشروع الاتفاقية مع شركات النفط من قبل مجلس النواب . » فقال : « لا تستعجل الامور ، فهي مرهونة باوقاتها . » فاجبته : « ليس لي ان اشك ، لكن ليطمئن قلبي وقلب النواب . » غير انه اصر على التريث . ثم وقع ما تخوفت منه ، اذ اطاح الانقلاب الاول بالرئيس وبحكومتي ولم تزل الاتفاقية قيد الدرس في البرلمان . وعندما تسلم حسني الزعيم الامور ، اسرع في ابرام الاتفاقيات المتعلقة بمرور الزيت مع شركات التابلاين والانكلو ايرانيان والنفط العراقي ، دون ان يلتفت الى ناحية القرض . وكان تسرعه ناشئا عن رغبته في عقد اواصر العلاقات الطيبة مع الملك عبد العزيز ومع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لكي يحصل على اعترافهم به وعلى مناصرتهم اياه .

وهكذا اضاع حسني الزعيم الفرصة السانحة واعطى الشركات ما تريده ، دون ان يؤمن للبلاد المنفعة المرجوة . وعندما توليت وزارة المالية في حكومة السيد هاشم الاتاسي ، اثرت قضية القرض وجعلت المشار اليه ووزير الخارجية السيد ناظم القدسي يسعيان معي لدى المفوضية السعودية في دمشق . وبعثنا السيد عزت طرابلسي الى جدة للاتصال بأولي الامر وبحث الاتفاقية

التجارية في الوقت نفسه . لكن الملك عبد العزيز كان متاثرا من موقف جماعة حزب الشعب ، بخصوص الاتحاد مع العراق ، فلمست معارضته لمنح القرض وعقد اتفاقية تجارية . وفقدت الامل بالنجاح في تلك الظروف .

ولما تبدل الامر واستبعد القائلون بالاتحاد عن الحكم واطمأن الملك الى ان الحكومة التي الفتها في آخر ١٩٤٩ بعيدة عن ذلك الاتجاه ، عدت الى التثبت من موقفه ، فأوفدت الحكومة وزير الاقتصاد الوطني السيد معروف الدواليبي الى جدة ، حيث بدأ اتصالاته بالامير فيصل السعود لجعل القرض عشرين مليون دولار. ولكنه لم يحصل على اكثر من اثني عشر مليونا ، مقسطا على ثلاث دفعات : الاولى بعد عقد الاتفاق وابرامه ، والثانية بعد ثلاثة شهور ، والثالثة بعد ستة شهور ، على ان يوفى القرض كله ببضائع تستوردها المملكة العربية السعودية من سورية . اما الاتفاقية التجارية فتقضي بالتساهل المتقابل لتنمية التبادل التجاري .

وقد وقع هذه الاتفاقية كل من السادة : معروف الدواليبي وزير الاقتصاد السوري ، وعبد الله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية ، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠ . ثم ابرمت الاتفاقية المذكورة من قبل الدولتين ، وفقا للقواعد الدستورية النافذة في كل منهما .

الفصل الرابع

الخطوط الحديدية ومشاريع الري

كتبت هذا الفصل في شان السكك الحديدية في ربيع ١٩٤٦ . وقد جرت منذ ذلك التاريخ حوادث عديدة الجأتني الى ادخال بعض التعديلات على ما كنت اقترحته اذ ذاك من خطوط جديدة .

واكبر هذه الحوادث شأنا هو ما انتاب فلسطين من محن قاسية ادت الى انقسامها ، بحيث الحق جزء منها بالمملكة الاردنية الهاشمية ، وانشىء في الجزء الآخر ما اسموه بدولة اسرائيل . فلم يعد ثمة مجال للتفكير في وصل دمشق بمدينتي حيفا او عكا بخط حديدي . على ان الامل ما يزال معقودا على استعادة هذا الجزء الغالي على الوطن العربي ، فيصبح هذا الخط عند ذاك جديرا بالتنفيذ .

والحادثة المهمة الثانية هي انفصال الاقتصاد اللبناني عن الاقتصاد السوري وانشاء مرفأ اللاذقية ، بحيث اصبح وصل هذه المدينة بحلب وباراضي الجزيرة بخط جديد في المرتبة الاولى من الاهمية التي توجب على الحكومة الاسراع في البدء بتنفيذه مهما بلغت نفقاته .

اما الخط الحديدي الذي كنت اقترحت احداثه بين دمشق ودير الزور والذي كان تصدي منه وصل العراق بمرفأ حيفا عن طريق دمشق ، فلم يبق موجب له . وذلك بعدما استولى اليهود على ذلك المرفأ ، ناهيك بان النقل بين العراق ودمشق قليل بالنسبة لما هو عليه بين العراق وحلب واللاذقية . ولذلك رايت ، اقتصادا في النفقات ، طي هذا الخط من المشروع والاكتفاء بوصل حلب ببغداد عن طريق الرقة والحسجة والموصل ، وبذلك يؤمن الخط ، في الوقت نفسه ، الاتصال بالعراق ، مارا بسهول الجزيرة نفسها ، فتحصل الفائدتان معا . وهكذا اتجه الراي الى وصل دمشق بحمص بخط لا يمر بالقريتين .

واما تعريض خط بيروت ـ دمشق ، فقد ابقيته في المشروع آملا بان تعقد سورية ولبنان معاهدة تجارية تسهل فيها شؤون الترانزيت عبر لبنان للبضائع التي تستوردها سورية من الخارج او تصدرها عن طريق بيروت . وعلى كل حال فليس لهذا الخط اهمية كبرى ، ويمكن الاستغناء عن تعريضه وابقاؤه على حالته الحاضرة .

وثمة امر آخر كبير الاهمية حصل بعد كتابة هذا الفصل ، وهو ان جلالة الملك سعود بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية اعلن في مطلع هذا العام موافقته على اعادة خط دمشق ـ المدينة الى سيرته الاولى . وكان لهذا الاعلان اثره العظيم ، فارتاح له الجميع بعد ان فقدوا الامل في الحصول على موافقة المرحوم الملك عبد العزيز بن السعود على اعادة تشغيله .

وسواء بقي الخط بين دمشق والمدينة المنورة على عرضه الحالي وهو ١٠٥ سانتمترات ، ام جعل عرضه / ١٤٠ / سانتمترا كما اقترحت ، فان اعادة هذا الاتصال تؤدي الى فوائد كبرى على سورية والاردن والمدينة المنورة . وقد كان هذا الخط اضيق من شبكة الخطوط السورية والعراقية والتركية ، ويحول دون الاتصال المباشر بين المملكة العربية السعودية وبين هذين البلدين ، الا ان حركة النقل المحدودة بينهما وبين المملكة السعودية تجيز لنا الاستغناء في الوقت الحاضر عن تعريض الخط والاكتفاء باصلاح المخرب منه .

وهذه الملاحظات كلها تجعلنا نذكر خطوطنا الحديدية على حسب ترتيب اهميتها .

١ ـ خط اللاذقية ـ حلب ـ الحسجة ـ الحدود العراقية نحو العراق .

٢ ـ خط دير الزور ـ الحسجة ـ القامشلي .

٣ ـ خط دمشق ـ بيروت .

٤ ـ خط دمشق ـ حمص ـ حلب ـ الحدود التركية .

٥ ـ خط حلب ـ القامشلي ـ الحدود العراقية (عن طريق تركيا) .

٦ ـ خط دمشق ـ درعا ـ عمان ـ المدينة المنورة .

٧ ـ خط طرطوس ـ تلكلخ .

ويتضح مما تقدم اننا يجب ان نعنى بانشاء خط اللاذقية — حلب — الحدود العراقية قبل اي خط اخر ، ثم خط القامشلي — الحسجة — دير الزور ، ثم خط دمشق — حمص .

اما خط دمشق — عمان — المدينة فيجب اصلاحه في اسرع ما يمكن . واما خط تلكلخ — طرطوس فيمكن تأجيله لما بعد ذلك .

وفي هذا الفصل ذكرت البرنامج الحديد الذي يتراءى لي صلاحه ، مع بيان الكلفة المقدرة له وكيفية تأمين راس المال لتنفيذه وسداد الاقساط .

تتالف الخطوط الحديدية الحالية في سورية ولبنان كما هو مبين ادناه :

	العرض بالمتر	الطول بالكيلومتر		
		في سوريا	في لبنان	المجموع
١ — السكة الحديدية الحجازية :				
ا) خط دمشق — درعا — نصيب [حدود شرق الاردن]	١ر٠٥	١٤٠ر١٦٠	—	١٤٠ر١٦٠
ب) خط درعا — سمخ — الحدود الفلسطينية	١	٧٣ر٥٠٨	—	٧٣ر٥٠٨
ج) خط بصرى — كوم الكورز		٣٢ر٦٩١	—	٣٢ر٦٩١
المجموع :		٢٤٦ر٣٥٩	—	٢٤٦ر٣٥٩
٢ — خطوط شركة د.ح.ت.				
ا) خط دمشق — رياض — بيروت	١ر٠٥	٦٦ر٨٨٥	٨١ر٩٩٨	١٤٨ر٨٨٣
ب) رياق — حلب	١ر٤٣٥	٢٤١ر٣١٧	٩٠ر٢٣٢	٢٣١ر٥٤٩
ج) حمص — طرابلس		٦٥ر٨١٧	٣٦ر٤٧٩	١٠٢ر٢٩٦
د) ميدان اكبس [الحدود التركية] — حلب — جوبان بك		١٦٥ر٤٩٤	—	١٦٥ر٤٩٤
المجموع :		٥٣٩ر٥١٣	٢٠٨ر٧٠٩	٧٤٨ر٢٢٢
٣ — الخطوط التي تديرها شركة د.ح.ت. ولا تملكها :				
ا) خط جوبان بك [الخطوط التركية] — نصيبين [الحدود السورية] وهذا الخط من الاراضي التركية	١ر٤٣٥	—	—	٢٨١ر١٩٠
ب) خط نصيبين [تل زيوان] — تل كوشك [الحدود العراقية]		٨١ر١١٦	—	٨١ر١١٦
المجموع :		٨١ر١١٦	—	٤٦٢ر٣٠٦

الخط	العرض بالمتر	الطول بالكيلومتر في سوريا	في لبنان	المجموع
٤ ـ خط الناقورة (الحدود الفلسطينية اللبنانية) ـ طرابلس	١٠٤٣٥	ـ	٢٢٨	٢٢٨
المجموع العام :		٨٦٦ر١٨٨	٤٢٦ر٧٠٩	١٦٨٤ر٨٧٧

يرجع الفضل في انشاء هذه السكة الى عاهل الامبراطورية العثمانية السلطان عبد الحميد الثاني . وكانت العوامل التي حملته على تبني هذه الفكرة والعمل على تنفيذها، هي ، اولا ، ما اتضح له بجلاء من انه لا يستطيع السيطرة على البلاد العربية ، وخاصة بلاد الحجاز واليمن ونجد ، الا باحداث خط مواصلات عصري يساعده على نقل الجيوش ومعداتها في الصحارى القاحلة في قطارات سريعة بدلا من تسييرها مشيا على الاقدام او على ظهور الجمال .

٢ ـ خطوط السكة الحديدية الحجازية

والعامل الثاني هو تسهيل طريق الحج المسلمين القاطنين في شمالي البلاد العربية والبلاد التركية والايرانية وغيرها من الاصقاع الماهولة بالمسلمين ، اذ كان الحجاج يأتون دمشق بعد اسفار تتراوح مدتها بين الشهر والشهرين ويجتمعون فيها ببقية الحجاج الوافدين من العراق وسورية ولبنان وفلسطين ، ثم تبدأ رحلة الحج الذي كان يطلق عليه اسم « الحج الشامي » ، تمييزا له عن موكب الحجاج الذي كان يبرح البلاد المصرية ويؤم الديار المقدسة عن طريق البحر ، والذي كان يطلق عليه اسم الحج المصري .

وفي الرابع من شهر شوال من كل عام ، كانت تقام احتفالات باهرة في محل اسمه « العسالي » واقع على بعد كيلومتر من جنوب مدينة دمشق حيث يجتمع الالوف بل عشرات الالوف من الحجاج ويحتفل بالمحمل والسنجق ، وتسلم الصرة (وهي المبالغ التي كانت ترصدها الدولة لشؤون الحج ورؤساء القبائل) ، ثم يغادر الموكب المدينة متوجها نحو الديار المقدسة عن طريق مزيريب وعمان ومعان ومدائن صالح والمدينة ثم مكة . ومن الحجاج من كان يركب الجمال او الخيل او البغال او الحمير ، ومنهم من كان يستأجر محارة ، وهي معدة لشخصين ومثبتة على ظهر الجمل ، ومنهم من كان يقطع الطريق سيرا على الاقدام فيسير الركب سيره الاضعف ليلا ويخصص النهار للراحة الى ان يصل المدينة المنورة بعد قضاء ثلاثين يوما ، يتعرض الموكب في اكثرها لتعدي العربان ولفتك الامراض وغيرها من المخاطر . ثم يواصل الركب سيره نحو مكة المكرمة فيقطع

المسافة بينهما وبين المدينة في اثني عشر يوما لا تقل الصعوبات فيها عن المرحلة الاولى . وعلى ذلك كان احداث خط حديدي يصل دمشق بالمدينة فمكـــة عملا ناجحا مـــن جميع الوجوه ؛ اذ تصبح المدينة على بعد ثلاثة ايام من دمشـق بدلا من ثلاثين يوما ، تؤمن فيهـــا الراحة والطمأنينة للحجاج بشكل لا يقبل القياس .

واما العامل الثالث فهو تيسير امور التجارة بين البلاد السورية والاصقاع الحجازية ، بحيث تزيد المبادلات بينهما بطريـــق السكـــة الحديدية على مقياس اوسع من النقل على ظهور الحيوانات .

هذه هي العوامل التي حملت السلطان عبد الحميد على الاقدام على هذا المشروع رغم الاعتراضات الواردة في شأن النفقـــات التأسيسية والنفقات الدائمة الملحوظة التى لا تغطيها المـــوارد المقدرة ، باعتبار ان نقل الركاب لا يكون الا في مواعيد الحج ، اي في مدة لا تتجاوز الشهرين سنويا ، اما في بقية الاشهر فيكون عدد المسافرين ضئيلا الى اقصى حد . لكن السلطان لم يلتفت الى هذه الحجج الجديرة بالنظر وظل متمسكا برايه في مد السكة الى الحجاز تحقيقا لغايته الاولى وهي ذات الطابع الستراتيجي ـ السياســي من جهة ، وحاسبا ، من جهة اخرى ، ان الدولة ستوفر بذلك سنويا ما لا يقل عن مئة وخمسين الف ليرة عثمانية ذهبا تنفقها على موكب الحج وارضاء العشائـــر . وكان في تقديـــره ان المسلمين المنتشرين في البلاد العثمانية والهند وجاوا وغيرها من الاقطار سيقومـــون بالتبرعات اللازمة لتأمين نفقات تأسيس هذه السكة الحديدية التي قدرت كلفتها بستة ملايين ليرة عثمانية ذهبية .

وبعد دعاية واسعة لهذا المشروع افتتح السلطان التبرعـــات بمبلغ /٣٥٠٠٠٠/ ليرة عثمانية . وحذا حذوه امراء المسلمين ومنهم شاه العجم ، اذ تبرع بمبلغ /٧٠٠٠٠/ ليرة عثمانية . ووعد خديوي مصر بتقديم بعض المواد . وتقدم مسلمو الهند مبالغ لا تقل عن ٧٥ الف ليرة عثمانية . واستمرت التبرعات حتى ١٩٠٧ وبلغت مقاديـــر كبيرة ، الا انها لم تكن كافية . فجنح السلطان الى منح الاوسمـــة للمتبرعين تنشيطا للتبرع . على ان هذه التبرعات الاختيـــارية لم تؤمن الحاجـــة . فاقتطع من رواتب الموظفين راتب شهر ، ثم عشرة بالمئة من معاشاتهم . واحدث طوابع باسم الخط الحجازي خصصت مواردها له . ونقلت ملكية بعض العقارات للخط واستعملت كـــل الوسائل الممكنة للحصول على المال اللازم وعلى الايـــدي العاملة

والمواد الاولية المطلوبة .

وكانت المباشرة بالعمل في ايلول ١٩٠٠ ، حين بدىء بدمشق ودرعا في وقت واحد ، لمد الخط بينهما . وافتتح هذا القسم في اول ايلول ١٩٠٣ وبلغ طوله نحو ١٢٣ كيلومترا . وفي تشرين الاول من العام نفسه وصل الخط الى عمان ، اي انه اجتاز مسافة مئة كيلومتر بعد درعا .

وفي هذه البرهة انجز تأسيس خط حديدي بين درعا وحيفا ، رغم الصعوبات الفنية العظيمة التي واجهها المهندسون في امرار الخط في وادي خالد . ولكن الغاية كانت وصل مرفأ حيفا بالداخل واستيراد المواد الاولية اللازمة للسكة الحجازية عن طريق هذا المرفأ .

وفي ١ ايلول ١٩٠٤ ، احتفل بوصول السكة الى معان البعيدة عن دمشق مسافة ٤٥٠ كيلومترا ، اي ما يقارب ثلث المسافة بين دمشق والمدينة . وفي اخر ١٩٠٦ كان الخط جاهزا حتى المدورة ، اي الحدود الحالية بين شرق الاردن والملكة العربية السعودية ، وهي على بعد ١١٤ كيلومترا عن معان . واستمر العمل في نشاط فبلغت السكة مدائن صالح في ١ ايلول ١٩٠٧ .

واما المدينة المنورة فقد احتفل بوصول الخط اليها في ايلول ١٩٠٨ . ولم يحضر السلطان عبد الحميد هذا المهرجان ، مع انه كان وعد بحضوره ، وذلك بسبب اعلان الحرية في الاستانة ، وفوز جماعة حزب الاتحاد والترقي المناوئين له ، وانهيار سلطته . ثم خلع كما هو معلوم عن العرش بعد اشهر قليلة . ولئن فاتته زيارة المدينة المنورة سالكا الطريق الجديد الذي اوجده ، فلن يفوت المسلمون الاعتراف بجميل صنيعه في خلق الاتصال بين بلاد العرب والمسلمين . رحمه الله على ما اسلف في هذه الحسنة وجعل منها ما يذهب بسيئاته .

وعندما نشيد بذكر مؤسس هذا الخط ، يجدر بنا ان نذكر الجهود التي بذلها في الاعمال التنفيذية كل من عزت باشا العابد ، والمشير كاظم باشا ، ووالدي المرحوم محمد فوزي باشا العظم ، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم واحدا واحدا .

اما المبالغ المصروفة على انشاء هذا الخط فقد بلغت نحو اربعة ملايين ليرة عثمانية . وفيما يأتي جدول بمفردات النفقات لغاية كانون الاول ١٣٢٤ هـ . (١٩٠٧) ، وجدول اخر بمفردات الموارد التي

خصصت لهذا الخط :

قروش تركية ذهبية	المــــــوارد
١١٢ر٧٨٩ر٣٩٨	من الاعانات
١٦٣ر٨٦٩ر٢٠٣	من الايرادات المنوعة
٤٨٥ر٥٩٩ر٣٠١	من المصرف الزراعي
٤٠ر٢٨٩ر٣٠٩	من فرق تحويل النقد
٢٢ر٥٣١ر٠١٨	ايراد النقليات على الخط
٢٤١ر٤١٣ر٣٢٧	بدلات الطرق من الامكنة التي مر بها الخط وواردات متفرقة
١٠٧ر٣٣٣	الحاصلات التقاعدية المحسوسة من موظفي الخط
٥ر٩٤٥ر٤٢٨	الامانـــــات
٣٩٧ر٥٤٤ر٣١٧	
٥ر٥٧٤ر٧١٧	ما يجب تنزيله من حساب الامانات وفرق العملة
٣٩١ر٩٦٩ر٦٠٠	اي ثلاثة ملايين وتسعمائة الف ليرة ذهبية تقريبا .

اما النفقات فهي كما يأتي :

٥٧ر٥٢٢ر٩١٨	اللوازم الحديدية
٥٩ر٣٠٤ر٠٥٦	عوارض حديدية وتفرعاتها
١٠ر٥٦٧ر٠٣٨	ادوات هندسية ــ صناعية ثابتة
٧ر٤٦٦ر٧٣٢	كلس واسمنت وخطوط برقية وغيرها
١ر٥٩٣ر٧٦٠	رواتب
٣٨٧ر١٥٠	نفقات سفرية
٣ر٠٥٣ر٠٩٩	سلف للمقاولين
٤٨٥ر٧٦٤	رسم مرفأ بيروت
١٥٨ر١٤٤ر٤٥٠	نفقات انشائية
١١ر٨٧٧ر٤٧٦	اجور ومعاشات الموظفين الفنيين
٧٥ر٥٦٥ر٠٨٧	نفقات ومعاشات متنوعة
٣٨٥ر٩٦٧ر٥٢١	

هذه هي النفقات التي صرفت على انشاء السكة من دمشق الى المدينة ، ومن درعا الى حيفا ، التي يبلغ مجموع طول خطوطها ١٤٠٠ كيلومتر ، اي ان كلفة الكيلومتر الواحد بلغت ٢٧٥٠ ليرة عثمانية .

وكانت نية الحكومة العثمانية منصرفة الى اكمال هذا الخط وايصاله الى مكة ، لو لم تحصل الازمة التي نشأت بخلع السلطان عبد الحميد وما اتبعها من الحروب التي دخلت فيها تركيا ضد ايطاليا في ١٩١١ ، وضد الدول البلقانية في ١٩١٢ ، ثم ضد الحلفاء في ١٩١٤ ، مما ادى الى انشغال الدولة وعدم تمكنها من متابعة هذا المشروع ، لا سيما انها لم تجد لدى امير مكة ، المرحوم الملك حسين بن علي ، المساعدة اللازمة . بل على العكس ، فقد كان مخالفا لتمديد الخط الى مكة ، كما ورد في مذكرات نجله سمو الامير عبد الله ، امير شرق الاردن الحالي .

ولم يحالف الحظ هذا الخط ، اذ انه اصيب بنكبة قاصمة ولم يمض على البدء في استثماره اكثر من ثماني سنوات . كان ذلك عند نشوب الثورة العربية في الحجاز ولجوء قوات الملك حسين بن علي الى تعطيل الخط في امكنة عديدة ونسف كثير من جسوره ، بحجة قطع الاتصال بين تركيا والبلاد العربية ومنع قوات الترك من امداد القوة الضعيفة المحاصرة في المدينة . ولا يستبعد أن يكون هذا التخريب قد جاء تنفيذا لسياسة الملك حسين وارائه التي لم يخفها ضد هذا المشروع من اساسه . والا لكان سعى الى اصلاح ما تخرب واعادة ما انقطع ، بعد ان تم له الامر وتلاشى ظل الاتراك عن الديار العربية .

وما تبقى من هذه الخطوط الآن يؤمن سير القطار من دمشق حتى معان ، مارا في الاراضي السورية من دمشق حتى نصيب (حدود سورية مع شرق الاردن) ثم في اراضي شرق الاردن حتى معان . وتتولى ادارة القسم السوري الآن مصلحة خاصة من مصالح الحكومة السورية ٥ كما سيجيء ايضاحه فيما بعد .

ونرى من المفيد ايراد بعض الاحصاءات التي تمكنا من الحصول عليها ، المتعلقة بحركة النقل على الخط في المدة الاولى من استثماره وفي هذه السنين الاخيرة :

العام	عدد المسافرين كيلومتر بالملايين	الاطنان الكيلومترية المنقولة بالملايين	طول الخطوط بالكيلومتر	سير القطارات دمشق — حيفا ودمشق — اللد	
				»	»
١٩١٠	٣٥	١٨٩	١٤٦٥	»	»
١٩١١	٦٤	١٦١	١٤٦٥	»	»
١٩١٢	٦٥	٢٢٠	١٤٦٩	»	»
١٩١٣	٧٦	٢٣٣	١٥١٨	دمشق — سمخ	
١٩١٤	٤٦	٥٠	١٥٨٤	ودرعا — نصيب	
١٩٢٤	٩	٧	٢٤٨	فقط	
١٩٢٩	١٤	٩	٢٤٨	»	»
١٩٣٤	٧	٧	٢٤٨	»	»
١٩٣٩	٢٠	١٨	٢٤٨	»	»
١٩٤٥	٢٤	٢٨	٢٤٨	»	»

واصدرت الحكومة العثمانيـــة قانونا موقتا في ١٣ صفر ١٣٣٢ (١١ كانون الثاني ١٩١٤) نقلت بموجبه ارتباط ادارة السكـــة الحديدية الحجازية من مقام الصدارة العظمى الى مقـــام وزارة الاوقاف . ونص هذا القانون على ان المدير ينتخب من قبل هـــذه الوزارة ويعين بارادة سنية ، كما نص على احـــداث مجلس ادارة يتولى تدقيق ومراقبة جميع معاملات هذه السكة ، على ان يعـــين اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوكلاء (الوزراء) ، بنـــاء عـــلى اقتراح وزير الاوقاف ، من ذوي الاختصاص والفنيين . واشـــار القانون الى صلاحية وزارة الاوقاف في وضع نظام تحدد فيـــه صلاحيات هذا المجلس ومواعيد اجتماعاته وكيفية تعيين الموظفين وادارة شؤون الخط .

ثم صدر قانون آخر في ٩ رمضان ١٣٣٢ (آب ١٩١٤) يثبت كيفية ادارة هذه السكة كما اوجدها القانون السابق ويقضي ، مـــن جهة ثانية ، بان تعاد الى ملكية الخط الحجازي الابنية والاراضـــي التي كانت خصصت له سابقا وسجلت باسم الخزينة العامة لتتصرف بها ادارة السكة لحسابها .

وكانت ادارة الخط تتمتع باستقلال مالي . وكان لها ميزانيـــة خاصة ملحقة بميزانية الدولة العامة . ونورد فيما يلي خلاصـــة ميزانية ١٩١٤ — ١٩١٥ :

الواردات	ليرة عثمانية ذهبا	النفقات	ليرة عثمانية ذهبا
موارد الاستثمار	٢٥٠٠٠٠	الرواتب والاجور للموظفين	
ديون مستحقة	٢٥٠٠٠٠	والعمال و لجيش	
ما تدفعه الخزينة العامة		المحافظ	٢١٢٢٤٧
لادارة الخط	٩٥٠٠٠	اللوازم والمحروقات	١٠٤٥٦٦
التبرعات الشعبية	١٠٠٠	قاطرات وحافلات	٢٥٠٠٠
		انشاءات	٢١٢١٧٥
		نفقات متنوعة	٢٠٥٧٩
			٦٧٦٥٦٧
		الربح	١٤٤٣٢
	٦٩١٠٠٠		٦٩١٣٠٠

لقد جاء في هذه الميزانية ان الدولة تدفع الى ادارة الخط مبلغ خمسة وتسعين الف ليرة عثمانية ذهبا ، ولكن لم يات ذكر المبالغ التي كانت تستوفيها الخزينة باسم الاعانة للخط الحجازي بشكل طوابع اجبارية تلصق على العرائض وغيرها من الاوراق الرسمية. ومن مراجعة ميزانية الدولة العامة للسنة نفسها يتضح ان هذه الطوابع تدر على الخزينة مبلغا يعادل (٢٧٥) الف ليرة عثمانية ذهبية .

فاذا حسبنا ان الخزينة تدفع منها (٩٥) الفا ، ظهر انها تحتفظ الباقي وقدره (١٨٠) الفا . ومن ذلك يتضح ان استثمار هذا الخط في ١٩١٤ كان يعود بربح صاف لا يقل عن (١٩٤) الف ليرة عثمانية ذهبا ، بحسب هذه التقديرات .

ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى استولت السلطة العسكرية التركية على ادارة الخط واستفادت منه في نقل الجنود والعتاد الى جبهة قنال السويس ، ثم جبهة فلسطين ، ولم تكن لتحقق ذلك لو لم يكن الخط يؤمن الاتصال بين جبهة الحرب في فلسطين جنوبا ، وبين حلب شمالا . وبذلت السلطة جهودا عظيمة لايجاد الاتصال الحديدي بين الخطوط السورية وشبكة خطوط الاناضول ، ولكنها لم تتمكن من انجاز الجسور الطويلة والانفاق العظيمة في سلسلة جبال طوروس الا في ١٩١٨ ، قبيل توقيعها الهدنة مع الحلفاء . وهكذا لم يتيسر لها تأمين المواصلات المباشرة بين الاستانة وجبهة فلسطين بخط عريض متصل ، بل كانت مضطرة الى استعمال خطوط « ديكوفيل » ضيقة بين المواقع التي لم يتم

انجاز الخط العريض فيها .

وعندما دخل المغفور له الملك فيصل (الشريف فيصل وقتئذ) دمشق، واسس حكومة عربية وطنية، عهد ادارة السكة الحديدية الى مصلحة خاصة مؤلفة من مدير ومعاونين. واستمرت الادارة على هذا الوجه الى ان دخلت فرنسا دمشق في تموز ١٩٢٠ فابقتها على حالها ، ولكن تحت اشراف الجيش الفرنسي ، ثم المفوض السامي في ٣٠ حزيران ١٩٢٢ . واستمر هذا الاسلوب حتى ٢٨ شباط ١٩٢٤ ، حين عهدت المفوضية العليا ادارة الخط الى شركة د.ح.ت بموجب اتفاق نفذ ابتداء من اليوم التالي .

وقبل ان نذكر ملخص هذا الاتفاق وما تبعه من تسلم الحكومة السورية ادارة هذا الخط في اول اذار ١٩٤٥ ، لا نرى بأسا من تسجيل ميزانيات هذه الادارة في هذه الفترة .

ونذكر فيما يلي الشروط الاساسية التي استلمت بموجبها شركة د.ح.ت السكة الحديدية الحجازية :

١ ـ مدة العقد سنة واحدة تتجدد حكما سنة فسنة ما لم يعلن المفوض السامي ، او الشركة ، الرغبة في انهائها ، بشرط التبليغ قبل ستة اشهر من حلول الموعد السنوي .

٢ ـ تضع الشركة ميزانية سنوية للنفقات الملحوظة وتعرضها على المفوض السامي لتصديقها .

٣ ـ تستوفي الشركة لقاء عملها مبلغا مقطوعا يحسب على اساس معين ، على ان لا يقل المبلغ عن ٤٠٠٠٠ فرنك سنويا .

٤ ـ تدار اموال السكة وعقاراتها من قبل المفوض السامي وبمعاونة لجنة خاصة قوامها مراقب الشركات ذوات الامتياز ومندوب عن مراقب الاوقاف العام، وشخصية مسلمة تنتقى من كبار موظفي الادارة السابقة .

٥ ـ خصص مبلغ (٧٥٠٠٠) ليرة سورية كرأس مال للاستثمار استلمته شركة د.ح.ت من رصيد اموال السكة الحجازية .

٦ ـ العجز على حساب السكة الحجازية .

٧ ـ تجرد موجودات السكة الحجازية عند تسليمها . ويجب على الشركة اعادتها في حال جيدة عند انتهاء العقد او دفع ثمنها .

٨ ـ يجدد هذا العقد حكما سنة فسنة مع ادخال بعض تعديلات طفيفة عليه .

واستمر العمل على هذا الوجه الى ان اعلنت الحرب العالمية الثانية ، فاصدر المفوض السامي قرار رقم /٣٣٠/ل.ر/ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ جعل بموجبه جميع الخطوط الحديدية الموجودة في سورية ولبنان ـ بما فيها السكة الحجازية ـ بادارة خاصة تحت اشرافه ، كما سيجيء ذكره فيما بعد عند بحث وضعية شركة د.ح.مت .

وقبل ان نذكر كيفية انتقال ادارة هذه السكة الى الحكومة السورية ، لا بد لنا من التصريح بان طراز ادارة هذه السكة في المدة التي انقضت بين ١٩٢٢ و ١٩٤٤ كان من اسوأ ما يمكن تصوره من حيث عدم الاكتراث بمصالح الخط المباشرة ، وجعل التعرفات غير متناسبة معها او مع مصلحة البلاد الاقتصادية ، واستعمال قاطرات السكة وحافلاتها على خط الشركة الخاص دمشق ـ بيروت في شروط واجور غير مناسبة ، وغير ذلك من الاعمال التي لا يأتيها صاحب المال في ماله الخاص .

ولم تفلح جميع المساعي المبذولة لاسترداد هذه السكة وجعلها بادارة حكومية خاصة وذلك لسبب رغبة ممثلي الحكومة الفرنسية ذوي النيات الاستعمارية في الاستيلاء على مرافق البلاد الاقتصادية وعدم السماح للاهلين بالاستفادة منها او بادارتها .

واثباتا لسوء ادارة هذا الخط نذكر ان ميزانية السكة الحجازية لعام ١٩٤١ دلت على ان مجموع الواردات ٢٠،٥١٨ر٩٨٨ ليرة سورية ، وان مجموع النفقات ٢٦،١٦ر٣٩٠ ليرة سورية ، اي ان العجز كان يبلغ في تلك السنة ٥،٤٩٧ر٣٠٢ ليرة سورية .

والى جانب هذا الرقم ، فاننا نتباهى في التصريح بان هذا الخط، بعد ان تسلمته ادارة حكومية يرأسها شاب من خيرة مهندسي سورية الشباب ،.هو عبد الوهاب بك المالكي ، تمكن في السنة الاولى ان يجني الارباح بدلا من الخسارة . وقد بلغت الارباح نحو خمسمائة الف ليرة سورية في الاشهر التسعة الاولى من ١٩٤٠ .

وهكذا ظلت هذه السكة بادارة الاجنبي او تحت اشرافه الى ان انبثق العهد الاستقلالي الحاضر ، فعمدت الحكومة القائمة اذ ذاك الى مفاوضة الجانب الفرنسي لاستعادة هذه السكة . وقرر مجلس النواب في تشرين الثاني ١٩٤٤ لزوم استلام الخط وادارته لحساب الدولة . وقامت الحكومة بتبليغ شركة د.ح.مت نسخ

الاتفاقية واستلام السكة في اول اذار ١٩٤٤ . وقد توليت باسم الحكومة امر المفاوضة مع الشركة والافرنسيين ، فانتهت هذه المفاوضات بتوقيع بروتوكول الاستلام في اول اذار ١٩٤٤ ، فاظهرت البلاد ارتياحها واغتباطها بذلك .

وكانت الحكومة قبل الاستلام قد اتخذت العدة له واستصدرت في المجلس النيابي قانونا يقضي بارتباط مصلحة سكة الحديد الحجازية برئاسة مجلس الوزراء وبتعيين مدير عام يعاونه في بعض المهام مجلس يرأسه وزير الاشغال العامة ، وقوامه مندوبون عن وزارات المالية والاشغال العامة والاقتصاد الوطني ومدير الاوقاف العام ، وعضوان من الاخصائيين . وما تزال ادارة هذه السكة على هذه الاصول .

قبل ١٨٦٠ لم يكن الاتصال بين مدينتي دمشق وبيروت ميسورا ، فلا طرق معبدة ، ولا امن مستتب . وكان المسافر يقضي اربعة ايام ليصل من احدى هاتين المدينتين الى الاخرى . وكانت نفقات نقل البضاعة تبلغ نصف ثمنها تقريبا ، والحالة الاقتصادية غير مزدهرة ، بدليل ان عدد السكان في مدينة بيروت ما كان يتجاوز ستين الفا ، بينما كان في دمشق مئة وخمسين الفا.ولما صار الاتصال سهلا بلغ عدد السكان في مدينة بيروت ٢٣٤٠٠٠ ، وفي دمشق ٢٨٦٠٠٠ . وهذا الازدياد برهان ساطع على ان تحسين وسائل المواصلات ينمي ثروة البلاد ويكثر عدد السكان . وهكذا تضاعف عدد سكان بيروت بنسبة ٣٨٠ بالمئة تقريبا ، وعدد سكان مدينة دمشق ١٩٠ بالمئة .

وتقدم احد الاثرياء الافرنسيين في ١٨٥٦ الى حكومة الاستانة بطلب الترخيص له بانشاء طريق معبد بين بيروت ودمشق يكون امتياز استثماره لمدة خمسين سنة ، فاجيب الى طلبه في تموز ١٨٥٧ . وهكذا اسس شركة مساهمة برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك افرنسي ذهبا ، ثم باشر العمل في بدء ١٨٥٩ وانتهى في اول ١٨٦٣ حين تم الاتصال بين دمشق وبيروت — بطريق معبد على الوجه الفني المعاصر وبواسطة عربات تجرها الجياد وتقطع المسافة، وهي ١١١ كيلومترا ، بثلاث عشرة ساعة . وكان يطلق عليها ديليجانس . وفيما يأتي هذا الجدول الذي يبين وضعية تلك الشركة المالية :

عــام	الواردات	النفقات	الارباح
١٨٦٤	٥٥٠ ٠٠٠	٥١٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
١٨٧٣	١ ١٠٤ ٠٠٠	٧٤٣ ٠٠٠	٣٦١ ٠٠٠
١٨٨٣	٣٢٨ ٠٠٠	٨١٣ ٠٠٠	٥١٥ ٠٠٠
١٨٩٣	١ ٧٩٦ ٠٠٠	١ ٢٦٢ ٠٠٠	٥٣٤ ٠٠٠

وبلغت الارباح السنوية اقصاهــا في ١٨٩٢ اذ بلغت ٧٠٠٠٠٠ فرنك . ويدل هذا الجدول على اطراد الزيادة في الارباح ورقــم الاعمال من جراء تكاثر عدد المسافرين وكمية البضاعة المنقولــة ، بحيث بلغت في ١٨٩٠ : ١١٠٠٠ مسافر و ٢١٤٠٠ طن من البضاعة المنقولة ، وبحيث لم يعد في وسع الشركة ان تواجه التطور فــي وسائل النقل بالكميونات والعربات ذات الخيل ، لا سيما ان اعمال البلاد الاقتصادية كانت تطورت في تلك المدة ، وازدادت متاجرها ومعاملها وحركتها التجارية .

وفي هذه الاثناء استحصل احد وجهاء بيروت ، السيد يوسـف مطران ، على امتياز مرفأ بيروت وباعه من شركة مساهمة تأسست باسم « شركة مرفأ بيروت ومستودعاته » . ونال ايضا امتيــازا بترامويات دمشق ، وانشأ خطا حديديا بينها وبين مزيريب في حوران طوله ١٠٣ كيلومترات .

واما شركة طريق بيروت ـــ دمشق ، فقد بدات بدرس حالتهـــا المادية ووضعها من حيث قرب انتهاء مدة امتيازها . واناطت امــر درس انشاء خط حديدي بين دمشق وبيروت بخبراء فنيين اختاروا ان تكون السكة بعرض ١٠٥ سنتيمترات وان يجتاز الخط جبــال لبنان متلمسا ارتفاعاته ذات الانحــدار الشديد ، بــدلا من ايجاد نفق تحت الجبل ، وذلك اقتصــادا في النفقات التأسيسية ، ولان الوسائط الميكانيكية لحفر الانفاق لم تكن ميسورة بعد . وقدر الخبراء نفقات التأسيس بمبلغ اربعة وعشرين مليون فرنك ذهبا ، وعلى الاثر طلب احد وجهاء بيروت ، السيد حسن بيهم ، امتيازا بهذه السكــة فناله بموجب الفرمان الصادر في ٧ حزيران ١٨٩١ .

والى جانب هــذه الدروس والمشاريع كانت احدى الشركات الانكليزية استحصلت على امتياز بانشاء خط حديدي بين حيفــا ودمشق (وقد باشرت فعلا بالعمل الا انها توقفت بعد ذلك واستعادت الدولة العثمانية الامتياز لقاء مبلغ من المال ، ووضعت يدها عــلى الاعمال المنجزة) ففكر القائمون على الشركتين الافرنسيتين في مــا يؤدي اليه دخول هذا المزاحم الجديد ، فاتحدتا في شركة واحــدة

ونالتا فرمانا سلطانيا بتاسيس شركة مساهمة تحت عنوان « شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية : بيروت ـ دمشق ـ حوران ـ بسوريا » ، وهي المعروفة الان باسم د.ح.ت ، وذلك من ٢٢ تشرين الثاني ١٨٩١ . ثم اشترت من السيد حسن بيهم امتيازه بمبلغ دفع له اسهما في الشركة الجديدة ، بحيث خصص له ولحملة اسهم شركة طريق بيروت ـ دمشق ١٢٥٠٠ سهما لقاء افراغهم حقوقهم ، اي ما يعادل ٦٥٠٠٠٠٠ فرنك . واكتتب مساهمو شركة خط دمشق المزيريب برصيد الاسهم . وعلى هذا الوجه غطيت اسهم الشركة الجديدة التي حدد راس مالها بعشرة ملايين فرنك ذهبا . وبدات الشركة اعمالها بانجاز خط دمشق ـ المزيريب الحديدي ، فافتتحته في ١٨ تموز ١٨٩٤ ، بانجاز خط بيروت ـ دمشق في ٣ اب ١٨٩٥ ، فاصبحت المسافة بين دمشق ومزيريب تقطع بثلاث ساعات وبين دمشق وبيروت بتسع ساعات .

اما خط رياق ـ حمص ـ حماه ـ حلب ـ فقد طلب سفير فرنسا في الاستانة امتيازا به لشركة د. ح.ت.، لكن الحكومة تمشيا مع اسلوبها في اغداق النفع على اخصائها منحت الامتياز لاحد وجهاء بعلبك ، يوسف حبيب افندي المطران ، الذي باعه بدوره من تلك الشركة لقاء مبلغ ٢٧٣٤٠٠٠ فرنك ذهبا . وزادت الشركة راس مالها وجعلته ١٥ مليون فرنك .

ويقضي هذا الامتياز الممنوح في ١٨ ذي القعدة ١٣١٠ (٣ حزيران ١٨٩٣) لمدة ٩٩ سنة ، بضمان الدولة العثمانية ارباح الاستثمار على ان لا يقل الربح عن ٧٪ من النفقات التأسيسية وان لا يزيد عن ١٢٥٠٠ فرنكا ذهبا عن الكيلومتر . وقد خصصت لقاء هذه الضمانة الكيلومترية واردات الالوية التي كان الخط يجتاز اراضيها، وذلك بكفالة ادارة الديون العمومية العثمانية التي كفلت ايضا تسديد العجز ، فيما اذا لم تكف هذه الواردات لتغطية الضمانة . وهذه الالوية هي دمشق وحماه وطرابلس واللاذقية وعكا وحوران . وكانت تقدر وارداتها للخزينة بمبلغ / ٤٣٠٠٠٠٠ / فرنكا سنويا . ثم الحقت بالامتياز شروط جديدة جعلت الضمانة بمعدل /١٥٠٠٠/ فرنك للكيلومتر الواحد ، على ان تكون حصة الدولة ٥٠٪ مما يزيد عن هذا المبلغ .

على ان الشركة لم تستطع مواجهة الصعوبات المالية بأموالها الخاصة ، فلجات الى شركة افرنسية اخرى والى البنك العثماني واصدرت سندات قرض . وهكذا تمكنت الشركة من ايصال الخط

الى مدينة حماه في ١٩٠٤ ، والى حلب في ٥ تشرين اول ١٩٠٥ ، بعد ان انزلت الضمانة الكيلومترية الى / ١٣٥٠٠ / فرنك .

واما خط طرابلس – حمص فقد اعطي امتيازه للشركة نفسها بموجب فرمان مؤرخ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٠٩ ، على ان لا يكون ثمة ضمانة كيلومترية البتة . فاصدرت الشركة اسناد دين بمبلغ / ٢٢٧٣٥٠٠ / فرنك ذهبا اشتراها بمجموعها البنك العثماني ، وبدىء بالعمل في ١٦ آذار ١٩١٠ وانتهى في اول حزيران ١٩١١ .

سكة حديد بغداد

قبل اختراع القطارات البخارية ، وحينما كان نقل البضائع بحرا يؤمن بالمراكب الشراعية التي كانت تدور حول راس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا الاقصى ، كانت القوافل التجارية البرية تسير على طريق الاستانة فتخترق بلاد الاناضول ، ثم اراضي سورية الشمالية وتتجه نحو بغداد فالبصرة ، ومنها الى بلاد العجم فالهند . وكان هذا الطريق مسلك الاسكندر الاكبر حتى للغزوات والحروب . وكانت ايضا تجارة الهند والعراق تسلك هذا الطريق متجهة الى البلاد الاوروبية .

واول من فكر في انشاء خط حديدي لتامين النقل بين هذه البلدان هو الكولونيل الانكليزي « السير فرانسيس شه ته » الذي انشأ شركة لدرس امكان احداث هذا الخط الحديدي ، مبتدئا بمرفأ السويدية في لواء الاسكندرونة على البحر المتوسط ومنتهيا في الكويت في الخليج الفارسي . وقد منحته الحكومة العثمانية الامتياز في ١٨٥٧ ، الا انه لم يستطع جمع المال اللازم لتأسيس شركة مساهمة بسبب اضطراب افكار رجال المال من جراء منح الامتياز بفتح قناة السويس ومزاحمتها الممكنة لهذا الخط . وهكذا سقط الامتياز بانقضاء المهلة المحددة لمباشرة العمل .

وعهدت الحكومة العثمانية في ١٨٧٢ الى احد المهندسين النمساويين بدراسة هذا المشروع ، فاقترح ان يبتدىء الخط بالسويدية ، مارا بانطاكية ، فحلب ، فأورفه ، فماردين ، فبغداد .

وقام الانكليزبدرس هذا المشروع على انفراد ووضعوا عدة مقترحات للطريق الاصلح منها :

(١) الاستانة – دير بكر – الموصل – بغداد – الخليج الفارسي . لكن الحكومة الروسية اعترضت على هذا الاقتراح .

(٢) الاسكندرونة – حلب – وادي الفرات – الكويت .

(٣) طرابلس ــ تدمر ــ بغداد ــ الكويت . وكان مدحت باشا، الوزير التركي المشهور ، يحبذ هذا الاقتراح .

(٤) صور ــ الكويت ــ او البصرة .

(٥) العريش ــ الكويت . وكان هذا المسلك اقصر الطرق ، لكنه يجتاز صحارى قفرة .

(٦) طرابلس ــ حمص ــ حماه ــ المعرة ــ ادلب ــ حلب ــ اورفة ــ نصيبين ــ الموصل ، ومن هناك نحو بــلاد العجم ، ثم كراتشي في الهند .

وكان ان استرعت هذه الاقتراحــات انتباه رجال السياسة الانكليز ، فاستحصلوا على حق ادارة جزيرة قبرص ثم انتهى الامر بهذه الجزيرة الى الانتقال من املاك الدولة العثمانية الى املاك الامبراطورية البريطانية .

وعلى اثر ذلك نال السير ادوار كازاله الانكليزي ، في ١٨٧٢ ، امتيازا بانشاء خط حديدي من الســويدية ــ حلب ــ بغداد ــ البصرة ــ الكويت . الا ان انشغال الحكومة البريطانية في ذلك الوقت في القضية المصرية واحتلالها مصر ، فضلا عن اتجاه سياستها الى الاشتراك في ملكيــة قنــاة السويس ، اديا بها الى صرف النظر عن هــذا المشروع .

على ان كل هذه المسالك المقترحة كانت ترمي الى احداث طريق مختصر بين التجارة الاوروبية وبلاد الهند . وحبذا لو نفذ احدهــا ، لكانت تأمنت بــذلك فائــــدة سورية . الا ان الحكومة العثمانية اخذت براي جعل ابتداء الخط في عاصمة ملكها الاستانة ولم توافق على الاقتراحات المعروضة الاخرى . فمنحت لشركة المانية في ١٨٨٨ امتيازا بانشاء خط حديدي من الاستانة (حيدر باشا) الى ازمير ثم انقره / ٤٨٦ / كيلومترا . وبوشر بالعمل حالا وانتهى في اول كانون الاول ١٨٩٢ . ثم منحتها امتيازا بتمديد الخط من اسكي شهر الى قونيا ، فتم ذلك في تموز ١٨٩٦ .

وكان التزاحم السياسي بين بريطانيا وفرنسا في ذلك العهد على اشده ، بحيث ادى الى رضى الانكليز عن منح خط بغداد للالمان ، رغبة منهم في عرقلة السياسة الافرنسية التي كانت تتوق منذ تلك الايام الى الاستيلاء على البلاد السورية . على ان ذلك لم يمنعهم من الاحتجاج شكلا على تطور هذا التنافس الدولي الذي نتج عنه منح امتياز خط قونيا ــ بغداد لشركة المانية في ٢١ كانون

الثاني ١٩٠٢ ، مارا بأضنه — كيللس — راس العين — الموصل — بغداد — البصرة . ثم تألفت الشركة الامبراطورية العثمانية لخط بغداد الحديدي ونالت الامتياز النهائي في ٥ آذار ١٩٠٣ . وكان قوام مجلس ادارتها ١١ المانيا و ٨ فرنسيين و ٤ عثمانيين وعضوين سويسريين وعضو واحد نمساوي واخر ايطالي . وصدر الفرمان السلطاني بذلك في ٢٠ تموز ١٩٠٣ .

وقد اعاقت الخلافات السياسية بين الدول مهمة هذه الشركة، سواء في توزيع الاسهم او في تدارك المال اللازم . وهكذا انفجرت الحرب العالمية الاولى واشتركت البلاد العثمانية فيها ولما ينجز من المشروع الا اجزاء غير متصلة . لكن الشركة ضاعفت الجهود بالاتفاق مع الحكومة وبمساعدتها حتى تمكنت في اول ايلول ١٩١٨ من انجاز الاتصال المباشر بين الاستانة وحلب ونصيبين. لكن سرعان ما اضطرت الدولة العثمانية الى عقد هدنة مودوروس في تشرين الاول ١٩١٨ ، فتوقفت اذ ذاك الاعمال بكاملها ، واستولت السلطات العسكرية الانكليزية والافرنسية على الخطوط الموجودة .

بعد الحرب العالمية الاولى : الخطوط الحديدية د. ح. ت.

على اثر نشــــوب الحرب العالمية الاولى وضعت الحكومة العثمانية يدها على الخطوط الحديدية التابعة لشركة د. ح. ت. ، وذلك في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤ ، واستمرت في تشغيلها الى ان انسحبت جيوشها من البلاد السورية في تشرين الاول ١٩١٨ . وكانت الخطوط في حالة سيئة . واما خــط دمشق — مزيريب ، فكانت السلطة العسكرية التركية اقتلعت قضبانه واستعملتها في انشاء خط فلسطين — العريش — قناة السويس . ولما دخلت الجيوش الانكليزية الى البلاد السورية استلمت ادارة الخطوط طيلة مــدة بقائها فيها . وعند انسحابها في تشرين الثاني ١٩١٩ ، استأنفت شركة د. ح. ت. استثمار الخطوط تحت اشراف المفوضية العليا الافرنسية ، بموجب اتفاق ١٥ تشرين الثاني ١٩١٩ ، على ان تتحمل الخزينة الافرنسية الخسائر التي قد تنجم من جراء استثمار الخط وان تتقاسم مع الشركة الارباح مناصفة . وكان من نتيجة هذه الادارة حتى التاريخ الذي الغيت فيه ، وهو ٣٠ حزيران ١٩٢٣ ، ان قبضــــت الخزينة الافرنسية حصتها من الاربــــاح البالغة / ٢٥٨٧٣٨١٩ / فرنكا افرنسيا .

الا ان الشركة المذكورة واصلت مراجعاتها في طلب العطل والضرر الذي اصابها من الاعمال الحربية بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨

وبكلفة اعادة الخطوط الى حالها الاصلية . وبعد المذاكرات العديدة ارغمت الدولتان السورية واللبنانية على تحمل مبلغ /١٢٥٠٠٠٠٠/ فرنكا افرنسيا دفع من قبلهما الى الشركة المذكورة ، بموجب الاتفاق المعقود بين الدولتين المذكورتين والشركة ، المصدق من قبل المفوض السامي ، في ١٢ تشرين اول ١٩٢٥ .

اتفاقية تجديد شروط الامتياز

في تاريخ ١١ ايلول ١٩٢٥ عقدت اتفاقية لتجديد شروط الامتياز للخطوط الحديدية وقعها باسم سورية رئيس دولتها آنئذ السيد صبحي بركات ، ووقعها باسم لبنان حاكمه الافرنسي « كيلا » ، كما وقعها باسم شركة د.ح.ت. مديرها العام . وقد ابرم المفوض السامي هذه الاتفاقية في قرار أصدره في ١٢ تشرين الاول ١٩٢٥ .

وبما ان هذه الاتفاقية هي الاخيرة (بصرف النظر عن الحالة الاستثنائية التي وجدت منذ اعلان الحرب العالمية الثانية والتي سنذكرها فيما بعد) فاننا نرى من الفائدة ذكر الاسس العامة التي جاءت فيها :

المادة الاولى : اعتراف بحقوق الشركة السابقة .

المادة الثانية : تمديد مدة الامتياز خمس سنين بحجة ضياع سني الحرب العالمية الاولى وتحديد مبدأ حق شراء الحكومة للخطوط ، في ٥ ايار ١٩٤٨ ، لجميع الخطوط .

المادة الثالثة : تثبيت حق الشركة في الاستفادة من الاعفاءات الجمركية عن جميع المواد التي تستوردها لانشاء خطوط جديدة او اصلاح الخطوط الحالية .

المادة الرابعة : حق الدولتين السورية واللبنانية في طلب تنزيل التعرفات للنقل .

المادة الخامسة : يمكن ان تطالب الشركة بانشاء خط مزدوج مواز للخطوط الموجودة على نفقتها اذا اقتضته كثرة النقليات وكانت الواردات في الكيلومتر تتجاوز / ١٥٠٠٠ / ليرة سورية ـ لبنانية ذهبا .

المادة السادسة : تداوم الشركة على استثمار خطوطها حسب الاصول التي قامت بتطبيقها حتى ذلك التاريخ والتي يعلنها المتعاقدان ولو كان لها مبدئيا ملء الحق في استثمار الخطوط بالاساليب والوسائط التي تختارها

المادة السابعة : الامور التالية : [أ] تخصيص موارد الخطوط لنفقات الاستثمار ونفقات مركز الشركة العام في باريس ، ولتسديد الديون التي على الشركة مع فوائدها في الحال الحاضرة او التي تضطر لاستقراضها في المستقبل ، ولتأمين فائدة الى

المساهمين بمعدل ٥٪ ، ولجمع مبلغ احتياطي بقصد القيام بالاعمال الجديدة على ان يكون القسط السنوي المقيد في هذا الاحتياطي نصف مليون فرنك افرنسي . [ب] يقسم ما يقبض من الموارد عن المبالغ المذكورة في الفقرة السابقة بين الدولتين والشركة بموجب قاعدة تصاعدية بحيث تبلغ حصة الدولتين ٢٥٪ من الارباح الصافية التي هي دون المليونين من الفرنكات و ٩٠٪ للارباح الزائدة عن هذا المبلغ . [ج] تتحمل الدولتان تسديد الفرق فيما اذا لم تكف الموارد لتغطية المبالغ المضمونة المذكورة في الفقرة [أ] . [د] تضمن موارد الدولتين من الجمارك ، وبالتالي ضرائب الاعتبار والويركو ، تأمين هذه المبالغ .

المادة الثامنة : ان احكام المادة السابعة تقوم مقام الاتفاقات المالية السابقة المعقودة بين الشركة والدولة العثمانية . وعليه تتنازل الشركة عن الضمانة الكيلومترية التي كان يتمتع بها خط رياق — حلب ومن التأمينـــات الممنوحة قبل الحرب مقابل واردات خط بيروت — دمشق — مزيريب مع الاحتفاظ باخذ موافقة حاملي سنداتها في ظرف ستة اشهر . كما انه الغيت ايضا عن جميع الخطوط الاحكام القديمة المتعلقة بأي تقسيم كان في الواردات بين الدولتين والشركة .

المادة التاسعة : المبلغ الاحتياطي المخصص بموجب الفقرة (ا) السابقة الذكر يقسم مناصفة بين الدولتين وبين الشركة عند انتهاء مدة امتيازها او في شراء الخطوط من قبل الدولتين .

المادة العاشرة : احكام خاصة في شأن الخطوط التي قد يفكر في انشائها .

المادة الحادية عشرة : تثبيت حق الشركة في امتياز انشاء خط من رياق الى الرملة ، ومن حمص الى دير الزور ، اذا لم تقم الدولة بهذا الانشاء على حسابها .

المادة الثانية عشرة : فتح اعتماد من قبل الدولتين للشركة بمبلغ خمسة ملايين فرنك لاتمام تصليح الخطوط المخربة .

المادة الثالثة عشرة : توحيد المبلغ السنوي الذي تدفعه الشركة للدولتين لاجل مراقبة الخطوط بمبلغ ٩٠٠ قرش سوري عن كل كيلو متر .

المادة الرابعة عشرة : تبقى جارية جميــع احكــام صكوك الامتياز المعمول بها والتي لا تخالف احكام هذه المقاولة .

المادة الخامسة عشرة : اللجوء الى التحكيم عند الاختلاف .

واتماما للفائدة نذكر ان الضـــــمانة الكيلومترية التي كانت الحكومة العثمانية اخذتها على عاتقها لخط — رياق — حلب قد الغيت واستعيض عنها بضمان الخسائر مهما بلغت وضمان المبالغ المذكورة بالفقرة (ا) من المادة الاولى السابقة الذكـر . وبما ان الاتفاقية المذكورة شملت جميع خطوط الشركة بما فيها خط بيروت — دمشق وحمص — طرابلس ، يتضح ان الفائدة العظيمة التي نالتها

الشركة من هذه الاتفاقية لا تعادل فائدة المشاركة في الارباح التي خصصت للدولتين ، لا سيما ان الحال عام ١٩٢٥ وما سبقها من السنين لم تكن تبشر بتوفر الربح ، بل كانت الخسائر متوالية على هذه الخطوط .

ان ارغام السلطة الافرنسية السلطات المحلية السورية واللبنانية على قبول التوقيع على هذه الاتفاقية ؛ بما في ذلك تحميل الغرم على عاتق البلاد وحصر الغنم بالشركات الافرنسية ، لدليل ساطع على ما كابدته البلاد وما عانته من المصائب في عهد الاستعمار والانتداب وما اضطرت لتنفيذه من الاتفاقيات المغايرة لمصلحتها العامة .

واكبر برهان على ان هذه الاتفاقية جاءت في صالح شركة د.ح.ت. هو ان اسهمها التي كانت لا تزيد قيمة الواحد منها في ١٩٢٥ عن (٥٥٠) فرنكا ارتفعت عقب تنفيذ هذه الاتفاقية في ١٩٢٧ الى (١٣٠٠) فرنك ، وبلغت حصة الارباح الموزعة على السهم الواحد (٥٠) فرنكا في ١٩٢٧ بعد ان كانت (٢٥) فرنكا في ١٩٢٥ ، اي قبل ابرام الاتفاقية .

واما مراقبة الدولتين لامور الشركة المالية وحقهما في تنزيل التعرفات ، كما ذكر في الاتفاقية ، فلم يكن الا وهميا او صوريا . واما مراقبة الشركات ذات الامتياز التي انيطت بها حقوق الرقابة وابرام التعرفات ، فنكتفي بأن نقول انها كانت في عهدة موظف افرنسي . فالشركة افرنسية والمراقب افرنسي ، والضحية هي البلاد السورية واللبنانية في اقتصادياتها وفي ماليتها .

ولكن سرعان ما تبدلت الظروف فتدنت قيمة الفرنك وتبعته عملتنا السورية . فارتفعت قيمة الحاجيات ولحقتها اجرة النقل صعودا الى ان اصبحت موارد الخطوط الحديدية تفيض عن المبالغ المضمونة سنويا ، فانقلبت الحال من خسارة تتحملها الدولتان الى ربح يجب أن تشتركا فيه . ولم يتنبأ واضعو تلك الاتفاقية بهذا التطور ، ولم يدر بخلدهم انهم سيضطرون يوما من الايام لمعالجة الموقف وايجاد الوسيلة المؤدية الى حرمان الدولتين من حقهما الطبيعي ، فما كان منهم الا ان سكتوا ولم يجبروا الشركة على دفع حصة الدولتين . واستمر هذا الاغضاء ولم يزل مستمرا .

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية واشتركت فرنسا فيها ضد

المانيا، عقدت المفوضية العليا مع شركة د.ح.ت. اتفاقية في ٤ ايلول ١٩٣٩ ابرمها المفوض السامي في قرار رقم ٣٣٠/لر/ ، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٩ جعله شاملا لجميع الخطوط الحديدية في سورية ولبنان . وتقضي هذه الاتفاقية بتوقيف احكام اتفاقية ١٩٢٥ طول مدة الحرب واستبدالها باحكام مؤقتة نذكر خلاصتها فيما يأتي :

١ ــ تدير شركة د. ح. ت جميع الخطوط تحت اشراف المفوضية العليا ومراقبتها ولحساب الدولة الافرنسية ، بحيث تكون الخسائر على عاتق تلك الدولة ، امـــا الارباح فتقسم بينها وبين الشركة ، وعلى ان يخصص من الموارد مبلغ شهري قدره تسعمائة الف فرنك افرنسي يعطى للشركة .

٢ ــ تجعل تعرفات النقل بمقدار يؤمن نفقات الاستثمار .

٣ ــ تحدث هيئة باسم لجنة الخطوط مؤلفة من مستشار المالية في المفوضية العليا ومراقب الشـركات ذات الامتياز ومدير الشركة وتقرر هذه الهيئة جميع ما يتعلق بالخطوط الحديدية من الامور الادارية والمالية وغيرها .

٤ ــ تتعهد الحكومة الافرنسية بجميع المسؤوليات التي قد تنشا من جراء هذه الادارة المباشرة ، بحيث لا تؤثـر على حقوق الشركة في امتيازاتها السالفة .

واستمرت ادارة الخطوط على هذا الشكل حتى الهدنة الافرنسية ــ الالمانية ، حين اعيدت ادارة الخطوط للشـركة الى ان احتل الجيش البريطاني مع انصار الجنرال ديغول من الافرنسيين البلاد السورية . فاصدر الجنرال كاترو قائد الافرنسيين الاحرار قرارا بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٢ اعاد بموجبه ادارة الخطوط الى ما كانت عليه في اوائل الحرب . لكنه جعل الارباح الصافية مشتركة بين الشركة وبين دولتي سورية ولبنان مناصفة ، بدون ان يكون للخزينة الافرنسية فيها نصيب . الا ان القرار لم ينص علـى كيفية تحمل الخسائر ، بل ترك هذا الامر معلقا .

وعقب تأليف الحكومات الدستورية السورية واللبنانية في ١٩٤٣ ، طالبت هذه الحكومات بالغاء هذا التدخل في الشؤون العائدة لدولتي سورية ولبنان والتمسك بمراقبة هذه الشركة ، على ان يتولاها موظفون سوريون ولبنانيون . لكن الجانب الافرنسي كان دائما يتحجج بالضرورات الحربية التي لا تسمح ، على زعمه ، بترك واسطة النقل في ايد غير عسكرية . وما تزال هذه القضية رغم

انتهاء الحرب في يد الافرنسيين .

ولا بد لنا من الاشارة الى ان موقف شركة د. ح. ت باتفاقها مع المفوض السامي الافرنسي على استبدال اتفاق ١٩٢٥ باتفاق آخر بدون رأي الحكومتين السورية واللبنانية،يبرر لهاتين الحكومتين تبديل موقفهما ، باعتبار ان الشركة اخلت بالاتفاق الاصلي . ثم انه يساعد الحكومتين على التخلص منه والغاء الامتياز .

خط بغداد منذ ١٩١٨

تركنا بحث هذا الخط عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ، فلنعد اليه الآن فنذكر انه في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ عقدت اتفاقية انقرة الاولى بين الحكومة التركية وممثل الحكومة الافرنسية مسيو فراكلين بويون . ومن جملة الامور التي اتفق عليها اعادة كيليكيا الى الاتراك وجعل الخط الحديدي بين جوبان بك ونصيبين حدا بين الاراضي التركية والاراضي السورية ، على ان تكون دمنته تركية . ولقاء هذا التساهل وهذه الهبة التي جادت بهما مكارم فرنسا على حساب غيرها استحصلت على امتياز الخط الحديدي بين بوزانتي ونصيبين، على ان تختار الحكومة الافرنسية الشركة التي تريدها ان تكون صاحبة الامتياز . وبموجب هذه الاتفاقية انشأ الافرنسيون شركة ضمت مصالح بعض المصارف وشركة د.ح.ت. واعطيت لها رخصة باستثمار هذا الخط باسم شركة « بوزانتي — حلب نصيبين وتمديداتها » . .

فقامت تلك الشركة باصلاح التخريبات التي وقعت اثناء الحرب وباستثمار هذه الخطوط الى ان عقدت اتفاقية جديدة في انقرة يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ تقضي بتصفية الحالة الراهنة وتسليم القسم من الخطوط الواقع بين بوزانتي وفوزي باشا الى الاتراك ، وبتأسيس شركة برأسمال افرنسي لاستثمار الخطوط المارة في الاراضي التركية حتى نصيبين ، على ان يشترك الاتراك في قسم من راسمالها . فانشأت شركة باسم « جنوب دميريوللري » ، اي الخطوط الحديدية الجنوبية ، نسبة الى كونها في الجنوب الاقصى للاراضي التركية . واشتركت شركة د. ح. ت. ايضا في راسمال هذه الشركة .

اما الخطوط الواقعة ضمن الاراضي السورية ، اي من ميدان اكبس الى حلب فجوبان بك ، فقد عهد المفوض السامي الافرنسي بها الى شركة د. ح. ت ، وصار يطلق عليها اسم ل. س. ب ، اي

ما يعني باللغة الافرنسية خطوط بغداد السورية .

وقد اتفقت شركة (؟   ) مع شـــركة د. ح. بت. على استثمار الخطوط الواقعة في الاراضي التركية من قبل هذه الشركة بشروط حددتها الاتفاقية المعقودة في ١٤ حزيران ١٩٣٣ بينهـــا وبين الحكومة التركية ولم تعين فيها نهاية مدة الاستثمار .

خط تل زيان ـ تل كوشك

بعد ان تم عقد الاتفاقيات المذكورة اعـــلاه وانتهى اصلاح الخطوط المخربة بحيث اصبح الاتصـــال ميسورا بـــين الاستانة ونصيبين (القامشلي) ، رؤي ان الاستفادة من هذه الخطوط لا تكمل الا بوصلها مع شبكة الخطوط العراقية . فجـرت محادثات بين السلطة الافرنسية والحكومة العراقية لتقوم كل منهما بانشاء القسم الكائن تحت سيطرتها على ان يكون الملتقى على الحدود العراقية ــ السورية بالقرب من قرية سورية اسمهـــا تل كوشك . وقامت المفوضية بانشاء القسم السوري بين قرية تل كوشك الواقعة على الحدود السورية العراقية ، وبين قرية سورية اسمها تل زيان على مقربة من القامشلي ورصدت لتسديد نفقات انشائه المبالغ اللازمة من صندوق المصالح المشتركة بين سورية ولبنان . وانجز هذا الخط ودشن في ٢ ايار ١٩٣٥ . اما القسم العراقي بـــين تل كوشك والموصل فقد انجز في ١٩٣٨ ، بحيث امكن الاتصال بين الاستانة وبغـــداد .

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية وصدور قـــرار المفوض السامي بجعل الخطوط الحديدية السورية تحت ادارته ، دخلت هذه الشبكة ايضا ضمن تلك الادارة ولم تزل الحالة مماثلـــة لوضعية الخطوط الاخرى التابعة لشركة د. ح. ت.

الخطوط الحديدية كما يجب ان تكـــون في المستقبـــل

سورية مركز الاتصال الطبيعي بين القارات الثلاث : اوروبا وآسيا وافريقيا ، فيها تلتقي الخطوط الموصلة بين تركيا والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن وفلسطين ومصر والبحر المتوسط . ومن هذه الاقطار تتصل سورية بأوروبا واميركا وافريقيا والشرق الاقصى واوستراليا .

ويمكن اعتبار شكل سورية الجغرافي كالمثلث تتجـــه احدى زواياه نحو تركيا واوروبا ، وتتجه الزاوية الثانية نحو العراق وايران وروسيا ، وتتجه الزاوية الثالثة نحو جزيرة العرب وفلسطين ومصر

وافريقيا . ومن المؤسف ان فرنسا رمت هذا المثلث في ١٩٣٩ على مائدة السياسة الدولية ، فكسرت زاويته الشمالية الغربية ، لواء الاسكندرونة ، وقدمته هدية الى اتاتورك استجداء منها للتحالف مع الاتراك . وسبقت انكلترا ايضا فرانسا عندما كسرت الزاوية الجنوبية الغربية بالحاقها قضاء صفد بفلسطين ، بعد ان كان تابعا لولاية الشام في عهد الامبراطورية العثمانية . اما الزاوية الثالثة الشمالية الشرقية ، فكانت ممتدة نحو الحدود الايرانية ، جاعلة الموصل ضمن الاراضي السورية بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو المشهورة .

واذا اخذنا في الاعتبار هذه الوضعية الجغرافية الفريدة ، نجد ان شبكة الخطوط الحديدية الحالية لا تؤدي ما تتطلبه المصلحة تمام التأدية . ولم تراع في انشاء هذه الخطوط وضعية سورية الجغرافية ومركزها الوسط بين هذه الاقطار ، ولم توضع سياسة توجيهية قبل انشائها . لكنها احدثت لتأمين الحاجة المحلية ثم سعي لربطها ببعضها ووصلها بالخطوط الدولية .

كما ان هذه الشبكة الحالية لا تستفيد منها الزراعة والتجارة والصناعة استفادة كاملة . ذلك ان كثيرا من البقاع الزراعية هي بعيدة عن الخطوط ، كما ان مركز دمشق ، بوصفها عاصمة لسورية ، لم يراع كما يجب . فبقيت العاصمة منعزلة عن الخطوط الرئيسيّة ومتصلة بها في خطوط ضيقة لا تستطيع تأمين الحاجة .

وعلى ذلك نجد ان مصلحة سورية الاقتصادية الاساسية ، من حيث الزراعة والصناعة والتجارة ، ومن حيث ضرورة الاستفادة من الوضعية الجغرافية تمام الاستفادة يقضي بأن تكون شبكة الخطوط الحديدية في المستقبل متوافقة مع الاهداف الاساسية الآتي بيانها :

ولنبدأ بذكر الاهداف الخارجية :

١ ـ الاتصال مع تركيا ومنها مع البلاد الاوروبية .

٢ ـ الاتصال مع العراق ومنه مع ايران وما ورائهما من البلاد ، ومع الهند عن طريق البصرة البحري ، وتسهيل الترانزيت للعراق نحو اوروبا او نحو فلسطين ومصر بواسطة خطوط سورية .

٣ ــ الاتصال مع شرق الاردن ومنــه مع المملكة السعودية العربية ، وعن طريق العقبة مع الهند والشرق الاقصى واوستراليا ، متجنبين بذلك قناة السويس .

٤ ــ الاتصال مع فلسطين ومنها مع مصر والسودان ومنها مع افريقيا الوسطى وافريقيا الجنوبية .

٥ ــ الاتصال عن طريــق لبنان بالبحر المتوسط ومنه بالبلاد الاوروبيــة والاميركيــة ، وبافريقيا الشمالية والغربية . وهذه الاتصالات تؤمن نقل المسافرين والبضائع بــين اوروبا والعراق وفلسطين ومصر وافريقيا الجنوبيــة حتى مدينة الكاب ومرافيء البحر المتوسط وبقية البحور .

٦ ــ الاختصار في الوقت والمسافة بخطوط الاتصال الدولية بين اوروبا وافريقيا ، وبين اوروبا والعراق ، وبين العراق ومصر .

٧ ــ وصل الشبكــة الحديديــة العراقية بالشبكة الحديدية الايرانية .

وتنفيذ هذه الخطط يحقــق الانسجام الصحيح بين الخطوط الحديديــة في جزيرة العرب ، فتصبح شبكة الخطوط الحديدية العربية مؤمنة حاجات بلاد الشرق الادنى واتصالاتها بشبكة الخطوط الاوروبية والآسيوية والافريقية ، وتؤمن ايضا نقل الحجاج القادمين من العراق وبلاد العجم وما ورائهما من البــلاد الآهلة بالسكان المسلمين ، ومن تركيا والبلقان ، ومن سورية ولبنان ، ومن فلسطين وشرق الاردن . وهذا هو الطريــق التاريخي الذي كان يسلكه الحجاج قبل ١٩١٤ وانقطــع عند نشوب الحرب العالمية الاولى . ولم يعد الى ما كان عليه بسبــب تخريب الخط الحديدي بين معان والمدينة المنورة .

اما الاهداف المحلية فهي :

١ ــ جعل شبكة الخطوط الحديدية متغلغلة في البلاد السورية تغلغل الشرايين الكبيرة في جسم الانسان ، تتفرع منها خطوط نقل في السيــارات كتفرع الشرايين الصغيرة التــي تنقل الدم الى كل ناحية من نواحي الجسم . وبذلــك تحول دون مساوىء المزاحمة بين السيارة والقطار ، اذ يمنــع النقل في السيارات الكبيــرة بين البلدان التــي يمر فيها القطار . وينحصر عمل السيارات في تأمين الاتصال بين الخطــوط الحديديــة ومراكز الانتاج والاستهلاك

البعيدة عن الخط الحديدي .

٢ ــ امرار الخطوط الحديدية في الاراضي الزراعية المستعملة في الحال الحاضرة او المرجو استغلالها في المستقبل ، بحيث يكون ممر هذه الخطوط في وسط هذه البقاع على قدر الامكان .

٣ ــ تعزيز مركز العاصمة الاقتصادي من حيث الاتصال بشبكة الخطوط اتصالا لا يحول دونه اختلاف عرض الخط الحديدي او تقلب الاحوال الجوية التي تجعل العاصمة الآن في معزل عن كافة الانحاء ضمن دائرة لا يتجاوز قطرها عشرين كيلومترا . وكذلك وصل العاصمة بثلاثة مرافيء في البحر المتوسط ، وهي طرطوس وبيروت وحيفا ، ووصلها بمرفأ العقبة لتأمين سهولة الاتصال مع البلاد الواقعة على البحر الاحمر .

٤ ــ تيسير نقل البضائع الواردة الى حلب من البحر المتوسط والصادرة منها اليه عن طريق اقرب مرفأ سوري (اللاذقية) وفي هذا فائدة كبرى لتلك المدينتين ، لا سيما بعد ان حرمت حلب من مرفئها الطبيعي وهو الاسكندرونة .

٥ ــ جعل شبكة الخطوط الحديدية متلائمة ايضا مع المقتضيات الحربية الستراتيجية .

٦ ــ جعل الخطوط الحديدية بعرض واحد اي / ١٤٠ / سانتيمترا وهو المقياس العالمي للخطوط الحديدية .

٧ ــ السرعة في نقل المسافرين والبضائع ويمكن الحصول عليها بجعل الخطوط عريضة وبتجنب الممرات التي لا تسمح بجعل المنعطفات واسعة في القطر ، وبحفر الانفاق بدلا من تسلق الجبال ، وبانشاء الجسور بدلا من الالتواء مع منحدرات الجبال والاودية ، وبتسيير عربات ديزل (اوتوموتريس) لنقل الركاب .

٨ ــ استخدام القوة الكهربائية لتسيير القطارات حيثما يستطاع الحصول على الكهرباء واستعمال المازوت بدلا من الفحم حيث لا يتيسر الكهرباء .

٩ ــ جعل اجور النقل متوافقة مع المصلحة الاقتصادية من حيث تشجيع الانتاج وتمهيد السبل لنقل المحاصيل الزراعية والمصنوعات باجور تجعلها قابلة للشحن والتصدير ، ولو ادى الامر الى النقل باجرة خاسرة في بعض الاحوال ، على ان يتدارك الامر في حالات اخرى .

هذه هي الاسس والاهداف الكبرى التي نوصي بها ونرجو تبنيها عند وضع برنامج عام لشبكة خطوطنا الحديدية ؛ فتدخل فيه الخطوط الحالية الصالحة وتحدث الخطوط الجديدة وفقا له .

ولا بد عند وضع هذا البرنامج العام من بحث الامر مع البلاد العربية المجاورة لتقوم هي ايضا بدورها في انشاء خطوط حديدية في اراضيها اتماما للبرنامج العام الذي نستطيع ان نسميه « البرنامج العربي للمواصلات » . اما الشبكة التي نراها صالحة لبلادنا ومنسجمة مع الاهداف والاسس التي ذكرناها ، فنرى ان تكون على الشكل الآتي :

١ — تبقى الخطوط الحالية بين ميدان اكبس (الحدود التركية) وحلب وحماه وحمص ورياق .

٢ — تبقى الحدود الحالية بين حلب وتل كوشك باعتبار ان معظمها يمر في الاراضي التركية ولا سلطة لنا عليها . ولكن انتفاعنا من هذا الخط قليل ، من حيث انه ملك الغير ويمر في اقصى البلاد شمالا ، فلا تستفيد منه الاراضي السورية الشمالية استفادة كاملة .

٣ — يبقى خط حمص — طرابلس الحالي ، على ان يحدث له فرع يوصله بمرفأ طرطوس . وفائدة هذا الخط هو انعاش مدينة طرطوس وربطها بشبكة الخطوط الحديدية وايجاد مرفأ سوري ثانوي متصل بحمص .

٤ — يحدث خط جديد يتجه من حلب نحو الرقة ، ومنها يتفرع الى قسمين : الاول يتجه نحو دير الزور فالبوكمال فبغداد ، والثاني يتحول نحو الحسجه ثم يتجه نحو الموصل .

٥ — يحدث خط جديد من دمشق نحو الجزيرة مارا بالقريتين فتدمر فدير الزور فالحسجة فالقامشلي ، ومن القريتين يتفرع خط يتجه نحو حمص فيوصل حلب بدمشق . ويتصل بدير الزور بالخط الذي يوصل تركيا بالعراق ، بحيث يؤمن الاتصال بين دمشق وبغداد . وفي دير الزور يلتقي هذا الخط بالخط المحدث بين حلب وبغداد ، فتؤمن بهذه الصورة الاتصالات بين بغداد ودمشق .

اما فوائد هذه الخطوط فهي : أ) الاتصال بالعراق في خط يمر بعيدا عن الحدود التركية ويكون ملكا لسورية . ب) تأمين المواصلات بين العراق وتركيا واوروبا بطريق اقصر من الطريق الحالي . ج)

تامين المواصلات بين العراق وسورية الجنوبية ولبنان والبحر المتوسط وشرق الاردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية ومصر وما وراءها في خط اقصر (فرع دير الزور ـ دمشق) . د) تمر هذه الخطوط في وسط الاراضي الزراعية الشمالية وتتصل بالحسجة ودير الزور والرقة بالخط الحديدي ، فتستفيد جميع تلك الاراضي ويتيسر ازدهارها وازدياد المساحات المزروعة منها ، لا سيما على ضفاف نهري ـ الخابور والفرات . ولا يمكن احياء تلك الاراضي واعادة مجدها السابق بدونه . هـ) اذا سيرت عربات ديزل (اوتوموتريس) بين حلب وبغداد تمكن المسافر من التنقل بينهما في عشر ساعات بدلا من ٣٦ ساعة كما هي الحال الآن ، كذلك لو انشيء خط بين دمشق وبغداد وسيرت عليه العربات نفسها لاصبحت مدة السفر بينهما عشر ساعات بدلا من عشرين ساعة في السيارة .

٦ ـ احداث خط حمص ـ القريتين حيث يتصل مع دير الزور ـ دمشق . وفائدة هذا الخط هي وصل دمشق بحلب بخط يمر من الاراضي السورية المحرومة الان من المواصلات ، كما هي وصل طرابلس بخط دمشق ـ دير الزور ـ العراق وصلا مباشرا وقصيرا .

٧ ـ يحدث خط اللاذقية ـ ادلب ـ حلب . وفائدة هذا الخط هي ايجاد الاتصال المباشر بين حلب وبين اقرب مرفا طبيعي لها في الاراضي السورية وامرار السكة الحديدية في الاراضي الزراعية الخصبة في قضاء جسر الشغور وقضاء ادلب .

٨ ـ الغاء خط طرابلس ـ بيروت ـ حيفا ـ المنشأ في الحرب العالمية الثانية لغاية حربية استراتيجية اذ ان الحاجة الملحة لوصل مصر بتركيا والعراق وايران في سرعة زائدة قضت باختيار هذا الطريق .

اما وقد زالت الاسباب الحربية واتضح ان هذا الخط لا يمكن ان يكون ذا فائدة تجارية موضعية ، ونظرا لانه واقع على الساحل فلا يستطيع مزاحمة النقل البحري بين مصر وفلسطين ولبنان ، فالاجدر الاستغناء عنه ونقل حديده الى خط بيروت دمشق .

٩ ـ استبدال الخط الضيق الحالي : دمشق ـ رياق ـ بيروت بخط عريض تقليل الانحدارات والمنعطفات ، وايجاد نفق بين سهل البقاع ووادي حمانا ، بحيث لا تزيد مدة السفر عن ثلاث ساعات

او اقل للقطارات السريعة بين دمشق وبيروت . وفوائد هـــذا الخط الجـديد هي وصل مرفأ بيروت بدمشق ، وعن طريق ريــاق بسورية الشمالية وبالعراق وما ورائــه ، بخط عريض مستوف الشروط الفنية وبدون حاجة لتفريغ البضائع في رياق واعـــادة تحميلها على الخط العريض .

١٠ ــ تعريض الخط الحالي : دمشق ــ درعا ــ عمان ــ معان وتوجيهه نحو المدينة فمكة المكرمة فجدة . وفوائد هذا الخط هي : (أ) تأمين النقل لاراضي حوران وجبل الدروز وشرق الاردن . (ب) تأمين خط الحج الى البلاد المقدسة الاسلامية .

١١ ــ ايجاد خط بين مرفأ العقبة ومعان حيث يتصــل بخط دمشق ــ مكة .وفائدة هذا الخط عظيمة من حيث انه يؤمن المواصلات بين الهند وآسيا الشرقية واستراليا من جهــة ، وبين فلسطين وشرق الاردن وسورية ولبنان وتركيا من جهة اخرى ، متجنبــا المرور من قناة السويس ، فتوفر الرسوم عن البضائع التي تعبر تلك القناة .

وارى ان الفائدة المتوخاة من هذا الخط تستمر حتى لو فتحـت قناة بحرية بين العقبة والبحر المتوسط ، لان الرسوم التي ستدفعها البضائع عند مرورها من هذه القناة ووفرة المنقولات على الخطوط الحديدية بين عمان وما يشملها من البلاد العربية التي تخفف نفقات الاستهلاك ، يجعل الفائد المرجوة غير منعدمة ولو فتحت القنــاة الجديدة .

١٢ ــ ايجاد خط بين دمشق وعكا مارا بالقنيطرة . ويكـــون هذا الخط متمما للشبكة الجديدة وهمزة الوصل بين اوروبا وتركيا والعراق من جهة وبين سورية وفلسطين ومصر ، عدا انــه يؤمن لمدينة دمشق الاتصال بأحد المرافىء الثلاثة على البحر المتوسط ، اي بيروت او حيفا او اللاذقية .

١٣ ــ ايجاد فرع لهذا الخط بين القنيطرة ودرعا ، وذلـــك لتأمــين الاتصال بين حيفا وشرق الاردن بخط عريض بدلا من الخط الحالي الذي يمر من وادي خالـــد الضيق والمعرض دائمـــا للنكبـــات .

١٤ ــ اتماما لاتصـــال البلاد الاوروبية بخليج البصــرة يقتضي تعريض الخط الحديدي العراقي بين بغداد والبصرة واكمالـــــه الى الكويت .

اما الخطوط الحديدية العربية كما يجب ان تكون في المستقبل ، فهي في نظرنا ، الآتية :

رقم الخط	اقسام الخط	ك.م	ك.م
(١)	أ ـ الحدود التركية ـ حلب ـ حمص ـ حدود لبنان	٢٤٠	
	ب ـ حدود لبنان ـ رياق	٩٠	٣٣٠
(٢)	حلب ـ ادلب ـ جسر الشغور ـ اللاذقية	١٦٠	١٦٠
(٣)	أ ـ حمص ـ حدود لبنان	٦٧	
	ب ـ حدود لبنان ـ طرابلس	١٩	
	جـ ـ تلكلخ ـ طرطوس	٥٠	١٣٦
(٤)	أ ـ دمشق ـ حدود سورية	٨٠	
	ب ـ حدود سورية ـ رياق ـ بيروت	٤٠	١٢٠
(٥)	أ ـ حلب ـ مسلمية ـ الحدود التركية (جوبان بك)	٤٥	
	ب ـ الحدود التركية (جوبان بك) الحدود السورية (تل زيوان)	١٣٨	
	جـ ـ الحدود السورية (تل زيوان) الحدود العراقية (تل كوشك)	٨٠	
	د ـ الحدود العراقية ـ الموصل ـ بغداد	١٢٠	٦٣٥
(٦)	أ ـ حلب الرقة ـ دير الزور ـ البوكمال الحدود العراقية	٤٨٠	
	ب ـ الحدود العراقية ـ بغداد ـ البصرة ـ حدود الكويت	١٠٠٠	
	جـ ـ حدود الكويت ـ الكويت	١٥٠	١٦٣٠
(٧)	أ ـ الرقة ـ الحسجة ـ الحدود العراقية	٣١٥	
	ب ـ الحدود العراقية ـ الموصل	١١٥	٣٣٠
(٨)	دمشق ـ القريتين ـ تدمر ـ دير الزور ـ الحسجة ـ القامشلي	٩٠٠	٩٠٠
(٩)	حمص ـ القريتين	١٠٠	١٠٠
(١٠)	أ ـ دمشق ـ القنيطرة ـ الحدود الفلسطينية	٩٠	
	ب ـ الحدود الفلسطينية ـ حيفا	٨٠	

ج ــ حيفا ــ الاسماعيلية ــ القاهرة	٦٠٤	٧٧٤
(١١) أ ــ دمشق ــ درعا ــ حدود شرق الاردن	١٤٠	
ب ــ حدود شرق الاردن ــ عمان ــ معان ــ حدود المملكة العربية السعودية	٤٣٠	
ج ــ حدود المملكة العربية السعودية ــ المدينة ــ مكة ــ جدة	١٢٠٠	١٧٧٠
(١٢) درعا ــ القنيطرة	٦٠	٦٠
(١٣) معان ــ العقبة	١٠٠	١٠٠

اما خطوط الاتصال الدولية الكبرى في الشرق الادنى كما هي الآن (ح) وكما تكون في المستقبل (م) عند تنفيذ برنامج الشبكة ، فهي الاتية :

	الجديدة (م)	طول الخط ك.م
(١)ح	استانبول ــ حلب ــ الموصل ــ بغداد ــ البصرة	٣١٣٩
(٢)م	استانبول ــ حلب ــ دير الزور ــ بغداد ــ البصرة	٢٧٩٠
(٣)ح	استانبول ــ حلب ــ بيروت ــ حيفا ــ القنيطرة ــ القاهرة	٢٥٣٤
(٤)م	استانبول ــ حلب ــ حمص ــ دمشق ــ حيفا ــ القاهرة	٢٤٨٤
(٥)ح	البصرة ــ بغداد ــ القامشلي ــ حلب ــ حمص ــ بيروت	٢٢٢٠
(٦)م	البصرة ــ بغداد ــ ديرالزور ــ حلب ــ اللاذقية	٢٠٨٠
(٧)ح	البصرة ــ بغداد ــ دير الزور ــ القريتين ــ حمص ــ طرطوس او طرابلس	١٦١٥
(٨)م	البصرة ــ بغداد ــ ديرالزور ــ دمشق ــ بيروت	١٦٥٠
(٩)م	البصرة ــ بغداد ــ دير الزور ــ دمشق ــ حيفا	١٧٠٠
(١٠)م	البصرة ــ بغداد ــ دمشق ــ حيفا ــ القاهرة	٢٣٠٤
(١١)ح	البصرة ــ بغداد ــ الموصل ــ القامشلي ــ حلب ــ حمص ــ بيروت ــ حيفا ــ القاهرة	٢٨٢٤
(١٢)م	الموصل ــ الرقة ــ حلب ــ اللاذقية	٦٩٠
(١٣)م	الموصل ــ دير الزور ــ دمشق ــ بيروت	٧٩٠
(١٤)ح	الموصل ــ القامشلي ــ حلب ــ حمص ــ بيروت	١٠٣٠

وتجدر الاشارة الى ان الخط رقم (٢) يختصر المسافة بين استانبول ـ البصرة بما يعادل ٤٥٠ كيلومترا عن الخط رقم (١) الحالي . والخط رقم (٤) اقصر من الخط رقم (٣) بما يقارب ٥٠ كيلومترا . والخط رقم (٦) يؤمن اتصال العراق بمرفأ على البحر المتوسط (اللاذقية) باختصار (١٤٠) كيلومترا عن الخط رقم (٥) . والخط رقم (١٠) يؤمن اتصال العراق بالقاهرة باختصار يعادل ٥٢٠ كيلومترا عن الخط رقم (١١) . والخط رقم (١٢) يؤمن اتصال الموصل بمرفأ على البحر المتوسط (اللاذقية)، اي باختصار مئة كيلومترا عن الخط رقم (١٣) . والخط رقم (١٣) يؤمن اتصال الموصل بمرفأ على البحر المتوسط (بيروت) ، اي باختصار ٢٤٠ كيلومترا عن الخط رقم (١٤) .

الخط	سورية	لبنان	العراق	الكويت	الاردن	السعودية	فلسطين	المجموع
(٢)	٣٢							٣٢
(٣)	١٠							١٠
(٤)	١٦	٥٠						٦٦
(٦)	٩٦		٢٠٠	٣٠				٣٢٦
(٧)	٤٣		٢٣					٦٦
(٨)	١٨٠							١٨٠
(٩)	٢٠							٢٠
(١٠)	١٨						١٦	٣٤
(١١)	٢٨					٢٦	٢٤٠	٢٩٤
(١٢)	١٢							١٢
(١٣)						٢٠		٢٠
المجموع	٤٤٥	٥٠	٢٢٣	٣٠	٤٦	٢٤٠	١٦	١١٢٠
طول الخطوط الحالية الباقية :								
	٦٤٢	ــ	١٥٥٠	ــ	٢٢٥	ــ	٥١٠	٣٠٢٧
طول الخطوط الجديدة :								
	٢٢٧٥	٤٠	٦٠٠	١٥٠	١٠٠	١٢٠٠	٨٠	٤٤٤٥
المجموع	٢٩١٧	٤٠	٢١٥٠	١٥٠	٤٢٥	١٢٠٠	٥٩٠	٧٤٧٢

وتجدر الاشارة الى اننا ذكرنا طول الخطوط الموجودة كما هو ، اما الخطوط الجديدة فقد قدر طولها على اساس البعد الجغرافي مع اضافة ١٥ بالمئة نظرا لما يقتضيه الفن من زيادة المسافة بسبب المنعطفات وامثالها . ثم انني قدرت نفقة الكيلومتر الواحد بمائتي الف ليرة سورية على وجه التقريب . ويدخل في هذا التقدير كلفة جميع المنشآت الفنية وقيمة وسائط النقل ، اي القاطرات والشاحنات اللازمة . وذلك ما عدا حصة لبنان ، حيث اضيف مبلغ خاص لنفق حمانا .

كيفية تدارك المال اللازم لانشاء الخطوط

اذا افترضنا اننا سننفذ برنامج الشبكة الجديدة دفعة واحدة، واذا اعتبرنا ان المال اللازم تخصيصه لهذا المشروع بلغ ٤٥٥ مليون ليرة سورية ، فان هذا المبلغ لا يتم الا بالاقتراض الداخلي والخارجي . وعلى هذا الوجه تستطيع الدولة ان تلجأ الى فتح الاكتتاب لقرض داخلي في الاسواق السورية واللبنانية والفلسطينية والمصرية والعراقية ، ولدى المهاجرين السوريين واللبنانيين في البلاد الاميركية . واعتقد ان رواج بيع سندات هذا القرض مضمون ، نظرا للاموال المكتوزة اثر الحرب العالمية المنتهية . ويستطاع ايضا تأمين قسم من المال اللازم لانشاء هذه الخطوط بجعل مشترى الادوات اللازمة في مواعيد لا يتاخر بائعوها الاميركيون او الانكليز عن قبولها بشروط مناسبة . هذا اذا عمدت الحكومة السورية الى جعل كل الشبكة الجديدة ملكا خاصا بها . اما اذا شاءت جعلها شركة مساهمة ، فتخف اعباء الدولة بنسبة حصتها في تلك الشركة .

وعلى كل حال ، سواء اصبحت الشركة الجديدة ملكا للدولة او ملكا مشتركا ، فان اطفاء راس المال اللازم مع تادية الفوائد يكون على الوجه الاتي :

يخصص سنويا لاطفاء راس المال ... ١٠٠ ١ ليرة سورية . وهذا المبلغ كاف لاستهلاك الاربعمائة وخمسة وخمسين مليون ليرة سورية على خمسين سنة . ويحسب للمبالغ غير المستهلكة من راس المال فائدة سنوية بنسبة ٣ بالمئة بحيث يبلغ القسط الواجب تسديده بانتهاء اول سنة ... ٧٥٠ ٢٢ ليرة سورية ، وتتدرج الاقساط نزولا ، سنة فسنة ، بحيث يكون اخر قسط ٩٣٧٣٠٠٠ ليرة فقط . كما هو مفصل في الجدول الاتي ،

باللیرات السورية :

مجموع القسط	فوائد ٣٪	لاطفاء راس المال	موعد الاستحقاق
٢٢ر٧٥٠ر٠٠٠	١٢ر٦٥٠ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة الاولى
٢٠ر٢٩٢ر٠٠٠	١١ر١١٢ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة العاشرة
١٧ر٥٦٢ر٠٠٠	٨ر٤٦٢ر٠٠٠	١ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة العشرين
١٤ر٨٣٢ر٠٠٠	٥ر٧٣٢ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة الثلاثين
١٢ر١٠٢ر٠٠٠	٣ر٠٠٢ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة الاربعين
٩ر٣٧٢ر٠٠٠	٢٧٢ر٠٠٠	٩ر١٠٠ر٠٠٠	آخر السنة الخمسين

ولم نذكر مجموع القسط السنوي لكل من السنين الخمسين ، بل ذكرنا هذه الارقام على سبيل ايضاح نسبة الاقساط السنوية وتناقصها التدريجي بسبب الاطفاء السنوي .

وبموجب هذا الحساب نكون دفعنا خلال السنين الخمسين ٤٥٥ مليون ليرة « نفقات التأسيس » و ٣٤٨ مليون ليرة تقريبا فوائد القرض فيكون المجموع ٨٠٣ ملايين ليرة سورية .

ولرب قائل بان سورية في غنى عن انفاق هذا المبلغ الجسيم، فنجيب باننا اذا لم ننشىء هذه الخطوط الحديدية لتوجب علينا ان نعبد طرقات للسيارات بدلا منها . واذا حسبنا ان ٢٢٧٥ كيلومترا من الطرق المؤقتة تكلف (بمعدل ٣٠ الف ليرة سورية للكيلومتر الواحد) نحو ٦٨ مليون ليرة ، واذا اعتبرنا ان الطريق المزفت يجب تجديده كل عشر سنوات ، فضربنا هذا الرقم بخمسة لنصل الى الخمسين سنة التي تقدر عمرا للخطوط الحديدية ، وجدنا ان كلفة الطرقات تبلغ ٣٤٠ مليون ليرة سورية بدلا من ٤٥٥ مليون للخطوط الحديدية ، اي بوفر قدره ١١٥ مليون ليرة سورية. وهذا يعني ان انشاء الخطوط الحديدية على اساس استهلاكها خلال خمسين سنة يكلف مليوني ليرة سورية سنويا اكثر من كلفة انشاء طرقات . لكن يجب ان لا يغرب عن اذهاننا ان السكة الحديدية مورد ربح للمستثمر ، بعكس الطرقات التي لا تعود باي ربح عليه .

فاستنتاجا من هذه الحسابات يتضح انه اذا عاد مجموع الخطوط الحديدية السورية المزمع انشاؤها بربح صاف سنوي يعادل مليوني ليرة سورية ، تعادلت كلفة انشائها مع كلفة شبكة الطرقات . على اننا نعتقد ان هذه الشبكة من الخطوط الحديدية اذا استثمرت استثمارا حسنا بادارة اقتصادية حكيمة انتجت ربحا

سنويا متوسطا لا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية .

والى جانب ذلك يكون لدينا في ختام السنين الخمسين خطوط حديدية غير عديمة النفع وجسور وانفاق وتأسيسات اخرى كالمحطات وغيرها ، مما لا يمكن اعتباره غير قابل للاستعمال ، بل يكون له قيمة لا باس بها .

وقد وضعت برنامجا جديدا لشبكة الخطوط الحديدية السورية ، هذا تفصيله :

أ ــ الخطوط الحالية : (١) ــ خط دمشق ــ رياق ــ بيروت . ويجعل عرضه ١٤٠ سانتيمترا بدلا من ١٠٥ سانتيمترات . ويحدث نفق بين المريجات وحمانا . (٢) ــ خط دمشق ــ درعا ــ الحدود الاردنية . ويجعل عرضه ١٤٠ سانتيمترا بدلا من ١٠٥ سانتيمترات (٣) ــ خط رياق ــ بعلبك ــ حمص . ويلغى لعدم فائدته ولامكان قيام خط بيروت طرابلس مقامه . (٤) ــ خط حلب ــ ميدان ــ اكبس (الحدود التركية) . ويبقى هذا الخط للاتصال بشبكة الخطوط الحديدية التركية . (٥) ــ خط حلب ــ جوبان بك . ويبقى كما هو . (٦) ــ خط القامشلي (الحدود التركية) تل زيوان على الحدود العراقية . ويبقى كما هو . (٧) ــ خط حمص ــ الحدود السورية اللبنانية ــ طرابلس . ويبقى كما هو .

ب ــ الخطوط الجديدة :

(١) ــ خط دمشق ــ حمص . يحدث هذا الخط لوصل دمشق بشبكة الخطوط السورية بميناء طرطوس وميناء اللاذقية تسهيلا للنقل بين دمشق واللاذقية . (٢) ــ اللاذقية ــ حلب ــ الرقة ــ الحسجة ــ الموصل . يحدث هذا الخط لوصل شبكة الخطوط العراقية بميناء اللاذقية ويمر هذا الخط بوسط اراضي الجزيرة حيث يؤمن نقل محاصيلها الزراعية الى المرفأ السوري عن طريق حلب دون ان يمر بالاراضي التركية . (٣) ــ خط القامشلي ــ الحسجة ــ دير الزور . يؤمن هذا الخط نقل محاصيل منطقة القامشلي والاراضي التي على ضفتي نهر الخابور الى حلب واللاذقية .

اما طول الخطوط الحديدية لهذه الشبكة المقترحة فهي كما يأتي :

	خط عرض	خط موجود	خط جديد	المجموع
دمشق — درعا — الحدود الاردنية	١٤٠	—	—	١٤٠
دمشق — حمص	—	—	١٥٠	١٥٠
دمشق — سرغايا — الحدود اللبنانية [في اتجاه بيروت]	٨٠	—	—	٨٠
حمص — تلكلخ — طرطوس	—	٦٥	٥٠	١١٥
حمص — حلب — ميدان اكبس — الحدود التركية [في اتجاه انقرة]	—	٢٥٠	—	٢٥٠
حلب — جوبان بك — الحدود التركية [في اتجاه الموصل]	—	٤٥	—	٤٥
الحدود التركية — تل زيوان — تل كوشك — الحدود العراقية [في اتجاه الموصل]	—	٨٠	—	٨٠
اللاذقية — حلب — الرقة — الحسكة — الحدود العراقية [في اتجاه الموصل]	—	—	٥٥٠	٥٥٠
دير الزور — الحسجة — القامشلي	—	—	٢٥٠	٢٥٠
	٢٢٠	٤٤٠	١٠٠٠	١٦٦٠

ويمكن تقدير كلفة الخطوط الحديدية كالآتي ، بادئين بالخطوط المحدثة :

طول الخط		مليون ليرة سورية
١٥٠	دمشق — حمص	٢٥
١٦٥	تلكلخ — طرطوس — اللاذقية	٢٥
٥٥٠	اللاذقية — حلب الحسجة — الحدود العراقية	١٣٠
٢٥٠	دير الزور — الحسجة — القامشلي	٣٠
١١٦٥		٢١٠

اما كلفة الخطوط المعرضة فهي :

	طول الخط	مليون ليرة سورية
دمشق — سرغايا — الحدود اللبنانية	٨٠	١٥
دمشق — درعا — الحدود الاردنية	١٤٠	١٠
	٢٢٠	٢٥

فيكون المجموع /٢١٠/ ملايين للخطوط الجديدة ، و ٢٥

مليونا للخطوط المعرضة ، يضاف الى ذلك نفقات اضافية بمبلغ ١٥ مليونا ، فيصبح المجموع العام /٢٥٠/ مليون ليرة سورية .

ان الاموال اللازمة لمجموع هذه المشاريع ، اي الخطوط المحدثة والخطوط المعرضة تبلغ مائتين وخمسين مليون ليرة سورية ، ينفق ثلاثة اخماسها ثمنا للادوات المستوردة من الخارج (قضبان حديدية ، قاطرات الخ) ، وينفق خمساها الباقيان ثمنا للمواد الاولية المحلية (رمل وبحص وشمينتو وحجر) واجور للعمال ورواتب للمهندسين .

فالمئة مليون مليون ليرة سورية (النفقات المحلية) تستطيع الحكومة اصدارها من مؤسسة الاصدار لقاء سندات تستهلك على خمسين سنة بدون فائدة .

اما المائة والخمسين مليونا (المستوردات من الخارج) فيمكن تسديدها على اقساط سنوية وفقا لما ياتي : اذا ارادت الحكومة اطفاء القرض في ثلاثين سنة وجعل القسط خمسة ملايين ليرة سورية فقط ، علاوة على الفوائد عن المبالغ المتبقية ، فتكون مدفوعاتها في السنة الاولى ٩٢٥٠٠٠٠ ليرة . ويهبط هذا الرقم سنويا الى ٨٠٠٠٠٠٠ ليرة في السنة العاشرة والى ٥١٥٠٠٠٠ في السنة الاخيرة .

اما اذا ارادت جعل الاقساط على خمسة عشر سنة فقط ، فيتوجب عليها ان تدفع في السنة الاولى ١٤٢٠٠٠٠٠ ليرة عن راس المال والفوائد المتبقية ، ثم يهبط هذا القسط السنوي الى ١٣ مليونا في السنة الخامسة و٥ر١١ مليون ليرة في السنة العاشرة . وهكذا الى ان يسدد راس المال مع الفوائد في آخر السنوات الخمس الاخيرة .

وكل ذلك على اعتبار الفائدة السنوية ثلاثة في المئة . وهذا غير المبلغ الذي تصدره الدولة من « مؤسسة الاصدار » .

ونعتقد ان موارد مجموع شبكة الخطوط الحديدية بعد توسيعها وتعريض بعض اجزائها ، كما اوردنا ، تستطيع ان تغطي الجزء الاكبر من الاقساط السنوية . وفي حالة اكتفاء الحكومة في الوقت الحاضر بتنفيذ جزء من هذه المشاريع ، فتستطيع البدء بمشروع اللاذقية — حلب — الرقة — الحسجة — الحدود العراقية في اتجاه الموصل . وتقدر نفقات هذا الجزء بمئة وثلاثين مليون

ليرة سورية او بما يقارب نصف نفقات مجموع المشاريع . وبذلك تنزل الاقساط السنوية المذكورة في الجدول السابق الى النصف وهذا في اية حال ، غير المبلغ الذي تصدره الدولة من مؤسسة الاصدار لتسديد النفقات المحلية ، اذ يبلغ قسطه السنوي نحو مليون ليرة بمعدل استهلاك هذا المبلغ على خمسين سنة .

وقد صدر مرسوم تشريعي رقم (٤١) بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٠ يمنح محافظ مدينة دمشق الممتازة امتياز استخدام القوة المائية المتكونة من مياه نهر اليرموك ، هذا نصه :

ان رئيس الدولة

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتها الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ٢٢ صفر ٣٦٩ هـ و ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ،

بناء على اقتراح وزيري المالية والاشغال العامة وقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٣ تاريخ ١٤ شباط ١٩٥٠ ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ ـ تمنح محافظة مدينة دمشق الممتازة امتياز استخدام القوة المائية المتكونة والتي يمكن الحصول عليها من مياه نهر اليرموك وسائر الينابيع المنصبة فيه ، وذلك لاجل توليد القوة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها في مدينة دمشق او المدن السورية الاخرى التي يستطاع ايصال التيار الكهربائي اليها .

مادة ٢ ـ مدة الامتياز خمسون سنة تبدأ من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي وعند انقضائها يصبح الامتياز ملكا للدولة مع جميع موجودات المؤسسة وحقوقها بدون لقاء او تعويض ما .

مادة ٣ ـ اذا لم تباشر محافظة مدينة دمشق الممتازة الاعمال الفنية اللازمة لهذا المشروع خلال سنتين من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي ، او لم تنجز خلال خمسة اعوام كافة الاعمال اللازمة لايصال قوة كهربائية لا تقل عن عشرة آلاف كيلوات ساعة الى مدخل مدينة دمشق ، فللدولة الحق في استرداد هذا الامتياز . وفي هذه الحالة تدفع خزينة الدولة لمحافظة مدينة دمشق الممتازة الاموال التي تكون قد انفقتها ، حتى تاريخ الاسترداد ، على هذه الاعمال .

مادة ٤ ـ تضع محافظة مدينة دمشق الممتازة قرارا تنظيميا بكيفية ادارة هذا الامتياز واستثماره بواسطة مصلحة خاصة تابعة للمحافظة . ويجب ان يقترن هذا القرار بموافقة مجلس الوزراء . ويجوز تعديل هذا القرار التنظيمي عند الضرورة بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٥ ـ تدفع محافظة مدينة دمشق الممتازة لخزينة الدولة لقاء منحها هذا

الامتياز مبلغا سنويا يعادل عشرين في المئة من ارباح الاستثمار الصافية كمـــا انها تقدم مجانا جميع القوى الكهربائية اللازمـــة لدوائر الحكومة في مدينة دمشق وسائر المدن السورية التي تستثمر المحافظة امتيازها فيها للتنوير المحلي .

مادة ٦ — يسمح لوزارة المالية ان تكفل باسم الدولة محافظة مدينـــــة دمشق المنتازة لاستقراض مبلغ لا يتجاوز عشرة ملايين ليرة سورية لاجل القيـــام باعمال هذا المشروع الانشائية .

تحدد شروط هذا القرض بموجب اتفاق يعقد بين وزارة المالية والمحافظـــة على ان يقترن هذا الأتفاق بتصديق مجلس الوزراء .

مادة ٧ — يعين مفوضان للحكومة يتولى احدهما مراقبة جميع اعمـــــال الشركة الانشائية والاستثمارية من الناحيتين المالية والادارية . ويتم تعيينه ويحـدد تعويضه بقرار من وزير المالية . ويتولى الآخر مراقبة جميع هذه الاعمال من الوجهة الفنية . ويتم تعيينه ويحدد تعويضه بقرار من وزير الاشغال العامة . وتـــؤدى تعويضات هذين المفوضين من حساب الاستثمار .

مادة ٨ — ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ احكامه .

وهذا مرسوم تشريعي آخر رقم (٥٥) ، في تاريـــخ ٢١ شباط ١٩٥٠ ، بوضع برنامج خاص لمشاريع الري الكبرى :

ان رئيس الدولة :

بنـــاء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقرتهـــا الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ،

وبناء على اقتراح وزيري المالية والاشغال العامة وقرار مجلس الوزراء رقـم ١٤٠ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٠ ،

يرسم مـــا يلي :

مادة ١ — يوضع لسنتي ١٩٥٠ — ١٩٥٢ برنامج خاص لمشاريع الري الكبـرى وينفذ هذا البرنامج وفقا لاحكام هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٢ — تحدد مشاريع هذا البرنامج والاعتمادات الاجمالية المخصصة لهـــا وتوزيع هذه الاعتمادات على سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ كما يلي :

المشـــروع	الاعتماد الاجمالي	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
مشروع الخابور	٣٦٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	
مشروع ري حوضة الأهيل	١٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	
مشروع ري السن	٤٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
مشروع الروج	٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
ري حمص حماه	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	—	—
المجمـــوع	١٢١٥٠٠٠٠	٥٧٥٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

مادة ٣ — تحدد مدة تنفيذ البرنامج بثلاث سنوات اعتبارا من ١—١—١٩٥٠ حتى ٣١—١٢—١٩٥٢ وتعتبر هذه المدة دورة مالية واحدة .

مادة ٤ — تؤمن الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة الثانية من هذا المرسوم التشريعي من اموال الخزينة الجاهزة . وفي حال عدم كفايتها يسمح لوزارة المالية بمقتضى احكام هذا المرسوم التشريعي بتأمين المبالغ اللازمة عن طريق الاستقراض .

مادة ٥ — يفتح لدى الخزينة المركزية حساب خاص يطلق عليه اسم « حساب برنامج مشاريع الري الكبرى لسني ١٩٥٠ — ١٩٥٢ » تقيد فيه النفقات المعقودة على الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة (٣) من هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٦ — تقدم وزارة الاشغال العامة بيانا عن الاعمال التي يتناولها كل من المشاريع المذكورة في المادة ٢ من هذا المرسوم التشريعي . ويصدق هذا البيان بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٧ — تتولى وزارة الاشغال العامة دراسة مشاريع هذا البرنامج وتنفيذها ضمن حدود البيان المشار اليه اعلاه . وتعقد النفقات وتصفى وتصرف وتدفع وفقا لاحكام قوانين المحاسبة العامة وانظمتها وتصرف النفقات العامة اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع من مجموع الاعتمادات المخصصة لها . ويسدد الحساب المفتوح بمقتضى المادة (١٥) من هذا المرسوم التشريعي وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المحاسبة العامة .

مادة ٨ — تسدد الاعتمادات المرصدة على خمسة اقساط متساوية اعتبارا من بدء عام ١٩٥١ ، وذلك برصد اعتماد سنوي في الموازنة يعادل خمس تلك الاعتمادات ، على ان يكون القسط الخامس معادلا لرصيد النفقات المصروفة خلال الدورة المالية المنصوص عليها في المادة (٣) .

مادة ٩ — ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ لمن يلزم لتنفيذ احكامه .

الجزء الثاني : عهد الانقلابات العسكرية

الفصل الاول

انقلاب حسني الزعيم

لمحة عامة عن الوضع السياسي

لعل هذا الموضوع اكثر المواضيع التي يتشوق الجميع الى الاطلاع عليها . وفي الفصول التالية سرد للحوادث التي تعاقبت على سورية منذ الثلاثين من آذار ١٩٤٩ ، سواء في ذلك ما علم منها وما خفي على الكثيرين . وقد اشتركت في جميع هذه الانقلابات ، لا كفريق قام باحدها ، بل كشريك في الحوادث التي ادت اليها . فقد كنت على راس الحكم في الانقلاب الاول ، وعضوا في الحكومة في الانقلاب الثاني ، ومطلعا على الانقلاب الثالث وما تلاه .

ويحسن بي ان ابدأ ، ولو باختصار، بيوم ١٧ آب ١٩٤٣، حين تسلمت سورية ادارة شؤونها وانتخب مجلس النواب السيد شكري القوتلي رئيسا للجمهورية . ثم تألفت الحكومة الاولى برئاسة السيد سعد الله الجابري واشترك فيها كل من السادة : جميل مردم ولطفي الحفار ، ونصوح البخاري ، وانا — من الرؤساء السابقين والسادة : مظهر رسلان ، وعبد الرحمن الكيالي ، وتوفيق شامية .

واعتقد ان اول خطيئة ارتكبت كانت تعيين هؤلاء الوزراء الثلاثة الاخرين . فقد اساء الاول منهم الى سمعة الحكومة ، والحكم اجمالا ، بتوليه وزارة الاعاشة ، وبتركه لبعض موظفيه الحبل على الغارب . اما الآخران ، وان لم يبد منهما ما يسيء ، الا انهما لم يبذلا ما كان مطلوبا منهما من جهود . وهكذا اصبحا عبئا على الوزارة .

كان على الوزارة ، في بدء اعمالها ، ان تتسلم من الافرنسيين ما في ايديهم من السلطات الخاصة بالمصالح المشتركة والجيش والامن العام وما الى ذلك من المرافق العامة . كما كان عليها ان تعهد، بعد تسلم هذه السلطات ، الى موظفين اكفاء بادارة هذه المرافق . وذلك بالاضافة الى مراقبة الموظفين في بقية دوائر الدولة وتوجيه نشاطهم . وكانت الكفاءات قليلة ، والمطامع المالية وحب الاثراء يملأ صدور اكثر التجار ، فبدأوا يحاصرون الموظفين رؤساء ومرؤوسين ، كما

يحاصر الشيطان فريسته . فوقع من وقع في الفخ ونجا من تغلب عقله على عواطفه . ولغطت الالسن بفضائح وزارة الاعاشة وما يجري فيها من مساومات للحصول علـى القطع النادر ورخص الاستيراد وتعهدات الدولة ، حتى انحطت في نظر الناس مكانة الحكام ، واصبحت التهم بالرشوة وقضاء المنافع الخاصة تهما يتراشقها النـواب والوزراء جزافا . وكانت لجان التحقيق تحقق ثم تطوي تقاريرها، وكان النواب يهاجمون الوزارة تلو الوزارة ، فتتبدل الاوجه وقلما تتبدل الخطط والاعمال . وتعاقب على رئاسة الحكم اقطاب الكتلة الوطنية : سعد الله الجابري ، ثم فارس الخوري ، ثم سعد الله الجابري مرة ثانية ، ثم جميل مردم . وكان كل منهم يغير ويعدل وزارته مرات عديدة . فبين آب ١٩٤٣ وآخر حزيران ١٩٤٩، اي في خمس سنين ونصف السنة ، تسلم الوزارة عدد كبير من الوزراء ، بعضهم من رؤساء الوزارات كسعد الله الجابري ، وفارس الخوري ، وجميل مردم ، وخالد العظم ، ولطفي الحفار ، ونصوح البخاري ، والبعض الآخر من الوزراء كمظهر رسلان ، والدكتور عبد الرحمن الكيالي ، وتوفيق شاميه ، وصبري العسلي ، واحمد الشرباتي ، وسعيد الغزي ، ونعيم انطاكي ، وحسن جبارة ، والدكتور حكمت الحكيم ، ومخائيل اليان ، وادمون حمصي ، وعادل ارسلان ، وعـدنان الاتاسي ، ونبيه العظمة ، وعادل العظمة ، ومحسن البرازي ، ومحمد العايش ، واحمد الرفاعي ، ومنير العجلاني ، وحنين صحناوي ، ومجد الدين الجابري .

اما مجلس النواب ، فكان عند اجتماعه الاول في ١٧ آب ١٩٤٣ كتلة واحدة تسير بتوجيه شكري القوتلي وسعد الله الجابري . ولم يشذ عن هذا الاجماع سوى نائبين وقفا في صفوف المعارضة التي استمرت حتى ١٩٤٩ ، وذلك حين استنكفا عن تأييد وزارة سعد الله الجابري الاولى . وظـل هذان النائبان يعملان في صفوف النواب ، وخاصة في الطبقة المثقفة منهم والشابة ، حتى تكتل معهما خمسة عشر نائبا ، تالفت منهم كتلة قوية في تساندها واندفاعها الجريء ، رغم كونها لا تزيد على ١٧ نائبا من ١٠٧ نواب يؤيدون الحكومات المتعاقبة تأييدا مستمرا . والحق ان تلـك المعارضة المستمرة ، وذلك التأييد المطلق الدائم ، لم ينفعا المصلحة العامة بل اضراها . اذ ان المعارضة المفيدة توجه المسؤولين وتراقب اعمالهم وترشدهم الى الصواب وتنبههم الى اخطائهم بقصد الاصلاح لا بقصد التجريح والتخريب وقلب الحقائق في بعض الاحوال ،والتجني

في اتهام الحكم بسوء الادارة . وذلك لمجرد التشفي من وزير لم يراع خاطر نائب ، ولم يمكنه من قضاء منفعته الخاصة او الموكل هو بها .

اما المهيمن على مصالح الدولة وموجه الامور كما يشاء ، فكان رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي وحده . اما الوزراء فلم يكن استمرار بقائهم في الحكم الا بنسبة توافق رايهم مع رايه ، حتى اذا جاد احدهم عنه او عمل بما لا يتفق مع ما يراه الرئيس ، ازيل عن الكرسي بشتى وسائل الضغط . ولم ينج من الاقصاء سعد الله الجابري او فارس الخوري او جميل مردم او لطفي الحفار او غيرهم . فكان كلما بدى من احدهم ما يعكر مزاج الرئيس او يخالف خطته ، نحاه عن العمل . وكان يعمل بدهائه على ايقاع الفتنة بين الجميع ، بقصد الابقاء على زعامته ، وابعاد كل من يمكن ان ينازعه اياها . لكن النتيجة التي وصل اليها في آخر مدة حكمه ، هي ان جميع من تعاونوا معه في بدء عهده ، اي في ١٩٤٣ ، اصبحوا بعيدين عنه واخصاما الداء له . ولم يرتفع صوت بالدفاع عنه عند انقلاب حسني الزعيم الاول ، بل ارتفعت الاصوات المخنوقة وايدت حسني الزعيم الذي ازاح كرسي الرئاسة من تحته .

اسباب الانقلاب والحالة التي ادت الى نجاحه

وقبل سرد حوادث هذه الانقلابات ، لا بد لي من القول بأن الاسباب الحقيقية لقيام الانقلاب الاول لم تكن كما يظن ، سوء الحالة في البلاد ورغبة الشعب في التخلص من القائمين على الحكم . فأنا لا انكر سوء الحالة ، لكني لا اعتبره سببا حقيقيا لوقوع الانقلاب ، بل اعتبره من عوامل نجاحه . وسأذكر في بحث عوامل النجاح ما كانت عليه الحال قبل الانقلاب .

اما الاسباب الحقيقية فتنحصر في كونها حركة طائشة قام بها رجل أحمق متهور هو حسني الزعيم ، اراد حماية نفسه من العزل والاحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقات مريبة وخاسرة تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفا . الا انني لا استبعد الدور الذي قامت به بعض الدول الاجنبية في تحضير الانقلاب وفي تشجيع حسني الزعيم على الاقدام عليه . وفيما يأتي تفصيل الاحداث التي سبقت ورافقت انقلاب حسني الزعيم :

في الصباح المبكر من أحد ايام آذار ١٩٤٩ ، هتف لي رئيس الجمهورية ودعاني للحضور حالا اليه . وحين اجتمعت به قال لي :

تعال معي نحضر تجربة الاسلحة والذخائر التي اشتريناها حديثا ».

فامتطينا سيارته وذهبنا الى سهل المزة ، حيث كان في انتظارنا القائد العام حسني الزعيم ولفيف من الضباط . وهناك شاهدنا ثلاثة مدافع ضد الطائرات مصوبة الى الجبل . وبدأ الجنود عملية التجارب ، فلاحظنا انها كانت غير ناجحة ، اذ ان الكثير من الطلقات لم يكن يخرج من فوهة المدفع . اما القليل الذي كان ينطلق ، فلم يكن يصيب المرمى . وكانت وزارة الدفاع اشترت هذه المدافع والذخائر من الشركة المعروفة باسم « الخماسية الصغرى » المؤلفة من فائز المالكي ، ورفيق رضا سعيد ، وابراهيم مردم ، وعادل الحنبلي ، وخالد الايوبي ، وشركاهم .

بعد ان مكثنا ما يزيد على الساعة دون ان يتمكن الضباط والجنود الاخصائيون من استعمال المدافع والذخائر على وجه مرض ، تحقق لدينا ان المدافع غير صالحة ، وان الذخائر فاسدة . وسلم حسني الزعيم بذلك ، فقفلنا راجعين .

وعندما وصلنا الى قرية المزة طلب الرئيس الى سائق سيارته الانحراف الى اليسار بدلا من اتباع طريق المدينة . فسالته : الى اين ؟ فاجاب : « انتظر » . ووصلت بنا السيارة ، ووراءها السيارة التي تقل حسني الزعيم ومعاونيه، الى مستودعات الجيش.وهناك دخلنا احد العنابر ، وبدأ الرئيس يتجول بين اكياس وصناديق عديدة يسأل عن محتويات كل منها . وكانت الفاصوليا اليابسة تتكدس الى جانب قمر الدين والزيت . وكان الرئيس يتظاهر بالارتياح كلما شاهد نوعا من الانواع وتفحصه بيده ، حتى وصلنا الى مجموعة من التنكات المعباة سمنا . فطلب فتح احداها ففتحت ، واذ بنا نشاهد لون السمن أقرب الى السواد ، فاظهرنا استغرابنا .

ونظرت الى حسني الزعيم ، فرايته ممتقع اللون بادي الاضطراب . وطلب الرئيس من أمين المستودع ان يحضر « وابور كاز » ومقلاة وبيضا فنفعل . ووضعت قطعة من السمن ضمن المقلاة فلما حميت تصاعدت منها رائحة كريهة حتى أننا اضطررنا الى سد انوفنا بمحارمنا ..وكان حسني الزعيم يزداد اضطرابا وامتعاضا . وطلب الرئيس ان تحمل تنكة السمن الى سيارته ليأخذها معه لفحصها . ثم بارحنا المكان .

قال لي الرئيس عندما انفردنا في السيارة : « هذه هي الصفقات التي تعقدها وزارة الدفاع ، وهذه هي النماذج الفاسدة

لمشترياتها » . فقلت : « أتظن ان لحسني الزعيم يدا في الامر ؟ » فقال : « الم تر اضطرابه ؟ » قلت : «بلى» . قال : « ابعث بهذا النموذج الى مخبرين كيمائيين لتحليل السمن وبيان ما فيه من المواد الغريبة وما هو عليه من فساد » .

وذهبت راسا الى وزارة الدفاع وتبعني حسني الزعيم . فسألته عمن يعقد هذه الصفقات فأجاب : « هناك لجنة للعقود ولجان للاستلام » . وقلت له : « من يشرف على هذه الشؤون كلها ؟ » فقال : « العقيد بستاني » ثم امرت بارسال النماذج للتحليل وبتغيير أعضاء لجان الاستلام ، ريثما تعرف النتائج . وكان الصحفيون قد سمعوا بالخبر ، فسالوني عنه . فأجبتهم بأن تحقيقا سيجري بشأن بعض المواد التي يشتبه في فسادها . ولما نشرت الجرائد الخبر مقتضبا وذكرت اني امرت باجراء التحقيق ، استاء رئيس الجمهورية وظن انني اريد أن اكسب السمعة الحسنة ، عندما ذكرت الجرائد اني انا الذي تدخل في الامر واظهر الفساد . فأوعز الى الصحف بأن تسرد زيارته للمستودع بالتفصيل وتذكر انه هو الذي امر وزير الدفاع بفتح باب التحقيق ومعاقبة المسؤولين .

وجاءتني في اليوم التالي نتائج تحليل السمن تؤكد ، بشكل لا يدع مجالا للشك ، ان ثمة مواد غريبة ومضرة بالصحة . فاصدرت الامر شفاها الى حسني الزعيم باحالة العقيد البستاني على المحاكمة وتوقيفه . فانزعج كثيرا وقال : « ارجوك ان توقع بنفسك مذكرة التوقيف » . فأجبته قائلا : « ارسلها لاوقعها » . وهكذا كان . ويظهر ان حسني الزعيم رغب في تجنب توقيع مذكرة التوقيف بنفسه حتى لا يزعل منه البستاني ، فيدلي في اثناء التحقيق بالحقائق التي تدين الزعيم . وقد اوقف النائب العام العسكري المتهمين المدنيين وبعض الضباط . وعلى الاثر سرت في اروقة مجلس النواب وفي المجتمعات اخبار التلاعب في مشتريات الجيش ، وشاع ان الحكومة تنوي فتح ابواب التحقيق في كثير من الصفقات العسكرية ، وان ثمة ضباطا عديدين سيحالون الى المحاكمة .

وفي جلسة مجلس النواب المعقودة في ١٧ آذار ١٩٤٩ ، شن النائب فيصل العسلي حملة عنيفة على حسني الزعيم ، مفندا اعماله ومواقفه . واتهمه بالخيانة والتآمر مع الملك عبد الله ، وطالب باحالته على المحاكمة . ثم صرح بأن ثمة محاضر وتقارير تثبت ذلك.

وبلغ حسني الزعيم ما قيل عنه في الجلسة فحضر الى المجلس

وانتظر انتهاء الجلسة . وقال لي عند خروجي من القاعة : « اتقبلون ان يقال عن رئيس الجيش ما قيل في هذه الجلسة ؟ » فاجبته باني متعب الليلة ولا استطيع الاجتماع به لبحث الموضوع ، واشرت عليه بالمجيء الى مكتبي في الصباح لنتداول الامر . فخرج من عندي ثائرا وهو يقول : « كيف لا يدافع وزير الدفاع عن قائد الجيش عندما يهاجم في مجلس النواب على هذا الشكل ؟ » وكنت قد اجبته بان حملة العسلي لم تكن موجهة ضد الجيش بل ضده شخصيا وبأني ازاء الاعلان عن وجود محاضر ووثائق ، لا استطيع الا انتظار الوقت الكافي للاطلاع عليها ، وعندها اتخذ الموقف المناسب . وفي اليوم التالي القيت على دار العسلي قنبلة لم تصبه ، لكنها تركت آثارا في الجدران . وجاءني العسلي معلنا اتهامه حسني الزعيم بارسال من القى هذه القنبلة . واحيلت القضية على التحقيق . غير انه تبين ان العسلي نفسه هو الذي دبر امر القاء القنبلة ، ليتهم خصمه حسني الزعيم بمحاولة اغتياله .

أما عن الاسلحة والذخائر الفاسدة المذكورة فيما سبق ، فقد ارسل الي حسني الزعيم سند صرف بقيمتها ، طالبا مني توقيعه . فعجبت من ذلك وسألت حسني الزعيم : « كيف تدفعون اثمان ذخيرة فاسدة واسلحة غير صالحة ؟ » فاجاب بأن لجنة الاستلام انهت المعاملة واستلمت المواد بعد تنزيل قيمة الفاسد منها . فاجبته باني غير قانع بصحة هذا العمل ولا اوقع على سند الصرف ما لم يثبت لدى لجنة جديدة جودة المواد . ثم اطلعت الرئيس على ذلك فاخبرني بانه ذهب الى المزة مرة ثانية وشاهد جنودا يمسحون الصدأ عن خرطوش البنادق ، فسألهم : « هل هذه الذخيرة من مخلفات الافرنسيين ؟ » فاجابوا : « لا ، بل من المشتريات الجديدة » . فما كان منه الا ان نادى احد المقداء وصفعه على وجهه . وقلت للرئيس ان حسني الزعيم يطلب مني ان نسدد ثمن هذه الذخيرة ، مدعيا انه اسقط الفاسد منها . فاجاب الرئيس : « انهم يمسحون الصدأ بواسطة الجنود ثم يحضرون محاضر استلام » . وعلم بعد التحقيق ان هذه الذخيرة كانت مخبأة تحت الارض في ايطاليا ، فاستوردتها الشركة باثمان رخيصة وسلمتها الى وزارة الدفاع .

وازدادت هذه الاخبار شيوعا في البلد ، حتى اصبحت حديث المجالس . وشعر حسني الزعيم بسوء العاقبة اذا استمرت الحكومة في التحقيق . وثبت لديه ان الامر سائر الى غير مصلحته ،

وانه اذا لم يتداركــه فسوف يقــع في الفخ . وتراءت أمامه ذكريات الايام العصيبة التــــي عاشها مسرحا مــن الجيش ، ملاحقا أمام المحاكم ، فقيرا معدما يلتجيء الى لعب القمار ليكسب عيشه ، فاذا ما خانــه الحظ هدد اللاعبين بسلاحــه وتناول بيده ما على طاولة اللعب من أموال ووضعها في جيبــه وانصرف . وتمثلت امامه حياته السابقة ، وسكناه في غرفة حقيرة بدار احد انسبائه . وعادت الى مخيلته ذكرى تشبثاتــه المستمرة لدى اصحاب الامــر ، مستجديا اعادته الى الجيش الذي طرد منه .

وكنت ممن سعى الزعيم لديهم لاستجلاب عطفهم ومساندتهم له في العودة الى الجيش . ولكم تحدثت مع الرئيس القوتلي بشأنه وسألته عــن اسباب عدم اعادتــه . فكان يقول لي دائما انه رجل خطر ، وغير مؤتمــن ، وذو أخلاق سيئــة ، فاذا أعيد الى الجيش افسده واقدم على قلب الامور .

وانه لمن مضحكات الزمن ان يعود حسني الزعيم الى الجيش وان يعهد اليه بمديرية الامن العام ثم بقيادة الجيش ، وذلك بأمر من شكري القوتلي نفسه ، حين كنــت في باريــز اشغل منصب وزير مفوض فيها . وقد فهمت ان سبب اطمئنان القوتلي اليه وتعيينه في هذين المنصبين الكبيرين ، كان المرحوم محسن البرازي الذي اخذه على عاتقه ، وجعله يقسم بالقرآن أمام القوتلي انه سيكون له وفيا مخلصا ما دامُ حيا . وقد كشفت الايام كيف صدق في يمينه ، وماذا صنع فيما بعد . على انني اشكّ في ان القوتلي اطمأن كل الاطمئنان الى شخص معروف بحمقه وتطرفه وعدم اخلاصه . لكنني اظن ان الرئيس قصد من تعيينه الى الافادة من قوة شخصيته . وذلك لكي يهدد به جميل مردم ، اذا شــذ هذا الاخير عــن سياســة القوتلي نفسه . وكان في طبع الرئيس ان يبذر بذور التنافس والبغضاء بين الزعماء السياسيين حتى لا يتفقوا ضده ، فيبقى دائما مسيطرا على الموقــف وحده .

والان لنعد الى متابعة تسلسل الحوادث .

عندما كبر الامر علـــى حسني الزعيم ورأى مركزه معرضا للخطر ، بدا يجتمع الـــى الضباط ويقول لهم : « ان الحكومة تريد السوء بالجيش وتنوي تسريــح اكثر الضبــاط واحالة بعضهم على المحاكمة لاسباب شتى ، فاذا لم نوحد صفوفنا ونتخذ التدابير اللازمة

قضت الحكومة علينا » . وقد تمكن بذلك من اغراء البعض بالسير حسب خطته .

والى جانب هذه التشبثات كان النواب الناقمون على شكري القوتلي وسياسته يقومون بمساع لدى الضباط . اذكر على راسهم اكرم الحوراني الذي كانت له اتصالات عديدة بكثير من الضباط .

ولا استبعد وجود ايد اجنبيــة سعت الــى قلب الاوضاع في سورية . ولئن كان من الصعب اثبات هذا الامر بادلة محسوسة ، فأن تطور الحوادث السابقة واللاحقة تسمح بالشك في ذلك .

مذكرة الضباط الى رئيس الجمهورية

ذات صباح دعاني الرئيس القوتلي وقال لي : « هل بلغك ما حدث في الليلــة الماضيــة ؟ » فقلت : « لا . » فقال : « دعا حسني الزعيم عددا كبيرا مـــن الضباط الى عقد مؤتمر في مركز قيادته في القنيطرة ، فاجتمعوا ليلا . وبلغني الامر في أثناء اجتماعهم ، فحاولت الاتصال به هاتفيا فتهرب . وطلبت من معاونيه تبليغه لزوم حضوره الي حالا ، فاجابوا بأن الطريــق مسدودة بالثلوج . لكنــي أصررت عليهم بلزوم حضوره الي صباحا . وحين سالته عن الاجتماع ، قال بان قادة الالوية وغيرهم من كبار الضباط اجتمعوا الليلة وتداولوا ما وصلت اليه حالة الجيش . ثم وضعوا مذكرة وكلفوه بتقديمها الي . وسلمني المذكرة ، فاذا هــي تطالب بتوقيف النائب فيصل العسلي واحالته علــى المحاكمــة لخطابــه في المجلس واتهامه قائد الجيش بالخيانة ، كما تطالب بوجوب موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجيش فورا ، وغير ذلك من المطالب .

وهذا هو نص المذكرة التــي قدمها حسني الزعيم الى رئيس الجمهوريــــة :

الى حضرة صاحب الفخامة قائدنا المعظم .

كان لما جرى في جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ١٧ الجاري (آذار) من تهجمات على الجيش واستهزاء بقادته واستخفاف بحقوقه واستهتار بارواح شهدائه وعقوق بماضيه وحاضره وعدم تقدير لما يتحمله بجملته ضباطا ورتبــاء وافراد من مخاطر ومشاق وحرمان ، أسوا الاثر وصدى اليما في اوساط الجيش . فقد اسفرت الجلسة المذكورة عن اهانات لا تقبل وعن اجراءات تعددت وتكررت حتى بتنا نرى وراءها سعيا حثيثا مقصودا لتحطيم الجيش والقضاء عليه . وقد قبلنا في الماضي التأجيل والتسويف والمماطلة مدفوعين بقوميتنا الصادقة واخلاصنا العميق للبلاد ولشخصكم المفدى . الا ان التطاول والاحتقار اللذين تمخضت عنهما الجلسة المنوه عنها قد هدما ما تبقى في النفوس من صبر واناة وقوة احتمال .

١ ـ لقد وصم الجيش بالخيانة العظمى مباشرة لائتماره بامرة قائد هوجم في الندوة النيابية واتهم بتآمره على سلامة البلاد .

٢ ـ اعترفت الدولة والمجلس النيابي بصحة هذه الوصمة وذلك بسكوت اعضاء الحكومة والنواب عنها وعدم نفيها فورا .

٣ ـ ضربت بحقوق الجيش عرض الحائط ، فرد المجلس قانونه واعيدت النغمة القديمة في المماطلة والتأجيل مع ان المنطق والعدل يقضيان بالاسراع في البت بهذا القانون والانتهاء منه ، خصوصا والجيش يرابط امام العدو ويتعرض افراده للموت باشكاله المتعددة دون اي ضمان لشهدائه ومشوهيه .

٤ ـ وصم قائد الجيش الاعلى بالخيانة لكونه المسؤول الاوحد عن تعيين آمر الجيش الحالي ، بالرغم من تآمر هذا على سلامة البلاد ومن تواطئه مع الجيش الاجنبي .

٥ ـ اعتبر الجيش فاسدا في قيادته لقيامها كما قيل في المجلس بتقسيم الجيش على نفسه واقصاء الاكفاء .

ان السكوت عن هذه الافتراءات والاجراءات يا صاحب الفخامة يهدد الجيش في سلامته وكرامته ويجعله غير كفؤ لتحمل الاعباء والدفاع عن الامانة الغالية التي تفضلتم فوضعتموها في عنقه . والاهانة التي وجهت اليه في المجلس النيابي هي اهانة للامة بوجه عام ولشخصكم الكريم بوجه خاص . ولما كان هذا الجيش يابى الا ان يظل عند حسن ظنكم به ، يطلب ان تتكرموا فتتدخلوا شخصيا لتحقيق الاهداف التالية :

١ ـ القاء القبض على السيد فيصل العسلي فورا واحالته على القضاء العسكري ليحاكم على افتراآته واكاذيبه او لاثبات اتهامه ، وعندئذ محاكمة الزعيم حسني الزعيم والمسؤولين عن عدم معاقبته في حينه .

٢ ـ محاكمة المسؤولين عن عدم تحضير الجيش واعداده وتسليحه وتجهيزه منذ ١٩٤٥ حتى حرب فلسطين .

٣ ـ تصديق قانون الجيش من قبل المجلس النيابي وفي دورته الحالية وقبل الموازنة وغيرها من القوانين .

٤ ـ اذا وجد من يعترض على القانون الموضوع حاليا قيد المناقشة ، فاقرار قانون الجيش المصري على علاته في نفس المدة المطلوبة او قانون الجيش العراقي .

٥ ـ الغاء المرسوم الاشتراعي رقم (٧٤) والاستعاضة عنه بملاك مطابق لملاك وزارة الدفاع المصرية او ملاك وزارة الدفاع العراقية .

٦ ـ عدم التعرض في المستقبل لمناقشة امور الجيش في جلسات علنية .

٧ ـ الكف عن مناقشة المسائل العسكرية من قبل الجهلة وتعيين اللجان لها

من العسكريين الموجودين في الخدمة الفعلية .

ان الجيش يا صاحب الفخامة في توتر وهياج من جراء ما حدث ، وسيزداد هياجا وتوترا كلما طال التأخير في تحقيق المطالب المذكورة اعلاه . واننا اذ نرفع شكوانا ومطالبنا الى مقامكم ، فاننا نرفعها الى زعيم البلاد وسند الجيش وقائده الاعلى . وقد عودتمونا في كافة المناسبات على الكثير من رحابة صدركم وتفهمكم العميق لهذا الجيش الذي يدين لكم بالولاء التام والثقة العمياء . حفظكم الله ذخرا وسندا وللعروبة ملاذا وللامة زعيما وهدى . (بدون تاريخ)

قائد اللواء الثاني ــ المقدم محمد صفا (سرحه الشيشكلي) ، قائد اللواء الاول العقيد سامي الحناوي (قتله ابن البرازي) ، قائد الجيش العام ــ حسني الزعيم (قتله الجيش) ، آمر سلاح الطيران ــ العقيد صلاح خانكان (سرح)، آمر المدفعية المقدم كرو ملوكيان (اصبح زعيما ثم سرح) ، قائد اللواء الثالث ــ العقيد فوزي سلو (عين رئيسا للدولة من قبل الشيشكلي ثم احاله على التقاعد) ، معاون آمر اللواء ــ المقدم اديب الشيشكلي (اصبح رئيسا للجمهورية ثم هرب) ، قائد اللواء الرابع ــ المقدم بشور (سرحه الشيشكلي)، قائد موقع دمشق حسام الدين عابدين (سرحه الشيشكلي) ، معاون الاركان ــ المقدم بهيج الكلاس (سرحه الشيشكلي) ، رئيس شعبة العمليات ــ الرئيس عدنان المالكي (سجنه الشيشكلي ثم سرحه ثم اغتيل) ، معاون آمر اللواء الاول ــ المقدم عمر خان تمر (عين قائدا لموقع حلب ثم سرح ايام حكومة العسلي الاولى) ، آمر كتيبة الفرسان الاولى ــ المقدم محمود شبيان (سرحه الشيشكلي) ، آمر فوج المشاة الاول ــ الرئيس محمود شوكت (رفع الى رتبة مقدم ثم سرح) ، آمر فوج المشاة الثاني ــ الرئيس فؤاد الاسود (رفع زعيما ثم سرحه الشيشكلي) ، آمر فوج المدفعية الثالث ــ الرئيس بأسيل صوايا (سرح) ، آمر كتيبة الفرسان الثانية ــ المقدم جميل ماميش (سرح) ، آمر الفوج الكردي ــ الرئيس فوطرش (سرح) ، آمر المشاة الخامس ــ الرئيس موفق القدسي (رفع مقدما ثم سرح) ، آمر فوج المشاة الرابع ــ الرئيس مورا (؟) ، آمر فوج المدرعات الثالث ــ الرئيس شوان (؟) ، آمر فوج الشرطة العسكرية ــ الرئيس ابراهيم الحسيني (رفع عقيدا ثم سرح وحكم عليه) ، آمر فوج المدفعية الاولى ــ الرئيس سطفيس (؟) .

وفيما يأتي ملاحظاتي على مذكرة الضباط :

١ ــ المذكرة تنضح بالرياء تملقا لرئيس الجمهورية ، واستجلابا لعطفه ودعمه مطالب الضباط . وهي محشوة بالجمل التي تثير ارتياح الرئيس وتلمس أوتار عنفوانه الخاصة .

٢ ــ يحاول واضعو المذكرة تركيز الاهانات والاتهامات التي

يدعون انها وجهت الى حسني الزعيم في شخص رئيس الجمهورية والحكومة والجيش والبلاد . كأنما قصد فيصل العسلي اهانة هؤلاء عن طريــق اتهام حسني الزعيم بالخيانـــة . وهذا تضليل محض . والامثلـــة عديدة في التاريخ علـــى خيانة قائد دون ان يشترك معه الجيش كلـــه .

٣ ــ لم يقصد أحد اعضاء الحكومة ولا أعضاء مجلس النواب الى تحطيم الجيش ، بل قصدوا الى تحسين حاله والترفيه عن قواده وافراده . امـــا مشروع القانون الذي قدمتـــه قيادة الجيش ورده مجلس النواب ، فكان محشوا بمواد يفيد منها بعض الضباط بصورة فردية . ولما افتضح الامر وكثرت التعديلات التي كان بعض الضباط يطلبها ، قرر المجلس اعادة المشروع برمته الـــى اللجنـــة لصياغته مجـــــددا .

٤ ــ طلب القاء القبض علـــى النائب فيصل العسلي ، شطط وجهل بالدستور الذي ينص على عدم مسؤولية النائب عـــن اقواله في الجلسات ، والذي ينص ايضا على استحالة القاء القبض علـــى النائب مهما كان جرمه دون موافقة المجلس نفسه .

٥ ــ اذا صح عدم جواز بحث بعض شؤون الجيش السرية في الجلسات العلنية ، اذا كانـــت نتائج البحث مضرة بسلامـــة البلاد وسلامـــة الجيش ، فلا يجوز ان تحدث في المستقبل مناقشـــة أمور الجيش في جلسات سرية .

٦ ــ أما الكف عن مناقشة المسائل العسكرية من قبل الجهلة وتعيين اللجان من العسكريين الموجودين في الخدمة ، فمطلب ينبىء عن جهل واضعه بالشؤون الدستورية والنيابية .

٧ ــ واما ذكر توتر الجيش وهياجـــه وامكانيـــة ازدياد هذا الشعور ، فليس الا انذارا صلفا .

٨ ــ لم يبق مـــن الموقعين على هذه العريضة قيد الحياة او في الخدمة الفعلية أحد من الضباط . وقد قتل منهم من قتل وسرح من سرح ، خلال مدة لا تتجاوز خمسة اعوام . اما الاتهام الذي وجهه النائب فيصل العسلي في المجلس الـــى قائد الجيش حسني الزعيم بالخيانة العظمى والاتصال بدولة اجنبية ، فيتلخص ، كما علمت منه ومن قراءة الوثائق التي اطلعت عليها (وكانت محفوظة لدى رئيس الجمهورية ، ولا ادري الان اين هـــي) في ان رئيس الجمهورية كان يشتبه بوجود صلات بين الامير عبد الله ، امير شرق الاردن (الملك

عبد الله) وبين بعض الضباط في الجيش السوري . فأراد التحقق من الامر ، فعهد الى الرئيس توفيــق شاتيلا بهذه المهمة السرية . فذهب المومأ اليه الى الحدود السورية الاردنية ودخل مخفر الحدود الاردني وادعى بانه يرغب في الالتجاء الى الامير عبد الله لانه مطارد من الرئيس القوتلــي . وبعد المخابرة الهاتفيــة مع عمان ، ارفق شاتيلا بأحد الضباط وتوجه اليها . فاستقبله الامير واستمع الــى حديثه . ويظهر ان بساطــة الامير وسلامــة طويته جعلته ينخدع بأقوال شاتيلا ، فصدقه . وبدأ يبسط له آراءه في وحدة سورية مع الاردن تحت تاجه . وانتهــى بــه الحديــث الى ذكر الاشخاص السوريين الذين يعتمــد عليهــم الامير وفي جملتهم حسني الزعيم ، والزعيم عبد الوهاب الحكيم من الضباط . وذكر له ما يجب القيام به من تدابير ، ثم طلــب اليه الاجتماع بهؤلاء الاشخاص . وفي آخر الامر اهداه خنجرا .

فلما عاد شاتيلا الى سورية ونقل هذه الاحاديث الى الرئيس ، طلب اليه ان يجتمع بهذين الضابطين لاستدراجهما ففعل . ثم قدم له تقريرا خطيا ذكر فيــه ما دار في تلــك الاجتماعات بينه وبين الامير اولا ، ثم بينه وبين حسني الزعيم والزعيم عبد الوهاب الحكيم ، كلا على حدة . وقال انه موقن بأن الصلات متمكنة بين هؤلاء الثلاثة ، وان لم تكن وصلت بعد الــى حد الاتفاق علــى خطة لتحقيق فكرة سورية الكبرى .

ولا اعلم اذا كانت هذه الانباء وصلت الى فيصل العسلي عن طريق الرئيس القوتلي أم عن طريق سواه . لكن ما يجدر ذكره هو ان الصلاة بينهما كانــت وثيقــة جدا في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، حتى ان الرئيس القوتلي استدعى فيصل العسلي من باريس ، قبيل انتخابات ١٩٤٧ ، ليشد ازره وازر جماعته فيها . كما انه مد له يد المساعدة ليصبح نائبا عن الزبداني .

ولا شك في ان خطــاب فيصل العسلــي في مجلس النواب واتهامه حسني الزعيم بالتآمر على سلامة الدولة وطلبه احالته على القضاء كان له اعظم الاثر في نفس الزعيم ، اذ بات موقنا بان الحلقة اوشكت ان تطبــق عليــه . فها احد النواب يطلب محاكمته بجرم الخيانة ، وها رئيس الجمهوريــة يثير عليــه قضايــا تتعلق بسوء السلوك ، ويتهمــه بالرشوة وسوء التصرف ، وها ان علــى راس الحكومة رجلا يخشى باسه . فكل هذه العوامل كانــت ، بحسب رايه ، ستؤدي به الى التسريح ثم الى المحاكمة وسوء المصير . فلا

غرابة ، اذن ، ان يسعى للتخلص من هذا المأزق ، ولو عن طريق قلب نظام الحكم وابعاد الذين يريدون به سوءا .

ولنعد الان الى سرد تتمة الحديث بيني وبين الرئيس القوتلي . قال : « بعد ان قرأت هذه المذكرة ، قلت لحسني الزعيم انني اعتقد ان الامر جد ، وسأبحث مع من يلزم بشأن تحقيق ما جاء فيها . ثم انصرف على ان يعود بعد قليل » .

فقلت للرئيس ، بعد قراءتي المذكرة ، بأني اعتقد ان الامور ستتطور بشكل غير مرض اذا لم تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون اتساع الخرق ، فقال لي : « انتظر ما سوف افعل » . ثم طلب من حسني الزعيم المجيء الى القصر فحضر مخفورا بسيارتي « جيب » ، فيهما عدد من شرطة الجيش بكامل اسلحتهم . ودخل على الرئيس الذي كان واقفا امام منضدته وانا الى جانبه . فحياه تحية عسكرية ، دون ان يستطيع اخفاء ما في نفسه من اضطراب ، وما على وجهه من احمرار .

فوجه الرئيس الكلام اليه قائلا : « لقد تمعنت في المذكرة ، لكنني لن اسلمها الى وزير الدفاع . خذها وقدمها له بنفسك » . فتردد حسني ، بادىء الامر ، ثم ما لبث ان مد يده وتناولها ووضعها في جيبه . وأردف الرئيس قائلا : « اننا حريصون على حقوق الضباط وسنعمل اللازم ... مع السلامة » .

وظهر العجب على ملامح حسني من موقف الرئيس . ولعله كان يخشى ان يقابله الرئيس بمرسوم عزله ، او بأية ملاحظة قاسية لما يحوكه من مؤامرات ولما حوته المذكرة من لهجة غير مناسبة . فتنفس الصعداء وخرج بعد تحية عسكرية ثانية ، دون ان يتقدم لمصافحة الرئيس . وبعد خروجه التفت الي الرئيس قائلا : « كيف ؟ » فأجبته : « الم ترى كيف فرح حسني بنجاته من هذه الورطة على اسلم شكل ؟ » فقال الرئيس : « ماذا كان علينا ان نعمل ؟ » فأجبت : « هذا الرجل خطر ، وقبل ان يتعشى بنا يجب ان نتغدى به . فلنصدر فورا مرسوما بتسريحه . » فقال الرئيس : « لا ، لا . ومن نعين محله ؟ » فقلت : « من تشاء . » فقال : « فوزي سلو . اجتمع به في هذين اليومين وانشىء معه علاقة طيبة » . فقلت : « عرفته في باريس ، حينما ارسلتموه ليساعدني في مشترى الاسلحة . لا بأس به . لكني لا أظن انه يملأ المنصب في هذه الازمة . » وقال الرئيس : « هو افضل من سواه ومؤتمن . »

فقلت : « اذن ، لنسرع في العمــــل . » فقال : « لا . نعقد الهدنــــة مع اليهود اولا ، ثم نسرح حسني الزعيــم . فأنا أخشى ان تحدث فتنة في الجيش وتتفكك الجبهة العسكرية . » فقلت : « لا اظن . » فقال : « بلى ! اعمل كما اقول لك » .

وهكذا سمحنا لحسني الزعيم ان يتغدى بنا !

وبعد يومين أرسل لي حسني الزعيم كتابا فيه كثير من اللؤم ، قال فيه ان رواتب الضباط والجنود يتأخر دفعها . فاذا استمر العمل على هذا الشكل ، فهو يخشى ان يترك الضباط والجنود مراكزهم في خط القتال ,ويعودوا الى دورهم .

وعجبت من هذا الكتاب ، اذ لم أكن أدري ان الرواتب تتأخر . فسألت وزير الماليـــــة ، فقال : « ليس هناك مـــن تأخر يستوجب الشــكوى . واذاتأخــرت بعض المعاملات ، فسنعمــل علــى استعجالهـــا » .

ولم يسعني الا ان اكتب الى حسني الزعيم جوابا رسميا على كتابه ، قلت له فيه ان الضباط والجنود يتحلون بوطنية كافية تحول دون تركهم خط القتال ، لا لشيء الا لان معاملات صرف رواتبهـم تأخرت عن غير قصد .

وقبل ان اوقع الكتاب جاءني المرحوم محسن البرازي ، وكان ذلك في التاسع والعشرين مــن آذار ، فاطلعته علــى كتاب حسني الزعيم وجوابي عليــه . ولما أظهر موافقته على الصيغة ، وقعت الجواب وارسلته ليلا . وكان هذا الجواب بمثابـــة الشرارة التي اشعلت النار ، اذ ما ان تسلمه حسني الزعيم حتى جن جنونه وعزم على التحرك دون تردد او تأخر . فذهب منذ صباح الثلاثين من آذار الى القنيطرة وجمع بعض الضباط واخذ يصدر الاوامر والتعليمات الى الجيش ليجمعـــه في دمشـــق صباح الغد . ثـم قطع الخطوط الهاتفية بين دمشق وبقية المدن ، ونحن في غفلة عما يجري . وبينما كان هــو يقوم بترتيباته هذه ، كنــا نحن نقــوم بأعمالنا اليومية العادية . وفي المساء عقد مجلس الوزراء اجتماعه العادي ، فبحثنا عدة شؤون ادارية عامة . وسألني احد الوزراء عن موقف الجيش وما يدور على الالسنة من ان مذكرة قدمت الى الرئيس ، فأجبت : « ليس لدي الان ما استطيع عرضه على المجلس ، وانما نحن جادون في انهاء المباحثـــات التمهيديـــة لاجتماع قبرص المقرر عقده لوضع

شروط الهدنة بين سورية واليهود . وبعد الانتهاء من ذلك نرى ما يجب عمله . » وحين انتهت الجلسة بادرت الى تغيير ملابسي وارتداء ملابس السهرة لحضور الولمة التي كان وزير الولايات المتحدة الاميركية المفوض قد دعاني اليها . واستمرت الحفلة حتى الساعة الاولى من الصباح . وكان المرح يسود المدعوين ؛ لما كان الوزير المفوض يفرضه على الجو من انس وكرم . ولا بد لي هنا من بيان حقيقة ؛ وهي ان المرحوم محسن البرازي الذي كان يشارك المدعوين المرح والبهجة ، لم يظهر عليه ما يدل على علمه بما كان مبيتا بعد ساعات قليلة من انقلاب يزعزع اركان الدولة في اسسها . وانه ليصعب علي الظن بانه كان يملك الاعصاب القوية التي يستطيع بها اخفاء شعوره على هذا الشكل . لذلك كنت وما ازال غير مقتنع بما يشاع عن البرازي ؛ وهو انه كان عالما بعزم حسني الزعيم على اجراء الانقلاب . وعندما ذكرت ذلك للرئيس القوتلي ، لم يشأ الاخذ برايي ، بل ظل مصرا على رايه في ان البرازي كان عالما بالامر .

وانصرفت من الحفلة في الساعة الاولى من صباح يوم الانقلاب، كما انصرف البرازي في الوقت نفسه . ووصلت الى داري ، حيث اويت الى فراشي ، دون ان يخطر في بالي ما كان يخبؤه المستقبل .

ونحو الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، استيقظت فجأة على صوت طلق ناري غير بعيد . ذلك ان الجنود ، كما علمت فيما بعد ، طرقوا باب داري فلم يشأ الحارس الداخلي فتحه ، فاطلقوا رصاصة على القفل فكسرته ثم فتحوا الباب ودخلوا . وبعد برهة وجيزة سمعت وقع اقدام في فسحة الدار . فانتبهت الى الصوت ، فانقطع . فظننت ان الحارس يتجول كعادته في فسحة الدار . ثم سرعان ما سمعت اصواتا في الممر المؤدي الى البهو الملاصق لغرفة نومي ؛ فظننت ان ثمة برقية مستعجلة او خبرا مهما اتى به احد مرافقي . فقمت عن السرير وفتحت باب الغرفة مناديا : « من القادم ؟ » وساد الصمت ، فاتجهت الى الممر وفتحت بابه ، فاذا بضابط وجندي ومعهما الحارس المسكين الذي طلبا اليه تحت التهديد ايصالهما الي . فقلت للضابط « من انتم ؟ » فاجاب : « نحن الحكومة . » وصوب الجندي رشاشه الى صدري ، فامسكته وحولته عني . وقال الضابط : « اياك والمقاومة ! نقتلك اذا قاومت . » وكيف السبيل الى المقاومة وانا اعزل من السلاح وهما اثنان ، وفي يد كل

وقوع انقلاب الزعيم واعتقالي في داري

منهما رشاش ومسدس ؟ وامسك بي الضابط وقال : « امش معنا . » فقلت : « الى اين ، وماذا تريدان ؟ » فأجابا : « امش ! » وقاداني بالقوة الى السلم . واذ هرولنا نزولا ، وقعت على الارض في آخر درجات السلم وسقطت نظارتاي . ولم يتركاني التقطهما ، بل امسكا بي واخرجاني بسرعة من الدار . فاذا بسيارة نقل امامها عدد من الجنود، وهم شاهرون رشاشاتهم. وكان الحارس الخارجي هناك والمسدس مصوب الى صدره ، والى جانبه سائق سيارتي الخاص وعلى وجهه علائم الذهول . فقلت له : « اركب معي . » فصعد الى داخل السيارة . اما انا فجلست بجانب السائق ، بينما جلس الضابط عن يميني والمسدس في يده .

ولم اكن ، حتى ذلك الحين ، تمالكت وعيي بعد ، ولا علمت ، لشدة الظلام ، من هم هؤلاء الضباط والجنود . وهذا كله جرى في دقيقة او دقيقتين .

ثم وجدت نفسي في سيارة النقل هذه ، حافي القدمين ، ليس عليّ من اللباس سوى بيجاما حريرية رقيقة . وكنت حاسر الراس وبدون نظارتي .

وامر الضابط سائق السيارة بأن يدور بها ويسير الى الامام . فمررنا بسوق ساروجة ، ثم بشارع فؤاد الاول ، ثم اجتزنا جسر فيكتوريا ومحطة الحجاز ، حتى وصلنا الى الثكنة العسكرية التي هي الآن مقر الجامعة السورية . ودخلت بنا السيارة الى حديقة بناية عرفت ، فيما بعد ، انها مركز الشرطة العسكرية . وفتح الضابط باب السيارة وانزلني ، ثم قادني الى غرفة صغيرة داخل البناية لا يتجاوز طولها مترين ، وعرضها مترا ونصف المتر . وكانت الريح تلعب في الغرفة . فقلت لهم : « لا اقدر ان ابقى في هذه الغرفة ، وحالتها هكذا ، وزجاج شباكها مكسور . » فاخذوني الى غرفة اوسع منها ، فيها ستة اسرة . ودخل ورائي سائق سيارتي ، فجلس كل منا على سرير .

وجاءني احد الجنود بمعطف وسألني : « هل تريد شايا ؟ » فقلت : « اريد سوكارة . » فناولني واحدة ، ثم خرج واغلق الباب . واثر دخان السيكارة في تفكيري وتمييزي للامور ، فبدأت افكر في وضوح . وكنت ، حتى دخولي مركز الشرطة العسكرية ، اظن ان الضابط اردني . ذلك لان لباس راسه كان ، عندما رايته في الظلام ، يشبه الفيصلية . وظننت ان الملك عبد الله هجم بجنوده على دمشق

لاحتلالها . فأوقفني ؛ وربما غيري ايضا . ثم تجلى لي بوضوح ان حسني الزعيم وراء هذا العمل . ودخل الجندي مرة اخرى ومعه كاس من الشاي ، فشربته لارطب لساني واقوى على الكلام . وشاهد الجندي جرحا في يدي اليمنى ؛ فقال : « ما هذا الجرح ؟ » فنظرت متعجبا الى يدي ؛ فوجدت الدم يسيل من جرح صغير لم اكن حتى الساعة قد شعرت به . فأسرع خارج الغرفة . ثم عاد يحمل زجاجة من محلول اليود وقطعة من القطن . فدهنت السائل على الجرح والصقت القطن ؛ ثم التفت اليه وقلت : « اريد ان اتحدث الى الزعيم حسني الزعيم . » فقال : « سأسأل عنه . » وخرج مرة ثانية ، ثم عاد وقال : « الزعيم مشغول لا يستطيع الاتصال بكم . وبامكانكم ان تكتبوا له . » فقلت : « لا . اريد ان اكتب سطرين الى زوجتي لاطمئنها عني . » فجاءني بورقة وقلم رصاص . فكتبت لزوجتي اني اتمتع بصحة جيدة وان لا تقلق عليّ .

وبعد برهة ، فتح الباب ودخل بعض الجنود . وحين طلبوا مني السير معهم ؛ سألتهم : « الى اين ؟ » لكنهم لم يجيبوا . فسرت معهم الى خارج البناية ، فرايت سيارة النقل ذاتها . ولم يتركوني اركب بجانب السائق ؛ بل قادوني الى الداخل ، وركب الى جانبي جنديان ، وبيد كل منهما رشاش . اما سائق سيارتي . فلم يسمحوا له بمرافقتي رغم الحاحي . وخرجت السيارة من جهة غير التي دخلنا منها ، ثم سارت في شارع لم استطع بدون نظارتي ان اتعرف اليه ، على ضوء انوار الكهرباء الخافتة التي ارتفعت على جانبيه . وبدات السيارة تدور الى اليمين تارة ، والى اليسار تارة اخرى ، حتى اضعت تماما تقدير الاتجاه . ولاحظت ان جانبي الطريق يخلوان من اية دورية . ثم بدات السيارة تصعد وتلف المنعطفات الواحدة بعد الاخرى حتى وصلت بنا امام بناية لم اكن اعرفها . فقلت في نفسي : ها نحن في قلعة من قلاع جبل المهاجرين . ونزلنا من السيارة الى غرفة خلف الباب ، فيها ثلاثة اسرة . ولم يطل بي الانتظار حتى اخذوني وادخلوني غرفة مستطيلة واغلقوا الباب عليّ . فالتفت يمنة ويسرة ، فاذا هناك نور كهربائي ساطع ، ومقعد ترابي ، ونافذة صغيرة في اعلى الجدار ، وثغرة الى جانب الباب تخرج منها رائحة كريهة . وكانت الارض من تراب ، والجدران كذلك ! اذن ، هذه هي « السلول » ، اي الزنزانة .

وفتح الباب ودخل جندي يحمل بطانيتين ، فسألته : « هل انا

وحدي هنا ؟ واين نحن ؟ » فقال : « لا استطيع الجواب » ، وخرج . وسمعت اصواتا في الممرات ، ورايت من فوهة الباب ظلال اشخاص يروحون ويجيئون ، فلا استطيع تمييزهم بدون نظارتي . وارتفع عويل شخص وبكاؤه وهو يضرب ، ثم ساد الصمت . لكن ظل في الممر رواح ومجيء ترافقهما جلبـــــة وضوضاء . وفرشت احدى البطانيتين على المقعد الترابي ، والتحفت الثانية . وشعرت ببرد قارس وبحاجة الى التدخين . وطرقت الباب ، فمد الحارس راسه من فوهته . وطلبت منه سيكارة ، فناولني واحدة مع عود ثقاب . حقا ، ان مفعول التبغ عظيم . فهو ينشط الذهن ويهدىء الاعصاب المتوترة . واخذت اتذكر كل ما حدث الليلة واتساءل : اين الرئيس وسائر الوزراء ؟ هل هــم الى جانبي في زنزانة ثانية ؟ كيف دبر حسني الزعيم الامر ؟ يا له من امر سهل : يلقي القبض على رئيس الوزراء ، وربما على رئيس الجمهورية ايضا ، فاذا السلطة بين يديه . الم نكن بلهاء وتوكليين الى اقصى حــد ؟ رئيس الوزراء لا يحرسه في داره سوى جندي امام باب الدار ، وحارس داخلي اعزل من السلاح ! لكن لرئيس الجمهورية حراس عديدون ، فلعلهم قاوموا وحصلت مناوشة بينهم وبين الجنود الذين اتوا للقبض عليه . ولعل مكروها اصابه ، والعياذ بالله ! وهل يكون رئيس مجلس النواب ، هو الآخر ، في زنزانة مماثلة ؟ ومدير الشرطة العام ، ماذا جرى له ؟ هل اوقف معنا أم كان متآمرا ايضا ؟ وقائد الدرك ؟

ثم قادني التفكير الى ما هو اسمى من ذلك : الحدود ؟ اليهود ؟ الملك عبد الله ؛ ما هو المصير اذا انصرف الجنود الى الداخل وتركوا الجبهة ؟ البلاد يحتلها جيش اليهود ؟ يا الله ! ثم يعود التفكير بي الى الواقع : البرد القارس ، الرائحة الكريهة ، العطش ، اللســـان الناشف ، نظارتاي المفقودتان . ومن ناحية ثانية : زوجتي ، بناتي ، عائلتي ، كيف يواجهون هذه الحوادث ؟ هل اصابهم سوء ؟

ولم اتمالك من التفكير في مباحثات الهدنة وماذا سيحدث لها ؟ وكيف تواجه الحكومات العربية هذا الحدث ؟ والملك عبد العزيز آل سعود،اليس هو صديق شكري القوتلي؟ والملك فاروق،اليس هو صديقه ايضا . ورياض الصلح؟ والملك عبد الله عدوه الذي له مطامع بعرش سورية ، هـــل يتفق مع حسني الزعيم ويستولي على الصولجان ؟ والجامعة العربية ؟ والدول الاجنبية ؟ والراي العام في سورية ، ماذا سيكون موقفه في الصباح عندما يشاهد الجيش في

شوارع دمشق وحلب والمدن السورية الاخرى ؟

وتراءى لي زعيم البلاد شكري القوتلي محمولا على الاكتاف في ١٩٤٣ . زعامته ما زالت قوية ، رغم ما اصابها من هزات . كيف كانت معاملة الجنود له عند توقيفه ؟ وجميل مردم ؟ لكنه غائب في مصر . وفارس الخوري - رئيس مجلس النواب ؟ ولطفي الحفار ؟ ورشدي الكيخيا ؟ وناظم القدسي ؟ وسائر افراد المعارضة ، كيف يكون موقفهم ؟ ايتقبلون الانقلاب ويسكتون عن حسني الزعيم ؟ لقد هاجموه هجوما شنيعا في مجلس النواب لموقفه في حلب ، عندما ارسل لقمع المظاهرات قبل اربعة اشهر . اتراهم يقبلون بحكم عسكري دكتاتوري وهم دعاة حكم ديمقراطي ؟ طبعا سيرفضون التعاون معه . لكن ما هي اطماع حسني الزعيم ؟ ايريد ان يقبض على زمام الامور ؟ ام تراه يقبل بتأليف حكومة اخرى لا تقف منه كما وقفت حكومتي ؟ ام هو على اتصال بالملك عبد الله ، فيسلمه الامر ويجلسه على العرش ؟ ام هو متفق مع الانكليز على توحيد العراق مع سورية وتنصيب الملك فيصل الثاني على عرش البلدين ؟

ثم يرجع التفكير الى حوادث الايام القريبة : مستودع السمنة ، الرائحة الكريهة ، التحليل الكيميائي ، توقيف البستاني ، الاسلحة والذخائر الفاسدة ، انذار قواد الالوية ، قول الرئيس : « انتظر الى ما بعد الهدنة » ، كتاب حسني الزعيم الي ، ردي عليه امس . . حقا ، انني متعب . راسي يدور ، وعقلي انهكه التفكير . اجفاني يثقلها النعاس ، وسمعي تطرقه اصوات عالية وصياح . . . استعرض الشريط نفسه ، فأعجز عن حل الرموز والتنبؤ بالمستقبل : اشعر بحاجة الى التدخين ، فأدق الباب ، فيمد الحارس راسه : سيكارة ، ماء ، علبة سكائر مع علبة كبريت . يا للغنيمة ! زوادة لبضع ساعات ، وان من الصنف الرديء . لكن لساني يعود الى التحرك بسهولة ، ولو ان فمي ظل ناشفا .

وكم هي الساعة الآن ؟ ساعتي اليدوية خلعتها قبل النوم ووضعتها على المنضدة الى جانب السرير . لا اعرف كم مضى على من الوقت ، لكن النافذة الصغيرة العلوية ما زالت سوداء . فلو اصبح الصباح ، لكانت اضاءت بنوره .

وفتح الحارس الباب ، وهو يحمل لي كأسا معدنية فيها حليب ورغيف من الخبز . لا بأس . الجوع صعب . طلبت منه مواجهة مدير السجن ، فوعدني بتبليغه طلبي . ثم عاد وقال : « المدير مشغول

فماذا تريد منه ؟ » فقلت : « اريد ان انقل الى غرفة اخرى . » فعاد ثانية وقال : « سيكون ذلك بعد قليل . » وفعلا ، جـاء الحارس وقادني الى غرفة فيها سرير ومنضدة وكرسي .

اعتقال الرئيس القوتلي ووضعه في المستشفى

وفجاة دخل شخصان لم استطع تمييزهما الا عندما اقتربا مني . فاذا هما فريد زين الدين وفرزت المملوك ، وكلاهما صديق لي . اولهما صهر ابن عمي ، وقائم بأعمال الامانة العامة لوزارة الخارجية . سلما علي بلـهفة وطمأناني عن زوجتي وابنتي . فانفجرت دموعي وبكيت طويلا حتى هدات نفسي . قلت لهما : « ما هذا ؟ » فاجابا بأن الانقلاب اوقف رئيس الجمهورية ، ووزير المالية ، ومدير الشرطة العام ، وفيصل العسلي ، واحمد اللحام المدير العام لوزارة الدفاع ، وسواهم . واضافا ان حسـني الزعيم في دائرة الشرطة ، وهو يستدعي النواب فرادى وجماعات ويحـدثهم عن الحالة ويقول بأن رئيس الوزراء اهان الجيش في كتاب رسمي . لذلك اضطر الى وضع حد لهذا العدوان ، الخ .

وسألتهما عن البلد ، فقالا : « الناس واجمون . والجيش احتل الساحات والشوارع بدباباته واسلحته . » فقلت : « وما يكون بعد ذلك ؟ » فقال فريد : « اجتمعنا الى حسني الزعيم وهدأنا اعصابه . قال انه لا يريد الحكم ، بل يقبل بتاليف حكومة مؤقتة يشترك فيها كوزير للدفاع ، بشرط ان يتنحى رئيس الجمهورية . الوضع خطير ، وهو يحتاج الى الاسراع في العلاج ، خوفا من اتساع الخرق . واليهود على الابواب ! »

فقلت : « وما الحل ؟ » فقال فريد : « اتقبل انت بتاليف حكومة مؤقتة ؟ » فاجبت : « اني ارغب في الابتعاد عن الحكم والسياسة والعودة الى داري . » فاصر كلاهما اصرارا شديدا على القول بأن لا مخرج الا بتاليف حكومة مؤقتة ، ثم نرى ما يكون . فقلت لهما : « اذا اتفقت كلمة النواب على ذلك ، وكان ثمة ضرورة لوجودي فاني اقبل . انما شرط ان لا يمس رئيس الجمهورية بسوء . » فقبلاني واستودعاني ، على ان يعودا في اقرب وقت .

وعلمت بعد خروجي من السجن ان حسني الزعيم كان مجتمعا مع فارس الخوري ، فيما كنت اتحـدث الى فريد وفرزت . فلما اجتمعا اليه ، وجدا منه رجوعا عن الفكرة التي كان اظهر ميلا اليها . ويقال إن فارس الخوري اظهر له ارتياحه للانقلاب ، وشجعه على المضي عليه ، وقال له : « لم لا تستلم الامور بنفسك ؟ تول الامر كله ،

ودع شكري القوتلي جانبا فانه غير محبوب والامة تسير وراءك . »

هكذا كان موقف رئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري ، صديق شكري القوتلي ، ورفيقه في الجهاد الوطني ، وعضو الكتلة الوطنية وعميدها . فماذا حمله على مساندة هذه المعركة غير الدستورية ؟

الم يكن على راس القوة التشريعية والقوة التنفيذية من ١٩٤٣ الى ١٩٤٩.؟ او لم يكن يترك رئاسة مجلس النواب ليتسلم رئاسة مجلس الوزراء،فيتركها ليعود مرة اخرى الى رئاسة مجلس النواب؟ فاذا كانت ثمة اخطاء ، فهو مشترك فيها او ساكت عنها . اذ لم يترك احد هذين المنصبين مرة واحدة ، مستقيلا او محتجا . لكن شكري القوتلي اقصاه عن رئاسة الوزارة في ١٩٤٦ وحال دون سفره الى مصر . ولم يستدعه لتاليف الحكومة اثر استقالة جميل مردم في اواخر ١٩٤٨ ، ولا اخذ رأيه وهو في باريس ، حيث كان يمثل سورية في الامم المتحدة اذ ذاك ، بل كلف هاشم الاتاسي بتأليف الوزارة . ثم استدعاني لتاليفها ولم يخبره ولم يكلفه . الم تكن هذه العوامل الشخصية كافية للحقد على شكري القوتلي والانتقام منه ؟

وقد نقل الي الذين استدعاهم حسني الزعيم الى دائرة الشرطة صباحا انه كان مضطربا كثيرا ، ومتخوفا من المصير ، وحائرا فيما يجب عمله ، وحذرا من موقف النواب والاحزاب . أتراهم يتقبلون بأن يداس الدستور وتقلب الاوضاع بهذا الشكل العنفي ؟ كانوا دائما ينادون بتطبيق الدستور ويتددون بكل ما يمس حرف من حروفه . وقد ثاروا عندما طلبت حكومة سعد الله الجابري منحها سلطة التشريع لانجاز ملاكات الدولة ، معتبرين ذلك بمثابة تخل من السلطة التشريعية عن حقها الاساسي . فهل يقبلون الان ان ينفرد شخص بطعن الدستور في صميمه ؟

ثم علمت ، فيما بعد ، بأن حسني الزعيم دعا النواب الى الاجتماع في وزارة الخارجية ، فلم يتكلم سوى السيد لطفي الحفار ، مظهرا عدم موافقته على ما حصل . اما جميع الحاضرين ، فسكتوا .

ودخل الى غرفتي المقدم ابراهيم الحسيني ، رئيس الشرطة العسكرية ، وسلمني حقيبة تحتوي ملابس ارسلتها الي عائلتي . وقال لي بلطف : « تفضل والبس ثيابك ، فستذهب الى المستشفى

العسكري حيث الرئيس القوتلي . » فلبست ، ثم جاء ضابط واركبني سيارته وتوجهنا الى المستشفى العسكري . وهناك اقتادني الى غرفة وجدت فيها القوتلي ومحسن البرازي فتعانقنا ، وبدأ كل منا يسرد ما جرى له . فقال الرئيس : « سمعت ضوضاء ايقظتني من النوم . ودخل علي المقدم الحسيني وحياني وطلب مني مرافقته . وعلمت منه ان الامر بذلك هو حسني الزعيم . فاحتججت على هذا العمل ، لكن لم يكن في وسعي ان اقاوم . اذ كانوا اعتقلوا الحرس على الباب . ولبست ثيابي ومشيت معه ، فاركبني سيارة وجاء بي الى هنا (ولم يذكر انهم ادخلوه السلول ، باديء ذي بدء ، ثم نقلوه فيما بعد الى المستشفى) . اما محسن البرازي فقال : « دخل علي السيد فؤاد محاسن ، الامين العام لرئاسة الوزارة ، وايقظني من النوم وقال لي : « رئيس الوزراء قد اوقف الان واخذ الى محل مجهول . فقلت له : « من بلغك الخبر ؟ » فقال : « زوجته التي علمت بتوقيفه بعد مبارحته الدار ، فجاءت الي واخبرتني . وهي الآن في داري . » فاجبته : « اعملها حسني ؟ » ثم سألته عن رئيس الجمهورية فأجاب : « لا اعلم ما جرى له . » فقمت ولبست ثيابي وخرجت الى الشارع فرايته مقفرا . فسرت مشيا حتى مديرية الشرطة العامة ، حيث وجدت حسني الزعيم . فاجتمعت اليه على انفراد وقلت له : « هل انت مجنون ؟ » فقال : « الم تر ما عمله رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ؟ انهما اصدرا مرسوما بتسريحي . » واضاف الى ذلك قوله بأن رئيس الوزراء اهانه بكتاب . وبدأ يلوح به . فأجبته : « لقد اطلعت على الكتاب وليس فيه اهانة . » فقال : « بلى . » فقلت : « والآن ماذا تريد ؟ » فأجاب : « يجب ان يستقيل رئيس الجمهورية . » فسعيت لتهدئة اعصابه فلم اتوصل الى نتيجة . عندئذ قلت له : « ما دمت مصرا على سجنه وسجن رئيس الحكومة ، فدعني التحق بهما . » فوافق على ذلك . فحضرت الى المستشفى ، وبقيت هنا مع الرئيس القوتلي .

ورويت ، بدوري ، ما جرى معي .

وكان الرئيس شديد الانفعال ، هائج الاعصاب ، يتهدد حسني الزعيم بسوء المصير ويقول بأن البلاد كلها ستقوم في وجهه وبانه « باجه سقا . » (الثائر الذي خلع ملك الافغان واستولى على الحكم وكان رئيس عصابة) . واخذ يكيل له انواع الشتائم بصوت

عال سمعه جميع الجنود الواقفين على باب الغرفة المفتوح .

وجاءنا الامير عادل ارسلان ، فقابله الرئيس بنفس اللهجة قائلا : « انا لا استقيل . جاهدت اربعين عاما ، وسجنني الترك والافرنسيون ، وجربت الانتحار رغبة في الخلاص . »

وذهب الامير عادل ارسلان، ثم ارسل الي حقيبة تحتوي بعض الحوائج ، منها نظارتاي وبعض الكتب . فكان ذلك مدعاة لسروري.

وعند الظهر اتونا بطعام لا بأس به . فأكلنا معا ، نحن الثلاثة ، ثم انفرد كل منا بغرفته ليأخذ قسطا من الراحة . وكانت الغرف مفروشة بفراش جديد ، ومدفأة ، وفيها ماء جار .

وفيما انا نائم ، ايقظوني وقالوا لي ان السيد فارس الخوري موجود لدى الرئيس . فذهبت الى غرفته ، وهناك وجدته يشتم حسني الزعيم قائلا : « هذا عمل غير دستوري . انا لن اترك الرئاسة التي وضعها ممثلو الامة امانة في عنقي . » وكان فارس الخوري اتى ليقنع الرئيس بالاستقالة . ولم اكن حاضرا حديثه . لكنه سألني رايي ، فأجبته : « من راي الرئيس . » فقال : « اذن ، استودعكما الله . » وذهب .

وقضينا بقية النهار وقسما من الليل معا ، دون ان نعلم بما يجري في البلاد . لكننا في اليوم التالي علمنا من قراءة الصحف التى اتونا بها ان مظاهرات جالت في الاسواق مهللة بالانقلاب ، وان القائمين بها كانوا من جماعة البعث .

وفيما كنا نتناول طعام العشاء سوية ، اتى جندي وقال للمرحوم البرازي ان ضابطا جاء لمقابلته . فخرج ، ثم عاد وقد علا وجهه الشحوب . وقال للرئيس : « اتى المقدم الحسيني وسأل عما انتهى اليه قرار الرئيس . » فصاح الرئيس بغضب : « رايي هو هو ، فلينقله الى باجه سقا . » فقال البرازي : « الا يوجد حل وسط ؟ » فأجاب الرئيس بخشونة : « كلا ؟ » فخرج البرازي ، ثم عاد وقال : « انهم يريدون مني ان اعود الى داري . » فقال الرئيس: « فليكن. » فاستودعنا البرازي واخذ حوائجه وذهب . فبقيت مع الرئيس قليلا ، ثم انسحبت الى غرفتي واويت الى السرير . وفي الصباح ذهبت الى غرفة الرئيس ، ثم ذهبنا معا الى غرفة اخرى ، حيث دعينا لتناول الفطور . وهناك وجدنا طاولة في وسط الغرفة وعليها آلة تشبه الراديو . فقال الرئيس للخادم : « ما هذا ؟ » فأجاب : « راديو . » وحين حاول الرئيس تشغيله ، تبين له انه ليس براديو ،

الرئيس القوتلي يصر على عدم الاستقالة

بل آلة لالتقاط الاصوات ونقلها الى الخارج . فقال الرئيس : « انهم يريدون الاستماع الى مـــا نتحدث بــــه . » ثم امر الخادم باخراج الآلة ، فحار الخادم في امره . وقال الرئيس : « خذها ، والا فاني اكسرها . » فانصاع الخادم للامر واخذ الآلة .

وبعد الانتهاء من تناول الطعام ، ذهبت الى غرفتي . فجاءني الضابط الحارس وقال لي : « ابلغكم بانه محظور عليكم الخروج من غرفتكم . » ثم اغلق الشباك واقفل الباب . لكنه عاد بعد قليل واخذ الكتب والصحف وورق اللعب الذي كنت اتسلى به وقال : « تخرجون ساعة كل يوم الى الحديقة لاستنشاق الهواء . » فلم اجبه بشيء .

وعندما اقبل موعد الطعام ، دخل جندي ومعه الخادم يحمل صينية من النحاس الابيض ، عليها صحن من المعدن نفسه يحوي قطعتين من اللحم ، وكأس مـــن التوتياء يحـــوي شورباء ، وخبز اسمر ، وابريق من الزجاج المصنوع في الشام، وطاسة من التوتياء. فسألت الخادم : « لماذا تغيير نوع الطعام والآنيـــة عما كان عليه بالامس ؟ » فأجاب : « هذه هي الاوامر ، وهذا هو طعام الجنود . اما بالامس ، فكان طعام الضباط . » فقلت له : « ليس لدي مانع من مشاركة الجنود في طعامهم . لكن اذا كنتم تريدون اهانتنا بتغيير الآنية والطعام وعدم السماح لنا بالخروج من الغرفة ، فانني امسك عن الطعام . ويمكنك الآن اخذه . » فحملق الجندي والحارس بي ، فطلبت منهما الخروج . فخرجا ومعهما الطعام .

وفي المساء جاؤوا بالطعام نفسه وبالآنية . ورفضت الاكل ، فاخذوه . وفي الصباح تكررت المعاملة نفسها : آنية نحاسية فيها شاي، وصحن من التوتياء يحوي بيضة مقلية. فرفضت الاكل ايضا. ثم علمت انهم قدموا للرئيس الطعام نفسه بالآنية نفسها ، فرفضه مثلي دون أن يكون بيننا اتفاق .

وعند الظهر دخل ضابط ومعه الخادم يحمل صينية عليها آنية من الخزف الابيض ، وكأس وابريق من البلور الجميل ، وطعام كالذي قدموه لنا في اليوم الاول . وقال الضابط : « اننا نعيد اليكم طعام الضباط . » فقلت له : « اذا عزمتم على تعديل موقفكم منا ، فاني آكل . » وقد فرحت بانصراف هذه الازمة ، اذ لم اكن واثقا من استطاعتي الاستمرار بالاضراب عن الطعام مـــدة طويلة . وكنت اخشى ان تضعف اعصابي وتخور عزائمي ، فالجأ الى طلب الطعام. وابتهجت لانهم نزلوا عند ارادتنا . على أن فرحتي لم تعادل انزعاجي

من حرماني الكتب . فكنت استلقي على السرير وليس لدي ما اقضي به الوقت سوى التفكير في الحاضر والمستقبل . وعندما دخل علي الملازم قنوت ، وكان احد حراسنا ، قلت له : « ماذا تقصدون بالتضييق علينا ؟ هل نحن مجرمون عاديون حتى نعامل هذه المعاملة ؟ » فقال : « والله اعلم كم خدمت بلادك ، واقر بأن الاسلحة والاعتدة التي في حوزة الجيش الآن هي التي توفقت الى شرائها وجلبها من فرنسا . لكن الاوامر التي لدي صريحة . واني اتمنى ان البي كل ما تطلبه . لكن ، هل تشكو من شيء آخر ؟ » فقلت : « اريد كتابا اقضي الوقت بقراءته . » فذهب فورا الى غرفته وأتاني بأحد كتبي وقال : « تفضل . » فشكرته وقلت له : « لكنني لا اريد ان تؤاخذ على مخالفتك الاوامر . » فقال : « ليكن . » وترك الكتاب وخرج . وقد برهن السيد قنوت بذلك ، وبما ابداه من حسن المعاملة واللطف فيما بعد ، على كرم اخلاقه وسموها .

وكنت صباح كل يوم امر امام غرفة الرئيس في طريقي الى الحمام ، فاشاهده من شباك غرفته مستلقيا على السرير . فالقي عليه السلام واساله عن صحته . وكان الحارس يمنعنا عن الكلام اكثر من ذلك . فاعود الى غرفتي ولا اخرج منها سوى ساعة قبل الظهر ، وساعة بعده ، لامكث في الممر امام الغرفة امتع النظر بدمشق ، واغبط من كان يملك حرية التجوال والسفر .

وبقينا على هذه الحالة اسبوعا ، ولم يتغير في الموقف سوى انهم اتوا براديو وضعوه في غرفة ضابط الحرس التي كانت تفصل بين غرفة الرئيس وغرفتي . فبدأنا نسمع الاخبار التي تذيعها محطة دمشق ، وهي مليئة بمديح الزعيم وبأخبار المظاهرات والبرقيات التي كانت ترد اليه بتأييد موقفه . ولم يكن بين مرسلي البرقيات شخصيات معروفة سوى سلطان باشا الاطرش وهاشم الاتاسي والجابري . ولم اعجب من موقف الاولين ، اذ كانا حاقدين على الرئيس . اما الاخير ، فقد زال عجبي حين علمت ، فيما بعد ، ان مرسل البرقية لم يكن شقيق المرحوم سعد الله الجابري ، بل احد افراد عائلته .

وفي ذلك الاسبوع استمرت الاجتماعات بين حسني الزعيم والنواب . وطال بينهم الاخذ والرد ، الى ان اجتمعوا اخيرا في فندق «الشرق». ورفض رشدي الكيخيا التفاهم مع الزعيم، رغم محاولات الامير عادل ارسلان في ايجاد حل مؤقت ، وذلك بتأليف حكومة

مهمتها الاشراف على انتخابات نيابية . ولما شاهد حسني الزعيم هذه البلبلة وهذا الضعف لدى النواب ، وعلى راسهم رئيسهم فارس الخوري ، ولما تيقن ان الدول العربية لن تقوم بأية حركة مناوئة له ، ولما بدأ بعض النواب الحزبيين المتطرفين يشجعونه على المضي في سبيله ، تجاسر على ضرب القوة التشريعية . فحل البرلمان ، والف برئاسته حكومة من الامناء العامين ، وبدا يصدر المراسيم التشريعية والعادية ويلقي الخطب يمينا وشمالا .

نوري السعيد يقوم بزيارة لدمشق

وفي اليوم الثالث من الانقلاب ، قدم دمشق بالطائرة السيد نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق ، واجتمع الى الزعيم وعرض عليه اتحاد سورية مع العراق ، فتردد الزعيم . وبلغ الامر الحكومتين السعودية والمصرية ، فخاف ملكاها من اقدام حسني الزعيم على التفاهم مع العراق . فأسرعا بارسال البعثات والوفود ، واجتمعا الى الزعيم ، واغرياه بالاعتراف به والتفاهم معه ، اذا هو رفض اقتراح العراق . وكانت النتيجة ان التزم حسني الزعيم جانب مصر والسعوديين ، فقضى بذلك على آمال الملك عبد الله والعراق والانكليز . ثم بدات الاذاعة السورية تذيع احاديث شبه رسمية تندد باعمال الرئيس القوتلي ، وتنوه بأن اولي الامر يدرسون امر احالته على محكمة خاصة . وكنت في حديثي مع الضابطين الحارسين ، قنوت والصلح ، اشعر بأن نوايا الزعيم بشأن القوتلي سيئة جدا . اما انا فلم يكن يأخذ علي سوى ذلك الكتاب الذي اشرت اليه سابقا . وكنت احاول ان اذكر لهما خطأ راي حسني الزعيم بالرئيس القوتلي ، مؤكدا انه لا يمكن لهذا الرجل ان يكون خائنا ، وان ينهي حياته السياسية بعمل كهذا يقضي به على جهوده الوطنية ، طول اربعين عاما . وكنت اجيب على اتهامهما له بأنه لم يؤمن للجيش الاسلحة والذخائر : « ان السعي لشراء الاسلحة والذخائر في حرب فلسطين لم ينجح بسبب تمنع الدول عن البيع . » واما عن ضرورة التهيؤ قبل ذلك ، فكنت التمس له إعذارا اخرى . وكنت في اواخر ذلك الاسبوع اشاهد الرئيس بعيدا في الحديقة ، جالسا يتكلم مع الرئيس الصلح . ولم اسمع من حديث الصلح شيئا ، لكنني كنت اسمع بعض اقوال الرئيس القوتلي الذي كان يرفع صوته عن عمد ليسمعني اجوبته وهي : « لا استقيل . الامة انتخبتني ، وانا لا اتخلى عنها . » وما شابه ذلك .

وانتهزت فرصة مجيء السيد الصلح الى غرفتي ذات صباح ،

وسألته عن احاديثه مع الرئيس القوتلي فاجاب : « اني اقول له بأن البلاد كلها رحبت بالانقلاب، حتى النواب انفسهم. فقد انصرفوا دون اي احتجاج ، كل واحد منهم الى بلده . وانتم تسمعون في المذياع البرقيات ، وانباء مظاهرات التأييد ، وزيارة وفود العراق ومصر والسعودية والملك عبد الله ، وكلها تكتفي بالسؤال عن صحة الرئيس القوتلي والاطمئنان عن راحته . اما العلاقات بين الزعيم وبين هذه الدول وسائر الدول الاجنبية ، فعلى ما يرام . وقد استتب له الامر ، وحل البرلمان ، وسيعمد الى اجراء انتخابات ، ويحاكم رئيس الجمهورية القوتلي . فلا فائدة من بقائه مصرا على رفض الاستقالة . » فقلت له : « واذا استقال فهل تتركانه يذهب الى اوروبا ؟ » فقال : « لا اعلم . لكنني سأسأل الزعيم . » وعاد في اليوم نفسه وقال : « اذا استقال الرئيس وحذوت حذوه ، فانه يعدكما بالسماح لكما بمغادرة البلاد الى اوروبا مع عائلتيكما . » فقلت له : « دعني اتحدث مع الرئيس في الامر . » فقال : « لا بد من الاستئذان . » وعاد بعد مخابرة هاتفية وقال : « يمكنك الاجتماع بالرئيس في حضوري . » قلت : « لا فائدة من الحديث معه امامك. فلا انا اقول له ما اريد ولا هو يجيبني بصراحة . » فأجرى مخابرة هاتفية ثم عاد وسمح لنا بالاجتماع على انفراد في غرفة الرئيس . فاستقبلني قائلا : « خير ان شاء الله . » واقتربت من سريره وتحدثت اليه بصوت منخفض وباللغة التركية ، لان الحارس كان واقفا خلف النافذة يسترق السمع . ونقلت للرئيس حديثي مع الضابط وقلت له : « اظن ان لا فائدة ترجى من بقائنا مسجونين . » فقال : « نعم . فلا الدول العربية قامت بأي تشبث جدي لانقاذ البلاد من هذا الطاغية ، وذلك بسبب تضارب مصالحها الخاصة ونزاعها على التفاهم مع سورية ، ولا البلاد قاومت الانقلاب وقابلته بما كنت انتظر . » فقلت له : « اذا خرجنا من هذا الحبس وذهبنا الى اوروبا نستطيع تغيير مجرى الامور وتعديل موقف الدول العربية على الاقل . » ففكر قليلا وقال : « ربما . » فقلت له : « هل توافق، اذن ، على الاستقالة ؟ » فقال فورا : « نعم . ولكن فليكلموني مجددا . » وخرجت من عنده الى غرفتي ، فجاء السيد الصلح وقال: « ماذا تم ؟ » فقلت له : « اذهب اليه وحدثه بالامر مجددا ، لعله يقبل . لكن لا تنس الوعد بحرية السفر الى اوروبا . » فقال : « هذا مؤكد . » ثم خرج . وبت تلك الليلة دون ان اعلم بما سيتم.

وفي الصباح دخل علي السيد الصلح وابرز لي ورقة . فاذا بها

كتاب استقالة الرئيس القوتلي . وعرفت خطـه وتوقيعه . وكان موجها الى الامة .

وناولني الصلح ورقة وقلما وقال : «تفضل بكتابة استقالتك.» فقلت له : « والسفر ؟ » قال : « في هـذين اليومين ، عندما تتم المعاملات اللازمة . » فقلت : « اية معاملات ؟ » فقال : « معاملات جواز السفر . » فقلت : « اني اعتمد على كلامك . » فقال : « يمكنك ذلك . » فأخذت الورقة وكتبت عليهـا العبارة التالية : « اعلن استقالتي مـن رئاسة الحكومة السورية في ٧ نيسان ١٩٤٩ . » ووقعتها ، ثم سلمته اياها .

انا والرئيس القوتلي نقدم استقالتنا

وقال الصلح : « ظهرت طوية كل منكما في نص الاستقالة . فالقوتلي يستجدي الامة دائما ، وانت لا تنزل عن زهدك وترفعك . » فقلت له : « اظن انه لم يبق مانع من رفع القيود عنا . » فقال : « وما هي ؟ » قلت : « الكتب ، ووسائل الترفيه ، والاجتماع مع الرئيس القوتلي . » فقال : « سأسأل . » ثم عاد بعد هنيهة وقال: « لقد تم ما تريد . » وبدانا في طراز جديد من الحياة في هذا السجن. فكنا نجتمع ، انا والرئيس ، في الممر صباحا ومساء ونتحدث . لكن الحارس كان يقف على بعد مترين منا يسمع ما نقوله . واعيدت الينا كتبنا ، وصار الباب يفتح نهارا ثم يقفل ليلا فقط . ومضت ايام ثلاثة ، دون ان نلمس اي دليل على قرب خروجنا من المستشفى والسفر الى اوروبا . وكنت كلما اسأل احد الضباط عما لديه من الاخبار بهذا الشأن ، يجيبني اجوبة غير واضحة . حتى تيقن لدينا ان الزعيم عدل عن فكرة السماح لنا بالسفر ، او انه لم يكن عازما على تنفيذ هذا الوعد . فبحثت مع الضابط في امر خروجنا من المستشفى وعودتنا الى دورنا ، ريثما يبت بشأن السفر . وكـانت المداولات قد اسفرت عن الوعد باطلاق سراحنا ، على ان يبقى كل منا في داره، دون ان يخرج منها . وبتنا ننتظر اليوم الموعود .

وفي مساء الثالث عشر من نيسان اتاني الرئيس الصلح في الساعة الثامنة مساء، وكنت اويت الى فراشي، وقال لي مبتسما : « انهض من السرير والبس ثيابك . » فقلت له : « ولماذا ؟ » قال : « الزعيم سيأتي لزيارتك ، ثم يوصلك بنفسه الى دارك . » فقلت : « وما معنى هذه الزيارة وما القصد منها ؟ » فقال : « لا اعلم . هذا كل ما تبلغته . » واستدرك قائلا : « ارجو ان لا تقـول للرئيس القوتلي شيئا من هذه الزيارة . » فعجبت من هذه البادرة . اما

التحدث مع الرئيس ، فلم يكن مستطاعا ، لان باب غرفتي كان مغلقا .

وبت انتظر دون ان ارتدي ثيابي . وبعد مضي ساعة ونصف تقريبا ، دخل علي المقدم ابراهيم الحسيني ، فحياني تحية طيبة وقال : « اضطر الزعيم الى ارجاء زيارته ولن يحضر . وقد ارسلني لابلغك تحيته ولارافقك الى منزلك . » فكان سروري مزدوجا : اولا لانني لم اكن مرتاحا للاجتماع مع حسني الزعيم ، وثانيا لقرب الخروج من المعتقل وعودتي الى اهلي . فسألته : « هل سيذهب الرئيس القوتلي وحده ، ام اننا سنذهب معا ؟ » فأجاب : « لا . الرئيس سيبقى يومين آخرين . » فقلت : « اسمع يا ابراهيم بك . عندما اتفقنا معكم على ان تتركونا نسافر الى اوروبا لقاء استقالتنا، قمنا بتنفيذ ما تعهدنا به ونكصتم انتم عن وعدكم . والآن تبقون القوتلي في المعتقل وتطلقونني منه . وهذا ايضا خلاف اتفاقنا ، وهو ان نخرج معا الى دورنا . وانا افضل البقاء هنا ريثما نخرج معا . وحاول الحسيني اقناعي بعدم التشبث بهذا الراي ، وبأن الافضل ان لا نقابل الزعيم بالعناد ، فهو رجل طائش . واقسم لي بشرفه ان الافراج عن القوتلي لن يتعدى اليومين ، وانه لن يعامل معاملة سيئة . فقلت له : « ليس لدي شك في ان معاملتكم للرئيس لن تتبدل . ولو كان ذلك يفيدكم لما ترددتم . لكنكم تعلمون ان اية اساءة نحوه تورثكم متاعب انتم في غنى عنها . »

فأكد لي الحسيني مجددا ان الرئيس سيفرج عنه في غضون يومين . لكنه لم يذكر اي مبرر لهذا التأخير . وقلت في نفسي : « اذا كانت القضية على هذا الشكل ، فما الفائدة من هذا الاصرار ؟ » ثم قلت له : « طيب ، اقبل وعدك . » فقال لي : « لا شك انك لا تنوي بحث الاوضاع مع زائريك . والاوفق ان لا تقبل الزيارات مؤقتا . » فأجبته : « لا استطيع رد من يأتي لزيارتي . » فقال : « اننا سنحول دون هذه الزيارات في الاسبوع الاول ، ثم نرى ما يكون . » فقلت : « اذن ، انتقلت من المعتقل في المستشفى الى المعتقل في الدار ؟ » فابتسم واكد لي حسن نيته ، وانه يعتبرني احسن شخصية مدنية جاءت الى الحكم . وسرد عدة حوادث ليقيم الدليل على انني اقدر من يتولى ادارة سياسة البلاد في الداخل والخارج . لذلك ، فهو يرى ان كل هذه التدابير المتخذة بحقي ستزول قريبا ، وان المستقبل سيكون خاليا من اية شائبة .

وقد اعتراني الملل من الاخذ والرد ، وصرت تواقا الى الخروج من حياة العزلة ، والعودة الى الحرية ولو كانت محصورة ضمن نطاق صغير . وقلت في نفسي : لا شــــك ان الاجتماع الى اهلي سيجدد نشاطي ويزيل عني الكآبة وملل التفكير منفردا . فقلت : « اعملوا ما شئتم . فليس لي حول ولا طول . »

واوصلني الحسيني بسيارته الى داري . فلما طرقنا الباب انزعج افراد عائلتي من ذلك وسألوا : « من الطارق ؟ » فلما عرفوا صوتي فتحوا الباب . وهكذا اجتمعت الى عائلتي بعد فراق طال خمسة عشر يوما .

وبقيت في الدار ، دون ان يسمح لي بالخروج منه حتى اوائل شهر تموز . وقد وضع على باب داري شرطي ليمنع ايا كان من دخوله ، حتى ابنتي وصهري ، الا باذن خاص . ولم استقبل في هذه المدة سوى المرحوم محسن البرازي وبعض الاشخاص الذين كان يرسلهم حسني الزعيم خصيصا لمشاهدتي والتحقق من وجودي في الدار واستطلاع رايي في الاوضاع الراهنة . وعندمـــا سمح لي بالخروج من الدار ، انتقلت الى داري في دمر ، ومكثت هنالك حتى وقوع انقلاب ١٩٤٩/٨/١٣ ، حين قتــل حسني الزعيم والمرحوم البـــــرازي .

الفصل الثاني

وزارة هاشم الاتاسي

استمرت هذه الوزارة من ١٤ آب ١٩٤٩ حتى ١٠ كانون الاول من العام نفسه ، دون ان يحصل تبديل في اعضائها . وسأسرد فيما ياتي الشؤون الهامة التي عالجتها هذه الوزارة في تلك الفترة :

١ — الاحكام الصادرة في عهد حسني الزعيم (مراسيم اشتراعية ومراسيم عادية) .

٢ — اعادة الحياة النيابية — تعديل قانون الانتخابات — فكرة تعديل الدستور — الانتخابات للجمعية التأسيسية .

٣ — مشروع الاتحاد مع العراق .

٤ — استقالة حكومة الاتاسي .

الاحكام الصادرة في عهد حسني الزعيم

في الجلسة اولى التي عقدتها وزارة الاتاسي ، اثير موضوع المراسيم الاشتراعية وما استند اليها من المراسيم ، وما اذا كان الواجب الدستوري يقضي بعدم الاعتراف بها واصدار قرار بالغائها برمتها . وكنت من محبذي نظرية الالغـــاء ، فدافعت عنها كثيرا بالاشتراك مع بعض الوزراء . اما الاعتراض عليها فكان ان شؤون الدولة سارت طيلة اربعة شهور ونيف على اساس الاعتراف بالانقلاب الذي قام به حسني الزعيم وما صدر في عهده من احكام . فأبرمت اتفاقيات دولية (الاتفاق النقدي مع الافرنسيين) ونشرت الاتفاقيتان المعقودتان مع شركة التابلاين لامرار انـــابيب الزيت السعودي في سورية ، ومع شركة النفط العراقية لامرار الزيت فيها ايضا . وصدرت مراسيم اشتراعية بدلت احكاما قانونية عديدة وبديء بتنفيذها(القانون المدني وقانون التجارة وغيرهما) .وابدى المعارضون لفكرة الالغاء رأيا وجيها ، وهو ان طي كل هذه الاحكام سيوجد في البلاد فوضى قانونية ومالية ويربك علاقاتنا مع الدول الاجنبية التي لها صلة بتلك الاحكام (فرانسا ، الولايات المتحدة الاميركية ، انكلترا والعراق) . وطلب وزير الخارجية السيد ناظم القدسي في النهاية ان

يترك له امر دراسة الموضوع من حيث اثره في علاقتنا مع تلك الدول فامهله مجلس الوزراء المدة الكافية للدرس . وعندما اثير الموضوع مجددا قال بان اتصالاته مع الوزراء المفوضين ادت الى تأكده أن الدول الثلاث لا تعترف بالانقلاب الجديد ما لم يعتبر تلك الاتفاقات نافذة . وكان وضعي بالنسبة لهذه الاتفاقات لا يماثل وضع زملائي ، لانني كنت قد وقعتها وقدمتها الى مجلس النواب لتصديقها ، بينما كان الاخرون يتظاهرون بانهم غير موافقين عليها في الاصل . ولذلك كان لا بد من فصل الموضوع الى شطرين : الاول الاتفاقات ، والثاني سائر الاحكام . فاقترحت ان نصدر مرسوما نشريعيا جديدا بابرام هذه الاتفاقات وبالغاء الاحكام الاخرى . وشرحت نظريتي قائلا بأني لست من القائلين بعدم صلاح كثير من احكام المذكورة ، وبأني مستعد لاصدارها بمرسوم تشريعي جديد ، لكني لا اريد ان يكون للانقلاب صفة شرعية ، لذلك يجب ان يعلن ذلك صراحة ، حتى لا يقع في المستقبل انقلاب جديد يضع البلاد في مهب الريح . اما زملائي فكانوا في صميمهم يريدون ان تنفذ الاتفاقات دون ان تكون صادرة بموافقتهم لكي يستطيعوا الادعاء في كل وقت بانهم لو كانوا مخيرين لما صدقوا عليها ، وبذلك يلقون مسؤوليتها على غيرهم . وهكذا كان دائما موقف اعضاء حزب الشعب : يتهربون من الاقدام على اي عمل خشية تحمل مسؤوليته ، لئلا يتزعزع مركزهم الانتخابي في البلاد . وبذلك برهنوا على انهم ابعد ما يكونون عن التحلي بصفات رجال الدولة الذين يقتحمون المواقف الصعبة ويعملون ما يعتقدونه في مصلحة بلادهم ، ولو ادى ذلك العمل الى اضعاف مركزهم مؤقتا لدى الراي العام .

ولم اتمكن من حمل رفاقي على تبني نظريتي . فاتفق الجميع على عدم اصدار اي بلاغ بهذا الشان ، بحيث تستمر تلك الاحكام نافذة بدون تغيير او تعديل . واما عن الاتفاقات المذكورة ، فقد اعطى وزير الخارجية تأكيدا للوزراء المفوضين بان الحكومة الجديدة تحترم المراسيم اشتراعية الصادرة من قبل وتعتبرها نافذة . ثم ارسل الى وزرائنا المفوضين في عواصم تلك الدول الثلاث برقيات بخلاصة ذلك التاكيد . وعلى اثر ذلك ابدى ممثلو تلك الدول استعدادهم للاعتراف بالوضع الجديد ، شرط ان يسبقه اعتراف مماثل من الحكومات العربية . واذكر ان التردد الوحيد كان من جهة الحكومة المصرية بسبب العلاقات التي توطدت بين عاهلها فاروق وحسني

الزعيم . لكن ما لبثت المماحكات ان تلاشت اثر التفاهم مع الدول الكبرى الثلاث . فتتالت الاعترافات من قبل جميع الدول .

على ان الامر الوحيد الذي نجت البلاد من شروره في هذه المعركة ، كان الاتفاق الذي عقدته حكومة حسني الزعيم مع المصرف السوري ، وكاد ان يصدر المرسوم التشريعي بابرامه من قبل رئاسة الجمهورية ، لو لم يقع الانقلاب في صبيحة اليوم الذي كان سينشر فيه ذلك الاتفاق في الجريدة الرسمية . وقد ذكرت تفاصيل هذه القضية في القسم الخاص بالشؤون المالية من هذه المذكرات .

ولا بد لي قبل الانتقال من هذا البحث الى غيره ، من ذكر ما حصل مع بعض الموظفين في الاسبوع الاول من تولي حكومة الاتاسي الحكم . وهو ان سامي الحناوي ، بطل هذا انقلاب ، اخذ يصدر ، على هواه ، مراسيم بعزل بعض الموظفين واحالة البعض الآخر على التقاعد ، متناسيا انه تنازل عن الحكم عند اصدار مرسوم تأليف الوزارة . فصارت مراسيم العزل والاحالة ترد الينا تباعا وكلها مؤرخة في ١٣ آب ، رغم ان الحناوي قضى ذلك اليوم كله ، منذ الصباح حتى منتصف الليل،مجتمعا الى النواب دون ان يفارقهم. واهتمت الحكومة بالامر وخشيت استمرار هذا السيل الجارف من الاقالات . فجرت مداولات مع الحناوي ادت الى تنفيذ بعض المراسيم الصادرة بعزل بعض الموظفين الذين كان وزراء حزب الشعب لا يميلون اليهم ، كفؤاد المحاسني الامين العام لرئاستي الجمهورية والوزراء وسواه ، وبطي المراسيم الاخرى ، على ان يقف الحناوي عند هذا الحد فلا يصدر اي مرسوم جديد .

عندما تولت حكومة الاتاسي مهام الدولة اعلنت انها حكومة مؤقتة هدفها اعادة الحياة الدستورية والنيابية الى البلاد. كما ان اعضاءها كانوا اعلنوا في الاجتماع المعقود في مقر رئاسة الاركان العامة يوم الانقلاب ، بانهم سيعالجون قضية مجلس النواب الذي اصدر حسني الزعيم مرسوما بحله في ٢ نيسان ١٩٤٩ .

اعادة الحياة النيابية وتعديل قانون الانتخاب

وتداول مجلس الوزراء هذه القضية وتردد بين رايين ، الاول اعادة المجلس المنحل ودعوته الى جلسة واحدة يمنح فيها الحكومة القائمة السلطات التشريعية ، ثم يحل ويعمد الى انتخابات جديدة . اما الراي الثاني ، فهو ان الدستور لم يعد صالحا.ولذلك يجب وضع دستور جديد من قبل جمعية تاسيسية تنتخب لهذا الغرض . ثم

تنصرف ، فينتخب مجلس النواب على قواعد الدستور الجديد . وكان من اقطاب هذا الراي رشدي الكيخيا وناظم القدسي وبعض نواب حزب الشعب . وحجتهم ان الحكومة الجديدة اقرت ضمنا المراسيم الصادرة في عهد حسني الزعيم ، فكيف تستطيع الغاء المرسوم القاضي بحل مجلس النواب،وان ذلك المجلس اذا دعي الى الاجتماع فاكثريته من الحزب الوطني ومن الكتلة الدستورية ، بينما حزب الشعب ومناصروه قلة فيه . لذلك لا يستبعد ان تقرر تلك الاكثرية سحب الثقة من الحكومة الجديدة ، ثم تعمد الى رفض استقالة السيد شكري القوتلي . وهكذا تعود الحال ، بحسب رايهم ، الى ما كانت عليه قبل انقلاب الاول . فقلت لهم مازحا : « وانا اعود رئيسا للوزراء . » وضحكنا جميعا .

وكان رايي ان لاضرورة لوضع دستور جديد ولا لانتخاب جمعية تأسيسية لهذا الغرض . وان كان ثمة ما يجب تعديله في الدستور فمجلس النواب الجديد يستطيع ان يتولى ذلك وفقا لاحكام الدستور الحالي . فاما دعوة المجلس المنحل ، او الدعوة فورا الى انتخاب مجلس جديد . وسواء اعيد المجلس السابق او انتخب مجلس جديد ، فليس الامر على هذه الدرجة من الاهمية .

اما رشدي الكيخيا ، فكان يرمي من وراء هذه الفكرة الى هدف لم يعلنه في ذلك الوقت ، ولم يذكره في سياق الحديث ، وهو ضم سورية الى العراق وتوحيد الدولتين تحت تاج ملك العراق . وكان يعتقد ، على ما يظهر ، ان تعديل الدستور لا يتضمن دمج الدولتين في دولة واحدة او اتحادهما الصميمي . لذلك اصر على وضع دستور جديد يتضمن الدمج او الاتحاد بشكل صريح .

وبانتهاء المداولة تقرر بالاجماع عدم دعوة المجلس السابق . اما اقتراح وضع دستور جديد وانتخاب جمعية تأسيسية ، فاقر ايضا باكثرية الوزراء ، اذ احتفظت برايي في الموضوع

وبعد ان اعلن ذلك بصورة شبه رسمية ، طلب الينا السيد فارس الخوري ان نحضر الى عنده للمذاكرة معه بشأن المجلس المنحل . وكان بعض نواب الحزب الوطني راجعه في الموضوع ، طالبا اليه دعوة المجلس للاجتماع ، او اقناع الحكومة بدعوته .

ولما اجتمعنا الى المشار اليه بصحبة الكيخيا والقدسي وعطفة بدأ الخوري يبين ضرورة دعوة المجلس حتى يكون الحكم القائم دستوريا . وقال انه يتعهد بأن يمنح المجلس ثقته للحكومة مع سلطة

التشريع . فقلت له : « الم يكن اجدر بك ان تقول هذا القول لحسني الزعيم عندما استشارك يوم الانقلاب ؟ فكيف قبلت بحل المجلس دون اي احتجاج او اعتراض ولماذا تخالف هذا الراي الآن ؟ ثم الم تشترك في الاستفتاء الذي اجراه حسني الزعيم . فاعطيت صوتك له وايدته فيما عمل وفوضت اليه وضع الدستور ؟ افلا يعتبر موقفك هذا قبولا بحل المجلس فلماذا تفتي الآن بعودته ؟ » .. ومن جهة ثانية ، فان النواب الذين كانوا يؤلفون الكثرة في المجلس المنحل ، اشتركوا ايضا في الاستفتاء وايدوا حسني الزعيم وكانوا على وشك الدخول في وزارة يؤلفها احد اقطابهم . افلا يعتبر موقفهم هذا ايضا تنازلا منهم عن نيابتهم واعترافا بحل مجلسهم ؟ لا انكر ان حسني الزعيم استعمل الضغط والارهاب وسيلة لسلطانه ، وان معظم الذين اشتركوا في الاستفتاء كانوا من السذج الذين هالهم تعسف حسني الزعيم وخشوا بأسه . لكن الزعماء ليسوا كاؤلئك ، فعليهم ان يتحملوا مسؤولية اعمالهم كعاملين في الحقل السياسي . واذا صعب عليهم ابداء معارضتهم فلا اقل من ان يشيروا الى عدم موافقتهم . وذلك باحجامهم عن الاشتراك في التصويت ، كما فعل غيرهم من النواب وغير النواب الحزبيين والحياديين . اما ان يسعوا للاندماج في الانقلاب الاول ، ثم يعودوا للمطالبة بحق اسقطوه بانفسهم ليندمجوا كذلك في الانقلاب الثاني ، فهذا بعيد عن المنطق والصواب . والحكومة الحاضرة لا تريد ابعادهم عن الاشتراك في ادارة البلاد ، لذلك ادخلت احد اعضاء الحزب الوطني في الحكومة وان يكن هذا الحزب جرده فورا من حزبيته وطرده من حظيرته . ومع ذلك ، فالانتخابات الجديدة على الابواب ، وهم باشتراكهم فيها يستطيعون العودة الى الحياة العامة . فاذا كانوا اقلية في المجلس الجديد ، قاموا بدور المعارضة . اما اذا حصلوا على الاكثرية ، تسلموا الحكم وادارة البلاد . »

وكنت في حديثي هذا مدفوعا ، لا بقناعتي التي ذكرتها فيما سبق ، وهي ان عودة المجلس القديم تتضمن معنى عدم الاعتراف بشرعية دور حسني الزعيم ، بل بخطتي التي كنت لا ازال اسير عليها ، وهي التضامن مع الرفاق الذين اتعاون معهم . فاذا كان رأيهم يتمتع بتأييد اكثريتهم ، سرت عليه ودافعت عنه كما لو كنت من القائلين الاصليين به .

وانتهت الجلسة ، بعد مجادلات طويلة غير مثمرة ، وبقي

كل فريق متمسكا برأيه .

وبعد ان قر الراي على عدم دعوة المجلس السابق، بدأ مجلس الوزراء يتذاكر في الاساس الذي ستجري عليه الانتخابات . فاقترح البعض تعديل قانون الانتخابات ، مع انه لم يكن قد مضى على وضعه من قبل مجلس النواب اكثر من سنتين ونصف تقريبا . وكانت الغاية التي يستهدفها الوزراء الحزبيون ابعاد العناصر التي كانت تمالىء عهد شكري القوتلي ؛ وهي مؤلفة من معظم نواب الاقضية ذوي النفوذ في مناطقهم الانتخابية . ولاجل الوصول الى هذه الغاية كان لا بد من اقرار مبداين اساسيين : الاول عدم قبول ترشيح الاميين ، والثاني انقاص سن الناخب الى ١٨ عاما. ففي المبدأ الاول قضاء على امكان انتخاب اكثر النواب السابقين في الاقضية ، وفي الثاني انضمام عنصر الشباب الى الناخبـين فيكثر عدد مؤيدي المرشحين التقدميين . وكان هذا المبدأ سيجعل سن الناخب ١٨ عاما بدلا من ٢٥ عاما ، ويعطي المرأة الحاصلة على شهادة الكفاءة حق الانتخاب .

وما زلت اذكر انه عند بحث شروط الترشيح للنيابة اقترح احد الوزراء جعل شهادة الكفاءة حدا ادنى لقبول المرشح ، فغضب رشدي الكيخيا ــ وهو غير حاصل عليها ــ واقترح ان يكون الحد الادنى شهادة البكالوريا . وكان اقتراحه على سبيل المزايدة المضرة لا غير . ذلك لان اقتراحه هذا لو قبل ، لما جاز له ترشيح نفسه . وبعد الاخذ والرد ، اكتفي بالشهادة الاولية فحسم الامر ، على ان يؤدي المرشح الذي لم يحصل على هذه الشهادة فحصا امام لجنة خاصـــة .

وكان مجلس الوزراء قد الف لجنة قوامها عادل العظمة ، وميشيل عفلق، واكرم الحوراني ، لوضع مشروع قانون الانتخابات. وظلت هـــذه اللجنة تجتمع وتقدم مشاريع عديدة الى المجلس حتى استغرق عملها هذا مدة طويلة.وكثيرا ما كانت مشاريعها تقابل بالمعارضة والاستغراب . فعادل العظمة ، على ما كان مشهورا عنه من الاقتدار في الشؤون الداخلية ، نظرا لخبرته الطويلة في وظائف ادارية كبيرة ، كأمانة وزارة الداخلية ومحافظة اللاذقية وغيرها ، لم يظهر معرفة عميقة بالامور التي كان يدافع عنها . فكانت آراؤه مبعثرة ، واقتراحاته معقدة . وكان يدافع عنها بعناد وتطويل ، فتستمر جلسات مجلس الوزراء ساعات عديدة .

وفي النهاية اقر القانون ونشر . ثم حدد موعد انتخابات الجمعية التاسيسية . وفي هذه الفترة اعلن الحزب الوطني مقاطعة الانتخابات ، فبدات المساعي تبذل لحمله على العودة عن قراره . ودارت الابحاث مع ممثليه للاتفاق على قوائم موحدة تضم مرشحين من سائر الاحزاب ، بحيث تمثل الجمعية التاسيسية جميع العناصر. وتولى تلك المباحثات الكيخيا ، والقدسي ، ونبيه العظمة واخوه عادل ، وصبري العسلي ، وميخائيل اليان . وكنت اشترك معهم في بعض الجلسات ، ساعيا الى توحيد الجبهة وتاليف القلوب . لكن هذه الجهود ذهبت كلها ادراج الرياح امام الكراهية المتبادلة بين الكيخيا واليان ، تلك الكراهية التي كانت من الاسباب الرئيسية لتفرق الكلمة منذ ١٩٤٣ ، وحصول ما حصل من المنازعات والمهاترات في مجلس النواب، بين النواب انفسهم وبين الحكومة وحزب الشعب، مما ادى، مع عوامل اخرى، الى تزعزع كيان الدولة وانشغال الوزراء بحياكة المؤامرات للايقاع باخصامهم وباحباط المؤامرات التي كان هؤلاء يحيكونها لهم بالمقابل . فبدلا من ان يكرس الحكام جميع اوقاتهم لمصالح الدولة ، انصرفوا الى مسايرة مؤيديهم من النواب وقضاء مصالحهم الشخصية ، رغبة منهم في الاحتفاظ بهذا التاييد الذي يبقيهم على راس الحكم .

وعندما وجدت ان الامور ستعود الى ما كانت عليه من المهاترات ، وان جمع الكلمة لاقرار دستور جديد لم يعد ممكنا ، عزمت على الابتعاد عن الشؤون العامة واعلان عدم نيتي في الترشيح للانتخابات . فاصرّ كل من هاشم الاتاسي ، والكيخيا ، وكباره وغيرهم من الوزراء على ضرورة استمراري على العمل وتقديم ترشيحي . لكنني بقيت عند قراري ولم اقدم على الترشيح . وكانت المعركة الانتخابية محصورة، في الشمال، بالمنتمين لحزب الشعب وبمن انسحب من الحزب الوطني وانخرط في حزب الشعب . امافي الجنوب فبدأ سامي كبارة يجمع حوله المرشحين . وتفاهم مع اركان الجيش، وكاد يضمن لنفسه اكثرية محترمة في المجلس المقبل . الا ان الكيخيا انتبه للموقف وسعى لاستمالة الحناوي ، فنجح . وهكذا انصرف عن تأييد كبارة في الايام القليلة التي سبقت يوم الانتخابات . وكان الكيخيا ، بوصفه وزيرا للداخلية ، يصدر تعليماته الى المحافظين والقائمقامين بان يعرقلوا ترشيح الذين لا ينتسبون الى حزبه ، متذرعا بقانون الانتخابات الجديد وما فرضه من شروط علمية .

وبعد ان اتم استعداداته ، اعلن عن رغبته في التنحي عن وزارة الداخلية حين اجراء الانتخابات ، فاسندت الي وكالتها بضعة ايام . لكن الميدان كان خاليا من المرشحين الذين رفض ترشيحهم اثناء تولي الكيخيا وزارة الداخلية ، ولم يعد بالامكان ، قانونيا ، تعديل القرارات الصادرة بذلك . كما كان الميدان خاليا ايضا من رجالات الحزب الوطني . وهكذا لم يبق امام الناخبين سوى مرشحي حزب الشعب والاحزاب القليلة الاخرى ، كحزب البعث وجماعة اكرم الحوراني وبعض الحياديين . وجرت الانتخابات في هدوء ، ففاز بها ، بالطبع ، المرشحون الذين يؤيدهم حزب الشعب . اما دمشق فانتخبت كبارة ومن كان على قائمته من الحياديين ، مثل حسن الحكيم وسعيد حيدر وزكي الخطيب ومنير العجلاني . كما فاز عن جماعة الاخوان المسلمين الشيخ مصطفى السباعي ومحمد المبارك ، وعن حزب الشعب علي بوظو . وفشل ميشيل عفلق وسواه . اما في حلب وضواحيها ، ففاز حزب الشعب بكل المقاعد . وفي حماه انحصرت المعركة بين جماعة كبار الملاكين من بني العظم والبرازي من جهة ، وجماعة اكرم الحوراني من جهة ثانية . ففاز في النهاية عبد الرحمن العظم ، وحسني البرازي ، ورئيف الملقي . اما اكرم الحوراني ، فلولا تدخل الجيش الشديد لخسر المعركة . وفي حمص انتخب فيضي تاسي ، وهاني السباعي ، وغيرهما من حزب الشعب .

وهكذا اسفرت الانتخابات عن فوز المنتسبين رسميا الى حزب الشعب بما لا يزيد على الاربعين مقعدا . وفاز جماعة الاخوان المسلمين باربعة مقاعد . اما المقاعد الاخرى ، وكانت نحو سبعين مقعدا ، فقد ظفر بها حياديون كنواب حماه والجزيرة وبعض الاقضية فضلا عن سامي كبارة وجماعته . ولم تعجب النتيجة ، بطبيعة الحال ، جماعة حزب الشعب . اذ انهم لم يحصلوا على اكثرية ثابتة . فاستعملوا شتى الاساليب لضم بعض النواب الى صفوفهم حتى انحاز اليهم عدد لم يصل بحزب الشعب في النهاية الى اكثر من خمسين الى خمسة وخمسين نائبا . ولم تكن هذه المجموعة ذات راي واحد ، اذ كان ممثلو حزب الشعب انفسهم منقسمين الى فئتين : فئة تأتمر بأمر رشدي الكيخيا وناظم القدسي ، وفئة قليلة مزعزعة . وهكذا لم يتمكن حزب الشعب من فرض سلطانه على الحكم عند اجتماع الجمعية التأسيسية ، مما حمله على الالتفاف حول اكرم الحوراني وجماعة الاخوان المسلمين والحياديين لتأمين

اكثرية تستطيع دعم الحكم . وقد كان ذلك سببا من الاسباب الداعية الى استمرار البلبلة في الحكم وتأرجح الكفة بين حزب الشعب والجيش .

فكرة الاتحاد مع العراق

في الايام الاخيرة من ١٩٤٨ ، حينما كانت الامور سائرة من سيء الى اسوا ، وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، اجتمع اعضاء حزب الشعب وارسلوا الى رئيس الجمهورية كتابا ذكروا فيه ما كانت تعانيه البلاد من متاعب ، معانين ان لا علاج سوى الاتحاد مع العراق . وقد كان ذلك على اثر الرحلة التي قام بها هاشم الاتاسي الى بغداد واعلن فيها عن تأييده لهذه الفكرة .

وعندما اضطرب الامن في دمشق وحلب واضطر جميل مردم للاستقالة ، استدعي هاشم الاتاسي لتاليف الوزارة . لكن شكري القوتلي كان يعمل في الخفاء على احباط مساعي الاتاسي . فلما استنكف نواب الحزب الوطني وجماعة جميل مردم عن الاشتراك معه ، اضطر الى اعلان فشله في تأليف الوزارة . وقد روى لي القوتلي انه لم يكن عالما بغرض الاتاسي عندما جاء لزيارته : هل لعرض اسماء الوزراء ام للاعتذار ؟ وكان يخشى الاحتمال الاول لحيرته في ما سيقوله للاتاسي اذا ما اقترح عليه قائمة باسماء الوزراء . لكن اساريره انفرجت حين ابدى الاتاسي اعتذاره . فتظاهر بالاسف الشديد وطلب اليه ان يجدد مساعيه ، لكن الاتاسي لم يوافق .

وهكذا مرت الازمة التي كان سببها نقمة القوتلي على الاتاسي من جراء موقفه المؤيد للاتحاد مع العراق .

وكان نوري السعيد ، صاحب فكرة الهلال الخصيب ، اي اتحاد العراق وسورية ولبنان وشرق الاردن ، قد اوقع بين بلاده وشكري القوتلي بسبب هذا الراي . وسواء كان نوري السعيد يرمي الى جمع البلاد العربية الشمالية فتتقوى احداها بالاخرى ، او يرمي الى تنصيب ملك العراق او ولي عهده على عرش هذه البلاد كلها ، فان الاوساط الوطنية ترددت في قبول هذه الفكرة لارتباط العراق وشرق الاردن بمعاهدة مع الانكليز ، بخلاف سورية ولبنان اللذين لم يكن لهما اي ارتباط مع اية دولة اجنبية . وكانت هذه الاوساط تخشى أن ينبسط نفوذ الانكليز على سورية ولبنان ، وان تنفذ عليها بطبيعة الحال ، المعاهدة الانكليزية ـ العراقية .

اما القوتلي ، فكان لديه ، الى جانب هذا التخوف ، عامل شخصي يحمله على النفور من هذا الاتحاد ، وهو فقدان منصب الرئاسة .

واما الانكليز ، فكانت سياستهم تسير نحو النجاح لو تحقق الاتحاد . فبه يشتد نفوذهم ويكتمل في سائر بلدان الشرق الادنى . لكن رجالهم كانوا ، في احاديثهم مع الاشخاص غير المؤتمنين في نظرهم ، يظهرون عدم رغبتهم في التدخل في هذا الامر ، زاعمين ان البلاد هي صاحبة القول الفصل .

واما الافرنسيون ، فكانوا يستهجنون هذا الراي ، ويحسبون حسابا لبسط نفوذ الانكليز على سورية ولبنان .

واما الامركيون ، فلم يكن لهم راي حاسم في هذا الموضوع .

هكذا كان موقف الدول الكبرى الاجنبية . اما الدول العربية الاخرى ، كمصر والسعودية ، فكانتا تعارضان هذا الاتحاد معارضة شديدة . فقد كان الملك عبد العزيز آل سعود يكره الهاشميين ويعاكس كل مشروع يزيد في بأسهم . وكان فاروق ملك مصر يتبع خطة السعوديين .

اما في لبنان ، فهم يخافون ، بطبيعة الحال ، من خطر الاندماج في دولة اكثريتها مسلمة ، خشية ان تنصهر عناصرهم المسيحية في البوتقة الاسلامية ، فيضيع عليهم ما هم عليه في لبنان من مراكز ونفوذ ، بفضل الطائفية . فهم يؤلفون نصف سكان الجمهورية اللبنانية .

وكان هناك عامل آخر حمل رشدي الكيخيا على التزام جانب الاتحاد . وهو ان سورية اصبحت ، منذ الانقلاب الاول ، تحت مشيئة الجيش . فالجيش ، بما يملكه من قوى ، بسط نفوذه على الدولة . فامست الامور لا تسير الا وفق ما يريده رؤساؤه واركانه . وقد اعتقد الكيخيا وجماعته انهم ، اذا تم لهم ضم سورية الى العراق يزول نفوذ اركان الجيش السوري ويذوب امام قوة الجيش العراقي . وقيل ايضا ان العراقيين وعدوا الكيخيا باختياره نائبا للملك في سورية . ومهماكانت العوامل التي اثرت على عقيدة المشار اليه فان الامر الظاهر كان اندفاعه في سبيل تحقيق فكرة الاتحاد ونشاطه المتواصل في هذا المضمار ، منذ انقلاب الحناوي حتى انقلاب الشيشكلي ، اي في غضون سنتين ونصف السنة .

وكانت الاجتماعات تعقد في دار هاشم الاتاسي بصورة متواصلة . فيدعى اليها ، على التوالي ، الرجال العاملون في الحقل السياسي . وكان الكيخيا يتحدث الى كل منهم على حدة ، محاولا استمالته الى فكرة الاتحاد . وكنت ممن دعي الى احدى هذه الخلوات في اوائل عهد الاتاسي . فاخذ المشار اليه يشرح هذه الفكرة ، فاجبته باننا لمسنا الصعوبات الناشئة عن المشاركة في الشؤون الاقتصادية بين سورية ولبنان وما كانت تجره على البلدين من المشاكل ، رغم الحدود المشتركة وقرب المسافة بين العاصمتين . فكيف تكون الحال بين العراق وسورية اللذين تفصل بينهما صحراء شاسعة ؟ وهل يؤمل قيام مجلس اتحادي يؤلف بين مصالح البلدين دون ان يلحق باحدهما ضرر ، او دون ان يعتقد احدهما ان مصالحه مهضومة ؟ ومن جهة اخرى ، فان السوريين اعتادوا ان تكون عاصمتهم دمشق . فاذا اتحد البلدان ، فلن يرضى العراق ، بطبيعة الحال ، ببقاء هذا الامتياز لدمشق . واذا افترضنا ان الاتفاق تم على تنقل دوائر الدولة الاتحادية بين بغداد ودمشق بمعدل ستة اشهر في كل منهما ، فان لهذا التدبير من المصاعب ما يجعله غير يسير .

ولذلك ابديت رايي بضرورة التعمق في بحث هذه المواضيع قبل الاقدام على اعطاء الراي الحاسم . وقد اعتبروا جوابي ايجابيا في نظرهم ، من حيث الاساس . فاستمروا يحيطونني علما ببعض النتائج التي كانت تسفر عنها اتصالاتهم مع العراقيين .

وكان اعضاء الوزارة ، بمجموعهم ، لا يرفضون هذه الفكرة ، رغم ان هذا البحث لم يثر في مجلس الوزراء الا مرة واحدة ، كما سيجيء ذكره فيما بعد . وفهمت ان الاتصالات التي قام بها الكيخيا والقدسي واشـــترك فيها ايضا عدنان الاتاسي الذي حضر من باريس ، حيث كان وزيرا مفوضا لسورية فيها ، وسافر الى بغداد مرة او مرتين ، لم تعط النتائج المتوخاة . ولم يجـد هؤلاء مخرجا معقولا من المشاكل والعقد التي ذكرتها ، فاقتصر الامر على وضع صيغة النظام الاساسي لهذا الاتحاد . وقد جاء في هذه الصيغة ان الدولتين تؤلفان اتحادا « فيدراليا » ، له رئيس ونائب رئيس ، ويشمل الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية . ويتولى وزراء الاتحاد شؤونه بمعاونة مجلـس اتحادي . وكانت هذه الصيغة مختصرة جدا وغامضة في الشؤون التفصيلية . ولم يستطع الساعون

للاتحاد حل قضية المعاهدة الانكليزية بما يتفق مع مبدأ تحرر سورية والعراق منها .

وبينما كانت هذه المداولات تجري في دمشق وبغداد ، دعي مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد في موعده العادي في القاهرة . فلما بحث مجلس الوزراء موضوع تمثيل سورية فيه ، كلفني زملائي بترؤس الوفد السوري ، فاعتذرت . فعين ناظم القدسي ، بصفته وزيرا للخارجية ، رئيسا ، والوزيران عادل العظمة وميشيل عفلق عضوين .

بحث مشروع الاتحاد في مجلس الجامعة العربية وفكرة الضمان الجماعي

وعقدت جلسات مجلس الجامعة برئاسة القدسي ، بحسب الترتيب الدوري في الرئاسة . وكان نوري السعيد يمثل العراق وسري باشا يمثل مصر . وكان من الطبيعي ان يكون موضوع الاتحاد السوري ـ العراقي اكثر البحوث اهمية . ووقفت مصر ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، ضد هذا الاتحاد . فسعى مندوبو دولها الى اتخاذ قرار من المجلس بعدم تحقيقه الا بموافقة بقية الاعضاء . فانتصب القدسي وصرح بانه ينسحب من المجلس اذا ما تقرر خوض هذا الموضوع . وكانت لهجته حاسمة وقاسية .

وهكذا اضطر مندوبو الدول الثلاث الى القيام بمناورة رموا من ورائها الى استبعاد الاتحاد وتطمين القائلين به ، رغبة في زيادة قوى سورية والعراق في مجابهة الخطر الصهيوني . فتقدمت مصر والسعودية بمشروع معاهدة سميت « معاهدة الضمان الجماعي » وقامتا بنشاط دعائي له بشتى الوسائل . ولم يستطع الوفد السوري رفض المشروع من اساسه ، بل اضطر الى الاشتراك في لجنة تحضيرية لبحثه ، على ان يعلن عن موقفه في الاجتماع القادم .

وفيما كانت الوفود العربية تبحث هذه القضية في القاهرة ، اجتمع اركان الجيش السوري وتبادلوا الراي حول مشروع الاتحاد مع العراق . ثم قرروا معارضته وبدأوا يعدون العدة لاحباطه . وزارني وفد منهم ، برئاسة الحناوي نفسه ، لمصارحتي بموقفهم هذا . وحين اخبرت الرئيس الاتاسي بالامر ، استغرب اشتراك الحناوي مع زملائه . ذلك لان الحناوي ، على ما ظهر فيما بعد ، كان متفقا مع الكيخيا على تنفيذ فكرة الاتحاد .

وفي جلسة عقدها مجلس الوزراء ، في اثناء وجود الوفد السوري في القاهرة ، قرأ رشدي الكيخيا مشروع قرار طلب من المجلس اقراره . وقد نص هذا المشروع على القبول بالاتحاد، وتكليف

رئيس الحكومة بمباشرة المفاوضات لتحقيقه . كما نص على ارسال التعليمات الى الوفد السوري بأعلان ذلك في اجتماع مجلس الجامعة. وقال الاتاسي انه سيطرح هذا الاقتراح على التصويت ، فقلت له : « الاوفق فتح باب المناقشة قبل ذلك . » فأجاب : « لا لزوم للمناقشة ، فالامر مفهوم . واذا كان المجلس سيقبله ، فما الفائدة من اضاعة الوقت في المناقشات ؟ » واصر على البدء بالتصويت .

وكنت جالسا الى يمين الرئيس ، بينما كان الكيخيا جالسا الى يساره . واعتاد الاتاسي في كل تصويت ان يسألني رايي اولا ، ثم يسأل الاعضاء على التوالي ، من اليمين الى اليسار . اما في هذه المرة ، فقد سأل الكيخيا اولا عن رايه ، فأعلن موافقته . وبدأ الوزراء يعطون رأيهم ، الواحد بعد الاخر ، بالموافقة . فلما جاء دوري قلت : « اني مخالف . » فانتفض الكيخيا وقام عن كرسيه . ثم اخذ يذرع القاعة ذهابا وايابا ، وقد اصفر وجهه ، ولم يستطع كتمان شعوره بالامتعاض . فقال الرئيس : « اذن ، نعتبر القرار بالموافقة قد اتخذ بالاكثرية . » فسكت الوزراء . لكني قلت : « يستطيع مجلس الوزراء ان يتخذ القرار الذي يراه متفقا مع مصلحة البلاد . لكني ، بالنظر الى اهمية الموضوع واعتقادي ان هذا القرار لا يتفق مع المصلحة العامة وانه سيؤدي الى نتائج غير حميدة ، ارى تقديم استقالتي من الحكومة . » وجمعت اوراقي فورا وهممت بالانصراف . فأمسكني الاتاسي وقال : « لا نقبل انسحابك . وعليك ان تبدي اسباب اعتراضك . » فأجبته : « كان الاولى ان تقبلوا إقتراحي فتح باب النقاش قبل التصويت . اما الآن ، وقد اردتم وضعي تجاه الامر الواقع ، فلم يعد ثمة فائدة من ابداء الراي ما دام جميع الوزراء اعطوا رأيهم بالموافقة . » وعندئذ انفرجت اسارير اكرم الحوراني وسامي كبارة وفيضي الاتاسي وقالوا ان لا مانع من البحث واعتبار التصويت كأن لم يكن . فامتعض رشدي الكيخيا وشعر بأن الامر افلت من يده ، وبأن النقاش اذا استمر عدل اولئك الوزراء عن رأيهم فيصبح المعارضون اربعة وزراء . فلو استقالوا معي ، لنشأت ازمة وزارية لا تكون في صالح تحقيق فكرة الاتحاد . واقترح علي المرحوم عادل العظمة ، وكان عاد من القاهرة للحصول على هذا القرار ، ان اعدل المشروع كيفما اراه . فقلت : « ارى ان لا يتضمن القرار اي ذكر للاتحاد ، بل تعليمات الى الوفد السوري بمتابعة بحث معاهدة الضمان

الجماعي . فاذا استطاعت الوفود الوصول الى وضع صيغة لهذا الضمان المشترك ، تحقق ما نبتغيه من توحيد جبهة البلاد العربية تجاه اليهود . اما اذا فشلت في ذلك ؛ فان سورية لا تلام عندئذ ولا تتهم بانها هي التي عرقلت المشروع برفضها اياه . »

ووافق معظم الوزراء على هذا الراي . فوضعت صيغة تلوتها عليهم ، فقبلوها . لكن رشدي الكيخيا لم يستطع كتم غيظه وحقده علي . وكانت هذه الحادثة سببا لانقطاع حبل التفاهم بيني وبينه منذ ذلك اليوم . واستمر يعمل ضدي طيلة السنين اللاحقة . لكنني اعتقد انني ، بموقفي هذا ، انقذت سورية من ضياع استقلالها التام ، كما انقذت الدول العربية من الانشقاق ، بعضها عن بعض .

اقرار مشروع انتخاب رئيس دولة مؤقت

وقبيل اجتماع الجمعية التاسيسية ، قدم رشدي الكيخيا اقتراحا الى مجلس الوزراء بمشروع دستور مؤقت يعرض على الجمعية التأسيسية . وكان هذا المشروع يوجب انتخاب رئيس دولة مؤقت وتخويل الوزارة صلاحية التشريع الى ان تنتهي الجمعية التاسيسية من وضع الدستور . وكان حزب الشعب يرمي من وراء هذا المشروع الى الحصول على صلاحيات التشريع من الجمعية التاسيسية ليتمكن من الاستمرار في ادارة الحكم حتى انجاز وضع الدستور ، مهما طالت المدة او قصرت . فاذا استطاع ان يصوغ الدستور حسب مشيئته ، بحيث يسمح بالاتحاد مع العراق ، اسرع في انجازه ونشره . اما اذا ظهرت عراقيل دون بلوغ هذه الغاية ، استمر في الحكم حتى تسمح الظروف بتحقيقها . وتوطيدا لفكرة الاتحـــاد ، نص مشروع الدستور المؤقت على ان يقسم اعضاء الجمعية ورئيس الدولة اليمين على الســـعي الى تحقيق الوحدة العربيـــة .

وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع وتقدم به الى الجمعية التاسيســية . الا ان الكثيرين من اعضائها ثاروا عليه وبدأوا يعقدون الاجتماعات لتوحيد الصفوف ضده . وكان هؤلاء من غير المنتسبين لاي حزب ، بحيث دعوا فيما بعد بالحياديين ، وعلى راسهم حسني البرازي ، وعبد الرحمن العظم ، ورئيف الملقي . وكان معظمهم من نواب الاقضية ومن الذين كانوا فيما سبق منتسبين للحزب الوطني . وكان الى جانب هذه الكتلة جماعة من النواب الذين تربطهم بأركان الجيش صلات وثيقة ، مثل اكرم الحوراني وعبد الباقي نظام الدين . واستطاعت هذه المعارضة ان تحمل نواب حزب الشعب على الدخول

معهم في مفاوضات ومباحثات ادت الى تعديل المشروع ، بحيث تحددت مهلة منح الحكومة سلطة التشريع بثلاثة اشهر . وحين طرح المشروع على الجمعية ، وافقت عليه معدلا في ١٩٤٩/١٢/٢٤ . وفيما يأتي نص مشروع الحكومة الاصلي والنص المعدل :

« مادة (١) ينتخب المجلس بأكثرية اعضائه المطلقة ، وان لم تحصل ، فباكثريتهم النسبية في المرة الثانية ، رئيسا للدولة يتمتع بحقوق وصلاحيات رئيس الجمهورية .

« مادة (٢) يسمي رئيس الدولة رئيس واعضاء مجلس الوزراء .

« مادة (٣) يمارس رئيس الدولة بمعونة مجلس الوزراء ، صلاحيات التشريع والتنفيذ وفقا للاحكام النافذة منذ آب ١٩٤٩ ، الى ان يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ . »

اما النص الذي وافقت عليه الجمعية التأسيسية في ١٩٤٩/١٢/١٤ ، فهو كما يأتي :

« مادة (١) ينتخب المجلس التأسيسي باكثرية اعضائه المطلقة، وان لم تحصل ، فباكثريتهم النسبية في المرة الثانية ، رئيسا للدولة يتمتع ، الى أن يتم وضع الدستور ، بالحقوق والصلاحيات المنوطة برئيس الجمهورية في الدستور القديم .

« مادة (٢) يمارس رئيس الدولة ، بمعونة مجلس الوزراء ، صلاحيات التشريع ، باستثناء الاتفاقات الخارجية ، وصلاحيات التنفيذ ، وفقا للاحكام النافذة منذ آب ١٩٤٩ ، الى ان يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ . على ان لا يتجاوز ذلك ثلاثة شهور . »

وقد اقر الدستور المؤقت بموافقة ٧٢ نائبا ومعارضة ٣٢ . وعلى اثر ذلك قدم السيد هاشم الاتاسي استقالة حكومته ، فانتخبته الجمعية رئيسا للدولة بموجب الدستور المؤقت . وهكذا انتهت حكومة الاتاسي المؤقتة دون ان تترك وراءها اثرا قيما . فلا اعادت الوئام الى الصفوف ، ولا ازالت طغيان قوة الجيش على المدنيين . كما انها لم تكن موفقة في سياستها الخارجية ، اذ تصدعت الجبهة العربية من جراء فكرة الاتحاد السوري — العراقي .

وكان فشلها في اعادة الوئام الى الصفوف راجعا الى البغض المتبادل بين زعماء حزبي الشعب والوطني ، هذا البغض المتأصل الذي كان من نتائجه ان قاطع الحزب الوطني مع الفئات القريبة منه

انتخابات الجمعية التأسيسية ، ونادى ببطلانها . كما انه لم يعترف بالدستور الذي وضعته .

اما استمرار نفوذ الجيش ، فكان سببه رغبة اركان حزب الشعب في الحصول على تأييد الزعيم الحناوي لتحقيق فكرة الاتحاد السوري ـــ العراقي . وبلغ التخـــاذل امام اركان الجيش مبلغا كبيرا ، تمثل في حادثة حصلت في اثناء اجتماع الوزارة . ذلك ان ضابطين دخلا الغرفة الملاصقة لبهو مجلس الوزارة وبلغا الرئيس الاتاسي انهما ينتظران اقرار المجلس مشروع ترفيع الضباط ، وانهما لن يبرحا مكانهما حتى يتم هذا الامر . فتضايق بعض الوزراء واظهر اشمئزازه من هذا الموقف المهين . لكن وزراء حزب الشعب اذعنوا واقروا المشروع . ولما بلغ مسامع الضباط الاخرين الذين لم ينلهم نصيب من هذه الترفيعات ما اقره مجلس الوزراء ، دخلوا على وزير الدفاع الوطني عبد الله عطفه وهددوه بالسلاح اذا هو لم يرجع عن تنفيذ القرار . فاضطر الوزير الى تقديم مشروع جديد يعدل فيه لوائح اسماء المرفعين . فما كان من مجلس الوزراء الا ان اقره مجبرا ، بعد ان تيقن ان المشروع الاول كان متحيزا .

اما عن وضع سورية تجاه الـدول العربية فقد اضاع وزير الخارجية السورية الفرصة التي سنحت عندما تقدمت مصر والمملكة العربية السعودية بعرض سخي للمساعدة والتضامن . وكانت النتيجة ان الاتحاد السوري ـــ العراقي لم يتحقق ، بسبب معارضة اركان الجيش السوري له ، كما ان معاهدة الضمان الجماعي لم تتحقق ايضا . وذلك لان الحكومتين المصرية والسعودية ، حين شعرتا بفشل مشروع الاتحاد ، فترت حماستهما نحو هذه المعاهدة .

الا ان الحكومة نجحت في الحقلين المالي والاقتصادي . اذ اقر مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح رشدي الكيخيا ، وهذه حسنة يجب ان تذكر له ، السماح بتصدير القطن . وهكذا ارتفعت اسعاره واستفاد الزراع من ذلك . وعقدت الحكومة صفقة مع تركيا ، بعنا بموجبها خمسين الف طن من الحنطة بأسعار مناسبة . وكذلك سمحت الحكومة بتصدير كميات من الحنطة الى الخارج لقاء مبالغ من الدولارات . واشترت الحكومة كميات من الذهب زادت بها نسبة التغطية الذهبية للعملة السورية ، فاوصت الخزينة بثلاثمائة الف ليرة سورية ذهبية جرى سكها في الولايات المتحدة .

الفصل الثالث

وزارتاي الثالثة والرابعة

على اثر انتخاب هاشم الاتاسي لرئاسة الدولة يوم الاربعاء ، في ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ، بدأ فخامته مشاوراته لتأليف الحكومة . وكان رشدي الكيخيا وناظم القدسي وعدنان الاتاسي يعدون العدة لجعل الحكومة الجديدة جسرا تمر فوقه البلاد نحو الاتحاد مع العراق . وقد احكموا الحلقة بضمهم اللواء الحناوي الى صفهم . فعمل هذا الاخير ، بالاتفاق مع بعض الضباط القائمين بفكرة الاتحاد ، على الايقاع بالضباط الآخرين المعارضين لها .

وكنت في اثناء ذلك قد ذهبت الى الحمة للاستحمام والتداوي بمياهها المعدنية المفيدة . فبقيت هناك معتزلا ومبتعدا عن الشؤون العامة ، لا يصلني من الاخبار سوى ما تذيعه محطة الاذاعة السورية .

وفي مساء ١٨ كانون الاول ، وردني هاتف من دمشق بأن الرئيس الاتاسي يطلبني للاجتماع به . فقلت في نفسي انه يريد استشارتي في جملة من يستشير . واجبت باني سأحضر لمقابلته في الغد .

وامتطيت سيارتي صباحا وسرت نحو دمشق . وكانت الامطار التي هطلت ليلا قد جعلت الطريق بين الحمة و « فيق » عسير العبور . فغرزت السيارة في الطين ولم نستطع اخراجها . فمرت بنا سيارة جيب تقل ضابطا ، فعرض علي ان يوصلني الى فيق . فشكرته وصعدت الى سيارته . ولما وصلنا استقبلني قائد الموقع وحاول الاتصال بالقنيطرة لجلب سيارة كبيرة تسحب سيارتي من الطين وتوصلها الى فيق . ولم يوفق في الاتصال بالقنيطرة ، فعجب لذلك . وقلنا : خير ان شاء الله . وبعد مضي ساعة وربع الساعة استطاع الاتصال بالقنيطرة ، فأخبروه بأن اللواء الاول ، بقيادة العقيد اديب الشيشكلي ، ثار واحتل دمشق والطرق المؤدية اليها ،

وبأن الحناوي مع بعض الضباط قد اعتقلوا . فقلنا : ها نحن في الانقلاب الثالث . وبعد فترة جاءت سيارتي ، فركبتها وتوجهت الى دمشق . ولما وصلنا الى مفرق قطنا ، وجدنا الطريق مغلقا بالحواجز الشائكة . وكان الجنود يرابطون خلف اكياس الرمل ، وامامهم الرشاشات ، فتوقفنا . ثم جاءني جندي وسألني عن اسمي فقلت له : « فلان ، وزير المالية . » فذهب الى رئيسه ورجع معه . ثم استفسر مني عن وجهة سيري ، فقلت : « دمشق . » فعاد الى مركزه في الاركان ، ثم لم يلبث ان عاد وسمح لي باستئناف السير الى دمشق ، وكان ممنوعا على الجميع . ولم يكتف بذلك ، بل ارفقني برقيب يسهل علي الوصول الى المدينة . وما ان وصلت حتى ذهبت الى القصر الجمهوري ، فوجدت الرئيس وحده . فقص علي ما جرى ، وهو ان الحناوي استدعى رؤساء الالوية وبعض الضباط الى داره ليلا ، وبحث معهم في بعض الشؤون . وبعد ان خرجوا ، احاطت الدبابات بداره ، ثم اعتقل مع من كان هناك من الضباط . ثم روى لي الاتاسي ما دار بينه وبين اعضاء الجمعية التأسيسية بشأن الحكومة ، وطلب مني تأليفها . فاجبته بأن الاولى ان يؤلفها رشدي الكيخيا ، او ناظم القدسي ، وهما من اقطاب حزب الشعب المسيطر على الجمعية التأسيسية . لكنه اصر على رايه ، فاستمهلته للمشاورة .

بلاغ رقم (١) بالانقلاب على الحناوي

وحين وصلت الى داري جاءني هاتف بأن العقيد اديب الشيشكلي وبعض الضباط يريدون الاجتماع بي ، فدعوتهم الى الحضور . فجاؤوا واطلعوني على البلاغ الذي اصدروه في غيابي ورووا لي ، بدورهم ، كيف قاموا بحركتهم . وقالوا ان الحناوي دعاهم وعرض عليهم قبول فكرة الاتحاد . وكانوا شعروا ، قبل ذهابهم اليه ، بأنه ينوي اعتقالهم اذا لم يوافقوا على رايه . فتخلف بعضهم عن الذهاب، واتخذ التدابير لمهاجمة داره واعتقاله . وما ان خرج بعضهم الآخر ، حتى عادوا جميعا بقوة الدبابات واعتقلوا الحناوي ، كما اعتقلوا اسعد طلس والضباط الاخرين .

وهذا هو نص البلاغ رقم (١) ، في ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ .

الى الشعب السوري الابي .

ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة ، اللواء سامي الحناوي ، وعديله السيد اسعد طلس وبعض محترفي السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش

وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الاجنبية . وكان ضباط الجيش يعلمون هذا الامر منذ بدايته . وقد حاولوا بشتى الطرق ، بالاقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة اخرى ، ان يحولوا دون اتمام المؤامرة وان يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا . فاضطر الجيش ، حرصا على سلامة البلاد وسلامته وحفاظا على نظامها الجمهوري ، ان يقصي هؤلاء المتآمرين . وليس للجيش اية غاية اخرى . وانه ليعلن انه يترك البلاد في ايدي رجالها الشرعيين ولا يتداخل اطلاقا في القضايا السياسية ، اللهم الا اذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك .

العقيد اديب الشيشكلي

ثم اصدرت رئاسة اركان الجيش العامة بيانا على الشعب ، في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٩ ، هذا نصه :

الى الشعب السوري الكريم :

ان الاحداث الثلاثة التي وقعت في البلاد ، والتي قام بها الجيش السوري ، لهي انتفاضة حيوية في صفوف الامة ، ونتيجة طبيعية للسياسة التي تبناها المسؤولون في فتره دقيقة من تاريخ الوطن . ان الاركان العامة للجيش تحرص ان يطلع الشعب الكريم على تفاصيل الامور ، ليتمكن كل مخلص من كم افواه المغرضين ، ومساندة الجيش في مسعاه لاقصاء العناصر الفاسدة ، وبث روح التقدمية في صفوف الامة صونا لانطلاق الجوهر العربي في اجواء حرة تغمرها العزة والكرامة . لقد استهدف انقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادىء ، غير ان القائمين على الامور قد استغلوها لاغراض شخصية تخرج الانقلاب عن هدفه الاساسي . وكان الانقلاب الثاني نتيجة طبيعية لتقويم هذا الاعوجاج . وظن ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه رمزا احركتهم ، انه سيصلح ما افسده الحكم السابق وان مجرى الامور سيؤدي الى اعادة الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يتوافق ورغبات الشعب والفكرة التقدمية في العالم . غير انه تبين لسوء الحظ ان اللواء سامي الحناوي لم يكن غير اداة طيعة تسيرها اهواء مغرضة تستهدف القضاء على استقلال البلاد .

فقد بدأ اللواء سامي الحناوي فور تسلمه مركز رئاسة الاركان العامة بمفاوضة كبار ضباط الجيش ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، للموافقة على اعلان اتحاد يطيح باستقلال سورية ونظامها الجمهوري ، مبينا ان القيام بهذا العمل يجب ان يكون بصورة فجائية تجعل ، حسب زعمه ، الراي العام العالمي والسوري امام الامر الواقع . وكان يؤكد في احاديثه انه متفق مع بعض كبار رجال السياسة الذين يرون رأيه في وجوب الاسراع بهذا الامر عن طريق الجيش ، منعا للمباحثات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيما اذا عرض الامر بصورة طبيعية على اعضائها .

وقد لفت كبار الضباط انظار اللواء سامي مرارا وتكرارا بعد ان تكشفت النوايا الى الويلات التي يجرها على البلاد السورية خاصة ، والعربية عامة ، هذا الاتجاه الخطر الذي سيؤدي الى انشقاق مريع في صفوف العرب وفقدان استقلال البلاد السورية . كما انهم لفتوا انظار بعض رجال السياسة الى ذلك ، غير ان كل هذه المساعي باءت بالفشل .

وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم الى اللواء سامي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعديله اسعد طلس باسم الجيش ، وكذلك بعض القادة السياسيين مع قسم من النواب لحملهم على تحقيق اغراضهم . وفي الايام التي سبقت اقصاء اللواء سامي ، نقل الى بعض الضباط من مصادر موثوقة ان بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي اعتقال عدد من كبار الضباط حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية ، ولو بالقوة اذا اقتضى الامر ، على اقرار المشروع الاستعماري فورا .

وبعد نقل هـــذا الخبر بأقل من ثلاثة ايام ، اي مســاء الجمعة الواقع ١٩٤٩/١٢/١٦ ، استدعى اللواء سامي الحناوي ليلا الى منزله خمسة من كبار الضباط بعد ان هيأ الوسائل اللازمة لاعتقالهم . ولكنه عندما علم ان سر الاعتقال قد ذاع بين اوساط الجيش واتخذت التدابير المعاكسة له تراجع عن تنفيذ خطه . ولكنه في اليوم التالي امر بأجراء بعض التنقلات في قيادات القطعات . وفي صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩٤٩/١٢/١٩ امر اللواء سامي كتيبة المدرعات المرابطة بجوار دمشق ، بالقيام بسد منافذ المدينة منعا لدخول قطعات عسكرية من الخارج ، حتى يتمكن من اجراء الاعتقالات التي قررها ، ولكن ضباط هذه الكتيبة عندما ظهرت لهم نية اللواء سامي عمدوا فورا الى اقصائه عن القيادة .

وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش الى منزل فخامة رئيس الدولة ، وعرضوا له اسباب التدابير التي اتخذت واكدوا له بصورة قاطعة انهم لن يتدخلوا بأي عمل سياسي وان كل رغبتهم هي ان يضطلع المجلس التأسيسي بمسؤوليته دون ضغط ولا اكـــراه .

ايها الشعب الكريم . ان الجيش السوري بضباطه وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها . وان الجيش علم ان في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سورية وتحطيم جيشها ، وانشاء جيش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة .

ان الجيش يرفض ان يكون اداة طيعة لتحقيق الاغراض الاستعمارية لانه من ابناء الشعب يحس بشعوره وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها .

كان بود الجيش بعد ان اقصى اللواء سامي ان لا يذيع اي بيان على الراي

العام . سوى ان الدعايات المغرضة التي قام بها المتآمرون مع الاجنبي ، دعته لاطلاع الجمهور على بعض خفايا الامور .

واخبرني الشيشكلي ورفاقه انهم اجتمعوا فيما بينهم وقرروا ان يطلبوا مني تأليف الحكومة ، وانهم سيدعمون الحكومة التي اؤلفها . فقلت لهم ان رئيس الدولة قد عهد الي بذلك ، وانني سأقوم بالاستشارات اللازمة ، رغبة في تأليف حكومة لا تجعل الاتحاد هدفها . فقالوا انهم لا يطلبون مني سوى ذلك . اما بقية الشؤون فلا دخل لهم فيها اصلا . فقلت : على بركة الله .

وبدأت اتصل بالاحزاب والكتل . وتكونت لدي قناعة راسخة ، هي ان تتألف الحكومة من المنتسبين الى هذه الجماعات ، مع فريق من الحياديين . وعرضت على حزب الشعب ان آخذ منهم اربعة وزراء ، يترك امر اختيارهم لي ، على ان اكمل الوزارة بنواب حياديين ومنتسبين الى احزاب وكتل اخرى . فطلب الكيخيا ان اسمي له الذين اود اختيارهم من غير حزب الشعب . فذكرت له اكرم الحوراني والامير حسن الاطرش وعبد الرحمن او محمود العظم وسامي كبارة ، من الحياديين . فقال انه يرفض التعاون مع الحوراني والاطرش ، ويشترط ان يختار بنفسه الوزراء المنتسبين الى حزب الشعب . فقلت له : « اذا جاز لك ان تسمي من يمثل حزبك في الوزارة ، فليس لك ان تفرض الوزراء الاخرين . واني ، في اية حال ، لا اقبل ان يفرض علي وزراء قد اجد صعوبة في تحقيق التفاهم بينهم وبين زملائهم الاخرين في مجلس الوزراء . وان الظرف دقيق ، والبلاد تعاني من الانقلابات العسكرية المتعاقبة ، فيجدر بالمدنيين ان لا يختلفوا فيما بينهم ، وان يتساهل كل حزب مع الاحزاب الاخرى من اجل الوصول الى الاستقرار في الحكم . » لكن هذه الاقوال لم تجد لدى الكيخيا قبولا حسنا . اذ انه كان غاضبا بسبب اعتقال الحناوي ورفاقه ، ناقما على الشيشكلي للبيان الذي اصدره والذي اتهم فيه جماعة من ممتهني السياسة بانهم ارادوا اضاعة استقلال البلاد . وقد زاد من تصلب موقفه تكليفي بتأليف الوزارة . ولم يكن قد نسي معارضتي له بشأن الاتحاد . وكان يعتقد ان الحكم لو اسند الي لعمدت بالتعاون مع الجيش الى القضاء على اهدافه قضاء مبرما . ولما اعيتني الحيلة مع الكيخيا ، توجهت في الساعة العاشرة من يوم ٢١ كانون الاول الى القصر ، واخبرت الرئيس الاتاسي بما جرى . ثم اعتذرت له عن عدم استطاعتي تأليف

حكومة ليس لي ، في بدء تكوينها ، حرية اختيار اعضائها .

فاستدعى على الاثر السيد فارس الخوري ، فاعتذر هو الاخر . ثم استدعى السيد ناظم القدسي وكلفه بتأليف الوزارة ، فبدأ استشاراته ، لكنه اصطدم بعقبات عديدة اهمها رفض الكتل البرلمانية الاشتراك فيها . فاعتذر هو كذلك . لكن حزبه اجتمع بعد ظهر ذلك اليوم واصر عليه بتاليف الوزارة حتى لا يفلت زمام الامر من يد الحزب . فعاد القدسي الى العمل فالف الوزارة . وفي اليوم التالي دعا وزراءه الى الاجتماع للبحث في البيان الوزاري . وفي نهاية هذا الاجتماع استدعى القدسي اركان الجيش وابلغهم تأليف الوزارة ، فأظهروا عدم ارتياحهم . فسألهم عما يريدون ، فسكتوا . ففسر ذلك بأنهم لا يرغبون في التعاون معه ومع حكومته . فما كان منه الا ان استدعى الوزراء مرة اخرى وابلغهم عزمه على الاستقالة . ثم اوعز الى الاذاعة بنشر خبر استقالة الوزارة فورا . فاذيع النبأ في الساعة الثالثة والعشرين ليلا ، قبل ان يصل خبرها الى رئيس الدولة . وهكذا انتهى امر هذه الوزارة ولم تمض على صدور المرسوم بتعيينها ثلاث وعشرون ساعة . ولم يتمكن اعضاؤها من تسلم وزاراتهم ، بسبب عطلة الميلاد . واقتصر عملهم الرسمي على القيام بزيارة وجهاء الطوائف المسيحية مهنئين بالعيد .

واعيا الامر رئيس الدولة . فلا هو قادر على تاليف الوزارة من الاشخاص الذين يثق بهم ، ولا الكتل البرلمانية تتفق على تاليف الوزارة . فلم يكن منه الا ان سطر كتابا الى المجلس اعلن فيه استقالته بقوله : « حيث تعذر علي حتى الآن تاليف وزارة منسجمة مع نفسي ومع الجمعية التأسيسية الموقرة ، اراني مضطرا للتخلي عن رئاسة الدولة تاركا للجمعية التأسيسية انتخاب رئيس بدلا مني . »

وكلف رشدي الكيخيا بابلاغ هذا الكتاب الى المجلس . فاضطرب الاعضاء ، وخشوا ان تؤدي استقالة الرئيس الى انحلال الحكم فينتقل الى العسكريين . فأسرعوا الى تأليف « لجنة توفيق » قوامها : فيضي الاتاسي والشيخ مصطفى السباعي واكرم الحوراني . فبذل هؤلاء المساعي لدى العسكريين لتذليل العقبات . ثم تم الاتفاق على ان يكون رئيس الوزراء من غير الحزبيين (او بالاحرى من غير جماعة حزب الشعب الذين قام الانقلاب الثالث ضدهم ، ومن غير اعضاء الجمعية التأسيسية .) وبعد المداولات

العديدة ، اتفق الجميع على ترشيحي لرئاسة الوزارة . وجاءني السباعي والحوراني يبلغانني ذلك . فاجبتهم بأني انزل عند هذا الطلب اذا ترك لي امر اختيار الوزراء من بقية الكتل البرلمانية .
ثم اجتمعت الجمعية التاسيسية فاعلن رئيسها انه تلقى من رئيس الدولة كتابا يعلن فيه استقالته . فرفضها الاعضاء بالاجماع . وبعد ان تبلغ الرئيس ذلك ، استدعاني مساء الى داره ، وطلب مني تأليف الوزارة فورا . فعرضت عليه اسماء من اخترتهم للتعاون معي . وهم : فيضي الاتاسي وفتح الله اسيون وهاني السباعي ومعروف الدواليبي ، من حزب الشعب ، وسامي كبارة وعبد الرحمن العظم ، من المستقلين ، واكرم الحوراني وعبد الباقي نظام الدين ، من الكتلة الدستورية ، ومحمد المبارك ، من الاخوان المسلمين . فوافق على الاسماء وطلب اضافة ناظم القدسي ، فوافقت . وعند ذلك امر الرئيس امينه العام باستدعاء المشار اليهم حالا . ولما اكتمل عددهم قال الرئيس ان الظرف لا يســـاعد مطلقا على استمرار الازمة الوزارية . ثم طلب اليهم اعلان موافقتهم لكي تصدر المراسيم في تلك الليلة . فوافق الجميع ، عدا ناظم القدسي الذي انسحب من الاجتماع . وعندئذ قررنا متابعة الاجتماع ، بعد نصف ساعة ، في القصر الجمهوري لتوزيع المراكز الوزارية واصـدار المراسيم .
وعندما اجتمعنا في القصر ، طلبت من كل واحد من الحاضرين ان يذكر الوزارة التي يرغب في توليها . وكانت وزارة الداخلية مطمح ستة منهم . وطلب فيضي الاتاسي تولي وزارة الخارجية . وطال الاخذ والرد دون تفاهم . فقلت لهم : « انا اتولى وزارة الخارجية بنفسي . اما الداخلية ، فنطــلب الى رئيس الدولة اختيار من يتولاها . » وبهذا حسمت التزاحم على تلك الوزارة بطريقة لا تجعل في نفس احد الراغبين عتبا علي . واجتمعت بالرئيس على انفراد ، فاتفقنا على ان نسند وزارة الداخلية الى الدكتور كبارة . فعدت وبلغتهم ذلك . ثم صدرت المراسيم بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ على الشكل الآتي :

نجاح محاولتي الثانية في تشكيل وزارة

خالـد العظم : الرئاسة والخارجية . فيضـي الاتاسي : العدلية . سامي كبارة : الداخلية . هاني السباعي : المعارف . عبد الباقي نظام الدين : الزراعة : عبد الرحمن العظم : المالية . معروف الدواليبي : الاقتصاد . اكرم الحوراني : الدفاع الوطني . محمد المبارك : المعارف . فتح الله اسيون : الاشغال العامة .

وهكذا تمثل حزب الشعب باربعة وزراء ، هم : معروف الدواليبي وفيضي الاتاسي وهاني السباعي وفتح الله اسيون ، وتمثلت الكتلة الدستورية بعبد الباقي نظام الدين واكرم الحوراني ، وجماعة الاخوان المسلمين بمحمد المبارك . وتمثل الحياديون بسامي كبارة وعبد الرحمن العظم .

الا ان حزب الشعب ، او بالاحرى رشدي الكيخيا ، لم يستطع معارضة تاليف هذه الوزارة ، خوفا من الانشقاق . لكنه اعلن ان الوزراء المحسوبين عليه يمثلون انفسهم . وهم لا يلزمون الحزب بتحمل اية مسؤولية .

ووقع اول اصطدام بيني وبين رشدي الكيخيا ، بعد استلامي الحكم ، لمناسبة اداء القسم الذي فرضه الدستور المؤقت على رئيس الدولة . ففي ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ ، بينما كنت في غرفة الوزراء في المجلس النيابي انتظر عقد الجلسة ، اذا بجوقة الموسيقى التابعة للدرك تلج مدخل حديقة المجلس وتصطف على جانبيه . فسألت الآذن عن سبب مجيء الجوقة اليوم ، فاجاب بانه لا يدري . فطلبت اليه ان يسأل رئيسها . فعاد وقال ان رئيس الجوقة تلقى امرا بالحضور لاستقبال رئيس الدولة . فعجبت كيف يأتي رئيس الدولة الى الجمعية التأسيسية دون علمي . وسألت القصر الجمهوري هاتفيا ، فاجابني الامين العام بأن الرئيس الاتاسي قادم الآن الى الجمعية لاداء اليمين الدستورية ، وبانه هو الذي طلب من مدير الامن العام ارسال الجوقة الموسيقية . فقلت له : « كيف يتم ذلك دون علمي ؟ وهل يريد الاتاسي الخروج عن العرف الذي يقضي بأن يستصحب رئيس الدولة رئيس وزرائه في زياراته واعماله الرسمية ؟ » ثم طلبت اليه تبليغ الرئيس بأني غير راض عن هذا العمل . وكان الوزراء قد وفدوا تباعا ، فسألوني عما اذا كنت عالما بمجيء الرئيس . وحين اجبتهم بالنفي ، عجبوا بدورهم من هذا الشذوذ . وشعرت بأن الامر لا يخلو من مؤامرة اشترك فيها ، او بالاحرى وضعها ، رشدي الكيخيا . فقد عزم على اجتذاب رئيس الدولة واقصائي عنه . وهكذا صممت على وضع حد لهذا التحدي وافهام الجميع بأني لست ممن يرتضون الامر الواقع والخضوع لما يفرض عليه . وبعد فترة وجيزة ، دخل احدهم غرفة المجلس وانبأني بأن الرئيس على وشك الوصول . ثم دعاني للاشتراك مع رئيس المجلس في استقباله . فقلت له : « من ارسلك ؟ » قال : « رئيس

المجلس . » فقلت له : « قل لرئيسك ان الوزراء لم يخبروا بقدوم رئيس الدولة الى الجمعية . كما ان جدول اعمال جلسة اليوم لم يذكر اي شيء عن ذلك . وعلى هذا ، فهو يستطيع اتمام المراسيم دون حضوري . » فجاء رشدي الكيخيا قائلا : « كيف لا تقبل بالاشتراك في استقبال رئيس الدولة ؟ » فقلت له : « ما دمت اخذت الامر على عاتقك ولم تجد ضرورة لاخباري ، فأنجز الامر لوحدك . » وبينما كنا نتناقش ، وصل موكب الرئيس . فخف رشدي الكيخيا الى استقباله ، وبقيت في الغرفة مع الوزراء . ودخل الرئيس غرفة الكيخيا ، فجاء هذا وطلب الي الحضور الى غرفته لمرافقة الرئيس الى قاعة الاجتماع . لكني رفضت ، وشاركني الوزراء في الاحتجاج على تصرفه وتصرف الرئيس . ودخل الرئيس الاتاسي علينا فجأة ، فوقفنا له احتراما . واقترب مني وقال : « لم اقصد سوءا بعدم دعوتك الى الحضور معي . واني ارجوك الان ان تدخل معي الى قاعة المجلس لاقسم اليمين . » وكان كلامه اقرب الى الرجاء منه الى الامـــر .

واعترف اني شعرت بحرج بالغ . فها امامي شيخ وقور اعتبر نفسي ولدا من اولاده ، تجله البلاد قاطبة ، وله في خدمتها مساع حميدة ، يطلب مني فيما يشبه الاستعطاف ان ارافقه واسير معه . وفكرت في الامر بضع ثوان كان فيها الجميع ، بمن فيهم الرئيس ورئيس الجمعية التأسيسية والوزراء وعدد غفير من النواب، ينظرون الي وينتظرون ما اقول . وكنت موزعا بين عامل الخضوع لهيبة ووقار شيخنا الجليل الاتاسي ، وعامل التمسك بحقوق رئاسة الحكومة والوقوف موقفا حاسما تجاه مناورات الكيخيا التي اعتقدت انه يرمي من ورائها الى مس كرامتي ، والى التبجح بانه يفرض مشيئته على الجميع . وكان جوابي الحاسم : « اعتذر . » فلخصت هذه الكلمة وحدها كل ما اشعر به من اعتذار للشيخ الوقور من جهة ، ورفض لمرافقته من جهة ثانية . فألح علي الرئيس بما يملكه من الدعة وسعة الصدر ، لكني اصررت على موقفي واطرقت براسي . وشعر الرئيس بأني لن اتراجع عن رايي ، فقال : « طيب . اذهب وحدي . » وتوجه الى الباب ، فقال الكيخيا : « اذا كان رئيس الوزراء لا يريد مرافقة الرئيس ، فالوزراء يفعلون ذلك . » فقلت له : « لن يشترك احد من الوزراء في هذه الجلسة . » فاكفهر وجه الكيخيا ، واضطر الى الانسلال خلف رئيس الدولة . وذهبا وحدهما

الى القاعة ، فاقسم الرئيس اليمين وعاد الى قصره . وعندئذ دخلت مع الوزراء الى الجلسة .

وانا اكتب هذه السطور الآن اشعر بمرارة من جراء الموقف الذي اضطررت لوقوفه تجاه الرئيس الاتاسي ، خلافا لرغبتي في عدم الاساءة اليه . لكنه كان السبب في ذلك . فلو كان اخبرني عن عزمه هذا ، لكنا تجنبنا ، بوسيلة من الوسائل ، هذا الجفاء .

على ان الرئيس لم يفاتحني يوما من الايام بهذا الحادث ، واعتبره منتهيا . ولا اعلم اذا كان حفظه في قلبه ، ام انه نسيه او تناساه . ورغم ان الامر كان صعبا علي ، الا انه اوقف الكيخيا عند حده ، وافهمه انه امام شخص ليس في الامكان تسييره على غير ما يرضاه .

تصريح الدواليبي في الجرائد المصرية

بينما كنت اتصفح الجرائد المصرية ، صباح احد الايام ، حين كنت في القاهرة لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية ، قرات عنوانا كبيرا في جريدة المصري : « تصريح خطير للاستاذ معروف الدواليبي وزير الاقتصاد في الجمهورية السورية . » فقراته ، واذا به يتضمن راي الاستاذ الدواليبي في علاقات الدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية . وهذه احدى فقراته :

« يعلن الاستاذ الدواليبي ، بصفته الخاصة ، لا بوصفه وزيرا مسؤولا في الحكومة السورية ، انه اذا استمر ضغط الحكومة الاميركية على البلاد العربية لجعلها تسير في سياسة لن تنتهي الا بتهويد بقية ابناء الشعوب العربية، فانه يرجو اجراء استفتاء في العالم العربي ليعرف الملأ اذا كان العرب يفضلون الف مرة ان يصبحوا جمهورية سوفياتية على ان يكونوا طعمة لليهود . »

لا انكر اني ، لاول وهلة ، اغتظت من ادلاء الدواليبي بهذا التصريح الخطير المساس بسياسة حكومتنا الخارجية ، دون ان يخبرني او يستشيرني ، بصفتي زميلا له ووزيرا للخارجية ورئيسا للحكومة التي هو عضو فيها . ولا جدال في ان موقفه هذا لم يكن منسجما مع ما يجب مراعاته من قواعد الزمالة والمجاملة واللياقة . وخطر لي ان استدعي الدواليبي والومه واطلب اليه تكذيب التصريح او تصحيحه . لكنني ملكت اعصابي وفكرت في الامر مليا وقلت في نفسي : اذا صرفنا النظر عما يشوب هذا التصريح من نقص في اللياقة وبحثنا جوهره ونتائجه ، نصل الى الاستنتاج الآتي : وهو

ان الدواليبي اصدره بلسان حاله كوزير للاقتصاد لا يملك حق الدخول في هذا البحث . واني ، كوزير للخارجية ، مسؤول عن تصريحاتي الخاصة لا عن تصاريح الوزراء . فهل انا مكلف بالتصحيح او بالتكذيب ، كلما عن لاحدهم التكلم في اي موضوع ؟ وهل انا معلم مدرسة ابتدائية لازجر الوزراء كما يزجر المعلم تلاميذه ، كلما بدت من احدهم هفوة ؟

اما اذا سألني الوزير المفوض الاميركي لدينا عن رأيي في الموضوع ، فيكون ردي عليه كما يأتي : « انكم معشر الاميركيين تتبعون سياسة مساندة اليهود وتقفون في وجه العرب وتعاكسون مساعيهم . فليس غريبا ، والحالة هذه ، ان يصل ساسة العرب الى ما وصل اليه الدواليبي . ولا غرابة في ان يكون شعور الامة العربية معاديا لكم وسائرا في غير طريقتكم . واذا اردتم ان لا يصبح العرب في واد وانتم في واد ، فما عليكم الا اصلاح ما افسدتم ، وتقويم خطتكم وسياستكم ، والكف عن مساندة اليهود . فنحن لا نطلب اليكم ان تساندونا في السراء والضراء شأنكم مع اليهود ، لكننا نرغب اليكم ان تقفوا في جانب الحق كلما اعتدي عليه . فان كنا محقين دعمتم موقفنا ، وان كنا مخطئين ارشدتمونا الى الخطأ ومنعتم عنا مساندتكم . اما ان تطلبوا الينا ان نكون في جانبكم وان نناصب الروس العداء ، لا لشيء الا لمسايرة اهدافكم ، ثم تعادوننا وتدعمون اليهود ، فان في ذلك انحرافا صارخا عن المنطق وابتعادا ظاهرا عن الصواب . ».

« اما الشيوعية ، فاني والكثرة في بلادنا لا نعتبرها سياسة اجتماعية قويمة تأتلف مع خططنا ومصالحنا ، ولا نحب اطلاقا ان تتفشى في بلادنا . ومع ذلك ، فكثيرون منا لا يعتبرونها اشد خطرا من الوباء الصهيوني . اذ ان الفرق بين تفشي الشيوعية واستيلاء اليهود على بلادنا ، هو ان الاولى مذهب اجتماعي يقضي جوهره بتوزيع الاراضي والثروة بين اهل البلاد . لكنه لا يقضي عليهم بالاستعباد والذل تحت نير شعب غريب كالشعب اليهودي ، يستولي على مقدرات البلاد ويمتلك ثروتها ويقصي اهلها عنها . فهل يستغرب ، والحالة هذه ، ان يفضل مواطن سوري ، ان توزع املاكه على سائر ابناء بلده ، بدلا من ان يحرم هو وابناء بلده منها لكي تصبح ملكا ليهودي غريب مكروه ؟ وها هي حالة ابناء فلسطين . فالذين نزحوا الى احدى البلاد العربية استولى اليهود على املاكهم ووزعوها على المهاجرين اليهود . اما الذين بقوا في فلسطين ، فقد

اصبحوا اذلاء محتقرين ضمن مجموعة معادية سيقضى عليها عاجلا ام آجلا . ولا تقف اطماع اليهود عند حدود دولتهم الحالية . فمطامعهم كبيرة في جميع الاراضي الواقعة بين النيل والفرات . ولا يقعدهم عن الاستيلاء عليها ، في الوقت الحاضر ، الا عجزهم الحالي عن تنفيذ برنامج ضخم كهذا ، والا رغبتهم في تثبيت اقدامهم فيما استولوا عليه الان . فاذا ما اشتد بأسهم ، وضعوا يدهم على تلك المنطقة . والخوف من هذا المصير يشغل بال المفكرين العرب . اما الراي العام ، فلم يصل بتفكيره بعد الى هذه المرحلة . فتصريحات مماثلة لتصريح الدواليبي كفيلة بايقاظ وعيه . وعندما يحس الراي العام بالخطر الداهم ويلمس نتائج دعمكم لليهود ، افلا يرتمي في احضان الشيوعية تخلصا من الكارثة الكبرى ؟ وهل يعود في مقدور الساسة ان يقفوا في وجه هذا التيار الجارف ؟

« هذه الحقائق يجب عليكم ، معشر الاميركيين ، ان لا تدعوها تفوتكم ، وهذا الانحراف نحو الجبهة السوفياتية الشرقية يجب ان لا تستبعدوا حصوله . واذا كانت لديكم مصلحة في ان لا تقع بلاد الشرق الاوسط لقمة سائغة في فم الروس فتمسي منابع الزيت العراقية والسعودية تحت سيطرتهم ، فليس امامكم الا طريق واحد : هو اكتساب صداقة العرب والحيلولة دون مطامع اليهود .

« انتم تعتقدون ان هذا الاتجاه يفقدكم صداقة اليهود ، ويصرفهم عنكم الى السير في ركاب الروس . اذ انكم تعتقدون ان اسرائيل هي دعامتكم في بلاد الشرق الاوسط ، وانكم تستطيعون ، اذا ما قامت الحرب بينكم وبين الروس ، ان تنزلوا جيوشكم في حيفا وتجعلوا منها منطلقا للهجوم على الاراضي الروسية . لكنني اؤكد لكم ان صداقة ثلاثين مليون عربي قاطن في الشرق الاوسط ، وصداقة ثلاثمائة مليون مسلم يقطنون مختلف الديار في الشرق والغرب ، هي اثمن من صداقة بضعة ملايين من اليهود ، لا يسند قيام دولتهم سواكم .

« اما اطمئنانكم الى مناصرة اليهود لكم ، فهو منوط بغلبتكم وتفوقكم على اعدائكم . واذا تفوق عليكم الروس ، فلن يرعى اليهود الذمام . فهم لا يهمهم الا ان يكونوا في الجانب الغالب . اما نزول جيوشكم في حيفا ، فليس هو الحل الستراتيجي الاوحد الذي لا يستطيع قوادكم تركيز خططهم الا عليه . فهناك مرفا بيروت ومرفا اللاذقية وما بينهما من الساحل السوري ــ اللبناني . وهذا يؤمن

لكم غرضكم ، شرط ان تكونوا على وفاق مع حكومتي سورية ولبنان وبقية الدول العربية .

« لكن نزعتكم الى حمل العرب على السير في ركاب سياستكم ، وجعل بلادهم مسرحا لحرب منشؤها تضارب مصالحكم مع مصالح الروس ، وتنازعكم على سيادة العالم ، فأمر لا نقبله ، نحن العرب ، لا لاننا لسنا احد الفرقاء المتنازعين في الاصل فحسب ، بل ايضا لاننا في نزاعنا الحيوي مع اليـــهود نجدكم دائما ضدنا . فهل تستغربون ، اذن ، ان يكون موقفنا في اية حرب عالمية موقفا حياديا ؛ ان لم يكن معاديا لكم ، كما كان وما يزال موقفكم معاديا لنا ؟

« فاذا عدتم الى الرشد ، ورغبتم باخلاص في مصادقة العرب، وسألتموني عن طريق الوصول اليها ؛ فاني اوجزها لكم بثلاث :

« الاولى : الوقوف موقف الحياد في اي نزاع عربي — يهودي واتباع الحق في حل الخلاف .

« الثانية : الحؤول دون اي اعتداء يهودي يقع على اي فريق عـربي .

« الثالثة : السماح للدول العربية بشراء الاسلحة ؛ دون قيد وتحديد ، من بلادكم او من سواها ، وذلك لدفع اي عدوان مسلح يقوم به اليهود ضد بلادنا .

« هذا هو ثمن صداقة العرب ، فــلا تضيعوا الفرصة ولا تتماهلوا . فالزمن يسير في غير مصلحتكم . واذا انتشرت في البلاد العربية الفكرة التي صرح بها الدواليبي ، فلن يكون في المستطاع قمعها او الوقوف دونها ، مهما كانت عزيمة اولي الامر قوية في مجابهة الافكار الشيوعية ومنع انتشارها . اما اذا تولى الامر في البلاد العربية رجال ميالون الى الشيوعية ، واتفقوا مع الروس وسمحوا لهم بالاستيلاء على آبار الزيت وانابيبه ومصافيه الكائنة في العراق وسورية ولبنان — وهذا لا يتطلب غير ايام معدودة — لفقدتم جميع زيت الشرق الاوسط واضطررتم ، ساعتئذ ، الى اعداد حملة قوية تستعيدون بها هذه الكنوز ، وربما الى محاربة الروس في هذه البلاد ، والى مجابهة خطر تخريب تلك المنشآت، آبارا وانابيب ومصافي . اما اذا تفاهمتم مع العرب ، فسيخلصون لكم ويدافعون بأنفسهم عن تلك المنشآت ، او يسمحون لكم بالدفاع عنها ، قبل ان يحتلها او يخربها عدوكم . »

هذا هو تفصيل ما خطر ببالي عندما امعنت النظر في نتائج

تصريح الدواليبي ، وكيف يجب ان نفيد منه في مباحثاتنا مع ممثلي الدول . ومن هنا ، انطلقت فكرة التصريح الثلاثي المشترك الذي اصدرته الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا ، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٥٠ ، بعد مباحثات عديدة قمت بها مع ممثليها ، ابديت لهم فيها جميع ما ذكرته اعلاه ، بوضوح تام .

واستدعيت الاستاذ الدواليبي . وبعد ان عاتبته على عدم اطلاعه اياي على التصريح قبل الادلاء به قلت له : « اما وان الامر قد حدث ، فعلينا ان نفيد منه . » واوضحت له ما خطر لي وذكرته فيما سبق . فأظهر ارتياحه وموافقته . واسر لي بأنه خشي ان لا اسمح له باعطاء هذا التصريح لو كان استشارني ، فلجأ الى وزير الخارجية المصرية الدكتور محمد صلاح الدين واطلعه عليه فأقره . لكنه طلب من الدواليبي ان يبقي امر استشارته له واتفاقه معه سرا بينهما ، لكي لا تسوء علاقتي به ، اذا كنت لا اقر ما جاء في التصريح . فطمأنته ، ثم بحثت الامر مع الوزير المشار اليه ، فاتفقنا على خطة موحدة . وبدأت عندئذ اتصل بالممثلين الغربيين بشأن اصدار التصريح الثلاثي المشترك ، فانتهى الامر بصدوره كما ورد .

وقد اثار تصريح الدواليبي ضجة قل ان يحصل مثلها . وكان اشبه بقنبلة ذرية انفجرت في جو السياسة الشرقية . ونقلت اسلاك البرق وامواج الاثير هذا الخبر الى العالم ، فأصبح اسم الدواليبي يتردد على الشفاه . وهب اسماعيل صدقي باشا من صمته وعزلته، وادلى بتصريح صحفي شجب فيه اقوال الدواليبي ، وطالب الدول العربية بخذله ومنعه عن الكلام .

وكان صوت اسماعيل صدقي باشا هو الصوت الوحيد الذي ارتفع ضد التصريح . ولو كانت هذه المعارضة من غير المشار اليه ، لكان لها اثر في الاوساط العامة . لكن كره الشعب المصري له واتهامه اياه بأن سياسته ومواقفه السابقة كانت ضد الاماني القومية المصرية ، واعتباره عدوا لحزب الوفد ، انقص من قيمة هذا الصوت الناشز . اما الاوساط السورية ، فمنها من ايد تصريح الدواليبي ، ومنها من عارضه ، وذلك في ضوء موقف كل فريق من الفكرة الشيوعية !

ويظهر ان الدواليبي استطاب ما احدثه تصريحه من الدوي ، وما ناله من شهرة ، فاستمر في القاء البيانات وادلاء التصريحات للصحف ، متجاوزا الحد المقبول . فاضطررت الى لفت انتباهه الى

ضرورة الكف عن مثل هذه التصريحات . وسنأتي على ذكر هذا الامر ، عند الحديث عن استقالتي من الحكومة . لكن سواء رمى الدواليبي الى اكتساب الشهرة او اراد الخير لبلاده ، فمما لا يمكن انكاره هو ان موقفه ادى الى تعديل جوهري في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، وخاصة في سورية ولبنان . وقد تجلى هذا التعديل في اتفاق الدول الثلاث على ضمان الوضع الراهن في هذه المنطقة . حين اصدرت بيانها الثلاثي المشترك . وتجلى هذا التطور في سياسة الولايات المتحدة وفرنسا في سورية . في دعمها الانقلاب الذي قام به الزعيم اديب الشيشكلي ، في آخر تشرين الثاني ١٩٥١ ، حين اعتقل الاستاذ الدواليبي الذي تسلم في اليوم نفسه رئاسة الوزارة ، وزج في السجن ، هو وزملاؤه الوزراء ولفيف من جماعة حزب الشعب . ذلك ان الدولتين اعتبرتا ان الشيشكلي هو الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الدواليبي ورفاقه ، والحؤول دون اتجاه سورية نحو الجبهة الروسية ، ثم اقامة حكم قوي يكون اقرب من سواه الى التفاهم مع الجبهة الغربية . وهكذا ، وبدون ان يقدر النتائج ، خدم الدواليبي صالح بلاده في سياسته الخارجية . لكنه ، من جهة اخرى اساء اليها بايقاعها تحت نير الدكتاتورية المباشرة ، وهي ما تزال حتى الآن ترزح تحت اثقالها .

اثر قيام اسرائيل في سورية والشرق الاوسط

احدث انشاء دولة اسرائيل في الشرق الاوسط ، في ١٩٤٨ ، مشكلة سياسية جديدة اكثر تعقيدا واعظم شأنا من المشاكل السياسية التي نشأت ، في العصور الاخيرة ، في هذه المنطقة من العالم . فالبلاد التي تحدها شمالا تركيا ، وشرقا بلاد العجم والبحر الهندي ، وجنوبا البحر الهندي ايضا ، وغربا ليبيا والبحر المتوسط ، والتي تسكنها امة عربية واحدة رغم تقسيم اراضيها بين دول مستقلة ، بعضها عن بعض ، شاءت الدول الغربية ، وعلى راسها الولايات المتحدة ، ان تقحم فيها عنصرا غريبا ، نابيا ، يختلف عن العنصر العربي في الدين واللغة والعقلية والعنصرية ، وان تفرضه على الدول العربية . ومنحت لهذا العنصر من اراضي العرب جزءا عظيم الشأن ، من حيث الموقع الستراتيجي ، ومن حيث غنى الثروة الطبيعية والامكانات البشرية . ثم انها ارادت ان تخلق لصالحها رأس جسر على الساحل الشرقي من البحر الابيض المتوسط ، يحالفها في نزاعها مع روسيا . كما ارادت ان توجد وسط البلاد العربية بؤرة فساد تنشغل القوى العربية في حصرها ومنع تفشيها ،

وبذلك تضعف فلا تستطيع الوقوف ضد الدول الغربية ، بل تنحني امام رغباتها وتنزل عند ارادتها ، كلما احتاج العرب الى سلاح يشترونه من اوروبا وامريكا للدفاع عن انفسهم واراضيهم ضد اليهود .

وهكذا توصل الغربيون الى غايتهم ، فخلقوا في الشرق الاوسط مجموعتين متنازعتين فيما بينهما ، لكنهما في حاجة الى سلاح الغرب ومعداته الحربية . واليهود مدينون للولايات المتحدة ، فلولاها لما كانت لهم دولة فلسطين ، ولولا مساندتها لانهارت دولتهم هذه امام تجمع العرب . ولا اريد في هذا البحث ان ارجع الى حوادث الماضي ، اي منذ ان استقلت سورية في ١٩٤٣ ، ولا الى مسؤولية من تولى شؤونها السياسية ، الخارجية والعسكرية ، بين ذلك العام والعام الذي جلا فيه الانكليز عن فلسطين وإعلن اليهود قيام دولتهم اسرائيل، ولا الى ما انتهت اليه تلك الحرب، آنئذ ، ضد اليهود من كارثة سيقضي العرب سنين عديدة قبل التخلص من نتائجها الوخيمة .

لكن غرضنا الآن هو القول بأن قوة العرب العسكرية ، بما في ذلك سورية ، لم تكن تبعث على الاطمئنان ، من حيث القدرة على صد هجوم تقوم به اسرائيل ضد اي بلد عربي . ولم تكن هناك بارقة امل في تنظيم دفاع مشترك بين الدول العربية يؤدي الى تأليف قوى عسكرية منيعة الجانب عددا وعدة . لذلك ، لم يكن امامنا سوى حماية بلادنا من اعتداءات اليهود بأسلوب سياسي دبلوماسي على الاقل ، ريثما تتوحد كلمتنا وقوتنا ، وتتسلح جيوشنا بمعدات حربية وافيـة .

كان ينقصنا السلاح والوقت الكافي لاعداد جيوشنا وتمرينها. فالحصول على الاسلحة ، وضمان فترة من الهدوء لاعداد الجيوش، كانا الهدف الذي سعيت للوصول اليه في اثناء تسلمي وزارة الخارجية ، في النصف الاول من ١٩٥٠ . اما السلاح ، فكنا قد بدأنا باستيراده من فرنسا منذ اواخر ١٩٤٨ ، حين كنت وزيرا مفوضا في باريز . لكنه لم يكن كافيا ، ولا كان من حيث القيمة الفنية مؤتلفا مع مقتضيات الحرب الحديثة . الا انه كان على الاقل نواة حسنة .

اما الانكليز والامريكان ، فكانوا يرفضون بيعنا السلاح

مباشرة . ولا يسمحون لنا باستيراده من مصانعه الخاصة في بلادهم . في حين كانت الولايات المتحدة تبيع اليهود ، بدون قيد ولا شرط ، ما يطلبون من الاسلحة والطائرات والذخيرة .

وعلى الرغم من عقد معاهدة الدفاع العربي المشترك في القاهرة ، في نيسان ١٩٥٠ ، فلم يكن الامل كبيرا بسرعة تنفيذها وجعلها اداة فعالة في المعترك ، وذلك لعوامل كثيرة ومتنوعة ، اهمها : البطء المرتقب في التنفيذ ، وعدم اتفاق كلمة اولياء الامر في الدول العربية الا بصعوبة شديدة ، وغير ذلك مما لا يخفى على احد .

اما الهدوء الضروري لاعداد قوانا ، فلم يكن ممكنا الا بتدخل الدول الاجنبية لضمان استقرار الوضع الحاضر ومنع اسرائيل من الهجوم على العرب في فترة تعزيز جيوشهم .

فالسعي لبلوغ هذا الغرض لم يكن يستهدف ادخال الدول الغربية كفريق ثالث في شؤون الشرق الاوسط ، ولا السماح لها بالتدخل في شؤون العرب الخاصة . لكنه كان صادرا عن الرغبة في تجنب الاخطاء الماضية ، حيث لم نتخذ الخطوات السياسية اللازمة للحيلولة دون تقسيم فلسطين وانشاء اسرائيل ، والابتعاد عن السياسة السلبية العنيدة التي كانت سائدة عند العرب، وهي رفض كل حل مقترح ثم مواجهة حل جديد اسوا منه ، وهكذا دواليك . فكنا نرفض ، ثم نندم على الرفض ، لكن بعد فوات الفرصة . واجلى دليل على ذلك هو ان قرار التقسيم الذي قامت الدول العربية ضده وسعت بكل قواها السياسية والعسكرية للحيلولة دون اقراره وتنفيذه ، اصبح الآن مطلبا من مطالبنا ، نتمناه ونسعى للحصول عليه .

وامام هذه المخاوف ، وتجنبا لتوبيخ الضمير في المستقبل ، كنت ابذل الجهود المتواصلة للحصول على السلاح ، ولكسب ضمان الدول الثلاث المشترك . وكان ذلك بعد ان لقيت فكرتي ارتياحا وترحيبا لدى الملك عبد العزيز بن سعود ، ووزير خارجية مصر الدكتور محمد صلاح الدين .

وقد اتيحت لحكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الفرصة ، في اجتماع وزراء خارجياتها الاخير ، لاستعراض بعض المسائل التي تمس السلام والاستقرار بين الدول العربية واسرائيل ، لا سيما موضوعات تزويدها بالاسلحة والمهمات الحربية ، فقررت اصدار البيان الآتي :

اولا : تعترف الحكومات الثلاث بان الدول العربيـة واسرائيل ايضا تحتاج الى رفع مستوى تسليح القوات المسلحـة بنسبـة معينة لتعزيز امنها الداخلي ولتأمين دفاعها الشرعـي عن ذاتها وللسماح لها بان تقوم بدورها في الدفاع عن تلك المنطقـة باسرها . وسوف ينظر في جميـع طلبات توريد الاسلحة الى هذه الدول جمعاء على ضوء هذه المبادىء والاعتبارات . وبهذه المناسبة ترغب الحكومات الثلاث في ان تلفت النظر الى ما ادلـى به مندوبوها من بيانات في ٤ اغسطس ١٩٤٩ وان تعيد توكيدها الآن لما سبق ان صرحت به عندئذ ، وهو معارضتها قيام تسابق في التسلح بين الدول العربية واسرائيل .

ثانيا : تعلن الحكومات الثلاث انها تلقـت التوكيد من جميع البلاد المعنية التي ستسمح بتزويدها بالاسلحة المرسلة منها بان الدول المشترية لا تنوي القيام باي عمل من اعمال العدوان ضد اية دولـة اخرى ، وبانها ستطلب مثل هذا التوكيد من اية دولة اخرى في هذه المنطقة يسمح بتزويدها بالاسلحة في المستقبل .

ثالثا : تنتهز الدول الثلاث هذه الفرصة لتعلن عن اهتمامها البالغ وعن رغبتها في قيام معارضة غير قابلـة للتحويل او التبديل لفكرة الالتجاء الى القوة بين دول هذه المنطقة ، ولتنميـة هذه الفكرة والمحافظة عليها . فاذا رات الحكومات الثلاث ان اية دولة من هذه الدول تستعد للاعتداء على الحدود او خطوط الهدنة ، اتخذت في الحال التدابير اللازمة ، وذلك تنفيذا لالتزاماتها ، بوصفها اعضاء في هيئة الامم المتحدة .

ملاحظاتي على المذكرة الافرنسية حول التصريح الثلاثي

وقد اطلعت على هذا النص عندما سلمني اياه سكرتير السفارة الافرنسيـة في القاهرة ، وانا في القطار متوجها الى الاسكندرية في طريق عودتي الى دمشق بحرا .

وبعد مبارحتي القاهرة ، تمكنـت من دراسة نص التصريح . وبعـد التفكير ، وضعت ملاحظات ضـربها على الآلـة قنصلنا في الاسكندرية ، السيد مؤيد المؤيد ، وبعثـت الى وزير خارجية مصر بنسخة عنها . وهذه هي الملاحظات :

١ ــ لقد تحقـق ما كان وصل الـى علمنا ، وهو ان وزراء الخارجية للدول الثلاث (امريكا وانكلترا وفرنسا) يبحثون شؤون الشرق الاوسط على ضوء الاتجاه الجديد الذي ظهر في الراي العام العربي نحو ضرورة التفاهم مع الروس ، بعد ان لمس العرب انواع الضغط عليهم مـن قبل الامريكيين ومساندتهم لليهود في كل المسائل والظروف . ولا شـك في ان المذكرة وصيغة التصريح الثلاثي المقرر اصداره في يـوم ٢٦ مايو ١٩٥٠ يؤكدان ان هذه الدول الثلاث تريد

تلافي الامور والحيلولة دون انزلاق الحكومات العربية نحو التفاهم مع الروس ، والسعـــــي لتطمين الراي العام العربي من جهة الخطر الصهيوني . ســـواء بضمان الحـــدود وخطوط الهدنة الحالية . او بالموافقة علـــى الاستمرار علـــى بيـــع الاسلحــــة للدول العربية . شرط التعهد بعدم استعمالهـــا ضد اليهود . ولا شك في ان المذكرة خطوة طيبة في هذا السبيل يستحسن قبولها مبدئيا مع التحفظ ببعض النقاط كما هو وارد فيما يأتي :

٢ ـــ التعهد المطلوب اعطاؤه مـــن قبـــل الدول العربية بشأن الاسلحة يتضمن عدم استعمالها الا في حالات ثلاث : (أ) تأمين الامن الداخلي ، (ب) تأمين الدفاع المشروع (الخارجي) ، (ج) الاشتراك في الدفاع عن مجموع منطقة الشرق الاوسط .

وكانت سوريـــــة ، كلما طلبت شراء صفقة من الاسلحة من فرنسا تعطي لها تصريحـــــا بان هذه الاسلحـــــة ستخصص للامن الداخلي . وقد اضيف الآن الى التعهد المطلوب امران آخران يتعلقان بالدفاع المشروع ـــ ويقصد بـــه حتما الدفاع ضد عدوان يهودي ـــ والاشتراك في الدفاع المشترك عن مجموع المنطقة ـــ ويقصد به حتما مواجهة حرب ضد الروس .

وقد جاء في احدى فقرات التصريـــح الثلاثي المقرر اصداره ما يشير الى انواع معينة من الاسلحة التي يسمح بتصديرها الى الدول العربية . وهذا شرط صعب القبول لو كانت الغايات المحددة لتلك الاسلحة مقتصرة علي تأمين الامن الداخلي . اذ يكون مستحيلا ، عندئذ ، ان يسمح بشراء اسلحـــــة ثقيلـــة لا يحتاج اليها في هذا الغرض .

فاضافـــــة الغايتـــين الاخريـــين : الدفاع المشروع والدفاع المشترك ، يفتح امام الدول العربيـــــة مجالا لطلـــب اسلحة ثقيلة كالدبابات والمدافع والطائرات التي لا بد منها لتأمين هاتين الغايتين. فيتضح مما تقدم ان اضافة هاتين الغايتين مفيد للبلاد العربية .

٣ ـــ جاء في المذكرة ان فرنسا تولت تبليغها الى سورية ولبنان كما تولت امريكا وانكلترا تبليغ مثيلتها الى سائر الدول العربية والى اسرائيل . وهذا تاكيد لما كان شائعا من ان ثمة اتفاقا يقضي بتقاسم الدول الثلاث النفوذ في هذا الشرق الاوسط .

ولئن كان هذا الامر غير مقبول بتاتا ولا تستطيع الدول العربية

الا اظهار عدم رضاها عنه ، فلا شك في ان له فائدة لا تنكر . وهي ان عدم ترك الامور في الشرق الاوسط تسير وفقا لسياســـة دولة واحدة او دولتين مـــن هذه الدول الثلاث ، يؤدي الـــى تنازع بينها تستطيع الدول العربيـــة الاستفادة منه . ولا بد من الاشارة الى ان استقرار الامور في الشرق الاوسط وعدم السماح لاية دولة عربية ان تلجأ الى تحقيق فكرة معينة تجاه دولة عربية اخرى (كمشروع سورية الكبرى او مشروع اتحاد سوريـــة مع العراق) يكون اكثر تحققا باستمرار اشتراك فرنسا في المداولات بين الدول الثلاث ، باعتبارها تناهض هذين المشروعين ولا توافق على تحقيق اي واحد منهما .

٤ ـ اما التصريح المطلوب تجديده مـــن قبل الدول العربيـــة بنواياها السلمية فهو منســـجم مع ميثاق الامم المتحدة ولا ضير على الدول العربية ان تؤكده دائما وسرمدا .

٥ ـ التصريح الثلاثي المنوي اصداره في ٢٦ مايو يرمي ، على ما يبدو لنا ، الـــى غايات عديدة . وهي : (أ) ايقاف الاتجاه الجديد الظاهر في الراي العام العربي نحو التقرب من الروس، (ب) الحيلولة دون شراء الاسلحة من روسيا خشية من ان يعقب ذلك تفاهم اكثر اهمية ، (جـ) تطمين الراي العام العربي بعدم امكان تعدي اسرائيل على البلاد العربية بحيث تنصرف الاذهان عن توقيع معاهدة الدفاع المشترك او يضعف الاهتمام بتنفيذ احكامها . وهم يأملون ايضا ان تتباطأ الدول العربية في شراء الاسلحة وتعزيز جيوشها بسبب هذا الاطمئنان .

فيجب على البلاد العربيـــة ان لا تقع في الشباك الملقاة امامها وان لا تنخدع بهذه التصاريـــح . وعليها ان تستمر في تعزيز قواها مستفيدة من هذه الفرصة السانحة التي فتحت امامها لشراء الاسلحة اللازمة لجيوشها .

٦ ـ اما التصريح الثلاثي المنوي اصداره فلا بد من ابداء بعض الملاحظات عليه . وهو : (أ) يجب الاصرار على شراء اسلحة ثقيلة لكي تتمكن الدول العربيـــة مـــن الدفاع المشروع والدفاع المشترك المذكور في ذلك التصريح ، (ب) جاء في احدى فقرات التصريح ذكـــر لرغبة الدول الثلاث في اقامة واستقرار السلام في الشرق الاوسط . فيجب الانتباه الى ان عبارة « اقامة السلام » قد يكون القصد منها الاصرار على عقد معاهدة صلح بين الدول العربية وبين اسرائيل .

ولذلك نرى ان تبدي الدول العربية ملاحظة على هذا التعبير وضرورة الاكتفاء بعبارة « استقرار السلام » ، باعتبار ان في اتفاقيات الهدنة المعقودة بين الدول العربيـة واليهود ما يضمن هذا السلام .. فلا يصح ان يطلب مجددا من العرب القيام باي عمل جديد بهذا الشأن .
(جـ) ورد في الفقرة الاخيرة ان الدول الثلاث لا تتأخر عن القيام باجراء فوري ، سواء ضمن اطار الامم المتحدة او غيره ، اذا ما ظهر لها ان هذه الدول تستعد لخرق الحدود او خطوط الهدنة . وهذا امر على غاية من الخطورة . والامر الثاني الذي يستدعي التساؤل هو ذكر كلمتي « الحدود » و « خطوط الهدنة » . فهل يقصد بذلك الحدود بين الدول العربية فيما بينها او الحدود فيما بينها وبين اسرائيل ؟ مع العلم بأن ليس ثمة مـا يسمى بحدود نهائية حتى الآن بـين العرب واسرائيل .

اما فيما يجب عمله تجاه هذه المذكرة والتصريح الثلاثي : فلدي الملاحظات الآتية :

١ ــ نرى ضرورة اتصال الدول العربيـة ، بعضها ببعض لتوحيد موقفها ، على ان تبدأ هذه المحادثات فيما بين مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان وسورية ، ثم مع العراق وشرق الاردن . ذلـك لان هاتين الدولتين الاخيرتين ، رغـم ابتهاجهما بما يتضمنه التصريح من ضمان ضم الجزء الشرقي من فلسطين للمملكة الهاشمية الاردنيـة ، لا بد من ان يظهر منهما امتعاض لاستبعاد مشروعي سورية الكبرى والاتحاد السوري ــ العراقي .

اما كيفية اجراء هذه الاتصالات ، فيمكن ان تكون بدعوة اللجنة السياسية للانعقاد في مطلع شهر يونيو القادم ، على ان تنتهز هذه الفرصة للتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك في ذلك الاجتماع .

٢ ــ نوافـق على اعطاء تصريـح بعدم استعمال الاسلحة المشتراة في غير الغايات الثلاث المذكورة في التصريح الثلاثي ، لاننا بذلك نتمكن من الاستمرار على شراء الاسلحة ومن المطالبة باسلحة ثقيلة تامينا للـدفاع المشروع (عن النفس) والدفاع المشترك (عن المنطقة) المذكورين في التصريح .

٣ ــ ليس لدينا مانع من التصريح بنوايانا السامية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٤ ــ نرى ان يقترن هـذان التصريحان من قبل الدول العربية

بحل قضية فلسطين ، سواء من حيث الاقاليم او من حيث اللاجئين، حلا عادلا سلميا يتفق مع قرارات الامم المتحدة .

٥ ــ نقترح بان يذكر في تصريح الدول العربية المشترك اننا ، مع اعتبار انفسنا ملزمين بهذه البيانات والتعهدات ، نتساءل عن مدى قيمة تعهد اسرائيل وعن كيفية تدخل الدول الثلاث فيما اذا صدر عن اسرائيل اخلال بتعهداتها المماثلة . اذ ان سوابق الامور دلت على قلة احترام اليهود لقرارات الامم المتحدة وعلى عدم وقوف الدول الثلاث موقفا حازما تجاههم كلما استنكفوا عن تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

٦ ــ نرى ان الفرصة سانحة للسعي للحصول على احسن ما يمكن الحصول عليه في القضية الفلسطينية ، ولان نطلب من ممثلي عرب فلسطين ابداء رأيهم بصراحة ووضوح فيما يتعلق بقرار التقسيم الصادر في ١٩٤٧ ، وبمشاريع « كلاب » ، وبعودة اللاجئين الى فلسطين او منحهم التعويضات واستيطانهم في البلاد العربية ، حتى اذا ابدى هؤلاء الممثلون رأيهم الواضح في اجتماع اللجنة السياسية او مجلس الجامعة ، سعت الدول العربية مشتركة لتحقيق ما تقرر المطالبة به والعمل على الحصول عليه .

موقف لبنان والجمعية التأسيسية في سورية حول التصريح

وعند وصولي الى بيروت ، اجتمعت برئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ، وبرئيس الوزارة السيد رياض الصلح واطلعتهما على ملاحظاتي فاستحسنوها ، ثم تداولنا امر هذا التصريح . وكنا على وفاق بأن صدوره موافق لمصلحة البلاد العربية .

اما صحف دمشق ، وبعض الاحزاب المتطرفة ، فقد استقبلت هذا التصريح بما اعتادت ان تردده في كل مناسبة مماثلة . فوصفته بأنه تدخل في شؤون الشرق الادنى ، وسعي لبسط نفوذها عليه . واعلنت بعبارات التهويل والتطرف انها تحتج على التصريح وتعارضه على رؤوس الاشهاد . اما العقلاء واصحاب الرأي الراجح ، فلم يغب عنهم ان التصريح لا يقيد البلاد العربية بشيء لخلوه من صفة التعاقد بينها وبين اصحاب التصريح ، وان ارتباطنا فيه غير ظاهر ، لاننا لم نتعهد باعلان قبوله رسميا . وهكذا كنا كالمكفول الذي لا يطلب منه اي التزام بقبول الكفالة .

فاذا وجدنا ان وضعنا العسكري ضعيف لا يضمن امكان رد

الاعتداء ، عمدنا الى مطالبة الدول الثلاث بتنفيذ تعهدها بمنع المعتدي وردعه . واذا كان وضعنا العسكري يجيز لنا مواجهة المعتدي ودفع القوة بالقوة استغنينا عن طلب تدخل الاجانب . واذا اصبحنا يوما من الايام قادرين على اخراج اليهود من فلسطين ودفعهم الى البحر ، فلا التصريح الثلاثي يقف حاجزا في طريقنا ، ولا الدول الثلاث نفسها تعود الى الدفاع عن دولة مغلوبة . وما دام القصد الاول هو الاطمئنان في فترة الاستعداد ، فالمتعقلون من اولي الراي ارتاحوا الى هذا الاسلوب السياسي الذي يمنع عنا الشر في هذه الفترة .

وبسبب استقالتي من رئاسة الحكومة في اواخر ايار ١٩٥٠ ، لم يتح لي مناقشة الموضوع في الجمعية التاسيسية ، وبيان رايي فيـــه .

وعقدت الجمعية التاسيسية جلسة مساء الاربعاء في ٤ تموز ١٩٥٠ ، القى فيها رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد ناظم القدسي خطابا اوضح فيه ان اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بحثت التصريح الثلاثي في نقاطه الثلاث ، اي (١) مقدار السلاح الذي يجب ان تشتريه الدول العربية لكي تتمكن من حماية نفسها ومن توطيد الامن الداخلي في البلاد ، و (٢) وجوب تأكيد الدول العربية انها ترغب في السلام ، وانها لن تستعمل هذا السلاح الا من اجله ، و (٣) انه لا يجوز لأية دولة من دول الشرق الاوسط ان تلجأ الى استعمال القوة او التهديد باستعمالها ، وانه اذا اتضح للدول الثلاث ان هذه الدول تستعد لخرق الحدود فهي تستعمل عند ذلك حقها داخل منظمة الامم المتحدة وخارجها لمنع هذا العدوان .

واوضح القدسي ان اللجنة السياسية قررت ان يكون ردها المشترك متضمنا التصريح بأن دول الشرق العربية ليست اقل غيرة من غيرها على استقرار السلام ، وبأن تأمينه يقع عليها وحدها ، وبأن السلاح المشترى يستعمل لا في سبيل التعدي على احد بل في سبيل الدفاع عن نفسها ، وبانها تعتبر هذا التصريح بمثابة تقسيم لها الى مناطق نفوذ ، وهي ترفض اي تدخل اجنبي في مسائلها الخــاصة .

وبعد ان ادلى بعض النواب برايهم في الموضوع ، تقرر ان تعقد جلسة سرية لمتابعة البحــث . وبعد الانتهاء منها ، اقرت الجمعية التاسيسية سياسة الحكومة بعد نقاش عنيف .

وهكذا وافقت الحكومة ضمنا على التصريح الثلاثي ، كما اقرت الجمعية هذه الموافقة ، ضمنا ، ايضا . واستمرت الحكومات السورية والعربية تطالب الدول الثلاث باحترام تواقيعها والتدخل لدى اليهود ، كلما بدت منهم بادرة غير طيبة . كما استمر شراء السلاح من فرنسا ومن انكلترا . واني مقتنع بان سعيي للحصول على هذا التصريح كان لخير بلادي والبلاد العربية جمعاء ، وبان التصريح كان خير ملجأ نعتصم به ريثما يكتمل استعدادنا العسكري فنعود عندئذ الى الميدان لا لنحمي بلادنا من اليهود فحسب ، بل لنخلص فلسطين العزيزة من وجودهم فيها ، ولنقصيهم عنها ونعيد هذا القطر الشقيق الى اهله واصحابه العرب . ان هـذا اليوم المرتقب هو ما يجب على كل عربي مخلص ان يعمل للوصول اليه بكل ما اوتي من كفاءة ومقدرة . واني لارجو المولى تعالى ان يكتب لي ان ارى ذلك اليوم السعيد . واذا لم اره ، فغاية ما ارجوه هو ان لا يكون موعده بعيـدا .

التصريح الثلاثي لم يمنع العدوان على مصر

بعد كتابة ما تقدم ، وقع العدوان الثلاثي على مصر في آخر شهر تشرين الاول ١٩٥٦ ، واشتركت فيه اسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا اللتين اقدمتا على هذا العمل ، رغـم انهما وقعتا على التصريح الثلاثي الآنف الذكر والذي كان يرمي الى الحيلولة دون تغيير الاوضاع الراهنة في الشرق الادنى . وتحججت هاتان الدولتان بأن نزول قواتهما الى بور سعيد كان لحماية قنـاة السويس من احتلال القوات العسكرية اليهودية ، في حين انهما لم تقوما بهذا العمل العدواني الا رغبة في ازاحة الحكومة المصرية واعادة قناة السويس للشركة التي كانت تملكها قبل تأميمها . وقد اعترف مستر ايدن ، رئيس الوزارة البريطانية ، في مذكراته المنشورة في ١٩٦٠ ، بأن بريطانيا لم يرق لها تأميم القناة ، وخشيت من قيام حكومة مصرية تتحدى الامبراطورية البريطانية وتهدد مصالحها في الشرق . فاتفق مع غي موله رئيس وزراء فرنسا ، وبينو وزير خارجيتها ، على القيام بعمل عسكري مشترك ، تبدأ فيه اسرائيل بالهجوم على سيناء وانزال قواتها قرب القناة، فتدعي بريطانيا وفرنسا بأن حرية الملاحة فيها اصبحت معرضة للخطر ثم تصدران اوامرهما بانزال قواتهما في بور سعيد والانتشار على طول القناة لحمايتها . وبصرف النظر عما جاء في مذكرات ايدن من اعتراف بالجرم، فان الاستعدادات الواسعة التي بدات قبل هجوم اليهود على سيناء بما لا يقل عن

شهرين ، لا يمكن تفسيرها بغير الرغبة في اعداد العدة للهجوم . والا فما معنى تجمع القوات البريطانية والافرنسية في قبرص ؟

لا ريب في ان فرنسا ، عندما اشتركت في التصريح الثلاثي ، كانت تهدف الى الحيلولة دون استيلاء اليهود على سورية ، ودون تنفيذ مشروع سورية الكبرى ومشروع اتحاد سورية مع العراق . وكان كل ذلك خوفا من اتساع نفوذ بريطانيا في الشرق الاوسط ، وحلول انكلترا محل فرنسا في سورية . ولكنها ، عندما تعرضت مصالحها المادية في السويس الى الخطر ، تناست هي وبريطانيا المبادىء التي تعهدت بالدفاع عنها ، فهجمت بقواتها على مصر حتى لا تقع تحت النفوذ الاميركي .

اجتماع مجلس الجامعة العربية لبحث معاهدة الضمان الجماعي

وفي العاشر من نيسان ١٩٥٠ ، انعقد مجلس الجامعة العربية تحت رئاستي الدورية . فافتتحت دورة انعقاده بخطاب ، ثم تخليت عن الرئاسة . وكانت اجتماعات المجلس شكلية ، اذ ان الابحاث الهامة كانت تعالجها اللجنة السياسية التي عقدت جلساتها برئاسة محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، حسب التقاليد السائدة . وكان هناك موضوعان هامان هما : عقد معاهدة الضمان الجماعي بين الدول العربية ، وقضية ضم الجزء الشرقي من فلسطين الى المملكة الاردنية .

اما معاهدة الضمان الجماعي فقد انيطت بلجنة خاصة، اشترك فيها مندوبو الدول الاعضاء مع خبرائهم العسكريين . فبدأت اجتماعاتها بروح التساهل ، اذ اخذ العسكريون المصريون يماطلون ويماحكون حتى بدانا نشك في عزم حكومة مصر على انجاز هذه المعاهدة وابرازها الى حيز الوجود . ثم انتهت اجتماعات الجامعة ولما تصل هذه اللجنة الى نتائج نهائية . (وهذا ما اشرت اليه في المذكرة التي قدمتها الى الحكومة المصرية قبل مبارحتي القاهرة متوجها الى الرياض . وسيجيء ذكرها في هذا الفصل) وقد اجتمعت اللجنة السياسية بعد شهر من انفضاض اجتماعات المجلس ولم تتقدم المعاهدة كثيرا الى الامام . ثم تم التصديق عليها في الدورة اللاحقة التي مثل سورية فيها وزير خارجيتها ورئيس وزرائها السيد ناظم القدسي .

ولست ادري أكان النحس حليف هذه المعاهدة ، أم ان العواطف العدائية بين مصر والعراق اثرت على تنفيذها ؟ فهي ،

على كل حال ، ولدت كسيحة في جو يسوده الخلاف بين الفرقاء المعنيين . وهكذا فلم تكتب لها الحياة ولم يظهر مفعولها في جميع الحوادث التي تعرضت فيها احدى الدول العربية الى عدوان خارجي . والحق ان مولدها كان صعبا . فالسعودية التي تبنتها وعملت لها ، لم تستهدفها بالذات ، بقدر ما استهدفت منع سورية عن الاتحاد مع العراق . ففي الاجتماع السابق للجامعة لم يخف رئيس الوفد السوري ووزير الخارجية ناظم القدسي ان سورية تتطلع الى الاتحاد مع العراق لضمان حدودها من هجمات اليهود . ولم يكن هذا سوى ذريعة ، الا انها لم تكن تخلو تماما من الوجاهة . وامام هذا الدعاء قال المندوب السعودي للقدسي : « ما دمت خائفا من اليهود وتريد ضمانا من العراق ، فليكن اكثر من ذلك : ضمانا جماعيا تشترك فيه مصر والسعودية والاردن ولبنان . اليس اشتراك هذه الدول — وخاصة مصر التي تملك من الامكانيات ما لا يملكه العراق — اضخم من ضمان دولة واحدة ؟ طبعا ، لم يكن لدى القدسي اي جواب ، فطلب استشارة حكومته . فكان ذلك الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء السوري واقترح فيه اتخاذ قرار بالاتحاد مع العراق ، وارسال برقية بهذا المعنى الى القدسي ليبلغ سائر الدول العربية مضمونها ، فيحبط مشروع الضمان الجماعي ويثبت الاتحاد مع العراق. وقد ذكرت في الفصل السابق، في معرض الحديث عن هذا الاتحاد ، ما دار في الاجتماع الوزاري ، وكيف انني اعلنت عزمي على الاستقالة اذا اتخذ قرار كهذا ، وكيف ماتت فكرة هذا الاتحاد في عهد حكومة الاتاسي .

فليس غريبا بعد هذه الولادة العسيرة لمعاهدة الضمان الجماعي ان يأتي الوليد محروما من عطف اهله ، لا سيما ان اباه وامه — مصر والسعودية — كانا قليلي التعلق به ، كما كانا يقدران منذ البداية ان وليدهما لن يقدر له الوقوف على قدميه لان الضغينة والكراهية كانتا في صلبه .

وكانت مصر تهدد بالانسحاب من معاهدة الضمان المشترك هذه ، كلما ارادت فرض ارادتها وسياستها على سائر الدول العربية . وتجاوزت ذلك مرة الى التهديد بالانسحاب من الجامعة نفسها .

والمضحك ان هذه التهديدات كانت تلاقي من رؤساء الحكومات العربية اهتماما كبيرا وتحملهم على التخوف على مستقبل العرب ،

اذا انفرط عقد الجامعة وانسحبت منها مصر . والحق ان وجود الجامعة وعدمه سيان . بل لعل وجودها اضر اكثر مما نفع . ذلك لان العرب اعتمدوا على الجامعة في جمع كلمتهم وتوحيد جهودهم ومواجهة الحوادث صفا واحدا ، وكان ذلك سرابا . فلو لم تقم الجامعة ، او لو انفرط عقدها ، لكان العرب سعوا الى وسيلة اخرى ربما كانت اجدى . وامضت الجامعة اكثر ايامها سوادا — مع ان كل ايامها سوداء — ابان حوادث فلسطين . اذ تكشفت العيوب ولم يوصف لها الدواء . واذا وصف فلم يكن صالحا ولم يفد المريض . ثم انبثقت المطامع الفردية فلم تستطع مقاومتها ولا القضاء عليها . اما الجلسات ، فكانت تعقد في جو ملؤه التنافر وتسوده البغضاء والانانية . فلا عجب من ان القرارات التي اتخذت كانت موصومة بهذا الطابع : جوفاء في الصميم براقة في المظهر . ولم يصدر بلاغ عند انتهاء اي اجتماع الا فيه تأكيد على « انسجام وجهات النظر » ، و « اتفاق الكلمة » ، وما كان ذلك الا كذبا وتضليلا . وسأذكر فيما بعد ، حادثة مؤسفة جرت في احدى جلسات اللجنة السياسية ، كمثال على ما كان يدور في الجلسات من مهاترات ومناقشات بعيدة جدا عن الترفع الذي يجب ان يسود بين دول شقيقة . والحقيقة الاكيدة التي لا ريب فيها هي ان هذا التفسخ في مقدمة اسباب تثبيت اقدام اسرائيل في فلسطين وازدياد شوكتها ومنعتها . والا فما معنى عجز سبع دول عربية — عدا السودان وليبيا وتونس والمغرب التي انضمت فيما بعد الى الجـــامعة — تمتلك المساحة والنفوس والامكانيات المادية الكبيرة ، تجـاه دولة حديثة النشأة ، صغيرة الحجم ، قليلة السكان ، عديمة الامكانيات الذاتية ؟ لكن المستقبل اظهر عمق اختلافاتنا وقوة اتحاد اليــهود وضعف قيادتنا ومهارة قيادتهم ، وخلو مستودعاتنا من الاسلحة والذخائر وغناها عندهم . والاخطر من هذا كله هبوط روحنا العسكرية ، وانخفاض مستوى تدريب جنودنا ، وخلوهم من الروح النضالية وحسن التدريب .

ولربما كانت الغلبـــة لنا لو كانت المعارك تكسب بالخطب الحماسية والكلام الفضفاض . ولا سبيل الى انكار ما كان يتميز به رؤساؤنا في ميادين المزايدة الشعبية وتضليل الجماهير ، على نمط « فلسطين عربية .. وستبقى عربية ! »

بقيت من فلسطين التي احتلها اليهود منطقة نجت من الاحتلال سميت « شرقية » ، نسبة الى وضعيتها الجغرافية . وقد احتلها جيش الاردن ، كما احتل الجيش المصري قطـــاع غزة ، والجيش

السوري بعض القرى الفلسطينية . وبما ان تلك المنطقة هي جزء مما خصصه قرار التقسيم للعرب ، فقد ابقيت تحت السلطة الاردنية بعد عقد الهدنة الاسرائيلية ــ الاردنية ، كما بقيت منطقة غزة في يد القوات المصرية . ثم نجحت سياسة الملك عبد الله في ضم هذه المنطقة الى امارته التي عرفت منذ ذلــك الوقت بالمملكة الاردنية الهــاشمية .

الجامعة العربية تبحث الحــاق المنطقة الشرقية بالاردن

وحين اثير هذا الموضوع في اجتماع اللجنة السياسية ، في نيسان ١٩٥٠ ، هاجم المندوبون كلهم ، عدا المندوب العراقي ، مشروع الملك عبد الله وابانوا بأن اوضح نتائج الضم هو محو اسم فلسطين نهائيا عن الخريطة . ولم يدافع عن الضم سوى الشريقي مندوب الاردن . وبلغ به التوتر مبلغا عظيما فانفجر في وجهه اضعف الحــاضرين : عبد الرحمن عزام . فتراشقا السباب والشتائم ، وانتهى الامر بأن قال الشريقي لعزام : « انت جاسوس ... نعم جاسوس انكليزي قذر ... » وكاد الامر يصل الى تبادل الصفعات ، لولا تدخل رياض الصلح الذي حال دون اللجوء الى الايدي في تبادل « الحجج والبراهين ! » وليتك ايها القــارىء رأيت صلاح الدين ويوسف ياسين يهرولان الى ابواب القاعة فيفتحانها ويشيران على الحجاب باخلاء الممرات والابهاء حتى لا يصل الى مسامع احد ما كان اعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية يتبادلونه من « آراء وحلول واقتراحات ... لجمع شــــمل العرب ومعالجة قضية فلسطين! » وحين رفعت الجلسة كان كلنا ناقما وآسفا على ما تردت اليه الامور . وفي الاجتماع اللاحق ، جلسنا على مقعد عزام ، فكان هو الى يساري والشريقي الى يميني ، لكي احول بجسمي عند الاقتضاء دون شوط آخر من الملاكمة بين الاثنين ! وفي هذه الجلسة ، تقدم النحاس باشا باقتراح يرمي الى اقرار فصل الاردن عن الجامعة العربية ، اذا اصرت حكومتها على ضم المنطقة الشرقية . وقد عارض الشريقي وتوفيق السويدي مندوب العراق هــذا الاقتراح . اما مندوبو السعودية ولبنان واليمن فأقروه . ولم يكن في وسعي الا ان احذو حذوهم ، املا في ان نكسب فرصة تاجيل الجلسات الى الشهر القادم ، فعلنا نجد حلا مناسبا بين الضم والفصل .

وقبل مغادرتي القاهرة متوجها الى الرياض وضعت مذكرة برايي في الموضوع سلمتها الى محمد صلاح الدين ، وهذا نصها :

١ ــ سايرت مصر في اقتراحها فصل الاردن في اجتماع امس

لكي لا يشعر الراي العام المصري بأن مصر ستبقى وحدها ، فتضعف قوة المتمسكين بالجامعة امام القائلين بانسحاب مصر منها . ومن جهة ثانية اردت بموقفي هذا دعم مركز الوفد المصري تجاه مناوئيه في سياسته العربية ، حتى لا يقال بأن سورية ابتعدت عن سياستها التقليدية نحو مصر عندما رأس حكومتها النحاس باشا .

٢ — لقد اعترضت على تأجيل الاجتماع شهرا ، لكنني مع الاسف لم اوفق الى تقريب موعد الاجتماع . واني اذكر فيما يأتي مضار هذا التأجيل :

٣ — لا شك في ان البلبلة ستقع في الشهر القادم وسيستفيد منها من يريد الاصطياد في الماء العكر ويعمل على تفريق كلمة العرب وزعزعة الجامعة في وقت لا يوجد فيه تفاهم او اتفاق بين الجبهة المعارضة لمحور العراق — شرقي الاردن . وهذه البلبلة تتعارض مع الاستقرار الذي ننشده ونعمل له .

٤ — لا استطيع الا ان ابدي انه يحتمل ان يسعى اصحاب الغايات المعروفة الى تحقيق احدى الفكرتين : سورية الكبرى او الاتحاد السوري — العراقي ، سواء كان التحقيق سلميا او بالعنف ، مع السعي لقيام حركات محلية في اثناء ذلك تساعد على اضعاف مقاومة العنف بالعنف .

٥ — الجيش السوري مستعد لمقاومة هاتين الفكرتين وصد الهجوم اذا حصل . لكنه يتحمل خسائر كبيرة في الارواح والاعتدة التي يجدر الاحتفاظ بها لمقاومة اليهود .

٦ — يجدر الانتباه الى ان العراق هو صاحب الاقتراح بجعل موعد الاجتماع القادم بعد شهر على الاقل ، وانه لم يقبل حتى جعل الموعد ١٠ يونيو بدلا من ١٢ يونيو . ولا يصح ان يقال بأن استشارة الحكومات تستدعي هذا الامد الطويل .

٧ — مهما كانت نتائج هذه المشاورات ، فلا يمكن ان تتعدى امرين : الاول قبول الملك عبد الله باقتراح النحاس باشا فيصرف النظر عن قرار الفصل ، والثاني رفضه هذا الاقتراح . وهل يتصور ان العراق سيؤيد الفصل ؟ لا اظن ذلك .

فالنتيجة العملية في كلتا الحالتين هي هي . وسنعود بعد شهر الى ما نحن فيه الآن تماما ، مع العلم بأننا نكون اضعنا شهرا كاملا دون ان نبدأ الاستعداد المشترك تجاه اليهود ، مع احتمال

الاستمرار على التأجيل والتسويف لكسب الوقت ، بحيث نكون خدمنا رغبات الاجانب والاعداء ومصالحهم ، ولم نقم بأي عمل جدي في هذه الفترة لمجابهة الاحداث .

١٠ — سيوجد حتما من يقول بان مصر ، بربطها التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك بموافقة الدول العربية على اقتراحها بفصل الاردن ، تعطي الدليل على انها سوف تجري على هذا الاسلوب كلما كان لها راي في امر ما . فتعلق الاستمرار في تنفيذ المعاهدة على قبول جميع الدول العربية النزول عند رايها في ذلك الامر .

١١ — يخشى ان يصاب الراي العام في سورية ببردة فعل ، بعد ان اصبح الآن متجها نحو الضمان الجماعي ، بحيث يعود المتمسكون بفكرة الاتحاد مع العراق الى ابراز وجودهم والسعي مجددا لتحقيق فكرتهم ، متحججين بموقف مصر الاخير واحتمال التاجيل والتعليق مكررا في المستقبل . بينما ان الاتحاد ممكن التحقيق فورا ، ان لم يكن بالصيغة التي كانت متصورة ، فعلى الاقل بصورة معاهدة ثنائية .

١٢ — لا يستبعد ان تنشط فكرة التحالف مع احدى الدول الاجنبية ، كما لا يستبعد ظهور اتجاه نحو الاعتماد على تصريح يصدر من امريكا بضمان الحدود الحالية كما فهم من محادثة جرت بين القائم باعمال السفارة الاميركية بالقاهرة وبين القائم باعمال المفوضية السورية فيها .

١٣ — ان سياستي وسياسة حكومتي الحاضرة اصابتها الآن هزة شديدة ، بحيث اصبح يخشى ان يفلت الامر من يدها ، بعد ان توصلت بجهودها الى استبعاد فكرة الاتحاد وتوجيه الراي الى فكرة الضمان الجماعي .

١٤ — انني شخصيا بانحيازي الى اقتراح مصر بالفصل — رغم ان الراي العام في سورية لا يمكن اعتباره متفقا على وجوب الفصل بسبب الضم — غامرت بمستقبل الحكومة التي تستند فيما تستند اليه على حزب لا يقول بذلك ، بينما الاحزاب والفئات الاخرى التي ترحب بالفصل لا تزال مستمرة في مناواة الحكومة الحاضرة ومعارضتها .

١٥ — كنت ارجح ان توقع في هذا الاجتماع معاهدة الدفاع المشترك فيما بين الاعضاء ، ما عدا الاردن . وابديت تاييدي لهذا الراي ، لكنه لم يقبل . وانني اعتقد اننا لو فعلنا ذلك ، لتجنبنا معظم

المضـار المذكورة آنفـا .

١٦ ــ والآن ، وقد حصل ما حصل ، لا ارى مندوحة عن لفت نظر الحكومة المصـرية ــ كما سأعمل على لفت نظر الحكومة السعودية في رحلتي الى الرياض غدا ــ الى خطورة الحالة والى وجوب تدارك الامر سريعا بالوسائل الآتية :

أ) صدور بيان من قبل الحكومة المصرية تفسر موقفها من تأجيل التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك وتثبت موافقتها عليها واستعدادها للتوقيع عليها وتنفيذها .

ب) اعارة الجيش السوري بعض الاسلحة اللازمة له ازوما شديدا (دبابات ، الخ .)

جـ) التنازل للجيش السوري عن الصفقة التي عقدها الجيش المصري بشراء بعض القطع البحرية ، لقاء دفع ثمنها .

د) وضع مبلغ من المال (عشرة ملايين جنيه استرليني قابلة للتحويل) تحت تصرف الحكومة السورية تعزز بها وسائل الدفاع العسكري . على ان تبحث كيفية هذه المساعدة وشكل تأمينها ، سواء على سبيل القرض او على سبيل الاشتراك في وسائل الدفاع المشـــترك .

١٨ ــ لقد انفقت سورية عـلى تعزيز جيشها خلال ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ما يقارب عشرين مليون جنيه مصري . ولديها الآن برنامج واسع للتسلح لا تستطيع بوسائلها المالية الخاصة تدارك ما يتطلبه من مال . والاستقراض الداخلي عن طريق اصدار النقد بتغطيته بسندات على الخزينة لا يمكن الاستمرار فيـه دون تعريض النقد السوري الى التضعضع . فيجب تدارك المال عن طريق آخر ، كما فعلت الحكومة السورية عندما عقدت قرضا لدى المملكة العربية السعودية (ستة ملايين دولار خصصت كلها للجيش) .

١٩ ــ يتضح مما تقدم شدة حرصي على تنمية علاقات سورية مع مصر وتوحيد سياستها ضمن الجـامعة العربية بما يتفق مع مصلحة العرب جميعا . وآمــل ان تلقى ملاحظاتي هذه عناية الحكومة المصرية ، فتقدرها حق التقدير .

ولم يعطني الوزير المشار اليه جوابا على المذكرة بعد رجوعي من الرياض . لكنني اظن انها اسهمت في تحويل اتجاه الحـكومة المصرية . اذ انها ، في الاجتماع اللاحق ، لم تعد الى بحث الموضوع بذلك الشكل المنيف ، رغم ان الملك عبد الله كان اصدر مرسوما

بضم المنطقة الشرقية الى بلاده ، والف حكومة اشتركت فيها بعض الشخصيات من نابلس وغيرها من مدن المنطقة الشرقية . ثم اوجد مجلسا تشريعيا اشتركت فيه المنطقة وبعثت نوابها اليه .

وعندما اغتيل الملــك عبد الله ، كان من المتوقع ان ينهار العرش . لكنه ثبت ، لان جهاز الحكم كان سليما ، ولان الانكليز ، من ناحية ثانية ، حالوا دون التحاق المملكة بالعراق .

وقد ورث الملك الحالي لهذه الدولة ، الحسين بن طلال ، التاج عن ابيه المريض . وهو صبي يافع . فانتقل هذا التاج في اشهر معدودات من مفرق الجد الى مفرق الحفيد .

وقد اجتمعت بالملك الحسين مرة واحدة ، كانت كافية لان ادرك انه شاب يعرف ما يريد ، عنيد في تحقيق ما يريد ودفع ما يراد له . فله من خصال الحكم ما لا يوجد الا عند قلة من رؤساء الدول . وهو يملك من الجراة ما يصل ، في بعض المواقف ، الى القمة . وهو مداور ومناور ، يتظاهر بالاتفاق والموافقة ، بينما حقيقة الامر غير ذلك . وهو يخدع مخاطبه ويخـادعه ، متمسك بالعرش ، يعرض نفسه للهلاك في سبيل الدفاع من ملكه ، لا يدع الظروف تغدره ، سريع التقرير وسريع التنفيذ ، يمسك ــ كما يقولون في فرنسا ــ الثور من قرنيه ويبطحه ! كان يصلح لزعامة العرب .

استقالتي من رئاسة الحكومة

وفي احدى الجلسات الذي عقدها مجلس الوزراء في القصر الجمهوري ، وكان ذلك في ٢٨ نيسان ١٩٥٠ وعند البحث في الشؤون الخارجية ، رجوت الوزراء بأن لا يدلي احدهم بتصريح يتناول سياسة الحكومة دون أن يطلع مجلس الوزراء على اسسه . اما في السياسة الخارجية ، فطلبت اليهم ان يتجنبوا الادلاء بأي تصريح يتعلق بها ، وان يتركوا لي هذا الامر بصفتي وزيرا للخارجية . وكان قولي موجها بطبيعة الامر الى الاستاذ معروف الدواليبي الذي استمر على التحدث في الشؤون الخارجية ، منذ ادلى بتصريحه المشهور الى احدى صحف القاهرة. (ذكرت هذا في الفصل السابق) ولم اكد انهي حديثي ، اذا بالسيد اكرم الحوراني يخرج من قاعة الاجتماع دون ان يشترك في البحث . فظننا انه ترك القاعة لامر خاص . لكنني فوجئت ، بعد هنيهة ، بدخول احـد الحجاب الذي ناولني ورقة مطوية ، كانت كتاب استقالة وضعه الحوراني على عجل وارسله الي . فطويت الورقة ، دون ان يعلم الوزراء بمضمونها .

وعندما انتهى الاجتماع وانصرف الوزراء ، بقيت مع رئيس الجمهورية واطلعته على كتاب الاستقالة . فعجب واستوضح مني عن الاسباب . فأجبته : « لم يفاتحني الحوراني بشيء . لكنني بدات منذ مدة الحس منه تباعدا وعدم اهتمام بالعمل . »

وفي صبيحة اليوم الثاني اجتمعت الى السيدين عبد الرحمن العظم وعبد الباقي نظام الدين واطلعتهما على الامر . فذهب الاخير واجتمع الى الحوراني وطلب مني الحضور الى داره فلبيت طلبه . وكان الحوراني عنده . وحين طلبت منه جلاء الامر ، اكد لي شديد تمسكه بالعمل معي ورغبتـــــه في الاستمرار . لكنه ابدى عدم استطاعته التعـــاون مع الوزيرين سامي كبارة ومحمد المبارك ، واقترح اقصاءهما كشرط لعودته عن الاستقالـــــة . فأجبته بأني ، شخصيا ، احرص على الاستمرار في العمل مع جميع الزملاء الذين قبلوا مؤازرتي في الوزارة ، وبأني لا اميل مطلقا الى قطع العلاقة بأحدهم ، ما لم تكن ثمة اسبـــاب جوهرية لا يجوز معها بقاؤه في الوزارة . وعندئذ افضل ان تستقيل الوزارة كلها ، وان انسحب من الحكم باعتباري مسؤولا ، معنويا ، عن الوزير الذي ادخلته وزارتي . فأصر الحوراني ، دون ابداء اي سبب يبرر طلبه . وطال البحث كثيرا وانتهى بي الى القول بضرورة استشارة بقية الزملاء واحزاب المجلس ورئيس الجمهورية ، لكي يتفق الجميع على كيفية تاليف وزارة جديدة بالسرعة الممكنة ، لكيلا تحدث ازمة وزارية قد تستمر طويلا ، لا سيما ان اللجنة السياسية للجامعة العربية مدعوة للاجتماع في اوائل الشهر القادم . فاتفقنا على هذا الراي وافترقنا .

وكنت ، في الواقع ، غير متمسك برئاسة الحكومة ، ولا يهمني من الامر سوى اجتناب مشادة بين المجلس والجيش ، كالتي حصلت عندما الف السيد ناظم القدسي وزارته . ولذلك رغبت في ان يكون لدي مجال لبحث الامر من جميع نواحيه حتى نقرر خطة مؤتلفة مع المصلحة العامة .

وكان راي اولياء الامر في الجيش ان لا تحصل ازمة وزارية قبل اجتماع اللجنة السياسية التي ستبحث قضية الحاق القسم العربي من فلسطين بشرق الاردن . اما احزاب المجلس ، فكانت ايضا من هذا الراي ، املا في ان يتيسر لها الوقت الكافي لاستجلاء مواقف بعضها من البعض الآخر وامكانية تأليف حكومة اكثر تمثيلا لها .

وهكذا ارجىء البـــت في امر الوزارة الى ما بعد عودتي من

مصر . واستمر الحوراني قابعا في داره ، ولم يعين له وكيل .

وفي العاشر من ايار ١٩٥٠ سافرت بالطائرة الى القاهرة مستصحبا العقيد عزيز عبد الكريم . وبعد ان حضرت اجتماعات اللجنة السياسية ، سافرت الى الرياض .

وسيأتي بحث ما دار في تلك الاجتماعات في فصل خاص . اما هنا ، فسأسرد اسباب رحلتي لزيارة الملك عبد العزيز بن سعود وما دار بيننا من ابحاث . ذلك لان هـذه الرحلة كانت من جملة الاسباب التي عجلت في استقالتي :

اسباب زيارتي المملكة العربية السعودية ونتائجها

ذات مساء زارني الشيخ يوسف ياسين ، وكيل وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية . وتناول الحديث قضية الرئيس شكري القوتلي وعودته الى سورية ، وما يكنه له الملك عبد العزيز من المحبة والاعتبار . كما جرى البحث في شأن تسديد القرض الذي عقدناه مع المملكة العربية السعودية ، ولم يكن دفع منه سوى قسط واحد . واشار الشيخ يوسف الى شديد اهتمـام الملك بشؤون سورية وباستقرار الامور فيها . وكنت اعلم ان الشيخ يوسف نفسه ، وغيره من اصدقاء القوتلي ، يعملون على توجيه الامور في مصلحة المشار اليه ، ويؤكدون لجلالته ان الامور في سورية لا يمكن استتبابها الا بعودة القوتلي الى رئاسة الجمهورية ، وان القوتلي هو الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه القائلين باتحاد سورية مع العـراق .

لذلك ، لم نكن نستبعد ان يكون ثمة صلة بين العاملين باسم المملكة العربية السعودية في سورية ، وبـين رجالات الاحزاب الثلاثة : الوطني والديموقراطي وجماعة فيصل العسلي ، الذين كانوا جاهدين في معارضة الحكم القائم في البلاد واقامة العثرات في طريـقه .

وبدا لي ان المصلحة تقضي بأن اجتمع الى الملك عبد العزيز ، لأبين له حقيقة الوضع في سورية ، ولاطلـب اليه تسديد رصيد القرض .

فقلت للشيخ يوسف باني شخصيا لم اعارض في الماضي ، كما اني لا اعارض في الحاضر ولا في المسـتقبل ، عودة القوتلي الى سورية . فالمجال مفتوح امامه ، بعد الانتهاء من وضع الدستور والشروع في انتخاب مجلس النواب ، ليرشح نفسه . حتى اذا فاز هو وجماعته بالاكثرية التي تسمح لهم باستلام الحكم ، عـاد الى

رئاسة الدولة . وقلت له بأني ارغب في الاجتماع بالملك عبد العزيز . فرحب الشيخ يوسف بذلك ، بعد ان ارتاح لتصريحي بشأن القوتلي ، وقال بأنه سيبرق الى الملك طالبا ارسال طائرة خاصة. فجاء الجواب من الرياض بالترحيب . وارسلت طائرة امتطيتها مع العقيد عبد الكريم وبعض المرافقين ، فوصلنا الى جدة في ١٦ ايار ١٩٥٠ ، ومكثنا فيها ليلة . ثم توجهنا في الصباح الباكر الى الرياض بالطائرة ، فوصلنا اليها بعد ثلاث ساعات ، حيث وجدنا الامير سعود ينتظرنا في المطار . فرحب بي ترحيبا طيبا ، ثم توجهنا راسا الى القصر الملكي .

كان الملك عبد العزيز جالسا في بهو قصره الكبير . فلما دخلت عليه وقف الى جانب كرسيه ، لانه كان يشكو من الم في رجليه لا يستطيع معه السير ، ورحب بي ترحيبا عزيزا . ثم جلست الى جانبه فتبادلنا عبارات المجاملة ، دون ان نتناول بحثا جديا ، اذ انه كان ينتظر وصول امير الكويت الذي وصل بطائرته بعدي بربع ساعة .

وفي اليوم التالي ذهبت الى مقابلة الملك ، فتحدثت اليه نحو ساعتين . وكان الشيخ يوسف ياسين قاعدا القرفصاء بين الملك وبيني ولم يكن حاضرا سواه .

وابديت للملك ما سبق ان قلته للشيخ يوسف ؛ واضفت ان الاتحاد السوري ـ العراقي لا يدين به الآن سوى اكثرية اعضاء حزب الشعب. اما الاحزاب الاخرى ، كالحزب الوطني، فقد تراجعت عن هذا الراي ، بعد أن كانت تبنته لبعض الوقت . وكذلك الجيش ، فهو معارض في مجموعه لفكرة الاتحاد . وقلت ان الاستقرار في سورية الآن اكثر توطدا من ذي قبل ؛ وان الامل معقود على قرب انتهاء اقرار الدستور والشروع في الانتخابات النيابية التي يرجى ان ينبثق عنها مجلس يشترك فيه جميع الاحزاب ، فتتمثل البلاد بوجهها الكامل . واني ، اذا بقيت على الحكم خلال الانتخابات ، فخطتي هي الحياد وتامين حرية الانتخابات وافساح المجال لكل من يريد الخدمة العامة ، حتى اذا نجح وكانت في جانبه اكثرية اعضاء المجلس ، استلم الحكم بطريقة شرعية .

وابديت للملك ان الاحزاب التي تنادي بعدم شرعية الجمعية التأسيسية وما ستقره بشأن الدستور ، لا يمكن مساندتها في رايها وهي التي ايدت ، فيما مضى ، حسني الزعيم واشتركت في الاستفتاء

الذي اجراه. ذلك ان مساندة هذه الفئة لا تسفر الا عن تبعثر الجهود وتشتت الآراء واظهار البلاد وكأنها في حالة غير مستقرة .

وشعر الملك بما ارمي اليه ، فقال انه يحب شكري القوتلي ـ هكذا ـ ويقدره . ولكنه كان يعلم بأن طريقته في الحكم لا تؤدي الى غير النتيجة التي حصلت ، ولذلك نصحه مرارا بأن يحسن الحال الا انه لم يتبع نصيحته. واكد انه لا يرغب في التدخل في شؤون سورية الداخلية . غير انه حريص على استتباب الامور فيها ، وذلك لما يكنه لاهلها من المحبة والتقدير . وقال انه لا يؤيد زيدا او عمرا ، ولا يعاكس بكرا او خالدا من ساسة سورية ، وان اهتمامه الوحيد هو ان لا تفقد سورية استقلالها باتحادها مع العراق .

فأكدت له ان قضية الاتحاد تم التخلي عنها نهائيا. اما الاستقرار فرجائي في الوصول اليه كبير ، اذا ما اتحدت القلوب واستبعدت الانانيات الشخصية وطويت الاطماع الخاصة .

وكنت في الواقع كبير الامل في تحقيق هذا الهدف . لكنني مع الاسف كنت كثير التفاؤل وغير حاسب ان هذه الشروط الثلاثة كانت ، في الحقيقة ، سرابا وقبض ريح .

لكن عدوى هذا التفاؤل سرت مني الى الملك . فأبدى مزيد ارتياحه لاقوالي وعزمه على مساندتي . فرجوته ان تكون هذه المساندة في تسديد القرض وارسال المعدات الى المرفأ . اما مساندته لشخصي ، فاني مع الشكر الوفير ، ارجو ان تنحصر بالدعاء الطيب وبابلاغ من له بهم صلة انه لا يرمي الى التدخل في شؤون سورية الداخلية ولا يساند احدا من رجالاتها في الوصول الى الحكم. فأجابني مطمئنا وامر الشيخ يوسف ياسين بابلاغ القوتلي ذلك ، عند عودته الى القاهرة . كما انه طلب اليه ان يسعى لدى وزارة المالية لتأمين تسديد القرض .

وانتهت المقابلة التي تركت في نفسي اثرا جميلا وتقديرا لهذا الشيخ الجليل الذي استطاع الاستيلاء على الحكم وهو فتى يافع ، وتمكن من ادارة شؤون بلاده ، وسط عقبات كثيرة ، وهو لم يتلق من العلوم سوى الدينية منها ، ولم يخرج من بلاده سائحا متفرجا الا عندما زار مصر . وكان ، في الواقع ، يتمتع بمزايا وخصال عديدة اظهرها في التؤدة وسعة الصدر والتفكير العميق والاصابة في محاكمة الامور ونتائجها وشدة البأس والسطوة، الى جانب اللطف والمؤانسة. ولا شك في ان هذه الخصال الحميدة دعمتها كنوز الذهب الاصفر

والاسود . فاجتمعت ، الى جانب سعة اليد ، سعة الفكر ، لمكان التوفيق حليف ذلك العاهل الكبير الذي سيخلد التاريخ اسمه بين مؤسسي الدول الذين استطاعوا الحفاظ على ملكهم ومملكتهم مدة طويلة .

وبعد حضور الاحتفالات والولائم العديدة في القصر الملكي وقصر الامير سعود ، استأذنت الملك بالسفر . وعدت بالطائرة الى جدة في ٢٠ ايار ، فبلغناها قبيل الظهر . وفي المساء توجهنا الى مكة المكرمة ، حيث قمنا بحج العمرة ، وعدنا في منتصف الليل الى جدة وبتنا ليلتنا فيها .

وفي صبيحة اليوم التالي ، ركبنا الطائرة الى المدينة المنورة فزرنا قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ثم غادرنا البلاد الى القاهرة.

بقيت في عاصمة مصر ثلاثة ايام زرت فيها كلا من مصطفى النحاس باشا والدكتور محمد صلاح الدين وسفير اميركا ، وبحثت معهم ما كان وصل الى علمي عن عزم الدول الكبرى الثلاث ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرانسا ، على اصدار بيان مشترك بشأن بيع الاسلحة الى دول الشرق الادنى وتأكيدها ضمان الحدود السياسية وخطوط الهدنة بين تلك الدول ومنع تعديلها . وقد جاءت لمحة عن هذه الأبحاث في الفصل المتعلق بهذا البيان المشترك .

سافرت من القاهرة بالقطار الى الاسكندرية في ٢٤ ايار . وقبيل مبارحة القطار محطة القاهرة جاء سكرتير السفارة الافرنسية مسرعا وابدى اسف السفير لعدم استطاعته المجيء بنفسه . ثم سلمني ، بالنيابة عنه ، ظرفا مختوما بالشمع الاحمر . ففتحته واذ به يحوي نص البيان المشترك المنوه عنه فيما سبق . فقرأته على عجل وشكرت السكرتير على مسارعته في تسليمي هذه الوثيقة. فطلب مني ان ابدي رايي فيها ، فاعتذرت عن ذلك قبل دراسة البيان بامعان . واضفت باني ، على كل حال ، مرتاح لتصريح هذه الدول بانها سوف تبيعنا السلاح الذي نحتاجه .

وحالما وصلت الى الاسكندرية توجهت الى القنصلية السورية حيث انصرفت الى دراسة البيان ، ثم وضعت مذكرة برايي فيه وطلبت الى القنصل ، وكان من ابناء عمي ، ان يضرب ثلاث نسخ على الآلة الكاتبة . وتحققت ، فيما بعد ، من انه ضرب ، دون ان يعلمني ، اربع نسخ بدلا من ثلاث، ومن انه سلم النسخة الرابعة الى السيد شكري القوتلي الذي احتفظ بها واتخذ من رايي في التصريح

الثلاثي وسيلة لمهاجمتي في احدى صحف دمشق . واني ، وان كنت غير مهتم بان يطلع القوتلي على ما جـاء في هذه المذكرة من راي تبنيته عن اعتقاد راسخ ، الا انني رايت ان اذكر هذه الحادثة التي تدل على عدم تمسك موظفي الخارجية بكتم ما يصل الى علمهم من الامور السرية الخاصة بالدولة وحدها .

وحين عدت الى الفندق وجدت كتابا مرسلا الي من دمشق يتضمن خبر استقالة السيد فيضي الاتاسي وزير العدلية . واورد هنا احدى فقراته وهي : « اتقدم بكتاب استقالتي هذه ، ولو في غيابكم ، لجهلي متى تنتهي الروحات والدلج وركوب متون الاجواء واللجج . »

فضحكت من موقف الاتاسي هذا ، وخاصة من ذكر « الدلج واللجج » ! واستصغرت منه هذه الصبيانيات وقلت في نفسي انني لم اركب السفينة والطائرة رغبة في النزهة والترويح عن النفس برؤية تلك البلاد . فقد زرتها مرارا ، هي وسواهـا من البلدان الاوروبية العديدة . فلم تعد تغريني رؤيـة الرمال ولا التعرض لمخاطر اليم . لكن المصلحة العامة قضت علي بهذه السفرة الشاقة في حد ذاتها . افتكون مكافأتي من احد الزملاء استقالته في غيابي وذلك في كتاب ضمنه الفاظا منمقة اجهد نفسه في التنقيب عنها ، ولم تجر العادة على ايرادها في معرض الاستقالة ؟ وحمدت الله على ان هـذا الموقف لم يبد من غير فيضي الاتاسي . وارتاح بالي وعدت الى الضحك . واشترك معي رفاقي ، حتى اصبح الاتاسي يكنى بصاحب الدلج واللجج ...

ثم بارحت الاسكندرية بالباخرة « بروفيدانس » . وصدف ان اجتمعت فيها الى وزير فرانسا المعين حديثا في سورية ، مسيو باريس ، فرغبت في استطلاع ما لديه من المعلومات عن البيان المشترك ، فوجدته غير مطلع عليه . فاعطيته اياه ، فقراه ولم يقل شيئا .

ووصلنا الى بيروت في ٢٥ فذهبت توا الى فندق نورماندي حيث كان رئيس الوزراء المرحوم رياض الصلح اعد مادبة لي ولنائب رئيس الوزارة العراقية السيد صالح جبر . ثم ذهبت لزيارة رئيس الجمهورية مع السيد الصلح ودام اجتماعنا ما يقرب الساعة ، قرات لهما فيها مذكرتي بشان البيان المشترك واعطيتهما نسخة عنها . وكان راينا ، نحن الثلاثة ، متفقا .

ثم ابديت لهما أستعدادي للدخول في مباحثات لعقد معاهدة تجارية بين سوريـــــة ولبنان ، كما اتفقنــــا في القاهرة . فبدت من الرئيس الصلح رغبة في عدم الاستعجال . وشعرت بانه عالم بما يدور في المحافل السورية عن قرب استقالة وزارتي ، وبأنه لا يرغب في ان تجري هذه المباحثات بيني وبينه . فقد كان يأمل ان ياتي الى الحكم في سورية رجل غيري ، اكثر مرونة مني ! وقلت له في النهاية «لا باس من تأجيل البحث الآن اذا شئتم . وعندما تجدون الوقت مناسبا ، تستطيعون الاتصال بالحكومـــة السورية . » ثم ودعتهما وتوجهت رأسا الى دمشق .

واثر وصولي اتصلت برئيس الجمهورية واطلعته على ما دار من الابحاث في القاهرة والرياض . ثم اجتمعت الى زملائي الوزراء واوضحت لهم ايضا ما جرى وطلبت منهم اعلامي عن الاتجاهات في شأن الوزارة . فعلمت ان الاحزاب لم تتفق كلمتها على كيفية تاليف وزارة جديدة ، وان الحالة غامضة .فقلت لهم : « لكن الحكومة لا تستطيع البقاء بعد استقالـــــة وزيرين وشيوع انباء التشتت في الراي . » واتفقنا على معالجة الموقف .

الشيشكلي يطالب باستقالة حكومتي حرصا على مطامعه

وصباح ٢٩ ايار ١٩٥٠ كنت مع الوزراء في مكتبي نتداول الموقف ، واذ بوزير الزراعة السيد عبد الباقي نظام الدين يدخل ويطلب الاجتماع بي منفردا . وحين انتقلنا الى غرفة ثانية قال : « جاءني العقيدُ اديب الشيشكلي وطلب الي ان ابلغكم ان بقاء الحكومة الحاضرة لم يعد ممكنا ، وان المصلحة تقضي باستقالتها . » فقلت له : « لم لم تقل ذلك للوزراء ايضا ؟ هذا الامر ليس ملكي وحدي وعلينا اطلاع زملائنا عليه . » وعدنا اليهم وبسطنا لهم واقع الحال . فقال احدهم : « ليس هذا غريبا على مسامعنا . » ولما استوضحناه قال : « لم يعد يروق للعقيد ان يرى في البلاد شخصا اجمعت الكلمة عليه واصبح له هذا القدر من الشعبية بسبب مواقفه الاقتصاديـــــة . فالعقيد يرى ان كل من يقـــف عقبة في سبيله تجب ازالتـــه .

فقلت: « هل تجدون علاقة بين استقالة الحوراني ثم استقالة الاتاسي وبين موقف العقيد ؟ » فاجاب احدهم بأن الحوراني متصل اتصالا وثيقا بالعقيد ، وهما متفقان تمام الاتفاق على كل شيء . اما الاتاسي فقد زاره العقيد يوم استقالته . وبعد ان انصرف ، اغلق الاتاسي بابه وكتب كتاب استقالته ونادى انور حاتم وسلمه اياه .

وكنت في اثناء الحديث افكر مليا في الامر وقلت في النهاية : «ليس لدي برهان قاطع على هذا القول ، لكنه اقرب الى الصحة» . ثم انتقلنا الى القصر الجمهوري واطلعنا الرئيس على الوضع وبحثناه طويلا . وطلبت من الوزراء بيان رايهم في الاستقالة او عدمها فكان رايهم كلهم ما عدا المبارك ، ان الامر لم يعد يحتمل . فلا الجمعية التاسيسية تنظر الى الوزراء نظرة عطف وتاييد ، ولا الجيش يساندها . لذلك فان الاستمرار على هذا النحو يمس كرامة الوزراء ويعرقل سير العمل الحكومي . فقلت لهم : « اذن ، نستقيل. وها اني اعلن ذلك للرئيس وساعلنه في الصحف . » وهكذا كان .

وكان المطلعون على حقيقة الامر قليلين ، فلم اشأ ان اعلن على الملأ ما انطوت عليه الاستقالة من اسباب وما دار حولها من مناورات وانقسامات ، لانني كنت عازما على اخفاء تدخلات الجيش في الشؤون السياسية حتى لا تتضعضع الثقة العامة ، داخل البلاد وخارجها ، في امكان استقرار شؤوننا العامة . اضف الى ذلك لنني في طبيعتي ، احب الابتعاد عن القيل والقال وانفر من المناورات التي يسعى البعض الى بلوغ الحكم ، او الاحتفاظ به ، عن طريقها . ناهيك بانني لا ارغب في ادارة دفة الامور الا في جو نقي خال من الانواء ، حتى انصرف بكليتي الى العمل العام ، دون الاضطرار الى مجابهة الاخصام وصد هجومهم . ولئن كان صحيحا ما اسند الى الشيشكلي من مآرب وصولية وطمع في الحكم ، بابعاد الرجال الصالحين عن الميدان حتى يخلو له تدريجا ، فقد ذهب الى ابعد مما اطمح اليه . فلا رئاسة الجمهورية هدفي ، ولا الاستمرار في الحكم بغيتي . وهو مخطىء على كل حال ، اذ ليس هو الرجل القادر على الانفراد بالحكم وتسيير امور البلاد كما يجب .

صحيح انه عسكري قدير ، يتمتع بميزة التشبث بالراي دون ميوعة . لكن هذا شيء ، والاطلاع على الامور السياسية الاقتصادية وسواها من مهام الحكم ، شيء آخر .

وبدأ رئيس الجمهورية استشاراته لتاليف الحكومة. فاستدعاني وطلب الي سحب الاستقالة او تاليف حكومة جديدة . ويظهر ان حزب الشعب لم يشأ ان يفتح ازمة وزارية قبيل الانتهاء من سن الدستور . او لعله خشي من تجدد الخلافات بينه وبين الشيشكلي ، اذا ما تولى الحكم ، فأراد ان يتجنب ذلك قبل الانتهاء من اقرار الدستور . وبالفعل ، زارني كل من السيدين رشدي الكيخيا وناظم

القدسي وحاولا اقناعي بالبقاء في الحكم، سواء مع الوزارة الحالية او مع اشخاص جدد. ثم وعداني بتأييد الحزب للوزارة، وابديا رأيهما في صراحة بان الامر العاجل الذي يجب ان لا تعترضه اية عقبة او يحول دون الوصول اليه حائل ، هو اقرار الدستور والانتهاء من هذا الوضع غير الطبيعي . لذلك يجدر بالجميع التعاون ، ريثما تستقر الامور بانتخاب رئيس الجمهورية وتأليف وزارة دستورية . وكنت اشعر في حديثهما برغبة صادقة في التعاون معي ، ليس حبا بي ، بل لتمشية الامور مؤقتا وتجنب الاصطدام بالجيش قبل اقرار الدستور .

وشكرتهما على ما ابدياه . لكنني اصررت على الابتعاد عن السياسة والحكم . ولما يئسا من الوصول الى غايتهما ، عادا الى الرئيس وابلغاه فشل مسعاهما معي . ثم عمدا الى الاتصال بالشيشكلي والحوراني . ويظهر انهما وجدا لديهما استعدادا للتعاون . وكان ذلك ما قدرته ، لرغبة هذين الاخيرين في التخلص مني واقصائي عن الميدان ، بعد ان تأكد لهما ان الشعبية التي كسبتها من جراء اقدامي على الانفصال الجمركي عن لبنان ومباشرتي تنفيذ خطتي الاقتصادية ، ستحول في المستقبل دون وصولهما الى غرضهما ، وهو الاستيلاء على الحكم . اما حزب الشعب والاحزاب الاخرى ، فلم تكن في نظرهما ، مما يخشى بأسه . لذلك فان اقصاءها تدريجا عن الميدان ليس بالامر العسير .

واتباعا لخطة اقصاء الشخصيات والاحزاب تدريجا عن ميدان العمل العام ، التي كان الشيشكلي والحوراني ينفذانها ، قبلا ان يدعما حكومة يؤلفها حزب الشعب برئاسة ناظم القدسي .

وهكذا انتهى الامر بقبول ناظم القدسي تأليف الوزارة الجديدة. فصدرت المراسيم يوم ٤ حزيران ١٩٥٠ كما يأتي : القدسي للرئاسة والخارجية ، زكي الخطيب : (مستقل) للعدلية ، حسن جبارة (مستقل ومن غير النواب) : للمالية ، شاكر العاص (شعبي) : للمعارف والصحة ، الزعيم فوزي سلو (شعبي) : للاشغال العامة، فرحان الجندلي (شعبي) : للداخلية .

وزارة جديدة برئاسة القدسي لم تعمر طويلا

واستمرت هذه الوزارة في الحكم حتى استقالت في آذار ١٩٥١.

على ان الانسجام لم يدم طويلا بين وزارة القدسي والحلف السياسي ـ العسكري المؤلف من اكرم الحوراني واديب الشيشكلي. فقد جرى اغتيال رئيس وزراء ايران وتسلم مصدق مقادير الحكم ،

فازدادت الشقة اتساعا بين الحكومة والحلف . وبدا العسكريون يتحرشون بالوزارة ويعرقلون اعمالها، شأنهم عندما يقصدون التخلص من الحكومة القائمة والعمل على تاليف وزارة جديدة تكون اقرب اليهم .

وانتهى الامر بانسحاب القدسي ونشوب ازمة لم يكن من السهل انهاؤها ، لا سيما ان حزب الشعب كان مسيطرا باكثريته الواضحة على مجلس النواب ، بحيث لم يكن ميسورا تاليف اية وزارة لا يرضى عنها ويمنحها ثقة نوابه . اما الكتلة الموالية للحوراني وللشيشكلي فلم يكن اعضاؤها من حيث العدد اللازم قادرين على تاليف حكومة بدون اشتراك حزب الشعب فيها .

وفضلا عن ان هذه الكتلة لم تكن جامعة لاكثرية النواب العددية، فقد كانت خالية من الرجالات المبرزين الذين يستطيعون ، بجدارة ، احتلال المناصب الوزارية وتسيير شؤون الدولة في وجه اكثرية معارضة تضم العدد الكبير من المثقفين الذين اعتادوا على مهاجمة الحكومات باساليب ليس في صفوف الكتلة الحكومية من يقدر على الاجابة عليها والمناقشة فيها .

ولذلك دارت الازمة الوزارية في حلقة مفرغة : لا احد من النواب يجرؤ على قبول رئاسة الوزارة لخوفه من عدم النجاح في الحصول على الثقة وعلى الاستمرار في الحكم ، ولا احد من نواب حزب الشعب يرى عودة الحزب الى الحكم او يقبل الاشتراك مع اعضاء الكتلة الاخرى في حمل اعبائه .

تاليف وزارتي الرابعة للخروج من الازمة

فلما اعيت الحيلة الطرفين ، ومضى على بدء الازمة اكثر من اسبوعين ، جاءني النواب والحوا علي بقبول تاليف الوزارة . فذكرت لهم الصعوبات ، لكنهم ازدادوا اصرارا . فوعدتهم بدرس الامر مجددا ثم قبلت من رئيس الجمهورية مهمة السعي الى تاليفها . فاجتمعت بالشيشكلي والحوراني فاصرا علي بالقبول . ولما ذكرتهما بموقفهما في ١٩٥٠ عندما استقال الحوراني من وزارتي بالاتفاق مع الشيشكلي والحاح هذا الاخير باستقالة الحكومة كلها ، ابديا الاعتذار والمعاذير العديدة واقسما على ان يكون الدعم هذه المرة كاملا . فصدقتهما وخدعت مرة اخرى . وبنتيجة الاتصالات مع حزب الشعب واصرار رئيس الجمهورية على اعضاء المجلس بالخروج من المازق ، اتفقنا مع حزب الشعب على ان يهادن الحكومة الجديدة، رغم عدم اشتراكه فيها . وتالفت الوزارة على الشكل الآتي :

خالد العظم : رئيسا ووزيرا للخارجية ، سامي كبارة : للداخلية

والاشغال العامة ، فوزي سلو : للدفاع (وقد اصررت على اختيار ضابط لهذا المنصب) ، عبد الرحمن العظم : للمالية ، رئيف الملقي : للمعارف والاقتصاد الوطني ، عبد الباقي نظام الدين : للعدلية والزراعة ، سامي طبارة : للصحة .

ومثلت الحكومة امام المجلس والقت بيانها ، ثم جرت مناقشة بسيطة انسحب على اثرها بعض اعضاء حزب الشعب ليتمكن نوابهم الموالون من الانضمام الى الاكثرية . وهكذا كان .

ولم اكن في هذه المرة نشيطا كما كنت في المرة السابقة . ذلك لان الوزارة لم تكن حاصلة على اكثرية النواب الحقيقية ، اذ كان باستطاعة حزب الشعب عرقلة اعمالها في كل وقت — وهذا ما حصل عند اضطرارها الى الاستقالة — ولان صلاحية التشريع المعطاة للحكومة السابقة لم تكن بيد الحكومة الحاضرة . لذلك اعتقدت ان اي مشروع اساسي يقدم للمجلس سوف يمرجحه حزب الشعب . فنويت قصر نشاطي على تمشية الامور ، ريثما يخلق الله ما لا تعلمون .

نشوب ازمة حدود مع اسرائيل وقلق الشيشكلي

وقامت في تلك الايام ازمةعلى خطوط الهدنة بين قوانا العسكرية وقوى اسرائيل بسبب الخلاف على تحويل مجرى الشريعة . ووصلت حدة هذا التوتر ، بعض الاحيان ، الى تبادل الرصاص ؛ بل حتى الى تقاذف المرميات الثقيلة . والمضحك في الامر ، او المبكي على الاصح ، ان الشيشكلي كان يطلب مني الاذن بالهجوم على المنطقة المجردة من السلاح ، كلما اشتدت الحالة توترا . وكنت امنعه ، فيتظاهر بالغضب وينحي علي باللائمة لتخوفي وعدم جراتي. لكنني، في احدى المرات ، قلت له : « يا سيدي، اهجموا وخلصونا! » وانتظرت في داري ان اسمع هدير الطائرات والمدافع وهجوم الجيش . لكن شيئا من ذلك لم يقع . وحمدت الله على كل حال .

وذات يوم جاءني الشيشكلي مساء ، وعلائم وجهه تنم عن الهياج الزائد ، وقال لي : « يجب ان نطلب مساعدة الدول العربية فورا ، لان الجيش الصهيوني على اهبة الهجوم على خطوطنا . فسألته : « اليست قواتنا قادرة على دفعه ؟ فمن يومين كانت قادرة على الهجوم ! » فاجاب بتعلثم : « نعم ، ان قوانا البرية لاخوف عليها ، لكننا ضعفاء في الجو . الطائرات اليهودية تستطيع عرقلة دفاعنا ، فيتم للقوى البرية المعادية اقتحام جبهتنا . »

وكنت ، بيني وبين نفسي، غير مطمئن تمام الاطمئنان الى مناعة جيشنا ، فخفت سوء العاقبة . لذلك اخذته معي الى دار رئيس

الجمهورية وطلبت من الوزراء الحضور فورا . وبعد سماع بيانات الشيشكلي ، تقرر ان نطلب من العراق سربين من الطائرات المقاتلة . فذهبت فورا الى وزارة الخارجية واستدعيت وزير العراق المفوض وبلغته رسميا هذا الطلب . فغادرني مسرعا ليبعث ببرقية عاجلة الى حكومته .

وفي اليوم التالي جاء رد بغداد ومعه اسراب من الطائرات ، فاطمأنت نفسي وشكرت الحكومة العراقية . وعندما بلغت وزراء الدول الاجنبية هذا الامر ، لم يعجبهم هذا التضامن بين سورية والعراق . حتى ان القائم بالاعمال البريطاني لم يخف انزعاجه وسألني اذا كانت هذه الاسراب ستظل في سورية دائما . فاجبته بانها ستبقى ببقاء الحاجة اليها .

واسرعت حكومة مصر الى الاقتداء بالعراق ، فارسلت لنا سربا من الطائرات . اما سائر الدول العربية ، فدعت لنا بالنصر .

مؤتمر بلودان وقراراته المألوفة ما عدا تأسيس مكتب مقاطعة اسرائيل

وحان في تلك الايام موعد اجتماع مجلس الجامعة العربية بالقاهرة ، فابرقت للامين العام بان الحوادث على خطوط الهدنة لا تسمح لي بالابتعاد عن دمشق ، وبان الحكومة السورية تكون شاكرة اذا قبلت الدول الشقيقة عقد الجلسات بدمشق . فوردت الاجوبة كلها بالموافقة ، فعقد الاجتماع الاول برئاسة السيد حسين العويني ، رئيس الوزارة اللبنانية ، كما اجتمعت اللجنة السياسية بناء على اقتراحي تحت رئاسته ايضا . وتقدمت اليها ببيان ضاف عن الحالة على الخطوط ، اردفته باقتراحات وصفها محمد صلاح الدين، وزير خارجية مصر ، بانها قذائف نارية . ذلك انها كانت ترمي الى اتخاذ البترول وسيلة لتهديد الدول الغربية المساندة لاسرائيل ، وذلك باقرار مبدأ منع النفط من الوصول اليها ، سواء من مصدره ، او عند مروره بالانابيب الى الشاطىء السوري ـــ اللبناني ، او عند تصديره .

وليتك رأيت المندوب السعودي الشيخ عبد العزيز بن زيد ، وزير مليكه في دمشق ، كيف غطس رأسه بين اكتافه ولم يعد ينطق بكلمة بعد سماعه هذه الاقتراحات . اما سائر المندوبين ، باستثناء محمد صلاح الدين ، فلم يرتاحوا اليها بسبب معارضتها سياسة حكوماتهم المسايرة لسياسة امريكا وبريطانيا وفرانسا .

واني اعتقد ان قضية النفط اهم قضية تقلق بال الدول الاوروبية، وان خطر انقطاعه عن اسواقها هو اخشى ما تخشاه تلك البلاد .

فتهديدنا بقطعه يترك من الاثر ما ليس لغيره من الوسائل .

وقد دلت الحوادث ، فيما بعد ، على ان بريطانيا وفرانسا تضعضعتا امام ما قامت به سورية من نسف محطات الضخ وقطع الانابيب ابان العدوان على مصر . اذ ان سير السيارات والطائرات كاد ان يتعطل في بلادهما بسبب نـدرة البنزين . ثم خشيتا من اضطرار المعامل الى اغلاق ابوابها لنضوب المازوت في المستودعات. وبنتيجة الالحاح الشديد ، تمكنت الحكومتان من استدراك جزء من حاجاتهما لدى الشركات الاميركية . لكنهما دفعتا ثمن تلك المشتريات بالدولار ، بينما هما لا تتكلفان في مستورداتهما من العراق سوى النفقات اليسيرة التي تدفعانها بالعملة المحلية ، سواء بالاستخراج او بالنقل الى المصافي المنشأة على الشاطىء .

ولو كانت الدول العربية جادة في المقررات التي زعم انها اتخذتها بهـذا الشأن في مؤتمر بلودان المعقود في ١٩٥٦ ، ولو كانت تلك الدول الاجنبية تعتقد اننا جادون في هذا السبيل ، اذن لتناقص دعمها لاسرائيل او لزال بتاتا . لكن الفرنجة تصلهم اخبار اجتماعاتنا السرية وما يدور فيها من اعتراضات ومشاحنات ، وهـي كلها تطمئنهم الى ان الحكومات العربية ، ولو اتخذت في الظاهر قرارات كهذه ، فانها لا تخرجها من ادراج المكاتب ، فيتراكم عليها غبار السنين !

واني آسف لان اللجنة السياسية لم تتخذ اي قرار ايجابي بشأن اقتراحاتي ، ولم تنجـح حتى بتأليف لجنة خاصة تدرس الموضوع . فيسمع بها الاجانب ، على الاقل ، ويظنون اننا نعد العدة لاتخاذ اجراءات من هذا القبيـل . وهكذا يجنحون الى مسايرتنا . لكن شيئا مـن هذا لم يحصل واستمر الاجنبي على اطمئنانه وراحة بالـه !

وانتهت اجتماعات مجلس الجامعة واللجنة السياسية بقرار مماثل للقرارات المتخذة في السنين السابقة ، من تأكيد وحدة الصف ، وضرورة معالجة قضية فلسطـين معالجة جذرية ، وطلب عودة اللاجئين وفق قرارات الامم المتحدة . . . الى آخر المعزوفة المعروفة . ولم نحصل على قرار مفيد ، سوى تأسيس مكتب مقاطعة اسرائيل الذي قدمت اقتراحا بشأنه ، فعرض على المجلس ووافق عليه .

وفي عهد هذه الوزارة عين العقيد اديب الشيشكلي رئيسا للاركان العامة وكان معاونا للرئيس الزعيم بنوت . وقد طلب الي ،

بصفتي رئيسا للوزارة ، ان استدعي الزعيم المشار اليه وان ابلغه بان اركان الجيش قرروا ان يسند منصب رئاسة الاركان الى الشيشكلي بدلا منه ، وان الافضل ان يستقيل من ذاته ويطلب احالته على التقاعد . فطلبت اليهم ان يقوم بهذه المهمة وزير الدفاع نفسه ، فهي اقرب اليه مني . لكنهم الحوا بالرجاء حتى لا يحصل في النفوس زعل . فرضيت واستدعيت المشار اليه وبلغته ما يجب عليه عمله ، فقال لي : « لكن هل تدركون انكم ستصبحون تحت حكم الجيش ؟ » فقلت : « او لسنا كذلك ؟ » وجاء على الاثر سلو والشيشكلي والحا على بنوت ان يفعل ما طلبته منه واسمعاه كلاما محببا ، وما زالا به حتى امتثل الرجل وقدم لي طلب الاحالة . فنظرت اليه نظرة معناها السنا كلنا تحت الوطأة ؟

ازدواج السلطة ومتى بدأ

وفي الحقيقة ان ما كان يسمونه « ازدواج السلطة » بدأ في مطلع عهد الانقلاب الثاني ، عندما قبل الاتاسي وكيخيا والقدسي والخوري والحوراني ان يتولى زعيم الانقلاب تعيين الاتاسي رئيسا للحكومة. فسيطر الجيش من تلك الساعة على الحكومة ، وصارت لا تبرم امرا هاما الا بعد الاتصال بالاركان والحصول على موافقتها . وعندما جرب حزب الشعب اعلان الاتحاد مع العراق ، لم تكن الرغبة في التخلص من الحكم العسكري بعيدة عن ذهن الكيخيا . وعندما تولى الشيشكلي ازاحة بطل الانقلاب الثاني اللواء الحناوي وزجه مع رفاقه في السجن ، اعلن استبعاد اية حكومة تمثل حزب الشعب ، ورضي بي رئيسا لانني كنت قاومت الاتحاد . ثم عاد حزب الشعب الى تأليف حكومة شعبية اثر استقالتي في مطلع ١٩٥٠ ، عندما اضطرني الشيشكلي الى الاستقالة ثم تراجع ورجاني تأليف وزارة ثانية في مطلع ١٩٥١ بعدما احرج موقف القدسي واضطره ، هو الآخر ، الى الاستقالة .

ثم عاود الشيشكلي الاتصال بحزب الشعب فتألفت وزارة حسن الحكيم ، ولكنها اضطرت ايضا الى الاستقالة ، فألف حزب الشعب حكومة الدواليبي التي لم تمض عليها ليلة واحدة حتى كان رئيسها واعضاؤها في سجن المزة . واستمر حكم الشيشكلي المقنع برئاسة فوزي سلو للدولة ، او المباشر برئاسته هو للجمهورية حتى ربيع ١٩٥٤ ، حين قام الضباط في وجهه واعلنوا العصيان في حلب وحماه وحمص . فتخاذلت اعصاب الشيشكلي والتجأ الى

لبنان ومنه الى فرانسا ، ثم الى سويسرا ، حيث ما يزال الآن .

والفترة القصيرة التي نعم فيها المدنيون بالحكم المنفرد كان في بدء وزارة صبري العسلي في ١٩٥٤ . لكن هذا الربيع لم يدم ، فاضطر العسلي الى الاستقالة تحت الضغط ، حتى يفسح في المجال لتأليف حكومة حيادية تشرف على الانتخابات النيابية — وبالاحرى لتتمكن الاركان من التدخل المباشر في اختيار المرشحين وتأمين فوزهم. وكان لها ما ارادت . وظل رئيس الاركان شوكت شقير يسيطر على الامور حتى في انتخاب رئيس الجمهورية ، حين امال تدخله الكفة لصالح السيد شكري القوتلي . ومضى الجيش بعد ذلك في تسلطه على الحكم وفرضه ارادته في الكبيرة والصغيرة حتى كانون الثاني ١٩٥٨ عندما قذف بالبلاد كالكرة تحت اقدام الرئيس عبد الناصر وقضى على آخر ما تبقى من مظاهر استقلالها وسيادتها .

مسؤوليتي الكلية او الجزئية من فقدان سورية استقلالها

وانني اعتبر نفسي احد المسؤولين عما جرى ، كليا او جزئيا ، في سورية بين ١٩٤٣ و ١٩٥٨ . فانا لا انكر انني اتحمل مع غيري قسما من الوزر فيما فقدته بلادي من السيادة والاستقلال . لكن المسؤول الاول هو الجيش باركانه وضباطه وصف ضباطه . ذلك لانه هو الذي سيطر على مقدرات البلاد منذ انقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩، بحيث تسلطت على الحكم طبقة من الشباب لم يجدوا سبيلا للحصول على الشهادات المدرسية العادية فولوا وجوههم شطر المدرسة العسكرية بحمص . وهي التي ما كانت تطلب من الطلاب اكثر من الدوام سنتين ، وتسهل لهم الحصول على شهادتها ، فيتخرج الضابط منها بنجمة واحدة يعتقد انها كوكب ذري . فيسير على الارض الخيلاء وينظر الى المجتمع نظرة العدو الحسود ، والى المدنيين نظرة الاستعلاء . فهم كلهم ، في نظره ، خونة وعملاء واقطاعيون . وقد اثر في تكوينهم هذا ما نفخوا فيه من روح الحقد والغيرة والثورة على الحياة الاجتماعية السائدة ، خصوصا وهم كانوا يتحدرون في الاصل من اوساط لم تسعفها الظروف ببسطة في العيش .

وجاءت كارثة فلسطين ، فنشطت الدعاية في اوساط الجيش بان المدنيين خانوا البلاد بعدم تسليحهم الجيش وتمكينه من الغلبة . وانتشر بينهم ان الامور اذا آلت اليهم ، فهم اقدر على ادارة شؤون البلاد بيد قاسية ؛ وعلى تزويد الجيش بما يلزمه من معدات . والى جانب ذلك ، فانهم تذوقوا اثر الانقلاب الاول لذة العيش في بحبوحة، وصاروا ينظرون الى المرآة فيشاهدون النجوم تتكاثر وتلمع على

اكتافهم ، ترافقها النسور ... والسيوف . وقد كثرت الترفيعات في العهود الانقلابية الى درجة ان رئيسا في الجيش لا يمضي عليه اكثر من عشرة اعوام حتى يصبح برتبة فريق . ثم انهم حصلوا على الوظائف العالية والوزارات ، وامتلكوا السيارات والاموال والجواهر ، واصبحوا يملون ارادتهم على الصغير والكبير والوزير والرئيس . وسعى اليهم كل من له مصلحة في الدولة، فكانوا يصدرون الايعاز بانجازها فتفعل هذه الغمزة ما لا يفعله القانون . ووصل بهم الزهو الى ذروته ، كما حصل ذات مرة عندما استدعاني رئيس الجمهورية شكري القوتلي وطلب مني احضار اللواء عفيف البزري معي ، فحضرنا ومعنا الحلفاء الارشدون : السراج والنفوري وعبد الكريم وحمدون . فجاملهم الرئيس طويلا ثم اطلعهم على سبب دعوتنا كلنا ، فاذ بها استمزاج الاركان عما اذا كان لديهم مانع من ان يأتي دمشق طبيب الرئيس السيد شاؤول ، المصري الجنسية ! وتطلع الضباط ، بعضهم ببعض ، مستخفين عقل الرئيس على هذا الطلب السخيف . واجابوه ، طبعا ، ان ليس لديهم مانع لاجابة اي طلب يتقدم به . فاذا كان الوضع هكذا بين رئيس الجمهورية وضباط الاركان ، فكيف تريدونه ان يكون بين من هم ادنى درجة في سلم الوظائف الحكومية ؟

غير ان الوجه البراق من الزهو والخيلاء كان يرافقه شبح مخيف وكئيب . اذ ان الحسد والغيرة بين الضباط ازدادا بنسبة ازدياد سلطانهم، فاصبح واحدهم ينوي الشر بزميله واصبحت هذه الكتلة تتآمر على تلك للايقاع بها . وبدأ سلاح التسريح من الجيش يتساقط على رؤوس الضباط بالتتابع . فكلما قويت كتلة سلطت على الاخرى رشاش الاحالة على التقاعد ، هذا اذا ترفعت عن استعمال سلاح الغدر والقتل والسجن والابعاد الى خارج البلاد . وهكذا ، فلم تمض على الجيش مدة لا تزيد على (١٢) سنة حتى اصبح عدد المسرحين يفوق عدد الضباط العاملين . واذا نظرنا الى تلك الطبقة العالية ، اي العقداء فما فوق ، تبين لنا ان الزبدة قد قشطت ولم يبق الا الضباط الصغار الذين لم يكتسبوا بعد الخبرة لتولي قيادة الجيش وتطمانه .

ورب قائل بان المدنيين هم الذين افسحوا في المجال للعسكريين وتركوهم يتسلطون ويمعنون في التسلط . وجوابي ان ذلك صحيح على الجملة ، لكنه يحتاج الى شرح وايضاح .

المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الحزبين الوطني والشعبي

ان المسؤولية الاولى والكبرى يجب توجيهها الى الحزب الوطني وحزب الشعب . فقد قبل الاول التعاون مع حسني الزعيم ، واوشك ان يتسنم صبري العسلي رئاسة الوزراء لو لم يقع انقلاب الحناوي. اما الثاني فانه خشي افلات زمام الامر منه ، فقبل الحكم من يد الحناوي ، رغم ان بعض الساسة اصروا على اعادة مجلس النواب الذي حله حسني الزعيم . غير انهم حسبوا ان الاكثرية ليست معهم، ولذلك يفلت الحكم من ايديهم . فأصروا ان يقبلوه من اي كان ، حتى يتيسر لهم اجراء الانتخاب والسيطرة على نتائجه حتى اذا ما فاز مرشحوهم ضمنوا لحزبهم الاكثرية التي بها يقبضون على زمام الحكم . الا انهم نسوا ان المعطي يستعيد عطيته متى شاء ، كما غاب عنهم ان الطفل عندماتروق له لعبة فانه يريدها دائما ، وان الضباط الذين تذوقوا لذة السيادة في عهد حسني الزعيم وفي عهد الحناوي لا يطيقون التخلي عنها للمدنيين ، خصوصا متى عرضوا حياتهم للموت في سبيلها .

والحق اننا ادركنا بعد هذه الانقلابات كلها ان لا مفر من قبول احدى حالتين : ازدواج الحكم او استئثار العسكريين بشؤون الحكم كلها . وقد اقتنعنا بافضلية استبقاء جزء من السلطان حتى لا تصل اليه وتحتكره كله الايدي التي لا تقوى بمفردها على حمله وتسيير دفته . وكنا نخشى ، اذا ما تخلينا عن الحكم ووقفنا متفرجين ، ان تسوء الامور الى درجة نعجز عن تقويم اعوجاجها فيما بعد .

لست ادري اذا كان الحال تغير لو حزم المدنيون امرهم وتعاهدوا على عدم التعاون مع العسكريين وتركوهم وحدهم في الحكم. فاي تكهن من هذا القبيل هو كالرجم بالغيب. لكن اذا تعمقنا في بحث الحوادث نجد ان المدنيين لو فعلوا كذلك ، لكان من الراجح ان يتراجع العسكريون عن غيهم تراجعا كاملا او تراجعا جزئيا على الاقل . بل انني اميل الى الجزم بانهم كانوا خضعوا خضوعا تاما لو رافق وحدة صفوف المدنيين نزع حزبيتهم الضيقة ، والعدول عن توخي المصلحة الخاصة ، والترفع عن التنافس على الرئاسات . لكن كيف لصبري العسلي انيقبل الانتساب لوزارة ليس هو رئيسها؟ وكيف لرشدي كيخيا ان يصرف النظر عن تأمين المنافع لانصاره ؟ ولاكرم الحوراني ان يتخلى عن حزبيته الضيقة ورغبته في السيادة على كل وزارة يشترك فيها ، حتى يؤمن لنفسه الشعبية عن طريق الشعارات الاشتراكية ، ولجماعته الوظائف والخدمات ؟ هذه الصغائر كان ضباط الجيش يعرفونها حق المعرفة . فكانوا يضربون

على اوتار اولئك الزعماء الحساسة فيستجرونهم حينا للخروج من مأزق ، او التخلص من ازمة ، حتى اذا ما تم ذلك ، يضعونهم جانبا ويتخلصون منهم .

اما قبولي العمل مع الضباط ، فلم يكن القصد منه جر نفع او مغنم ، لي او لغيري .فنزولي عند طلبهم بتاليف الوزارة في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ لم يكن الا لتجنيب البلاد ، على ما اعتقدت عندئذ ، شر عودة الحكم الى ضباط الاركان وانفرادهم به . اما في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، فقد دعمني الضباط نكاية بحزب الشعب ، ثم تخلوا عني في المرتين .

ومع ذلك ، فكنت اقل الرؤساء او الوزراء مسايرة لهم . وكثيرا ما وقفت بتصلب وعناد ضد بعض الطلبات . اما اعلان عزمي على الاستقالة ، ثم هروعهم الى داري مستعطفين ، واعدين ، مؤكدين عدم الاتيان مرة اخرى بما حملني على الاعتزال ، فمنه الكثير . ولكم مكثت في الدار ايام عديدة وانا ارفض ما يطلبون ، ولا اعود الى العمل الا بعد تراجعهم . وفي جملة الامثلة الممكن ايرادها وقوفي ضد تنفيذ حكم الاعدام بعدنان الاتاسي وسامي كبارة وسامي الحكيم وهايل سرور ، رغم اصرارهم والحاحهم . ومع ذلك كله ، فاني اقول الآن يا ليتني لم اقبل منهم تسلم الحكم في ظروف كانوا فيها محرجين . ولو فعلت ذلك حينئذ ، اما كانوا اضطروا الى الرضوخ امام المدنيين ؟ ام انهم كانوا ركبوا الاهواء وقبضوا على القيادة ، كما فعل الشيشكلي في ١٩٥١ ؟ هذا ما لا يستطيع الجزم به احد .

عزمي على قبول الحكم من يد العسكريين

وفي عهد وزارتي هذه ، قام رئيس وزارة لبنان السيد حسين العويني بمساع حثيثة لاعادة الوضع بين بلده وسورية لما كان عليه قبل الانفصال الجمركي. وحين عقدنا معه اجتماعات عدة بدمشق، وبحضور بعض الوزراء ، حاول باساليبه الملتوية استجرارهم لمناصرته . لكنني صارحته ، عندما وجدته شديد الالحاح ، بان العودة الى الماضي امر لا يمكن التفكير فيه البتة ، وان خير ما يعمله هو ان يبذل جهده لعقد معاهدة تجارية تؤمن للبلدين منافع متبادلة معقولة . وكان اصراره موجها ، بالدرجة الاولى ، الى اعادة حرية السفر الى لبنان . وقد قلت له ان لا يتعب نفسه في هذا الميدان . وانتهت المباحثات دون ان تثمر شيئا جديدا .

وتبلورت الخلافات بيني وبين حزب الشعب ورئيس مجلس النواب معروف الدواليبي في رفضي حضور احدى الجلسات النيابية، رغم الحاح الرئيس الدواليبي . وقد استند الى احدى المواد الدستورية التي توجب على الوزير الحضور الى المجلس اذا تقرر استدعاؤه . فاجبتهم بانني لست متهما لاحضر بالقوة امام المحكمة !

وكان سبب اندفاع الدواليبي وتحمسه ، ان الشيشكلي كان دخل بمفاوضات مع حزب الشعب لتغيير الحكومة والتفاهم على تأليف حكومة جديدة . ولولا ذلك ، لما تجرأ الدواليبي على اتخاذ هذا الموقف الذي ما كان من عادة المنتسبين لحزب الشعب وقونه .

استقالة وزارتي الرابعة وتكليف حسن الحكيم

وعندما بلغني امر هذه المداولات الجارية خلف ظهر الحكومة ، استدعيت الشيشكلي مع سلو الى داري وطلبت منهما ايضاح الامر ، فلم ينكرا حصول تلك المداولات . لكنهما ادعيا بانها كانت للسعي الى ازالة الخلاف بين الحكومة وبين حزب الشعب . فقلت لهما بانني ، على اية حال ، لست مستعدا للاستمرار في العمل على هذه الشروط ، وسأطلب من رئيس الجمهورية حل مجلس النواب ، لا سيما انه لم ينتخب الا لوضع الدستور ، لكنه منح نفسه صفة المجلس النيابي وجعل مدته خمس سنوات . واضفت قائلا . بأننا نستفتي الناخبين وهم يحكمون بيننا ، فاذا فاز حزب الشعب بأكثرية المقاعد ، انحنيت امامه . اما اذا لم يفز ، بقيت رئيسا للحكومة . وقلت لهما ان كل ما اطلب منهما هو ضمان الامن خلال المعركة الانتخابية . وطلب الشيشكلي مهلة للتفكير ، ففهمت انه يريد المساومة مع الكيخيا. فضحكت وقلت له : « لا بأس. فكر في الامر حتى المساء . » وعندما عاد في المساء ابدى تخوفه من اضطراب حبل الامن ، والجيش مشغول على الحدود . ثم نصح بتجنب اشغال الناس بعضهم ببعض ، في هذه الظروف ، كما اظهر استعداده لازالة الخلاف. فشكرته وقلت له : «لقد فهمت.» ثم بعثت باستقالتي الى رئيس الجمهورية ، فاستدعاني اليه واظهر لي اسفه لما حصل واكد لي تمسكه بي ورغبته في ان اظل رئيسا للحكومة ، وكرر كرهه لمعروف الدواليبي . لكنه في الختام اضطر للاعتراف بانه لا يستطيع الخروج على ارادة حزب الشعب . فشكرته على عواطفه وقلت له : « ارجو ان لا تصطدم بصعوبات وبمشاكل كثيرة . فالشيشكلي بدأ يضاعف تسلطه ، وسيكون بينكم وبينه يوم مشهود . » ولم اكن ادري ان نبوءتي سوف تتحقق بعد اشهر معدودات !

الفصل الرابع
انقلاب اديب الشيشكلي

عندما بدأ الرئيس استشاراته لتاليف الحكومة الجديدة اصطدم به الشيشكلي الذي اصر على عدم اسناد رئاستها الى احد الشعبيين. فكان ذلك ضربة للدواليبي الذي ظن ان الامر استتب له . وضحك الكيخيا في سره ، لانه كان يتشوق الى تعكير العلاقات الودية بين الدواليبي والشيشكلي . وقبل حسن الحكيم ان يؤلف الوزارة ففاز الشيشكلي في اليوم الاول ، باقصاء الشعبيين عن الرئاسة . اما الوزارة ، فقد تالفت على الوجه الآتي :

حسن الحكيم : رئيسا ووزيرا للمالية ، فيضي الاتاسي : وزيرا للخارجية ، رشاد برمدا : وزيرا للداخلية ، فوزي سلو : وزيرا للدفاع الوطني ، عبد العزيز حسن بك : وزيرا للعدلية ، عبد الوهاب حومد : وزيرا للمعارف ، شاكر العاص : وزيرا للزراعة والاقتصاد الوطني ، حامد الخوجة : وزيرا للاشغال العامة ، فتح الله آسيون : وزيرا للصحة .

وقد صدرت مراسيم التعيين في ٩ آب ١٩٥١ . واستمرت الوزارة في الحكم (١١١) يوما اذ استقالت في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١ .

وكانت القضية التي عالجتها هذه الوزارة هي قضية حلف الدفاع المشترك الذي اقترحت الولايات المتحدة عقده بينها وبين الدول العربية .

واخذ رئيس الوزارة حسن الحكيم يحبذ هذا الاتفاق ويدعو الى عقده ، وربما كان الشيشكلي هو الموعز بذلك . لكن فيضي الاتاسي انبرى يرد على تصريحات رئيسه ، قائلا بان تصريح الرئيس لم يكن حسنا ولا حكيما . فكسب صاحب « الدلع واللجج » شهرة في مقارعة رئيس الوزارة التي هو عضو فيها وفي اختراع التعابير الطريفة !

ثم اشتد الخلاف ، ضمن الوزارة ، بين جماعة الجيش : حسن الحكيم وفوزي سلو وعبد العزيز حسن وحامد الخوجة ، وبين

جماعة حزب الشعب . وهكذا اضطر رئيس الوزارة الى الاستقالة ، دون ان يربح من هذا المنصب سوى انه صار رئيسا في عهد شرعي، بعد ان ذاق طعم الرئاسة مرة واحدة في عهد الشيخ تاج !

رايي في حسن الحكيم ومؤهلاته

وحسن الحكيم رجل محبوب في حي الميدان بدمشق ، من عام ١٩٢٠ . حينما كان مديرا للبرق والبريد واوقف وصول برقية الملك الى الجنرال غورو بقبول شروطه المفروضة في الانذار الشهير . ثم هرب من وجه الافرنسيين واقام في عمان ، حيث تولى وظائف مالية . ولما عاد الى دمشق تعاون مع المرحوم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، في اثارة المظاهرات ضد الانتداب ، عند قدوم مستر كراين ، رئيس لجنة الاستفتاء الاميركية التي طافت سورية ولبنان وفلسطين في ١٩١٩ . فاوقف مع الشهبندر وحكم عليه بالاعدام ، ثم استبدل هذا الحكم بالنفي الى جزيرة ارواد . وبعد خروجه من المعتقل ، ذهب الى عمان وعين في وظيفة مالية . ثم عاد الى دمشق عند عودة الشهبندر اليها في ١٩٣٦ وانتسب اليه عند وقوع القطيعة بين المشار اليه ورجال الكتلة الوطنية . واشترك معه بتأسيس حزب سياسي اسموه « الهيأة الشعبية » ، ضم فلول الكتلة الوطنية ومن كان يطمح بالوصول الى ذروة العمل السياسي ، مثل نصوح بابيل وفؤاد القضماني وعادل شيخ الارض وغيرهم . وبعد حادث اغتيال الشهبندر ، انهارت « الهيأة الشعبية » ولجأت الى جانب الافرنسيين ، ثم سعت الى الاشتراك معي في الوزارة التي الفتها في ١٩٤١ ، لكنني رفضت . وعندما تسلم الشيخ تاج رئاسة الجمهورية ، سعى كثيرا لاسناد رئاسة الوزراء الي . لكنه اضطر ، بعد رفضي ذلك ، ان يسندها الى حسن الحكيم . لكن وزارته لم تعمر طويلا .

وابان العدوان الافرنسي على دمشق ، في آخر ايار ١٩٤٥ ؛ قامت « الهيأة الشعبية » هذه برفع الاعلام البيضاء على الدكاكين وسعت لدى الجنرال اوليفا روجه ليمهد اليها بالحكم . لكن الظروف لم تمكنها من الوصول الى هدفها على جثث الشهداء واطلال الدور والمخازن التي دمرتها مدفعية العدو وطياراته ، فتوارت « الهيأة » عن الانظار حتى ١٩٤٩ ، حين ترشح منها لعضوية الجمعية التاسيسية كل من حسن الحكيم وزكي الخطيب وغيرهما . وفاز الاولان بفضل خلو الساحة من المرشحين المستقلين ، ومن مرشحي الحزب الوطني ، ولضعف مرشحي حزب الشعب .

وفي الجمعية التي كانت تاسيسية ثم انقلبت الى مجلس نواب، ضم حسن الحكيم جهوده الى جهود زملائه مصطفى برمدا ومصطفى السباعي والمبارك والقلمجي . وكانت لحسن الحكيم فضيلة واحدة ، هي اعلان رايه بصراحة . فهو ميال الى الاتفاق مع الاميركيين . وقد يكون الميل صحيحا لولا موقف الولايات المتحدة ضدنا مع اسرائيل. اما عن نزاهته ونظافة يده ، فلم يبد ما يعكر سمعتهما الطيبة التي حازها . لكنه لا يملك « مواصفات » رئاسة الحكم ولا الميزات المطلوبة لمنصب الوزارة . فهو كفوء لتولي منصب مدير مالية في محافظة ما . ذلك لانه يجهل اللغات الاجنبية ، فلا يتسنى له الاطلاع على السياسة الدولية ، ولا على النظريات الجديدة في الحكم ومالية الدولة . كما انه لا يستطيع بثقافته الفنية ان يضع سياسة الدولة المالية . لذلك ، فان رايي بكفاءته للوظيفة المذكورة متناسب مع مقدرته على تحصيل الضرائب وابتعاده عن التزام اناس دون اناس . وهذا لا يمنع كونه لطيف المعشر ، قريبا الى النفس ، ذا خصال حميدة لا ريب فيها . الا انه انخدع بتسليمه رئاسة الوزارة مرتين متواليتين ، فظن نفسه في عداد من يستطيعون املاء الكرسي بعلم وفير ، وبفن للحكم غزير ، وبادراك للامور حساس دقيق . وكان يمضي اوقاته ، حينما كان رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية ، بتدقيق سندات الصرف من حيث جمع الارقام بنفسه ومقابلتها بما حرر على السند !

وعلى اثر استقالة الحكيم ، وكان التوتر شديدا بين الشيشكلي وحزب الشعب ،اصر كيخيا على تاليف وزارة شعبية تتحدى الاركان. وتولى الاقدام على ذلك السيد معروف الدواليبي ، فاعلن تاليف الوزارة على الوجه الآتي :

الدواليبي يؤلف وزارة اغضبت الشيشكلي

معروف الدواليبي : رئيسا ووزيرا للدفاع الوطني ، شاكر العاص : وزيرا للخارجية ، احمد قنبر : وزيرا للداخلية ، عبد الرحمن العظم : وزيرا للمالية ، منير العجلاني : وزيرا للعدلية ، علي السباعي : وزيرا للمعارف ، محمد مبارك : وزيرا للزراعة ، جورج شاهين : وزيرا للاشغال العامة ، علي بوظو : وزيرا للاقتصاد الوطني ، محمد الشواف : وزيرا للصحة .

وحينما وصل الى علم للشيشكلي نبأ هذه الوزارة ، استشاط غيظا ، لا سيما انها لم تستشره في من يتولى وزارة الدفاع ، فضلا عن انها اسندت هذه الوزارة الى مدني . فانفجرت القنبلة التي كنا

دائما نتحاشاها . اذ لم ينتصف الليل حتى كان جميع الوزراء — عدا جورج شاهين — وابن خال الشيشكلي ، حسني البرازي ، وغيرهم في معتقلات المزة الشهيرة . وهكذا حصل الانقلاب وصدر بلاغ بان مجلس الدفاع الاعلى تولى شؤون الامن واضطر الى اتخاذ بعض التدابير .

استقالة الاتاسي وتعيين فوزي سلو رئيسا للدولة

فما كان من هاشم الاتاسي الا ان بدأ استشارته لتاليف وزارة جديدة بدل الوزارة المحبوسة . ووصل به الامر الى تكليف حامد الخوجة بتاليفها ! ولما رفض النواب الاشتراك فيها ، وضع الرئيس الاتاسي كتاب استقالته في يد حامد الخوجة ، وانتظر في داره حلول الشهر الجديد ، فقبض راتبه ثم سافر الى حمص . وكان الشيشكلي في هذه الفترة راغبا في حل الازمة بتاليف وزارة مهما تكن ، فسعى لدى كيخيا . لكنه لم يسمع منه سوى الاصرار على عودة الدواليبي ووزارته ، في حين ان الدواليبي نفسه عرض استقالته . وادى تصلب الكيخيا الى صدور قرار من الاركان بايقاف جلسات المجلس وتكليف فوزي سلو برئاسة الدولة مع منحه صلاحيات التشريع من قبل مجلس الدفاع الاعلى . وتولى الامناء العامون تسيير الامور حتى ١٩٥٢/٦/٧ ، حين الفت وزارة على الشكل الآتي :

فوزي سلو : رئيسا ووزيرا للداخلية والدفاع الوطني ، ظافر رفاعي: وزيرا للخارجية ، سعيد الزعيم : وزيرا للمالية ، منير غنام : وزيرا للعدلية ، سامي طبارة : وزيرا للمعارف : عبد الرحمن هنيدي : وزيرا للزراعة ، توفيق هارون : وزيرا للاشغال العامة ، مرشد خاطر : وزيرا للصحة ، اديب الشيشكلي : وزيرا للدولة .

في عهد هذه الوزارة ، قام الشيشكلي بتأسيس حزب التحرير وادخل فيه عناصر لم تالف العمل السياسي. ثم صار يعقد الاجتماعات الشعبية الكبرى ويخطب في الجماهير معدا نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية الذي طالما تاقت نفسه اليه .

وقامت ثورة مصر في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، فرحب بها الشيشكلي ، باعتبارها صادرة عن ضباط . وسافر مع سلو الى القاهرة، فاستقبلا استقبالا حارا ، وتوطدت الصلات بين قادة مصر وقادة سورية ، وزالت نفخة مدر القوتلي بعد ان سقط الفاروق الذي كان يمده بالمال! اما ابن سعود ، فقد حضن الشيشكلي واولاه تاييده وامواله الغزيرة . ذلك لان الشيشكلي كان اميركي النزعة ، فتآلفت سياسته

مع سياسة عاهل الرياض .

ولما اقتنع الدكتاتور السوري بان الطبخة استوت ، اعلن الانتخاب للمجلس النيابي ، والاستفتاء لرئاسة الجمهورية ، والتصديق على مشروع الدستور الذي وضعه له احمد عسه وانور حاتم .

وكان له ما اراد من حيث الاستفتاء ، فاعتبر نفسه رئيسا للجمهورية واعلن الدستور الجديد ذا الطابع الرئاسي . وجرت الانتخابات النيابية على النمط نفسه ، وهو النمط الذي يستخدمه كل حكم دكتاتوري لتزييف ارادة الشعب والافادة من انسحاب الاحزاب والهيئات السياسية من الميدان ، واخلائها لجماعة الديكتاتور الحاكم .

وتنحى سلو لزميله وقبع في بيته ، نادما على دعمه الشيشكلي. غير ان المملكة السعودية هبت لالتقاطه ، فدعته الى تسلم منصب مستشار عسكري براتب قيل انه بلغ الف جنيه سنويا ! وظل في الرياض بدون عمل حتى عاد الى سورية وانزوى في حماة . ومعرفتي به ترجع الى ١٩٤٨ ، حين ارسل الي خبيرا لمعاونتي في شراء الاسلحة . ثم ظل ملحقا عسكريا في باريز الى ان عاد قبيل انقلاب حسني الزعيم فاشترك فيه . وكان القوتلي ينصحني بالاعتماد عليه وتهيئته ليكون رئيسا للاركان العامة . وهو ضابط من النوع غير المتحرك ، وهذا ظاهر في سمنته ، وفكره المحدود . ويروى عنه انه ادعى اختراع رشاش جديد باربعة توائم وكلف احد المعامل في فرنسا لصنع نموذج عنه كلف وزارة الدفاع بضع مئات الالوف من الليرات السورية . وما يزال هذا النموذج ملقى في احدى زوايا المستودعات. ومن طريف ما يروى عنه ايضا انه قنع بصيرورته رئيسا للدولة . فاعتدلت قامته وتقدم كرشه الى الامام وصار يركب السيارة ويلتفت يمنة ويسرة لالقاء السلام على من يتوهم انهم يهتفون له من الصبية الصغار الذين اعتادوا الوقوف على الارصفة لمشاهدة المواكب. وكان يهرع الى اصدار مرسوم يضيف عليه كلمة « اشتراكي » كلما ابدى له الموظفون عدم قانونية المرسوم الذي يريد اصداره .

والف الشيشكلي وزارة بدون رئيس وفق الدستور الجديد ، على النحو الآتي :

خليل مردم : وزيرا للخارجية ، نوري ايبش : وزيرا للداخلية ، رفعت خانكان : وزيرا للدفاع الوطني ، جورج شاهين : وزيرا للمالية ، اسعد المحاسني : وزيرا للعدلية ، سامي طبارة : وزيرا

للمعارف ، عبد الرحمن هنيدي : وزيرا للزراعة ، حامد الخوجة : وزيرا للاشغال العامة ، عون الله الحياري: وزيرا للاقتصاد الوطني، نظمي قباني : وزيرا للصحة .

وكان ذلك في ١٠ تموز ١٩٥٣ . وانتخب مأمون الكزبري رئيسا لمجلس النواب ؛ حيث تشكلت معارضة تراسها هاني الريس، محافظ حلب السابق . وبدات المشاحنات والمماحكات بين النواب ، رغم انتسابهم جميعا لحزب واحد وهو حزب التحرير الذي اسسه الشيشكلي .

وكان وزراء الدواليبي قد اخلي سبيلهم بعد اشهر من اعتقالهم، فعاودوا عملهم السياسي . وانضم اليهم الحوراني والبيطار وكانا قد وحدا حزبيهما في حزب واحد سمي حزب البعث العربي الاشتراكي . وبهذه الانقلابة التي اقدم عليها الحوراني ضد رفيقه وزميله في الحزب السوري القومي سابقا ، وبالمؤامرات والتقلبات السياسية المتعددة، اثبت الحوراني انه لا يسير مع احد الا ما دام امله بالوصول الى هدفه مستمرا ، فاذا لم يحصل ذلك انقلب عليه . غير ان الشيشكلي لم يسكت هذه المرة بل ابعد الحوراني والبيطار وعفلق الي بيروت ، حيث مكثوا مدة لم يكفوا فيها عن مؤامراتهم . فطلب الشيشكلي من حكومة لبنان ابعادهم ، فسافروا الى روما واستقروا فيها مدة ، ثم رجعوا لسورية بعد ان اقسموا على ترك السياسة .

ولم يجرؤ الشيشكلي على الجهر بسياسته الموالية للولايات المتحدة ، خوفا من الراي العام . لذلك لم يقدم على توقيع معاهدة حلف الدفاع المشترك التي كانت المباحثات دائرة بينه وبين المصريين والاميركيين بشانه .

على ان هذا الاتجاه لم يرق لساسة بريطانيا ، فدفعوا نوري السعيد الى الاتصال بزعماء الاحزاب السياسية في سورية : الكيخيا والعسلي والحوراني وسواهم ، كسامي كبارة والمبارك . كما اتصل عملاء العراق ببعض الضباط ، ولم يبخلوا ببذل الاموال لشراء الضمائر . وكان عدنان الاتاسي ومعروف الدواليبي وصبري العسلي وميخائيل اليان يقبضون مئات الوف الليرات السورية ، فيوزعون بعضها ويحتفظون بالباقي . وقد اعلنت في محاكمات بغداد في ١٩٥٩ هذه الفضائح ، مع الارقام واسماء القابضين ، كما كشف النقاب عن من يقبضون الرواتب كلطفي الحفار . وساد الخزي والعار على جباه اولئك العملاء .

المعركة ضد الشيشكلي تنتهي باستقالته وهربه

وابتدات المعركة ضد الشيشكلي في دمشق بالقاء المفرقعات ليلا ، ثم نهارا . وقام العصيان في جبل الدروز ، فهاجمته القوى العسكرية بكل فظاعة . فقتلت من قتلت وسجنت من سجنت . وهكذا سادت النقمة كل مكان . وفي هذه الفترة تنادى السياسيون من الاحزاب والهيئات المذكورة الى توقيع كتاب بعثوا به الى الشيشكلي ، طالبين منه اعادة الوضع السابق والافراج عن الدروز المعتقلين . وقد تراس الجبهة هاشم الاتاسي ، بعد ان تخلى له عنها شكري القوتلي ، بالحاج صبري العسلي . ورد الشيشكلي على الفور باعتقال جميع الموقعين على هذا الكتاب ، ما عدا هاشم الاتاسي .

وبعد مدة ، سمعنا من اذاعة حلب صوتا يلعلع . فاستمعنا اليه بانتباه ، فاذا به صوت مصطفى حمدون ، رئيس موقع حلب ، ينادي بالعصيان ضد الشيشكلي ويعلن ان جميع القطعات في المحافظة والمحافظات الاخرى ، كدير الزور والحسجة وحماه ، قد انضمت بعضها الى بعض ، تطالب رئيس الجمهورية بالاستقالة وتسليم البلاد الى الحكومة الشرعية برئاسة هاشم الاتاسي .

اما عن حامية حمص ، فقد خاف قائدها محمود شوكت . واتصل بزملائه وقال لهم ان ليس لدى حاميته قوة كافية تواجه بها سرية دبابات ترسلها القيادة بدمشق .

وفي الواقع ، كان باستطاعة الشيشكلي ان يهزم القوات العاصية ويسترد السلطة في المحافظات الثائرة . لكنه جبن عن مواجهة الامر بحزم . ولا يعرف ، بالضبط ، سبب هذا التهرب . فهل كان لان الشيشكلي آثر النجاة بنفسه والهروب الى اوروبا ، بعد ان اضعف رئيس اركانه شوكت شقير اعصابه لاشتراكه في الخفاء مع المتآمرين ؟

وجمع الشيشكلي رجال وزارته واستشارهم بالامر فاشاروا كلهم عليه بالصمود . لكنه ابلغهم عزمه على الرحيل . ثم انتظر حتى جاءه الخبر من لبنان بقبول التجائه اليه ، في طريقه الى اوروبا . فسافر عندئذ بالسيارة وترك الحبل على الغارب .

وسرعان ما توجه مأمون الكزبري الى القصر الجمهوري ليتسلم الرئاسة التي تؤول له بحكم الدستور الجديد ، بصفته رئيس مجلس النواب . وراى نفسه في القصر وحيدا ، فحار في امره وحاول ان يستدعي النواب لتأليف حكومة جديدة . الا انه اصطدم

بالحقيقة المؤلمة لـــه ، وهي ان شوكت شقير ، عقب استقالة الشيشكلي والتجائه الى بيروت ، اسرع الى الافراج عن المعتقلين السياسيين المدنيين . فبدأ هؤلاء ، حسب عادة المدنيين ، بالتشاور فيما بينهم . غير ان جمـــاعة الشيشكلي اعلنوا استمرار نظام الشيشكلي وحاولوا اعادة السياسيين الى المعتقل . لكن هؤلاء كانوا اسرع منهم ، فامتطوا السيارات ليلا وهرعوا الى حمص ، حيث عقدوا مع انصارهم اجتماعات عدة بحضور الرئيس الاتاسي . وفي هذه الاثناء ، سادت الفوضى مدينة دمشق . وهتف لي سامي كبارة وطلب رايي ، فقلت له : « يجب الاسراع بتأليف الحكومة ، كيفما كان الحال ، والمجيء الى دمشق للقبض على ناصية الامور قبل ان يعود الشيشكلي نفسه او جماعته الى السلطة . »

وكان الخلاف سائدا ، بين المجتمعين ، على رئاسة الوزارة . وحين طالب بها صبري العسلي ، ايده عدنان الاتاسي وعارضه الحوراني . ثم انتهى الامر بانسحاب البعثيـين من الاشتراك في الحكومة التي تألفت على الوجه الآتي :

حكومة برئاسة العسلي تعيد البـلاد الى الشرعية

صبري العســـلي : للرئاسة ، فيضي الاتاسي : لوزارة الخارجية ، علي بوظو : لوزارة الداخلية ، معروف الدواليبي : لوزارة الدفاع الوطني ، عبد الرحمن العظم : لوزارة المالية ، اسعد كوراني : لوزارة العدلية ، منير العجلاني : لوزارة المعارف ، الامير حسن الاطرش : لوزارة الزراعة ، رشاد صبري : لوزارة الاشغال العامـــة ، عزت صقال : لوزارة الاقتصاد الوطنـي ، احمد سليمان الاحمد (بدوي الجبل) : لوزارة الصحة ، عفيف الصلح : لوزارة المــالية .

وبعدما صدرت المراسيم الشـكلية بقبول استقالة وزارة معروف الدواليبي المقدمة في آخر تشـرين الثاني ١٩٥٢ ، حفظا للكرامة ، صدرت المراسيم الاخرى بتعيين الوزارة الجديدة في اول آذار ١٩٥٤ . ودعي مجلس النـواب السابق لاكمال مدته ، هو ورئيس الجمهورية . واعتمدت الحكومة الجديدة عدم الاعتراف بما صدر في الفترة غير الشرعية ، واصدرت قانونا اسمته قانون الجزاء والعقاب ، تقضي بمطالبة الوزراء في عهـد الشيشكلي باعادة ما قبضوه من الرواتب . الا ان المحاكم اوقفت مفعوله ، حتى جاءت حكومتنا في ١٩٥٧ واستصدرت قانونا بالغائه .

واستمرت في عهد الوزارة الحاضرة المماحكات بين البعثيين

والاحزاب المؤتلفة في الوزارة . لكنها باءت بالفشل ، فظل البعثيون خارج الوزارة ، يقيمون العثرات ، ويهددون بمقاطعة الانتخابات ، ويعولون في حركاتهم هذه على تاييد رئيس الاركان ، حتى ضاقت الحكومة بهم ذرعا ، فقدمت استقالتها . ثم اسندت الرئاسة الى سعيد الغزي الذي الف وزارته من ستة وزراء هم : سعيد الغزي : رئيسا ووزيرا للدفاع الوطني ، عزت صقال : وزيرا للخارجية والمالية ، اسماعيل قولي : وزيرا للداخلية ، اسعد كوراني : وزيرا للعدلية والاقتصاد الوطني ، نهاد القاسم : وزيرا للمعارف والزراعة ، نبيه الغزي : وزيرا للاشغال العامة والصحة .

وكان ذلك في ١٩ حزيران ١٩٥٤ .

ولم يكن اي من الوزراء نائبا ، وذلك رغبة في جعل الوزارة حيادية ، حتى لا تتداخل في الانتخابات . غير ان الاركان استظلوا بها ووجهوا من امكنهم توجيهه في الاقضية ، ففاز هناك جماعة يدينون بنيابتهم للجيش ، ياتمرون باوامره حتى آخر عهد هذا الدور .

وقد ذكرت في فصل لاحق ما جرى في عهد هذه الوزارة .

الفصل الخامس
عودة الحياة النيابية

بعد سقوط حكم الشيشكلي في اواخر شباط ١٩٥٤ وعودة رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي الى ممارسة مهمته ، وتأليف حكومة برئاسة السيد صبري العسلي اشترك فيها حزب الشعب مع الحزب الوطني والمستقلين من اعضاء الجمعية التأسيسية في تحمل مسؤوليات الحكم ، تقرر اجراء انتخابات نيابية باشراف حكومة حيادية تراسها سعيد الغزي ، كما ذكرنا في نهاية الفصل السابق .

اجراء انتخابات نيابية باشراف حكومة حيادية

وحدد ٢٠ آب موعدا للانتخابات . وبدأ المرشحون يسعون لدى الناخبين لنيل اصواتهم . ولم اكن عازما على ترشيح نفسي ، لو لم يدر بيني وبين الزعيم شوكت شقير ، رئيس الاركان ، ومعاونه الزعيم توفيق نظام الدين ، الحديث الذي ذكرته مفصلا في بحث ترشيحي لرئاسة الجمهورية . وخلاصته ان الجيش يقاوم عودة حزب الشعب الى التسلط على الحكم ، الى حد القيام بانقلاب عسكري اذا انتخب احد اعضائه رئيسا للجمهورية ، وانهما يطلبان الي ترشيح نفسي لهذا المنصب . وقالا انهما لا يؤيدان غيري له ، فكان لزاما علي ان ابدأ بالفوز بالانتخابات النيابية ، تمهيدا لفوزي بانتخابات الرئاسة . وتشاورت في هذا الامر مع كثير من اصدقائي السياسيين ، فكانوا مجمعين على تشجيعي على السير في هذا السبيل . وزارني ابناء عمي كلهم والحوا علي بدخول الانتخابات ، مظهرين استعدادهم للمؤازرة والعمل الدؤوب . وكان على راسهم كل من السادة بديع المؤيد ، واكليل المؤيد ، ونزيه المؤيد ، وعبد القادر المعظم ، فنزلت عند طلبهم وقدمت بيان الترشيح الرسمي . وباشرت النشاط الانتخابي ، فتجمع حولي الاقرباء والاصدقاء والمؤيدون . وصارت داري بحي سوق ساروجه مجمعا ترتاده الجموع الغفيرة ، واكثرها من الشباب . وصرت اخطب فيهم ، معلنا

آرائي التقدمية وسياستي المنعتقة من التحفظات التي كان رجال السياسة القدامى يتقيدون بهـا ؛ فـلا يطلعون الراي العام على مناورات الدول الاستعمارية ضد البلاد العربية ، خوفا من قوة تلك الدول . كانما العرب لم يذوقوا كؤوس المر على ايديهم عشرات السنين ، في سورية ومصـر ولبنان والعراق والاردن وفلسطين وسائر البلاد العربية في افريقيا .

وكنت اعلن للمجتمعين عندي لزوم تحرر السياسة السورية والعربية من هذا التخوف ، وضرورة توجيه خطانا في الطريق الذي نختاره نحن لا الذي يفرضه علينا المستعمرون . اما في السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، فكانت الآراء التي بسطتها تمـلأ صدور المستمعين فرحا وبهجة لانها كانت تدور حول العدالة الاجتماعية ورفع مستوى العيش بزيادة الانتـاج السوري في حقلي الزراعة والصناعة ، وذلك بتنفيذ مشاريع اقتصادية نافعة . واوجزت هذه الآراء كلها ببرنامج انتخابي اعددته وطبعته وبدأت بنشره وتوزيعه في الخامس من آب . وكـان هذا البرنامج اوسع واوضح برنامج قدمه مرشح سواي ، وذلك لواقعيته وجرأته . فلا عجب ان يحوز قبول الاوساط الشعبية ، فضلا عن الاوساط الخاصة .

واخترت لزمالتي في الترشيح عن دمشق الدكتور سامي كبارة الذي عملت معه وزيرا في وزارة هاشم الاتاسي ، ثم اشترك معي في الوزارتين اللتين الفتهما في ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . وهو شاب طيب القلب ، مخلص لاصدقائه ، محـب لوطنه ، غيور على المصلحة العامة . الا انه يعاب بشيء من التهور ، وارتطام آرائه العديدة في رأسه الذي لا يستوعب كثيرا .

وكان له انصار كثيرون رفعوه الى كرسي النيابة في ١٩٤٩ باغلبية الاصوات عن دمشق ، حيث كان يتزعم القائمة بنفسه .

واخترت ايضا الدكتور جورج شلهوب ، وهو طبيب له سمعة جيدة جدا ويدعمه انصار مبعثرون في جميع الاوساط بدمشق . كان منتسبا فيما مضى لحزب الشـعب ، وصار وزيرا للاشغال العامة ، الا انه انسحب واصبح مستقلا .

وكذلك ضمت قائمتي السيد نوري الحكيم ، الشاب المحبوب في الاوساط . وكان نائبا عن دمشق ، وله في حيه بالميدان انصار كثيرون .

ولم نشأ ان نملأ سائر المقاعد بمرشحين مرتبطين معنا . فلك

لان الذين كانت الالسن تتداول اسماءهم منتسبون لاحزاب وجماعات لم ارغب في توحيد القائمة معها . بل آثرنا ابقاء اسمائنا مستقلة عن هذه الاحزاب والجماعات .

وكان السيد سامي كبارة الوسيط بيني وبين صلاح البيطار واكرم الحوراني واسعد هرون وسامي طبارة ومكرم الاتاسي من حمص ، وهاني الريس من حلب ، وعبد الباقي نظام الدين من القامشلي ، وغيرهم . فصارت الاجتماعات بيننا تتكرر ويحضر بعضها شوكت شقير .

عودة القوتلي الى دمشق برضى الجيش وعلى راسه شقير

واعلن ذات يوم ان السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السابق سيعود الى دمشق . وشـــاع ان ضباط الجيش سوف لا يمكنونه من النزول من الطائرة . فاستوضحنا الامر من الزعيم شقير ، فظهر الارتباك عليه ونفى صحة الخبر . ومن جهة ثانية ، اعلن انهم غير راضين عن مجيئه ، خاصة في هذا الظرف الانتخابي . لكن لم يمض على وصول القوتلي يوم واحـد ، حتى ذهب شقير بنفسه على راس هيئة من ضباط الاركان الى داره وهناوه بسلامة الاياب . فكان ذلك مفاجأة للذين لم ينسوا كيـف خرج القوتلي من سورية بعد انقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩ الذي قام به الجيش ، وكيف اعتقلوه في المزة مدة شهر كانت فيه المظاهرات التي يدعو اليها الجيش تمر في شوارع دمشق هاتفة بسقوطه وسقوط عهده .

واختلفت الآراء في تفسير سر ترحيب الجيش به بعد ان حال دون عودته الى سورية طيلة خمس سنين . وقال لنا شقير بأن في الجيش تيارين ، الواحد يكره القوتلي ويعتبره مسؤولا عن الاندحار في حرب فلسطين ولا يقبل بعودته الى الحكم ، والتيار الثاني يحب القوتلي ويقول بأن له الحق ، كمواطن ، في العودة الى بلده ، لا سيما اذا ابتعد عن العمل السياسي . لذلك لم يكن في وسع شقير ، بوصفه رئيسا للجيش ، ان ينحاز الى فريق دون آخر ، خوفا من فضح الخلاف بين الضباط . واذن ، كان علـيه ان يجمع زعماء الفريقين ويذهب على راسهم الى زيارة القوتلي . واصر شقير على ان الجميع متفقون على ابعاده عن الساحة السياسية . فاذا ما بدا منه ما يخالف ذلك ، طلبوا اليه الابتعاد عن سورية .

ولمست ان شقير يتلاعب في الامر . ففاتحت رفاقي بما لمسته ، وهو ان شقير يبيت امرا خفيا . وكان الحوراني وهرون يدافعان عن حسن نية ويعلنان ثقتهما بأنه معنا ، قلبا وقالبا . وقد أيدت حوادث

الاشهر اللاحقة تشاؤمي من هذا الشخص . ولكنه ظل يلعب على الحبلين ، بل على الحبال ، حتى ليلة انتخاب رئاسة الجمهورية .

وسيأتي ، فيما بعد ، تفصيل ما لعبه شقير من دور لصالح الدول الاستعمارية . فبعد وصول القوتلي قامت حملة مركزة من جميع الاطراف ترمي الى ازالة ما بيني وبينه من جفاء ، فصارت الوفود تأتي الي زرافات زرافات ، تلح علي راجية ان ازور القوتلي . وكانت لا تخفي انها مجبرة على عدم تأييدي في الانتخابات النيابية اذا رفضت مصالحة القوتلي . وكان بين الملحين اصدقاء اعزاء دفعتهم العادة الشامية الى مصالحة المختلفين وحملهم على بوس الشوارب ونسيان الماضي ، دون السعي لازالة اسباب الخلاف وارساء التفاهم على اساس مكين من الصراحة واحلال الود محل القطيعة . وكان الى جانب هؤلاء اناس مدفوعون بعامل الرغبة في ايجاد جبهة سياسية يتزعمها القوتلي ، تعود الى سياسته القديمة . ولا ريب عندي في ان امريكا وبريطانيا كانتا وراء هذه المساعي . وقد برهنت الوثائق التي استحصل عليها المكتب الثاني بوزارة الدفاع من احدى العواصم على التوجيه الاميركي والبريطاني لدعم القوتلي وجميل مردم في تلك الفترة . فقد كانت الجبهة التي وضعنا اسسها مع حزب البعث الاشتراكي ، المعروف بعدائه لدول الاستعمار ، تثير اهتمام دوائر تلك الدول وسفاراتها في سورية ، فشرعت تحاول ضم جميع الفئات تحت لواء القوتلي . واذ فشلت ، عزمت على اقصائي عن رئاسة مجلس الوزراء ،عند اجتماع مجلس النواب الجديد . فاذا ما تيسر لها ذلك واقامت حكومة يراسها شخص ضعيف الارادة وموال كفارس الخوري ويتولى زمام وزارة الخارجية فيها فيضي الاتاسي ، عملت على انضمام سورية الى حلف بغداد . ثم لما ظهر لها تصلبي في معارضة هذه الفكرة بذلت الجهود الجبارة لاقصائي عن رئاسة الجمهورية ورفع شكري القوتلي الى هذا المنصب ، بعد ان اجتمع الى مندوبي تلك الدول الاستعمارية ، فرنسا وبريطانيا وامريكا ، واكد لكل منها نواياه الطيبة نحوهم ، ووعدهم بشتى الوعود الخلابة .

ولقد وقفت تجاه الساعين للصلح بيني وبين القوتلي موقفا صلبا ، مفضلا الفشل وحدي على الظفر بمعيته .

وسار اهل دمشق على عادتهم المألوفة وهي الذهاب للسلام على كل قادم والترحيب به ، حتى وصلت بهم هذه العادة الى حد السلام على من يخرج من السجن بعد انتهاء مدة محكوميته ! فلا

عجب ان تحج الناس افرادا وجماعات الى دار والدة القوتلي في حي المهاجرين حيث جعل مقره . وانتشر اتباع المشار اليه يحثون كل فرد على القيام بالزيارة ويستعملون شتى الاساليب التي كان اقلها التشويق والرجاء والالحاح والتهديد . ثم ما لبثت ان تبلورت الغاية من حضوره الى دمشق ، اذ بدا يخطب داعيا الى جمع الكلمة (طبعا جمع الكلمة تحت زعامته) وتناسي الضغائن ، ومواجهة الاخطار صفا واحدا . فكان لهذه الصرخة ذات الغرض السياسي العميق الذي اشرت اليه ، صدى قبول في الاوساط السياسية الرجعية . فتضافرت جهود افراد الحزب الوطني وحزب الشعب لدعم الفكرة ، والتف حولها عدد وافر من المستقلين كمنير العجلاني ، ومن المشايخ كالكتاني وحبنكه ، وصار يطبل ويزمر للقوتلي كل من كان في مدة حكمه الاولى يشبع نهمه بالفوائد والوظائف له ولاقربائه ، بالمجان او بالعمولة ، معتقدا ان عهد المحسوبية عاد الى سابق مجده .

حزب الشعب يقاطع الانتخابات لسبب مجهول لم يعود من المقاطعة

ولسبب لا يزال مجهولا اعلن حزب الشعب مقاطعة الانتخابات النيابية . وقيل انهم كانوا يحسبون حسابا لتدخل الجيش فيها ضد مصلحة مرشحيهم . وقيل ايضا انهم ارادوا « الشانتاج » أو المساومة على عدد من المقاعد . وقيل ايضا وايضا انهم توقعوا الفشل ، فآثروا ستره بستار الانسحاب من الميدان . وعلى اي حال ، فلم يكترث لهذه المناورة احد ، وظلت الحملات الانتخابية سائرة في مجراها الطبيعي ، الى ان فوجيء الاهلون بمرسوم صدر ليلة الخامس من آب ، وهو آخر موعد لقبول الترشيحات ، يقضي بتأجيل الانتخابات حتى العاشر من ايلول . فذهل الناس لهذا التأجيل غير المنتظر والمشكوك بقانونيته ، وبدأوا يتساءلون عن الاسباب المبررة . فأجابت الحكومة ، بصورة غير رسمية ، ان القضاة المولجين بالبت في الدعاوى المقدمة من قبل المرشحين المرفوضة ترشيحاتهم قد اعلنوا الاضراب . فاذا لم تتدارك الحكومة الامر بتأجيل موعد الانتخابات ، تعرض كثير من النواب لابطال نيابتهم بسبب عدم البت في شكاوى منافسيهم . وفي الواقع ، كان اضراب اولئك القضاة مهزلة في تاريخ القضاء السوري . اذ تسلط السيد عبد الرؤوف سلطان ، الموالي لحزب الشعب ، على ضمير اكثرية اعضاء اللجان المذكورة وحملهم على الاضراب خدمة لصالح حزب الشعب نفسه . ونزلت الحكومة عند رغبة ذلك الحزب ،

مدفوعة ايضا بالخوف من تهـديد الاتاسي بالاستقالة من رئاسة الجمهورية !

وكان تأثري من هذا العمل ناشئا عن تألمي من الاستخفاف بهيبة الحكومة ومن ضعفها ، كما كان ناشئا عن التذمر من اطالة امد الفترة التي تسبق يوم الانتخاب اربعين يوما آخرين ، يتحمل فيها المرشحون مختلف الاعباء والمتاعب .

فاتصلت بصبري العسلي لاعلم موقفه ، فقال لي انه عند السيد حبيب كحالة . فذهبت اليه وتحادثنا مليا . وكان الغيظ باديا على وجهه ، اذ انه دبر اموره على اساس خلو الميدان من مرشحي حزب الشعب . وهكذا انقلبت حساباته راسا على عقب ، وعاد الى تنظيم الخطط والمقالب ليحمل مشعل حزبه في معركة يواجهه فيها حزب الشعب ، وخاصة في حلب والاقضية التابعة لها ، بقوة لا قبل له بالتغلب عليها . واخذ يلعن سعيد الغزي وشوكت شقير وكل من كانت له يد في هذه المناورة . فايقنت انه بريء منها ، وذهب بي التفكير الى ان لشكري القوتلي ، على الاغلب ، ضلعا في هذا الامر ، لانه كان يضع خططه على اساس تكوين جبهة من الحزب الوطني وحزب الشعب ، بحيث لا يكون لاحدهما اكثرية واضحة تسمح لـه بالتحرر مـن زعامته . فاذا انسحب الشعبيون ، حل محلهم مرشحو الحـزب الوطني او مرشحو كتلتنا . وفي هاتين الحالتين تهديد لنجاح خططه .

فمصلحته ، اذن ، كانت في حمل الحكومة على استرضاء حزب الشعب واعطاء الوعد القاطع بعدم تدخل الجيش ضده ، ليتسنى نجاح المرشحين الشعبيين في حلب واقضيتها بعدد غير قليل من المقاعد النيابية . فليس مستغربا ، بعد ان وضحت مصلحة القوتلي على هذا النحو ، ان يكون في جملة الذين ضغطوا على الضباط والحكومة لتأجيل موعد الانتخابات .

وفي عودة حزب الشعب عن قرار المقاطعة ، وفي اشتراكه في الانتخابات في الموعد الجديد ، دليل حسي على ان الامر سوي في هذه الفترة على ما بدد مخاوف ذلك الحزب .

وكان من نتيجة قرار التأجيل ان بردت الهمم وخف الحماس . وقد لمست اثر هذا البرود في قلة عدد قاصدي داري . اذ اقتصر صباحا على ابناء عمي ونفر قليل من الاصدقاء ، ومساء على عدد اكبر لكنه ، على اي حال ، اقل بكثير من ذي قبل . ولا ريب في ان

الدعاية التي بـدأ القوتلي وجماعته يركزونها علي كان لها الاثر الواضح في تقليل عدد هؤلاء الزوار . وصارت الاجتماعات بيني وبين اصحاب الراي والقول في الاوساط والاحزاب والاحياء تعقد ، تارة في دارتي بدمر حيث الاعين لا تتصيد الرائح والغادي ، وتارة في دور بعض الاصدقاء . وشعرت ان كثيرا من الزعماء الانتخابيين كانوا يتجنبون الظهور بمظهر المؤيد لي علنا ، خوفا من فجور اتباع القوتلي وحملتهم عليهم . وهكذا اتصلت بزعماء جميع الاحزاب والهيئات السياسية والدينية والعلمية والشبـاب وارباب المهن والحرف ، فلمست عندهم رغبة في التضامن معي ، شرط ان لا ينتشر خبر هذا التضامن على الملأ . وكانوا يؤكدون لي انهم سيوعزون الى اتباعهم وانصارهم بادخال اسمي في قوائم انتخابهم . ولم استثني من هذا الاتصال بالاحزاب والهيئات الا ممثلي حزب الشعب .

واستنتجت من هذا كله ، ومن الاحاديث التي كان يرويها لي انصاري ، ان القطيعة مع لبنان (وهي سياستنا التي نفذتها حكومتي في ١٩٥٠ بالغاء الوحدة الجمركية مع لبنان وافساح المجال امام التجارة السورية للعمل المباشر مع البلاد المنتجة والمصدرة) كانت في مقدمة الحسنات الملصوقة باسمي . وكان الشعب السوري باجمعه قد لمس فوائد هذه السياسة الاقتصادية التي فتحت امام التجار آفاقا جديدة كان تجار بيروت يحجبونها عنهم . وصارت الصناعة السررية محمية من مزاحمة البضائع الاجنبية ، فكثر عدد المصانع وازداد عدد العمال ، كما افادت هذه السياسة الزراعة بحماية المنتوج المحلي . فلم يكن مستغربا ان يقابلني افراد الشعب بشعور المنّة والتقدير ، لما قدمته لهم من خدمات . وكان لموقفي بقطع الصلة والرباط بين العملة السورية والفرنـك الافرنسي ذكرى طيبة في النفوس . هذا فضلا عن خدمتي الاقتصاد السوري في شتى الميادين ، خصوصا في انشاء اول معمـل للشمينتو بدمشق ، على اساس المساهمة ، بعد ان كانت التجربة فشلت في ١٩١١ ، حين انشىء معمل للزجاج كشركة مساهمة ايضا .

ولا انكر ان كثيرا من اصحاب المصالح كان حاقدا علي لعدم مسايرتي لهم في قضاء اشغالهم على ما يرغبون ويطمعون به . غير ان الاكثرية كانت تسجل لي نزاهة يدي ، وعدم تشفعي للاصدقاء والانسباء ، واحقاقي الحق ولو لاخصامي .

وكان الجميع ، اخصاما وانصارا ، يقرون بخبرتي في الشؤون

الاقتصادية ويعتبرونني ركيزة ثابتة وموجها حميدا لمستقبل البلاد الاقتصادي ، يثقون به كل الثقة ويمنحونه تأييدهم المطلق .

وكان البعض يتهمني بالتعالي والتكبر . وكانت هذه التهم ناشئة ، اما عن ضغينة وحقد وحسد ، واما عن جهل بحقيقتي . وفي الواقع ، لم اكن حتى الآن من السياسيين الذين يحاولون استجلاب رضى الناس بالوجه البشوش ، واليد الممدودة للمصافحة، واللسان المتمرس بالتملق والوعد الكاذب ...

فكنت لا اخفي ما في نفسي ، ولا اعد الا بما استطيع . وكنت ارد الطلبات غير المحقة ، بمعزل عن اية صداقة او قربى . ولم اسمح في المجال للمرتزقة حتى يحيطوني ويحصروا المنافع والارباح والوظائف بذويهم ومحاسيبهم . ولم يكن لي « حاشية » كحاشية شكري القوتلي ، مثل امين ، وراعي الصفرة ، والبرنكجي ، وشفيق سليمان ، وعبد الكريم العائدي ، وامثالهم — او كحاشية جميل مردم — مثل تلو ، والبيروتي ، والقباني ، وخدام السروجي ، ورفعت غازي — لا يكتفون بملء جيوبهم بالاموال بل يتسلطون على الناس ، ويسرحون ويمرحون في دوائر الدولة ، ويجوبون الوزارات والمصالح العامة لالتماس قضاء حاجة زيد وتمشية مصلحة عمرو ، خلافا للحق والعدالة والوجدان . ويا ليتهم يتنعون بهذه الفوائد المادية . فقد استشرى امرهم حتى صاروا يسيرون المظاهرات، ويهاجمون المخازن والدور ، ويضربون الناس ويشتمونهم ، حتى وصل بهم الامر الى القتل والتعذيب .

حاشية السوء لدى القوتلي ومردم

وكان القوتلي ومردم اسوأ مثلين للقادة الذين تسيطر عليهم حاشيتهم . فيطلقون يدها لقاء دعمها وتأييدها لهم في الاوساط الشعبية . وكان هذان الزعيمان العامل الرئيسي لقيام الموجة الكاسحة التي ايدت انقلاب حسني الزعيم ، تخلصا من عهد ذميم مرذول .

وفي جملة الحوادث المشينة التي قام بها اتباع القوتلي ، كانت المؤامرة التي حاكها ابو عبده العشي ، من زعماء حي العمارة بدمشق ، خدمة لسيده . وذلك اعتقادا منه انها ستبعد الناس عني . ذلك ان شابا دمشقيا كان يركب دراجة ويسير بها في شارع العمارة ، وهو يحمل سلة مغطاة . فاذا بصوت انفجار يدوي بشدة . وحين التفت الناس شاهدوا ذلك الشاب مضرجا بدمائه ، وقد مزق الانفجار دراجته والسلة . فحملوه فورا الى المستشفى .

ولما جاء الطبيب الشرعي مع المحقق العدلي لاخذ افادته ، قال وهو يعالج سكرات الموت ان ابو عبده العشي اعطاه القنبلة الموقوتة التي انفجرت ليلقيها في المساء على ساحة داري بسوق ساروجه ، عندما تكون مكتظة بالزوار .

فسجل المحقق هذه الافادة . وما ان سمع نفر من ابناء عمي هذا الخبر ، حتى ذهبوا مع ابو عبده ديب الشيخ الى حيث كان الجريح . وحين سمعوه يردد هذه الاقوال ذاتها ، اتصلوا بي . وكان مدير الشرطة اوعز بالقاء القبض على العشي وولديه ، وبدأ المحقق يأخذ افادتهم .

وبعد قليل ، اخبرت بأن مدير الشرطة يعمل على اطلاق سراح الموقوفين . وكان المدير المذكور السيد (؟) من انصار حزب الشعب.

فهتفت لرئيس الاركان ، وكان على علم بالحادث ، واخبرته بعزمي على الانسحاب من الترشيح اذا نفذ مدير الشرطة خطته واطلق سراح الموقوفين . واسمعه شتير كلاما قاسيا ، وهو ان ضعفه واستخذاءه تجاه حزب الشعب سيوصل البلاد الى الفوضى ، والشعب الى الاقتتال . ولم يحر الموما اليه جوابا ، بل وعد بتدارك الامر . الا ان كلامه لم يكن منطويا على الاهتمام الواجب تجاه مؤامرة دنيئة كاد نجاحها يودي بحياة العشرات او المئات من ضيوف داري .

وقبل ان اكمل حديث الانتخابات ، لا بد لي من تسجيل مساعي الحزب الوطني لتبرئة ساحة العشي وولديه . فهددوا ديب الشيخ وغيره من الشهود ، وبذلوا كل جهد حتى انتهت المحاكمة بالافراج عن المتهمين ، وهم ناصعو الجبين رافعو رأس المحسوبية والحقد والضغينة .

وتوافد الناس على داري بعد انتشار خبر هذه المؤامرة ، ومناوئي بالنجاة ، انسا وزواري . ولا ريب في ان حائكي المؤامرة خدموا مصلحتي الانتخابية ، على غير ما ارادوا وما لم يرد الله ، وهو لا يحب الكائدين .

اما البيان الانتخابي الذي وضعته وطبعته وبدأت بتوزيعه ليلة تأجيل موعد الانتخابات ، فقد نشرته الصحف كلها وعلقت عليه . وكان الاقبال عليه شديدا ، بحيث لم يبق عندي منه سوى اعداد قليلة ، مع انني طبعت منه الفي نسخة . ولم يكن هذا الاقبال لمجرد الاطلاع على ما ابديته من خطط جعلت نفسي مرتبطا بالسعي لتحقيقها فحسب ، بل لان هذه الخطط كانت قائمة على

دراسة واقعية مبنية على تجارب السنين التي قضيتها في الحقل الاقتصادي والحكومي . ولم ترق الآراء التقدمية التي التزمت بها لطبقة معينة من اصحاب رؤوس الاموال الضيقي التفكير ، الذين ينكرون التطور الاجتماعي العالمي ولا يسمحون حتى باجراء تعديلات تطورية على النظام الاقتصادي . فهم يحرصون على الاحتفاظ بكل شيء ، ولو كان حرصهم هذا يؤدي الى خسارتهم كل شيء . فاذا قلنا لهم ادوا القليل فتتجنبوا اخطار الشيوعية التى تخشون ، قالوا انك شيوعي . واذا قلنا لهم عاملوا عمالكم وفلاحيكم بالعدل والحسنى والانصاف ، قالوا انك تريد اثارة العمال والفلاحين ضدنا . واذا اقترحنا توزيع الاراضي الشاسعة التي تملكها الدولة على الفلاحين المعدمين ، قالوا لا ، نحن نأخذها ونحن نشغلهم عندنا . واذا رأينا اشراك العمال في ارباح معاملهم ، هدروا وقالوا هذه المشاركة فكرة شيوعية . غير انهم كانوا يصفقون لاقتراح انشاء السدود وارواء الاراضي العطشى، طمعا بالحصول عليها واستثمارها . وكانوا يهتفون للقطيعة مع لبنان ، لان معاملهم التى كانت علسى وشك الافلاس ، بدأت بعد الانفصال الجمركي تدر عليهم الارباح الطائلة .

وهنا لا بد لي من ذكر حقيقة ربما خفيت عن الناس ، وهي ان الشركة الخماسية التي افادت من الانفصال الجمركي اكبر فائدة وعتبت عندئذ على القوتلي استنكاره موقفي من لبنان ، عادت الى حضنه في ١٩٥٤ وسارت بتوجيهه . فامدت الحزب الوطني بمبلغ من المال يقال انه بلغ مئة الف ليرة سورية ، وحاربت ترشيحي حربا شديدة رغم ان احد الشركاء فيها كان يتظاهر بالتأييد . حتى انه حمل احد الصحفيين المسيحيين على دخول قائمتي ليفسد علي امكان الاتفاق مع سواه من المسيحيين ذوي النفوذ الانتخابي . ولم تتضح لي هذه الخطة الشيطانية في اول الامر . لكنني كنت استغرب برود همة المرشح المذكور ، وديع الصيداوي ، وعدم حضوره الحفلات الانتخابية .

واما الشباب الواعي ، فقد تلقى خطتي السياسية ، وهي محاربة الاستعمار ، بكل ترحاب وتأييد . وانحاز الي العمال بنقاباتهم ، بعد ان قرأوا بياني الانتخابي وسمعوا مني الخطب بتأييد مطالبهم ، لا على سبيل التملق واستجداء اصواتهم ، لكن عن رغبة صادقة في رفع شأنهم وتحسين اوضاعهم .

وكانوا يذكرون انني اول من قام بتحقيق مطلب عادل من مطالب العمال ، عندما قدمت في ١٩٤٤ مشروع قانون العمل الذي حددت فيه اوقات العمل بثماني ساعات يوميا ، وضمنته قواعد عديدة جديدة لصالح العمال ، ومنعت فيه تشغيل الاحداث ، كما عينت اصول المراقبة الصحية ، وغير ذلك .

وكان الموظفون ، اجمالا ، يذكرون موقفي في ١٩٥١ بتقديمي مشروع قانون بشأن الترفيه عنهم وتحسين اوضاعهم ، ذلك المشروع الذي عاكسه حزب الشعب ووضعه في زاوية النسيان .

اما الاحياء الشعبية ، فكانت تربطني بزعمائها روابط عديدة ، منها المباشر ومنها ما كان عن طريق الاصدقاء والاقارب .

ازدياد شعبيتي رغم مساعي الخصوم

وتضافرت هذه القوى كلها فآلت مساعي الاخصام الى الفشل، رغم الجهود الجبارة والاموال الوفيرة التي بذلوها بسخاء لشطب اسمي وحده وابقاء اي اسم كان . واقتصرت في اجتماعاتي العامة على ما يعقد في داري ، حيث كان المؤيدون يلقون الخطب ، سواء بقصد تاييدي فقط ام بقصد الدعاية لانفسهم . واذكر ممن كانوا يتطوعون للخطابة الشيخ عبد الرؤوف ابو طوق ، وكاظم الداغستاني ، ونزيه المؤيد ، وكامل البني ، وغيرهم . اما رفاقي في القائمة فكانوا يكتفون بالجلوس دون كلام . وهذا ما اسهم في فشلهم في الدورة الاولى .

وكنت اقبل دعوة النوادي الرياضية ، فتقام الحفلات تحت رعايتي . وكنت احضرها ومعي سرب من الاصدقاء والمؤيدين يمتطون السيارات الصغيرة والكبيرة على شكل تظاهرة يهتفون فيها : للرئاسة ، خالد بك . للزعامة ، خالد بك . للنيابة ، خالد بك . وهلم جرا ، مما كان يثير غضب الطامعين بالرئاسات والزعامات . وكانت الطلقات النارية تشق عنان السماء حماسا وابتهاجا . وكان هذا كله يجري رغم الحاحي على الهاتفين واصحاب المسدسات بأن يرجعوا عن عادتهم .

وصرت خبيرا بفنون الملاكمة والمصارعة وكرة السلة ، من كثرة ما حضرت هذه الانواع من الرياضة . اما عن نادي الحمام ، فقد دعاني احد رؤسائه الى حفلة خاصة تقام احتفاء بي . واصر علي بالقبول رغم الاعتذار المتكرر . فلما حضرت في الموعد المعين، لم اجد سوى سفير مصر وشخصين آخرين . وكانت سائر المقاعد خالية ، فظننت انهممتاخرون . لكن تبين لي فيما بعد انهم قصدوا

تبويخ الحفلة المقامة لي.وكان يرأس النادي المرشح سهيل الخوري، مرشح الحزب الوطني وابن استاذي وصديقي فارس الخوري .

وقد تميزت دعايتي الانتخابية بعدم شراء الاصوات والضمائر ، فاقتصرت نفقاتي على ما يقدم في الدار من القهوة ، وعلى اجور السيارات للذين كانوا يذهبون معي الى الحفلات الرياضية ، وعلى ما كنت امنحه لتلك الجمعيات من مبالغ تافهة ثمنا للتذاكر . وقد اتصل بي بعض زعماء الاحياء ليذكروا المبالغ التي يعرضها عليهم زعيم هذا الحزب ، او ذاك ، او مرشح من اولئك المرشحين ، على امل ان يدب بي الحماس فاقتدي بهم . وكنت اصارحهم كل مرة بان لا امل لهم في ان ينالوا مني اي مبلغ عاجل او آجل ، او وعد بوظيفة او بقضاء منفعة !

واردت تنظيم الامور بفتح مكتب في كل حي ، يقوم بالدعاية في ذلك الحي ويوزع المناشير ويواجه الدعاية المعاكسة ، ثم يكون في يوم الانتخاب مركزا لتجمع المناصرين والوكلاء على الصناديق . وذلك على ان توكل ادارة كل مكتب الى هيئة من ذلك الحي ، تأخذ على عاتقها كل ما يتعلق به ، وتتصل بالمركز المؤلف من عدة اشخاص يوجهون الحملة ويقومون بالاتصالات العليا باشرافي واشراف زملائي في القائمة . لكن تنفيذ هذا البرنامج لم يتيسر لي بسبب عوامل عديدة اهمها ان من اخترتهم للبقاء في المركز الانتخابي الرئيسي آثروا التجوال في البلد والاتصال مباشرة بمن يعرفون من كبار الناخبين . اضف الى ذلك اختلاف الناس فيما بينهم على القيادة . اذ كان كل واحد يطمع بأن يكون رئيسا للمركز الذي في حيه . حتى ان الصعوبات تجلت في اختيار الوكلاء على صناديق الانتخاب . فقد رفضنا من اشترط ان يتناول اجرا لقاء هذا العمل . وهكذا اضطررنا الى الاستغناء عن الوكلاء على الصناديق التي اعتقدنا أن نصيبنا فيها ضئيل .

ونشطت الهيئات النسائية وبدأت تستقبل المرشحين . وكان قانون الانتخاب لا يسمح لهن بان يصبحن نائبات ، فكانت مساعيهن ترمي الى عدم الاكتفاء بحق الاشتراك في الانتخاب ، بل بحق الترشيح للانتخاب . وكن يعلن للمرشحين بان تأييدهن متوقف على وعدهم بتبني مطالبهن والسعي لتحقيقها في مجلس النواب العتيد . وكان هذا وعدا غير ثقيل على نفوس المرشحين، فلم يشذ احد منهم عنه ، مشفوعا بالايمان المغلظة . وكنت ، طبعا ، من هؤلاء ، رغم

انني اقترحت عليهن اعطاء السيدات السوريات ، بمجموعهن ، مقعدين او ثلاثة على ان يقتصر حق انتخاب هؤلاء النائبات على السيدات انفسهن . ذلك لانني كنت اشك في ان يقدم ناخب ذكر على انتخاب مرشحة للنيابة . وقد اقمت في داري حفلة للسيدات حضرتها نحو مئتي مدعوة من السيدات والاوانس ، فالقيت فيهن خطابا حاولت ان اكسب عطفهن وتاييدهن بذكر ما يدخل الى نفوسهن البهجة والفرح والضحك . وتجنبت القضايا السياسية العويصة خوفا من ان يستولي الملل والنعاس على المستمعات . واجابت السيدة عادلة بيهم على خطابي بخطاب رقيق يشبه بطرازه المتصنع والجدي ما يقوم به الاولاد الصغار من اوضاع وحركات عندما يلعبون لعبة المضيفة والضيوف ، فيتزاورون في بيوتهم — وهي ناحية من الغرفة احاطوها بطراريح ومخدات — ويتساءلون عن صحة الاولاد والاهل ، ثم تدور صاحبة الدار على ضيوفها بكشاتبين صغيرة مليئة بالماء القراح ، كانها تقدم لهم القهوة .

على انه لم يخطر في بال احد ان المعركة بين النساء على صناديق الانتخاب ستكون حامية الى الدرجة التي وصلت اليها في الدورة الاولى ، وخاصة في الدورة الثانية ، كما حصل في ١٩٥٧ حينما حمي الوطيس بين مرشح التجمع القومي ، رياض المالكي ، ومنافسه الشيخ مصطفى السباعي، مرشح حزب الشعب والهيئات الدينية والرجعية ، اذ اشتد النزاع بين القوميات السوريات وبين الشيوعيات ، فاخذن بشعور بعضهن ينتشنها وثياب بعضهن يمزقنها . اما السباب والشتائم والتهم بتناول الدولارات ، فكانت لا تعد ولا تحصى .

وفي المرحلة الاخيرة من الحملة اعلن الحزب الوطني قائمته ، وقد احاطها بالعلم السورى المطبوع بالوانه الثلاثة على ورق صقيل . وكان على رأس القائمة صبري العسلي ويليه عفيف الصلح وبشير القضماني وظافر القاسمي وسهيل الخوري وانطون شلهوب والدكتور حقي ، وبذلك كان الحزب الوطني الحزب الوحيد الذي تقدم بقائمة كاملة لم يترك فيها مقعدا لسواه .

واما حزب الشعب ، فكان مرشحاه علي بوظو ورشاد جبري .

واقتصرت قائمتي علي وعلى سامي كبارة ونوري الحكيم

وجورج شلهوب ووديع صيداوي . واتقدم حزب البعث الاشتراكي على الانتخابات بصلاح الدين البيطار ومدحت البيطار .

واما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فكان مرشحوه فيصل العسلي وسيف الدين المامون ومنير الريس .

كما تقدم كل من سعيد حيدر وحسن الحكيم ونوري ايبش ومحمد آقبين ومنير العجلاني ومحمد المبارك ومامون المبارك ومامون الكزبري وخالد بكداش وسعيد الغزي وحبيب كحالة وغيرهم . وقد بلغ عدد المرشحين (؟) مرشحا .

ولم يجرؤ احد على التنبوء بنتيجة الانتخاب . فدمشق مدينة عجيبة لا يدل مظهرها على صميمها . فهي تثور فجاة حين يظن بانها هادئة ، وهي تصبر على الضيم لكنها لا تنسى الاحضان ولا تغفر للاساءة مهما طال الوقت عليها . والى جانب ذلك ، فقد كان ثمة عامل جديد وهو الغرفة السرية التي اوجب قانون الانتخابات على المنتخب ان يختلي فيها ليكتب اسماء من يقع عليهم اختياره . وظن اصحاب القوائم المطبوعة ان الناخب سوف يلقي هذه القائمة في صندوق الانتخاب دون ان يدخل عليها اي تعديل . لكن تبين يوم الانتخاب ان اكثرية الناخبين الساحقة لم تتقيد بالقوائم التي اعدتها الاحزاب او الجماعات ، بل اعملت فيها الشطب والتعديل او القتها في الارض واودعت في الصندوق قائمة موضوعة بحرية خارج مركز الانتخاب . وكان وكلاء المرشحين وعملاؤهم يهجمون على الناخب ويستعملون معـــــه وسائل الترغيب والتحبيب العديدة ويدفعون اليه بالقوائم المطبوعة والبيانات والقصاصات الصغيرة ، فيحمل الناخب كل هذه ويدخل الغرفة الســرية ، وهنالك يعتمد على القائمة التي يكون قد كتبها في داره .

ويمكن الادعاء بان ادخال اصول الغرفة السريةعلى الانتخابات النيابية طور الموقف السياسي والاجتماعي في سورية ، في ١٩٥٤ ، بحيث ادت الانتخابات النيابية ما يطلب منها . وهو ان تكون مرآة صادقة لمواطف الناخبين واتجاهاتهم الصحيحة، بدون ضغط واكراه كانا يلازمان كل انتخاب سابق. وتمكنت الاحزاب التقدمية من الفوز بالانتخابات ، حتى في القرى التي يملكها الرجعيون الاقطاعيون . اذ ان الفلاحين كانوا يخفون في اسفل احذيتهم القائمة المكتوب فيها اسماء المرشحين التقدميين ، فيلقونها في الصندوق بعد ان يكونوا مزقوا قائمة صاحب القرية قبل دخول الغرفة السرية .

وهكذا نجحت قائمة الحوراني وفشلت قائمة حسني البرازي وعبد الرحمن العظم في حماه .

فاذا اضفنا الى عامل الغرفة السرية عامل الانتخاب المباشر ، وكان في الماضي على درجتين ، تمكنا من تفسير كيفية انتقال المقاعد النيابية من الطبقة المحافظة الى الطبقة المتحررة التقدمية . ولا ريب في ان التقدميين لم يتوصلوا حتى الآن الى الحصول على اغلبية المجالس النيابية، وذلك بسبب العناصر التيكانت تأتي عن المحافظات وهي من طبقة اصحاب الاراضي المحافظين . لكن التطور كان سائرا بخطى سريعة تجعل احتمال تغير الحال كبيرا .

لذلك لم يكن من السهل التنبؤ بنتيجة الانتخابات . ولم يكن احد من المرشحين ضامنا نجاحه . وحين جاء اليوم الاول نشطت الفئات في الشوارع لاقتناص الناخبين وايصالهم الى مركز الانتخاب. وبقيت في الدار طول اليومين المخصصين للاقتراع ، دون ان ازور اي مركز من المراكز ، اذ ان المدة التي تطلبتها المعركة الانتخابية انهكت قواي الجسدية والمعنوية ، فاصبحت اتشوق الى انتهاء الانتخابات مهما كانت النتيجة . اذ كان المشرفون على الصناديق يشاهدون الناخبين يدخلون الغرف السرية وفي ايديهم قوائم الاحزاب ، فيظنون ان الناخب سيتقيد بما جاء فيها من اسماء . لكنه كان يعدل فيها وفق هواه او يمزقها ويكتب الاسماء نقلا عن ورقة خبأها في جيبه . فكيف يمكن والحالة هذه ان يستدل على اتجاه الناخبين ؟

انتهى اليومان بسلام ، واخذت صناديق الانتخاب الى مركز المحافظة وبدىء باحصاء الاصوات وتصنيفها . وجلسنا في الدار ننتظر النتائج التي صارت تأتينا الواحدة تلو الاخرى . ولم يمض وقت طويل حتى تبين الاتجاه العام . وظهر اني حصلت في اغلبية الصناديق على عدد من الاصوات يفوق عدد الاصوات التي نالها صبري العسلي ، وبوظو ، وبكداش ، وفيصل العسلي ، وغيرهم من رؤساء الاحزاب . فكانت هذه مفاجاة سارة لانصاري ، وكئيبة لاولئك . لا سيما ان هذه الاولية تأيدت لي حتى في الاحياء التي كان يظن انها طوع بنان الحزب الوطني ، كحي الميدان وحي الشاغور والمهاجرين .

فوزي بالنيابة باكبر عدد من الاصوات

وبلغ بي التأثر مبلغا كبيرا ، وقلت في نفسي : شكرا لهذه المدينة واهلها . فهم يقدرون المعروف ويحسنون انتقاء خدام

مصلحتهم العامة . ولم تكد هذه النتائج تظهر حتى غصت داري بالمهنئين ممن كانوا يرتادونها قبل ذلك وممـــن كانوا يتجنبون ولوج بابها . وهكذا اصبحت في اعين الجميع زعيم البلد غير المنازع .

وفاز معي في الدورة الاولى كل من سهيل الخوري ، وصبري العسلي ، وخالد بكداش ، ومنير العجلاني ، وسقط الباقون . الا ان منهم من حصل على العشرة بالمئة وما فوق من الاصوات ، فجاز له الاشتراك بالبالوتاج . ومنهم من سقط نهائيا .

وكان امامنا اسبوع لتهيئة عمليات البالوتاج ، قضيناه بقبول التهاني واقامة الزينات والعراضات وبالاجتماع مع زملائي في القائمة للتشاور في امر الاقتراع الثاني .

ولم يعد احد ، بعد فوزي الساحق ، يتلكأ في الحضور الى داري وعرض الاشتراك في قائمة البالوتاج . والح سعيد الغزي بأن ندخله فيها ، فادخلناه على رأسها ، باعتباره رئيسا للوزارة . وحذا حذوه سامي كبارة ونوري الحكيم وجورج شلهوب ، ممن لم يكتب لهم النجاح في المرة الاولى .

ثم ادخلت القائمة كلا من صلاح الدين البيطار وعلي بوظو ، بناء على طلبهما والحاحهما . اما الحزب الوطني ، فطلب الاشتراك ايضا . فقبلنا ان نأخذ منه مرشحا واحدا ، وفقا لما قبل به حزبا الشعب والبعث الاشتراكي . لكنه رفض الا ان نأخذ منه اثنين ، فاعتذرنا . وبقي الحزب وحده في المعركة ، فخسر مرشحاه الاثنان معا . واظن ان سبب رفض الحزب الوطني الدخول في قائمتي هو التزاحم بين مرشحيه ظافر القاسمي وبشير القضماني على المحل الواحد .

وقمت هذه المرة، بعكس موقفي في الدورة الاولى، بالتجول مع زملائي على صناديق الانتخاب كلها للدعاية لهم والاشراف على نشاط وكلائهم . وكنا نلتقي احيانا شكري القوتلي وصبري العسلي، وهما يقومان مثلنا بالتجول والدعاية . فكانا يعبسان في وجوهنا وينصرفان .

وظهرت نتيجة الاقتراع في المساء ففاز بـــه السادة سعيد الغزي ، وصلاح الدين البيطار ، وفيصل العسلي ، وجورج شلهوب وعلي بوظو ، ومحمد المبارك ، ومأمون كزبري .

ولم ينجح من قائمتي صديقاي سامي كبارة ونوري الحكيم ، فاسفت لذلك اسفا شديدا .

وفي اجتماع عقدته مع الحوراني وهرون ونظام الدين، احصينا عدد المقاعد النيابية التي حصل عليها المرشحون الذين كنا على تفاهم معهم ، فاذا بعددهم لا يقل عن الثمانين . فقررنا ان ينفرد المنتمون لحزب البعث الاشتراكي ، وان نضم الآخرين في كتلة نيابية اخرى ثم بدانا العمل على هذا الاساس .

وكان حديثنا مع السيد علي بوظو ، الذي انتهى بضمه الى قائمتنا وانجاحه بدمشق ، قد انطوى على التفاهم بين كتلتنا وحزب الشعب في المستقبل . وعلى هذا الاساس ، اجتمعنا في احدى قاعات مجلس النواب ، انا واسعد هرون وصلاح البيطار ، مع مندوبي حزب الشعب ، وهم ناظم القدسي وفيضي الاتاسي وعدنان الاتاسي على ما اذكر . وذلك بينما كان اكبر الاعضاء سنا يفتتح اول جلسة للمجلس الجديد . فتداولنا سريعا امر انتخاب رئيس المجلس ، فقال هرون : « عملا بحديثي مع اعضاء حزب الشعب ، فسننتخب مرشحه لرئاسة المجلس. وسيشتركون هم معنا في الوزارة التي سيؤلفها واحد من كتلتنا. فابدى القدسي عدم معارضته، الا ان زميليه لم يبديا موافقة صريحة. فادخل موقفهم هذا الشك في نفوسنا، لكن ضيق الوقت لم يسمح لنا باستجلاء واقع الامر . وانفض الاجتماع لنشترك في انتخاب رئيس المجلس ، فقلت للقدسي : « اني واخواني سننتخبك على اي حال ، فآمل ان يكون التعاون بينكم وبيننا صحيحا ومفيدا. » فشكرني ووعدني بذلك .

ولما دخلتُ قاعة المجلس وجدت ان الانتخاب قد بوشر به . ولحظت ان الحوراني واخوانه ينتخبون سعيد الغزي ، وان غيرهم من اخواني يفعلون كذلك. فقلت لهم بأنه لا يجوز ان ننقض ما اتفقنا عليه مع القدسي ، واسرعت الى تدارك الامر مع الاخوان الذين لم يكونوا قد القوا بطاقات تصويتهم بعد . وكانت النتيجة ان حصل القدسي على نحو ثمانين صوتا ، فاعلن فوزه .

ولا ريب في ان هذا النجاح لم يكن ليحرزه القدسي لو لم اتدخل مع رفاقي . اذ ان اصوات الحزب الوطني باجمعها لم تكن تكفي لنجاحه ، خصوصا ان بين اعضائه في حلب من الخلاف الازلي ما يعرفه الجميع . كما ان حزب البعث الاشتراكي ، كان تجمع حوله ١٧ نائبا، اقترع لسعيد الغزي وايده في ذلك فريق من النواب المنتسبين الى المحافظات والعشائر ممن يمتون بصلة الى الحزب الوطني .

فوز القدسي برئاسة مجلس النواب

وبعد الانتخاب ، سعينا لجمع من نجد فيه ميلا الى الانضمام

الى كتلتنا من النواب . واصر عبد الباقي نظام الدين على ان نعقد اول اجتماع في داره . وابديت ملاحظتي بأن بعض نواب العشائر لا يريد ان يحضر الى دار نظام الدين ، وان الافضل ان يكون الاجتماع في داري . لكنني لم افلح ، فنزلت عند راي اكثرية اخواني ، حتى لا يقال باني اريد ان استغل هذا الاجتماع لصالحي .

وقد استنكف فريق كبير من نواب العشائر عن حضور الاجتماع فبلغ عدد الحاضرين نحو خمسة واربعين نائبا اتفقوا فيما بينهم على تاليف كتلة برلمانية ، وانتخبوا لجنة لوضع نظامها . واستمرت الاجتماعات تعقد في داري بسوق ساروجة ، حيث انتهينا من وضع بيان بتأليف الكتلة الديموقراطية ، وقعه تسعة وثلاثون نائبا .

وتجمع النواب في احزاب وتكتلات سياسية على الوجه الآتي :

عدد النواب في ١٩٥٤		عدد النواب في ١٩٥٨	
٣٨	الكتلة الديموقراطية	٨	
٢٧	حزب الشعب	٣٨	
١٨	حزب البعث الاشتراكي	١٩	
١٨	كتلة العشائر	١٨	الكتلة الدستورية
١٤	الحزب الوطني	٢٢	
١٠	مستقلون	٢٤	
٦	الكتلة الحرة	٥	
٥	الكتلة الاسلامية	٥	الهويدي ورفاقه
٢	الحزب السوري القومي	—	
٢	الحزب التعاوني	١	
١	الحزب الشيوعي	١	
١٤١	المجموع	١٤١	

اعضاء الكتلة الديمقراطية في ١٩٥٤	صاروا في ١٩٥٨
احمد جعفر	مستقل
احمد كنو	شعبي
بدري عود	ديموقراطي
حمل شماط	ديموقراطي
جورج شلهوب	ديموقراطي
حسن الاطرش	دستورية
خالد العظم	مستقل

راغب البشير		وطني
رفيق بشور		مستقل
شاهين شاهين		ديموقراطي
صالح عقيل		ديموقراطي
عبد الباقي نظام الدين		ديموقراطي
عبد الرزاق الطحان		ديموقراطي
عبد الرزاق النايف		ديموقراطي
عبد العزيز المسلط		وطني
عبد اللطيف يونس		مستقل
عبد المجيد رستم		شعبي
عبد الوهاب الخفر		وطني
عبود الجدعان		حره
عزت خليل آغا		شعبي
عزيز عباد		شعبي
علي الدندشي		مستقل
علي يونس	حل محله	وطني
فاعور الفاعور		وطني
فائق فان		شعبي
فضل الله جربوع		وطني
قدري المفتي		مستقل
اسعد هرون		وطني
امين رسلان		وطني
رئيف الملقي		مستقل
فصيح الغانم		وطني
محمد محمود دياب		وطني
محمود حبيب		مستقل
نجدة البخاري		شعبي
نوفل الياس		وطني
هاكورشو		وطني
هواش مسلط باشا	حل محله	وطني
حزب الشعب في ١٩٥٤		**صاروا في ١٩٥٨**
١ احمد قنبر		شعبي

٢	اسبر اليازجي	شعبي
٣	بهجت نصور	شعبي
٤	جميل خلو	شعبي
٥	نافع دكار	شعبي
٦	ديكران جبراجيان	شعبي
٧	راتب الحسامي	شعبي
٨	رزق الله انطاكي	شعبي
٩	رزق الله سالم	شعبي
١٠	رشاد جبري	شعبي
١١	رشدي كيخيا	شعبي
١٢	شكري رحمو	شعبي
١٣	عادل كيخيا	شعبي
١٤	عبد الحميد دويدري	شعبي
١٥	عبد العزيز صلاح	شعبي
١٦	عبد الوهاب حومد	شعبي
١٧	عثمان حسن	شعبي
١٨	عدنان اتاسي	شعبي
١٩	علي بوظو	شعبي
٢٠	فرحان جندلي	شعبي
٢١	فيضي اتاسي	شعبي
٢٢	محمد رشاد برمدا	شعبي
٢٣	مسلم الحداد	شعبي
٢٤	معروف الدواليبي	شعبي
٢٥	ناظم القدسي	شعبي
٢٦	نوري الحجي	شعبي
٢٧	هاني السباعي	مستقل
٢٨	محمود سويدان	شعبي
	البعث الاشتراكي في ١٩٥٤	**صاروا في ١٩٥٨**
١	حسن اكرم الحوراني	بعثي
٢	حسن منيمه اليوسفي	بعثي
٣	خليل كلاس	بعثي
٤	دهام رجا الدندل	مستقل
٥	سعد الدين الخاني	بعثي

٦	صباح عامر	بعثي
٧	صلاح الدين البيطار	بعثي
٨	عبد الحليم قدور	بعثي
٩	عبد الكريم زهور عدي	بعثي
١٠	عبد الهادي عباس	بعثي
١١	فهد بن مشرف الدندل	مستقل
١٢	محمد رشيد سليمان	بعثي
١٣	محمد فيصل التركي	بعثي
١٤	محمد لطفي الحاج حسين	بعثي
١٥	منصور الاطرش	بعثي
١٦	نور الدين النجم	بعثي
١٧	وهيب غانم	بعثي
١٨	حسين مريود	بعثي

	كتلة العشائر في ١٩٥٤	صاروا في ١٩٥٨
١	انور راكان	كتلة حرة
٢	ثامر الملحم	كتلة دستورية
٣	تركي مهيد	دستورية
٤	حامد الخوجة	كتلة حرة
٥	حسين الشعباني	كتلة حرة
٦	حمدي العبد الكريم	دستورية
٧	دهام الهادي	دستورية
٨	راكان المرشد	دستورية
٩	عبد الابراهيم	دستورية
١٠	عبد الصمد الفنيم	دستورية
١١	عونيان المذلول	دستورية
١٢	فؤاد قدري جميل باشا	مستقل
١٣	فيصل النواف	دستورية
١٤	فيصل الهويدي	حرة
١٥	متعب الشعلان	دستورية
١٦	نائف رجب	حرة
١٧	نوري بن مهيد	دستورية
١٨	هايل السرور	دستورية

الحزب الوطني في ١٩٥٤		صاروا في ١٩٥٨
١	احسان الجابري	مستقل
٢	احمد فاخر الكيالي	وطني
٣	سليمان المعصراني (حل محل الحاج يونس)	مستقل
٤	سهيل الخوري	دستورية
٥	صبري العسلي	وطني
٦	عبد الله فركوح	وطني منشق
٧	ليون زمريا	وطني منشق
٨	مجد الدين الجابري	وطني منشق
٩	محمد خير الحريري	وطني
١٠	محمد سليمان الاحمد	وطني منشق
١١	محمد يوسف ابو رومية	وطني
١٢	مخائيل ليان	وطني
١٣	دياب الماشي	وطني

كتلة حرة في ١٩٥٤		صاروا في ١٩٥٨
١	عادل العجلاني	دستورية
٢	فرزت المملوك	مستقل
٣	محمد العايش	مستقل
٤	منير العجلاني	دستورية
٥	صبحي طه	مستقل
٦	مأمون الكزبري	مستقل

السوري القومي في ١٩٥٤	صاروا في ١٩٥٨
بديع اسماعيل	حل محله(؟)
حنا كسواني	حل محله ــوطني

الحزب التعاوني في ١٩٥٤	صاروا في ١٩٥٨
احمد اسماعيل	وطني
فيصل العسلي	تعاوني

الحزب الشيوعي في ١٩٥٤	صاروا في ١٩٥٨
خالد بكداش	شيوعي

الكتلة الاسلامية في ١٩٥٤	صاروا في ١٩٥٨
عبد الرؤوف ابو طوق	اسلامية

عدنان خوام		اسلامية
محمد ابو الخير القهوجي	حل محله الشربجي (وطني)	
محمد المبارك		اسلامية
مصطفى الزرقا		اسلامية
مستقلون في ١٩٥٤		**صاروا في ١٩٥٨**
حسن عبد الكريم		شعبي
زكي المدرس		شعبي
سعيد الغزى		مستقل
عبد اللطيف المقدار		وطني
غالب العياشي		مستقل
محمد مهاد الهواش		شعبي
مزيد المحاميد		وطني
مصطفى الامير ناصر		شعبي
مصطفى الامير ميرزا		وطني
الياس نجار		مستقل

تكليفي بتشكيل الوزارة وفشلي في ذلك

وكان رئيس الجمهورية ، في هذه الفترة ، بدأ مشاوراته لتاليف الحكومة . لكنه لم يكلف احدا . وكان الناس يعتقدون انني سأدعي الى تأليف الحكومة الجديدة ، باعتباري مرشح اكبر كتلة نيابية عددا فضلا عما بدا من ان حزب البعث الاشتراكي وعددا من النواب يؤيدونني . وفي النهاية ، استدعاني السيد هاشم الاتاسي – وكان ابنه عدنان حاضرا – وكلفني بتأليف الوزارة . وعلمت انه كان تحادث مع السيد احسان الجابري في هذا الامر ، دون ان يكلفه رسميا . الا ان السيد الجابري ظن ان الحديث ينطوي على هذه الفكرة ، فبدأ يفاتح بعض النواب . فقلت للاتاسي انني سأعمل جهدي للاتفاق مع حزب الشعب وحزب البعث والمستقلين والحزب الوطني نفسه على تأليف حكومة قومية يشترك فيها الجميع . فوافق الرئيس وكلف ابنه بدعم هذه الفكرة لدى حزب الشعب الذي كان منتسبا اليه . على انني لاحظت ان الاتاسي الصغير لم يكن متحمسا لتاليف الحكومة برئاستي ، ولو انه لم يظهر معارضة ما ، بل وعد بالسعي الحثيث .

واستدعينا الى القصر صبري العسلي، فجاء ومعه مخائيل ليان والامير نوري بن مهيد . فحدثهم الرئيس في امر تاليف الحكومة على

الشكل المقترح ، لكنهم ظلوا صامتين لا يظهرون تأييدا او موافقة . ولما اعيا صبري سكوتهم ، اخذت العسلي الى غرفة منفردة وسألته الحقيقة فاجابني : « اني احبك من قلبي ، كما تعلم ، لكنني لا استطيع تأييدك ولا الاشتراك معك. فحزبي غير موافق على التعاون معك.» فشكرته على صراحته وقلت له : « وما العمل اذن ؟ » فاجاب بحماسة : « امض في سبيلك والف الحكومة ولا تسل عن معارضة جماعتي . » فنظرت الى وجهه وتمعنت في اساريره ، فاحسست بانه صادق . فقلت له : « شكرا . » وانصرفنا ، كل في سبيله .

وعدت الى داري ، فجاءني مندوبا حزب الشعب ، علي بوظو وعبد الوهاب حومد،لاعطائي جواب حزبهما على الاشتراك برئاستي في حكومة قومية، فكان الجواب سلبا.فبهت وسألتهما عن الاسباب فسكتا . وكان سكوتهما ابلغ جواب . وتبادلنا الحديث ، فذكرتهما بانتخاب رئاسة المجلس وما رافقها منملاحظة امكان توحيد الصفوف. ولم آت على ذكر ما وعد به القدسي ، حينما اعتصم بسفينة قائمتي لينجو من الغرق في الانتخاب . وبعد ان فركا بايديهما وادعيا بانهما بذلا كل جهد ، وذلك على الطريقة الشامية العتيقة ، صرفتهما بالتي هياحسن وعدت الى زملائي اعضاء الكتلة الذين كانوا ينتظرون النتيجة . فافهمتهم ان الحزب الوطني وحزب الشعب رفضا الاشتراك معي في حكومة قومية . وهكذا لم يعد امامي سوى اعادة الامانة الى رئيس الجمهورية ليكلف غيري بالمهمة . فرفض الاعضاء واصروا علي بتاليف الوزارة بدون هذين الحزبين . لكنني قلت لهم بان الرئيس كلفني بتاليف حكومة قومية لا حزبية . ثم ذهبت الى القصر واوضحت لصاحبه ما جرى ، فاسف اسفا حقيقيا وعاد يلح علي في تاليف الوزارة بدون تردد ، ولو لم يشترك الحزبان فيها . ولم يسعني ، ازاء هذا الاجراء الذي قارب الرجاء ، ان ارفض طلب الرئيس . فوعدته بان اقوم بمحاولة جديدة .

وبعد ان تركته ، اختليت بنفسي وعددت من يمكن تكليفه بدخول الوزارة . فوجدت ان كتلتنا ، رغم كثرة عددها ، فقيرة في الكفاءات المشهود لها، ولو كان فيها بعض النواب من الشباب الممكن الاعتماد عليهم في المستقبل ، اذا امضوا مدة تمرين مع الوزراء حتى يكسبوا الخبرة الكافية . لذلك خطر لي ان احدث منصب معاون وزير لكي يتسنى لهؤلاء الشبان التدرج والتمرين الكافيين . لكن المعضلة كانت في العثور على وزراء اصليين لتسيير شؤون الوزارات

في الحال لا في المستقبل البعيد».

وشعرت بأن زملائي لـم يسؤهم ابتعاد الوطنيين والشعبيين عن الاشتراك في الوزارة ، اذ انهم اعتبروا ان ذلك يزيد في عدد المقاعد الوزارية الشاغرة التي هم مستعدون لاملائها . وكان في مقدمة المتنطحين : فائق منان ، وشاهين شاهين !

اما اللذان كان من الممكن قبولهما لا على سبيل الاستعانة بالكفاءات ، بل على سبيل كونهما «مجمركين» فهما عبد الباقي نظام الدين واسعد هرون ، باعتبار انهما وليا الوزارة من قبل ، فسددا ما عليهما من ضريبة الاستهجان التي يؤديها كل وزير جديد يشغل للمرة الاولى مثل هذا المنصب الذي لا يستحدثه في الاصل .

وشكوت حالي لرئيس الجمهورية ، فقال لي : « استدع سعيد الغزي واستعن بسواه من اصحاب الكفاءات ، ولو من خارج المجلس . » فلم يعجبني هذا الراي ، ومع ذلك ارسلنا في طلب الغزي فاعتذر .

ولم اجد بدا ، والحال على ما ذكرت ، من الانسحاب . فهذا خير من ترؤس وزارة ضعيفة بافرادها ومن تعريض الكتلة الديموقراطية للتفكك ، اذا ما اخذت زيدا منها للوزارة واهملت عمرا . وصارحت زملائي بعزمي على الانسحاب ، واصررت على ذلك رغم الحاحهم .

وفي اليوم التالي ، دعا رئيس الجمهورية الاحزاب الى ارسال مندوبين عنها لحضور اجتماع عام برئاسته . فحضرت مع اسعد هرون عن الكتلة الديموقراطية ، وحضر العسلي وليان عن الحزب الوطني ، والحوراني والبيطار عن حزب البعث ، وعلي بوظو ونائب آخر عن حزب الشعب ، ونوري بـن مهيد عن الكتلة التي الفها نواب العشائر واشترك فيها نحو خمسة عشر نائبا .

فاوضحت لهؤلاء سبب اعتذاري عن تأليف حكومة قومية وقلت : « اما والامر كذلك ، فالافضل ان يتعاون الحزبان اللذان عارضا الفكرة على تأليف حكومة حزبية . » ثم كثر الجدل والاخذ والرد ، بدون جدوى ، وانتهى الاجتماع .

وكانت مناورة حزب الشعب ترمي الى اقصائي عن رئاسة الوزارة ، مهما كلف الامر . فلما انسحبت ، احاطوا بالرئيس الاتاسي وحملوه على تكليف فارس الخوري بتأليف وزارة قومية . وتناسوا انهم في ١٩٥١ كانوا يعارضون تكليفي لانني لم اكن عضوا في الجمعية

التأسيسية ، باعتبار انه لا يصح ان يولى رئاسة الوزراء احد من غير النواب . لكن فارس الخوري ، مع احترامي له ، لم يكن نائبا . فلماذا لم يشعر حزب الشعب بأي غضاضة في تسنمه رئاسة الوزراء ! بل انه اشترك معه ، وراح يدعو الى تاييده ، دون ان يحمر وجه اعضاء ذلك الحزب حياء وخجلا من هذا التناقض .

فارس الخوري يشكل الوزارة الجديدة

واستدعيت الى القصر ، فوجدت الخوري وفيضي الاتاسي وغيرهم يحيطون برئيس الجمهورية . فقال الخوري : « لقد كلفني الرئيس بتاليف وزارة قومية ، فقبلت المهمة . واني ادعوك الى الاشتراك فيها. » فأجبته : «لكن حزب الشعب بلغني ان الظروف الحالية لا تسمح لاعضائه بقبول هذه الفكرة.» فاطرق الاتاسي الصغير والاتاسي المتضع براسيهما . واستغرب الخوري قولي واكد ان الحزب المشار اليه اعلن له عن موافقته.. فقلت له : «لعل الظروف تغيرت بين ليلة وضحاها . » وعندها اطلعني على كيفية توزيع المناصب الوزارية ، فاذا به قد اقتصر على الرئاسة وخصني بوزارة الخارجية . اما الوزارات الباقية ، فوزعها بين حسن قنبر وعلي بوظو وفاخر الكيالي وبدوي الجبل والمبارك وغيرهم ممن لم اعد اذكر اسماءهم . ثم اضاف قائلا بأننا نحفظ لحزب البعث منصب وزارة دولة ان شاء الاشتراك في الوزارة . فقلت له : « لا استطيع اعطاءكم جوابا باسم الكتلة الديموقراطية حتى اعرض عليها الامر . وانني ، على اي حال ، اعتذر شخصيا . » فراح الخوري والاتاسي الكبير يؤكـــدان لزوم اشتراكي في الوزارة ويلحان علي شديد الالحاح . لكنني افلت من ايديهم وخرجت .

ورفضت الكتلة الديموقراطية ، بعد الاتصال مع حزب البعث الاشتراكي ، الاشتراك في الوزارة . ثم رحنا نعمل على حمل سائر النواب المستقلين على عدم الاشتراك ايضا . وقررنا ، اذا مـــا تالفت الوزارة ، ان نحجب الثقة عنها .

غير ان الخوري الف الوزارة على النمط التالي : الرئاسة ــ فارس الخوري ، الخارجية ــ فيضي الاتاسي ، العدلية ــ علي بوظو ، الداخلية ــ احمد قنبر ، المعارف ــ بدوي الجبل . وكان ثمة سواهم ، فجاءت خليطا من نواب حزب الشعب ، والحزب الوطني ، وكتلة العشائر .

وجاءني الشيخ عبد الرؤوف ابو طـــوق وراح يستنكر تولي الخوري رئاسة الوزراء . ثم اقسم على انه يقطع يده ولا يقترع له

بالثقة . لكن الله ستر ، فمنح ابو طـــوق الحكومـــة الثقة ولم يقطع يده . . .

وكان نواب العشائر كثيري النشاط في تاييد الحكومة الجديدة ، معللين ذلـــك بتخوفهم من اكرم الحوراني وحزبه الذي يريد توزيع الاراضي علـــى الفلاحـــين . فجمعـــت بين النوري بن مهيد وبين الحوراني فاكد له الاخير انه لا يفكر في هذا الامر . فهو قانع بأن ليس في المجلس اكثرية تقر اية فكرة من هذا القبيل . ثم اعطاه الضمانات الكافية ، فظهر بن مهيـــد بمظهر المقتنـــع بها . لكنه عندما عاد الى حظيرته ، رجع الى تاييد الحكومة مع زملائه النواب العشائريين .

وعقدت جلســـــة مجلس النواب ، فقرأ رئيس الوزراء بيان الحكومـــة الذي اشتمل ، فيما اشتمل ، على الاقوال المألوفة التي تؤكد سياسة الحياد وعدم التقيد باي حلف اجنبي . واراد الرئيس بهذا تطمين المعارضة واستجلاب رضائها .

وبينما كان الخطباء يتبارون في اظهار مقدرتهم الخطابية تأييدا للحكومـــة او معارضـــة لها ، جاء من يناديني الى خارج القاعة . فشاهدت امام المجلس جمهورا من المتظاهرين ، عرفت بينهم بعض الشباب المـؤيد لي . وكـــان الجميع ينادون بسقوط الاحلاف والاستعمار ويطالبون النواب بحجب الثقة عن الحكومة . ولم يتورع بعضهم عن شتم رئيس الوزارة بالفاظ مستهجنة . وبينما كنت اشير من بعيد الى من اعرف من المتظاهرين بالكف عن الشتائم ، والاكتفاء باظهار عواطفهم بادب وحشمة ، اذا بعدد من رجال الدرك يهاجمون المتظاهرين باعقاب البنادق ويفرقون المظاهرة بكل وحشية . فنهرت قائد الدرك وقلـــت له : « من اجاز لك ذلك ، ومن امرك باستعمال السلاح ؟ » فاجاب : « وزير الداخلية . » فهرعت الى قاعة الاجتماع وهمست في اذن زميلي النائب رئيف الملقي بان رجال الدرك يضربون المتظاهرين بالبنادق . فظن ، بدون ترو ، انهم يطلقون عليهم النار . فهاج وماج وصرخ في وجه وزير الداخليـــة قائلا : « انت تأمر باطلاق الرصاص على الشباب خارج هذه القاعة وتريد منا ان نمنحك الثقة ؟ انت مجرم . . . سفاح . . . » الى آخر ما في جعبته من الفاظ قاسية. فحصلت في المجلس ضجة وقام النواب الى خارج القاعة ليتحققوا من الامر . وكان احمد قنبر نفسه في طليعتهم . وعبثـــا كنت امسك بيد الملقي واقول لـــه انهـــم لم يطلقوا الرصاص ، بل ضربوهم باعقاب

البنادق . وهكذا عجزت عن تهدئة اعصابه المتفجرة ، فكان كصخرة دفعها السيل من عل .

وسرعان ما عاد قنبر ينفض عن كتفيه غبار الموت ، واخذ يكيل للملقي ابشع الالفاظ : كذاب ... مختلـــق ... مفسد . ثم روى للمجلس ان رجال الدرك لم يقوموا سوى بتفريق المظاهرة باعقاب البنادق ، ولم تطلــق رصاصة واحدة . واستطاع قنبر ان ينتهز هذه الفرصة لاكتساب عطف النواب باظهار سوء نية المعارضة . وبذلك ربحت الحكومة شوطا لم تلبث ان خسرته ، عندما اعتلى المنبر النائب عبد الكريم زهور ، مـــن اعضاء حزب البعث الاشتراكي ، وراح ، باسلوبه اللاذع الساخر،ينهش في هيكل الحكومة ويحطمه.وكنت مع ارتياحي لهذا الخطاب ، من حيـــث تنكيله بالحكومة وتجريحها ، لا ارتضي ما لحق رئيسها مـــن تعريض بشيخوخته وضعفه وعجزه . وقد آلمنــي فعلا منظر هذا الشيخ الوقور ، وهو يتحمل هذا التقريع والايذاء ، من شبان جدد في ميدان السياسة التي كان له فيها الصولة والدولـــة .

فقلت في نفسي : اما كان اجدى لهذا الرجل الطيـب القلب ان يبتعد عن هذا المعترك الذي لا يليق بمكانته ؟ فليتركه لمن هو اصغر منه سنا ، واقدر منه على دفع السخريـــة بالسخرية ، والتقريع بالتقريع . ولم يسعنـــي بعد هذا الموقف الا ان اورد في خطابي جملة اطيب فيها قلب هذا الرجل المسكين . فقلت موجها الكلام اليه : « ان جماعة حزب الشعب والحزب الوطني ارادوا الالتجاء اليك ليحتموا تحت علمك ويخفوا تحته بضاعتهم السيئـة ... » الى غير ذلك من وسائل التخفيف من حدة الهجوم عليه . واصررت في خطابي على ان الفقرة الواردة في البيان الوزاري التي تتعهد فيها الحكومة بعدم ابرام اي حلـف اجنبـي لا يمكن اعتبارها ضمانا كافيا ، اذ ان الحكومة تستطيع الدخول في مباحثات مـع الدول الاجنبية ، والاعتماد على اكثريتها النيابية لتغطية مواقفها . وهكذا تبرم الاتفاق وتتم الرواية . ثم الححت في وجوب صدور تصريح من رئيس الوزراء بانه يشجب اي حلف ، وانه يعد المجلس بعدم الدخول في ايـــة معاوضـــة مع دول اجنبية ، وانه يتعهد بالا يطلب من المجلس السماح له بذلك . واسرع الخوري الى تلبيـــة طلبي ، واعلن انه يعد وعدا قاطعا بعدم قبول البحث في اي حلـــف او معاهدة او اتفاقية ، ولو طلب اليه المجلس ذلك . فعلت وجـوه رؤساء حزب الشعب موجة من الانقباض ،

وراحوا يدمدمون بانهم غير موافقين على ما ابداه رئيس الوزارة من تصريحات لم يستشر الحكومة فيها! . فسمع الخوري هذا اللفظ ، فقال بانه يصر على ما قال ، وانه مستعد في اية لحظة للاستقالة من الرئاسة اذا كان رايه غير مقبول .

فصرنا نصفق لرئيس الوزراء ونضحك على الشعبيين الذين شعروا بان الرئيس ورطهم حيث لا يرتضون .

وعند التصويت علي الثقة ، فازت بها الحكومة . واقتصر عدد المعارضين على ٤٨ نائبا ، منهم سبعة عشر بعثيا . اما الآخرون فكانوا فلول الكتل الديموقراطية التي تضعضعت على اثر فشلي في تشكيل الوزارة .

وهنا لا بد لي من بيان حقيقة مرة . وهي ان اية وزارة ، مهما كان طراز تاليفها ، تضمن لنفسها اكثرية اعضاء المجلس . وهذه الاكثرية تزيد أو تنقص ، لكنها لا تقل عن النصاب القانوني . ولم يسبق لاي مجلس نيابي ، منذ بدء الحياة النيابية في سورية في ١٩٢٣ لغاية ١٩٥٧ ، ان اسقط حكومة . اذ كان كل مجلس يضم من الاعضاء عددا ممن لا يفهمون من النيابة الا انها سبيل للحصول على منافع خاصة بهم وباصدقائهم،وعلى تدعيم مركزهم الانتخابي للعودة الى المجلس ، لا لتحقيق سياسة معينة ، جيدة او سيئة ، بل لتقوية نفوذهم في بلدهم وتحقيق الافادة المادية عن طريق تهديد الوزراء بالانتساب الى المعارضة .

الغزي يخلف الخوري بعد انتخاب القوتلي رئيسا للجمهورية

وعلى اثر انتخاب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية واستقالة وزارة فارس الخوري ، الف السيد سعيد الغزي وزارة جديدة تحمل اسباب ضعفها وهزالها . وما ذلك الا بسبب الفجوة القائمة بين سياستها هي والسياسة الخارجية التي كانت البلاد ، بتكتلاتها التقدمية ، تدين بها . ولم تقدم هذه الوزارة على عقد الاتفاقية العسكرية الثنائية مع مصر الا تحت ضغط اركان الجيش . وعندما عرضت هذه الاتفاقية على مجلس النواب لاقرارها ظهر ، بشكل لا يدع مجالا للشك ، ان حزب الشعب ومناصريه ، مثل منير العجلاني والمبارك ، وفلول الحزب الوطني ، مثل مخائيل ليان ، واكثرية نواب العشائر الذين كانوا على صلة مع العراق (صلة قوامها المال الذي كانوا يقبضونه من نوري السعيد لاثارة القلاقل في سورية كما دل على ذلك ما ورد في المحاكمات التي جرت في بغداد على اثر الثورة العراقية بتموز ١٩٥٨) كانوا يقاومون التيار السياسي الموالي

لمصر ، وذلـــك رغم رضوخ سعيد الغزي لاوامر رئيس الاركان ، الزعيم شوكـت شقير . فكان ضعف ارادته يحول دون تزعم ادارة شؤون الدولـة وتسيير سياسة الحكومة في هذا السبيل .

وبدأ التفسخ في الوزارة يعمل عمله ، فصارت الاداة الحكومية مجلبة للهزء والسخرية ، اكثر منها للاحترام . وانتهى بها الامر الى الاستقالـة المزريـة .

وكم كان استغراب الاوساط السياسيـة عظيما ، عندما كلف القوتلي السيد لطفي الحفار بتاليـف الوزارة . وساد الاستنتاج ان هذه الخطوة انما هـي مؤامرة جديدة يراد بها تاليف حكومة موالية للعراق . ولم تكن ، بعد ، محاكمات العراق قد كشفت الستار عن ان لطفي الحفار كان يتناول من الملحق العسكري العراقي في بيروت راتبا متطوعا قدره الف ليرة سوريـة شهريا . ومهما يكن من امر ، فان مواقفه الماضية كانت كلها تدل على سيره في هذا الاتجاه . وقد تايدت هذه الشبهات بما بذله مخائيل ليان من جهود لحمل صبري العسلي على الاشتراك في الوزارة ، عارضا عليه نيابة الرئاسة . اذ كان بذلك يضمن دعم جميع اعضاء الحزب الوطني للحكومـة الجديدة .

لكن سرعان ما تحرك لولب الحركة المصرية ، فارسل محمود رياض فاخر الكيالي وامره بالعمل على احباط تلك المساعي . ولم يتاخر الكيالي لحظة واحدة بل ذهب الى العسلي وقال له : « ماذا تفعل ؟ انترك رئاسة الوزارة تفلت من يدك قانعا بنيابة الرئاسة وليس لها عمل ولا نفوذ ؟ ارفض هذا المقعد الصغير ، فتصبح الرئيس غدا . » فما كان من العسلي الا ان كلفه بالذهاب فورا الى القوتلي والاعتذار باسمه عن الاشتراك في الحكومة !

ثم انتقل الكيالي من بهو العسلي الى بهو القوتلي وقال له : « ماذا تفعل ؟ اتريد ان تقوم ضدك السعودية ومصر ؟ » فقال له القوتلي : « اعوذ بالله . » فقال الكيالي : «اذن ارجع عن الحفار وكلف العسلي ! » وبدأ الاثنان يفكران في كيفية الرجوع عن تكليف الحفار ، ثم اخذ القوتلي يحيك المناورات التي كان يتقنها ، تماما كما عمل مع هاشم الاتاسـي والامير عادل ارسلان في ١٩٤٩ . وهكذا اضطر الحفار الى الاعتذار ، لكن بمرارة وقرف ، بعد ان وصل الى مسامعه نبأ عزوف القوتلي عنه الى سواه .

العسلي يخلف الغزي في تاليف وزارة يتحرك فيها البيطار.

وتالفت وزارة العسلي ، فاشترك فيها الحزب الوطني وحزب

الشعب وحزب البعث الاشتراكي وبعض المستقلين . وكنت من العاملين على انجاح العسلي في مسعاه ، رغم ان ثلاثة من حزب الشعب دخلوا معه في الوزارة . والمضحك في الامر ان احدا لم يخطر بباله ان صلاح البيطار سيتسلم وزارة الخارجية . حتى هو نفسه لم يحلم بها ، لو لم يقترحه احمد قنبر . ولست ادري ان كان اقترحه على سبيل المزاح او على سبيل التمنين . وعلى اي حال فقد تمسك البيطار بالاقتراح. وهكذا كتب لسورية قبل الوحدة ان يكون البيطار آخر وزير للخارجية فيها،كما كتب له ان يلعب الدور الذي لعبه في ١٩٥٧ وفي المحادثات التي ادت الى الوحدة.وبالطبع،كان اشتراك البيطار في الحكم،لاول مرة في حياته،واخذه زمام وزارة خطيرة الشأن كوزارة الخارجية ، عبئا ثقيلا على منكبيه . فصار يأتي الي كل مساء حاملا الاضبارات ، فيقرأ علي البرقيات التي ترده من سفاراتنا وياخذ رايي في ما يجب عمله في جميع شؤون الوزارة. فكنت اخلص له النصح ، وادربه كتلميذ عزيز ، وارجو له النجاح . ذلك لانني كنت تبنيته في انتخابات دمشق النيابية في ١٩٥٤ فكان لهذا فضل في نجاحه . وظل يتردد علي ، هو والحوراني ، طيلة السنتين الماضيتين . وكان يشعر بضعفه ، غير مغرور ولا مدع ، لاسيما انه لم يمض وقت طويل على قيامه باعطاء الدروس للتلاميذ الساقطين في فحوص البروفه ، لقاء خمس ليرات سورية عن الساعة الواحدة! وكان يجلس في دكان صغير في حي الميدان ، اما الآن فها هو يقفز من ذلك الكرسي الصغير المتواضع الى مقعد وزارة الخارجية الوثير . على ان امارات الاستعلاء لم تبد عليه في بادىء الامر . ذلك لانه وضيع النفس، ومن كان كذلك يظل فاقد الطموح الى العلى، يطأطىء الراس ويفرك اليدين .

في عهد هذه الوزارة جرى حدثان كبيران : الاول داخلي ، وهو احتراق بعض الكنائس والقاء المفرقعات على دور سفارة فرانسا وقنصليتها في حلب — والثاني خارجي ، وهو الهجوم على مصر من جانب بريطانيا وفرانسا واسرائيل .

وكانت الوزارة اضعف من ان تتحمل هذين الحدثين الخطيرين، فعجزت في الاول عن مواجهة المؤامرة ومنع التعدي على الكنائس . واثبت احمد قنبر ، وزير الداخلية الشعبي ، انه اما عاجز عن تولي هذه الوزارة واما متآمر مع من قام بهذه الاعمال التي لم تكن الغاية منها الا الايقاع بين المسلمين والمسيحيين .

اما العدوان على مصر ؛ فقد ضعضع اركـان الوزارة في اساسها وكشف التنافر بين عناصرها . فكان جماعة حزب الشعب ومناصروهم يرجون في الصميم ان تخذل مصر ، ولو كان خاذلها اليهود والاستعماريون . اذ كان حـ ـ ـهم على مصر بلغ حدا اعماهم عن انها دولة عربية ، وان خذلانها هو خذلان للعرب كلهم ، وان سورية وسائر الدول العربية ستقع،بدورها، تحت نفوذ الاستعمار، وان عهـد الانتدابات وتوزيع النفوذ في الاقطار العربية بين بريطانيا وفرانسا سيتجدد ....

ولنعد الآن الى سرد ما علق بذاكرتي من الاحداث .

حديثي مع شوكت شقير حول سياسة الحكومة

كنا مدعوين في اوائل كانون الثاني ١٩٥٥ عند رئيس الجمهورية بمناسبة لم اعد اذكرها. وكانت الحفلة تضم اعضاء الحكومة، والنواب وكبار الضباط والموظفين المدنيين ، واعضاء السلك السياسي العربي والاجنبي . وبينما كنا في حلقات نتبادل شتى الاحاديث ، اقترب مني الزعيم شوكت شقير ، رئيس الاركان العامة ، وبدأ معي حديثا تناول فيه الاوضاع العامة وضرورة اصلاح الحال ، وخاصة في الحقل الدولي . اذ كانت الحكومة القائمة برئاسة السيد فارس الخوري وبعضوية نواب حزبي الشعب والوطني وبعض المستقلين ، سلكت في السياسة الخارجية مسلكا اقرب الى سياسة الحكومة العراقية منه الى السياسة المصرية في شأن الاتفاق الثنائي المزمع عقده قريبا بين العراق وتركيا . وكان موقف وزير الخارجية السيد فيضي الاتاسي ، وهو من حزب الشعب المعروف بميله الى الاتحاد العراقي ــ السوري والى تفضيله العراق على مصر ، اثار عدم ارتياح رئيس وزراء مصر السيد جمال عبد الناصر ، كما سأجيء على ذكره في الفصل الخاص بالكلام عن حلف بغداد . وقد تضاعف امتعاض مصر من الحكومة السورية بعد التصريح الذي نشرته احدى الصحف بدمشق عن لسان النائب السيد عدنان الاتاسي ، نجل رئيس الجمهورية ، بان والده لم يدع الصاغ صلاح سالم ، وزير الارشاد المصري ، الى الحضور الى دمشق .

واتضح لي من حديث الزعيم شقير ، في اثناء الحفلة ، ان الجيش ــ وفقا للخطة العامة التي سار عليها قادته منذ انقلاب الشيشكلي في اواخر ١٩٥١ ــ لم ينظر بعين الارتياح الى تطور سياسة الحكومة السورية على نحو يبعدها عن مصر والمملكة

العربية السعودية . وكان الاعتقاد سائدا ان ارتباطات قوية كانت قائمة بين قادة الجيش السوري وبين اولي الامر في القاهرة والرياض وان الفكرة المتفق عليها بينهم ترتكز على اساس ابعاد ساسة العراق عن التأثير على سياسة سورية ، فضلا عن الوقوف في وجه كل محاولة ترمي الى اتحاد العراق مع سورية .

وكنت ، ولم ازل ، متفقا معهم في الراي على ان سياسة رجال العراق — الوصي عبد الاله ونوري السعيد واتباعهما — تخدم مصلحة البريطانيين وتؤدي الى ازالة الكيان السوري المتحرر من شوائب الاستعمار واعادته الى دائرة النفوذ الاجنبي . وكان طبيعيا مني ان اتجاوب مع ما كان يبديه الزعيم شقير من مخاوف ومن رغبة في الحيلولة دون هذا الاتجاه في سياسة الحكومة القائمة . اي استئناف السعي الذي قام به حزب الشعب في ١٩٤٩ لخلق الاتحاد بين العراق وسورية . وكنت في ذلك الحين تعاونت مع قادة الجيش السوري على الوقوف في وجهه ، حتى فشل مشروع الاتحاد واصبح طي سجلات التاريخ منذ تسلمت الحكم في آخر شهر كانون الاول ١٩٤٩ .

هذه هي لمحة وجيزة عن الوضع السياسي في اول ١٩٥٥ ، اردت ذكرها ايضاحا للتفكير السائد في الاوساط الرسمية انذاك ، وتفسيرا للخطة التي فاتحني بها الزعيم شقير . وكان الزعيم يلح علي بضرورة التفكير في تغيير هذا الاتجاه . فاجبته بان هذا لا يمكن الوصول اليه ، ما دامت الحكومة القائمة مستندة الى اكثرية في مجلس النواب . فقال انه يظن ان هذه الاكثرية تنفرط ، اذا انضم الحزب الوطني وبعض المستقلين الى المعارضة والفوا حكومة جديدة. فاظهرت له شكوكي في امكان حمل الوزراء الوطنيين على الاستقالة، والإتفاق معهم على خطة سياسية تتعارض مع التي سارت عليها الحكومة الحاضرة ، لاسيما ان اتصالات قادة الحزب الوطني بساسة العراق لم تكن مجهولة ، وان الانقلاب على الشيشكلي الذي اشترك في تحقيقه بعض القادة العسكريين ، بالاتفاق مع الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث الاشتراكي والمستقلين ، انفقت عليه الحكومة العراقية المبالغ الطائلة وآزرته مؤازرة كبيرة .

وكانت هذه الملاحظات تقابل بابتسامة الزعيم الناعمة ، كأنها كانت تشير الى ان شهوة الحكم لدى القادة الحزبيين اقوى عندهم من فكرة التمسك بمبادىء سياسية والوفاء لها . ولم تكن تجارب

الحياة قد علمتني انه يسهل على بعض رجال السياسة الرقص على حافة المبادىء التي يشعلون الحطب تحتها ، مثلما يفعل زنوج أواسط افريقيا عندما يحتفلون بطبخ احد الاسرى البيض ، وانه لا يصعب عليهم حرق ما كانوا يعبدونه بالامس ، وسحق ما كانوا ينادون به من مبادىء وخطط . ولم تكن ، كما قلت ، خبرتي بالحياة السياسية تسمح لي بالتفكير في ان ثمة رجالا يسهل عليهم — او يطيب لهم القفز من مبدأ الى مبدأ ، كما يطير العصفور من غصن الى غصن .

فلا عجب انني لم استطع ان اتصور امكان تراجع جماعة من الساسة عن المبدأ الذي اعتنقوه — او تظاهروا على الاقل باعتناقه فعدلوا برنامج حزبهم ، اذ احلوا الحكم الملكي محل الحكم الجمهوري في اهداف الحزب ، ثم تعاونوا مع رجالات العراق وقبضوا منهم الاموال وتلقوا المساعدات لاسقاط الشيشكلي . فهل يتفقون اليوم مع المناوئين لسياسة رجالات العراق من اجل منصب رئاسي او وزاري ؟ وما هي الاسس والخطط الممكن الاتفاق عليها معهم بما لا يتعارض مع مسلكهم السابق ؟ وهل من اليسير دمج رجالات الحزب الوطني مع رجالات حزب البعث الاشتراكي في وزارة واحدة، بعد ان عارض كل من الحزبين اشتراك الآخر في وزارة العسلي الاولى التي تألفت بعد سقوط الشيشكلي ؟ وكيف يتسنى لي — وانا المكلف بان اكون حلقة الوصل بين هذين الفريقين — ان العب دوري بين جماعة تدين بمبدأ التمسك بالقديم ومحاربة التقدم وتجنب التصادم مع الاجنبي ، وبين جماعة يرتكز تفكيرها على الثورية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ؟

كان هذا كله مدار الحديث الخاطف مع الزعيم شقير . لكنه اسكتني في الاخير بقوله : « لا تنس العداء المتأصل في نفوس رجالات الحزبين ، الوطني والشعب ، والضغينة الملتهبة في قلوب قادتهم الحلبيين . » فابتسمت ، اذ كنت اعلم الشيء الكثير عن الحرب الشعواء القائمة في حلب بين جماعة رشدي الكيخيا وجماعة المرحوم سعد الله الجابري ، منذ ١٩٣٦ .

ففكرت قليلا ، ثم قلت له : « لنجرب ! » وسرعان ما اقترب النائب السيد ميخائيل ليان ، وهو من اقطاب الحزب الوطني في حلب والمناوىء الاول لرشدي الكيخيا وعدوه اللدود ، واشترك معنا في الحديث . فلخص له الزعيم ما يسوغ اطلاعه عليه ، ثم انتهينا الى

الاتفاق على عقد اجتماع آخر يحضره السيد صبري العسلي ، امين الحزب الوطني العام .

توالي الاجتماعات في داري نتاليف حكومة جديدة

وبعد يومين اجتمعنا في داري بمزرعة القواص ، قرب دمشق، فدار الحديث بيننا ، نحن الاربعة ، بصراحة . وذلك بعد ان صرفنا برهة من الزمن في العتاب المتبادل ، اذ كانت الصلات بيني وبين العسلي واليان على جانب كبير من المتـانة والتعاون في ١٩٤٥ و ١٩٤٦ ، الى ان تفرق الشمل بذهابي الى باريز وزيرا مفوضا ، وعدم اشتراكي في مجلس النواب المنتخب في ١٩٤٧ . ثم فترت العلاقات بيننا . فبعد ان كـانت حميمة في ١٩٤٧ ، بردت حتى آخر عهد حسني الزعيم ، ثم ساءت بعد ذلك الى ان وصلت في اثناء الانتخابات العامة في ١٩٥٤ الى العداء السافر . فحمل علي صبري العسلي وجماعته حملة انتخابية شعواء ، آزرهم فيها السيد شكري القوتلي وانصاره وجماعة الشركة الخماسية ، مستهدفين اسقاطي في الانتخاب . وقد استعملوا في هذا السبيل ما يجوز وما لا يجوز ضد مرشح آخر . وانتهت المعركة — على ما سيرد بحثه مفصلا — بفوزي باكبر عدد من اصوات الناخبين (٢٢٠٠٠ صوت ونيف) ، بينما لم يحصل صبري العسلي على اكثر من ١٨ الفا . وسقط افراد قائمته : عفيف الصلح ، وظافر القاسمي وغيرهما . وفاز من ايدتهم : الدكتور جورج شلهوب ، وعلي بوظو ، وصلاح الدين البيطار ، وسعيد الغزي — ما عدا السيدين نوري الحكيم وسامي كبارة اللذين خذلهما جماعتهما . وظل الحقد ومرارة الفشل يعملان في قلوب جماعة الحزب الوطني ، بعد الانتخابات وبعد تكليفي برئاسة الوزارة . وقد عرضت حينئذ على العسلي واليان، في اجتماع خاص، اعادة الصلات الحسنة بيننا الى ما كانت عليه في السابق ، والمضي في تاليف وزارة قومية تجمع الاحزاب والهيئات البرلمانية ، نابذين التحاسد والبغضاء . فاعتذرا ، رغم الحاحي ، عن قبول فكرة الوزارة القومية . ولم تكن معارضتهم منصبة على فكرة الوزارة القومية ، بل كانت ترمي الى اقصائي عن رئاسة الحكومة . وذلك بدليل انهم قبلوا الاشتراك بعد يومين في الوزارة التي الفها السيد فارس الخوري .

وتوالت اجتماعاتنا في مزرعة القواص ليلا . وكان العسلي يقول لي : « الى اين تريد ان تقودنا ؟ انحن قادرون على معاكسة امريكا ؟ »

وكانت هناك عثرة ، وهي اشتراك الحزب الوطني مع حزب البعث الاشتراكي في وزارة واحدة ، مع ما بينهما من التباعد في العقليات والاهداف . الا انني وجدت لدى مخائيل اليان تحمسا لاخراج فكرة تاليف حكومة جديدة الى الوجود ، دون اشتراك حزب الشعب فيها . وكان يبدي تساهلا في تقبل بعض نظريات حزب البعث ، قاصدا بدون ريب ، التخلص من الحكومة الحاضرة بأي ثمن . وطلب الي العسلي واليان ان اضع لهما مشروع برنامج سياسي للحكومة القادمة ، فاجتمعت مع صلاح البيطار واكرم الحوراني ووضعنا صيغة مختصرة ، كل ما فيها عن السياسة الخارجية هو اننا نساير من يسايرنا ونعادي من يعادينا من الدول الاجنبية . فرضي العسلي واليان بهذا النص المبتسر . واعتبر اليان ان عدم ذكر معارضة الاتفاق التركي ــ العراقي صراحة فوزا له . واشترط ، هو ورفيقه ، ان تكون رئاسة الوزراء لصبري العسلي . ورأى بعض الاصدقاء ان هذا الطلب شطط وتعجيز ، اذ انني اسبق من العسلي الى تولي رئاسة الحكم ، واكثر منه مرانا وخبرة ، واقدر منه على توفيق الاحزاب والهيئات التي ستؤلف الوزارة . لكنني لم اعبأ بهذه الملاحظات ، واعتبرت ان الوصول الى تغيير الحكومة ، وبالتالي تقويم سياسة الدولة والرجوع عن الانحراف الذي كان يسعى اليه حزب الشعب، اثمن من التمسك باهداب رئاسة الوزراء، لا سيما ان وزارة الخارجية كانت مخصصة لي في الوزارة العتيدة . لذلك اصررت على رفاقي بأن تقبول الاقتراح وتسلم زمام السياسة الخارجية افضل من الاختلاف على منصب الرئاسة .

وبعد التفاهم على هذه المسالة اراد العسلي واليان ان يقوما بمناورة ــ على حسب عقلية رجالات الاحزاب ــ لكيلا يظهرا بمظهر الراغبين في اقصاء حزب الشعب عن الوزارة . واعلنا لي انهما صارحا كيخيا والقدسي بامر الاجتماعات التي عقدتها معهما ، وابديا لهما رغبتهما في تاليف وزارة قومية . فلم يكن من جماعة حزب الشعب الا ان طلبوا وضع برنامج للوزارة الجديدة . فاجتمعت مع السيد معروف الدواليبي والسيد رشاد جبري واطلعتهما على الصيغة المتفق عليها . فطلبا مهلة لعرضها على هيئة حزبهما ، ثم شرعا بالماطلة لكسب الوقت .

وفي احدى جلسات مجلس النواب اظهر احد الوزراء ، السيد فاخر الكيالي ، امتعاضه من سير الامور وقدم استقالته من الوزارة .

فكان ذلك بدء الخطة التي رسمها اليان لاسقاط الحكومة .

واجتمع مجلس قيادة الحزب الوطني ، او بالاحرى ما كانوا يطلقون عليه اسم المرجع الحزبي ، فانقسم الاعضاء الى جبهتين اشتد بينهما النزاع والخلاف ، الى ان انتهى بانسحاب السادة لطفي الحفار وسهيل الخوري وبدوي الجبل ومجد الدين الجابري من الحزب . وبقي فيه القائلون مع العسلي واليان بضرورة تأليف وزارة جديدة تضم الحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي وبعض المستقلين .

صبري العسلي يؤلف وزارته بدون حزب الشعب

وكان السيد فارس الخوري قدم استقالته من الوزارة بسبب انسحاب ممثلي الحزب الوطني منها . فبدأ حزب الشعب يناور بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لاعادة تأليف الحكومة من حزب الشعب ومناصريه ، مدعين بأن الاكثرية الى جانبهم . فاضطررنا الى كتابة مذكرة شديدة اللهجة الى رئيس الجمهورية ، حملناه فيها مسؤولية الشذوذ عن القواعد البرلمانية بتسليمه الحكم لمن هم قلة في المجلس . ثم ذهب وفد منا لمقابلته ، فاصررنا عليه بتكليف السيد صبري العسلي بتأليف الوزارة . فجرب ان يقنعنا بقبول فكرته وهي ان يكلف احد رجال حزب الشعب بتأليف الوزارة ، فاذا حاز الاكثرية كان به ، والا فيكلف عندئذ العسلي بتأليف الحكومة . فاجبناه بان عدد النواب الموقعين على المذكرة التي سلمناه اياها يتجاوز اكثرية النواب ، وبان التجربة يجب ان تكون مع العسلي ، فاذا فشل عاد الامر عندئذ الى حزب الشعب . وبعد جدال طويل وافق الرئيس وكلف العسلي . فاجتمعنا لتوزيع المقاعد ، بعد ان اختار كل حزب مرشحيه للوزارة . فكان الحدث البارز عزوف مخائيل اليان عن قبول اية وزارة ، ورفض الحوراني والبيطار الاشتراك فيها شخصيا . واستمرت المناقشة ساعات طوال انتهينا منها الى تأليف الوزارة على الوجه الآتي :

صبري العسلي :	الرئاسة والداخلية	من الحزب الوطني
فاخر الكيالي :	الاقتصاد	من الحزب الوطني
ليون زمريا :	المالية	من الحزب الوطني
خالد العظم :	الخارجية	من الكتلة الديمقراطية
عبدالباقي نظام الدين :	الاشغال العامة	من الكتلة الديمقراطية
رئيف الملقي :	المعارف	من الكتلة الديمقراطية

الدكتور وهيب غانم : وزير دولة ووكيل الصحة من حزب البعث
الدكتور مأمون الكزبري : العدلية من المستقلين
حـامد الخوجة : الزراعة من المستقلين

وكان كل من فيصل العسلي وفرزت المملوك يطلان النفس باقتطاف وزارة ما ، مكافأة على جهودهما المبذولة في ولادة الحكومة الجديدة . ولكنهما لم يظفرا بحلمهما ، فايدا الحكومة في مطلع عهدها ثم انضما الى مخائيل اليان عندما اختلفنا معه على حلف بغداد .

وجند حزب الشعب كل امكاناته لاسقاط الوزارة عندما تقدمت الى مجلس النواب بطلب الثقة . ولكنها نالتها باكثرية ثلاثة عشر صوتا . والنكتة الغريبة في هذا الصدد هي ان الذي كان يتعاطى تقديم القهوة والمرطبات في المجلس قال لي ، قبيل المباشرة بجمع اصوات الموافقين والمخالفين ، اننا سنفوز بالثقة باكثرية ثلاثة عشر صوتا ! وقد حصل ، بالاضافة الى المكافاة المالية التي نالها من بعض الوزراء الجدد ، على شهرة في عالم التنبؤ . فكان يرجع اليه في تقدير الفوز او الفشل في كل انتخاب او طرح ثقة . وكانت تقديراته دائما صحيحة من حيث النتيجة . لكنه لم يعد يظفر بتقدير العدد الصحيح، كما حصل في المرة الاولى. وكان اجتماع مجلس النواب لمنح الثقة في ٢٤ شباط ١٩٥٥ . والطريف في هذه الجلسة امران : الاول، مناورة حزب الشعب لابعاد سبعة عشر نائبا من المنتسبين لكتلتنا عن المجلس ، والثاني ، اضطرار فيضي الاتاسي الى سرد ما جرى في اجتماعات القاهرة .

اما الامر الاول ، فيتلخص في ان حزب الشعب ، منـذ اجتمع مجلس النواب وتكتلت حولي طائفة من النواب بلغ عددها اربعين نائبا ، بذل الجهود الجبارة لفرط هذه الرابطة بجميع وسائل الاغراء والتهديد . ولما عجز عن نيل مراده ، عكف على الطعن بنيابة النواب المنتسبين لي والذين رفضوا الخروج من الكتلة الديمقراطية التي اتزعمها والانخراط في حزب الشعب .

وكانت المحكمة العليا تأتمر بامر رشدي كيخيا . فرئيسها ، وجيه الاسطواني ، معروف باخلاقه السيئة وبنفاقه للحكام . كما ان عبد الرؤوف سلطان ، الحلبي المنشأ ، معروف ايضا بصلاته الوثقى بجماعة حزب الشعب. فكان الغرض، اذن، ظاهرا في موقف المحكمة العليا من اولئك النواب المعترض على صحة انتخابهم .

وكانت الحجة الرئيسية التي تـذرعت بهـا المحكمة جهلهم الكتابة والقراءة، مما اجبرنا على تقديم مشروعي قانون للحد من هذا الجنوح المغرض . وقد ساعدنا نواب الحزب الوطني على اقرار هذين القانونين اللذين لم يكفيا لحماية اولئك النواب من غدر الحكام ، فسخت نيابة بعضهم كليا ونيابة البعض الآخر جزئيا . والغريب العجيب في الامر ان هؤلاء النواب ظلوا يحضرون الجلسات ويقبضون رواتبهم الى ان تألفت وزارتنا ، فاسرع رئيس المجلس السيد ناظم القدسي الى تسطير مذكرة للمحكمة العليا يسالها فيها عما اذا كانت النيابة لا تزال من حق الذين اسقطتهـا عنهم نتائج بعض الصناديق الانتخابية بدوائرهم. فأجابته المحكمة بالنفي. وقرات المذكرة في مطلع جلسة الثقة ، فقامت قيامة جماعتنا واتهموا القدسي بانه سكت حتى قيام الوزارة الجديدة . وبذلك تآمر مع المحكمة العليا على ابعاد سبعة عشر نائبا عن التصويت على الثقة بالحكومة . ثم تبارى الخطباء بذكر السوابق ، وخاصة موقف الرئيس السابق السيد معروف الدواليبي المخالف لموقف القدسي . ثم عددوا المرات التي قام فيها نواب فسخت انتخاباتهم كليا بالتصويت على الثقة بحكومة القدسي في ١٩٥٠ وعلى الدستور في العام نفسه ، واعلنوا بان موقف الرئيس الحالي هو موقف غير محايد ، املته عليه نعرته الحزبية ، لكن كل ذلك لم يجد فتيلا . ولفلف القدسي الموضوع ومنع اولئك النواب من حضور الجلسة ومن التصويت .

اما الامر الثاني فخلاصته ان النائب فيصل العسلي القى خطابا طويلا كشف فيه القناع عن موقف فارس الخوري وفيضي الاتاسي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية بالقاهرة ، وقال بانهما عملا وفقا لخطة مرسومة تهدف الى امرار الحلف العراقي ـ التركي بسلام، ثم تنضم سورية ولبنان اليه . واجابه فيضي الاتاسي بخطاب اطول ذكر فيه ان مصر ارادت انشاء حلف عربي جديد تقصي العراق عنه ، وان موقف مندوبي سورية كان يرمي الى جمع الكلمة وعدم التفرقة. وعقب على اقواله النائب خليل الكلاس ، من الحزب الاشتراكي ، فأيد نظرية فيصل العسلي واتهم الحكومة السابقة بالانحياز للغرب وبتضليل الراي العام واخفاء الحقائق عنه ، وبالسعي لحمل سورية على الوقوع في حبائل الحلـف العراقي ـ التركي . ولم ينهض احد من رجالات حزب الشعب للدفاع عن زميلهم فيضي الاتاسي ، وذلك وفقا لخطة عدم التظاهر بتأييد الحلف ، وترك الامور تجري على نحو

يؤدي في النهاية الى النتيجة التي يستهدفون .

والنائب الوحيد الذي جاهر برايه ، صراحة وبغير مواربة ، كان النائب فرزت المملوك. فقد طالب بالتفاهم والاتفاق مع بريطانيا، واعلن في الختام ان منحه الثقة بالحكومة يقوم على اساس ما في القلوب لا مـــا هو مكتوب . وكان يعني بذلك ، ولا ريب ، ان ما جاء في البيان الوزاري ما هو الا تغطية لحقيقة اتجاه الوزراء . فهم ، في الواقع ، ميالون الى التفاهم مع الغرب ، لكنهم لا يقدرون على الجهر بذلك . وربما كان راي المملوك كراي مخائيل اليان ، وهو وجوب زحزحة حزب الشعب عن الحكم ، ثم تقوية الحزب الوطني بضم اكبر عدد من النواب المستقلين او المنضمين الـى الكتلـة الديمقراطية ، حتى اذا تم له جمع هذا العدد الضخم ، تولى تسيير سياسة الدولة على رايه ونزعته . لكن املهما هذا خاب ، رغم نجاح حزبهما في ضم بعض النواب من جماعتي ، مثل نوفل الياس واسعد هرون وغيرهما . لكن فاتهما ان هذين الرجلين ، وان دخلا الحزب الوطني ، يسيران بأمر محمود رياض سفير مصر ويتبعان تعليماته وتوجيهاته . كما فاتهما ايضا انهما لا يستطيعان اقناع صبري العسلي وجعله يعارض الاتفاق الثلاثي الا اذا ضمنا له رئاسة الوزارة المقبلة ، وهما عاجزان عن ذلك .

وفي هذه الفترة من الزمن ادت مساعي المستعمرين وجهود انصارهم الى نوع من التفاهم بين اليان وكيخيا وتجميد خصامهما الحزبي في حلب ، حتى انتهى بهما الامر الى الاتفاق على مخاصمتي في انتخابات الرئاسة وتأييد السيد شكري القوتلي . ذلك "انهم جميعا آمنوا بأن نجاحي يعني اقصاء الشعبيين نهائيا ، وفشل مخائيل اليان فشلا كليا ، واستيلائي على زمام الامور بعزم وجراة تقضيان على مطامعهم وتسيران بالبلاد بخطى ثابتة في الاتجاه المعاكس لاتجاهم .

١

الفصل السادس

حلف بغداد

لم يكن الحلف الذي سمي اولا بالميثاق العراقي — التركي ، ثم بحلف بغداد بعد انضمام بريطانيا وباكستان وايران اليه ، إلا حلقة من حلقات النطاق الكبير الذي اعدته السياسة الاميركية لاحاطة الاتحاد السوفييتي بحزام يطوق تلك البلاد ويحصر داخلها النشاط الشيوعي ، الى ان يأتي يوم تقضي فيه امريكا على الشيوعية في داخل البلاد التي تبنت هذا المذهب الاجتماعي .

ولربما كانت الولايات المتحدة لا ترمي بذلك الى القضاء على الشيوعية فحسب ، بل ترغب في هدم تلك الدولة الناشئة الجبارة التي اخذت ، في جميع الميادين العلمية والصناعية والزراعية ، تقترب من السوية الرفيعة التي كانت تحتلها هي في العالم . اذ انها كانت تشعر بانها وصلت الى المرتبة العليا في العالم بعد الحرب الكونية الثانية ، فتبوأت عرش السياسة العالمي ، واستولت بتجارتها على معظم الاسواق العالمية ، بعد ان تقوضت بنتيجة تلك الحرب اركان الامبراطورية البريطانية ، سواء باستقلال المستعمرات الانكليزية او بحصولها على جميع ما كان للبريطانيين من اسهم مالية في الولايات المتحدة . كما تمكنت ايضا من الاجهاز على قوة المانيا الجبارة بالتغلب على هتلر والجيش الالماني القوي ، وسحق الانتاج الالماني المزاحم لانتاجها وذلك بهدم المعامل كلها وتقويض المدن والمعاهد وسوق العلماء الالمان الى نيويورك للافادة من خبرتهم العلمية ، خصوصا في استخدام الذرة . ثم ان الولايات المتحدة ، بعد ان وصلت فرنسا الى ما وصلت اليه بنتيجة انكسار جيشها وخروجها من المعركة مقوضة الاركان ، لا سيما خسارتها مستعمراتها الآسيوية ، لم تجد امامها سوى الاتحاد السوفييتي وما يحيط به من دول وشعوب اوروبية وآسيوية تؤلف كتلة متراصة يزيد عدد سكانها على مليار نسمة . وهذا العدد يتزايد سنويا بما يجعل تلك الكتلة من الشعوب تؤلف خطرا عظيما على النفوذ الاميركي في العالم كله .

وقد اتخذت الولايات المتحدة هذه السياسة في عهد الرئيس ترومان . وكان سلفه الرئيس روزفلت ، خلال ثلاثة عشر عاما من رئاسته ، قد ادار سياســـة بلاده وادخلها الحرب العالمية الثانية ، رغبة منه في القضاء على المانيا التي تولى هتلر تحريرها وتوجيهها في طريق العلو والسؤدد . وفي هذا السبيل بذل روزفلت كل جهده ، واستنفر جميع القوى العالمية . فوعد الصهيونية بالمساعدة ليضمن مؤازرتها ، وتحالف مع الشيوعية فجند بذلك مئتي مليون روسي . واتفق مع الاستعمار وسايره ، فكانت بريطانيا وفرانسا ضحية سياسته . وكان من نتيجة خططه ان احتلت روسيا الجزء الكبير من البلاد الالمانية وجميع الاراضي التشيكية والهنغارية والبولونية والرومانية والبلغارية واليوغسلافية . فســـــادت الشيوعية تلك الاصقاع ، وانقسمت البلاد الاوروبية الى قسمين ، ارتفع بينهما ما سمي بالستار الحديدي .

وهكــذا ادت سياسة روزفلت الى استفحال امر الشيوعية في العالم ، كما خلقت بنفسها لنفسها خصما جديدا اشد بأسا من العدو الالماني . ذلك ان هتلر كان يحدد آفاقه السياسية بعظمة المانيا واستعادة مستعمراتها وفتــح الاسواق لانتاجها ، بينما ان الشيوعية ترمي الى السيطرة على العالم كله بواسطة مذهبهـــا الاجتماعي . ولم يدرك الاميركيون خطر محاربة المانيا وتقوية الاتحاد السوفييتي ، الا بعد ان انتهت الحرب . اذ عادوا الـــى صوابهم فاعادوا لالمانيا شأنها ، وبدأوا بمناوأة السوفييت .

وكان تشرشـل ، رئيس وزراء بريطانيا ، يدرك هذه الاخطار . لكنه كان عاجزا عن حمل الرئيس روزفلت على قبول نظريته . ولم يسمح المرض والاعياء لرئيس الولايات المتحدة برؤية ما ادت اليه سياسته . فعاجله الموت قبل ان تنتهي الحرب التي اسهم باشعال نارها ، وجعل لها وقودا ملايين الارواح والوف المدن والقرى .

وجاء ترومان ، وهو اقل دهاء واكثر عنفا من سلفه ، فبدأ يشاكس الاتحـــاد السوفييتي ويـــدبر الخـــطط لمحاربته . وعقدت المواثيق الحربية التي كان اولها حلف الاطلسي وحلف مانيلا .

اما البلاد العربية التي تؤلف بين هاتين المنظمتين نقطة التلاقي فكان لا بد لواضعي الخطط الستراتيجية لمحاربة الاتحاد السوفييتي من ادخال هذه البلاد ضمن الاراضي التي يسيطرون عليها ، سواء بايجاد حكومات موالية لسياسة الولايات المتحدة او بربطها بمواثيق

تدخلها مباشرة او مداورة ضمن هاتين المنظمتين . وهكذا يتاح لتلك الحكومات تنظيم جيوشها وتعبئتها وسوقها في الحين اللازم نحو الهدف المرسوم .

اهداف السياسة الغربية في تعاونها مع العرب

وكان رجال السياسة الغربية يعلقون على انضمام الدول العربية الى جانبهم اهمية كبرى . فعملوا على استجلاب الزعماء العرب اليهم ، ظانين انهم بذلك يضمنون الشعوب التي يحكمونها . وكانت هذه احدى اخطاء هذه السياسة التي لم تقم للشعوب نفسها وزنا ، ولم تدخلها في حسابها . وهكذا خاب فألها وتكشف لها ، فيما بعد ، خطأ وهمها ، حين امسكت بزمام الرؤوس اعتقادا منها انها تقود الاجسام اينما وجهتها . اما الخطأ الكبير الآخر ، فهو خلقها اسرائيل ضمن الكيان العربي ، فاوجدت بين العرب والغرب هوة سحيقة لا يمكن التغلب عليها اطلاقا .

ولست في معرض الكتابة عن الصهيونية وتاريخ الحوادث التي ادت الى تمركزها — المؤقت ان شاء الله — في اعز بقعة من بقاع العرب . لكن لا يسعني الا ان اقول في هذا الصدد ، ان سياسة الولايات المتحدة لم تدعم اسرائيل حبا باليهود ،ولا ربما كرها بالعرب وانما لايجاد رأس جسر في منطقة الشرق الاوسط تعتمد الولايات المتحدة عليه لانزال جيوشها فيه ، عبر البلاد العربية نحو الحدود الروسية .

على ان ضمان وجود رأس الجسر هذا لا يكفي ، بحد ذاته لحصول الاطمئنان في قلوب الرؤساء العسكريين ، اذا لم تعقبه محالفات عسكرية مع البلاد العربية نفسها ، تكون هذه البلاد بموجبها ، اما مسرحا للحروب واما ممرا للوصول الى بلاد القفقاس.

ثم ان قواد البحرية لا يرتاحون الى بقاء الساحل الشرقي من البحر المتوسط خارجا عن منطقة نفوذهم ، وهو الساحل الذي تملكه سورية ولبنان ومصر . لذلك الحوا على رجال السياسة عندهم في العمل على تحرير البحر المتوسط كله وجعله بحيرة اميركية يسيطر سلطان البيت الابيض على سواحله ، وينعم الاسطول الاميركي السادس بالمخور والتجول في مياهه ، بكل حرية واعتزاز .

اما عن مداخل هذا البحر المتوسط او مفاتيحه ، فان المفتاح الاول ، اي جبل طارق ، يقع تحت سلطة بريطانيا ، والمفتاح الثاني

اي مضايق البوسفور والدردنيل ، فهو في يد تركيا . ومن المعروف ان هاتين الدولتين خاضعتان للنفوذ الاميركي .

واما المفتاح الثالث ، فهو قناة السويس . وهو في يد مصر وتحت سلطة بريطانيا وفرانسا . لذلك اتجهت سياسة الولايات المتحدة الى تحرير هـذه القناة من النفوذ البريطاني ــ الافرنسي ، بادىء ذي بدىء ، وذلك بدعم الثورة المصرية في ١٩٥٢ ومساندتها في اجلاء الجنود البريطانيين عن الاراضي المصرية ، بما فيها القناة ، ثم بمساندتها في تأميم شركـة قناة السويس . وتم ذلك كله اعتقادا منها انها تستطيع السيطرة على مصر ، وبالتالي علىالقناة . لكن خطتها هذه فشلت من حيث النتيجة المبتغاة ، لان الامم التي تسعى للاستقلال ونفض غبار الاستعمار ، تتحرر من كل قيد عند بلوغ غايتها هذه ، بما في ذلك قيد الوفاء نحو من ساعدها من الدول . اذ انها لم تعمل للخروج من تحت سلطان ما لتقع تحت سلطان آخر ، مهما اختلفت الوسائل والاشكال التي يتجسم بها هذا السلطان .

وبدأت محاولات الانكليز جذب سورية الى جانبهم منذ ١٩٤٩، حين بلغني سفيرنا في لندن رغبـة الحكومة البريطانية في عقد اتفاق معنا ينقل اليها معظم ما كانت خسرته فرانسا من نفوذ في بلادنا . وهكذا برهنت بريطانيا على انها حينما ساعدتنا ، او بالاحرى ، حملتنا على طرح الانتداب الافرنسي واجلاء جيشه عن بلادنا ، لم تستهدف حريتنا ، بل الحلول محل فرانسا في النفوذ والارتبـاط بالمواثيق . وكنت آنذاك رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية . وقد اجتمعت مع سفيرنا المشار اليه في دمشق بحضور رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي .

واتفقت مع الرئيس القوتلي ، بعد المداولة العميقة ، على عدم رفض الاقتراح رفضا باتا وترك الباب مفتوحا ، وذلك كسبا للوقت ورغبة في عدم اثارة بريطانيا علينا . فتظاهرنا بعدم الرفض مبـدئيا وتركنا عنـد ساسة بريطانيا الامـل في امكان التفاهم معنا . وكنا مضطرين الى هذه المواربة بسبب ما كانت تعانيه البلاد من فوضى داخلية ومن اثر سيء تركته حرب فلسطين وفشل البلاد العربية ، بمجموع ملايين سكانها الاربعين ، في الوقوف امام نصف مليون يهودي . ولا انكر اننا ، الى جانب ذلك ، كنا نداعب فكرة الايقاع بين الدولتين الكبيرتين ، الولايات المتحدة وبريطانيا ، بجعل احداهما تدافع عن العرب في وجه الثانية التي اخذت امر الدفاع عن

اليهود على عاتقها . ولم تتقدم تلك المباحثات خطوة واحدة بسبب الانقلاب الذي قام به . بعد ذلك بقليل ، الزعيم حسني الزعيم . اذ طوى بذلك امكان التفاهم مع بريطانيا لميول الزعيم الافرنسية او لوفائه للافرنسيين لانهم ساعدوه في انقلابه ، كما يقال . فما كان من بريطانيا الا ان لجأت الى تدبير انقلاب معاكس قضى على حسني الزعيم واستولى على الحكم جماعة من المدنيين والعسكريين يميلون الى العراق والى الانكليز . وقامت فكرة الاتحاد السوري ـ العراقي ترمي الى ادخال سورية في كيان مرتبط بمعاهدة مع بريطانيا ، بحيث يتم لها ، بهذه الواسطة ، السيطرة على الشرق الاوسط العربي كله .

ولم تثمر هذه المحاولة ، اذ قام انقلاب عسكري آخر تولاه الشيشكلي . فابعد فكرة الاتحاد ، وقضى على سيطرة حزب الشعب على توجيه السياسة الخارجية السورية وفق السياسة البريطانية .

من هنا يظهر جليا ان الانكليز ما فتؤوا يسعون الى الارتباط مع دول الشرق الاوسط العربي وغير العربي بمواثيق واحلاف عسكرية مباشرة او غير مباشرة ، وانهم عند فشلهم في تحقيق الاتحاد السوري ـ العراقي ، بعد فشلهم في تحقيق الهلال الخصيب ، عمدوا آخر الامر الى اسلوب جديد . فابتدعوا فكرة الحلف التركي ـ العراقي وعملوا على ادخال سورية والاردن ولبنان فيه . وهذا يدل على ان تلك الدول الاستعمارية كانت تسعى ـ كل منها بطريقتها الخاصة ـ الى اجتذاب دول الشرق الاوسط الى دائرة نفوذها للسيطرة على هذه البقعة الغنية بينابيعها البترولية وبقيمها الستراتيجية الكبيرة الشأن .

وكانت الولايات المتحدة تسير في طريقها بمعزل عن بريطانيا وتسعى لعقد حلف تكون هي نواته . فعملت على تحقيق هذه الفكرة، بواسطة حلف دفاع مشترك بين جميع الدول العربية . لكن مصر رفضته كما رفضته سورية في ١٩٥١ ، رغم ان رئيس الوزراء السيد حسن الحكيم ابدى تأييده هذا الحلف بصراحة ، مما حدا وزير خارجيته السيد فيضي الاتاسي على ان يعلن ، بتصريح صحفي ، ان بيان رئيس الوزراء لم يكن حسنا ولا حكيما ! والسيد الاتاسي مولع ـ حسب تربيته الافرنسية وترعرعه في احضان المستشارين الافرنسيين بحمص في زمن الانتداب ـ باطلاق هذه النكات القائمة على اللعب بالالفاظ . من ذلك ايضا انتقاده سفري الى الرياض

في ١٩٥٠ حين بعث الي باستقالته لانه ، على حد قوله ، يجهل اسباب ركوبي « الدلع واللجج » !

وظل فيضي الإتاسي يطلـــق نكاته في مجلس النواب وفي الصحف ، خدمة لاسياده رجالات العراق من زمرة نوري السعيد ، حتى سكت لسانه . وذلك حين ورود اسمه عند التحقيق في المؤامرة الاستعمارية في ١٩٥٦ ، مما اضطره الى الهروب الى بيروت ، لكنه عاد الى دمشق وحضر جلسة مجلس النواب التي اقرت فيها الوحدة بين سورية ومصر . وظن عندئذ انه طاف على وجه الماء ، لكن سرعان ما غاص مرة ثانية . ولست ادري الآن اهو في حمص او في بيروت . غير انه ، على اي حال ، مقطوع اللسان .

فكرة الحلف العراقي التركي واستبعاد مصر والسعودية

ولنرجع الآن الى سياق حديثنا ، فنذكر ان محاولات الاميركان استجلاب قادة الثورة المصــرية الى جانبهم لم تعط الثمرات التي كانوا يعولون عليهـــا . وظـــل عبد الناصر يناورهم ، فيمدح تركيا تارة ويسخط على الاستعمار تارة اخرى ، حتى اعياهم اسلوبه هذا الغامض بنظرهم . وفاتهم ان ليس بمقدور عبد الناصر نفسه ، حتى لو شاء ، ان يربط بلاده وسائر البلاد العربية بعجلة الاستعمار . فهو رجل وزعيم عربي لا يستهدف سوى تحقيق فكرة العروبة وازالة العقبات من طريقها . واية عقبة كاداء اكثر من الاستعمار البريطاني والاميركي والافرنسي ؟ فاذاساير عبد الناصر السفير الاميركي ، او ذلك الموفد الاميركي ، ظنوا بانه معهم . وهم لو وعوا لعلموا انه عدوهم ولا يستطيع الجهر بهذه الحقيقة . ذلـــك لان ثورته كانت كالطفل الصغير الذي يحتاج في بدء نشوئه الى رعاية . فمصر كانت ما تزال ضعيفة بعد فشلها في حرب فلسطين ، كما انها كانت ما تزال بدون صديق خارجي تعتمد عليه .

وهذا الوضع غير الواضح في سياسة مصر جرأ بريطانيا على التفكير بأن الوقت قد حان لاقتطـــاف ثمن جلائها عن الاراضي المصرية ، فدفعت نوري السعيد الى البحث مع عبد الناصر في امر ايجاد ميثاق دفاع تشترك فيه تركيا هذه المرة ، بعد ان كان مقتصرا من قبل على البلاد العربية .

ولم يطلع احد تمام الاطلاع على تلك الاتصالات ، كما ان احدا لا يستطيع ان يكون لنفسه فكرة نهائية صائبة عنها . ذلك ان كلا من الفريقين ادعى عكس ما ادعاه الآخر . فبينما اكد المصريون ان احاديث الصاغ صلاح سالم في سرسنك لم تسفر عن شيء ،

اصر نوري السعيد وجماعته على انهم اتفقوا مع الصاغ المشار اليه على مبدأ التحالف مع تركيا ، على ان يسافر عدنان مندريس الى القاهرة للبت نهائيا في هذا الامر . ولم يصـــدر بيان مشترك عن مباحثات سرسنك ، ولم يوقع اي محضر بما دار . لذلك فان المؤرخ لا يستطيع الاعتماد على وثيقة مكتوبة يحسم مضمونها اي اختلاف.

على ان ما يمكن للمؤرخ الحيادي التوصل اليه ، استنتاجا من الحوادث التالية ومـــن طبيعة الساسة المصريين في عدم الجزم سلبا او ايجابا الا عند الحشرة ، هو ان الصاغ سالم لم يبلغ العراقيين رفض مصر القطعي لفكرة التفاهم مع الاتراك . ولعله ترك في نفوس العراقيين املا في امكان الوصول الى حل من الحلول ، سواء كان ذلك محاولة منه لاستدراج العراقيين حتى يفهم منهم حقيقة الحال ، او انه ، بانسياقه العاطفي المعروف عنه ، اراد بالفعل ان يضم تركيا الى منظمة عـــربية كالتي عقدها العرب فيما بينهم واسموها معاهدة الدفاع المشترك (الضمان الجماعي) . على ان معارضة مصر للميثاق لم تظهر الا بعد رجوع صلاح سالم الى القاهرة ، اذ بدات الصحف المصرية ، تدعمها اذاعة صوت العرب ، تهاجم الميثاق بما اشتهر عنها من عنف في اللهجة وشدة في الهجوم المركز . وبذلك لم تترك سبيلا للتفاهم . حتى انها تناولت ، فيمن تناولته ، ملك العراق والوصي على عرشه ونوري السعيد ورجاله ، على نحو ادى الى تنبه الرأي العام العربي في سائر اقطاره . لكنه ، الى جانب ذلك ٭ حمل جميع الساســـة العراقيين علـــى الالتفاف حول مليكهم المطعون فيه وتأييد نوري السعيد وميثاقه ، على الرغم من انهم كانوا بأكثريتهم من المعارضين . وهكذا كانت الاذاعة المصرية وصحفها مسؤولة عن توحيد كلمة العراق واستمرار سيره في هذا السبيل حتى ثورة تموز ١٩٥٨ .

وكان من نتائج هذه الحملة القاسية ايضا عدول كل من نوري السعيد وعدنان مندريس عن زيارة القاهرة . وبذلك انقطع حبل التفاهم المباشر بين مصر والعراق .

ولم يكن يقف في ذلك الحين الى جانب مصر سوى المملكة العربية السعودية ، لا كرها بالاحلاف — وبينها وبين الولايات المتحدة اتفاق على المطارات ، ولا غضبا من الغربيين — فالعلاقات معهم كانت وما زالت محور السياسة السعودية ، بل نكاية بالهاشميين وخوفا من تزعمهم اية منظمة عربية . ولعل الساسة السعوديين

هم الذين انكوا في عقول الساسة المصريين فكرة التخوف هذه ايضا من سيطرة نوري السعيد على شؤون العرب ومزاحمته عبدالناصر على تزعم الشؤون العربية . ولم تظهر ، طبعا ، من المصريين اية بادرة تدل على شعور الغيرة هذا . لكن كثيرا من الناس ما زالوا مؤمنين بأن شعور الغيرة كان الدافع الاقوى لوقوف مصر ذلك الموقف المعارض لحلف بغداد . وهم يدعمون نظريتهم هذه بالقول ان الغربيين رسموا خطوط الدفاع عن الشرق الاوسط وجعلوا الجبهة الاولى تركيا وايران ، والجبهة الثانية العراق والاردن وسورية ولبنان . وبذلك اهملوا مصر والسعودية باعتبارهما بعيدتين عن مسرح الحرب . فاستاء المصريون والسعوديون من ذلك ، وخافوا ان يسفر هذا الاهمال عن ايقاع الضرر بهم . فما كان منهم الا ان وقفوا ضد حلف بغداد ونشطوا في استجلاب سورية الى جانبهم ، حتى يكون لهم اصبع في الجبهة الثانية .

ومع ان هذا التفسير وذلك التعليق صدرا عن جماعات لا تعرف بتفانيها في محبة المصريين ، الا انهما لم يقابلا لدى الحياديين باستنكار واستغراب .

والآن ماذا عن موقف الحكومة السورية التي كان يسيطر عليها حزب الشعب ، والتي كان رئيسها فارس الخوري ، ووزير خارجيتها فيضي الاتاسي ؟

فارس الخوري واعتزاله السياسي
صفات الزعامة

كان الخوري من الرعيل الاول الذي حارب الانتداب الافرنسي (مع انه مسيحي) . وكان له في الشعر والقانون مقام سام ، بالاضافة الى ما يتمتع به من الكياسة والتحبب الى الناس . فكان يستميل قلوبهم ، لكنه لم يكن ذلك الزعيم الذي يسير دفة الامور في وجهة معينة يتبناها ويدافع عنها دفاعا شديدا . ذلك انه كان ضعيف العزيمة ، لا يدافع عن رأيه الا دفاع المحامي الذي يخضع في النهاية لما تقرره المحكمة . وهي خصلة حميدة في هذا المجال ، لكن السياسة ليست محاماة ، بل هي عراك واندفاع وعمل متواصل وتفان في سبيل فكرة او مبدأ . فالسياسي لا ينحني امام الاكثرية المعارضة لرايه ، وانما يدأب على العمل لانجاح فكرته وجعلها هي السائدة .

اما الرئيس الخوري ، فكان يبدي رأيه مستوحى غالبا من الآراء السائدة . ولم يكن يستحي ان يقول : « هيك بيصير ، وهيك بيصير » ، ناظرا الى الامور نظرة فلسفية خاصة ، وسائرا في ركاب الاكثرية ولو كانت تدين براي معاكس لرايه في الصميم .

ولذلك كان في رئاسة الوزارة مطواعا لراي الحزب الغالب فيها اكثر منه قائدا وموجها لسياستها . وكان ، الى جانب ذلك ، وخاصة بعد ان انتهى الصراع مع الانتداب ، قد فقد حيويته وامسى السلام والمهادنة هما مبتغاه . وكان وفيا في دفاعه عن كل راي يتبناه مجلس وزرائه ، او الاكثرية التي تدعم حكومته . ولم يخرج عن هذه الجادة الا مرة واحدة اذكرها جيدا ، عندما تقدم الى مجلس النواب ، في اواخر ١٩٥٤ ، طالبا الثقة بوزارته المؤلفة من شعبيين مسيطرين على الوزارة . وكان البيان الوزاري لا ينفي من الاحلاف الا ما يتعارض مع مصلحة البلاد . وهذا قول عام لا يستبعد فكرة الاحلاف بصورة نهائية ، بل يترك المجال فسيحا لدخول باب الاحلاف تحت ستار المصلحة القومية العليا . وكنا ، نحن نواب المعارضة من ديموقراطيين واشتراكيين ، الححنا في ضرورة التصريح بمعارضة الاحلاف اطلاقا ، غير مكتفين بما جاء في البيان الوزاري من عبارات مطاطة . فلم يكن من الرئيس الخوري الا ان وقف موقفا حاسما واعلن انه لا يدخل لا في احلاف ولا في مباحثات لعقد احلاف . فصفقنا له طويلا دون ان نمنحه الثقة التي ظن انه ينالها بعد هذا التصريح الجريء . وقبع رجال الوزارة والشعبيون في مكانهم مشدوهين ، لانهم لم يكونوا مرتاحين الى نتيجة هذه المناورة ولا الى ذلك التصريح الذي يخالف رايهم . لكن لم يكن بامكانهم معارضة رئيس الحكومة ولا التراجع عن ما صرح به ، فاضطروا الى منحه ثقتهم على مضض .

اما فيضي الاتاسي ، فكان من تلك الزمرة من حزب الشعب ، الدائبة على القاء سورية في احضان الاحلاف ورجالات العراق السائرين في ركاب الاستعمار . وكان رئيس تلك الزمرة ، التي عانت ولا تزال البلاد تعاني نتائج دسائسها واعمالها ، رشدي الكيخيا ، زعيم حزب الشعب ونائب حلب . وهو رجل منكمش على نفسه ، حقود ، حسود ، غير مؤمن بأن للبلاد رسالة قومية تسعى اليها ، او انها قادرة على ادارة شؤونها بنفسها . وكان في الوقت نفسه يحمل غلا وحقدا على رجالات الجيش لحيلولتهم دون تحقيقه فكرة الاتحاد مع العراق . وقد اوصلته الظروف الى زعامة حزب قوي يسيطر فعلا على مدينة حلب وملحقاتها ، ويملك في المجلس اكثرية كبيرة من النواب تهيمن على مقدرات البلاد ، ما لم تحدث اعجوبة اتفاق كلمة النواب الآخرين،كما حصل في ١٩٥٥ و ١٩٥٧ .

واما افراد هذه الزمرة الاخرون الذين ارى لزاما علي ذكر اسمائهم ، لا على سبيل التفخيم والتمجيد ، بل رغبة في اطلاع الاجيال القادمة على الذين اضروا بالبلاد وعرضوها لاشد الاخطار وكادوا ان يدفنوا كيانها تحت انقاض الاستقلال المهدم ، فهم : عدنان الاتاسي ، ومعروف الدواليبي ، واحمد قنبر ، ورشاد جبري ، واعوانهم كعبد الوهاب حومد وعلي بوظو .

واما ناظم القدسي فكان افضل منهم واطيب قلبا . لكنه كان ضعيف الارادة ، لا يستطيع الوقوف في وجه رشدي الكيخيا .

وكان راي حزب الشعب في الخلاف المصري ـ العراقي يتجلى في موقف فيضي الاتاسي في اجتماعات الرؤساء ووزراء الخارجية العرب بالقاهرة ، في كانون الاول ١٩٥٤ وكانون الثاني ١٩٥٥ ، ذلك الموقف المناوىء لموقف مصر والموحى به من فاضل الجمالي .

الخلاف المصري العراقي وموقف سورية الرسمي المساير للعراق

وفي هذا الجو المشحون بالغيوم الكاذبة ظهر الخلاف المصري ـ العراقي الذي كانت ناره تتاجج منذ خلقت جامعة الدول العربية . واشتد التطاحن بين الفريقين لاكتساب المعركة واجتذاب الانصار . ولم يكن لمصر امل بالفوز بتأييد سورية، ما دام الامر في يد الشعبيين. وكذلك كان املها ضعيفا في لبنان . اما الاردن ، فكانت جهودها مصروفة ، مع جهود الملك سعود ، لاستجلابه الى جانبها .

وفي مطلع كانون الثاني ١٩٥٥ ، قدم بغداد وفد تركي برئاسة عدنان مندريس ، رئيس الوزراء ، وكوبرلو ، وزير الخارجية . وفي الثالث عشر من الشهر نفسه اذيع بيان عراقي ـ تركي مشترك ، ذكر فيه قيام الجانبين بمباحثات ترمي الى تبادل المعلومات الخاصة بمصالحهما المشتركة . فكان ذلك ايذانا بقيام حلف بغداد .

وفي اليوم التالي ، حط الوفد التركي المذكور في مطار المزة ، فاستقبل رسميا . ثم اجتمع الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ووزير الخارجية اجتماعا دام حتى موعد سفره الى بيروت بعد الظهر .

واعلنت الحكومة انها فوجئت بمرور هذا الوفد، فلم يكن امامها سوى دعوته على سبيل المجاملة . لكن الحقيقة كانت ان امر الزيارة كان متفقا عليه ، بعد مفاوضة العراقيين . ويؤيد هذا الراي ان وزيرنا في تركيا ، الامير كاظم الجزائري ، الذي كان موجودا بدمشق ، قال لي قبل الزيارة بيومين ان الوفد التركي سيذهب الى بيروت مارا في سماء دمشق . فسألته : « هل سينزل في دمشق

بدعوة من الحكومة ؟ » فاجابني بان الحكومة تخشى ان تؤدي دعوته الى حملة تشنها المعارضة ضدها . وسألني عن موقفي في هذا الشأن ، فقلت له ان ليس لدي مانع من ان تقوم الحكومة بمجاملة من هذا النوع ، نحو رئيس وزراء جارتنا . وكان قولي هذا يهدف الى استدراج محدثي الى الافضاء بحقيقة موقف الحكومة من الاتفاق التركي ـ العراقي . وفي اليوم التالي اعلن عن نبأ الزيارة واستقبلت الحكومة الوفد ، ودار بينهما حديث لم نعلم كنهه ولا تفاصيله ، سوى ما نقله الينا الرئيس الخوري . وهو انه اراد التعرض لقضية الاسكندرونة . لكن مندريس اجابه جوابا خشنا ، غير لبق ، اذ قال ان هذه القضية بتت على نحو نهائي .

وهكذا كانت جماعتنا تجامل الاتراك وتحتفي بهم ، فيردون على هذه الحفاوة بالخشونة والفظاظة .

على ان ما تبين ، فيما بعد ، من انصراف رئيس الجمهورية عن العراق الى مصر،ومما ظهر من مواقف الاتاسي آنذاك في اجتماعات القاهرة ، يعطينا فكرة غير محورة عن الحديث الذي دار ، اذ ذاك ، في القصر الجمهوري وترك في نفوس الاتراك املا في انضمام سورية الى الحلف التركي ـ العراقي . ويثبت ذلك موقفهم من حكومتنا ، ومني شخصيا ، عند وقوفنا ضد ذلك الحلف ، بعد الآمال التي علقوها عند زيارتهم دمشق .

اجتماع فاشل لمقاومة الحلف في القاهرة

وازاء هذا الموقف الذي كاد يفلت من ايدي اخواننا المصريين ، وخوفا من انْ تتقدم سورية على الاشتراك في الحلف فيلحقها الاردن ولبنان ، بادرت حكومة القاهرة في السادس عشر من كانون الثاني الى دعوة الرؤساء العرب الى الاجتماع بالقاهرة لشجب الاتفاق التركي ـ العراقي . فوافقت الدول العربية على الحضور ، ما عدا العراق .

واوفدت مصر الاميرالاي محمود رياض الى دمشق ، وهو يشغل منصب مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية بالقاهرة ، كما اوفد العراق فاضل الجمالي . وهناك بدأ كل منهما يعمل في الاوساط السياسية لدعم موقف حكومته .

وفي اليوم الثاني والعشرين من الشهر ذاته ، اجتمعت الوفود العربية في القاهرة . ومثل سورية الخوري والاتاسي ، ولبنان الصلح والنقاش وعمون ، والاردن توفيق ابو الهدى ووليد صلاح ، والسعودية الامير فيصل . اما نوري السعيد فابرق معتذرا عن

الحضور بحجـــة المرض .

وبوصوله الـــى القاهرة ، ادلى فارس الخوري بتصريح نادى فيه بوجوب جعل الوحدة العربيـــة حقيقة واقعة . وقال ان سورية تدعو الى حياد العرب ايام السلم . اما في حالة الحرب ، فعليهم ان يتبعوا ما يتفق مع مصالحهم وما ينجي قاربهم من الغرق .

وحمل الوفد المصري حملة شعواء على سياسة العراق ، متهما اياها بولوج باب المواثيق او الاحلاف الاجنبيـــة ، واكد ان الحلـــف التركي ــ العراقي يتعارض مع ميثاق الجامعـــة العربيـــة والضمان الجماعي ، واعلن ان مصر سوف تنسحب من ذلك الميثاق اذا ابرمت الحكومة العراقية الحلف مع تركيا .

واجابه موسى الشابندر ، وزير العراق المفوض في القاهرة ، بانه في الاجتماع الذي عقدته الجامعة العربية ، في شهر كانون الاول ١٩٥٤ ، تقرر فتـــح باب التعاون مع الغرب ، وبان العراق يحتفظ في حقه بعقد اي اتفاق يرمي من ورائه تحقيق مصلحته وسلامته ، دون حصر الجهة التي ينوي التعاقد معها .

واما اعضاء الوفود الاخرى ، فكانوا حائرين فيما يجب اتخاذه من موقـــف بـــين تشدد مصر وتشدد العراق . فالمخلص منهم كان يخشى انفراط عقـــد الجامعة ، رغم ما هو عليه من ضعف ووهن . وصاحب الغرض كان لا يجرؤ على مجابهة مصر وابداء رايه الصريح في مساندة العراق . وكان الكلام يتولاه على الاكثر الوفد المصري . اما الوفود الاخرى فكانت تستمع وتتحسر على سوء الحال .

وانتهت هذه الاجتماعات باقرار ارسال وفد الى بغداد لمطالبة حكومتها بعدم توقيع الحلـــــف في الوقت الحاضر . وتألف الوفد من سامي الصلح ، وفيضي الاتاسي ، ووليد صلاح ، وصلاح سالم .

وعقد الوفد عدة اجتماعات مع حكومـــة نوري السعيد الذي هاجم صلاح سالم ، مؤكدا ان هذا الاخير كان في مباحثات سرسنك موافقا على التعاقد مع تركيا .

ولم تثمر جهود هذا الوفد ، فعاد دون الحصول على اي وعد بتأخير عقد الحلف مع تركيا . وفي طريق عودته ، مر بدمشق واجتمع الى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، ثم تابع سفره الى بيروت ، حيث قابل ايضا رجال الحكومـــة . ومن بيروت استأنف رحلته الى القاهرة .

وفي اليوم الثاني من شباط، اقترح الرئيس شمعون عقد اجتماع

في بيروت يضم عبد الناصر والسعيد ، على ان يوافق العراق ومصر على هذين السؤالين :

اولا — هل يوافق العراق على بحث الموضوع في اساسه ؟

ثانيا — هل يقبل الفريقان بما تقرره الدول العربية في اكثريتها ؟

فاجاب العراق سلبا على السؤال الاول ، قائلا ان ميثاق الجامعة لا يلزم الاعضاء بقبول اي قرار لا يكونون هم من الموافقين عليه . وهكذا فشلت فكرة المؤتمر في بيروت .

وعلى اثر ذلك ، اعلنت مصر تخليها عن ميثاق الضمان الجماعي واقترحت عقد ميثاق جديد يضم الدول العربية المعارضة للحلف التركي — العراقي .

واستؤنفت اجتماعات القاهرة في ٣ شباط ، ولم يحضرها عن سورية سوى فيضي الاتاسي ونجيب الارمنازي ، سفيرنا في القاهرة .

واقترح الاردن (١) اقرار توصيات وزراء الخارجية . (٢) عدم الانضمام الى الحلف العراقي — التركي . (٣) عدم الموافقة على التحفظ العراقي . (٤) ان تدخل الدول الموافقة على هذه البنود الثلاثة في قيادة عسكرية مشتركة .

فاجاب مندوب العراق بانه ينسحب من الاجتماع اذا بحث اقتراح الاردن . اما الاتاسي ، فرغم الجهود التي بذلها المصريون لديه ، لم يوافق على الاقتراح الاردني ، بحجة عدم القدرة على حمل التبعات المترتبة على الموافقة ، وبأنه ليس له ، وهو في القاهرة ، ان يوافق على اقامة وضع جديد بين البلاد العربية ينقض الوضع القائم بموجب نصوص مصدق عليها دستوريا .

ولو كان الاتاسي مخلصا في قوله ، خالي الغرض ، لطلب مهلة للاستفسار من حكومته . لكنه تعمد ، في موقفه هذا ، تفشيل عقد الاجتماع ، لئلا يتخذ قرارا يضعف موقف العراق .

وبعد ان رفض المندوب السوري اقتراح الاردن ، لم يبق هنالك مخرج سليم . فختمت مصر جلسات هذا المؤتمر على مضض ، وسافر كل مندوب الى بلده .

ونستنتج من هذا الذي جرى ان العراق ، باقدامه على التحالف مع تركيا ، خالف قرار الجامعة العربية المتخذ في كانون الاول ١٩٥٤ ، وقد جاء فيه : « ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق

الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية (الضمان الجماعي) وعلى ميثاق الامم المتحدة ولا تقر عقد احلاف غير ذلك » .

اما ادعاء العراق بان مندوبه ابدى التحفظ الآتي : « ان العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك يحتفظ بحق اتخاذ اية اجراءات خاصة من اجل ضمان سلامته » ، فلا ينجيه من انه قام بعمل يخالف ما اتفق عليه لبنان وسورية ومصر وليبيا والسعودية والاردن واليمن .

الى هنا تنتهي هذه المرحلة قبل تأليف حكومة صبري العسلي التي اشتركت فيها كوزير للخارجية . واني اتابع سرد الوقائع التي حصلت في تلك البرهة مفردا لبحث الميثاق الثلاثي بابا خاصا .

وزارة العسلي وقصة المذكرة الاميركية

تألفت وزارة صبري العسلي الثانية في ١٣ شباط ١٩٥٥ ، فاخذت على عاتقي وزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع الوطني . وفي مطلع تسلمي دفة سياستنا الخارجية ، فوجئت الوزارة بمذكرة امريكية ، هذه قصتها :

في ٢٦ شباط ١٩٥٥ توجهت الى مكتب رئيس الوزراء لابحث معه ما يتعلق بامور وزارتي . ولما دخلت الى بهوه في قصر الحكومة بدون موعد سابق ، جريا على العادة المتبعة بين الوزراء ورئيسهم ، فوجئت بوجود المستر موس ، سفير الولايات المتحدة ، ومعه سكرتيره السيد فؤاد غميان . فسلمت على الحاضرين وقعدت بمواجهة السفير الذي كان ماسكا بيده ورقة مكتوبة . فقطع حديثه قائلا لي : « احببت زيارة دولة الرئيس لاطلعه على ما تلقيته من حكومتي . وكنت عازما على زيارتكم لاطلعكم ايضا على محتوى المذكرة . »

هكذا اراد الاعتذار عن زيارته رئيس الحكومة وتبليغه ما كان عليه ان يبلغني اياه قبل اي شخص آخر ، بصفتي وزيرا للخارجية. ويبدو ان سواه من السفراء العرب والاجانب اعتادوا ايضا على الاتصال برئيسي الحكومة وبوزير الخارجية على التوالي ، بل وحتى بسائر الوزراء ، سعيا منهم لايجاد ثغرة بين الحكام ينفذون منها سهامهم المسمومة . او لعلهم كانوا ، حيال كل واحد من الوزراء ، يتخذون الموقف الملائم لسياسته تجاههم او سياستهم تجاهه .

ثم استأنف السفير حديثه الذي كان بدأ به قبل وصولي ،

متابعا قراءة الورقة التي بيده ، بينما كان سكرتيره يقرأ ترجمة اقواله .

وكلما تعمق السفير في الموضوع كنت ازداد اهتماما وتقديرا لخطورة اقواله . وعندما اتى على آخر ما لديه ، طلب منا ابداء رأينا . فقلت بانه لا يسعنا ، على اي وجه ، الرد على النقاط الكثيرة والمهمة الواردة في اقواله . ثم طلبت اعطائي نسخة عن هذه المذكرة. فوعد السفير بارسال النص بالانكليزية مع ترجمته العربية .

وبعد ان استأذن السفير ، قلت للعسلي ان هذه المذكرة على جانب عظيم من الخطورة . وهي تنذر بالمتاعب الكثيرة التي ستصادفها وزارتنا . لذلك يجب ان نتخذ لها العدة الكاملة . ثم وعدته بالاجتماع اليه مرة اخرى ، بعد الاطلاع على المذكرة والتعمق في معانيها ومقاصدها .

وهذه صورة عن هذه المذكرة :

صباح يوم السبت في ٢٦ شباط ١٩٥٥ زار السفير الاميركي في سوريا ، جيمس س . موس ، بناء على طلبه ، دولة صبري بك العسلي ، رئيس مجلس الوزراء السوري . وكان يرافق السفير فؤاد بك غبيان الذي قام بدور المترجم . وبعد قليل وصل دولة خالد بك العظم ، وزير الخارجية السورية ، وانضم الى المجتمعين .

وبعد تهنئة رئيس الوزراء ووزير الخارجية على الثقة الممنوحة الى وزارة العسلي ، قال السفير الاميركي انه مكلف ، بناء على تعليمات من حكومته ، بأن ينقل لهم آراء حكومة الولايات المتحدة الاميركية بخصوص الاتفاق العراقي – التركي المعقود مؤخرا ، وبخصوص الدفاع الاقليمي للشرق الادنى ، والقضايا المتعلقة بهما .

ولقد تناول المستر موس اولا الاتفاق التركي العراقي قائلا ما فحواه :

أ – ان الولايات المتحدة كانت دائما تسند جهود الدول الاخرى للقيام بتعاون يهدف الى الوصول الى اعلى درجة من الاستقرار والامن . وعلى الاخص ، فالولايات المتحدة تحبذ التعاون بين الدول المهتمة بتحسين دفاع الشرق الاوسط ضد العدوان الشيوعي .

ب – ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق التركي – العراقي كخطوة انشائية للاعتراف بالحاجة للدفاع الفعال عن الشرق الاوسط ضد التوسع الشيوعي .

ج – ان الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة الجهود التركية والعراقية الرامية الى ترتيبات مجدية للدفاع .

د – تعتقد الولايات المتحدة ان على الدول العربية ان ترحب بالاتفاق التركي – العراقي كتدبير يساهم في سلامة هذه الدول الخاصة . ومذكرا بالحديث الذي جرى بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٥ بين سفير لبنان في واشنطن وموظفي وزارة الخارجية الاميركية،

قال السفير الاميركي انــه يسود ان يسرد النقاط البارزة التي اوردها موظفو وزارة الخارجية الاميركية . ولقد لاحظ السفير ان الحديث جرى بخصوص لبنان ، ولكن هذا لا يعني انه محصور بذلك البلد فقط . وفي الواقع قال السفير ما يلي :

١) ان وزارة الخارجية الاميركية رحبت علنا بالاتفاق التركي — العراقي كخطوة انشائية نحو منظمة دفاع حقيقية يمكن مع الوقت ان تضم الباكستان وايران وبعض الدول العربية .

٢) وبعد تطور المنظمة على غرار الاتفاق الاخير ، فالولايات المتحدة ترى سلفا احتمال ان تستطيع الدول العربية الواقعة في « خلــف المنطقة » وراء الصف الشمالي لعب دور مفيد بخصوص المنظمة الدفاعية . وفي تلك الظروف اذا ارادت احدى الدول العربية في « خلف المنطقة » ان تنضم الى المنظمة الدفاعية ، فالولايات المتحدة ستكون مستعدة للنظر في تقوية دفاع تلك الدولة العربية ، او اية دولة عربية، بما فيها مصر، ترغب بالاشتراك في الخطط الحقيقية للدفاع عن الشرق الاوسط .

٣) ان نمو الترتيبات الدفاعية وتحسين العلاقات العربية — الاسرائيلية ضروري للمساهمة الفعالة مــن قبل الولايات المتحدة الاميركية في الدفاع عن منطقة الشــرق الاوسط . فالولايات المتحدة لا تستطيع ان تبدد مواردها في قوى غير متجانسة داخل المنطقة او في سباق على التسلح بين العرب واسرائيل .

٤) ان الولايات المتحدة تعترف بقيمة الجامعة العربية في المساهمة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية ، ولكن ميثاق الضمان الجماعي العربي لا يلبي ، حسب رأي حكومة الولايات المتحدة ، حاجة المنطقة الى انظمة دفاع فعالة ، ان من وجهة القوة الداخلية او من وجهة القدرة على الحصول على مساعدة فعالة من الدول المجاورة . ان وزارة الخارجية الاميركية لا ترى سلفا امكانية دعم ميثاق الضمان الجماعي العربي من قبل الحكومة الاميركية في اي وقت ، او دعم اية منظمة تخلفه .

٥) ان المساعدات الحربية الاميركية الممكنة الى مصر يمكن ان تعتبر مستثناة من الفقرة ٤ اعلاه . الا انه يجب ان يلاحظ ان مصر هي الآن مرتبطة مع الغرب بموجب الاتفاقية الانجليزية — المصرية على قاعدة قنال السويس . فغاية مساعدة عسكرية لمصر سيكون القصد منها تقوية الدفاع عن قاعدة القنال . وستكون ، طبعا ، اية مساعدة عسكرية لمصر خاضعة للاتفاقات المعتادة مــع ضمانات مصرية بعدم استعمال الاسلحة للعدوان وتأكيدات بالتعاون للدفاع المشترك .

٦) ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تعطي اية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي . فعلى كل دولة عربية ان تقرر طريقها الى ما تعتبره اضمن لمصالحها . ومع ذلك ، فالولايات المتحدة تأمل ان لا تشرك سورية نفسها باي جهد يجعل موقف العراق اكثر صعوبة ، وتأمل ان

سورية ستتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحا لامكانية انضمامها في المستقبل الى منظمة الدفاع النامية .

ولقد عرض السفير الاميركي ان يقدم الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية مذكرة مساعدة عن النقاط المذكورة مع ترجمة لها بالعربية . ولقد اجابا بأنهما يرغبان في الحصول على مذكرة كهذه تساعدهما اكثر على دراسة موقف الولايات المتحدة .

تعليقاتي على المذكرة

١ . لم تقدم المذكرة الى الحكومة الا بعد ان نالت حكومة العسلي ثقة مجلس النواب ، لان الكثير من الاوساط الاجنبية كان يعتقد انها ستفشل امام المجلس وستعقبها، عند ذاك، وزارة مؤلفة من حزب الشعب وانصاره الذين يرون في السياسة الخارجية رأيا معاكسا تماما لرأينا .

٢ . تتجاوب الفقرة (أ) مع ما سمعناه ، فيما بعد ، على لسان ساسة العراق من ضرورة تحصين دفاع الشرق الاوسط ضد العدوان الشيوعي . والغربيون ، بطبيعة الحال ، لا يخشون على بلاد الشرق الاوسط من ذلك العدوان ، بقدر خشيتهم على مصالحهم في هذه البلاد وتحسبهم من ان تكون هذه الساحة الستراتيجية نقطة انطلاق للجيوش الروسية على افريقيا وحوض البحر المتوسط . كما ان هذه الفقرة تشير الى ان الولايات المتحدة تحبذ — او بالاحرى تقترح — ايجاد منظمة للدفاع عن الشرق الاوسط تشترك فيها ، طبعا ، اسرائيل .

٣ . الفقرة (ب) تظهر حقيقة سياسة الولايات المتحدة وعميق نواياها تجاه الاتفاق التركي — العراقي فهي تعترف بانها تعتبره خطوة انشائية للدفاع المشترك .

٤ . واما الفقرة (د) ففيها دعوة الى انضمام البلاد العربية الى حلف بغداد باسلوب دبلوماسي ناعم ، وذلك خلافا لما ادعته الولايات المتحدة ، فيما بعد ، عندما تلوت على مجلس النواب فقرات من هذه المذكرة ، وهو انها لم تدع سورية الى الاشتراك في الحلف التركي — العراقي . والواقع هو ان المذكرة تنص على ان الولايات المتحدة ترحب علنا بالاتفاق المذكور وترى انه يمكن ، مع الوقت ، ان يضم الباكستان وايران وبعض الدول العربية .

٥ . واما ما جاء تحت اشارة (٢) من الفقرة (د) المذكورة، فبيان واضح لوجهة نظر الولايات المتحدة في تفريق بلاد العرب الى منطقــة اسموها « خلف المنطقة » والى منطقــة اخرى اسموها

« الصف الشمالي » تضم تركيا وايران . اما المنطقة الاخرى ، فتجمع العراق وسورية والاردن ولبنان . وبذلك اقصيت كل من مصر والمملكة السعودية عن دائرة اهتمام الاميركيين .

٦ . جاءت تحت اشارة (٣) دعوة صريحة الى الصلح بين العرب واليهود والى دخول هؤلاء في حلف مشترك .

٧ . واما النص الوارد تحت اشارة (٦) ففيه البرهان الساطع على معارضة الولايات المتحدة لما كانت سورية ومصر والمملكة السعودية عاملات على تحقيقه ، وهو انشاء منظمة دفاع خاصة .

الغزي يؤلف وزارة اكثريتها من حزب الشعب واتجاهها نحو العراق

وراجعت ، بعد انجاز دراسة هذه المذكرة ووضع الخطة اللازمة ، ملفات الوزارة ، فلم اجد في اضابيرها شيئا ينيرني في هذا الموضوع الهام . فلا محاضر لاجتماعات القاهرة وبغداد ، ولا محاضر مباحثات وزير الخارجية مع مندريس . فاضطررت لطلب ما يمكن الحصول عليه من محمود رياض الذي بعث الـي باضبارة اجتماعات القاهرة .

وبالطبع ، وصل الى مسامع رجال حزب الشعب اسفي لفقدان الوثائق من وزارة الخارجية . فكتموا الامر في نفوسهم وعزموا على الانتقام مني ، لكن بدون نجاح . وذلك عندما اصابتني ازمة قلبية جعلتني طريح الفراش مدة شهرين ، تألفت في غضونها وزارة سعيد الغزي . فاعلنت الحكومة في بيانها الوزاري انها لم تجد في اضبارات وزارة الخارجية نسخة عن مشروعي للحلف العربي ولا اية وثيقة تتعلق بالمباحثات التي دارت بيني وبين حكومتي مصر والسعودية . وارسل الغزي يطلب مني هذه الوثائق ، فاجبته بانها كلها موجودة في الوزارة ، وبأن الصحف ، علاوة على ذلك ، نشرت مشروعي هذا كما هو . واردفت قائلا ان صور هذه الاوراق موجودة في الصندوق الحديدي في داري بدمشق ، ولا يعلم احد كيفية تركيب ارقام مفتاحه سواي . وقلت ان مرضي لا يسمح لي بالذهاب الى دمشق لفتح الصندوق وتسليمه صورة تلك الوثائق. ثم كتبت بيانا عن مباحثاتي ، من اولها الى آخرها ، بحسب ما علق بذهني ، وبعثت بـه اليه ليشفي غليله . والحقيقة ان الوثائق التـي كانت موجودة في وزارة الخارجية كانت كافية وصالحة ، مع البيان الذي بعثت بـه اليه ، لجعله ملما بالموضوع ، هو ووزراؤه ، تمام الالمام. لكنهم ارادوا التسويف في امر الميثاق ، فلم يجدوا اسهل من القاء تبعات التأخير على اكتاف مريض مقعد في الفراش .

وكان من غير المنتظر ان توافق الحكومة الجديدة ، واكثريتها من حزب الشعب ، على التعاقد مع مصر ، على نحو يبعد عنه العراق. ويثبت ذلك ان البيان الوزاري الذي القته الوزارة في مجلس النواب ، في ١٩ ايلول ، حـدد بوضـوح سياسة الحكـومة بدعم الجامعة العربية والضمان الجماعي وميثاق الامم المتحدة و «استئناف الابحاث حول مشروع الميثاق الثلاثي ، على ان تكون هذه المباحثات اساسا لميثاق قومي عربي يشمل جميع الدول العربية الراغبة في الانضمام اليه ، شريطة الا تنتقل التزاماتها حيال الدول الاجنبية الى الدول المشتركة فيه . » ثم يضيف عبارة استثنائية الـى هذا الاعلان ، وهـي ان لا مصلحة في الانضمام الى الحلف العراقي ـ التركي ولا الى اي حلف اجنبي .

وهنا يظهر خبث واضعي البيان . فهم يعلمون ، بصورة اكيدة ، ان لا سبيل اطلاقا لجر البلاد الى الانضمام الى حلف بغداد او اي حلف اجنبي ، لذلك لم يجدوا غضاضة في اعلان هذا المبدأ . لكنهم ، الى جانب ذلك ، قضوا على الميثاق الثلاثي قضاء مبرما بذكرهم شرط انضمام سائر الدول العربية . فلا العراق قابل به ، ولا مصر تقبل اشتراك العراق فيه .

وقد رضي المصريون بهذا النص ، بعد ان تبين لهم مدى خطئهم باقصائي عن رئاسة الجمهورية ، طمعا بالحصـول على الميثاق بواسطة القوتلي . فهو لم يف بوعده لهم ، لانه كان مدينا لحزب الشعب بانتخابه . ولا نعلم كيف اتفق هؤلاء معه فايدوه !

وبالرغم من معارضة الحزب الوطني وحزب البعث وفلول الكتلة الديموقراطية للوزارة الجديدة ، فقد منحها مجلس النواب ثقته بـ ٨٩ صوتا ، مقابل ٣١ صوتا مخالفا . واستنكف ثلاثة نواب عن الاقتـراع .

اما حلف العراق مع تركيا ، فقد تطور خلال تلك الايام . فانضمت اليه ايران وباكستان من الدول الشرقية ، وبريطانيا من الدول الغربية ، وسمي بحلف بغداد . وعقدت عدة مداولات ، دون ان تظهر في الجو السياسي نتائج عملية لهذه المداولات . ثم انضمت الولايات المتحدة الى لجنة الحلف الاقتصادية . لكن الحلف ، على اي حال ، لم يؤد للغرب الخدمة التي انتظرها منه . فما انضمت دولة عربية اليه ، حتى ان لبنان خشي مغبة الاشتراك فيه . ولم يجرؤ اعضاء هذا الحلف على مهاجمة سورية ، ولا توصلوا الى انجاح

تطور حلف بغداد ومؤامراته ضد سورية

مؤامراتهم التي كانت دوائر الاركان السورية تكشفها وتلقي القبض على المشتركين فيها وتسوقهم الى المحاكمة ، فيحكم عليهم احكاما شـــديـدة .

واولى تلك المؤامرات اكتشفت في اواخر ١٩٥٦ ، ابان حوادث قناة السويس . فالقي القبض على النائبين منير العجلاني وعدنان الاتاسي ؛ وعلى سامي كبارة وغيره من المدنيين والضباط المسرحين. وحكمت المحكمة المؤلفة برئاسة العقيد عفيف البزري بالاعدام على الاتاسي ، وكبارة ، وسامي الحكيم ، وعمر العمري ، وهايل سرور. وعلق تنفيذ الحكم على تصديقه من قبلي ، بصفتي وزيرا للدفاع . وكنت يوم صدور الحكم في القاهرة برفقة رئيس الجمهورية ، فذهبت الى الاسكندرية للاجتماع به والمداولة معه في هذا الامر . ورافقني بالقطار السيد حميد فرنجية ، وزير خارجية لبنان السابق . وقد تبين لي فيما بعد انه اتى مصر ، خصيصا ، للسعي لدى الشيدين شكري القوتلي وعبد الناصر ، كي لا يتم تنفيذ حكم الاعدام .

وعندما اختليت بالرئيس القوتلي ، اتضح لي انـه يميل الى استبدال ذلك الحكم بالاشغال الشاقة . ولما عـدنا الى القاهرة اجتمعنا ، انا والقوتلي ، الى الرئيس عبد الناصر بقصر القبة ، فأيد الرئيس المصري راي زميله السوري . ثم عدنا الى دمشق معا ، بعد ان توالت البرقيات من الحكومة واركان الجيش بضرورة الاسراع بالعودة .

وقابلت اللواء توفيق نظام الدين ، رئيس الاركان ، فوجدته ميالا ايضا الى التبديل . ولما طلبت منه عرض الموضوع على مجلس الدفاع الاعلى ، اكد في اليوم التالي ان المجلس موافق ، باستثناء واحد مـن اعضائه لم يسمه . فاجتمعت في القصر الجمهوري مع وزير العدل السيد مأمون الكزبري ، ومدير العدلية العسكرية السيد عقيل ، ووضعنا صيغة التبديل ، وهي تنزيل الحكم من الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة. ووقعت قرارا بذلك وبلغته دوائر الوزارة. فقامت علي قيامة حزب البعث وبعض ضباط الاركان ، وبدأت تتوالى على مكتبي عشرات البرقيات بالاحتجاج على موقفي ، رغم ان الوزير صلاح البيطار كان ابدى رايه مستحسنا العفو ، وذلك قبل عودتي من القاهرة . لكنه انساق ، فيما بعد ، مع جماعته في تيار معارضة امر لم يصدر عنهم . وعلى كل حال ، فقد كان ضميري مرتاحا لحيلولتي دون تنفيذ الاعدام بهؤلاء المحكومين الاربعة . ذلك لانني ، بالاصل ، غير ميال لعقوبة الاعدام في الامور السياسية.

ثم لانني كنت ارى الاكتفاء بالعزل عن الحياة السياسية ، دون اراقة دماء .

اما بطل حلف بغداد في سورية وعميل نوري السعيد ، فهو السيد مخائيل اليان الذي هرب الى لبنان عند اكتشاف المؤامرة. فلحق به كثيرون ، كفيصل العسلي الذي انقلب في ١٩٥٦ من مؤيد متحمس لسياسة التفاهم مع مصر ، الى مؤيد لا يقل تحمسا للاتفاق مع العراق وخدمة مصلحة المستعمرين . وهكذا اوجد ساسة العراق كتلة من المدنيين والعسكريين السوريين في بيروت ، راحوا يمدونهم بالاموال الطائلة وبالاسلحة والذخائر التي كان امرها يكتشف بين حين وآخر . وضموا اليهم عصابة الحزب السوري القومي ، كما اشتروا عددا من نوابنا ومن مشايخ العشائر . وبذلوا المستطاع لتاليب اركان الجيش السوري ضد السياسة التي نسلكها ، لكن تلك الجهود ذهبت ادراج الرياح .

نص خطابي في المجلس وردود فعله خارجيا وداخليا

وقبل سفري الى سان فرانسيسكو لحضور اجتماعات الامم المتحدة فيها ، اي في ٨ حزيران ، القيت في مجلس النواب خطابا ضافيا ليس بوسعي الا نشره بكامله ، نظرا لاحتواء كل جملة منه معنى مقصودا لا يمكن التعبير عنه باختصار .

وقد وقع هذا الخطاب وقع الصاعقة على النواب المعارضين لسياستنا ، وحاروا في ما يعملون . فاقترح منير العجلاني ان الغي سفري او ان اؤجله يومين على الاقل ، لكي يتسنى للمعارضة تحضير الجواب . فقبلت الاقتراح ، لكنهم تراجعوا ورفضوا فكرة التأجيل واعلنوا انهم سيناقشون ما جاء في الخطاب ، بعد عودتي من الولايات المتحدة :

وهكذا تملصوا من ابداء رايهم الصريح . ولم يعاودوا هذا البحث ، بعد عودتي من السفر . ولعلهم آثروا العمل على اقصائي عن رئاسة الجمهورية ، فيرتاحون من الجواب ومني !

اما السفراء الاجانب ، فكان صدى خطابي عندهم ، كل بحسب سياسته . فالسفيران البريطاني والاميركي انزعجا الى اقصى حد . وراح الاول يمطر وزارة خارجيته بسيول جارفة من البرقيات ضدي . بينما اتخذ الثاني موقفا خاصا مني ، اثار عندي الضحك . وذلك انه ، في الايام القليلة التي امتدت بين رجوعي من امريكا واعتزالي الحكم ، زارني ليبلغني تعليمات حكومته . فأخذ يقرأ المذكرة التي يريد ابلاغي مضمونها ، ثم اسرع الى اخفائها

في جيبه ، متجاهلا اليد التي مددتها لاخذ تلك الوثيقة . وكان بذلك يومىء الى انه اصبح عديم الثقة بي ، لانني نشرت على الملا نص المذكرة التي سلمني اياها ، بقراءتي بعض عباراتها في مجلس النواب كما ذكرت آنفا .

لكنني تظاهرت بعدم ادراك مقصده ، ورحت اطلب منه اعادة بعض ما قاله : فكان ينظر الي شزرا ، فيخرج المذكرة من جيبه ويقرأ احد فصولها ، ثم يسرع الى دسها في جيبه ، خوفا من ان اخطفها منه !

وهذا نص الخطاب الذي اشرت اليه :

حضرات النواب المحترمين .

كنت دائما ارغب رغبة صادقة ، منذ ان كان لي شرف المساهمة بتحمل اعباء وزارة الخارجية في هذه الحكومة ، ان يخصص مجلسكم الكريم بين وقت وآخر جلسات احدثكم فيها عن مركز سوريا في الحقل الدولي ، وعن السياسة الخارجية التي تنتهجها هذه الحكومة ، وعن المصاعب والعقبات التي تواجهها ، والخطة التي تسلكها في معالجة ذلك ، ليكون الانسجام تاما ودائما بين سياسة الحكومة وبين مجلسكم الكريم الذي هو صاحب الراي الفصل في اقرار كل سياسة تنتهجها الحكومة، وليكون الشعب ، وهو القاعدة الاصلية في النظام الديمقراطي ، على بينة تامة من سياسة حكومته .

واذا كان الحظ لم يسعدني في خلال الاشهر الثلاثة والنصف الماضية ان احقق ما كنت دائما ارغب فيه ، لان لجنة الشؤون الخارجية في مجلسكم الكريم كانت تكتفي دائما بالايضاحات التي اقدمها اليها تباعا ، وتقر الحكومة في اغلب الاحيان وبالاجماع على السياسة التي تنتهجها في حقل السياسة الخارجية عامة ، وفي حقل السياسة العربية الخاصة ، وترى انتظار فرصة افضل لاجراء مناقشة علنية عامة في الشؤون الخارجية ، فانني اليوم اجد نفسي سعيدا وانا اؤدي واجبا نحتمه علي الاعراف البرلمانية ، اذ اقف الآن بينكم ، لانبئكم بتفاصيل السياسة التي انتهجتها هذه الحكومة في الحقل الخارجي عامة ، وفي الحقل العربي خاصة .

حضرات النواب المحترمين

تعرفون ان السياسة الخارجية التي ارادها مجلسكم الكريم لسوريا ، عندما منح هذه الحكومة الثقة على اساس البيان الوزاري الذي تقدمت به اليكم ، ترتكز الى الاسس الآتية :

١ — ان السياسة الخارجية للحكومة تستوحي دائما مصلحة الامة العربية ، وما دام في عالمنا العربي اجزاء لم تستكمل بعد اسباب تحررها ، فان من الطبيعي ان تعمل سوريا دائما مع الدول العربية الشقيقة لجعل سياسة الدول العربية

تتجه قبل كل شيء الى خدمة قضايانا القومية ، نحو الوحدة العربية المنشودة .

٢ — ان سوريا تعتز بانها اول بلد عربي حقق استقلاله وسيادته خالصين من كل شائبة . وان من الطبيعي ان تحافظ حكومتنا دائما على هذا الاستقلال وهذه السيادة ، في ظل نظامنا الجمهوري الديمقراطي ، وان تعمل دائما على تجنيب سوريا وبقية الاقطار العربية اخطار بسط السيطرة الاجنبية عليها .

٣ — ان حكومتنا ترى أن من بديهيات واجبات الدول العربية الدفاع عن ارض العرب ضد كل عدوان . وهي ترى في الوقت نفسه ان عدونا الاول انما هو الصهيونية الباغية التي احتلت جزءا من وطننا العربي المقدس . ولذلك فانها ستتجه في سياستها الخارجية الى مصادقة كل دولة ترعى صداقتنا وحاجاتنا ، وتقف الى جانب قضايانا القومية المشروعة ، ولا سيما قضية فلسطين ، واضعة نصب عينيها ان صديق العرب هو كل من يقف الى جانبهم في قضاياهم الحقة .

٤ — ان حكومتنا تتفق مع التوصيات التي اقرها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في شهر كانون الاول الماضي في القاهرة ، بعدم اقرار الاحلاف العسكرية الاجنبية ، وبعدم الانضمام الى الحلف العراقي — التركي ، لان مصلحة الامة العربية تقضي بذلك ، وانها ستبذل جميع الجهود لجعل هذه السياسة طابعا اساسيا للسياسة التي تنتهجها الدول العربية جمعاء .

حضرات النواب المحترمين .

ان حكومتنا قد الزمت نفسها الزاما قاطعا بمقتضيات هذه السياسة التي اقرها مجلسكم الكريم ، وكافحت كفاحا مريرا في ظروف دقيقة اجتازتها سوريا حتى تكون دائما مخلصة لروح هذه السياسة القومية . وهي اذ تحمد الله على انها استطاعت في خلال الاشهر الماضية ان تجنب سوريا شرور الكثير من الاطماع والاخطار التي احاطت باستقلالها ، بفضل مؤازرة مجلسكم والوعي المتزايد للشعب ، وان تقف في وجه الضغط الشديد الذي احاق بها ، فانها فخورة بأن تكون قد حملت وسط هذه المصاعب والازمات الكثيرة مشعل اداء واجب قومي ايجابي ، الا وهو السير قدما ، ولاول مرة في تاريخ القضية العربية ، في طريق الوصول الى وحدة عربية شاملة متحررة تتحق على مراحل ، تكون مرحلتها السريعة الاولى اقامة ميثاق عربي يكفل توحيد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية لجميع الدول العربية التي ترغب ان تنضم اليه ، والتي تنتهج سياسة عربية خالصة متحررة تتفق اهدافها مع اهداف هذا الميثاق العربي الذي يضع الهيكل الاساسي لبناء الوحدة العربية المتحررة.

حضرات النواب المحترمين

ان مقتضيات الظروف التي تحيط بسوريا ، لا تسمح لي ان اقدم اليكم الان بالتفصيل جميع وقائع المصاعب التي واجهتها حكومتنا في التزام سياسة تجنب سوريا اخطار الاحلاف العسكرية الاجنبية ، وثباتها عند العهود التي قطعتها للشعب ،

عندما قطعتها لكم . ولكنني لكي استطيع ان اجعلكم تقفون على تسلسل الحوادث ، وتطلعون على العوامل التي جعلت حكومتكم تكافح الآن لاخراج الميثاق العربي الذي اقترحت اسمه الى حيز الوجود والنور ، لا بد ان اشير الى الوقائع الاتية :

١ — عندما استلمت هذه الحكومة اعباء الحكم ، كانت الازمة محتدمة صاخبة في قلب جامعة الدول العربية ، لان حكومة العراق الشقيق ، فاجأت الحكومات العربية بعزمها على توقيع حلف عسكري مع تركيا ، اريد ان تجر اليه بعض الدول العربية ، وفي مقدمتها سوريا . وعلى الرغم من جميع الجهود القوية التي اشتركت في بذلها الحكومات العربية ، لجعل حكومة العراق الشقيق تعدل عن الانفراد بسياستها هذه لتبقى على طابع السياسة الموحدة للدول العربية ، فان هذه الجهود لم تثمر وبذلت مساع جماعية اخرى لجعل حكومة بغداد تتريث بعقد الحلف مع تركيا ، فكان الجواب على هذه المساعي اسراع حكومة العراق الشقيق الى توقيع حلف مع تركيا واسراع البرلمان العراقي والتركي الى اقراره وانجاز ابرامه خلال اربع وعشرين ساعة .

٢ — عندما ابرم الحلف العراقي — التركي ، تتابعت المساعي لكي تمهد لجر سوريا الى دخول هذا الحلف ، رغم ان حكومتنا كانت ملتزمة امام الشعب بالتزامها لمجلسكم الكريم بعدم الدخول في الاحلاف العسكرية — الاجنبية . وكان من بين هذه المساعي مسعى حكومة الولايات المتحدة ، والحكومة البريطانية ، والحكومة التركية.

وقد اقترن المسعى الاميركي الذي بدأ في ٢٦ شباط الماضي ، اي بعد يومين اثنين فقط من اقرار البرلمان العراقي الحلف العراقي — التركي ، بمقابلة جرت للسفير الاميركي في دمشق مع دولة رئيس الوزراء بحضوري ، اوضح فيها السفير الاميركي تأييد حكومته للحلف العراقي — التركي ، وعبر عن امل حكومة الولايات المتحدة ان تتصرف سوريا على نحو يجعل الطريق مفتوحة امام امكانية انضمامها في المستقبل الى منظمة الدفاع الشامية على اساس الحلف العراقي — التركي .

وكان مما قاله السفير الاميركي — وقوله هذا منقول من مذكرة اضعها تحت تصرف مجلسكم الكريم اذا شاء الاطلاع على نصها الكامل :

١ — ان وزارة الخارجية الاميركية رحبت علنا بالاتفاق العراقي — التركي كخطوة انشائية لمنظمة دفاع حقيقية يمكن مع الوقت ان تضم الباكستان وايران وبعض الدول العربية .

والفت انتباه حضراتكم الى تعبير « بعض الدول العربية ، لاكلها » .

٢ — بعد تطور هذه المنظمة على غرار الاتفاق العراقي — التركي ، ترى حكومة الولايات المتحدة، مقدماً، احتمالا لان تستطيع الدول العربية الواقعة «خلف المنطقة» اي وراء الخط الشمالي ، القيام بدور مفيد في المنظمة الدفاعية . وفي هذه الظروف اذا ارادت احدى الدول العربية الواقعة خلف المنطقة ان تنضم الى هذه المنظمة

الدفاعية ، فان الولايات المتحدة ستكون مستعدة للنظر في تقوية دفاع تلك الدولة العربية .

٣ ـ ان نمو الترتيبات الدفاعية، وكذلك تحسين العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، امر ضروري للمساهمة الفعالة من قبل الولايات المتحدة الاميركية في الدفاع من منطقة الشرق الاوسط . وان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تبدد مواردها على قوى غير متجانسة داخل المنطقة ، ولا على سباق في التسلح بين العرب واسرائيل.

٤ ـ ان الولايات المتحدة تعترف بقيمة جامعة الدول العربية بالمساهمة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية ، ولكن ميثاق الضمان الجماعي العربي لا يفي ، براي حكومة الولايات المتحدة ، بحاجة هذه المنطقة الى منظمة دفاع فعالة ، ســواء من وجهة القوة الداخلية ، او من وجهة القدرة على الحصول على امكانية دعم ميثاق الضمان الجماعي العربي من قبل الحكومة الاميركية في اي وقت ، او دعم اية منظمة تخلفه .

حضرات النواب المحترمين .

من هذه الايضاحات الصريحة الرسمية التي تلوتها عليكم من مفكرة الحكومة الاميركية ، ترون ان ابتعادنا عن دخول الحلف العراقي ـ التركي ليس قائما على تجنيب سوريا اخطار دخول الاحلاف العسكرية الاجنبية فحسب ، بل انه في الوقت نفسه مرتكز على اساس تمسك حكومتنا دائما بضرورة السعي في طريق الوصول الى الوحدة العربية ، وعدم قبول اية تسوية مع اسرائيل مهما كان نوعها .

فمن الواضح ان المنظمة الدفاعية العسكرية التي يريدون اقامتها وجعل الحلف العراقي ـ التركي نواة لها تؤدي الى شطر البلاد العربية الى شطرين ، احدهما يريدون ربطه بهذه المنظمة العسكرية، وهو يتألف من العراق وسوريا والاردن ولبنان، او ما يسمى الهلال الخصيب ، مع التاكيد على ضرورة تحسين العلاقات العربية ـ الاسرائيلية ، وكلمة التحسين هذه واسعة لا نعرف لهـا حدودا رغم خطورتهـا اللامتناهية ، وشطر آخر يضم حوالي ثلاثة ارباع الامة العربية ، ويتألف من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن ، بالاضافة الى الامارات العربية ، ناهيك بالمغرب العربي .

حضرات النواب المحترمين .

في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة التي واجهتها سوريا خاصة من بين شقيقاتها العربيات ، وصل الى دمشق موفد من قبل حكومة الشقيقة مصر ، ليقول لنا ان مصر، وهي تعد نصف الامة العربية ، تشاطر سوريا رأيها في ان السياسة العربية يجب أن تستهدف توضيح الشخصية المستقلة للامة العربية في الميدان الدولي ، وتشاطر سوريا رأيها ان من واجب الاقطار العربية ان تقوي نفسها وتفجر مواهبها وامكانياتها العديدة لتسير في طريق ايجاد سياسة عربية موحدة ، واقتصاد عربي موحد يستند

الى سوق موحدة ونقد موحد ، وجيش عربي موحد ، بقيادة موحدة زمن السلم والحرب يستند الى سياسة موحدة بالتسليح وانشاء الصناعات الحربية ، ويدعم ذلك كله صندوق مشترك تتعهد امكانياتنا لتمويله .

وتعرفون حضراتكم ان مصر ليست نصف الامة العربية عددا فحسب ، وانما هي ايضا نقطة العقد في الطوق العربي الذي يضم المشرق والمغرب العربي ، بالاضافة الى انها احدى الجبهات الاربع التي تحيط باسرائيل . ولذلك فقد ارتاحت حكومتنا لما سمعته من مندوب حكومة الشقيقة الكبرى مصر ، ثم كانت مداولات ومباحثات انتهت باذاعة بيان مشترك سوري ــ مصري في الثاني من آذار الماضي تضمن كل الاسس التي المحت اليها في الفقرة السابقة .

واتفقت الحكومتان السورية والمصرية على ان تجعل من مبادىء هذا البيان المشترك نقطة انطلاق تدعو جميع الدول العربية الشقيقة للالتفاف حولها ، والعمل على تحقيقها. وفي ذلك تنفيذ للسياسة التي اقرها مجلسكم الكريم عندما وافق على ان تجهد حكومتنا للسير بالدول العربية نحو الوحدة العربية ، وان تعمل دائمًا لتجنيب سوريا وبقية الاقطار العربية اخطار بسط السيطرة الاجنبية عليها ، فكانت الرحلة التي قمت بها مع الصاغ صلاح سالم الى المملكة الاردنية الهاشمية ، فالمملكة العربية السعودية ، فلبنان ، ثم تلتها رحلة الوفد السوري الى العراق فمصر . وكانت جميع هذه الرحلات تستهدف ما نص عليه البيان المشترك في فقرته الاخيرة من الاتصال بالحكومات العربية لعرض الاسس والمبادىء المذكورة في البيان المشترك عليها ، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها الى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لاقرارها وانفاذها فور ابرامها .

وآثرت حكومة لبنان التريث في الانضمام الى البيان المشترك السوري ــ المصري وفعلت ذلك الحكومة الاردنية ، مع ابداء كبير عطف واظهار تحمس صميمي نحو المبادىء التي تضمنها البيان المشترك ، في حين تحمس جلالة الملك وسمو الامير فيصل للمبادىء الانشائية العربية التحررية التي تضمنها هذا البيان ، فصدر في الرياض بيان مشترك ثلاثي يتضمن موافقة حكومات سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية على المبادىء التي ذكرتها ، وبذلك تبنت مبادىء هذا البيان المشترك حكومات ثلاثة اقطار عربية تعد اكثر من ثلثي الامة العربية .

حضرات النواب المحترمين .

لم يكن من اهداف حكومتنا في اية لحظة من اللحظات التواني عن بذل الجهد لجعل حكومة العراق الشقيق تتفهم الاسباب التي تجعلنا نبني سياستنا على الاسس التي تضمنها البيان المشترك الثلاثي لتشاطرنا الراي في ذلك ، ولنعمل معا في حقل سياسة عربية قومية واحدة ، ولذلك فقد سافر الوفد السوري الى بغداد ، وقمنا بمباحثات مسهبة مع حكومة العراق الشقيق ، سمعنا فيها وجهة النظر العراقية

كاملة بشأن الاسباب التي جعلت العراق يعقد حلفه مع تركيا ، وسمعنا تأكيدات من رئيس الحكومة العراقية تقول بان الاتفاق العراقي — التركي يهدف الى التعاون بين الجارين ، وان تفسير هذا التعاون محدود في نقطتين ، اولاهما امرار الاجهزة والاعتدة الى تركيا عن طريق العراق وبالعكس بدون جمارك ولا عوائق ، والثانية اطلاع تركيا على خطوط الدفاع عن حدود العراق الشرقية وبالعكس . وقد فسر فخامة السيد نوري السعيد النقطة الثانية بانها تعني تبادل المعلومات بين الحكومتين بشأن تدابير الامن الداخلي .

وابدى فخامة السيد نوري السعيد استعداد حكومته للتعهد بعدم تجاوز هاتين النقطتين ، الا بعد الاتفاق مع بقية الحكومات العربية على ذلك .

وحمل الوفد السوري وجهة نظر حكومة العراق هذه الى الحكومة السورية ثم الى القاهرة ليتدارسها مع ممثلي الحكومتين المصرية والعربية السعودية . وما ان بدأنا البحث في الايضاحات التي قدمها رئيس الوزارة العراقية الى الوفد السوري، حتى فوجئنا باذاعة نصوص الحلف العراقي — البريطاني ، وبانضمام بريطانيا الى الحلف العراقي — التركي ، دون ان يكون الوفد السوري الذي سافر الى بغداد قد اطلع على محتويات هذا الحلف بمواده وملحقاته . وكانت مفاجأة اكبر لنا جميعا ان نتابع المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني حول هذا الحلف .

حضرات النواب المحترمين .

لم يكن بعد هذا كله امام حكومتنا الا ان تسلك طريق انجاز الميثاق العربي . وعلى الرغم من الايضاحات المتكررة العديدة التي اعطتها حكومتنا الى ممثلي الحكومات العربية والاجنبية عن الاغراض الايجابية لهذا المشروع ، والتأكيدات المتتابعة بانه لا تمليه اغراض سلبية ، فقد اعتبرت الحكومة التركية في مذكرات شديدة قاسية وجهتها الى وزارة الخارجية السورية ، التي اجابت عليها الجواب اللازم ، ان البيان المشترك الثلاثي ، وبالتالي مشروع الميثاق العربي الذي هو التعبير الايجابي عن البيان الثلاثي ، موجه ضــدها . وتأزمت العلاقات بين البلدين على النحو الذي تعرفونه جميعا ، وكاد ان ينتهي الامر الى ازدياد التوتر الخطير في هذا الجزء من العالم ، في وقت تتجه الجهود العالمية لترسيخ اسس السلام ، وابعاد شبح الحرب المدمرة ، مما جعل العلاقات السورية — التركية تجذب لوقت غير قصير انتباه العالم . وان الاتصالات الفورية التي قمنا بها في هذه المرحلة الدقيقة مع الدول العربية والاجنبية طمأنتنا الى ان سوريا لا تقف وحدها في معركة الحرية ، وان كل ضغط يمكن ان يوجه اليها لسلبها حريتها وحقها باختيار السياسة التي تمليها مصالحها القومية سيقابل بضغط مماثل يزيل اثره ، ويشل اهدافه .

واني اعتقد انني لا اكون بعيدا عن الحقيقة اذا ما انبأت مجلسكم الكريم اليوم ، بان حدة التوتر هذه قد خفت كثيرا بين البلدين ، وان املنا قوي بان الدوافع الايجابية

للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومتنا سنجد تفهما اكثر في المستقبل لدى حكومة الجارة تركيا .

حضرات النواب المحترمين .

اجدني مضطرا ان اتوقف طويلا عند وجهة نظر حكومة العراق الشقيق من مشروع الميثاق العربي ، لانبئكم ان جميع المباحثات التي اجريناها مع المسؤولين العراقيين قد انصبت على ابلاغهم ان مشروع الميثاق العربي لا يستهدف بالاصل عزل العراق عن المجموعة العربية ، ولن يكون فيه اي نص يمنع العراق الشقيق في المستقبل من الانضمام اليه ، عندما تزول العوامل التي تحول في الوقت الحاضر دون جعل هذا الميثاق عاما شاملا .

وقد اوضحنا للحكومات العربية ، ومن بينها حكومة العراق الشقيق ، ان المبادىء التي تتمسك بها الحكومة السورية لقيام الميثاق العربي على اساسها تتلخص بالنقاط الاتية :

١ ـ توحيد السياسة الخارجية للدول العربية التي تنضم الى هذا الميثاق ، وجعل هذه السياسة تستهدف الحفاظ على استقلال الدول العربية والسعي لازالة القيود التي تحد من استقلال بعض اجزاء الوطن العربي ، وجعل سياسة الدول العربية في الحقل الخارجي تستمد سلوكها من هدف تأمين المصالح القومية للامة العربية ، ومن هدف استكمال تحريرها وتوحيدها .

٢ ـ اقامة مجلس دائم لدول الميثاق العربي يجتمع دوريا لوضع الخطوط العامة لسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومات هذا الميثاق ، على ضوء اهدافه الاصلية الثابتة ، تتخذ فيه المقررات باكثرية الثلثين وتكون ملزمة للجميع .

٣ ـ اعتبار دول الميثاق ، فيما يتعلق بالتفاوض والتعاقد مع الدول الاخرى في الشؤون السياسية والعسكرية ، وحدة تامة ، تطبق في ذلك اسلوب التعاقد الجماعي ، ويمثلها دائما في التفاوض والتعاقد او التكليف بهما المجلس الدائم لدول الميثاق .

٤ ـ تتعهد الدول الموقعة على الميثاق بعدم الدخول بمفاوضات فردية مع اية دولة اخرى لعقد اية اتفاقات سياسية او عسكرية .

اما من الناحية الاقتصادية فان الحكومة السورية رأت ان ينص الميثاق على المبادىء الاتية :

١ ـ اعتبار الاسواق الداخلية لدول الميثاق سوقا واحدة ، وان تتمتع منتجات كل دولة من اعضائه بحرية الدخول الى اراضي الدول الاخرى دون فرض اية رسوم جمركية او داخلية عليها من اي نوع كان .

٢ ـ تأمين حرية انتقال الاشخاص بين دول هذه المنظمة دون حاجة الى السمات .

٣ ـ منح مواطني كل دولة من دول هذا الميثاق نفس الحقوق الممنوحة للمواطنين الاصليين للدول الاعضاء في ممارسة فعالياتهم الاقتصادية في جميع دول الميثاق .

٤ ـ اقامة مجلس تنهيج اقتصادي دائم لدول الميثاق يضع لكل دولة سياسة منهاجية تهدف الى استثمار مواردها وثرواتها المعدنية وامكانياتها الطبيعية ، بتعاون مع المجالس الاقتصادية المحلية لدول الميثاق في تنسيق هذه السياسة وتنفيذها . ويكون من بين مهامه وضع منهاج لتصنيع دول الميثاق على اسس متكاملة لا متضاربة، ووضع الاسس التي تنظم العلاقات التجارية بين دول الميثاق والدول الاخرى .

٥ ـ السعي لتنسيق التشريعات الاقتصادية والمالية القائمة في دول الميثاق للوصول بها الى التوحيد ما امكن .

٦ ـ ايجاد مصرف مشترك لدول هذا الميثاق يكن من بين مهامه لعب دور مصرف اصدار للنقد العربي الموحد ، وتمويل المشاريع العربية الكبرى لدول الميثاق .

اما من الناحية العسكرية ، فان الحكومة السورية رأت ان ينص الميثاق على المبادىء الآتية :

١ ـ اقامة قيادة عسكرية عليا موحدة لدول الميثاق في زمني السلم و لحرب مركزها دمشق .

٢ ـ انشاء جيش عربي موحد ، الى جانب الجيوش العربية المحلية ، يوضع زمن السلم والحرب تحت تصرف القيادة لدول الميثاق ، ويكون نواة لتوحيد الجيوش العربية .

٣ ـ ايجاد صندوق مشترك ، يمول بنسبة معينة ثابتة من ميزانية كل من الدول العربية الاعضاء لتأمين نفقات المنشآت العسكرية التي تستلزمها طبيعة القيادة الموحدة ، ولا تستطيع الدول الاعضاء تحملها انفراديا من ميزانيتها الخاصة ، لتوفير النهوض بمستوى التسليح في الجيش العربي الموحد والجيوش العربية المحلية .

حضرات النواب المحترمين .

لا بد ان انبئكم ان حكومة العراق الشقيق ركزت جهدها على الطلب من الحكومة السورية الا تمضي بسياسة انجاز هذا الميثاق ، بدل ان تركز جهودها على تقريب وجهات النظر مع الدول التي تعتنق سياسة الميثاق العربي لتستطيع الاشتراك به في المستقبل . وان فخامة رئيس الوزارة العراقية قد استدعى وزير سوريا المفوض في بغداد الى مقابلته صباح ١٥ ايار الماضي ليبادره بقوله : « ان الميثاق التركي ــ العراقي لا يتعارض وميثاقي الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي ، وانه ليس موجها ضد اية دولة عربية ، في حين ان العراق يعتبر الميثاق العربي الثلاثي موجها ضده ، ولن يقبل الانضمام اليه ، ويعتبره مخالفا لميثاقي الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي » .

اما الحجة التي استند اليها فخامة رئيس الوزارة العراقية وهي اعتبار الحلف

العراقي – التركي غير مخالف لميثاق الجامعة والضمان الجماعي ، في حين ان الميثاق العربي الصرف الانشائي الذي نعمل من اجله يخالف هذين الميثاقين ، فاقدمها لكم حرفيا من تقرير وزير سورية المفوض في بغداد الى وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٥ .

« يقول فخامة السيد نوري السعيد : ان ميثاق جامعة الدول العربية ينص على انه في حالة اتخاذ قرار ما ، فان هذا القرار لا يكون ملزما الا للدولة الموقعة عليه ، بينما الميثاق الثلاثي يقول باتخاذ القرارات بالاكثرية ، الامر الذي لا يقبل به العراق ، اذ انه يجعل مقدراته مرتبطة بارادة دول عربية لا تقدر المصلحة العامة » .

ولا بد ان ابلغكم ايضا ، ان المفوضية العراقية في دمشق قد تقدمت الى وزارة الخارجية السورية مذكرة ابلغتها فيها ما نصه بالحرف الواحد : ان الحكومة العراقية لا توافق مطلقا على عقد اي اتفاق جديد ، وانما هي على استعداد للنظر في تعديل ميثاق الجامعة وميثاق الضمان الجماعي بشكل يضمن المصالح العربية ، اذا كانت الحكومة السورية او غيرها ترى ان هذين الميثاقين غير كافيين . وطبيعي ان هذه المذكرة يجب ان تفهم على ضوء الحجة التي اوردها فخامة رئيس الوزارة العراقية في حديثه الذي المعنا اليه .

كما ان فخامة السيد توفيق السويدي ، موفد الحكومة العراقية الى دمشق مؤخرا ، ركز طلباته من الحكومة السورية على نفس الاسس التي ضمنها فخامة رئيس الوزارة العراقية حديثه مع وزير سوريا المفوض في بغداد ، وعلى نفس الاسس السلبية التي تضمنتها المذكرة العراقية لوزارة الخارجية السورية .

حضرات النواب المحترمين .

ان جميع الوثائق التي اشرت اليها في بياني هي الآن امامي ، واني اضعها تحت تصرف لجنة الشؤون الخارجية ليطلع عليها من شاء من حضراتكم . واني اغتنم هذه المناسبة لاعلن مجددا ان الميثاق العربي الذي نعمل لانجازه ليس ميثاقا موجها ضد احد ، وانه بصورة خاصة لا يستهدف عزل العراق الشقيق او اية دولة عربية اخرى عن المجموعة العربية ، وان الحكومة السورية لا تريد ان تميت ميثاق جامعة الدول العربية ، ولا ميثاق الضمان الجماعي العربي ، وتعلن تمسكها بهما ، رغم اعتقادها انهما لم يعودا الاداة الصالحة لجمع كلمة العرب وتوحيد اتجاههم بسبب النقص الذي ظهر فيهما . كما انها جاهدة دائما لتحسين العلاقات بين جميع الدول العربية ، ماضية في طريق انجاز الميثاق العربي ، لانه الميثاق العملي المؤدي الى الوحدة العربية التي اوجب دستورنا على كل حكومة ان تعمل للسعي في سبيلها .

حضرات النواب المحترمين .

يتساءل البعض عن طول المباحثات الجارية لانجاز هذا الميثاق ، واني وان كنت

القدر الدافع النبيل الذي يكمن وراء هذا التململ ، لانه يعبر عن الرغبة الملحة لوضع مشروع هيكل الوحدة العربية موضع التنفيذ ، الا انني لا استطيع الا ان اقول ان طبيعة المواضيع الكثيرة الدقيقة والمتشعبة التي يتناولها هذا الميثاق ، وآثارها الكبيرة التي سترسي عند تطبيقها الاسس السياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية في حياة معظم ابناء الامة العربية ، تقتضي الزيادة بالتمحيص ، والزيادة بالدقة والبحث ، لاننا لا نريد ان يكون هذا الميثاق ورقة سياسية لا قيمة تطبيقية لها ، وانما نريده ميثاقا قويا يقفز بالعلاقات العربية من مرحلة التعاون والتنسيق الى مرحلة السير في طريق الوحدة العربية ، هذا الحلم الذي طالما خالج الضمائر والنفوس العربية الحرا منذ حوالي مئة عام ، ولا اريد ان اقول منذ مئات الاعوام .

وانني لسعيد اذ ابلغكم اليوم ان مباحثات القاهرة ، ومباحثات باندونغ ، والمباحثات المستمرة الجارية في دمشق ، تتقدم كل يوم باطراد ، وان معظم النقاط التي كانت موضع استفهام وتدارس ، قد انتهى فيها البحث الى الاتفاق . وعندما تنتهي هذه الابحاث قريبا الى صيغة نهائية تكون صالحة للتوقيع عليها ، فان الحكومة تعتزم عرض ذلك على مجلسكم الكريم ، حتى اذا نال الموافقة المبدئية اقدمت على التوقيع عليه ، ثم اتخذت اجراءات اقراره وابرامه نهائيا ، وسعت لحمل سائر الدول العربية على الاشتراك به ، وان سوريا التي لها شرف السبق في احتضان القضية العربية منذ نشاتها ، سيكون لها شرف بذل الجهد الاكبر لدفع القضية العربية مئة عام على الاقل الى الامام ، باخراج الميثاق العربي لتوحيد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية العربية الى حيز الوجود والسلام .

اسباب المودة بعد الخصام بين فرنسا وانكلترا

ذكرت ، فيما سبق ، ما كان عليه النزاع بين الحكومتين البريطانية والافرنسية في سياستيهما الشرقية، وكيف كانت كل منهما تتربص الدوائر بالثانية . لكن هذا الجفاء ما لبث ان زال وعاد التفاهم بينهما تاما كاملا ظهرت آثاره في العدوان على مصر . فما هي الاسباب التي جعلت الولاء يحل محل الخصام ؟ ان العوامل التي ادت الى هذا التفاهم بحسب رايي كثيرة ، لكل منها اثره الخاص واليكم اقواها :

جمعت المصيبة المشتركة بين الانكليز والافرنسيين موحدت صفوفهم على الرغم من تباعد قلوبهم . وهذه المصيبة عليهم هي القومية العربية التي تفجرت بقوة وترعرعت بسرعة وحمل لواءها الرئيس عبد الناصر ، فعاون حركة المقاومة في سورية ضد الانكليز والاميركيين وفي المغرب العربي ضد فرنسا . واعتقد الساسة الافرنسيون والبريطانيون ان فكرة القومية العربية لن تجر

عليهم الوبال في الشرق الاوسط والمغرب العربي فحسب ، بل ستطغى على جميع الميادين الشعبية الاخرى ، فتثير حيوية الشعوب غير العربية الرازحة تحت نير الاستعمار في الاقطار الافريقية ، حيث تترافق مع الدعوة الى الاسلام وتقلع جذور الاستعباد .

٢ ــ انجلت الحقيقة في عيون الافرنسيين بان الشرق الاوسط لم يعد متقبلا حتى ثقافتهم ناهيك بنفوذهم المادي والعسكري ، فمكفوا على البحث عن صداقات جديدة تفتح الصدور رحبة ، ولم يعتبروا تركيا التي اشاد بها بير لوتي وكلود فارير ، اذ كانت ممدة باحضان الولايات المتحدة تدللها وتسخى عليها بالمال والبضائع والاسلحة بدون تقيد ، فالتفتوا الى الناحية الوحيدة الباقية في شرق البحر المتوسط ، والعارضة عليهم صداقتها ومحبتها ــ بالمال ، طبعا ، على نحو الطبع اليهودي ــ فاسرعت فرنسا الى اقتناص هذه الطريدة ، بطرح شباك مساعداتها المالية والعسكرية . فتعانق الصديقان الجديدان وكظم الافرنسي غيظه من اليهودي وحقده التاريخي عليه ، وفرح بان اقدامه لم تعد معلقة في الهواء ، بل في مستقر امين . فكان ، بنتيجة هذا الغرام الجديد ، ان قام المحب فرانسا ، بضرب خصم حبيبه وغزا صحراء سيناء بطياراته وبور سعيد ببوارجه ومظلييه . لكنه دفع ثمن هذا العدوان خسارة جسيمة في ارواح ابنائه ، وخسارة اكبر في ساحة الحرية ، اذ وصم هذا العمل بالاعتداء والظلم من قبل ٧٦ دولة عالمية من دول الامم المتحدة .

٣ ــ الى جانب هذه الاخطار التي خشي منها الانكليز والافرنسيون ، هنالك تخوفهم على اموالهم المستثمرة في مصر من ان يجرها سيل التأميم ، فتلحق بشركة قناة السويس . وهكذا يفتقد اصحاب رؤوس الاموال ما كانوا يجنونه من الارباح .

٤ ــ وثمة عامل آخر لا يقل عن العوامل الاخرى اهمية ، ان لم يعل عليها. وهو ان مصر، بعقدها صفقة الاسلحة التشيكية ، جعلت الغربيين يصحون من النوم . فبدت امامهم الحقيقة بوضوح تام ، وهي ان مصر وسائر الدول العربية لم تعد تحت الحصار الذي فرضوه عليها بمنعهم بيع الاسلحة من جيوشها . فخشي القوم ان لا تنحصر العلاقات النامية بين العرب والدول الاشتراكية في اوروبا والصين في شراء الاسلحة وبيع القطن ، بل ان تتعدى ذلك الى صيرورة الشرق العربي منطقة نفوذ للاتحاد السوفييتي . وفي ذلك ما فيه من الخطر العظيم على ما بنته الدول الغربية ، عبر القرون

الجديدة ، من اسس الاستعمار والنفوذ والاستثمار . وهكذا ارادت ان تقتل الدجاجة في البيضة ، كما يقول الافرنسيون ، اي ان تقضي على هذا الخطر قبل استفحاله . وهل يؤمن ذلك غير احتلال الاراضي المصرية وابعاد عبد الناصر عن دفة الحكم ؟

دالاس يعتذر عن مقابلتي لضيق وقته

وحينما وصلت الى سان فرانسيسكو لحضور اجتماعات الامم المتحدة لمناسبة السنة العاشرة لتأسيسها ، سعيت لمواجهة المستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، لاطلعه بصورة قاطعة على راي حكومتنا في السياسة الخارجية ، وخاصة في الحلف التركي ـ العراقي . ذلك لاني كنت اعلم بأن تقارير سفير الولايات المتحدة في دمشق يتسلمها موظف في دائرة خاصة من دوائر وزارة الخارجية الاميركية ، فيلخصها ويرسل هذا الملخص الى رئيسه ، وهذا يلخصه ويرسله الى رئيس القسم الشرقي الذي يلخصه بدوره ويرسله الى معاون وزير الخارجية . فيعمد هذا ايضا الى التلخيص النهائي الذي يصل ـ اذا وصل ـ الى وزير الخارجية ممسوخا معدلا ومقمصا بشكل لا يكون في اغلب الاوقات مرآة صادقة لما هي عليه الحال في الشرق العربي . ولذلك احببت ان اسمع الوزير مباشرة صوت سورية الحقيقي ، عن غير طريقة المسخ والتحريف . لكن الوزير الخطير اعتذر عن امكان الاجتماع معي بحجة انه ، لو قابلني لطلب سائر وزراء الخارجية مقابلته ايضا ، وان وقته لا يسمح له بتلبية هذه الطلبات . وقد استغربت هذا الاعتذار ، قائلا : وما هو شغل وزير الخارجية غير مقابلة السفراء وزملائه وزراء الخارجية ؟ الا يجوب اقطار العالم للاجتماع معهم في بلادهم ، فلماذا لا يغتنم فرصة وجودهم على مقربة منه ؟

سفير فرنسا يدعوني لتناول الشاي معه

واما وزير خارجية فرانسا ، فعلى الرغم من الحادث الذي وقع خلال خطابي في اجتماع الامم المتحدة الذي ساورويه في محله ، لم يظهر الامتعاض من تأييدي قضية المغرب العربي ، بل دعاني الى تناول الشاي في فندقه واوضح لي وجهة نظر حكومته في الحلف التركي ـ العراقي . وهي ان فرنسا غير مرتاحة لهذا الحلف وتعتبره تشبثا من الحكومة البريطانية للحلول محلها في الشرق الاوسط . في حين ان فرانسا كانت وما تزال رغم انسحابها من سورية ولبنان تعلل النفس بالصداقة التقليدية التي تربط رجالات لبنان بسياسة فرانسا ، وتأمل ايضا ان لا تحل دولة ثانية محلها . فاذا قدر عليها ان تتخلى عن السلطان في الشرق الاوسط فيجب ان لا يؤدي ذلك ، على الاقل ، الى انتقال هذا السلطان الى يد مزاحمتها القديمة على

استعمار البلاد الضعيفة . فكانت سياسة فرنسا ، اذن ، تستهدف عرقلة مساعي الانكليز واحباطها . واكد لـي مسيو بينه انه لم يرتح لمقاطعة خطابي من قبل رئيس الجلسة ، لان ما قلته لا يخرج عن دائرة اقوالي للحكومة الافرنسية في باريز ، بل هو تلخيص بسيط له . واعترف بان الضجة التي قامت في الصحف الاميركية حول مقاطعة خطابي ادت الى اطلاع الراي العام الاميركي على قضية المغرب العربي بالتفصيل ، وبان هذه القضية كسبت اكثر بكثير مما لو خرس — على حد تعبيره رئيس الجلسة ومر على مقطع خطابي مرور الكرام . ثم اخبرني الوزير بانه ابرق الى حكومته لتخفيف اثر هذا الحادث الذي استغله رجال الصهيونية ، بالسعي لدى حكام فرانسا لحملهم على العدول عن بيعنا صفقة الاسلحة التي كنا على وشك الاتفاق عليها مع وزارة الحربية الافرنسية .

ولم تخرج سياسة فرانسا التي لمستها ، منذ ان كنت وزيرا مفوضا لسورية بباريز في ١٩٤٨ ، عن المحور الذي كانت تدور حوله . وهو جعل سورية ولبنان منيعين في وجه سياسة بريطانيا الرامية الى ايقاعها في شراك مشروع سورية الكبرى او الهلال الخصيب او الاتحاد السوري — العراقي . وكان لاطلاعي على ما يدور في خلد رجال السياسة الافرنسيين ، حينما كنت في عاصمتهم ، الفضل الكبير على التوصل الى شراء اول صفقة اسلحة حصل عليها الجيش السوري منذ تسلمناه في ١٩٤٥ من دولة الانتداب . وكان ذلك نواة صالحة لزيادة تسلحه باطراد مستمر من فرانسا نفسها ، ثم من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي . وكانت فرنسا تخشى في ١٩٤٨ ان يعمد الامير عبد الله ، صاحب الاردن ، الى الهجوم على سورية مستفيدا من تفوق جيشه على الجيش السوري وبذلك يقضي على استقلال سورية ، ثم يهدد استقلال لبنان ويؤلف مع العراق مملكة واسعة تسير في ركاب السياسة البريطانية . فلا عجب ان تمد فرنسا لنا يد المعاونة ، رغم الجهود التي تفانى اليهود في بذلها لمقاومة ذلك .

وعند وصولي الى واشنطن ، اقترح علي سفيرنا السيد فريد زين الدين ان نجتمع مع مستر ادغار آلن ، رئيس القسم الشرقي بوزارة الخارجية . فدعاه الى تناول الطعام في احد النوادي ، حيث بقينا نحن الثلاثة على المائدة نتحادث ما يقرب من الساعتين .

فانتهزت هذه الفرصة لابدي لضيفنا ما كنت اريد ان ابديه لرئيسه مستر دالاس . وهو ان الراي العام في سورية ، بأكثريته الساحقة ، يقاوم فكرة الاحلاف ويلزم سياسة الحياد ، وانه عازم على الدفاع عن كيانه واستقلاله ولا يقبل الاعتراف باسرائيل . والححت في القول بأن اية سياسة اجنبية ترمي الى ايجاد تفرقة في البلاد،او قلب الاوضاع القائمة في سورية ، لن تجد من يؤيدها بين الاحزاب والفئات . وذلك لانها لا تدين بغير الموقف الذي ذكرت ، او لانها لا تجرؤ حتى على الجهر بخلاف ذلك . واضفت الى ذلك قولي بأن خير سياسة تستطيع تبنيها الولايات المتحدة هي كسب صداقة العرب ، لا عن طريق دعم اسرائيل والسعي لعقد صلح بينها وبين الدول العربية ، بل عن طريق الوقوف على الحياد في هذا الصراع ، فلا تتدخل في شؤون العرب الداخلية وسياستهم الخارجية . فالولايات المتحدة هي المسؤولة عن ابتعاد العرب عنها ، بعد ان بلغت الثقة بها الذروة ، الى درجة ان البلاد السورية ابدت ترجيحها قبول المساعدة والنصح من الولايات المتحدة ورفضت الانتداب الافرنسي . ثم اظهرت لمخاطبي ان سورية ، بعد ان عانت ما عانت من الحكم التركي طول قرون عديدة ثم من الانتداب الافرنسي ، صارت تشعر بكراهية الاجنبي الذي يسعى للسيطرة على مقدراتها او حتى التدخل في شؤونها . فهذه العقدة النفسية المستولية على الامة العربية عامة وعلى اجد عناصرها وهو الشعب السوري خاصة ، تجعل ايا كان غير قادر على التغلب عليها بالقوة او بالضغط . فنحن امة صغيرة بالنسبة الى الدول الكبرى ، وقوتنا بالنسبة الى قواتها لا تقبل المقارنة . لكننا ساكنون في منطقة حساسة من العالم ، يتجاذب السيطرة عليها كل من الدول ذات المطامع المعلنة او المخفية . (قلت ذلك مشيرا الى موقف الاتحاد السوفييتي ، بعد ان تأكد لي من حديثي مع السيد مولوتوف وزير خارجية تلك الدولة ، ان بلاده لا تسمح بأن تعتدي اية دولة من الدول على الشرق الاوسط) ثم سألت مستر آلن عما اذا كانت الولايات المتحدة ستنضم الى الحلف التركي ــ العراقي ، فأكد لي انها لا تنوي ذلك في الوقت الحاضر على الاقل . وهي الى جانب ذلك لا تلح على اية دولة عربية في الاشتراك فيه . وكان كلام هذا يناقض نص المذكرة الاميركية التي سلمنا اياها سفيرا اميركا بدمشق في ١٩٥٥/٢/٢٦ . فلما بينت له هذا التناقض ، اكتفى بالابتسام !

ثم استوضح مني مستر آلن عن الميثاق العربي المنوي عقده بين سورية ومصر والسعودية ، فأوضحت له الامر مؤكدا ان الميثاق المذكور لا يستهدف سوى الدفاع عن انفسنا ، وانه غير موجه ضد العراق . فسألني : « لم لا تدخلون فيه العراق ، اذن ؟ » فأجبته : « لاننا لا نريد ان تشترك معنا فيه اية دولة غير عربية ، والعراق لا يستطيع ، بدخوله في ميثاقنا ، التوفيق بين ارتباطاته مع تركيا وبريطانيا وباكستان وايران وبين ارتباطاتنا العربية المحض . » ثم ذكرت له اننا نرى الحلف التركي ـ العراقي كما يرونه هم ، اي انه خطوة اولى نحو انشاء منظمة تأخذ على عاتقها مواجهة العدوان الشيوعي . فنحن غير قانعين بأن الاتحاد السوفييتي يريد الاستيلاء على بلادنا ، فلماذا نخدم مصالح خصومه ومصالح شركات البترول، فنعرض بلادنا الى ان تصبح ساحة حرب اذا ما اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفنا هذا حجة لاحتلال الشرق الاوسط ؟ فنحن العرب واقفون على الحياد ، لا نلتزم جانبا من الجانبين ، ولا نسمح لاي منهما بأن يستخدم اراضينا للهجوم على خصمه .

وشرحت لمخاطبي وجهة نظرنا في الامور التي جاء ذكرها في المذكرة الاميركية ، وصارحته بأن الاتجاهات والنوايا والغايات والاساليب التي احتوتها تلك المذكرة ، صراحة او كناية ، هي التي تبعدنا عن الغرب وعن مد يد الصداقة الخالصة اليه ، كما كنا نرغب وكما نحن مستعدون لمدها الى كل من يصادقنا دون غرض او شرط .

وكانت ملامح وجه مستر آلن لا تدل دلالة واضحة على اثر هذا الكلام في نفسه ، فلم استطع تبينه . وكيف لي ذلك ، وقد امتد الحديث طول مدة تناول الطعام ، فاختلط علي ارتياحه وامتعاضه ، هل هو من كلامي او من الوان المآكل ؟ ناهيك بأنني ـ لضعف لغتي الانكليزية ـ كنت اتكلم بالعربية وكان السيد زين الدين يترجم لي . ومهما يكن المترجم امينا في الترجمة ودقيقا في اختيار المقابل الصحيح للتعابير ومعانيها ، فليس بوسعه ان ينقل الحديث بروحه ومظهره ومغزاه . فالمتكلمان لا يستطيعان ، مهما اوتيا من مقدرة التفرس ، تبادل الشعور ما لم تكن العيون شاخصة الى العيون ، ولغة المتكلم كلغة المخاطب . فبذلك يتبينان اي كلام يصران عليه واي جانب منه يمران به مرور المتهرب من الجواب الصريح . خاصة ان الترجمة الفورية اصعب بكثير من الترجمة الكتابية ، اذ يبقى امام المترجم متسع من الوقت يرصف فيه الكلام رصفا ويستعين بالقاموس

لتحري المعاني العديدة المحتملة لكلمة واحدة . وهكذا تأتي الترجمة صحيحة ومعبرة عن النص الاصلي ، عدا الروح التي يلقى به . وقد التجات الى مهـــارة مترجمين عديدين في احاديثي المتعددة مع الاجانب ، فكنت اشعر عند سماع الجواب على كلامي بان المترجم لم ينقل كلامي كما هو . لذلك جاء الجواب كجواب الاطرش . فما بالك اذا كان المتكلمون كلهم كالطرشان ؟

وقد اضطررت في احـــد احاديثي الهامة مع ولاة الامر في موسكو الى طلب استبدال المترجم ، رغـــم ما خالج ضميري من اشفاق عليه . لكنني اجبرت على مثل هذا الطلب ، حين شعرت بان المترجم عجز عن متابعة مهمته .

وكنت ايضا ، في كثير من الحالات ، اصحح للمترجم الى الانكليزية احدى الكلمات التي استعملها لنقل معناها الى العربية او الافرنسية . فمع انني لم اكن قادرا على التعبيـــر عن افكاري بالانكليزية ، الا انه لم يكن يفوتني معنى الكلمات بسبب اجادتي الافرنسية .

وبعد ان انتهى الحديث بيننا ، اعتـــذر مستر آلن عن عدم استطاعة وزيره دالاس الاجتماع بي . فقلت له انني اعتمد عليك لنقل حديثي اليه بكامله . فوعدني بذلـــك وافترقنا . ثم طلبت من رفيقي زين الدين لن يصارحني بالانطباع الذي تركه في نفسه حديث آلن وحديثي ، فبدأ بمحاضـــرة ارادها طويلة على حسب عادته المتأصلة بعدم القدرة على الاختصار في الكلام ، والعجز عن عدم حشر نفسه في مسببات النتائج ، والتفاخر بأنه صاحب كل فكرة مفيدة واب لكل مشروع صالح . لكني طلبت اليه الاختصار ، فكانت خلاصة آرائه هي ان مستر آلن لم يستطع دحض نظريتنا (نسيت ان اذكر ان زين‌الدين لم يكن يكتفي بترجمة اقوالي، بل كان يعلق عليها من عنده ويضيف الى حديثي الاصلي شيئا من عندياته ، ثم يلتمس مني المعذرة عن تلك الاضافات) ، وانه سمع اقوالا طرقت مسامعه لاول مرة ، وان الاجتماع كان على الاجمال مفيدا من حيث ايضاح الموقف السوري على‌حقيقته ، دون اختصار او تحوير . فاكتفيت انـــا بذلك .

وكان برنامج رحلـــتي الى سان فرانسيسكو يتضمن ايضا مقابلة المستر ماكميلان ، وزير خارجية بريطانيا . لكن ذلك لم يتيسر الا في لندن التي توجهت اليها بعـــــد وصولي الـــى باريز . وفي المطار استقبلني القائم باعمال سفارتنا السيد اديب الداودي الذي

تعاون تعاون معي في مفوضيتنا بباريز ، مـــدة سنة ونصف ، ثم رافقني الى مؤتمر باندونغ . وكان هـذا الشاب الذي التمس لـه المستقبل البراق ، من القلائل بين موظفي الخارجية الذين يمتازون باخلاق رفيعة ، وتفهم كامل لاتجاه سياسة بلدهم ، وجهد بارز في خدمة المبادىء التي يعتنقونها هم انفسهم . وكان المومأ اليه بعث الي بتقرير عن حديث جرى بينه وبين مسيو شوفل ، سفير فرانسا في لندن ، الذي تعود معرفتنا به ، الداودي وانا ، الى يوم كنت وزيرا مفوضا بباريز في ١٩٤٧ . وللسفير المشار اليـه راي يشبه راي الوزير « بينه » الذي اوضحته آنفا . وقد اظهر للداودي ارتياحه لزيارتي الى لندن عساي ، على حسب رايـــه ، اطلع الخارجية البريطانية على موقف الحكومة السورية الذي كان ينقله محرفا سفير الانكليز في دمشق ، مستر غاردنر . وافضى السفير بأن الحكومة البريطانية غير مرتاحة لموقف الحكومة السورية من الحلف العراقي ــ التركي ، وبانها تعتبرها ذات ميول شيوعية (ملاحظة : لم نكن اذ ذاك اتصلنا بعد بالاتحاد السوفييتي ولا اشترينا منه سلاحا) . وهي تؤيد اعتقادها هذا بالبرقية التي ارسلتها من باندونغ ، اشكر فيها السيد مولوتوف على تاييده موقفنا . ثم ان البيان الذي القيته في مجلس النواب في ٩ حزيران ١٩٥٥ زاد الجفوة بيننا وبين الانكليز ، بسبب لهجته العنيفة ضـــد تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا والعراق . وقال السفير ان الحكومة البريطانية اقل اندفاعا ضدنا من سفيرها بدمشق . واضاف قائلا انه شرح للمسؤولين البريطانيين وجهة نظر حكومته ، وهي انها ترى ان الحكومة السورية الحالية مستندة الى ثقة البرلمان السوري ، وان الانتخابات الفرعية التي جرت مؤخرا في سورية زادت اكثريتها البرلمانية ، وان حكومته تعتقد ان ازاحة الحكومة السورية بواسطة الضغط الخارجي تحدث ازمة قد تطول ، كما توجد ظرافا سياسيا يمكن ان يبعث في البلاد مناورات وانقلابات تبعد عن سورية الاستقرار ، وتزيد في بلبلة الاوضاع في الشرق الاوسط .

فأخبره السيد الداودي بأنني ساقوم بزيارة لندن عند رجوعي من سان فرانسيسكو . فأجابه بانه يعلم بذلك (كنت قد افضيت لسفيري فرنسا وبريطانيا بدمشق قبل مبارحتي دمشق بعزمي على زيارة لندن عند رجوعي من سان فرانسيسكو) ، وانه يستطيع ان يؤكد ان لقاء المسؤولين البريطانيين بوزير الخارجية السورية سيكون جيدا ، بعد ان كان الشك يخامر النفوس في جدوى مثل

هذه المقابلة . لكن السفير الفرنسي صرح مستدركا بانه لا ينتظر ان تؤدي هذه الزيارة الى نتائج فوق العادة .

وعند تلاوتي هذا التقرير الـــذي يحتوي ما جاء في هذا الحديث ، ايقنت ان الحكومة الافرنسية اكثر تفهما لواقع الامر ، واننا نستطيع ، اذا ما سايرنا ساستها بالكلام الناعم ـ والافرنسيون عاطفيون مثلنا ـ ان نضمن على الاقـل موقفا حياديا تجاهنا ، واستمرارا في بيعنا الاسلحة والعتاد التي كنا باشد الحاجة اليها .

ولا يدرك مبلغ اهمية قضية التسلح ، اذ ذاك ، الا من يعرف ان جيشنا كان اعزل من اي سلاح وبحاجة الى كميات كبيرة ومنوعة من البنادق والمدافع والرشاشات والدبابات والطائرات والعتاد ، بالاضافة الى تدريب الضباط وتعليمهم في مدارس عسكرية عالية . وكان كل ذلك محرما علينا لدى الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول ، بما فيها الدول الاشتراكية . في حين كانت الاسلحة والذخائر على انواعها تقدم لاسرائيل بالمجان او بابخس الاثمان . وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التي اسعفتنا بالاسلحة والعتاد منذ مطلع ١٩٤٩ ، واستمرت بذلك حتى ١٩٥٥ . وهذا ما كان يدعوني الى مسايرة الافرنسيين بمظـاهر الاقوال والعواطف التي كانت تساعدني على الوصول الى بغيتي ، وهي متابعة شراء الاسلحة . وكان البعض يظن ذلك ميـلا مني الى محبة الافرنسيين والعطف عليهم ، في حين انني لم اتساهل قط في اية قضية لهم عندنا ، ولا التمست جانب مؤسسة من مؤسساتهم في سورية ، بل كنت على نفوذهم وعلى مصالحهم اشــد الناس حربا وعلى حقوق بلادي عندهم حرصا .

لكن اغنية الشيطان عنـد خصومي السياسيين في سورية كانت انني ميال الى الافرنسيين . وكانوا بهذه الاغنية يسعون الى ضعضعة مركزي وابعاد الناس عني . لكنهم كانوا ، كلما رددوا هذه النغمة ، يلقون من اصحاب الراي اعراضا واستهزاء .

زيارتي للندن واجتماعي برئيس الوزراء ماكميلان

وعندما وصلت الى باريس عائدا من امريكا ، اتصلت بالسيد اديب الداودي وطلبت اليه تحضير برنامج زيارتي الـى العاصمة البريطانية . ثم بارحت باريس صباح الخميس في ٧ تموز ١٩٥٥ . وفي لندن تناولت طعام الغداء بدعوة من مستر ناتنغ ، نائب وزير الخارجية ، وذلك بحضور عدد وافر من كبار موظفيها . فجرت احاديث تحضيرية لمقابلتي مستر ماكميلان . وتوجهت بعد الظهر الى وزارة الخارجية البريطانية ، فاستقبلني الوزير استقبالا فاترا

ورسميا . وجلست امامه والى جانبي السيد داودي الذي قام بمهمة الترجمة. ولشد ما كان عجبي حين وضع مستر ماكميلان امامه كدسة من الاوراق المضروبة على الآلة، وشرع بتلاوتها كانه يلقي درسا مكتوبا املاه احد عليه. وبالفعل، لم يجب على اية ملاحظة، ولم يناقش اية نظرية ابديتها ، بل كان عندما اقاطعه يعود الى تلاوة الاوراق التي امامه كالببغاء .

اما خلاصة ما جاء على لسانه فهو :

١ـ بريطانيا لم تضغط ولن تضغط على سورية للاشتراك في الحلف التركي ـ العراقي .

٢ـ يصر وزير الخارجية البريطانية على ان لا تكمل سورية مشروع اتفاقها مع مصر والسعودية ، وان لا تشترك فيه لانه ضد العراق .

٣ـ يرى مستر ماكميلان ضرورة تحسين العلاقات بين اسرائيل والدول العربية ، وان لم تعقد صلحا بينها .

٤ـ ترغب بريطانيا في اقامة منظمة دفاع عن الشرق الاوسط تجاه الخطر الشيوعي ، ولذلك فهي متعاقدة مع الاردن والعراق .

واما النقاط البارزة في جوابي فكانت :

١ـ لا تريد سورية ان تنحاز الى احد الفريقين . وهي تحافظ على حريتها في تقرير شؤونها . فبلادنا ليست ضد الغرب ولا هي ضد الشرق .

٢ـ موقف الغربيين من العرب ، بخصوص فلسطين ، هو العامل على الفرقة بينهم . ونحن لا نطالب الغربيين باكثر من الحياد. (وعددت المواقف التي لم يدعم الغرب فيها حقنا الصريح ، من حيث قرارات الامم المتحدة وتدويل القدس وغير ذلك) .

٣ـ ليست سورية شيوعية ، وهي لا ترغب في تطبيق الانظمة الشيوعية . لكنها ، بعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ، تحتفظ بالصلات العادية اسوة بعلاقاتها مع سائر دول الامم المتحدة . وهي لا تنسى ان روسيا وقفت مرات عديدة الى جانب العرب .

٤ـ لن تشترك سورية في الحلف التركي ـ العراقي ، لكنها لا تقف منه موقفا معاديا . وهي تود الاحتفاظ باطيب العلاقات مع العراق . والمشروع السوري ـ المصري ـ السعودي ليس موجها

ضد العراق او تركيا او غيرهما . لكنه خطوة باتجاه الوحدة العربية الكاملة وضمان ضد اي هجوم صهيوني . ونأمل ان يشترك العراق فيه ، عندما تكون الظروف ملائمة .

ولم يكن وقع كلامي طيبا على صدر الوزير . لكنه ، بدلا من الاخذ والرد ، اعاد الكلام المكتوب امامه ، فأيقنت ان لا فائدة من استمرار الحديث . فختمته مؤكدا مرة اخرى عزم سورية على متابعة خطتها التي ذكرتها ، بكل حزم ونية صادقة . ثم استأذنته وانصرفت .

وكان الانطباع الذي تركته هذه الزيارة في نفسي ، كما يأتي :

ملاحظاتي على حديث ماكميلان

١ـ لم يبد لي مستر ماكميلان ذلك الداهية السياسي الذي كنا نتصوره في شخص كل وزير خارجية بريطاني . بل على العكس ، ترك في نفسي اثرا غير حميد . وهو يكتفي بتلاوة ما كتبه له رؤساء دوائره ، ولا يجرؤ على الدخول في اي بحث او في اية مناقشة ، خوفا من الخروج عن الدائرة التي رسمها له معاونوه الذين يملون عليه ارادتهم وسياستهم واتجاههم .

٢ـ ينطبق ما قاله الوزير تمام الانطباق على ما جاء في المذكرة الاميركية . وهذا دليل على ان الدولتين الاميركية والبريطانية تسيران على خطة واحدة ، بمعزل عن الحكومة الافرنسية ، وانهما مصممتان على عدم التراجع عن تلك الخطة ، كما ثبت فيما بعد عندما وضعت الولايات المتحدة حلف بغداد تحت سلطانها المباشر وبدات تشترك في جلساته وتسيطر على اتجاهه .

٣ـ تأكد لي من اصرار ماكميلان على آرائه وتشبثه بها ، دون السعي لايجاد اي حل وسط او تفاهم معنا ، ان حكومته سوف تلاحق الحكومتين المصرية والسورية بشتى الاساليب لازاحتهما عن قيادة دفة الامور . وقد برهنت على ذلك بالمؤامرات العديدة التي ثبت اشتراكها في تحضيرها ، وبمحاولتها احتلال مصر وتقويض اركان حكم عبد الناصر واقامة حكومة موالية لها . ولم يحبط هذه المحاولات سوى تصلب عبد الناصر وثبات الجماعة المؤمنة بقوميتها ــ سواء في مصر او في سورية ــ المدافعة عن كيان البلاد العربية وحريتها .

اما موقف الاتراك ، وخاصة حكومة مندريس ، فقد وصفته آنفا في هذا الفصل .

الفصل السابع
مؤتمر باندونغ

انتهت الحرب العالمية الثانية بيقظة الشعوب الرازحة تحت الاستعمار ، مما اجبر الدول المستعمرة على تحريرها . وهكذا تحررت كل من سورية ولبنان من الاحتلال الافرنسي ، كما تحررت مصر من الاحتلال البريطاني . وكذلك الهند وباكستان واندونيسيا وبورما وسيلان وسيام والفيتنام وكوريا والملايو ونبال في آسيا ، وليبيا وتونس ومراكش ونيجيريا وغيرها في القارة الافريقية . فكان طبيعيا ان تجتمع هذه الدول ، بعضها مع البعض الآخر ، وهي فرحة بحريتها وممارســـــة سيادتها الجديدة ، بعيدا عن الدول المستعمرة كبريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولاندا التي تجمعها بها عضوية الامم المتحدة .

وهكذا اجتمع رؤساء حكومات الهند وباكستان وبورما وسيام واتفقوا على دعوة دول آسيا وافريقيا لمؤتمر يعقد في اندونيسيا في ربيع ١٩٥٥ . ولما استطلعوا رأيها في ذلك ، وافقت جميعها عليه . وكـان منها المؤمن بضـرورة المؤتمر وبالاهـداف السامية التي تبناها الداعون اليه ، ومنها من دفعه المستعمرون لتلبية الدعوة بقصد عرقلته والحيلولة دون اتخاذ مقررات لا تأتلف مع مصلحة المستعمرين .

ووجهت الدول الاربع الداعية دعوة الى جميع دول افريقيا وآسيا المستقلة ، باستثناء الاتحاد السوفييتي الذي اعتبرته دولة اوروبية ، برغم وجود جزء كبير من اراضيه في آسيا ، وباستثناء اسرائيل ايضا لان الـدول العربية اعلنت انها تقاطع المؤتمر اذا اشترك فيه اليهود . وحدد اليوم الثامن عشر من نيسان ١٩٥٥ موعدا للاجتماع في مدينة باندونغ باندونيسيا ، وطلب الـى الدول ايفاد رؤساء حكوماتها او وزراء خارجيتها .

ولما كان رئيس الوزراء السيد صبري العسلي يجهل اللغات

الاجنبية ولا يرغب ، من جهة ثانية ، في الابتعاد عن مركز الحكم ، فقد تقرر ان اراس الوفد السوري. ورايت ان يتألف الوفد من وزيرين ومن ممثل واحد عن كل من الحزب الوطني ، وحزب الشعب ، وحزب البعث ، والكتلة الديموقراطية . لكن حزب الشعب والحزب الوطني رفضا انتداب احد ، فتألف الوفد برئاستي من الوزيرين فاخر الكيالي والكزبري ومن صلاح الدين البيطار عن البعث ، وصالح عقيل عن الكتلة الديموقراطية . ثم ضممت الى الوفد كلا من احمد الشقيري ، واديب الداودي ، والمقدم هيثم ، وموفق القدسي . ورافقنا وفد صحفي مؤلف من سعيد تلاوي ، ووديع صيداوي ، واحمد عسه ، وفوزي امين ، ومنير الريس . وكان السيد بشير العوف صاحب جريدة المنار يريد ان يرافقنا ، لكنه اخبر في آخر لحظة بأن لا مقعد له في الطائرة ، فبقي في دمشق .

ولشد ما كانت دهشتي عندما ركبنا الطائرة ورايت عددا من المقاعد الشاغرة . ولما سألت عن الحقيقة قال لي احد الصحفيين ان رئيس الاركان الح على ممثل شركة الطيران بأن يدعي عدم وجود محلات شاغرة لكي لا يسافر العوف الى باندونغ . فقلت له : « وما القصد من منعه ؟ » فأجاب : « ارضاء لرغبة سفير مصر الذي خشي من وجود الرئيس عبد الناصر والعوف في بلد واحد ، وهو الذي كتب مرة مقالا يعلن فيه عن عزمه على الايقاع بالرئيس المصري ! » ورايت ان في ذلك تخوفا في غير محله ، وقلت لمحدثي ان الرئيس عبد الناصر لو علم بذلك لاستهجن موقف سفيره .

اما الوفود العربية فكانت مؤلفة على الوجه الآتي :

اسماء العربية

الرئيس عبد الناصر وصلاح سالم ومحمد فوزي (عن مصر) ، الامير فيصل ومدحت شيخ الارض (عن المملكة العربية السعودية) ، فاضل الجمالي (عن العراق) ، وليد صلاح وحابس المجالي (عن الاردن) ، سامي الصلح وشارل مالك وفؤاد عمون (عن لبنان) سيف الاسلام الحسن (عن اليمن) .

وبذلك اوفدت كل دولة عربية رئيس وزرائها او وزير خارجيتها عدا العراق الذي بعث فاضل الجمالي وهو لم يكن حتى عضوا في الحكومة . واتضح بجلاء ، فيما بعد ، الغرض من ارساله وهو جعله اللسان العربي لفكرة الاستعمار . فكان هو وصنوه شارل مالك يتجاذبان في اجتماعات اللجنة السياسية ويكمل كل واحد خطاب الآخر بالتهجم على الصين الشيوعية ومبادئها ، وبمعارضة

كل اقتراح يرد من الدول المتحررة .

وفي اليوم السابع من نيسان توجه عبد الناصر الى كراتشي ، ومنها الى الهند ، ثم الى بورما . وفي هذه الرحلة وطد تفاهمه مع رئيس وزراء الهند نهرو .

وقبل ان نسافر طلبنا من مجلس النواب فتح اعتماد بمبلغ مئة الف ليرة سورية لنفقات الوفد ، فقام نواب حزب الشعب يساومون على المبلغ ، مما اضطرني الى تنزيله الى ستين الف ليرة سورية . ولم يكن ذلك من اولئك النواب حرصا على اموال الخزينة ، بل كان حقدا منهم ومعارضة للمؤتمر الذي لم يجرؤ احدهم على ابداء رايه الصريح فيه ، لانهم كانوا قبلوه عندما كان احدهم فيضي الاتاسي وزيرا للخارجية ، على امل ان يتولى هو نفسه رئاسة الوفد السوري ، فيلعب دوره الملقن له الى جانب الجمالي وشارل مالك .

وهكذا بارحنا دمشق رغم معارضة حزب الشعب الضمنية ، فضلا عن رئيس الجمهورية ، مزودين بدعم اغلبية التقدميين والرأي العام السوري الواعي .

مشاهداتي في طريق رحلتنا الى باندونغ

وفي صباح الرابع عشر من نيسان ، ركبنا الطائرة وبدأنا برحلتنا الى اقصى الشرق . ووصلت بنا الطائرة الى مطار عبدان في طريقها الى كراتشي ، ومنها الى كالكوتا التي وصلنا اليها في منتصف الليل وكان الحر شديدا . وانزلنا حاكم البنغال العام في قصره ، في الغرفة التي كانت مخصصة للورد كرزن نائب الملك . والقصر كبير فسيح ، كان يقيم فيه ، زمن الانكليز ، نائب الملك . وعندما استقلت الهند اصبح مسكنا لحاكم منطقة البنغال الذي رفض ان يشغل وحده هذا البناء الحاوي على اكثر من ثلاثمائة غرفة ، ما عدا الابهاء الكبيرة ، واكتفى بجناح بسيط منه ، وبجناح آخر للضيوف الاجانب ، وجعل من اقسامه الاخرى دوائر عمل للوزارات .

وفي صبيحة اليوم التالي ، قمنا بزيارة الحاكم . فرحب بنا اجمل ترحيب ، قابلناه بالتعبير عن شعور سورية نحو الهند ، والاشادة بالروابط الصميمة بينهما . ودعينا لزيارة حدائق الاشجار التابعة لوزارة الزراعة ، وهي مزودة بجميع انواع الاغراس التي تنبت في البلاد الحارة . وقد استلفت نظرنا واعجابنا كرمة منتشرة على اعمدة تبلغ مساحة الارض التي تغطيها عشرة آلاف متر مربع . وفي المساء قضينا السهرة في الفندق الذي حل فيه سائر اعضاء الوفد

والصحفيون ، وهو فندق عصري يمتاز على قصر الحاكم من حيث الترتيبات العصرية الخاصة بالتبريد وراحة المسافرين . وكنا في القصر قضينا ليلتنا في غرفة فسيحة ليس فيها من وسائل تلطيف الجو سوى مراوح كهربائية معلـــقة فوق كل سرير . فحرنا بين امرين : اما ابقاء المراوح تعصف بريحها علينا ، ونحن نقطر عرقا ، فنعرض انفسنا لنزلة صدرية ، واما تحمل الحر الذي لا ينقص في الليل عما هو عليه في النهار .

وقبل ان نبارح المدينة قمنا بجولة ليلية للمدينة ، فركب كل واحد منا ما يشـــبه العربة الصغيرة . وكان لها عجلتان ، ويجرها رجل يركض بسرعة فائقة . فيا له من منظر غريب : سبعة عشرة عربة ، الواحدة خلف الاخرى كقطار مصغر . وقد طرب اخواننا الصحفيون من هذا الجو الغريب ، بعدما اكلوا وشربوا وقت العشاء ، فصاروا يغنون ويمزحون بصوت عال استجلب عجب بعض الهنود المستلقين على الارصفة وافاق بعضهم من عميق نومه . وكانت عرباتنا تنساب في الطريق بين العدد الوفير من الابقار البيض والشقر التي حرمت ديانة الهنود مسها بسوء ، مما حمل رفيقنا الظريف سعيد التلاوي على القاء التحية الكريمة على كل بقـــرة لامستها عربته ، او مر دولابها فوق طرف ذنبها المسترسل على الارض . وهكذا قضينا اكثر من ساعتين نرتاد مختلف احياء المدينة ذات الانوار المشعة على اجمل البنايات واضخمها في القسم الاوروبي ، وذات الشوارع الضيقة الوسخة في القسم الهندي .

كانت المدينة ، فيما مضى ، عاصمة الهند ومركز حكومتها الرئيسية . ثم عمد الانكليز الى نقـــل العاصمة الى نيودلهي ، فانحطت مكانة كالكوتا وساد سكانها الفقر والعوز وامسوا يمشون عراة الجسم الا من حزام صغير يسترون به عورتهم واجسادهم ذات اللون الغامق المحروق من شدة وهج الشمس ، وذات الصدور التي يسهل عد اضلاعها ، خلافا لوصف الشاعر العربي نفسه بأنه من لحم ودم . فهم لا لحوم لهم الا مجففة ، ولا دماء الا قليلة .

واتاحت لنا هذه الجولة فرصة الاطلاع على مقدار البؤس المسيطر والفقر الكافر . فكنا نرى الالوف منهم يفترشون ارصفة الشوارع كالنعج في قرانا . وتزداد هذه المعضلة الرئيسية سوءا بنسبة ازدياد عدد السكان . ويقوم نهرو بمعالجتها ويحسب لها الف حساب ، خوفا من ان تقع بلاد الهند بمجموعها لقمة سائغة

في قبضة الشيوعية التي لا تنتشر بدون عناء الا في التربة الفقيرة ولدى الشعوب البائسة .

وفي الصباح المبكر من يوم ١٦ نيسان ، ركبنا الطائرة وتوجهنا الى سنغافورة . فوصلنا اليها بعد الظهر ونزلنا بفندق لا استطيع منحه اكثر من المرتبة الرابعة بين الفنادق العالمية . فعجبنا من ان مدينة مشهورة كسنغافورة ليس فيها فنادق حسنة . لكن استغرابي زال عندما ذهبنا الى تناول العشاء في القسم الثاني من النزل ، حيث البذخ وكل ما يجـــده الانسان في اكبر الفنادق العالمية . وتساءلنا عن سبب اقصائنا الى ذلك الجناح الوضيع ، فاجاب المدير آسفا ومعتذرا بكثرة النزلاء .

وبعد ان تناولنا من الطعام الاوروبي اشهاه واطيبه ، قمنا بنزهة ليلية على نمط نزهة كالكوتا . والفرق بينهما ان العربات لا تجرها الرجال ، بل لها قوة محركة ويقودها سائق ماهر .

وسنغافورة بلد خليط ، فيه من كل شعب وزمرة . واكثر الجاليات عددا ونشاطا هم الصينيون . واحياء المدينة ذات الطابع الصيني او الياباني كل له طرازه الخاص ، ومتاجره مملوءة بانواع البضائع الاوروبية والآســيوية . واسعارها رخيصة بسبب قلة الرسوم الجمركية على المستوردات . والشـــوارع تزخر بالمارة والاعلانات المكتوبة باللغة الصينية من الاعلى الى الاسفل ، كأنها اعلام تزدان بها الشوارع . وهي ترفرف على اكتاف المارة وتلامس وجوههم وايديهم .

ومرفأ سنغافورة اعظم مرفأ بريطاني في الشرق الاقصى . وهو واسع الارجاء ، يعج بالبواخر الآتية من اوروبا وامريقيا والذاهبة اليها . وكانت بريطانيا تعتمد على مناعة هذه المدينة وتعتبرها قفلا منيعا في وجه اليابان ، تملك هي مفتاحه . ولم تلبث الحوادث ان كذبت فأل الانكليز ، اذ سقطت هذه المدينة بين عشية وضحاها لمام هجوم الجيش الياباني الصـــاعق . ثم فقدت بريطانيا هذا الحصن مرة اخرى ، بعد ان عادت واحتلته اثر فشل اليابان في الحـــرب . اذ اضطرت الى تسليمه للدولة التي نشأت باسم « المـــلايو » .

وفي صباح اليوم التالي ، ركبنا الطائرة من جديد ، متجهين الى جاكرتا ، عاصمة اندونيسيا . وعندما وصلنا الى مقربة من خط الاستواء ، طافت علينا مضيفة الطائرة اللطيفة — وكثيرتهن

لطيفات رشيقات — وسلمت كل واحد منا وثيقة ممهورة بخاتم قائد الطائرة ، يشهد فيها باسم ملك البحار ان فلانا قطع خط الاستواء ودخل ملكوت سيطرته . وكان الغربيون اعتادوا على الاحتفاء بعبور هذا الخط الوهمي بطقوس وعـادات لا يمكن ، بطبيعة الحال ، اجراؤها على متن الطائرة . اذ كانوا يلقون كل مسافر يجتاز خط الاستواء ، لاول مرة ، في بحيرة من الماء ، ثم يأتي نبتون ملك البحار الى نجدته وحمايته من شرور شياطين البحار وعفاريتها .

وما ان مضت مدة وجيزة استرسلت فيها الى النوم ، حتى مرت طائرتنا بجو عاصف ممطر اسود . فاخذت تلعب في الجو لعبة لم تبق فيها للمسافرين شيئا من النشوة التي سرت عند اجتياز خط الاستواء . واصفر لون بعض الوجوه من رفاقنا — ولا اريد ذكر اسمائهم حتى لا تتصدع شهرتهم بالشـجاعة — وبداوا يقراون الآيات ويرسلون التماويذ ويتذكرون خالقهم ضارعين اليه انقاذهم . وليس لي ان اقول شيئا عما شعرت بـه ، لانني كنت غارقا في الاحلام . وهكذا ضاع على رفاقي التأكد من شجاعتي او جبانتي ازاء هذا الخطر الداهم . وزاد في الطين بلة مجيء المضيفة وتبليغها المسافرين كيفية استعمال حزامات النجاة . فصار البعض يودع الآخر ويوصيه بأهله خيرا ، هذا اذا نجا هو الاخر . وقد نقل الي الرفاق هذا كله ، عندما صحوت من النوم . وكان الجو صحا معي ايضا ، فلم يكن نصيبي من الازمة سوى الاشتراك في الضحك الذي ساد الجميع .

وعندما حطت الطائرة بنا في مطار جاكارتا ، كان في استقبالنا رئيس الوزراء السيد علي بوبو ، ووزير خارجيته ، وطائفة من المستقبلين الرسميين وتلامذة المدارس الذين اسرعوا لتعليق باقات الزهور على اعناقنا . ومكثنا نتحدث في بهو المطار مع الرئيس ، ثم امتطينا طائرة اندويسية حملتنا الى باندونغ ، حيث مقر اجتماعات المؤتمر .

وباندونغ بلدة سحرية يظن المـرء نفسه فيها كأنه في بلدة سويسرية جميلة تعلو على سطح البحر سبعمائة متر . ومناخها معتدل رقيق ، يصحو فيه الجو في ذلك الموسم حتى الظهر ، ثم تهطل الامطار مدة ساعتين ، ثم يعود الصحو فتنتشر رائحة التراب والزهور بما ينعش الافئدة . والبـلاد مبنية على هضبات عديدة تكسوها الاشجار الزمردية . اما الاراضي فتستثمر ثلاث مرات في السنة .

فترى الارز مزروعا في ارض مجاورة لارض نبت فيها الارز واخضرت اغصانه، الى جانب ارض اخرى يحصد فيها ما اصفر منه. وفي البلدة فنادق من الطبقة الممتازة ، ومتاجر تزخر فيها البضائع . اما الدور الصغيرة ، فتكاد لا تحصى ، كل واحدة منها ذات طابق واحد تحيط به حديقة تزيد مساحتها بنسبة سعة الدار . ومعظم هذه البيوت كانت ملكا للشركات الهولاندية القابضة على اقتصاديات البلاد ، فجعلت من هـــذه المدينة مركز اصطياف واستجمام حرم على الاندونيسيين السكن فيه اطلاقا . ولم يكن يرى في المدينة سوى الخدم والفلاحين والعمال . اما سواهم من الاندونيسيين ، حتى الاثرياء منهم ، فكانوا ممنوعين عن ارتياد هـــذه البقعة . وليس بوسعنا ، عندما نذكر غطرسة الهولانديين وظلمهم ، الا ان نشيد بالذوق السليم الذي طبعوا به هذه المدينة المحببة .

وما ان انسحب المستعمرون من اندونيســــيا ، حتى هرع الاهلون الى باندونغ . وانتقلت الدور الى الدولة التي خصصتها لسكنى موظفيها في الصيف ، فتمتع القوم بما كان مقتصرا على ابناء هولاندا ، ونعموا بالنعم التي خلفوها وراءهم .

وكان الاهلون مثالا رائعا لاكرام الضيف والترحيب به ، وبذل الجهد لتوفير اسباب راحته وهنائه . فكانوا ، جميعهم ، يستقبلون ويواجهون جميع اعضاء الوفود بالوجه البشوش ، وبالتصفيق ، وبتحية البـــلاد التي اتى منها . وكان الصغار ، بناتا وصبيانا ، يجوبون الشوارع باحثين عن اعضاء المؤتمر للحصول على تواقيعهم على السجلات الخاصة . فكانت اقلامنا تجف مرتين في اليوم من كثرة التواقيع والعبارات التـــي كنا نكتبها على تلك السجلات ، فتمتلىء صفحاتها بشتى انواع الكتابة العربية والصينية والهندية واليابانية وغيرها ، حتى ان بعض السجلات كانت تحمل تواقيع الشخص نفسه عدة مرات !

ولا ريب في ان حب الضيف والرغبة في حسن وفادته املت على القائمين بتنظيم المؤتمر ما يجب تحضيره لينسى الضيف انه في بلد غريب . اما المؤتمر نفسه ، فقد وصلت العناية بامره الى حد تقليد اجتماعات الامم المتحدة نفسها . فمقر المؤتمر كان في بناية كبيرة ، فيها قاعة فســـيحة استوعبت ما يقرب السبعمائة من الاعضاء والمدعوين وارباب الصحافة والمصورين . وكانت مقاعد اعضاء الوفود مجهزة بالسماعة التي يختـــار المستمع بها احدى

الى اليمين صاحب المذكرات وزوجته مع وزير خارجية اندونيسيا (اقصى اليسار) واحد اعضاء الوفد الهندي الى مؤتمر باندونغ.





في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) خالد العظم في الوسط والى يمينه نهرو، ثم صلاح البيطار وسامي الصلح والفرد نقاش ورئيس وزراء بورما. ووقف الى يساره اسعد كوراني، السفير السوري.



في مؤتمر باندونغ ايضا : يصافح ناصر الحاني.

وهو في هذه الصورة مع سمو الامير الحسن (جلالة الملك الحسن الثاني) واحمد الشقيري والدكتور شارل مالك.





في الفصل الخاص بمؤتمر باندونغ في هذه المذكرات، يذكر خالد العظم اجتماعه مع شو آن لاي، رئيس وزراء الصين الشعبية. وفي الصورة مشهد من هذا اللقاء التاريخي.

اللغات الانكليزية او الافرنسية او الاندونيسية او الصينية لمتابعة الخطب . وقد خصصت لكل من الهيئة العامة واللجنتين السياسية والاقتصادية قاعات لاجتماعاتها تحوي جميع المقاعد فيها اجهزة الترجمة المذكورة . اما تيسير اعمال الصحفيين ، من حيث ارسال البرقيات والهواتف الى اقصى البلاد الاوروبية والافريقية والامريكية ، فكان مثار اعجاب الصحفيين انفسهم . وخصص لكل وفد دارة جميلة كافية لسكنى الوزراء من اعضائه ، مجهزة بأحدث انواع الاثاث ووسائل الراحة . وخصصت لسائر الاعضاء غرف جيدة في احسن الفنادق . وكانت الوفود كلها بضيافة الحكومة الاندونيسية ، بحيث كانت الدور مجهزة بمطبخ خاص يشرف عليه عدد من الطهاة والخدم، كما كانت مضيفة مختصة تعنى بكل اربعة دور متقاربة .

وخصص لمرافقة رئيس كل وفد اثنان من طلبة المعاهد العالية يحسنان الانكليزية ، وضابط ، وعدد من الشرطة والحراس وسائقي السيارات ، بحيث بلغ مجموع هؤلاء المرافقين لوفدنا نحو عشرين شخصا كانوا في العناية بأمرنا والسهر على راحتنا مثالا يحتذى من قبل الدول التي تتقدم لدعوة مؤتمر عالمي الى احدى مدنها .

ولم تحرص الحكومة الاندونيسية على توفير اسباب انشراح صدورنا فحسب ، بل عمدت الى تقريب وجهات النظر بين الوفود في المناقشات الحامية بينها ، سعيا الى الخروج من المؤتمر بقرارات اجماعية ، رغم مساعي المستعمرين لتفشيل المؤتمر .

وقد بذل رئيس المؤتمر السيد علي بوبو ما استطاع من كياسة وحنكة وسعة صدر وحزم عاونه في اقتطاف ثمراته كل من وزير خارجية الصين شو آن لاي ، والرئيس عبد الناصر ، والبنديت نهرو رئيس حكومة الهند ، وذلك في وجه مختلف اساليب الاثارة والاقحام التي بذلها بسخاء مندوبو تركيا وباكستان والعراق ولبنان .

وعشية وصولنا الى باندونغ دعا رئيس الوزراء رؤساء الوفود الى تناول الشاي في داره للتعارف بعضهم الى بعض . فاستأذنت باصطحاب السيد الشقيري كترجمان . وهناك اجتمع ما يزيد على ثلاثين مدعوا في ابهاء الدار الجميلة وحول طاولة الشاي . وبدأت الاحاديث لترتيب جدول اعمال الجلسة الاولى .

ووقع الصدام الاول بيننا وبين مندوب بورما الذي اراد معارضة اقتراحنا بادراج قضية فلسطين على جدول الاعمال ، مدعيا

بعدم لياقة بحث موضوع في غياب احد اصحاب الصلة به . فاضطررنا الى التلويح بالانسحاب من المؤتمر ومغادرة باندونغ ، اذا وافق الحاضرون على راي منـــدوب بورما . وكانت الوفود اللبنانية والعراقية لم تصل بعد ، فلم يكن القرار المبدئي الذي اتخذ كما كنا نرغب فيه من الوضوح .

شو آن لاي يلبي طلبي الاجتماع اليه

ورايت ، ازاء هذا الشعور غير الملائم ، ان آخذ راي شو آن لاي الذي لم ينبس ببنت شفة خلال البحث . فانتحيت به وطلبت الى الشقيري ان يبلغه رغبتي في الاجتماع اليه على انفراد لبسط قضية فلسطين . فرحب بالفكرة ودعانا الى تناول الشاي في داره ، قبل موعد انعقاد الجلسة الاولى للمؤتمر . وكان هذا المؤتمر اول اجتماع دولي كبيـر تشترك فيه الصين التي لم يكن قد أعترف بها سوى الدول الاشتراكية في شرق اوروبا وبعض دول آسيا . وكان اشتراكها في مؤتمر باندونغ فاتحة دخولها الاوساط الدولية ، كما كان موقفها السامي ودفاعها عن القضايا العربية سببا للتقارب بينها وبين الدول العربية وسواها من الـــدول التي نزعت نير الاستعمار عن كاهلها .

وفي الموعد المعين ذهبت وبرفقتي السيد الشقيري الى دار الرئيس الصيني ، فاستقبلنا كمــا يستقبل الصينيون ضيوفهم ، بضروب الحفاوة والاكرام . وشربنا نحو عشرة اقداح من الشاي الاخضر بدون سكر . واخذ رفيقي يعطي مضيفنا محاضرة قيمة عن قضية فلسطين ، منذ عهد الاتراك حتى الآن . وطالت محاضرته نحو ساعة من الزمن ، استوعب فيها شو آن لاي القضية من جميع نواحيها ، بعد ان وجه عدة اسئلة كان يتلقى عليها الاجوبة المقنعة . وخرجنا من هذه الزيارة قانعين بان دولة عظيمة اصبحت الى جانبنا . ولم يخب ظننا ، اذ كانت مواقف شو آن لاي في الدفاع عن وجهة نظر العرب اطيب المواقف وابلغها دعما وتاييدا .

افتتاح المؤتمر والقاء خطابي بالانكليزية

وترأس جلسة الافتتـــاح رئيس الجمهورية الاندونيسية ، سوكارنو . فالقى خطابا ممتعا ثم تبعه رؤساء الوفود . وكنت قبل مبارحتي دمشق إعددت ، بالاشتراك مع الشقيري ورؤساء دوائر وزارة الخارجية ، خطابا مترجما الى اللغتين الافرنسية والانكليزية . فاخذت قبل القائه اتمرن على لفظ كلماته بلهجة اقرب ما تكون الى الصواب. ذلك انني رأيت ان في تلاوتي النص الافرنسي كسبا من حيث حسن الاداء وخسارة من حيث فائدة السماع المباشر . اذ ان معظم

اعضاء الوفود لا يفهمون غير الانكليزية ، وقليلهم يعرف الافرنسية . فصرت كالتلاميذ الصغار اتلو في احدى قاعات قصر الاجتماعات الخطاب مرارا ، فيما كان الشقيري يصحح لفظي ، حتى جاء دوري. فاقبلت على منصة الخطابة ورفاقي ممسكون قلوبهم بايديهم خوفا من فشلي في الالقاء الحسن . لكن الحظ واتاني ، فاقتصرت الاخطاء على بعض الالفاظ ، مما سر زملائي . وكان الخطاب عنيفا ضد الاستعمار ، داعيا الدول الناشئة الى التعاضد في شد ازر بعضها بعضا . كما نادى ، من جهة ثانية ، بالتعايش السلمي بين جميع دول العالم ، لكي يسيطر على الكرة الارضية جو من السلام ينعم الناس بخيراته ، ويعمل كل واحد في ظله لمنفعة البشر لا لبؤسهم وشقائهم . واشرت الى ان بلاد الشرق ، وخاصة بلادنا العربية ، لها مركز استراتيجي عظيم الشأن ، وهي هدف الدول الاستعمارية التي تريد الحصول عليه لتتخذه ساحة تنطلق منها جيوشها نحو عدوها . لكننا ، نحن العرب ، صممنا على الوقوف سدا منيعا في وجه هذا الغرض ، وسوف لا نسمح لاية دولة بان تستخدم بلادنا ضد السلم العالمي . وبعد ان دعمت باسم سورية حق اندونيسيا في استعادة قسم لا تزال الحكومة الهولاندية تحتله من بلادها ، تناولت قضية فلسطين التي اجرمت طائفة من الدول في الامم المتحدة بتسليمها الى اليهود لقمة سائغة ، فداست بذلك على المبادىء التي تظهر تمسكها بها ، اي حقوق الانسان وحق تقرير المصير . حتى ان الامم المتحدة لم تبال بعدم تنفيذ مقرراتها وفي جملتها اعادة اللاجئين العرب الى بلادهم والتعويض عليهم . ثم عددت المآسي التي يكابدها العرب في شمالي افريقيا وكيف انهم معرضون لحرب ابادة شنتها عليهم الحكومة الافرنسية ، ودعوت الدول المجتمعة في باندونغ الى نصرة حقوق سكان تلك الديار وغيرها . وختمت خطابي بالتاكيد ان صدى اجتماعاتنا سيكون داويا ، وان التاريخ سوف يذكر مؤتمر باندونغ بين الحوادث التي غيرت مجرى التاريخ .

وعند رجوعي الى مقعدي هنأني زملائي على حسن ادائي ، ففرحت بذلك كثيرا .

وهكذا كانت اكثرية الخطب التي القاها رؤساء وفود الدول المتحررة من النفوذ الفعلي للاستعمار . اما مندوبو الحكومات الموالية له ، كتركيا والعراق وسواهما ، فكانت تستهدف تخفيف الحملة على الدول الغربية . ولذلك ادعت بأن ثمة استعمارين :

شرقي وغربي ، وبأن كلا منهما سواء . لكنها هاجمت ما اسمته بالاستعمار الشيوعي هجوما عنيفا استمر طول المؤتمر بجلساته العامة وبجلسات لجانه .

ثم اقترح الرئيس ان تكون جلسات الهيئة العامة علنية وجلسات اللجان غير علنية . وكان راي مندوبي الاستعمار — اي مندوبي بعض الدول كالعراقيين والباكستانيين مثـلا — بأن تكون جميع الاجتماعات سرية ، حتى لا تنشر الخطب المعادية للاستعمار . ثم دعا الرئيس اللجان للاجتماع ، ورفع الجلسة .

وكانت اللجنة السـياسية مؤلفة من رؤساء الوفود وممن يختارونهم . اما اللجنتان الاقتصادية والثقافية ، فتمثلت كل دولة بأحد اعضاء وفدها .

وتابعت حضور اللجنة السياسية مع السيد احمد الشقيري وصلاح البيطار . اما اللجنة الاقتصادية فندبت اليها السيدين فاخر الكيالي وصالح عقيل . واشترك الدكتور كزبري في اللجنة الثقافية .

وكان اعضاء اللجنة السياسية يجلسون حول مائدة مستطيلة على حسب الترتيب الهجائي لاسم دولهم . وكان الرئيس علي بوبو يشرف على ادارة الجلسة وهو قاعد في منتصف احد طرفي المائدة . وقد اضطر الى الشذوذ عن قاعدة الترتيب الهجائي في جلوس مندوبي فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية . اذ كان الخصام السياسي بينهما يهدد بنتائج غير لائقة قد تصل الى حد الملاكمة والضرب . على ان هذا التدبير الوقائي لم يخفف من غلواء الفريقين . لكن النزاع بينهما اقتصر على التراشق بالتهم والملاسنة عن بعد ، ومن فوق راس مندوب تركيا الذي كان يفصل بينهما . وكان يجلس في مواجهة مقعدي البانديت نهرو والى جانبه فاضل الجمالي وقريبا منه الرئيس عبد الناصر والرئيس شو آن لاي . اما سامي الصلح وشارل مالك ، فاقصاهما الترتيب الى احد طرفي المائدة . وكان على راس الطرف الآخر مندوب الاردن وليد صلاح الذي كان مغتاظا من وجود مقعده الى ذنب الطاولة ، كما كان يقول . وكان يظن ان الامور تبت في منتصفها ، حيث كان الرئيس ومندوبو الدول الكبرى .

وكانت الظاهرة التي اثارت امتعاض المندوبين تلك الادوار التمثيلية التي قام بها شارل مالك وفاضل الجمالي يشاركهما فيها محمد علي رئيس وزراء باكستان . فكان هؤلاء الثلاثة يتقاذفون الخطب ضد الشيوعية كلاعبي الكرة ويوزعونها بينهم وفقا لترتيب منظم .

فكنت كلما رايت مندوب العراق يطلب الاذن بالكلام ، يلحقه مندوب لبنان — او مندوب امريكا بالاحرى — ليردد صدى كلام زميله . ثم يلقي مندوب باكستان وزنه الثقيل في الميدان . وكانت هذه المسرحية تتردد بصورة خاصة عندما يطلب شو آن لاي الكلمة ، فيتحفز الثلاثة لتهيئة الجواب ومقارعة الشيوعية ومهاجمة اقتراحات مندوب الصين وآرائه كيفما كانت . وقد استحق ، ولا ريب ، هؤلاء الممثلون تقدير اسيادهم في واشنطن ، كما اثبتت ذلك احدى وكالات الانباء عندما نشرت برقية من العاصمة الامريكية جاء فيها ان الموقف العظيم الذي وقفه في باندونغ مندوب العراق الجمالي كان موضع التقدير الكبير في الاوساط الاميركية الرسمية . لذلك لم يستغرب احد نحيب المندوب الاميركي ، حين نعى الجمالي امام مجلس الامن ، اثر ثورة العراق ، ظنا منه ان الجماهير قضت على رجل اميركا الحبيب !

وكانت الفرصة سانحة امامي لمزاولة الهواية التي اميل اليها ، وهي الرسم في الجلسات التي احضرها ، سواء في مجلس النواب او في المؤتمرات والاجتماعات . فكانت يدي تعمل على الورق وفكري يتابع المناقشات دون ان يفوتني شيء مما يقال . اما ما كنت ارسمه، فهو مزيج من الرؤوس او الاشكال الهندية ، وفي بعض الاحيان رسوم الاشخاص الجالسين في الاجتماع . فاجتمع لدي عدد كبير من هذه الصور التي يغلب فيها طابع الذكرى على طابع الشبه . ولم تكن غايتي جمع هذه الرسوم ، لكن يدي واصابعي كانت بحاجة ، تكاد تكون مرضية ، الى الرسم بدافع لا اقدر على وصفه . ولعله يماثل الدافع الذي يدفع بعض الناس الى طقطقة حبات المسبحة بين اصابعهم ، او تفتيل اطراف شواربهم ، او هز ارجلهم ، او ما يشبه ذلك من الحركات العصبية التي يعتاد عليها الانسان ولا يستطيع الاقلاع عنها .

المواضيع الاساسية التي تناولها المؤتمر

اما المواضيع الاساسية التي تناولتها اللجنة السياسية في ابحاثها ، فكانت التعايش السلمي ، والحروب الذرية والعادية واخطارها على البشرية ، والاستعمار والحريات وحقوق الشعوب وتقرير المصير والمساواة العنصرية ، وعدم التدخل في شؤون الغير ، وحقوق الانسان ، وفلسطين ، والجزائر .

ولما كانت معرفتي باللغة الانكليزية — الوحيدة في المناقشات — لا تتيح لي التكلم بها في جلسة رسمية ، فقد اوكلت امر ابداء وجهات نظر سورية والاشتراك في الابحاث الى السيد احمد الشقيري الذي

نال اعجاب الحاضرين بسلامة افكاره وتنميق الفاظه ومتانة دفاعه عن رايه . وبالطبع ، لم يشترك في هذا الاعجاب كل من فاضل الجمالي وشارل مالك !

وبعد ان انتهت المناقشات العامة ، اقترح الرئيس ايجاد لجنة فرعية تتولى وضع توصيات اللجنة . فانتدبت الشقيري لتمثيلنا فيها . وقد روى لي المشار اليه ، فيما بعد ، ان نقاشا شديدا دار حول النص المقترح لقضية فلسطين ، وان الرئيس اقترح حلا وسطا قبله الرئيس عبد الناصر وبقية المندوبين العرب ، سيرا على الخطة المرسومة وهي ان لا يفشل المؤتمر وان تتخذ القرارات بالاجماع . وهكذا كان نصيب فلسطين من مقررات المؤتمر الفقرة التالية : « الدعوة الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة لعام ١٩٤٨ بشأن فلسطين واحترام حقوق العرب المشروعة . » والقرارات المشار اليها ، اي عودة العرب اللاجئين الى بلدهم فلسطين واعادة املاكهم اليهم او التعويض عليهم ، لا تخرج عن كونها حبرا على ورق . فلا اليهود ينفذونها ولا العرب يقبلون العودة الى ديارهم والبقاء تحت سلطة اليهود . اما التعويض عليهم ، فمرتبط بقبول الدول العربية تثبيتهم حيث هم في مختلف انحاء الشرق العربي ، وهذا يتعارض مع فكرة ابقاء قضية فلسطين معلقة غير مبتوت بها ، ومع سياسة بعض رجالات لبنان الذين لا يرتاحون الى زيادة عدد اللبنانيين بوجبة جديدة من المسلمين يقارب عددهم الثلاثمائة والخمسين الفا ، فترجح كفة الجانب المسلم من سكان لبنان . ولذلك فان اي قرار يتخذ بتأييد قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن لا يعدو كونه قرارا لا يضر ولا ينفع . فهو الحل المرجح الذي تجمع عليه الكلمة عند تفرقها في الموضوع الاصلي ، وهو الرجوع الى وضع ما قبل ١٩٤٧ ومنح القاطنين في فلسطين حق تقرير المصير ، مع تخصيص اليهود بوضع خاص .

واما اللجنتان الاقتصادية والثقافية ، فتابعتا اعمالهما واقرتا توصيات عامة بتسهيل تبادل المنتوجات وغير ذلك من الامور الاقتصادية ، وزيادة التعاون في المحيط الثقافي .

وفي اليوم المحدد لاختتام اعمال المؤتمر ، طالت المناقشات في اللجنة السياسية وتأخر الاجتماع العام الختامي عن موعده طويلا . لكن المندوبين انتهزوا هذه الفرصة لالقاء كلماتهم الوداعية . واحببت ان افسح المجال للاخ الشقيري لاسماع صوته في هذا الاجتماع

الاخير ، خاصة انه فلسطيني الاصل ولم تسمح الظروف لهذا القطر العربي بأن يكون له دولة مستقلة لها مندوبوها في باندونغ . وقبل ابتداء الجلسة ، ابلغت الشقيري ان يستعد لالقاء الخطاب نيابة عني ، فاعتذر بانه لم يستعد . فاجبته بان رجلا مثله يعرف قضية فلسطين عن ظهر قلبه ، واشترك في اجتماعات الامم المتحدة مرارا، وصال فيها وجال ، يسهل عليه الخطاب ولو بدون استعداد مسبق . وفي الواقع ، فقد بيض الشقيري وجوهنا بخطبته المرتجلة التي اندفع فيها بحماسة وحسن اداء ، لا سيما ان تمكنه من اللغة الانكليزية سهل عليه الامر كثيرا .

وانتهت جلسة اللجنة السياسية في هذه الاثناء ، فجاءت بتوصياتها . وتليت مع توصيات اللجنتين الاخريين ، فتقبلت كلها بالاجماع . وهذه هي المبادىء العشرة التي اقرها المؤتمر : المبادىء العشرة التي اقرها المؤتمر

١ ــ احترام حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة .

٢ ــ احترام سيادة جميع الدول وسلامة اراضيها .

٣ ــ الاعتراف بالمساواة العنصرية والوطنية .

٤ ــ عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى .

٥ ــ حق اي دولة في الدفاع عن نفسها بمفردها او مع غيرها من الدول ، طبقا لميثاق الامم المتحدة .

٦ ــ الامتناع عن الاشتراك في نظام دفاعي جماعي في صالح احدى الدول الكبرى ، والامتناع عن الضغط على البلاد الاخرى .

٧ ــ الامتناع عن تهديد اية دولة بالعدوان .

٨ ــ تسوية جميع المشاكل الدولية بالطرق السلمية .

٩ ــ تدعيم التعاون بين الدول .

١٠ ــ احترام مبادىء العدالة والالتزامات الدولية .

ولا ريب في ان هذه المبادىء دستور عظيم الشان لعلاقات الدول، بعضها مع بعض ، وان اعلانها من قبل مجموعة من الدول يبلغ عددها ٢٨ دولة هي كل دول آسيا وافريقيا المستقلة ، يعتبر امرا بالغ الاهمية . ومع ان المؤتمرين لم يقرروا تاليف لجنة تنفيذية ، كما كنت اقترحت ، لمتابعة تطبيق هذه المبادىء، ولا قرروا موعدا لاجتماع ثان ، فان المقررات والمبادىء التي اعلنت في هذا المؤتمر سيكون لها صدى واثر عميقان في تطور الامور في العالم . وهي ستضاعف بدون شك تمتين الروابط التي اوجدها المؤتمر بين الدول المشتركة فيه . وخير دليل على صحة هذا القول هو تكوين رابطة الدول الآسيوية

الامريكية في الامم المتحدة واجتماع اعضائهـــا ، بصورة متواصلة ، للمذاكرة واتخاذ موقف اجماعي يؤثر على سير مباحثات الامم المتحدة وقراراتهـــا .

وصف الحفلات والولائم بين اعضاء الوفود

وقبل ان اسرد وصف عودتنـــا الى سورية ، اذكر ان رؤساء الوفود كانوا يقيمون الولائم في دورهم ، يدعون اليها رؤساء الوفود الاخرى . وقد تناولت الغداء عند كل من نهرو ، ومحمد علي رئيس وفد باكستان الذي استقبلتنا عنده امراته اللبنانيـــة الاصل ، وشو آن لاي ، حيث مدت امامنا مائدة تزينها عشرات الصحون الصغيرة المليئة بانواع الاطعمـــــة الصينية . فكنا نذوق احدها برأس لساننا خوفا من ان تكون ذات طعم كريه يلفظ الانفاس . وشاهدنا من بعيد اجنحة الاسماك ودهنها وكثيرا غيرها من الاختراعات الصينية . وقد جربنا ان ناكل مثل الصينيين بقطعتي الخشب اللتين يستخدمونهما باصابعهم بمهارة ، فيلتقطون بهما قطع اللحم والخضروات ويلقونها بفمهم . اما الرز ، فكانوا يقذفون حباته الى الفم من الطاس الصغير الذي يقربونه اليه . وعندما دعي الكيالي وعقيل للغداء عند شو آن لاي حذرتهما من الاكل غير العادي الذي سيقدم اليهم . فما كان من الكيالي الا ان تحجج بالمرض وجلس الى المائدة متفرجا . اما رفيقه المرحوم صالح عقيل ، فاراد اظهار جرأته ومقدرة معدته على هضم اي نوع من الطعام . فاطلق فمه في كل ما شاهدته عينه على المائدة ، حتى انتهى به الامر الى تخمة شعر بها في المساء وجعلته يتقلب على فراشه من الالم طول الليل .

وكذلك دعينـــا الـــى تناول طعـــام الغداء عند رئيس وزراء اندونيسيا . وكانت الماكل من الانواع الرائجة في بلدهم ، ومنها نوع من الارز المطبوخ لا ادري بماذا ، ملفوف بورق اشجار الموز على شكل يشبه ما يسمونه عندنا بورق العنـــب المحشي . غير ان طعم الارز كان مما لا يتقبله لسان . واما ورق الموز ، فظننتــــه ورق مسلق واذا به يابس لا يؤكل . بل هم يستعملونه لصر الارز فقط . فبادرت الى ناحية من الحديقـــة اخفي فيها هذه الوجبة التي لم استطع بلعها . وكذلك كانـــت انواع الطعام التـــي يحضرها لنا الطهاة في دورنا . فرجونا منهم في اليوم التالي اعفائنا من هذا الاكرام ، واكتفينا باللحم المشوي وبقليل من الزيتون الذي جلبته معها زوجتي لطعام الصباح . فصار الجميع يرضونه ويكتفون به في وجبات النهار كله . ووعدنـــا الكيالي بقنطار من الزيتون يرسله لنا عند عودته من مزرعته بجوار

حلب ، وذلك لقاء الحبات القليلة التي كانت تصيبه بالتوزيع العادل بين رفاقنا . وخطر يوما من الايام بخاطر رفيقنا سعيد التلاوي ان يبهرنا بمهارته في صنع الطعام ، فتطوع لتحضير وجبة مما يسمى بدمشق « شلباطو » وهو ارز مع الارنبيط . وفتش عن الارنبيط في السوق فلم يجده ، فاشترى نوعا من الخضار ادعى انه يشبهه . وبدأت عملية الطبخ ، فلبس التلاوي وزرة بيضاء ووضع فوق راسه طاقية كالتي يلبسها الطهاة الغربيون . ثم صار يصدر الاوامر والتعليمات لمن تطوع لمساعدته من اعضاء الوفد والصحفيين . واشغل الدار بمن فيها من حراس وخدم ، كل واحد بحسب ما فرضه عليه من المساعدة . وعندما استوت الطبخة وعرضت على المائدة تحيط بها غيوم من البخار ، ثم مدت الايدي وطقطقت الملاعق وتذوقت الالسنة الطعم وحدقت العيون الى العيون ، صاح احدنا : « اين الزيتون ؟ » فسادت موجة من الضحك جعلت التلاوي يصيح : « الم يعجبكم طهيي ؟ » فقال له احدنا : « بلى ، لكن الزيتون اطيب ! »

اما الحفلات الكبيرة التي دعيت اليها الوفود كلها ، فكان افخمها حفلة رئيس الجمهورية سوكارنو ، التي اقامها في حديقة احد القصور . اذ كانت الاضواء الكهربائية تشع بنورها على الاشجار الباسقة وعلى الازهار الجميلة . واقيم في صدر الحديقة مسرح صعد عليه جوق من الفتيات الموسيقيات ، بدأن يعزفن الحانا ذات طابع محلي . فكانت تضرب كل واحدة منهن على آلة موسيقية ذات صوت واحد ، فتليها فتاة ثانية تعزف آلتها على نغم آخر . وهكذا كانت تعزف القطعة الموسيقية بتتابع عزف الالات الواحدة تلو الاخرى حسب ترتيب الانغام . فاحرز هذا التنسيق والابداع اعجاب جميع المدعوين . ثم جاءت جوقة اخرى من الفتيات تلبس كل واحدة منهن لباسا له جناحان كاجنحة الفراشة الزاهية الالوان . وبدأ الرقص على انغام الموسيقى الايقاعية البديعة وتحت الانوار الملونة المسلطة على المسرح ، فكان ذلك لا يقل عن مشهد الموسيقى الصامتة ذوقا وتأثيرا على المتفرجين .

وكان الاقبال على الطعام والمشروبات ، وكلها غير كحولية ، شديدا على سبيل التجربة . فمنها الاوروبي وكان جيدا ، ومنها المحلي فلاقى استحسان المغرمين بهذا النوع او الذين يدعون ذلك . وكان الرئيس سوكارنو وزوجته الجديدة يستقبلان المدعوين ويؤانسانهم ويطوفان بين الجموع الغفيرة التي امتلأت بها اطراف الحديقة الواسعة وابهاء القصر الجميلة .

والحفلة التي اقامها الامير السعودي فيصل كانت على النمط الذي اعتاده السعوديون من المبالغة في الاكرام بالطعام ، مما يكفي لعدد يزيد على المدعوين عشرات المرات .

واردنا ذات ليلة ان نسمع الموسيقى المحلية والغناء والرقص المشهور برقص بالي ، وهي مدينة في الجنوب الشرقي لجزيرة جافا ، فاخذنا الضابط المرافق الى داخل المدينة ، حيث ادخلنا الى مطعم اشغلنا احد جوانبه . واوصى لنا على طعام لم يقترب منه سوى الذين معدهم من حديد . وانتظرنا حلول موعد الرقص والغناء ، واذ بنفر من خدم المطعم يحملون قطعا من النحاس اشبه ما تكون بالبراميل والاسطوانات والطناجر ويضعونها ، الواحدة الى جانب الاخرى ، في منتصف القاعة . فظن احدنا انهم سيطبخون لنا نوعا جديدا من الطعام . لكن تبين لنا ان هذه الادوات لم تكن سوى آلات موسيقية لم يلبث ان التقطها العازفون وبدأوا الضرب عليها بقطع من الحديد فخرجت منها اصوات كالتي يسمعها المرء عندما يمر بسوق النحاسين بدمشق ، حيث يضعون الطناجر وادوات المطبخ . وكاد الضجيج الذي تبعثه هذه الالات يصم الآذان من شدة الضرب عليها . ثم دخل الراقصون والراقصات ، كل منهم يلبس لباسا يجعله — مع القناع الذي يخفي اسارير وجهه بشكل مخيف — اشبه بالشيطان منه بالانسان . وبدأت الحركات على انغام الطناجر النحاسية ، وهي حركات تكاد تكون آلية لا تثير في النفس لا طربا ولا نشوة ، بل تثير ميلا الى الهرب من هذه الفرقعات التي تنهك الاعصاب وتكاد تفخت طبلات الآذان . واشار الينا مرافقنا الضابط — ولم يكن يستطيع اسماع الكلام من كثرة الضجيج — سائلا عن اثر هذا في نفوسنا . فأجبناه بالاشارة ايضا ان يدلنا على طريق الخروج ...

غير انه ظن ان الاشارة اشارة استحسان ، فظل قاعدا . وخفنا ان تتحفنا الجوقة بقطعة نفيسة اخرى ، فاسرعنا الى الهروب بعد ان تظاهرنا بالتصفيق الشديد للتعبير عن اعجابنا .

وبعد ان عدنا الى الدار ، تساءلنا كيف يجد الاوروبيون في رقص بلدة بالي ما يثير اعجابهم ؟ ولم نجد لذلك تعليلا منطقيا . على ان احدنا قال ساخرا : لعلهم يريدون ان يذوق كل الناس ما ذاقوه !

وقبل ان يختتم المؤتمر اعماله جاءني احد الصحفيين السوريين قائلا ان الجمالي يقول ان برقية وردت اليه تنبىء بقيام انقلاب في سورية . فطلبت منه ان يتحرى الامر بالتفصيل . ثم عدت الى

الدار ، فوجدت برقية من الرئيس العسلي تنعي الينا العقيد المالكي الذي اغتالته عصابة الحزب القومي السوري وهو في ملعب البلدية بدمشق يشاهد مباراة للكرة . فبلغ بي الحزن والاسف مبلغه ، واستدعيت بقية الزملاء وبسطت لهم الامر ونوهت بالخبر المنقول على لسان الجمالي . فاستنتجنا ان ثمة احتمالين ، الاول ان تكون البرقية فسرت خطأ ، بحيث اعتبرت نتائج الاغتيال نفسه انقلابا ، والثاني ان يكون مرسل البرقية استبق الحوادث وظن ان الانقلاب الذي يحضرونه بدأ بالاغتيال نفسه وان الامر سيصير الى سقوط الحكومة .

دعوتي الى الاسراع في العودة نتيجة اغتيال عدنان المالكي

فابرقت للحكومة وللاركان ولاهل الفقيد معزيا . وسعيت للاتصال بدمشق هاتفيا ، فقيل لي ان لا سبيل الى ذلك . فطلبت الاتصال بمفوضيتنا لدى الفاتيكان ، وكان الوزير المفوض هناك اذ ذاك السيد انور حاتم ، فتأمن الاتصال ليلا . وكان الصوت واضحا جليا ، على الرغم من عشرات الالوف من الكيلومترات . وسألت حاتما عن انباء جديدة من دمشق ، فقال ان ليس لديه الا ما نقلته البرقيات من خبر الاغتيال . فقلت له : « اتصل بدمشق واطلب رئيس الاركان واستعلم منه عن الحال وعما اذا كان هنالك مضاعفات . » فوعدني بذلك . وفي اليوم التالي خاطبني قائلا انه اتصل بدمشق واطمأن الى ان الامن سائد وان ليس ما يوجب انشغال البال ، فشكرته .

وفي اليوم التالي جاءتني برقية جديدة من رئيس الوزراء يطلب الي الاسراع في العودة الى دمشق عقب ارفضاض المؤتمر . وكنت اخبرته بأني مدعو الى زيارة اليابان والهند والباكستان ، في طريق عودتي الى سورية .

وعلمت بعد وصولي الى دمشق ان سبب ارسال هذه البرقية كان الخلاف بين اعضاء الحكومة على طلب رئاسة الاركان اعلان الاحكام العرفية . فهدد ليون زمريا بالاستقالة ، وبالتالي بانشقاق الحزب الوطني . فآثر العسلي اكتساب الوقت بتأجيل الموضوع الى حين عودتي قائلا في نفسه : ليعد وزير الدفاع ويتدبر الامر بنفسه مع رئيس الاركان .

وهكذا حرمني طلب العودة عاجلا زيارة تلك البلاد التي كنت احلم بمشاهدتها . واسفت ، بصورة خاصة ، لاضطراري الى الغاء الزيارة التي كنت وعدت الباندديت نهرو بالقيام بها لنيودلهي . وكانت

الحكومة الهندية اعدت لي استقبالا فخما اشترك وريرنا المفوض السيد عمر ابو ريشة في اعداده . اما كراتشي ، فلم اندم على فوات الفرصة لزيارتها بسبب اختلاف وجهتي النظر بيننا وبين باكستان في امر الحلف التركي ــ العراقي الذي انضمت اليه باكستان فيما بعد.

وفي العودة ، لقينا صعوبة جمة في حجز سبعة عشـــر محلا في طيارة واحدة . فظللنا ننقسم ويتأخر بعضنا عن البعض الآخر او يأخذ طائرة اخرى ، حتى وصلنا الى بيروت وكنا اربعة فقط .

وفي جاكارتا ، اضطرت شركة الطيران الى انزال ما كان الوفد المصري يستصحبه مـــن آلات التصوير والسينما العديدة والثقيلة لكي تكفي حمولة البنزين لايصالنا الى سنغافورة . وعندما وصلنا الى هذه المدينة اوقفتنا السلطة البريطانية في بهو المطار بحجة عدم حصولنا على سمة الدخول . ورغم احتجاجنا بقينا ننتظر ما يقارب الساعة ، انتقلنا بعدها الى فندق جميل يشرف بحديقته الغناء على البحر وقضينا ليلة هنيئة . وفي اليوم التالي توجهنا الـــى المطار قاصدين بانكوك التي هي نقطة اتصال جوي بين اليابان والغرب . وبلغتنا الشركة انها لا تستطيع اخذ حقائبنا بالطائرة ذاتها ، فثرت على المدير وهددته بعدم ركوب طائرات شركته بعد الآن .

وقد استهزات بنفسي فيما بعد على هذا التهديد السخيف . فماذا يعمل مدير الشركة تجاه قوانين النقل الجوي الصارمة وخوفه من تحميل الطيارة اكثر من حمولتها الرسمية فتتعرض للخطر ؟

وبعد جهد جهيد جاءني الداودي قائلا : « سأبقى مع المرافق لاخذ طائرة ثانية تلحق بطائرتكم فورا . امــــا حقائبكـــم فستنتقل بطائرتكم . » وهكذا سافرنا الى بانكوك وحللنا بفندق لا يستحق اكثر من المرتبة العاشرة : غرفـــة حقيرة الرياش ، تدب على ارضها الصراصير وانواع الحيوانات الصغيرة وتزحف كانها في حرز حريز . والانكى من ذلك كله انني عندما طلبت من النادل جلب حقائبي الـــى الغرفة ، اجابني بأن ليس معنا حقائب . فاتضحت لي الحقيقة وهي ان الشركة في سنغافورة كذبت علينا ولم تحمل اغراضنا في طائرتنا ، بل في طائرة الداودي . وهكـــــذا بقينا ننتظر وصوله لنرتدي لباس النوم ونأوي الى الفراش .

وفي الصباح عكفنا على تدبير امر السفر العاجل باية واسطة ، فحصلنا بعد العناء على مقاعد في طائرات عدة ينزل بعضها في بيروت، وبعضها في دمشـــــق ، وبعضهـــا في نيو دلهي ، حيث كان اخواننا

الصحفيون عازمين على السفر اليها . فاخذت الطائرة التي تبارح بانكوك قبل غيرها . ثم قصدنا المدينة نتفرج على معالمها . وركب كل واحد منا « سايدكار » وطفنا في الشوارع ، فلم نجد في هذه المدينة ما يستجلب النظر سوى الانهار والبحيرات ذات المياه الراكدة تعلوها طبقة من الحشيش والالياف وتتصاعد منها الروائح الكريهة . وكانت الابقار في الماء والاولاد يتسلون بها والى جانبهم امراة تغب الماء غبا ، والى بضعة امتار منها امراة اخرى تغسل ثيابها .

ثم ذهبنا الى المطار على عجل لان موعد سفر الطائرة كان الساعة الثالثة بعد الظهر . غير انها تأخرت فانتظرنا . وبعد مدة قليلة جاء رفاقنا الآخرون وامتطوا الطائرة وغادروا بانكوك قبلنا ، وكنا نظن بأننا نسبقهم . وبارحت طائرتنا المطار عند الغروب تماما . ووصلنا الى كراتشي الساعة الواحدة محليا وذهبنا الى مطعم الشركة الافرنسية صاحبة الطائرة ، فاكلنا في مطعم متواضع ولم نستطع الاتصال بوزيرنا المفوض السيد جواد المرابط لانه كان غارقا في النوم .

ووصلنا الى بيروت الساعة الثامنة بحسب الوقت المحلي ، بعد ان قطعنا في السفر عشرين ساعة . وكنت متعبا من هذه الرحلة ، فبقيت في بيروت ساعة واحدة ثم غادرتها الى دمشق . وكان ذلك في اليوم التاسع والعشرين من نيسان ، اي ان سفرتنا دامت خمسة عشر يوما .

وصولي الى دمشق واجتماعي فورا برئيس الحكومة والاركان

واجتمعت فور وصولي الى رئيس الوزراء ورئيس الاركان وعلمت منهما تفصيل الخلاف . وتمسك الفريقان ، كل برايه ، فسعيت لتقريب وجهة النظر . لكن ظهر ان وراء الوزير زمريا حزب الشعب والكتلة الدستورية وعددا من نواب الحزب الوطني والمستقلين ، وهم مصرون على اسقاط الحكومة اذا ما بادرت الى اعلان الاحكام العرفية . ذلك لانهم كانوا يخشون ان يعمد ضباط الجيش الى استعمال الصلاحيات الواسعة للتنكيل ببعض النواب وبمن كان يسير في ركابهم على الطريق الذي رسمه الاستعمار .

وعندما تحقق لدي ان الخلاف اذا اشتد ادى الى ازمة وزارية ، فلا يعود بالامكان تاليف حكومة تتابع السياسة التي رسمناها ، خصوصا ان الاركان يعارضون تأليف حكومة من حزب الشعب او حكومة يملي عليها خطتها . وكان هذا كله سيؤدي الى حالة تزعزع الاستقرار الذي لم نقطف بعد للبلاد ثمراته . وهكذا سعيت لدى

قادة الجيش لاقناعهم بالعدول عن طلبهـــــم ، فلبوا رغبتي وصرفت الازمـــــة .

وفي اليوم الحادي عشر من ايار ، اجتمعت اللجنة الخارجية لمجلس النواب واستمعت لبياني عن مؤتمر باندونغ . فاقرت موقف الحكومة وخطة وفدها فيه . واظهـــر الاعضاء الشعبيون ارتياحهم لانني لم انفق من الاعتماد المخصص لهذا المؤتمر سوى اجور السفر!

الفصل الثامن

الاتفاق الثلاثي بين مصر والسعودية وسورية

في الايام الاولى من استلامي وزارة الخارجيــة ، وقبل ان استطيع جمع الوثائق والمعلومات ، عن ما جرى في اجتماع الجامعة العربية بالقاهرة للمهمة التي اوكلت الي بها وزارة الخارجية ، وهي الذهاب الى بغداد والاجتماع الى نوري السعيد ، وصل الى دمشق السيد فاضل الجمالي . فزارني في الوزارة ، ثم رددت له الزيارة . لكنه لم يخرج عن الدوران حول موضوع حلف بغداد ، دون التعمق في الموضوع ، مدعيا بان ليست له صفة رسمية تؤهله للتكلم باسم حكومته . فهو انما مر بدمشق واحب الاطلاع على آراء السياسيين فيها . واقامت له المفوضية العراقية حفلة دعت اليها اعضاء الحكومة وبعض رجال السياسة من قدامى الحزب الوطني المستقيلين اخيرا منه ، ومن رجال حزب الشعب ، فكان جو الالفة بين الجمالي والحفار وكيخيا وانصارهم يظهر ما في نفوسهم من تقارب . وكان الجمالي يوزع ابتساماته المصطنعة التي يتشبه فيها بابتسامة الرئيس ترومان والتي يظهر فيها اسنانه بكامل عددها ولمعانها .

ولم يدر في الحفلة حديث عام ، بل خلوات وهمسات ونظرات استطلاعية خاطفة ، لا تخفي دلائلها على احد .

وفي الاسبوع الاول ، زارني سفير مصر واعلمني بان الصاغ صلاح سالم سيحضر الى بيروت اليوم . فقمت الى الهاتف وطلبت من الموظف تامين الاتصال به اذا كان وصل فعلا . وبعد هنيهة دق جرس الهاتف ، وكان المتكلم الصاغ سالم نفسه . فهنأته بسلامة الوصول الى بيروت ودعوته الى الحضور الى دمشق ، فاظهر كثيرا من الارتياح والسرور ، لاسيما ان الحكومة السابقة كانت عدلت عن دعوته ، فاثر ذلك فيه كثيرا . وهكذا وعد بالحضور الى دمشق بعد يومين .

دعوتي صلاح سالم للحضور الى دمشق

وعندما حضر المشار اليه في ١٩٥٥/٢/٢٦ ، ومعه الاميرالاي

محمود رياض ، استقبلتمها احسن استقبال ، ثم تحادثنا مطولا . وكان راي الصاغ ان ميثاق الجامعة العربية لم يعد مؤتلفا مع الحالة الحاضرة ، بعد ان تطورت الاوضاع وضاعت فلسطين وظهرت نوايا امريكا وبريطانيا وفرانسا . واكد ان مشروع الاتفاق التركي — العراقي ليس الا صيغة جديدة لمعاهدة الدفاع المشترك التي كانت امريكا عرضتها ، فرفضتها مصر وسورية . وقال ان القصد من عقد الحلف التركي — العراقي هو ادخال تركيا ضمن بوتقة الدول العربية وربط الجميع بميثاق يكون همزة وصل بين حلف الاطلسي وحلف شرقي آسيا ، وذلك لخدمة مصالح الاستعمار ومقاومة الشيوعية وجعل الشرق الاوسط راس جسر للجيوش الغربية في طريق هجومها على جنوب روسيا . اما نحن العرب ، فعدوتنا الوحيدة هي اسرائيل، فيجب ان لا يثنينا عن مواجهة هذا الخطر اي اتجاه آخر ، وان علينا ضم صفوفنا وتقوية جيوشنا استعدادا للمعركة ، وان على الدول العربية عقد حلف بينها يحل محل الضمان الجماعي ، لكن بنصوص اقوى وتضامن اصدق . فاظهرت له موافقتي الكاملة على كل اقواله واستعدادي للتعاون معه على تحقيق هذا الهدف . فاقترح ان تبدأ سورية بعقد اتفاق ثنائي مع مصر ، يشبه الاتفاق التركي — العراقي . ثم استعرضت معه الحلول الاخرى ، وانا على اتصال مستمر برئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، فاطلعهما على ما يدور من ابحاث وما يعد من اقتراحات .

وفي هذه المرحلة من المباحثات ، تطور موقف مخائيل اليان . فبدأ يضغط على صبري العسلي لثنيه عن التفاهم مع مصر . واصبحت اجتماعاتنا معه مطبوعة بطابع التناحر . وحل الخصام محل الوئام ، وبات اليان يهدد باسقاط الوزارة . وهكذا بدات المعركة بين صفنا والصف الآخر المؤلف من حزب الشعب ، وبعض اعضاء الحزب الوطني ، مثل اليان وليون زمريا ، وجماعة من النواب المستقلين ، ومشايخ العشائر . ووضعت العراقيل واقيمت السدود في وجه تحقيق الاتفاق مع مصر ، حتى انتهى عمر الوزارة وجاءت بعدها وزارة سعيد الغزي . فلم تحقق من المشروع سوى معاهدة عسكرية تنص على قيادة مشتركة لم يقبل بها حزب الشعب، المشترك في هذه الوزارة ، الا خوفا من سقوطها وازاحته مجددا عن الحكم ، واعتقادا منه — وهذا صحيح — ان ليس في المعاهدة المقترحة شيء راهن .

كنا اذن ، في وزارة مضعضعة الاركان ؛ احد ركائزها ، وهو الحزب الوطني ، منقسم على نفسه : فالكيالي معنا وليون زمريا ضدنا ، والرئيس حائر بين الفريقين ، يساير كل فريق على حدة ويسعى للبقاء في كرسي الحكم وتأجيل التصادم .

اما ممثل العراق السيد عبد الجليل الراوي ، فكان دائب العمل الدعائي في جميع الاوساط النيابية والحزبية والتجارية ضد نشاطي وخطتي في وزارة الخارجية . كما كان حزب الشعب وانصاره ، مثل منير العجلاني ومشايخ العشائر المرتبطين بجماعات العراق وبعض الدول الاجنبية ، ينشطون في البرلمان دون ان يجرؤوا على اقتحام البحث جهارا في جلسة علنية . لكنهم كانوا يلتمسون اجتماع لجنة الشؤون الخارجية يوما بعد يوم ، ويواصلون تنفيذ خطتهم بايجاد العقبات ، وبطرح السؤالات ، وباستطلاع المرحلة التي وصلت اليها المباحثات . وكان منظرا غريبا عندما كانت تلك اللجنة تجتمع ، فيحضر الاجتماع ما يزيد على خمسين او ستين نائبا ، فتمتلىء الغرفة قعودا ووقوفا . وكانت الاسئلة والاجوبة والنظريات والاقتراحات تتطاير في جو الغرفة كالسهام ؛ فتصيب من تصيب وتخطىء من تخطىء . لكنها ، على اي حال ، كانت تظهر نية الرامي. ولم يكن بوسعي ، بطبيعة الحال ، ان افضي بكل ما لدي امام هذا الحشد الذي لا يخلو ممن ينقلون ، عادة ، هذه الاحاديث الى المراجع المتشوقة الى معرفة موقف الحكومة السورية ، فتعد الخطط الرامية الى احباط مساعي العاملين للاتفاق والتفاهم مع مصر . وفي هذا الصراع المحتدم ، توصلت مع الصاغ صلاح سالم الى وضع صيغة لتصريح مشترك عرضته على مجلس الوزراء، فوافق عليه . فذهبت الى المفوضية المصرية ، حيث كان ينتظرني الصاغ ، فوقعنا التصريح ، على ان لا ينشر الا بعد اطلاع سائر الحكومات العربية عليه .

وضع صيغة تصريح مشترك مع الصاغ سالم

وها هو نص التصريح :

اجتمع السادة : صبري العسلي ، رئيس مجلس الوزراء ، وخالد العظم ، وزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني بالوكالة ـ عن الجانب السوري ، والصاغ اركان حرب ، صلاح سالم ، وزير الارشاد القومي ـ عن الجانب المصري . وذلك في دمشق ما بين ١٩٥٥/٢/٢٦ و ١٩٥٥/٣/٢ . ولما كان الاتفاق تاما بين الحكومتين المصرية والسورية في السياسة الخارجية ، فقد تشاور الطرفان بالموقف العربي في الظروف الراهنة ، وتبادلا الراي في الوسائل المؤدية الى تقرير الكيان العربي سياسيا

وعسكريا واقتصاديا فوجدا ان الاسس التالية هي الضامنة لتحقيق هذه الاهداف :

اولا ، عدم الانضمام الى الحلف التركي — العراقي ، او اية احلاف .

ثانيا ، اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على الامور التالية :

أ) الالتزام بالاشتراك في صد اي عدوان يقع على احدى دول المنظمة .

ب) انشاء قيادة مشتركة دائمة ، لها مقر رئيسي ، تشرف على تدريب القوات العسكرية التي تضمها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة ، وعلى تسليحها و نظيمها وتوزيعها وفقا للخطة الدفاعية المشتركة . كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للاغراض العسكرية .

ج) عدم قيام اية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية ، عسكرية او سياسية ، بدون موافقة بقية اعضاء المنظمة .

د) دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيدا لتحقيق الوحدة الاقتصادية الجامعة .

ويتبنى الفريقان الامور الآتية :

١) احداث مصرف عربي يصدر نقدا عربيا . وتؤلف لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع تهيئة لاقراره .

٢) اعادة النظر في نظام التبادل التجاري العربي المعمول به حاليا رغبة في تعزيزه وتوطيده باعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية او تخفيض هذه الرسوم لادنى حد ممكن .

٣) تشجيع تأليف شركات مساهمة برؤوس اموال عربية مشتركة للقيام بمشاريع زراعية وصناعية واسعة وباعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها .

٤) تأليف مجلس اقتصادي عربي لتوجيه هذه السياسة الاقتصادية والاشراف عليها .

ثالثا ، الاتصال بالحكومات العربية لعرض الاسس والمبادىء المذكورة في هذا البيان ، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها الى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لاقرارها وانفاذها فور ابرامها ، على ان يعقد هذا المؤتمر خلال شهر اذار (مارس) ١٩٥٥ ، وان يضم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والمالية والاقتصاد ورؤساء الاركان .

دمشق ١٩٥٥/٣/٢

صلاح سالم　　　خالد العظم　　　صبري العسلي

*

وبعد الانتهاء من التوقيع ، اقترح الصاغ ان نسافر معا الى عمان للاجتماع الى الحكومة الاردنية . فتشاورت في الامر مع رئيس الوزراء ، فوافق على ذلك . وفي صباح ٣ آذار ١٩٥٥ امتطينا انا

والصاغ ومحمود رياض ، الطائرة الخاصة بنا الى عمان . وحين وصولنا اليها ، اجتمعنا فورا الي رئيس الوزراء المرحوم توفيق ابو الهدى ، بحضور وزير الخارجية السيد وليد صلاح . فبسطنا لهما الموقف واعطيناهما نسخة عن البيان المشترك . وكان موقف الرئيس باردا ودالا على عدم رغبته في الاشتراك معنا ، رغم انه لم يعلن ذلك رسميا بل طلب مهلة للدرس . اما وزير الخارجية ، فكان اصرح من رئيس حكومته ، اذ افضى لنا بحديث خاص اقترح فيه ان تقوم سورية ومصر بمد يد المعونة المالية لحكومة الاردن حتى تستطيع هذه ان تستغني عن المعونة الانكليزية . فتلغي معاهدتها مع بريطانيا، وعندئذ تصبح المملكة حرة في التعاقد مع مصر وسورية . فسارع الصاغ ، بكرمه المعروف ، الى اعطاء الوعد القاطع ، باسم الحكومة المصرية ، بدفع نصيبها بكل طيب خاطر . وكان هذا الكرم هو الذي حمله على الدعوة الى تقاسم الرغيف بين مصر وسورية ووضع امكانات الدولتين في بوتقة واحدة ، وذلك في الحفلة التي اقمناها على شرفه في النادي العسكري بدمشق . لكنه تراجع عن هذا الكرم ، فجرى بيننا النقاش الذي جرى في باندونغ . وسيأتي تفصيله في موضوعه من هذه المذكرات .

الصاغ سالم وانـا نقابل الملك حسين

وفي اليوم نفسه ، استقبلنا الملك حسين في قصر والدته . وكانت هذه هي المرة الاولى التي اجتمع فيها اليه . فبسطنا له الوضع ، واذا باجوبته مليئة بتعابير وطنية صحيحة : القومية العربية ، مستقبل العرب البراق ، قضية فلسطين واستعادة حقوق العرب ، الى آخر ما هنالك من الجمل الرنانة التي لم تكن في فمه سوى عبارات فضفاضة لا تعني امرا معينا ولا تعبر عن نية واضحة في الانضمام الى البيان المشترك . ولم نحصل بعد جلسة تجاوزت الســـاعة سوى على التاكيـدات الصريحة والوعـود القوية بدراسة الموضوع بروح طيبة ، اخوية ، عربية ، قومية ، الخ .

اما رجال السياسة الاخرون ، مثل ابراهيم هاشم وسمير الرفاعي ورئيس مجلس النواب وغيرهم ، فكانوا كلهم يتظاهرون بتأييد موقفنا .

مقابلة الملك سعود وتوقيع الاتفاق الثلاثي

وقد شعر الصاغ صلاح ، بعد هذه المداولات ، بان ما حصل عليه من وعود بالدرس العميق انما يخفي الرغبة في التريث ، بانتظار ما سيظهر من مواقف الدول العربية الاخرى . وعلى ذلك ، شق عليه ان يعود الى دمشق ، ومنها الى مصر ، غير ناجح الا في

سورية ، مع العلم بان النجاح فيها لم يكن مئة بالمئة بسبب موقف المعارضة النيابية والحكومية . فلما عدنا الى الفندق بعد الظهر ، اقترح علي ان نطير الى الرياض للاجتماع الى الملك سعود ، ومنها نعود الى بيروت ، مع اننا كنا متفقتين على البدء بلبنان ، ولكنه فضل الا يحضر الى بيروت وليس في بده تأييد دولة عربية واحدة على الاقل . وابرقنا فورا الى القاهرة والرياض ودمشق ، ثم ركبنا الطائرة صباح الخميس من آذار متجهين الى جدة ومنها الى مكة المكرمة ، حيث قضينا ليلة واحدة قمنا فيها بحج العمرة . وفي اليوم التالي ، سافرنا الى الرياض ومعنا يوسف ياسين ، فاجتمعنا فور وصولنا بالملك سعود الذي اظهر ارتياحه الى مشروع البيان واقترح تسميته بالميثاق الثلاثي وعرضه هكذا على الحكومات العربية . ثم اجتمعنا الى الامير فيصل ، بحضور يوسف ياسين وجمال الحسيني وخالد القرقني ، فوضعنا النص وعرضناه على الملك فاقره . ثم وقعناه ، الامير فيصل والصاغ صلاح سالم وانا ، وهاهو نصه :

عقد في الرياض اجتماع في يوم السبت ١٠ رجب ١٣٧٤ و ٥ مارس ١٩٥٥ ، برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، وحضره صاحب السمو الملكي الامير فيصل ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السعودية ، والسيد خالد العظم ، وزير الخارجية السورية ووزير الدفاع الوطني السوري بالوكالة ، والسيد الصاغ حرب اركان صلاح سالم ، وزير الارشاد القومي المصري .

ولقد عرض في هذا الاجتماع ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين السورية والمصرية في البيان المشترك ، الذي وقعته سورية ومصر يوم ٧ رجب ١٣٧٤ ، او ٢ مارس ١٩٥٥ . ولقد وافق حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ، باسم المملكة العربية السعودية موافقة كاملة على جميع ما جاء في ذلك البيان المشترك ، بغير اي تحفظ ، وابدى جلالته رغبته الشديدة في ضرورة الاسراع الى عقد المؤتمر الذي دعا اليه البيان ، تحقيقا لاماني الامة العربية واهدافها ، والله الموفق .

فيصل　　　　خالد العظم　　　　صلاح سالم

وبعد ان ودعنا الملك والامير ووزراءه ، في الحفلة التي اقامها احتفاء بنا في قصره «الناصرية» ، بارحنا الرياض في اليوم التالي متوجهين الى بيروت عن طريق الصحراء . وعندما اقتربنا من دمشق ، قال لنا قائد الطائرة ان الجو بين دمشق وبيروت لا يطمئنه الى تجاوز

دمشق ، وانه ينصحنا بالنزول في دمشق ومواصلة طريقنا الى بيروت بالسيارة . فنزلنا عند نصيحته وهبطنا بمطار المزة . ولم يكن احد ينتظرنا ، فاتصلت بالرئيس العسلي بالهاتف واخبرته بوصولنا وطلبت منه ارسال سيارتين لنسافر بهما الى بيروت فورا . فقال انه قادم الى المطار للاجتماع الينا قبل السفر . وعندما وصل ، استوضح منا عن نتائج سفرتنا ، فاعطيناه ايضاحا كاملا . ثم نقل الينا ما يحيكه معارضو البيان من دسائس ومناورات لاحباط خطتنا ، وكيف انهم اتصلوا بالحكومة اللبنانية لحملها على رفض البيان المشترك . واكد لنا ان مخائيل اليان هو في مقدمة العاملين في هذا السبيل ، بل لعله اكثرهم حماسة واندفاعا .

وكان يرافق كلامه هذا اضطراب نفسي ناشيء ، ولا شك ، عن حيرته في الموقف الذي يجدر به اتخاذه . اذ كان محشورا بين جبهتين ، احداهما التي كان يريد مسايرتها على ما اظن — وهي جبهتنا ، والثانية هي الجبهة التي تضم اكثرية حزبه ، وعلى راسها مخائيل اليان ومن ورائه جماعة العراق التي تجمعه معها جوامع عديدة . وكان يتحسب من انفراط الكتلة المساندة لوزارته ، فتهوى رئاسته وقد لا يعود اليها مرة ثانية .

سفرنا الى بيروت واجتماعنا باركان الحكومة دون جدوى

وبعد هذا الحديث مع العسلي ، ودعناه وتوجهنا الى بيروت بالسيارة . وكنا نتبادل ، الصاغ وانا ، الراي في العقبات التي سوف تواجهنا في بيروت ، وقد حشد اخصامنا كل امكانياتهم لاحباط مسعانا . ولا ريب في ان خطتهم كانت تلاقي ترحيبا وتأييدا لدى رئيس الجمهورية اللبنانية السيد كميل شمعون ، المعروف باتجاهه الممالىء لجماعة العراق وميله الاصلي الى الانكليز ، اما رئيس الوزراء السيد سامي الصلح فكان الشك يدور حوله ، على حسب راي الصاغ سالم ، بسبب بعض العلاقات والروابط بينه وبين الحكومة المصرية ، ثم بينه وبين المكتب الثاني بدمشق ، واما وزير الخارجية السيد الفريد نقاش ، فلم يكن لنا امل باستجلابه الى راينا . والخلاصة هي ان سفرنا الى بيروت لم يكن محفوفا بالمشوقات والامال ، لكن لم يكن لنا بد من طرق بابه .

وصلنا الى بيروت . وبعد استراحة قصيرة في الفندق ، ذهبنا الى مقابلة رئيس الجمهورية الذي كان بانتظارنا مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وتسلم الحديث الصاغ سالم بما عهد فيه من الاندفاع في بسط الامر بمهارة ومقدرة وذكاء واسلوب لا

يشوبه سوى التطويل ، ثم عقبت على كلامه مختصرا ومؤيدا نظريات رفيقي . فأجابنا شمعون بما كنا ننتظر ، وهو ضرورة عدم تفرقة كلمة العرب ولزوم السعي لرتق الفتق . ثم اعلن عن استعداده للتوسط بين مصر والعراق . فأجابه الصاغ بان مرحلة الوساطة قد انتهت ولم تعد القضية محصورة بالخلاف بين الدولتين ، وانما الامر يتعلق بكيان الدول العربية وعدم تورطها في محالفات اجنبية . والح في ان ميثاق الضمان المعقود بين الدول العربية لم يعد منسجما مع الحاجة في الوقت الحاضر ، وان مصر لا تعتبره قائما .

ولم تخرج اقوال الصلح والنقاش عما جاء على لسان رئيسهما . على ان الصلح كان اقل تدخلا في النقاش ، فكان يردد جملة واحدة هي : « بابا .. انا مسافر الى استنبول ، فارجو ترك هذا الامر ، الى ما بعد عودتي . » ومكثنا يوما آخر في بيروت ، اجتمعنا فيه مرة ثانية الى شمعون ورفاقه ، دون ان نتقدم خطوة واحدة الى الامام .

ولما فقدنا الامل بالوصول الى اتفاق مع لبنان ، وقبل ان اودع الصاغ سالم ، ذكرت له انني سأسافر الى بغداد واوضح لرجالات العراق موقف الحكومة السورية والاسباب التي لا تسمح لها بالاندفاع في سبيل يجعل الدول الاجنبية مشتركة مع الحكومات العربية في جميع ما له علاقة بسلامتها ومصالحها . واضفت الى ذلك ان رجالات العراق لم يسبق ان سمعوا من الساسة السوريين الذين اجتمعوا اليهم سوى ما يشجعهم على المضي في خطتهم ، فيجدر بهم ان يجتمعوا الى من لا يقولون بهذا الرأي ، وان يطلعوا على وجهة نظر الفريق المناوىء لسياسة العراق ، لعلهم يعودون الى صوابهم ، او هم يخففون من اندفاعهم في سياستهم . ورحب الصاغ بذلك واصر على ضرورة الاسراع في هذه الزيارة والحضور الى القاهرة بعد انتهائها. وسافر الصاغ الى القاهرة وعدت انا الى دمشق .

سفري الى العراق مع وفد سوري ونتيجة مباحثاتنا

ثم اتصلت بوزير العراق في دمشق وطلبت منه اعلام حكومته برغبتي في السفر الى العراق ، فجاءه الجواب بالترحيب . ورافقني كل من الوزيرين فاخر الكيالي ووهيب غانم ، فضلا عن رئيس الاركان العامة الزعيم شوكت شقير ، والنائب مخائيل اليان . وغادرنا دمشق يوم ١٤ آذار . وكان استقبالنا في مطار بغداد باردا ، اذ لم نجد في المطار من اعضاء الحكومة سوى السيد برهان الدين باش اعيان وكيل وزير الخارجية . ونزلنا في قصر الضيافة وانتظرنا ان يأتي

رئيس الوزراء السيد نوري السعيد لزيارتنا او ان يعين لنا موعدا لزيارته . لكن الرئيس المذكور اراد ، كما يظهر ، ان يتعرف الى كنه حديثنا قبل الاجتماع اليه ، ليحضر الاجوبة . فبعث لزيارتنا السادة بابان نائب رئيس الوزراء ، وباش اعيـــان ، والكيلاني مدير الخارجية ، وكان الحـــــديث بيننا غـــير صميم ، اظهرت فيه عدم ارتياحي لهذا الاسلوب غير المستقيم ، وهو عدم الاجتماع راسا الى نوري السعيد . فقالوا لنا انه مريض لا يستطيع الحضور لزيارتنا . فقلت لهم لا باس عليه . واغلب الظن ان مخائيل اليان اجتمع الى الزائرين بعد ذهابهم ونصحهم بجعل جو المباحثات وديا وتجنب هذا الموقف ، خشيـــة ان اعود الى دمشق فجاة فتنقطع المباحثات . وهكذا يتخذ موقف العراقيين ذريعة للابتعاد عنهم . ولم يمض قليل من الوقت حتى جاء رسول يطلب منا الذهاب الى دار نوري السعيد ، فذهبنا اليه . وكان الاستقبال احسن مما مضى. ومع انني عرفت السعيد منذ ١٩٤٣ واجتمعت اليه مرارا في دمشق ، الا انه لم يستطع اخفاء ما في نفسه من الم وامتعاض تجاه الاشتراك في التصريح الثلاثي مع مصر والسعودية ، فلم يبد ما كان يبديه في السابق من التودد نحوي . وبدأ حديثه ببيان طويل ذكر فيه موقع العراق الستراتيجي ، وكيف انه معرض للهجوم السوفياتي . ثم خاض باسهاب في قضية الزعيم الكردي مصطفى البرزاني ، وكيف انه يهدد سلامة العراق . ولذلك فان العراق ازاء هذه الاخطار ، لا بد له من ان يعتمد على دول اخرى تطمئنه الى مصيره . واتفاقه مع الاتراك لا يخرج عن دائرة تبادل المعلومات وتسهيل نقل المعدات والتشاور تجاه الخطر الشيوعي . وقال ان المعاهدة البريطانية ـــ العراقية ستلغى قريبا ، فيتحرر العراق من آخر قيد للانتداب ، وانه يرغب في ان يضم سورية ومصر وسائر الدول العربية الى الحلف التركي ـــ العراقي وان يعاد ميثاق الضمان الجماعي الى حيز التنفيذ . وظل مدة طويلة يردد هذه النظريات ويشكو من اذاعة مصر التي تهاجمه وتهاجم ملك العراق . ثم طلب مني في نهاية الامر، ان اقول ما اردت قوله . فاوضحت له المبادىء الاساسية الآتية :

١ . ترغب سورية في ان تعود العلاقات بين الدول العربية الى اطيب ما كانت عليه ، لا سيما بين العراق ومصر ، وانها تعمل حثيثا لهذه الغاية .

٢ . نحن نقدر ان موقع العراق الجغرافي لا يشبه تماما موقع

سورية ومصر مثلا ، وان العراق محق باتخاذ تدابير خاصة . لكننا لا نستطيع الا ان نعتبر الخطر الصهيوني هو الخطر الاكبر ان لم يكن هو الوحيد المحيط بالدول العربية ، وان علينا كلنا ان نعد العدة لمجابهته ، لا ان نتلهى بخطر شيوعي لا نشعر نحن به .

٣ . ترفض سورية رفضا باتا عقد اي حلف او اية معاهدة مع اية دولة اجنبية . وهي تلتزم سياسة الحياد تجاه المعسكرين العالميين ولا تريد ان تنضم الى اية جبهة منهما .

٤ . نحن قدمنا لسماع وجهة نظر حكومة العراق ، وسننقلها الى حكومتنا والى الحكومتين المصرية والسعودية .

٥ . ان التصريح الثلاثي لا يحوي ظاهرا وحقيقة اية فكرة عدائية للعراق . فاذا شاء العراق الانضمام اليه ، فاهلا وسهلا . اما اذا لم يشأ ، فله رايه . وسنحتفظ بالروح العربية الطيبة في علاقاتنا معه .

واراد نوري السعيد ان يستولي على الموقف برفع صوته والتكلم باسلوب عنيف . فاضطررت الى توقيف اندفاعه والقول له : « يا باشا، نحن لم نات لسماع التهديدات ولا هي تؤثر فينا . فاذا كنتم مستعدين للاستمرار في البحث بروح مسالمة وبدون ضجيج ، فنحن معكم الى آخر السهرة ، ولا فآسف لعدم استطاعتي المكوث اكثر مما مكثت . فانا افضل ان نتوقف هنا ونقطع الحديث ونعود الى ديارنا. » فهمد السعيد همدة واحدة وانخفض صوته ، بعد ان رآني استعد للقيام والانصراف . ثم اخذ يعتذر بانه مريض ، والمريض يكون عصبي المزاج . وهكذا بدل لهجته ، فجعلها رقيقة لطيفة ، الى ان انتهت الزيارة .

وفي اليوم التالي جاءنا الى قصر الضيافة نوري السعيد ومعه بابان ، وباش اعيان ، والكيلاني ، ورفيق عارف رئيس اركان الجيش العراقي ، وعبد الجليل الراوي ، وطائفة من الموظفين . وكانت اعدت في قاعة الاستقبال مائدة طويلة جلس حولها الفريق العراقي من جهة ، والفريق السوري في الجهة المقابلة .

وقام السيد وهيب بكتابة محضر الجلسة وتسجيل اقوال المتكلمين ، على قدر استطاعته . ولم يتناول هذا المحضر من الاجتماعات الا ذكر ما دار في اولها ووسطها . ثم اننا لم نطلع عليه الفريق العراقي ، كما ان هذا الفريق لم يطلعنا على ما سجله السيد الكيلاني في اثناء الاجتماعات ، مما ادى الى خلاف في الاستنتاج ،

كما سياتي ذكره في مذكرة وزير العراق المفوض المرسلة الى الخارجية السورية،وجوابي عليها.وقد ادعى الجانب العراقي اننا وافقنا على الميثاق العراقي ــ التركي ، مع ان حديثنا لم يتجاوز اننا اطلعنا على وجهة نظر العراق وسننقلها الى حكومتنا . وهذا ما يؤيده خلافنا مع الجانب العراقي على نص البيان الذي عرضه علينا ورفضناه ، كما سياتي ذكره فيما بعد .

ويمكنني تلخيص ما جرى في الاجتماعات بالنقاط الاساسية التالية :

١ . عرض الجانب العراقي رايه في ان الميثاق التركي ــ العراقي لا يتعدى نقطتين ، هما ، اولا ، تبادل المعلومات بخصوص الامن ، وثانيا تسهيل مرور الاعتدة الحربية بحرية عبر البلدين . واكد الجانب العراقي ان الميثاق ليس حلفا ، كما ورد في محضر غانم . واجبناه بأن ليس لنا اعتراض اذا كان الامران المذكوران هما ، حصرا ، هدف الميثاق .

٢ . اوضحنا بصراحة عدم ميلنا الى الاشتراك في هذا الميثاق، مهما كانت اهدافه . كما اكدنا عزم حكومتنا على معارضة الاتفاق مع الغرب وترجيحنا سياسة الحياد ، مع ايضاح نظرتنا الى الشيوعية وفي انها ليست النظام الاجتماعي المتفق مع مصلحتنا . هذا مع الاحتفاظ بصداقة الإتحاد السوفياتي والاعتماد عليه في مواجهة عدوان الغرب .

٣ . اوضحنا ان العدو الوحيد الذي نحسب له حسابا في سياستنا الخارجية هو اسرائيل ، وذلك خلافا لاقوال العراقيين بان عدو العرب هو الشيوعية . وكنا نجيبهم باننا لم نلمس هذه العداوة في بلدنا .

٤ . بعد التوتر المؤقت الذي حصل اثر اتهام بابان ايانا بأننا خربنا الجامعة العربية ، وجوابي الصريح باننا وجدنا قواعد الجامعة مهدمة ، واضطرار السعيد الى تلطيف الجو ، واعتذار بابان عن اقواله ، اصبح الجو صاحيا واستمرت المباحثات على نحو ودي واخــــوي .

٥ . قلت في اثناء حديثي (وهذا لم يتناوله محضر غانم) اننا لا نوافق على الاتحاد السوري ــ العراقي ، فقاطعني مخائيل اليان وقال للسعيد : « انا ، يا باشا ، لست متفقا مع دولة المعظم على هذا الرأي . » فباغت موقفه الجميع ، ولا شك في ان تنطع السيد اليان الى معارضة راي رئيس الوفد السوري الرسمي امام الجانب

الاخر ، وبهذا الشكل ، لا يعتبر خروجا على تقاليد التضامن بين اعضاء الوفود في المباحثات السياسية فحسب ، بل يدل على مدى ارتباط السيد اليان برجال الحكم في العراق وعدم استطاعته حتى السكوت عندما اعلنت رايي في الاتحاد السوري ــ العراقي . وقد اثبتت ، فيما بعد ، المحاكمات التي جرت في العراق في ١٩٥٨ كيف كان اليان يتناول الاموال لخدمة ساسة العراق ، كما كنا نظن في ١٩٥٥ ، وذلك بسبب موقفه من حكومتنا ومن الميثاق الثلاثي وسعيه الحثيث لقلب الحكومة لتفادي عقد ذلك الميثاق .

وفي ايامنا تلك في بغداد ، كان السفير اللبناني في العراق السيد كاظم الصلح يحيط بنا ليلا ونهارا . وكانت الخلوات مستمرة في قصر الضيافة بينـه وبين مخـائيل اليان وعبد الجليل الراوي ، عدا الاجتماعات التي كانوا يعقدونها خارج القصر مع نوري السعيد وسائر رجالات العراق .

واحاطنا ايضا سائر رجـالات العراق ، اذكر منهم توفيق السويدي ، وفاضل الجمالي ، والباجهجي ، والمدفعي ، وحكمت سليمان ، وغيرهم . وكانت الحفلات تقام على شرفنا يوميا ، والاحتفاء بنا عظيما . وكنت اجتمع مع سفيري مصر والسعودية واطلعهما على ما يدور في الابحاث ، بكل صراحة .

وفي اليوم السابع عشر من آذار ، دعانا الملك الى حفلة شاي في مضارب الصيد البعيدة عن بغداد مئة كيلومتر شمالا . وعندما وصلنا الى المقر المؤلف من عدة خيام جميلة ، استقبلنا الملك والوصي . وبعد تناول المرطبات والشاي ، بدأ الملك حديثه المقتضب عن شؤون العرب العامة ، ثم تبعه الوصي الذي لم يخرج ايضا عن العموميات . وتكلم مخائيل اليان باسهاب ، وتلاه فاخر الكيالي وانا . ولم تكن جميع هذه الاحاديث سوى مجاملات ودية وآراء في المواضيع العامة ، دون التعرض لجزئيات الامور او كبرياتها . ثم استأذنت في الانصراف . ولما خرجنا من الخيمة ، انتحى الملك والوصي بمخائيل اليان جانبا ، بعيدا عنا . وظلوا يتكلمون بما يزيد على خمس عشرة دقيقة في امور يبدو انها على جانب من الخطورة ، اذ كانت رؤوسهم متلاصقة تقريبا ، والكلام على صوت واطىء . واثار هذا الموقف انتباه جميع الحاضرين ، من حيث ان الملك والوصي لم يبحثا مع رئيس الوفد السوري الرسمي ، بل مع احد اعضائه الذي هو ، علاوة على ذلك ، من غير الوزراء .

نص بيان نوري السعيد وعدم موافقتنا عليه ثم تعديله

ويظهر ان عبد الجليل الراوي تنبه الى شذوذ هذا الموقف ، فاقترب من الملك وهمس له ، فانتهى الاجتماع بعد قليل . ودعاني الملك والوصي ، بعد ان ابتعد اليان ، واخذا يحادثاني عن التصوير الفوتوغرافي ويسألاني عن نوع الآلة التي اصور بها . وهكذا لم يجد الرجلان سوى هذا الموضوع يعالجانه معي . وانتهت الزيارة ، وعدنا الى بغداد . وفي اليوم التالي تسلمنا صورة عن البيان الذي وضعه نوري السعيد لنشره في دمشق وبغداد ، وهذا هو نصه :

جرت عدة اتصالات ومداولات بين الوفد السوري برئاسة دولة السيد خالد العظم وزير الخارجية السورية ، وبين المسؤولين العراقيين برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، استعرضت اثناءها القضايا العربية القائمة وتبودلت وجهات النظر بكل صراحة وحسن نية . وقد اسفرت هذه الاتصالات عن اتفاق تام بين الجانبين على ان الخطوة التي خطاها العراق مؤخرا في عقده ميثاق التعاون المتبادل مع تركيا لا تتعارض باي شكل من الاشكال مع ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (الضمان الجماعي العربي) .

لذلك يؤكد الجانبان ضرورة استمرار التعاون الوثيق القائم بين القطرين الشقيقين العراق وسوريا ، مع تمسكهما بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (الضمان الجماعي العربي) والعمل على تدعيمهما وجعلهما اداتين صالحتين لتحقيق المصلحة العربية العامة .

١٩ آذار ١٩٥٥ — خالد العظم — نوري السعيد

وعندما تلوت هذا النص ، قلت للحاضرين انه لا يسعنا قط قبوله ، لان فيه تحويرا لما دار عليه البحث ، فنحن لم نوافق على نظرية العراق بشأن الميثاق التركي ــ العراقي ، ولا يمكننا قط التوقيع على هذا النص . وبدات المناورات واستمرت طول النهار ، فاضطررنا الى تأجيل عودتنا الى دمشق حتى اليوم التالي . وتوسط كاظم الصلح ومخائيل اليان وعبد الجليل الراوي في الامر . وبدا لي ان النص وضعه نوري السعيد بنفسه ، وانه مصر عليه . ولا بد لي من بيان الحقيقة عن موقف اليان من هذا النص ، اذ كان يرفض معي ذكر قبولنا وموافقتنا على موقف العراق . وانتهت المداولات بالاتفاق على نص جديد خلا مما رفضناه في النص الاول واقتصر على ذكر « اطلاع الجانب السوري على الايضاحات التي طلبها من الجانب العراقي ووقوفه كاملا على وجهة النظر العراقية » فوعد بعرضها

على الحكومة السورية مبديا ما يرتايه بشان العمل على توحيد الصفوف » .

وفي اليوم التالي اجتمعنا في دار نوري السعيد ووقعنا النص الجديد ، ثم ركبنا السيارات واتجهنا الى المطار . وكنت مع السعيد في سيارته .

وعند وصولنا الى المطار ، راينا عددا كبيرا من رجالات العراق، كالسويدي والمدفعي وغيرهما ، ومن الموظفين ومن الضباط ، فكان الوداع حافلا ، على غير ما كان عليه الاستقبال . ولم افسر هذا الفرق الا بان اليان طلب من السعيد ان يظهر الحفاوة الزائدة لكي يظن المصريون اننا تفاهمنا مع العراقيين ، فتحصل جفوة بيننا وتتعثر مباحثات الميثاق الثلاثي . وقد اكد هذا التفسير ما اذيع في محاكمات بغداد في ١٩٥٨ من ان عبد الجليل الراوي كان على اتصال مع محمود رياض والسفارة المصرية ، فكان يطلعهم على ما يجري في سورية والعراق . وقد ادعى ان تفاهما حصل بين رجالاتها الرسميين بشان الميثاق التركي ــ العراقي ، مما ادى الى ازورار المصريين ووقوفهم مني موقف المتشكك ، حين سافرت الى القاهرة . وعلى كل حال ، فانني عملت في العراق على تهدئة الجو ، اعتقادا مني ان ذلك يخفف من حدة العراقيين ويفل عزمهم على القيام بمؤامرات لقلب الحكومة واعادة الذين لهم صلة بهم .

ولم يكن في حسابنا قط ان ثمة مجالا لقيام ثورة في العراق تقلب الامور راسا على عقب . ولذلك لم نرى بدا من المجاملات في الكلام ، دون التنازل او الشذوذ عن شيء من برامجنا ، وكانت زياراتي لرجالات العراق السياسيين كلهم واحاديثي معهم ترمي الى اشاعة جو ودي بينهم وبيننا لتخفيف حدتهم وتقليص مساعيهم . وفي الواقع ، علمت من وزيرنا المفوض السيد حيدر مردم بك وغيره ان موقفي كان مستحبا . وقد صرح بذلك نوري السعيد وسواه فوصل الى مسامع المصريين . ولم يرق لهم ذلك ، ظنا منهم اننا انحرفنا عن سيرنا معهم . وقد اثرت هذه الشائعة التي اذاعها العراقيون في موقف رجالات القاهرة . ولمسنا اثر هذا البرود في استقبالنا ومحادثاتنا .

وبعد عودتي من العراق ، وفي ١٩٥٥/٣/٢٦ ، قدم الاميرالاي محمود رياض اوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية ، بصفته سفيرا للجمهورية المصرية في سورية . وكنت من العاملين على تسميته

لهذا المنصب ، بعد أن تعرفت اليه حين حضر الى دمشق مع الصاغ سالم فلمست فيه روحا طيبة من شأنها توثيق العلاقات بين البلدين . وكان هذا التعيين سيعقبه تعيين سفير سوري جديد في القاهرة ، بدلا من السيد نجيب الارمنازي الذي لم تكن سياسته واتجاهه يسيران وفق سياستنا . غير ان رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي عرقل تعيين مرشحنا لسفارة القاهرة السيد احمد الشقيري . فاضطررت الى منح السيد الارمنازي اجازة ، فحضر الى دمشق مبعدا عن جو القاهرة الذي لم يعد يتقبله . وظلت سفارتنا شاغرة حتى عين لها السيد عبد الرحمن العظم في ١٩٥٦ . ومن المفارقات العجيبة التي جرت في ذلك الوقت ان رئيس الجمهورية رفض توقيع المرسوم بتعيين الشقيري ، فأحيل على المحكمة العليا التي استندت في ابطاله الى نظرية غير صحيحة . اذ اعتبرت الاحكام التي تمنح الفلسطينيين نفس الحقوق التي يتمتع بها السوريون لا تشمل حق التعيين في وظائف الدولة . فاضطررنا ، ازاء هذا التعسف ، الى وضع مشروع قانون يجيز ذلك بصورة اكيدة . ورفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم احالة هذا القانون على مجلس النواب ، خلافا لاي تقليد دستوري . فتبنى المشروع بعض النواب وقدموه بصفة مشروع قانون لكن حزب الشعب ظل يماطل ويسوف حتى استقالت الحكومة ، فنام الاقتراح في ادراج اللجنة المختصة .

واليكم حادثا آخر يدل على مبلغ حقد رئيس الجمهورية على الحكومة وسياستها ، وهو انه في احدى زيارات رئيس الوزراء العسلي هاج الرئيس وماج وبدأ يطلق الكلام جزافا بصوت عال متهدج ـ على الرغم من شيخوخته ـ ويمد يده بحيث تكاد تمس وجه العسلي صارخا : « الى أين تريدان ايصال البلاد انت وفرعون » (وهو يقصدني بهذا النعت) . فحبس العسلي أنفاسه وأمسك يده من الافلات لدفع يد الاتاسي عن وجهه . فكان هذا الاخير يردد باللسان وباشارة اليد : « الدماء ستجري هكذا . (ويشير بيديه كانه يذبح احدا) . . الدماء ستجري هكذا ولا تصلون الى اغراضكم . » (وهو يقصد التوقيع على الميثاق العربي) . ومضى يرغي ويزبد ويرفع صوته الى درجة مسموعة من الموظفين المنصتين لهذا الجدال في الطابق الارضي من القصر . وفي ختام التمثيلية ، ارتمى الرئيس على ظهره وبدأ يشخر ويزبد ، ثم غاب عن رشده وتدحرج الى ارض الغرفة . فوجم العسلي خوفا من ان يكون اصابته نوبة ففارق الحياة ، فيقال انه هو الذي قتله . فما كان منه الا ان استنجد

بالموظفين فهرعوا وحملوا الاتاسي الى غرفة نومه واستدعوا الاطباء على عجل . وظل الرئيس الاتاسي مريضا مدة طويلة لا يستقبل احدا حتى الوزراء انفسهم . وظلت علاقاتنا به على هذا الشكل من الجفاء ، حتى انتهى امره في الرئاسة ، كما انتهى عمر الوزارة نفسها .

ومنذ وصول السفير المصري الجديد الى دمشق ، ظل يلاحقني يوميا من اجل السفر الى القاهرة . وكنت اذ ذاك عاكفا على وضع مشروع للاتفاق مع مصر والسعودية نصل به الى مرحلة قريبة من الوحدة العربية ، وذلك تعديلا لمشروع « معاهدة منظمة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي » الذي كانت بعثت به وزارة الخارجية لجعله اساسا للاتفاق بين الدول الثلاث .

وانني اورد فيما يأتي ملاحظاتي على المشروعين المذكورين :

١ . العنوان المعطى للنص المصري يختلف عن العنوان المعطى للمشروع السوري . فالاول يقول « مشروع معاهدة منظمة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي » ، والثاني يقول « الميثاق العربي لتوحيد الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية » . وهذا الاختلاف يظهر جليا الفرق بين اهداف المشروعين ، اذ يرمي النص المصري الى اقامة حلف بين الدول العربية ، بينما يرمي الثاني الى خلق نواة للوحدة العربية .

٢ . ينص المشروع المصري على اقامة مجلس دائم مؤلف من وزراء الخارجية والحربية والمالية لدول المنظمة تكون له السلطة العليا في كل ما يتعلق بتنفيذ احكام هذه المعاهدة ، كما تكون قراراته باكثرية ثلثي اصوات الدول الاعضاء . غير ان النص السوري ينص على اقامة مجلس دائم لوزراء الخارجية يضع الخطوط العامة للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومات الميثاق ، على ان تتخذ القرارات باكثرية الثلثين وتكون ملزمة للجميع .

٣ . ينص المشروع المصري على ان تتعهد دول المنظمة بان لا تعقد اية اتفاقات دولية ، سياسية او عسكرية ، تتنافى واغراض هذه المعاهدة . وعلى ذلك ، فهي تتعهد بعرض الاتفاقات السياسية او العسكرية ، قبل ابرامها ، على المجلس الدائم لتقرير ما اذا كان الاتفاق المعروض منافيا او غير مناف لاغراض هذه المعاهدة . ولا يجوز للدولة صاحبة الشأن ابرام الاتفاق المعروض الا بعد موافقة جميع دول المنظمة عليه . واما النص السوري فيعتبر

دول الميثاق ، فيما يتعلق بالتفاوض والتعاقد مع الدول الاخرى في الشؤون السياسية والعسكرية ، «وحدةتامة» ، تطبق دائما في ذلك اسلوب التعاقد الجماعي . ويمثلها دائما في التفاوض والتعاقد ، او في التكليف بهما ، « المجلس الدائم لوزراء الخارجية » . اي ان المشروع المصري يجيز لاحدى دول الميثاق ان تتفاوض مع دولة اخرى ، فتعقد معاهدة ما ثم تعرضها على المجلس . فاذا قبل بها ، تكون سارية على الدولة المتعاقدة نفسها . واما مشروعي فيخضع المبادهة والمفاوضة نفسيهما الى المجلس الدائم ، بالاضافة الى العقد نفسه . اذ يعتبر المعاهدة المعقودة شاملة لجميع دول الميثاق . فهو ينص على ان لا تنفرد احدى هذه الدول بالمفاوضة والاتفاق ، بل يجعل ذلك من اختصاص مجلس وزراء الخارجية . وفي هذا جنوح ظاهر الى توحيد الشؤون السياسية والعسكرية توحيدا كاملا ، خلافا لما يؤدي اليه النص المصري من امكان تعاقد احدى دول الميثاق مع دولة اجنبية (ولو كان ذلك بموافقة سائر دول الميثاق) ، دون ان تشمل تلك المعاهدة سائر دول الميثاق . وينتج من ذلك معاهدات تسري على بعض دول الميثاق ولا تسري على غيرها ، مما يؤدي الى عرقلة الامور والفوضى .

٤ . ينص المشروع المصري على « تسهيل » انتقال رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء لغرض الاستثمار والقيام بمشروعات انتاجية برؤوس اموال مشتركة . بينما ينص مشروعي على «حرية» انتقال النقد العربي بين دول هذا الميثاق . كذلك جاء في النص المصري ما يشير الى تخفيف القيود الجمركية الى اقل حد ممكن وتقرير مبدأ الاعفاء لسلع يتفق عليها . بينما ينص مشروعي على اعتبار الاسواق الداخلية سوقا واحدة . فتتمتع منتجات كل دولة بحرية الدخول دون فرض اية رسوم جمركية او داخلية عليها . هذا فضلا عن الفروق الظاهرة عند تلاوة النصين والمقارنة بينهما بالتدقيق العميق .

٥ . كان ثمة اختلاف كبير بين النصين في الشؤون العسكرية، اهمها ان النص السوري يعتمد على جيش عربي موحد يتولى قيادته في السلم والحرب قائد عربي عام مع معاونيه في دمشق . اما النص المصري فيشير الى قيادة مشتركة على ما تضمه دول الميثاق تحت تصرفها من قوات ، اي ان يبقى لكل دولة جيش له قيادته الخاصة . وهذا بالطبع بعيد عن فكرة توحيد الجيوش كلها وجعلها جميعها تحت قيادة واحدة . واما عن النفقات ، فينص المشروع المصري على ان تتحمل الدول المتعاقدة الاموال التي يحتاجها الجهاز العسكري حسب

ما يقرره المجلس الدائم . لكن النص السوري ينص على احداث صندوق مشترك لاغراض الجيش العربي الموحد ، يمول سنويا من الدول الاعضاء ، بنسبة عشرة في المئة من مجموع موازنة كل دولة . ويعين مجلس التنهيج العسكري كيفيـــة استعمال اموال هـــذا الصندوق .

والى جانب هذين المشروعين ، وضعت الاركان العامة للجيش السوري مشروعا عسكريا تضمن ، بشكل خاص ، أن تضع كل دولة متعاقدة تحت تصرف القيادة المشتركة ، في السلم والحرب ، جميع القوات الضاربة التي تملكها ، بما فيها القوات المتمركزة على الحدود الفلسطينية .

واما عن الصندوق المشترك ، فيقضي هذا المشروع باشتراك الدول فيه بنسبة متساوية ، الا فيما يتعلق بالمنشآت العسكريـــة الدفاعية ، فيكون نصيب مصر ٤٥ ٪ . ونصيب السعوديـــة ٤٠ ٪ ونصيب سورية ١٥ ٪ . كما يقضي بأن تساهم كل دولة بنفقـــات تسليح وتجهيز القوات الموضوعة تحت تصرف القيادة المشتركة ، بنسبة لا تقل عن ٤ ٪ من ميزانيتها السنوية العامة ، على ان تصرف (بصورة مبدئية) على تسليح وتجهيز قواتها الموضوعة تحت تصرف القيادة المشتركة .

وهذا النص اقرب الى النظرية المصرية من نظريتي ، من حيث وحدة الجيوش كلها ومن حيث توزيع اعباء المنشآت بنسبة غير عادلة لا تنسجم مع مقدرة سورية المالية اذا ما قورنت بمقدرة كل من مصر والسعودية .

ومما يجدر ايضاحه انني لم اعرض مشروعي على الوزارة ، بل اكتفيت باطلاع رئيس الوزراء عليه . وذلك رغبة مني — كما اشرت في مذكرة المشروع نفسه — في استطلاع راي الحكومتين المصرية والسعودية فيه ، حتى اذا تم الاتفاق على النص نفسه ، بشكله او معدلا ، عرضت الامر على مجلس الوزراء لاخذ موافقته .

وفي اليوم الثلاثين من اذار بارحت دمشق مصحوبا بالسيدين ظافر الكيالي وشوكت شقير رئيس الاركان العامة ، ومعنا السيد محمود رياض سفير مصر . ولشد ما كان عجبنا ، عند وصولنا الى مطار القاهرة ، حين لم نجد في استقبالنا سوى الصاغ سالم وموظف من دائرة المراسم . واظهر الزعيم شقير امتعاضه من عدم وجود مفرزة عسكرية لاستقبالنا ، كما جرت العادة في استقبال وزراء

الدفاع . ولم نبد اية ملاحظة على هذين الامرين . واخبرنا القائم باعمال مفوضيتنا ان النية كانت متجهة الى ان يكون مقرنا على احدى البواخر او العوامات النيلية ، الا انه تمكن بعد الالحاح ان يجعل اقامتنا في قصر القاهرة ، واقامة الوفد الصحافي المرافق لنا في تلك العوامات . تلك كانت علامات البرود في استقبال الوفد السوري ، في حين كنا استقبلنا الصاغ سالم عند مجيئه الى سورية استقبالاً رسميا وشعبيا،استعرض فيه مفرزة من القوى العسكرية، مع انه لم يكن الا وزيرا للارشاد .

وكانت اولى الاجتماعات في قصر وزارة الخارجية ، فحضرها عن الجانب المصري الصاغ صلاح سالم والسيد محمود فوزي،وزير الخارجية ، ومحمود رياض. وكانت اول صدمةاصبنا بها هي اخبارنا بان الرئيس جمال عبد الناصر موجود في قطاع سيناء ولا يعرف على الضبط موعد قدومه ، فبهتنا لهذه المقاطعة التي لم نكن ننتظرها . ذلك لانه هو الذي دعانا والح علينا في الحضور الى مصر للاجتماع اليه ، لا للاجتماع الى الصاغ سالم وحده . وبدت على وجوهنا علائم عدم الارتياح وعدم التفاؤل . وعقدت النية على تسليم مشروعي الى الصاغ سالم والعودة الى دمشق ، دون ان نجتمع الى الرئيس عبد الناصر ، وبدأ الصاغ سالم ، على حسب عادته ، بحديث طويل ، عقبه السيد محمود فوزي بحديث لا يخرج ايضا عما نعرفه . ثم تناول الحديث السيد فاخر الكيالي ، وسرد الصعوبات التي تواجه الحكومة الحاضرة في انجاز الميثاق الثلاثي بسبب موقف المعارضين له ، هذه المعارضة التي لم تقتصر على المنتسبين لحزب الشعب وكتلة العشائر ، بل تجاوزتهم الى قسم من النواب المؤيدين للوزارة من الحزب الوطني. وقال الكيالي بضرورةعدم الاستعجال ، حتى لا يفشل المشروع اذا عرض على مجلس النواب . وكان نقاش طويل بين الجانب المصري وبين الكيالي لم اشترك فيه .

ويبدو لي ان عدم حضور الرئيس عبد الناصر اول اجتماع ، كان بناء على رغبته في التعرف الى راينا وموقفنا حتى يتخذ ما يقضي به الحال من اجراءات . وفوجئنا في اليوم الثاني بنبأ مجيء الامير فيصل ، فذهبنا لاستقباله في المطار ، فوجدنا الرئيس عبد الناصر ولفيف من الوزراء . ورحبنا جميعا بالقادم الذي حل بجناح خصص له قرب فندق مينا هاوس . ثم ذهبنا لزيارته وتحدثنا اليه . وعندما عدنا الى قصر القاهرة اطلعت الكيالي وشقير على مشروعي ، فرحبا به . وقدمناه الى الجانبين المصري والسعودي وطلبنا منهما ان يكون

البحث على أساس المشروعين المصري والسوري .

وفي المساء اقيمت حفلة عشاء في استراحة الهرم لم يكن جوها محفوفا بالود ، بسبب ما لمسناه من عناية المصريين بالوفد السعودي وبرود موقفهم منا . وعقب العشاء ، جلس المدعوون كلهم في احدى زوايا البهو ، واندفع الامير فيصل في ذكر ضرورة الاتفاق . وتبعه الرئيس عبد الناصر . ثم أبديت ضرورة وضع صيغ الاتفاق بشكل يؤمن صميمية العلاقات بين الدول المتعاقدة ، رغبة في تحقيق الوحدة . وكانت آراء الجانب المصري تميل الى ضرورة عدم التسرع الى الوحدة ، والسير بمراحل وئيدة . واخذوا يشيدون بمحاسن مشروعهم ، ونحن ندافع عن مشروعنا . وظل الامر كذلك حتى انتصف الليل وغادرنا المكان .

وفي صبيحة اليوم التالي جاء الامير والرئيس ومعهما معاونوهما . واستمر النقاش طويلا وانحصر الخلاف في النقاط التالية:

١ . في السياسة الخارجية : عارض الجانب المصري جعل التعاقد بين الدول العربية والدول الاجنبية جماعيا ، واقترح ان تترك لكل دولة حرية التعاقد بشرط عدم الخروج عن التوجيه الذي يقرره مجلس وزراء الخارجية . اما نحن فقد اصررنا على نظرتنا .

٢ . في الشؤون الاقتصادية : اعترض الجانب المصري على اقامة الوحدة الاقتصادية فورا ، وطلب ان تسبقها اوضاع اقتصادية تقربها ، بعضها الى بعض ، وذلك ، مثلا ، بتنزيل الرسوم الجمركية عن بعض الاصناف او باعفاء بعضها ، حتى لا تتأثر الصناعات المحلية من فتح الحدود دفعة واحدة . كما اورد المصريون اعتراضهم على حرية نقل الاموال ، وعلى توحيد النقد قبل مرور مرحلة مؤقتة .

ولم نصر نحن اصرارا شديدا على هاتين الناحيتين اللتين لم نضعهما في نصنا الا رغبة في استجلاب لبنان الى دخول الميثاق .

٣ . في الناحية العسكرية . هنا ظهر الخلاف على أشده. فأصر الجانب المصري على ان تتحمل كل دولة نفقات جيشها وان تكتفي القيادة المشتركة بوضع الخطط الحربية للدفاع . ثم قبل ، في النهاية، ان يحدث صندوق مشترك ينفق منه على الانشاءات التي تقررها القيادة المشتركة . ولم اقبل بذلك واوضحت ان سورية لا تستطيع، في حالتها المالية الحاضرة ، ان تتحمل اكثر من طاقتها ، لا سيما أن حدودها مع اسرائيل أطول مسافة ، وان الخطر يهددنا اكثر من

غيرنا . فالمملكة السعودية ليس بينها وبين اسرائيل اتصال ارضي. وبينت ان النسبة التي اقترحتها لتحمل الاعباء مجحفة بحق سورية التي لا يمكن اعتبار مقدرتها معادلة لثلث مقدرة مصر ، سواء كانت الوحدة القياسية على أساس النفوس او المورد القومي او ارقام الميزانية العامـــة .

وانتهى الاجتماع دون التوصل الى تفاهم او العثور على حل وسط . وزارني بعد الظهر السيد حسين العويني ، احد زعماء لبنان السياسيين المعروفين بارتباطهم برجالات المملكة السعودية ، وبدأ حديثه بذكر ضرورة تأمين جميع الوسائل الضامنة لنجاحي في معركة انتخابي لرئاسة الجمهورية السورية ، وان خير تلك الوسائل الاعتماد على مصر والرياض ، وان الطريقة الموصلة الى ضمان تأييدهما هو الموافقة على النص المصري الذي يؤيده الجانـــب السعودي .

فابديت للسيد العويني استغرابي لربط الموضوعين، احدهما بالآخر ، وخاصة تصريحه بأن ضمان تأييد مصر والسعودية هو في الموافقة على النص المصري . واضفت قائلا : « لا اعلم اذا كنـت سأرشح نفسي لرئاسة الجمهورية ، لكنني على كل حال لا اطيـق هذه المساومات . » فأجاب متراجعا بأن السعودية تؤيد ترشيحي، وبانه لا يقصد بذلك الاشتراط ، الى ما هنالك من العبارات الملتوية. لكنني فهمت مرامه ، وبقيت على موقفي . وقد لمست ، فيما بعد ، اثر هذا الحديث عند الانتخاب .

ثم دعوتُ سفير الاتحاد السوفييتي الرفيق سولود الى زيارتي. وكنت اعرفه ، منذ ان كان ممثلا لبلده في سورية خلال الحرب العالمية الثانية . فلبى الدعوة مسرعا . وبدات حديثي معه بالقول ان موقف سورية اصبح حرجا بعد ان تنكرت للغربيين وقاومت حلف بغداد وباتت حدودها كلها معرضة لهجوم من جميع الجبهات . فاسرائيل من الجنوب الغربي ، وتركيا من الشمال ، والعراق من الشرق . وليس لدى سورية اسلحة تستطيعُ الدفاع بها عن كيانها ، لا سيما ان الغربيين سيعملون على اعادة سورية الى سياسة الانصياع التي كانت سائدة في الماضي .

وقلت ان سورية ، بالاتفاق مع مصر ، ترغب في الوقوف على الحياد والحفاظ على استقلالها وكيانها ، وهذا لا يتأتى لنا الا اذا استطعنا شراء اسلحة وذخيرة لتقوية جيشنا . وطلبت منه الاتصال

بحكومته وتبليغها هذا الموقف الذي يشاركني فيه اركان الجيش السوري . فاجابني بانه سينقل حديثنا فورا الى حكومته ، مؤيدا طلبنـا فاذا جـاءه الجواب قبل سفرنا ، بلغنـا اياه رأسا ، واذا تأخر بلغنا اياه بواسطة زميله في دمشق . وافترقنا ، بعد انشكرت له اهتمامه . وكانت هذه اولى حلقات الاتصال بين سورية والاتحاد السوفييتي ، اعقبها اجتماعي الى الرفيق مولوتوف وزير خارجيـة الاتحاد السوفييتي في سان فرانسيسكو . وعلى ذلك ، فقد كانت سورية اول دولة عربية تعاقدت مع الكتلة الشرقية على صفقـة اسلحة ، ثم لحقتها مصر ، فيما بعد .

وفي اليوم التالي ، اي في ١٩٥٥/٤/٣ ، عدنا الى دمشق . فباشرت بتوزيع صور مشروعي على الوزراء لدراسته ، تمهيدا لبحثه في مجلس الوزراء . وطلبت الى كل واحد منهم ابقاء النص سريا فلم يكن من السيد ليون زمريا الا ان اطلع مخائيل اليان عليه ، فدفعه هذا الى جريدة « الحياة » البيروتية ، العراقية النزعة ، فنشرتـه بنصه الكامل .

وعندما اجتمعنا في مجلس الوزراء وطلبت الموافقة علـى المشروع ، اقترح احد الوزراء عرضه على الاحزاب المؤتلفة ، قبـل بحثه في مجلس الوزراء . فكان كذلك . وفي الاجتماع اللاحق أبدى كل وزير رأي حزبه . وهذا كان رأي الحزب الوطني :

« يفوض الحزب الوطني وزراءه بالتصريح في مجلس الوزراء بأن مشروع الميثاق العربي المقدم من قبل وزير خارجية سورية مقبول في أسسه ، على ان لا يرد في نصوصه ما يمكن حمله علـى محمل استبعاد العراق لكي يكون شاملا جميع الدول العربية بدون استثناء . ولا يرى الحزب الوطني مانعا من أن تكون المبادهة فـي ابرامه للدول الثلاث التي باشرت المفاوضة في اسسه ، سوريـة ومصر والعربية السعودية . (في ١٩٥٥/٤/١٢) » .

وهذا نص بيان حزب البعث الاشتراكي :

« يوافق حزبنا على اسس هذا المشروع ويعتبرها حد ادنى ، على ان لا يرد في نصوصه او في جملته ما يفتح بابا للتنسيق بينـه وبين الحلف العراقي ـ التركي ، او بينه وبين الاحلاف الاجنبية .

« في ١٩٥٥/٤/١٣ التوقيع .و. الغانم »

ويدل هذان التصريحان على مدى الخلاف الجوهري بـين الفريقين في الحكومة : فريق لا يريد ابعاد العراق ، مع انه ضالع في

حلف مع تركيا ، وفريق يشترط استبعاد ذلك الحلف .

وهكذا كان موقفي من السعي للتوفيق بين اعضاء الحكومة حتى لا تنهار فتأتي على اثرها حكومة يؤلفها حزب الشعب والمستقلون الموالون له ، بالاتفاق مع اعضاء الحزب الوطني السائرين في ركاب مخائيل اليان ، عميل العراق .

وكان سفيرا مصر والسعودية يلاحقاني يوميا للاستعجال والبت ، وهما لم يوافقا حتى على مشروعي . ومن ذلك نشأ التأخر في الانجاز الذي اعتبره المصريون تلكأ مقصودا من قبلي . ولم اكن والله ، الا قاصدا تجنب الكارثة بعودة الفريق المناوىء لسياستنا الى سدة الحكم وانهيار هذه السياسة الى الحضيض . ولم يكن يساندني في مجلس الوزراء الا وزيران ، الكيالي والملقي ، مساندة حقيقية ومخلصة . اما الآخرون ، فمنهم الحائر كالعسلي ، ومنهم المناوىء كزمريا ، ومنهم ذو اتصال بالوزير التركي .

ثم سافرنا الى باندونغ لحضور مؤتمر الدول الآسيوية ـ الافريقية ، واجتمعنا مرتين الى وفدي مصر والسعودية . وفي المرة الثانية دام الاجتماع من الساعة العاشرة حتى الثالثة صباحا . واشتد النقاش بيني وبين صلاح سالم بسبب حديثه المتواصل ، ومقاطعته لنا ، وعدم تركه المجال لبيان ملاحظاتنا ، مما اضطرني الى القول باننا لم نأت لسماع « مونلوغ منك يا اخ صلاح . »فجمد في موقفه . وقال له عبد الناصر : « دعهم يتكلمون. » ولم يسفر هذا الاجتماع الطويل عن شيء جديد ، بل ظل كل فريق متمسكا برأيه . فالمصريون لا يريدون تخصيص نسبة مئوية من ميزانيتهم للجيش الموحد ، رغم تساهلنا في عدم تحديد تلك النسبة بعشرة بالمئة وقبولنا بتنزيلها الى خمسة . واندفع الرئيس هيثم الكيلاني الذي كان عضوا في وفدنا الى معاتبة الصاغ سالم بقوله : « الم تقل لنا في نادي الضباط : تعالوا نتقاسم العيش (الخبز) ، فكيف تبخل علينا اليوم بالاشتراك بنسبة معقولة ؟ » وعبثا حاول الامير فيصل تسوية الوضع . وافترقنا ، كل منا الى داره . ثم بارحنا باندونغ في الساعة التاسعة صباحا .

وهكذا لم يكتب لمشروعي النجاح ، وكنت اعول عليه بدء السير في طريق الوحدة العربية المنشودة .

وكذلك صار هذا الامر الى العدم ، بعد ان انتهت وزارتنا وعقبتها وزارة سعيد الغزي التي كان لحزب الشعب السلطة

الكاملة عليها . فنقتبس الميثاق العام بميثاق عسكري تضمن المواد التي كانت اقترحتها مصر في مشروعها العسكري ، وصرف النظر عما يتصل بالشؤون السياسية والاقتصادية .

وقبل ان اختتم هذا الفصل أرى ضرورة ايضاح ما سببه هذا الميثاق من ازمة حادة بيننا وبين الحكومة التركية . ولا ريب في ان هذه الازمة متصلة ، صلة تكاد تكون متعادلة ايضا ، بموقفنا من الحلف التركي ـ العراقي . الا انني رجحت وضعها في هذا الفصل ، لان تحجج الاتراك الظاهر كان منصبا على اتفاقنا مع مصر . اذ لولاه لما كانت الامور تصل الى الحد الذي وصلت اليه بيننا وبين جارتنا تركيا ، حتى وان لم نشترك في حلف بغداد .

الفصل التاسع
اجتماع الامم المتحدة في ذكراها العاشرة

دعت الامم المتحدة اعضاءها الى الاجتماع في اليوم العشرين من حزيران ١٩٥٥ ، للاحتفاء بذكرى ميلاد هذه المنظمة العاشر ، والحت الى ضرورة اشتراك وزراء الخارجية في هذا الاجتماع . فعزمت على السفر ، راغبا في ان انتهز فرصة مروري بباريز لانجز المباحثات التي كانت دائرة بين وزارة الدفاع الوطني السورية وزميلتها الافرنسية لعقد صفقة مهمة من الاسلحة والذخائر . وعرضت الامر على مجلس الوزراء ، فقرر الموافقة على سفري ودخولي مع الافرنسيين في المباحثات النهائية وعقد الصفقة .

واخبرت سفير فرنسا ، فجاءني بعد ثلاثة ايام ينقل الي دعوة حكومته الى الوفد ، مع الضباط الذين سيرافقونه ، للنزول في ضيافتها . كما اخبرني بان الاتجاه نحو انجاز عقد الصفقة يطمئن بنجاح المفاوضات الدائرة من اجلها .

وفي اليوم التاسع من شهر حزيران ، القيت في مجلس النواب الخطاب الذي اشرت اليه في فصل سابق . فالب علي ساسة بريطانيا والولايات المتحدة ، لكنه ، من جهة ثانية ، سهل علي التفاهم مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ومكننا من استجلابه الى طرفنا . فامنا بذلك شر الدول الطامعة في بلادنا .

وغادرت دمشق صباح اليوم الثاني عشر من حزيران متوجها الى بيروت ، فاستنبول ، فميونيخ ، فباريز . وكان رفاقي في هذه الرحلة اللواء توفيق نظام الدين رئيس الاركان ، والزعيم صوايا ، وغيرهما من الضباط ، والسيد موفق القدسي سكرتيري الخاص بوزارة الخارجية . وبعد ان غادرنا استانبول مررنا بعاصفة هوجاء كانت تشقلب الطائرة على نحو مزعج ومخيف . وكان المطر والبرد ينهمران على ظهرها ، فنسمع اصواتا كاصوات عشرات الرشاشات تقذف حممها دفعة واحدة . وكان المسافرون الذين امتطوا الطائرة

في استانبول يأكلون الطعام الموضوع على المناضد الصغيرة امام مقاعدهم . اما انا ، فكنت مستلقيـــا على مقعدي شادا حزامي ومستسلما الى القدر . واذا بالطائرة تهبط فجأة الى ما يزيد علـــى خمسمائة متر ــ كما قال لنا قائدها فيما بعد ــ دون ان يستطيع القـــائد السيطرة على زمامها . فطـــارت الصحون المملوءة بأنواع المآكل ، والاقداح المملوءة خمرا وماء ، الى السقف . ثم سقط ما لم يعلق به على الركاب . وسقطت الحقائب من الرفوف على رؤوسنا ، وصرخ المسافرون وبكى الاولاد . وانقطع حزامي ، فارتفعت عـــن المقعد نحو نصف متر وهويت عليه ثانية . وبعد حين استقرت الطائرة في سيرها ، وصحا الجو ، وخمدت اعصابنا المتوترة ، وزال الاصفرار الذي علا اكثر الوجوه خوفا ووجلا . واخذنا نهنىء بعضنـــا بعضا بالسلامة والنجاة . واعترف نوتية الطائرة بأن مهارة القائـــــد انقذت الركاب من الموت المحقق . ثم اضطر القائد الى تحويـــل اتجاهه ، فذهب بنا شرقا حتى كدنا نصل الى البحر الادرياتيكي ، ثم دار حول منطقة العاصفة ، فأدى ذلك الى تأخر وصولنا الى ميونيخ ساعة كاملة . وهنالك ايضا تأخرنا في المطار نحو ساعة اخرى ، ريثما نظفت طائرتنا من بقايا الطعام والشراب التي بدأت تفوح روائحهـــا الكريهة . وهكذا بلغت مدة تأخيرنا ساعتين ، ولما وصلنـــــا الى مطار باريز ، كان في استقبالنا سفيرنا السيد اسعد المحاسني ورجال السفارة وسفير المملكة العربية السعودية وسائر السفراء العرب . وناب عن الحكومة الافرنسية مسيو ماسيغلي ، الامين العام لوزارة الخارجيـــة ، وكبار موظفيها . واعتذر عن اضطرار وزير الدولة الى العودة الى باريز لحضور مجلس الوزراء ، بعد ان انتظرنـــــا في المطـــــار ساعة ونصفا . فشكرت الجميع علـــى لطفهـــــم بانتظارنا هذا الوقت الطويل . ثم اعطيت الاذاعة الافرنسية تصريحا مقتضبا اعلنت فيه عن رغبة سورية في الحفاظ على علاقاتها الحسنة مع فرانســـا .

وسارت بنا قافلة السيارات تحيطها الدراجات النارية التابعة لوزارة الدفاع ، مخترقة شوارع باريز بسرعة مخيفة ، حتى وصلنا الى فندق كريون الشهير الواقع في ساعة الكونكورد البديعـــة . واسرع كل منا الى سريره ليجد فيه الراحة بعد هذه السفرة المتعبة .

وفي الصباح ، بدأت مراسم الزيارة الرسمية بتسجيل اسمي في سجل رئاسة الجمهورية . وحدث انه ، لسبب ظل مجهولا ،

لم يطلع امين عام القصر على موعد زيارتي ، فلم يكن موجودا فيه . وارتبك الموظفون ، فاضطررنا الى الانتظار في احدى القاعات ، ريثما اعدوا السجل على طاولة في قاعة ثانية ودعونا الى توقيعه . ثم انصرفنا الى حيث قبر الجندي المجهول ، فاستقبلنا امام قوس نصر النجمة معاون حاكم باريز العسكري وبعض الموظفين .

فاستعرضت حرس الشرف ووقفت دقيقة امام القبر ووضعت عليه اكليلا من الزهور. ثم سجلت اسمي في السجل الخاص ، وتبعني بذلك السفير والضباط وموظفو السفارة .

وبعد الظهر ، قابلت وكيل وزير الدفاع ، فاعتذر عن غياب الوزير في اجازة . وبحثت معه امر صفقة الاسلحة ، فأبدى استعداد حكومته لانجازها في سرعة ، واعدادها للتوقيع حين عودتي من سان فرانسيسكو . لكنه تحفظ بشأن مدة تسديد الثمن على اقساط ، فاظهرت له ضرورة عدم تأجيل الصفقة او العدول عنها لهذا السبب وقلت له ان ميزانيتنا لا تسمح بالدفع المعجل . فاذا تشبثت الحكومة الافرنسية بعدم التقسيط ، فمعناه انها تعمد الى طريقة جانبية للعدول عن تسليمنا الاسلحة التي تمنعها عنا حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة . وهذا يؤدي الى بقاء جيشنا ضعيفا تجاه الجيوش التي تأتمر بأمر هاتين الدولتين ، سواء كانت هذه الجيوش عربية او يهودية . وكان خوف فرانسا من وقوع سورية في احضان بريطانيا او تحت نفوذ حكومتي العراق والاردن ، يدفع برجال السياسة والجيش في فرانسا الى مد يد المعونة العسكرية لنا ، ولو كانت هذه المعونة مقتصرة على بيع الاسلحة بأثمان عالية وبأنواع غير جديدة بكاملها .

ودعانا الوزير الى زيارة احد معامل الدبابات والسيارات المصفحة ، ومكان تجربتها . فذهبنا صبيحة اليوم التالي الى « ساتوري » حيث تفرجنا على نوعين من الدبابات الخفيفة وبعض المصفحات . وكان مرافقونا من الضباط السوريين الاخصائيين او من المبعوثين للتمرين في فرانسا يستوضحون عن دقائق صنع هذه المعدات وسيرها وتسليحها ، ويناقشون الخبراء الافرنسيين في بعض الامور الفنية ، مما دل على ان عندنا من الضباط من يستطيع مضارعة الضباط الفنيين الافرنسيين ، فلا يضحكون علينا . وانتهت الزيارة ظهرا ، فعدنا الى باريز بعد ان تواعدنا مع الضباط الافرنسيين على اللقاء في اليوم التالي لتلبية دعوة الوزير الى مشاهدة طائرات « المستير » الشهيرة . وكان ضباطنا تواقين الى استطلاع مزايا

هذا النوع من المقاتلات الذي لم يكن معدا للبيع ، ولا حتى للعرض . الا ان الوزير كان وعد ببيعنا عددا محدودا منه .

وعينت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر لبدء زياراتنا الرسمية . فلما نزلت بهو الفندق ووجدني رئيس التشريفات لابسا اللباس الاسود الرسمي ، بهت وسالني عما اذا لم يصلني رجاؤه بان يكون اللباس عاديا . فأجبته سلبا . وكان ضيق الوقت لا يسمح بتغيير الملابس ، فاسرعنا الى ركوب السيارات وتوجهنا مع سفيرنا الى قصر الاليزه . فحيتنا شرذمة من الحرس الجمهوري وعزفت النشيدين السوري والافرنسي . ودخلنا مكتب رئيس الجمهورية مسيو كوتي ، فلاقانا بحفاوة وترحيب كريمين . وبدأ حديثه عن حبه بلادنا — وهذه اسطورة يفتتح بها رجال السياسة الاجانب احاديثهم تمهيدا لما بعدها — وشوقه لزيارتها . فتحاشيت ، طبعا ، التعرض الى دعوته حاسبا انه لا يلقى لدى الشعب السوري ترحيبا مرضيا . وذكر انه مرتاح لاول زيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية سوري . فشكرته على لطفه وانسه وذكرت له انني لست حديث العهد بالعلاقات الحسنة مع دولته ، اذ كنت وزيرا مفوضا لدى حكومتها وبقيت في باريز سنة ونصف السنة، تمكنت خلالها من تحسين الصلات بين فرانسا وسورية وعقد الاتفاق المالي . ثم ختمت مهمتي بالاتفاق على اول صفقة اسلحة لدى احد المعامل الافرنسية . واضفت باني احمل في هذه الزيارة الامل الكبير بأن يكتب التوفيق لمهمتي الحالية التي تشبه المهمة السابقة . فأجاب الرئيس بانه مطلع على نوايا الحكومة الطيبة ، من حيث تلبية رغبة الحكومة السورية الا ان ثمة جوا مشحونا بالدعاية ضد فرنسا ، لا يجعل عبء حكومته هينا الى حد كبير . وهكذا افتتح الرئيس الافرنسي المعزوفة المعهودة التي رددها كل من زرته وزارني من رجال فرانسا الرسميين خلال اقامتي في باريز . وهي أن الاذاعة السورية كانت تتبع خطة الاذاعة المصرية وتبث في الاثير اذاعة موجهة الى العرب بشمالي افريقيا تحثهم فيها على مواصلة الجهاد ضد فرانسا ، كما تقوم بحملات عنيفة ضد الاستعمار الافرنسي . وبدا لي ان الحكومة الافرنسية ستضع شرطا لقاء عقد صفقة الاسلحة ، هو ان تكف اذاعتنا عن التحرش بها وتحريض العرب عليها . وتأكد هذا التنبؤ عندما ردد رئيس مجلس النواب الاقوال ذاتها ، ثم اعقبه رئيس الوزراء ، فوزير الخارجية . فاجبت الرئيس باننا

لا نحمل تجاه فرنسا اية ضغينة . وقد نسينا مآسيها ، وطوينا صفحة الماضي ، ولا ننوي في اذاعتنا ايذاء فرنسا بل دعم مطالب اخواننا في الحرية والاستقلال ، وهذا امر طبيعي . اما اذا كانت اللهجة قاسية ، فلا باس من جعلها اقل قساوة ، خصوصا لان الافرنسيين هم الذين نادوا بالحرية وبحقوق الانسان وعلمونا اياها في مدارسهم ، كما علمونا المناهج الديموقراطية ومبادىء استقلال الشعوب .

ولم يسمح قصر مدة الزيارة المحددة ، وارتباط رئيس الجمهورية بمواعيد اخرى ، له بأن يسترسل في الحديث أكثر مما حصل ، فاكتفى بالاشارة الى ان وقت وزير الخارجية قد يكون افسح للبحث المستفيض .

وانهى الرئيس الزيارة بترديد عبارات المجاملة الرقيقة التي اشتهر بها مسيو كوتي بين اسلافه . وكنت اعرف منهم السيدين البر لو برون الذي بقي في الرئاسة سبع سنين ، ثم جددت له فلم يبق فيها سوى عام واحد ، اذ جرفه انكسار فرنسا في ١٩٤٠ ، فخلفه المارشال بيتان . والرئيس الآخر الذي عرفته كان مسيو فنسان اوريول ، وذلك طول مدة مهمتي بباريز في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . وقد استقبلني مرارا لسماع حججي الرامية الى اقناع فرنسا بعدم الوقوف الى جانب اسرائيل . وقد اخفى الرئيس المشار اليه تحت قناع لطفه ونعومته ما كان يشعر به من ميل صميمي الى اليهود . ولم تظهر حقيقته الا بعد انتهاء مدة ولايته ، حين اخذ يلقي الخطب داعيا الى دعم اسرائيل . ثم انه زارها زيارة طويلة وابدى شعور التأييد نحوها .

من ثم قمنا بزيارة رئيس مجلس النواب ، فرئيس مجلس الوزراء ، وهو يهودي اسمه ادغار فور . وردد الرئيسان على مسامعي الحديث نفسه عن اثر اذاعة سورية السيء على العلاقات بيننا .

وكانت خاتمة المطاف زيارة مسيو رينيه وزير الخارجية ، في القصر الكائن بالكه دورسه ، فعاودتني ذكريات زياراتي المتعددة لهذا القصر ، عندما كنت وزيرا مفوضا .

وقبل سفري الى باريز ، كان مندوب السيد صالح بن يوسف ، الزعيم التونسي ، زارني بناء على دعوتي . فحدثته عن الوضع في المغرب العربي وسألته عما يرغب هو واخوانه في ان يزودوني

به من المعلومات ، وعما يتوقون الى بحثه مع رجالات فرنسا . لذلك سعيت في زيارتي لوزير خارجية فرنسا لان اجعل معظم الوقت مخصصا لبحث هذه القضايا العربية . فقلت له بأن الوضع الحالي الذي اقدم عليه مانديس فرانس ، رئيس وزراء فرانسا السابق ، من التسليم باستقلال تونس الداخلي ، هو خطوة طيبة نحو تحقيق الاستقلال الكامل. واضفت ان من المستحسن المبادرة الى اتخاذ خطوات اخرى سريعة . اما عن الجزائر ، فقلت له بضرورة العدول عن اعتبارها ولاية افرنسية ، واشرت بلزوم العمل على ايجاد حل سليم يرضى به الجزائريون ، واجراء انتخابات سياسية واقامة دولة مستقلة .

اما عن مراكش ، فالححت على وجوب اعادة السلطان محمد الخامس الى عرشه لتسهيل حل القضية حلا جذريا .

واجاب الوزير ، بنعومة ودراية للامور في حاضرها ومستقبلها، بأن الامر في تونس ومراكش سيسوى عما قريب . واما بشأن الجزائر ، فأن الامر صعب في نظره ، بسبب وجود المستوطنين الافرنسيين الذين تملكوا مساحات كبيرة من الاراضي وعددا كبيرا من دور الصناعة والتجارة . وهم يضغطون على الحكومة للحيلولة دون منح الجزائر استقلالها ، خوفا على ممتلكاتهم . فقلت له بأن الافرنسيين اذا لجأوا الى اجراء انتخابات نيابية واقامة حكومة لها صفة تمثيل الاهلين حقا ، امكن ايجاد حلول لضمان مصالح اولئك الناس .

فهز الوزير براسه ملمحا الى صعوبة الامر . وقد برهنت الايام على هذه الصعوبة التي لم يجرؤ احد من الساسة الافرنسيين على اجتيازها . بل انها خلقت مشاكل داخلية كادت تؤدي الى حرب أهلية ، عندما ثار الجيش في الجزائر والف لجنة امن عام احتلت جزيرة كرسيكا واوشكت على احتلال الاراضي الافرنسية نفسها لاقامة حكم عسكري رجعي . وانتهى الامر الى استدعاء الجنرال ديغول وتسليمه زمام الامور ، واجراء استفتاء قضى على الجمهورية الرابعة ، وتاسيس حكم اشبه بالحكم الديكتاتوري . وانتخب الجنرال المشار اليه رئيسا للجمهورية الخامسة .

ثم تناول الوزير أمر الاذاعة السورية ، وعدد المتاعب التي اورثتها اياه في الاوساط الحكومية والنيابية ، ثم طلب مني العمل على ايقاف الحملات القاسية او تخفيف لهجتها ، على الاقل ، فتسهل بذلك

مهمته في عرقلة مساعي بريطانيا وامريكا لاقحامنا في حلف بغداد . وكذلك لكي لا نجعل المجال مؤاتيا لمساعي اسرائيل الرامية الى حمل الحكومة الافرنسية على رفض بيع الاسلحة من الجيش السوري . واكد لي الوزير ان موقفه حرج ، وطلب مني القيام بعمل ما في هذا السبيل ، تخفيفا لثقل عبئه . فوعدته بالاتصال مع رئيس الاركان ، والعمل بقدر طاقتي على تسيير الامور .

واكد لي الوزير ان سياسة فرانسا الخارجية تستهدف استتباب الامن والاستقرار في الشرق الاوسط ، دون تدخل اية دولة اجنبية، وانها لاتزال متمسكة بالتصريح الثلاثي الذي اصدرته في ١٩٥٠ مع بريطانيا والولايات المتحدة . وهي في هذا السبيل تدعم رفضنا الاشتراك في الحلف التركي ــ العراقي الذي انضمت اليه بريطانيا وباكستان وايران . وقال ان وزارة الخارجية متفقة مع وزارة الدفاع على بذل كل جهد لتزويد الجيش السوري بما يحتاج اليه للدفاع عن كيان بلاده .

فشكرت الوزير على ايضاحاته ونواياه الطيبة وسردت له ما يحسن اطلاعه عليه من مؤامرات الانكليز والامريكان والعراقيين، وما نحن مقبلون عليه من اتفاق مع مصر والسعودية . فحبذ هذه الخطة واعلن بان صلات فرانسا مع الملك سعود على احسن ما يكون

وقبل ان استأذنه بالانصراف الح الوزير مرة اخرى ، بلهجة ناعمة ، في طلبه الخاص بالاذاعة السورية وحملاتها على فرانسا . فوعدته بدرس الامر والقيام بما يستطاع .

وفي المساء حضرت مع سفيرنا ورئيس الاركان والضباط المرافقين له حفلة العشاء التي اقامها وزير الخارجية ، احتفاء بنا ، وحضرها كذلك سفراء العرب وكبار موظفي الوزارة .

وفي اليوم التالي ذهب رئيس الاركان وضباطه الى المطار الحربي ، حيث دعوا لمشاهدة الطائرات المقاتلة الافرنسية ، ومنها الطائرة الشهيرة باسم « مستير » لكنهم عادوا بخيبة الامل ، اذ انهم حرموا من مشاهدة هذه المقاتلة لسبب لم يعلن لهم . ولعل حقيقة الامر ان اسرائيل تعاقدت مع فرانسا على تسليمها عددا من هذه الطائرات فتوصلت الى اخفائه عن ضباطنا وعرقلة شراء عدد منه للقوى الجوية المسلحة السورية .

وفي المساء اقام سفيرنا في السفارة حفلة استقبال انيقة حضرها وزير الدفاع الجنرال كوينغ وسواه من كبار موظفي الخارجية بالاضافة الى السفراء العرب والاجانب وعدد من رجال العلم والادب والصحافة . فكانت حفلة بديعة اكد لي فيها وزير الدفاع عزمه على انجاز صفقة الاسلحة . لكنه رجاني ايقاف حملات الاذاعة السورية . فانتحيت مع رئيس الاركان جانبا من البهو الكبير وقلت له : « اليس من الافضل ان تسكت الاذاعة ريثما نشتري الاسلحة ، او على الاقل ، ان تخفف حملتها العنيفة ؟ » فاجابني بالايجاب .
فعمدت الى كتابة برقية الى الخارجية ذكرت فيها حديث المسؤولين وطلبهم الملح بشأن الاذاعة ورغبتي في تأجيل الحملة أو تخفيف لهجتها، متفقا في ذلك مع رئيس الاركان . وارسلت البرقية فورا الى دمشق .

وجاءني احد الصحفيين قائلا ان برقية وردت من دمشق تروي اشاعة سرت عن اجتماعي في باريز الى الزعيم اديب الشيشكلي. فارسلت برقية مفتوحة بتكذيب هذه الاشاعة ونفي الامر اطلاقا . وقد ظهر في محاكمات بغداد في ١٩٥٨ ان باش اعيان ابرق الى وزير العراق بدمشق طالبا منه ان يطلق هذه الاشاعة لكي يفسد علي ، حسب زعمهم ، طريق الوصول الى رئاسة الجمهورية . وكنت في الواقع لا افكر بالاجتماع الى الشيشكلي ولا اجتمعت اليه . كما انني لم اتصل به مباشرة او مداورة .

اعتراض امريكا وبريطانيا على تسليح الجيش السوري

وفي صباح اليوم التالي قدم لزيارتي مسيو ماسيغلي ، امين سر الخارجية العام ، ومسيو رو ، مدير قسم الشرق فيها . فاستقبلتهما في مكتب سفيرنا وبحضوره . فبدأ ماسيغلي حديثا ملتويا على الطراز الذي يستعمله الدبلوماسيون القدامى ، اي اللف والدوران حول الموضوع وعدم المصارحة به ، بل اللجوء الى التلميح والتنويه .

وفهمت بعد جهد جهيد انهما يقصدان الى القول بان بريطانيا والولايات المتحدة تعترضان على سياسة فرنسا الرامية الى تسليح سورية ، في الحين الذي ترفض سورية الاشتراك في اي حلف او منظمة للدفاع عن الشرق الادنى . وان هذا الاعتراض يجعل موقف فرنسا حرجا تجاه اصدقائها ، ولذلك يحسن ان يجري تفاهم بين هاتين الدولتين وبين سورية على هذه الشؤون ، ان لم يكن كتابة فشفاها على الاقل ، لعل ذلك يخفف من ضغطهما على فرنسا .

فعجبت من هذا الحديث الذي يختلف تماما عن حديث وزير

الخارجية نفسه والذي لا يأتلف كذلك مع روحية احاديثي مع سواه من الرؤساء في باريز او مع سفير فرانسا بدمشق . وظهر علي الامتعاض حين اجبتهم؛ بلهجة جافة بان سورية لا توافق ، في اي حال من الاحوال ، على ان تقيد سياستها الخارجية باي قيد . وهي لا تنوي الاتفاق مع اية دولة اجنبية ، ولو ادى ذلك الى حرمانها من الاسلحة الافرنسية . فاذا اصرت الحكومة الافرنسية على هذه القيود ، فانها تضع نفسها في صف الدول التي لا نعتمد على صداقتها ومساعدتها . وهكذا نصبح مضطرين ، اذ ذاك ، الى قبول العروض التي تردنا من جهة اخرى غير غربية لتدارك ما يلزمنا للدفاع عن انفسنا دون ان نتقيد باي شرط .

ففرك ماسيغلي يديه وقال انه لا يقصد الى الرجوع عن الصفقة ، لكنه يقصد الى جلب نظرنا الى الواقع . ثم عاد الى اسلوبه الملتوي ، فقطعت عليه سلسلة حديثه متذرعا بموعد سابق وصرفته مع زميله .

غير ان هذا الحديث شغل بالي . وتأملت في الوضع الذي سوف نجابهه اذا امتنعت فرانسا عن تسليم الاسلحة ، وتساءلت في نفسي ياترى ، من منهم يكذب علي ؟ اهو الوزير الذي اكد عقد الصفقة وتسليمها ، ام الامين العام الذي لوح بصعوبة التسليم ما لم نتفق مع بريطانيا وامريكا ؟ واعلمت رئيس الاركان بما جرى ، موصيا بسبر غور ضباط الوزارة الذين يتصل بهم ، على ان استجلي حقيقة الامر من وزير الخارجية الافرنسية في سان فرانسيسكو .

ثم كان ما كان من امر الحادث الذي اثاره رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة باعتراضه على اني ذكرت ما زعم بانه يثير الخلاف بين الاعضاء في خطابي الذي كنت القيه امام الجمعية واقول فيه ان سورية تدعم مطالب عرب افريقيا الشمالية المشروعة . اذ جاءتني برقية من سفيرنا بباريز يقول فيها انه علم ، بطريقة سرية ، ان وزير الخارجية الافرنسية ابرق من سان فرانسيسكو طالبا قطع المفاوضات حول صفقة الاسلحة . وبينما انا عازم على طلب الاجتماع الى الوزير المشار اليه ، جاءتني منه دعوة الى تناول الشاي عنده . وقد وصفت حديثي معه في موضع آخر من هذه المذكرات ، ولا باس من ان اذكر هنا ما تعلق بهذا الموضوع . فقد قال لي « بينه » ان لمسيو ماسيغلي ميولا انكليزية ترعرعت ابان وجوده سفيرا في لندن، وانه اذا ما سمع كلمة من السفير البريطاني في باريز استكبر الامر

واعتبره خطيرا . اما هو ، اي مسيو بينه ، فانه لا يعتد بالسياسة البريطانية الا بقدر ما تتمشى مع سياسة فرانسا . واما اقوال مسيو ماسيغلي فيجب ان لا نقيم لها وزنا على الاطلاق واكد لي انه لا يشترط لعقد صفقة الاسلحة اي شرط سياسي او معنوي ، حتى انه لا يطلب منا ايقاف الحملة بشان افريقيا الشمالية العربية . لكنه ابدى لي ان خصوم الحكومة الافرنسية الحالية من النواب قد يوجهون اليه اللوم على قبوله بيع الاسلحة ، بينما سورية تهاجم سياسة فرانسا وتحارب مصالحها .

فشكرت الوزير على اقواله وتأكيداته واضفت قائلا ان وزير الدفاع الافرنسي اكد لي ، في حفلة السفارة ، انه عازم على تنفيذ الصفقة . فقال مسيو بينه بأن ذلك كان بناء على اصراره . فهو يريد ان يغادر وزير الدفاع السوري فرنسا مرتاحا ومسرورا من نجاح مساعيه .

وفي اليوم السادس عشر من حزيران ، دعينا الى تناول طعام الغداء على مائدة مسيو باولومسكي ، وزير الدولة ، وهو من اصدقاء الجنرال ديغول . وكانت الوليمة في قصر وزارة البحرية ، ذات الابهاء الخلابة برياشها الفاخر وجدرانها المكسوة بالبروكار الحرائري . وكان حديث الوزير وديا على النمط الذي لقيناه عند جميع من قابلناهم .

وفي منتصف الليل ، ركبنا طائرة الشركة الافرنسية التي تحتوي سرائر للنوم كاسرة الفنادق ، تؤمن للمسافر بها راحة كاملة مع اطيب الاطعمة والذها .

وطال علينا الليل بسبب فرق درجات الطول ، فوصلنا الى بوسطن في الساعة السادسة والنصف صباحا . وكان الوقت في ساعاتنا يشير الى الحادية عشرة والنصف حسب توقيت باريس . ثم طرنا الى نيويورك ، فوصلنا اليها في الساعة الثامنة . وكان في استقبالنا سفيرنا السيد فريد زين الدين ، ومندوبنا لدى الامم المتحدة السيد رفيق العشا ، وغيرهما من الموظفين السوريين . وقد نظرت الى ابنية مطار آيدلوايد الذي نزلنا فيه ، فوجدتها لا تليق بمطار يعتبر اكبر مطار في العالم . وبعد ان مكثنا في غرفة الصحافة المتواضعة ، حيث جاءنا عدد من المصورين والمخبرين ، ركبنا السيارات وسرنا نحو المدينة التي تبعد اربعين كيلومترا عن المطار . وهناك نزلنا بضيافة السيد العشا ، في داره الخاصة . ثم ذهبت مع



خالد العظم يلقي خطابه (بالانكليزية) امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على تأسس المنظمة الدولية.



وهو هنا في مقر الأمم المتحدة مع فارس الخوري (الى اليمين) ومحي الدين النصولي واحد موظفي الوفد السوري الدائم في الأمم المتحدة.

20 Juin 1940

Son Excellence general Dentz
Haut-Commissaire
Beyrouth

Ravitaillement en blé à Damas est assuré pour demain seulement stop malgré nos démarches réitérées et pressantes Service Ravitaillement n'a pas assuré stockage indispensable stop d'après déclarations mohafiz Djezireh ravitaillement expédie 500 tonnes blé par jour sans que Damas en reçoive plus que 80 tonnes stop absolument indispensable que stock 500 tonnes ~~soit~~ soit immédiatement assuré pour Damas à part livraisons besoin journalier stop impossible assurer aucune quantité des régions environnantes stop si ne recevons pas blé demain conséquences très graves fatalement à prévoir stop prie votre Excellence donner ordres nécessaires pour acheminer blé pour Damas par tous moyens rapides car livraisons suspendues depuis deux jours

Khalid el Azem
Chef du Gouvernement Syrien

وثيقة تاريخية كتبها خالد العظم بخط يده باللغة الفرنسية يوم كان رئيسا للدولة السورية في ١٩٤٠ . وهي نص برقية الى الجنرال دانز المفوض السامي الفرنسي (حكومة فيشي) يشكو فيها من افتقار دمشق الى الحبوب ويطالب بتلبية حاجتها في الحال.



مع الرئيس الفرنسي رينه كوته، في زيارة «للكيه دورسيه» في الخمسينيات.



خالد العظم يتلقى، وهو في مكتبه برئاسة الوزارة، وساما تقديريا من احدى الدول الصديقة.

زين الدين الى احدى محطات الاذاعة ، حيث اعطى حديثا اضفت اليه بعض الكلمات . ثم ذهبنا الى زيارة مستر همرشولد ، الامين العام للامم المتحدة . وكان سفيرنا حذرني بأنه موال للصهيونية . لكنني لم المس منه ما يدل على ذلك . وكانت الزيارة للمجاملة . وتفرجت على البناء الضخم للذي تشغله دوائر الامانة العامة ، وعلى قاعات اجتماعات الامم المتحدة ومجلس الامن ، وهي غاية في الاناقة العصرية وتحوي احدث وسائل ترجمة الخطب ونقلها الى الاعضاء . وشربنا في المقهى كأسا من الحليب ، تقليدا للامريكيين الذين يكثرون من شربه . ثم اخذنا رفاقنا الى مشاهدة البناية الشاهقة المسماة بـ « لامباير ستيت » ، فاذا فيها ١٠٤ طبقات ، وترتفع قمتها ٣٤٠ مترا عن سطح الارض ، ولها ثلاثة مصاعد متتالية حتى آخر طبقة ، حيث يشاهد المرء مدينة نيويورك ، بناطحات السحاب وبالشوارع المتقاطعة في زوايا قائمة ، عدا شارع برودوي الذي يقطع الشوارع ، تماما كما يسير السكير متمايلا لا مستقيما . ثم ذهبنا الى اكبر فندق ، وهو المسمى بـ « وولدرف استوريا » ، فاذا هو في داخله اشبه بمدينة صغيرة تخترقها الممرات الفسيحة وعلى جانبيها المخازن التي تعرض انفس البضائع واغلاها . وكانت الانوار الكهربائية تشع كان النهار لا ينتهي .

ويجلس في ابهاء الفندق المتعددة اناس لا يقصدون هذه الامكنة الا للتفرج على القادمين والغادين من نزلاء الفندق وزواره . فجلسنا كما يجلس الناس واكلنا بوظة طيبة . واحسست بشيء يشبه الدوار من كثرة الناس الذين يمرون او يذرعون الارض جيئة وذهابا امامي . ولما خرجنا الى الشارع وسرنا على احد رصيفيه ، قدر ما تسمح لي رجلاي بالسير ، شعرنا كأننا في نهر تتدفق مياهه بسرعة . فقد كان الناس، افرادا وجماعات، يسرعون الخطى ولا يلتفت احدهم الى سواه . واحب رفاقنا ان نشاهد قاعة سينما « راديو سيتي » ، فوقفنا امام احد المداخل صفا واحدا . ولم يمض علينا ربع ساعة ، حتى وصل آخر الصف الى مسافة تقدر بمئة متر ، ولم يكن باب الدخول قد فتح بعد . وحين تعبت من الوقوف ومللت من الانتظار ، تركنا دورنا وذهبنا الى تناول العشاء في احد المطاعم ، ثم عدنا الى دار السينما . حيث اتصل زين الدين بأفراد الجاليات السورية في شيكاغو وواشنطن ليؤمن اجتماعنا اليهم عند وصولنا الى بلدهم . وفي صبيحة اليوم التالي ركبنا الطائرة وتوجهنا الى شيكاغو ، فوجدنا

في استقبالنا لفيفا من الجالية ، رافقوا زوجتي الى الفندق . اما زين الدين وانا ، فتوجهنا بالسيارة الى دار مستر ستيفنسن في مزرعته البعيدة نحو ستين كيلومترا عـــن اطراف البلد . كان مستر ستيفنسن زعيم الحزب الديموقراطي ومرشحه السابق واللاحق لرئاسة الجمهورية . وكان زين الدين يعتد بصداقته ويواصل سعيه لاستجلابه الى جانبنا في قضية فلسطين .

وكانت هذه الزيارة اول لقاء بيني وبين الطهي الامريكي . اذ قدم لنا مضيفنا انواعا منه اعلنا له ، على سبيل المجاملة ، استطيابنا اياها . وبعد تناول الطعام جرى حديث بيننا استمر ثلاث ساعات ، بسطت فيها وجهة نظرنا في قضية فلسطين بتفصيل واف . وكانت جهودنا ، زين الدين وانا ، منصرفة الى السعي لحمل الديموقراطيين والجمهوريين على تجنب جعـــل قضية فلسطين وسيلة للمزايدة الانتخابية ، وذلك بعدم ذكرها في البرامج الرسمية . وحاولنا اقناع مخاطبنا بأفضلية التحرر من قيـــد معاونة اسرائيل ، حتى يتيسر للحكومة الامريكية ان تكون طليقة اليد في سياستها مع العرب . ولم يظهر لدى مضيفنا اهتمام بجميع ما قلناه واوردناه من حجج وبراهين اكثر من اهتمامه بحادث طريـــف ، هو انني طلبت اليه ان يحضر خريطة الشرق الاوسط ، فاحضرها سكرتيره . فسألته ان يمسكها وان يرفع نظارته فرفعها . فقلت له : « دلني باصبعك على موقع اسرائيل على الضبط ! » ففهم النكتة وضحك لها طويلا . فقلت له : « انك يا حضرة الحاكم – هكذا كانوا يلقبونه – لا تستطيع ان ترى هذه البلد اذا رفعت نظارتك عن عينيك . فهي نقطة في بحر تحيط به البلاد العربية . وانتم ، معشر الامريكيين ، تتركون العرب جانبا وتدعمون هذه الدولة الصغيرة في حجمها والكبيرة في خطرها . » وقال لي زين الدين ، فيما بعد ، ان مخاطبنـــا صارحـــه في اجتماع لاحق ان هذه النكتة اثرت على عقله وتفكيره اكثر من سائر الدلائل التي قدمناها . ولم تؤد زيارتنا هذه ولا احاديثنا الى كل ما كنا نرغب في الوصول اليه . لكنها ، على اي حال ، تركت اثرا لا يخفى .

وبرجوعنا الى شيكاغو اخبرنا بعض افراد الجالية بأن عددا منهم مجتمعون في احد النوادي ، وانهم بانتظارنا . فسارعنا الى هناك ، فشربنا المرطبات والقهوة ، ثم جلسنا في القاعـــة الكبيرة ، حيث القيت كلمة ، ترجمها احد رفاقنا ، عبرت فيها عن شعورنا نحو ابناء سورية ولبنان ، ودعوتهم الى الحفاظ على ذكريات الماضي

وعلى ارتباطهم بوطنهم الاصلي ، مع المحافظة على ولائهم لوطنهم الجديد . ورويت لهم ما حل باخوانهم ابناء فلسطين وما لاقوه من اليهود من اضطهاد وتشريد ، ثم دعوتهم الى التماسك والتضامن ، وخصوصا الى تعليم ابنائهم اللغة العربية حتى لا تنقطع الصلة الوحيدة الباقية لهم مع بلادهم الاصلية ، ثم تبعني بعض أفراد الجالية في الكلام . واستمر الاجتماع على ما بدأ به من الغبطة والوئام ، حتى قام احد الحاضرين ، وهو يوغسلافي الاصل ، وقال : « نحن هنا مسلمون لا يهمنا سوى ما يهم الدين الاسلامي وما يتصل بنا كأمريكيين. »وتابع كلامه بمدح الولايات المتحدة وما تقوم به في العالم نحو الشعوب البائسة . ولم يأت على ذكر فلسطين صراحة ، لكنه لمح بأن على الجاليات ان تتجنب بحث ما من شأنه الايقاع بينها وبين الدولة التي تأويها الآن وتمدها بوافر نعمها . ثم ختم حديثه داعيا الحاضرين الى الاشتراك في النزهة التي يعدها ليوم الاحد في احد الملاهي ، وهم مزودون بالمآكل والشراب، لينعموا بالرقص والموسيقى ونسيان الهموم .

هكذا كان اليهود يرسلون اجراءهم لافساد عادات ابناء الجاليات العربية ولتفرقة كلمتهم ولابعادهم عن العمل لمصلحة بلادهم الاصلية . لكن احد افراد الجالية الدرزية ، السيد محمود عزام ، وقف وندد بالخطيب على ما قاله ، ثم كال له انواع الشتم . وكاد ان يهجم عليه فيضربه ، لو لم اعيده الى هدوئه . ثم قام زين الدين والقى كلمة هادئة لام فيها هذا الخطيب على آرائه وفضح مراميها . ثم غادرنا المكان ، وفي قلوبنا غصة من هذه الحادثة .

وفي المساء ، تناولنا طعام العشاء عند السيد لويس نشار . وكانت الدعوة مقتصرة على عدد قليل من المغتربين السوريين . وافاضت السيدة نشار على السهرة جو لطف وانس .

وفي الصباح ، افاقت ابنتي سحاب وهي تشكو من صداع وارتفاع في درجة حرارتها . فدعونا الطبيب القاطن في الفندق — وهذه عادة جميلة ، اعني ان يكون في كل فندق كبير طبيب يقيم فيه ويعالج مرضاه — فقال ، بنتيجة الفحص ، ان الصغيرة مصابة بالحصبة ولا يجوز لها الخروج من الفندق .

فضاق صدري بهذا الحديث ، وكنت بين ان اترك زوجتي والصغيرة وحدهما في مدينة غريبة ، وبين ضرورة السفر فورا لحضور الافتتاح. وقد لمست من السيدين نشار وعزام اهتماما وعطفا

جعلاني اترك عائلتي في رعايتهما . وتوجهت الى المطار اخفي عن المودعين الدموع التي كانت تترقرق في عيني .

ووصلنا الى سان فرانسيسكو في الساعة ١٦٣٠ . وكان منظر المدينة من الجو بديعا جدا ، خصوصا الجسران العظيمان . وساصف معالم المدينة عند الانتهاء من ذكر اعمال المؤتمر .

ايزنهاور يفتتح المؤتمر

وافتتحت الجلسة الاولى بحضور الجنرال ايزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة ، الذي القى خطاب الافتتاح ، ثم تبعه بعض رؤساء الوفود . وهكذا تيسر لي التعرف الى مشاهير رجال السياسة العالمية ، اذكر منهم ، عدا ايزنهاور ، الرئيس السابق ترومان ومسز روزفلت ، ارملة الرئيس السابق ، ومستر دالاس ، وزير خارجية امريكا ، ومستر مولوتوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، ومستر ماكميلان ، وزير خارجية بريطانيا ، وغيرهم . وكانت الاجتماعات تعقد في قاعة الاوبرا الكبيرة . وتراس الاجتماع مندوب هولاندا ، رئيس دورة انعقاد الامم المتحدة لعام ١٩٥٥ . وجلس الى يمينه مستر همرشولد ، الامين العام والى يساره معاونه . وصفت على المسرح الواسع خلف الرئيس مقاعد عديدة جلس عليها المندوبون الذين اشتركوا في ١٩٤٥ في جلسات مؤتمر سان فرانسيسكو الذي انتهى بانشاء الامم المتحدة . وكان بينهم من العرب فريد زين الدين وشارل مالك . وكان نصيب سورية ، بالقرعة ، اقصى يسار الصف الثاني ، وكانت الوفود البريطانية والسوفييتية والامريكية تجلس مباشرة خلفنا .

القائي خطابي واعتراض رئيس الجمعية عليه

وقبل ظهر اليوم التالي كان موعد القائي خطابي الذي اعددته مع زين الدين ، وفيه تلميح الى قرارات مؤتمر باندونغ واشارة الى مواقف الدول الصغرى وتفنيد لسياسة بعض الدول التي تضغط عليها . وكنت القي الخطاب بالانكليزية ، رغبة في ان يسمعه ويفهمه مباشرة جميع اعضاء الوفود . وقد احتوى الخطاب جملة غير طويلة تتعلق ببلاد افريقيا الشمالية وهي « ان هذا الجزء من الوطن العربي يجب ان يتحرر فورا ، لان تحريره يتفق ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وسيكون وسيلة فعالة لازالة سبب من اسباب المنازعات الدولية القائمة حاليا . وسورية تؤيد تاييدا تاما تحرير اقطار المغرب العربي . » ولم يكن في نص هذه الجملة ما يستدعي اثارة حادث ما . ولم اكن تجاوزت كثيرا هذه الجملة من الخطاب ، حتى خيل الي ان مطرقة تطرق منصة الرئيس خلف منصة الخطابة . فتابعت بدون

توقف ، لكن المطرقة عادت الى الطـرق . فسكتت والتفت الى الرئيس ، فاذا به يقول بالانكليزية ، طبعا : « انتبه ، يا حضرة الخطيب ، الى تجنب المواضيع التي تثير المشاكل بين الدول . اذ ان هذه الدورة مخصصة للاحتفال التذكاري بمرور عشرة سنين على تأسيس الامم المتحدة . وهي مقتصرة على المواضيع العامة . » وكانت معرفتي القليلة بالانكليزية لا تسمح لي بالجواب عليه . ولحظت انني اذا جاوبته بالافرنسية ، فسيكون ذلك مثارا للتعجب من قراءتي الخطاب بالانكليزية وعدم استعمالها في الجواب الشفهي . فما كان مني الا ان رفعـت يدي اشارة عدم مبالاة ومضيت في قراءة الخطاب كما هو . وعندما عدت الى مكاني وروى لي زين الدين اقوال الرئيس على الضبط، قلت له: « انها وقاحة والله ان يعمد هذا الرجل الى اتخاذ هذا الموقف تجاه ممثل دولة صغيرة، فينبهه الى تجنب المثير من الاقوال ، بينما هو سكت امس عن خطاب مولوتوف الذي هاجم فيه الولايات المتحدة هجوما عنيفا بصدد القواعد العسكرية التي تنشؤها في اراضي مختلـف الدول . » ولما علمـت انه هولاندي اضفت بقولي انه لا شك يريد ان ينتقم مني للخطاب القاسي الذي القيته في مؤتمر باندونغ ضد دولته ونددت ببقاء استعمارها في اريان ، كما طالبت بضرورة سرعة انسحابها وتسليم البلاد الى اصحابها الاندونيسيين . ثم طلبت من زين الدين ان يكتب كتابا للرئيس المومأ اليه ، احتج فيه على تصرفه . وقمنا الى المقهى الموجود في الطابـق الارضي ، وهناك اقترحت على زين الدين ان يجعل اللهجة شديدة ، وان يحتج ، بصورة خاصة ، على جعل الرئيس حق الكلام مطلقا لممثلي الدول الكبرى ومقيدا لممثلي الدول الصغيرة الضعيفة . اما كان احرى به ان يأمر باعداد مقاعد خاصة ، بدون مكبرات للصوت ، في جانب القاعة يجلس عليها مندوبو الدول الصغيرة ، وبينها ممثلو بلاده نفسها ، فلا يسمـع صوتهم الا مخنوقا ، بينما يتاح لمولوتوف واقرانه الجهر بآرائهم وارسال تهديداتهم وتقريعاتهم دون اية ملاحظة من مقام الرئاسة . وقلت لزين الدين ان يطالـب الرئيس بابداء اعتذاره في الجلسة القادمة .

فضحك زين الدين وقـال لي ان هذا الاسلوب يجري في مناقشات مجلس النواب ، اما هنا في الامم المتحدة فان كتابا كهذا الذي تريد ارساله يقيم علينا الـدنيا ولا يكسبنا عطف احد من المندوبين . ثم عمد الى قلب الصيغة الى نص ناعم ، لكنـه جدي .

فقلت له : « انك سفيرنا هنا . وانـــت ادرى مني بعقلية الامم المتحدة . فاكتب كما تشاء » . وبعثنا الكتاب بالصيغة اللبقـة التي حررها زين الدين .

وكم كانت دهشتنا في الصباح عندما جاءني المشار اليه ومعه مجموعة الصحف الاميركية ، وجميعها نشرت بأحرف كبيرة نبأ حادث الامس مع الصور الفوتوغرافية التي اخذها المصورون والتي ظهرت فيها ملتفتا الى الرئيس وهو ممسك بالمطرقة . واوردت معظم هذه الصحف الحادث ، مرفقا بالكلام الوافي عن قضية المغرب العربـي مع خريطته . وكان ذلك وفق التصريحات التي كان زين الدين ادلى بها الى المخبرين عقب انفضاض الجلسة السابقة . وقال لي زين الدين انها اعجوبة ، حقا ، ان تحـظى قضية المغرب بمثل هذا الاهتمام والتأييد في الصحف ، مع الشرح الذي لم نكن لنستطيع الحصول عليه ، مهما عملنا وبذلنا من جهد . فقلت له بأن مع العسر يسرا . ورحنا نقلب هذه الصفحات ، والبشر يطفح على وجوهنا . وسرعان ما وافانا رفاقنا ومندوبو الـــدول العربية وغيرهم من الاصدقاء لبلادنـــا ، مغتربين واميركيين ، واخذوا يهنؤنني على هذه النتيجة غير المنتظرة ، وعلى النجـــاح الذي نالته قضية المغرب بانتشارها هكذا على نحو افهم الجميع واقعها وملابساتها ومرارة الاستعمار الفرنسي فيها .

ووردني جواب الرئيس منكرا فكرة التحيز ، وموضحا انه كان من المتفق عليه — ولست ادري اين وبين من ؟ — ان تكون هذه الاجتماعات تخليدا لذكرى مرور عشــر سنوات على انشاء الامم المتحدة . ولذلك يجب ان تمهد الخطب لجو رائق بين الدول ، فلا تذكر المشاكل التي تفرقها ، بعضها عن بعض . وفي صيغة الكتاب ابدى الرئيس رغبتـــه في ان ننسى هذا الحادث ، وفي عبارات اقرب ما تكون الى لهجة الاسف والاعتذار .

على ان الرئيس ، في اليوم التالي ، تصادم مرة ثانية مع احد الخطباء واراد قطع خطابه ، فانبرى له هذه المرة مندوب الفيلبين الجنرال روميولو ووقف امام منصة الرئاسة ووضع يديه على خصره وقال للرئيس : « انك قاطعت امس مندوب سورية ، واليوم تقاطع مندوبا اخر . فالى متى ستستمر في مقاطعة من تشاء وغض الطرف عمن تشاء ؟ وهل ثمة تفريق في حق الكلام بين مندوبي الدول الكبرى ومندوبي الدول الصغرى ؟ » فلم يكن من الرئيس المتحزب الا ان

مفمغ القول وصرف الامر بين استهزاء الاعضاء ولغطهم .

حضوري حفلة مولوتوف وغدائي معه في اليوم التالي

ودعينا الى الطعام من قبل وزير خارجية الاتحاد السوفييتي مولوتوف في الدار التي يقيم فيها ، وهي بعيدة عن البلد بما يقرب من ستين كيلومترا . وحضر الوليمة عدد من رؤساء الوفود ، فانتهزت الفرصة وافضيت للوزير ببعض الصعوبات التي تلاقيها سورية من جراء الضغط الامريكي ـ الانكليزي . ولم يكن الوقت مؤاتيا للزيادة في الحديث ، فطلب مني الوزير ان نتغدى عنده في اليوم التالي ، دون ان يكون حاضرا سواه وسفير الاتحاد السوفييتي وسفيرنا في واشنطن . فقبلت الدعوة شاكرا . وعدنا ظهر الغد وتناولنا الطعام ، ثم خرجنا الى الحديقة الواسعة التي تحيط الدار بسور عال مكسو بأنواع النبات المتسلق . الا ان احد مصوري الصحف استطاع التقاط صورة لنا بالعدسة البعيدة المرمى ، فظهرت في مجلة لايف بعد يومين .

وجلسنا ، نحن الاربعة ، حول طاولة ذات شمسية من النوع المستعمل في الحدائق ، وبدأ مولوتوف حديثه ، بواسطة ترجمانه ، مرحبا بنا ومعربا عن اغتباطه بهذا الاجتماع . وكان زين الدين والمترجم يسجلان خلاصة الحديث . وقد بسطت للوزير الوضع في سورية وما هي جاهدة على ابعاده من خطر الاستعمار . وقلت له انها ستوقع قريبا الميثاق العربي مع مصر والسعودية ، وسيثير ذلك حتما نقمة تركيا وبريطانيا . لكن سورية غير مكترثة بذلك وستقف في وجه الضغط مهما بلغت شدته . وهي في الوقت نفسه ترغب في ان تتأكد من موقف حكومة الاتحاد السوفييتي . ثم شكرته على الخطاب الذي كان القاه مسيو خروشوف وحديثه مع وزيرنا المفوض . وابديت له ايضا ارتياحي للحديث الذي دار بين سفيرنا وسفير الاتحاد السوفييتي ، في شهر ايار الماضي ـ هذا الحديث الذي قال فيه ان على سورية ان لا تخشى ، وهي تسير في طريقها ، اي تعد من قبل تركيا التي تعرضها سياستها الشائكة لخطر الزوال من عالم الوجود . ثم اكد السفير ان روسيا لن تبخل باسداء العون الى سورية في كل ما يضمن استقلالها وسيادتها . وهي لا تهدف بذلك الا الى تمتين عرى الصداقة بين البلدين .

وطلبت من الوزير معرفة الخطوات التي يقوم بها الاتحاد السوفييتي تجاه الضغط المعنوي علينا والاجراءات الفعلية ضدنا .

ثم كررت تأكيدات الحكومة السورية بعدم التحالف مع الدول

الاجنبية وعدم الاشتراك في حلف بغداد .

واوضحـــــت للوزير ان ابواب الدول الغربية سدت في وجه تسلح سورية ، فهل تستطيع الاطمئنان الى امكان تدارك حاجاتها من المعامل الروسية ؟ وفي حالة صعوبة ذلك ، هل تستطيع الشراء من الدول الاشتراكية الاخرى ؟

ثم تناولت حاجات سورية الاقتصادية ، فسألت الوزير عما اذا كان ثمة امكان للتعاون في هذا المضمار ، وهل يستطيع وزير الاقتصاد السوري والسفير السوفييتي بدمشق المذاكرة في الاسس والمبادىء ؟

وختمت حديثي بذكر الاثر السيء الذي لاقاه في البلاد العربيـــة موقف المانيا الغربية من تقديم المساعدة المالية الضخمة الى اسرائيل. فهل تنوي حكومــــة الاتحاد السوفياتي اثارة هذا الامر في المؤتمر الرباعي المزمع عقده بين رؤساء الدول الكبرى ، على اساس طلب الحياد تجاه اسرائيل ؟

وطلبت من الوزير ايقاف الهجرة اليهودية من الدول الاشتراكية الاوروبية الى اسرائيل .

واجاب مولوتوف على هذه الامور بلهجـــة تنم عن الاهتمام والجدية ، واكد ما كان قاله سفير روسيا الى سفيرنا اسعد محاسن، كما ذكرت آنفا . واصر الوزير ، وهو يضرب بيده على المنصة ، على القول : « لا تخافوا من تركيـــا . فتركيا لا تهاجمكم . » وكرر هذه العبارة ثلاث مرات . فسألتـــه عـــن العوامل التي تحمله على هذا الاصرار والتاكيد ، فاجابنــي ، بعد تفكير قليل ، قائلا : « ارجو عدم احراجي بهذا السؤال . يكفيك ان تثق بكلامي . » فقلت في نفســي لعلهم متفقون في السر على ان تتظاهر تركيا هكذا ضدنا حتى تظـل اميركا قانعـة بحسن نيتها ، فتغدق عليها الملايين من الدولارات . ولعلها ايضا كانت تراعي جانب الاتحاد السوفييتي او تخشى على نفسها من هجومه .

ومهما يكن السبب ، فانني اكتفيت بقول وزير خارجية الاتحاد السوفييتي ، لا سيما اني عالم بان مصلحة بلاده تقضي عليها بان لا تسمح بانهيار سورية ووقوعها في مخالب الاستعمار .

اما عن الاسلحة والعتاد ، فصرح بان حكومته علـى استعداد لتامين حاجة الجيش الســوري منهما ، باسعار معتدلة ودون اي شرط .

واما عن الامور الاقتصادية ، فقال انه موافق مبدئيا على القيام

بما يلزم لمساعدة سورية ، وانه سيدرس الموضوع مع المراجع المختصة ويخبرنا كيف يمكن معالجة الموضوع .

على ان صراحة مولوتوف واهتمامه ولهجته الحازمة تلاشت كلها عندما دار الحديث حول موضوع اليهود واسرائيل . اذ مر به الوزير مرور الكرام ولم يعطنا ، رغم محاولاتنا المتكررة . اي جواب سلبي او ايجابي . واظن ان السبب في ذلك هو ان الاتحاد السوفييتي لم يكن حتى تلك الساعة موقنا بامكان توطيد الصداقة مع العرب . لذلك لم يرد ان يتورط ضد اسرائيل ، بعد أن تضافرت جهود الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية مع جهود الولايات المتحدة والدول السائرة في فلكها على خلق هذا المخلوق المسخ .

والخلاصة فانني ـ عدا ما له صلة بفلسطين ـ خرجت من هذا الاجتماع مسرورا مغتبطا . ذلك ان سورية والبلاد العربية لم تعد واقفة وجها لوجه امام الغرب بدون سند ، واي سند . واني اسجل هنا خدمة للحقيقة والتاريخ ان الدول العربية المتحررة مدينة ببقائها دولا مستقلة ، وبحريتها ، للاتحاد السوفييتي الذي بدا منذ ١٩٥٥ ، يساندها ويهدد المعتدين عليها بالوزن الثقيل الذي يوميه في الكفة . ولا شك في ان وعي الامة العربية وتضامنها واستعدادها للذود عن كيانها ، انما هي عوامل اكيدة في دفع عدوان الاجنبي المستعمر . لكننا يجب ان نقر بالحقيقة ، وهي ان كل هذه العواطف والاستعدادات لم تكن تستطيع مجابهة قوى الظلم والافتئات على الحق لولا خوف هذه القوى من تدخل الاتحاد السوفييتي المسلح ، وبالتالي من نشوب حرب عالمية . فالاقرار بالفضل واجب على كل امرىء . وهذا يعطيه في انظار الناس ، بعكس الجحود والادعاء الفارغ وانكار الحقائق . وقد فعل رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي ذلك ، عندما كلفني برحلتي الاثنتين الى موسكو ، اذ طلب الي ان اعبر عن الشكر العميم والاعتراف بالفضل والمنة لساسة الاتحاد السوفييتي على مواقفهم المناصرة لقضايا العرب ، وخاصة مد سورية بالمساعدة العسكرية والاقتصادية ورفع خطر الهجوم التركي على بلادنا .

على ان الشعور الطيب الذي لمسته عند مولوتوف ، لمست ما يماثله عند خروشوف وبولغانين وفورشيلوف وغروميكو وجوكوف ومالينوفسكي وغيرهم من قادة الاتحاد السوفييتي . غير انهم كانوا صريحين بشأن قضية فلسطين ، فاعلنوا سخطهم على

اسرائيل ونددوا بموقفها وهددوها مرات متكررة ، مما يخالف موقف مولوتوف . ولست ادري ما اذا كان سكوته ناشئا عن اخفائه محبته لليهود او سخطه عليهم .

وما ان انتهت زيارتي لمولوتوف حتى شاع امرها وانتشر خبرها في الجرائد الاميركية ، لا سيما بعد ان ظهرت صورتي معه في مجلة لايف . ولربما كان اثر هذه الزيارة هو الذي جعل مسيو بينو ، وزير خارجية فرنسا ، لطيفا في حديثه معي عندما دعاني الى تناول الشاي عنده وصرح لي بان عقد صفقة الاسلحة لن يصيبه تأخر او نكوص ، وانه لا يطلب منا ايقاف حملة الاذاعة ضد فرنسا ، وانما يرجو ان لا تدعو هذه الاذاعة الى القتل والاغتيال .

صدى حديثي مع مولوتوف الذي كان بدء سياسة الصداقة مع الروس

ولا شك في ان التفاهم بيني وبين السيد مولوتوف كان بداءة سياسة الصداقة بين سورية والاتحاد السوفييتي . وقد مهدت لزيارة الرئيس القوتلي الى موسكو واستقباله ذلك الاستقبال الودي . وبذلك توطدت الصداقة واسفرت عن ذلك الموقف الحازم الذي وقفته حكومة الاتحاد السوفييتي تجاه العدوان البريطاني — الافرنسي — الاسرائيلي على سيناء وبور سعيد ، ذلك حين انذر المارشال بولغانين رؤساء الحكومات المعتدية ذلك الانذار الشهير الذي ادى الى سحب القطعات العسكرية التي كانت احتلت سيناء وبور سعيد .

ولست انكر موقف الدول في الامم المتحدة التي استنكرت العدوان الثلاثي ، واصدرت قرارات اللوم ولزوم اجلاء قوى الاحتلال وايفاد قطعات دولية للحيلولة بين المتحاربين .

وليسمح لي ، على الاقل ، بان ابدي تشككي في ان تلك الدول كانت ستقف ذلك الموقف الطيب لولا خوفها من ان تجنح روسيا الى تنفيذ ما هددت به ، فتنشب على اثر تدخل الاتحاد السوفييتي حرب عالمية ثاني على الاخضر واليابس .

وما يجعلني ابدي هذا الشك هو المواقف المائعة العديدة التي كانت تبدو من منظمة الامم المتحدة ، كلما اعتدت اسرائيل على سورية او مصر او اعتدت فرنسا على الجزائر . ولا تزال الميوعة هي المسلك الذي تتخذه المنظمة المذكورة سواء بهيئتها العامة او بمجلس الامن ، فما هو الذي دفعها هذه المرة الى اتخاذ تلك القرارات الصارمة ؟ اهو الحرص على انقاذ استقلال مصر ؟ ام

شيء اخر ؟ وسآتي على ايضـــــاح رايي هذا في فصل مقبل .

وفي اليوم الخامس والعشرين من حزيران دعتنا جامعة كاليفورنيا الى حفلة تمنح فيها المستر همرشولد لقب الدكتوراه الفخرية . وكان الاجتماع في الهواء الطلق على مدرج يؤلف نصف دائرة ، جلس على درجاته نحو خمسين الف شخص . فكان ذلك منظرا بديعا اختلطت فيه الوان ملابس السيدات والرجال . وبعد زيارة حدائق الجامعة الغناء ، توجهنا الى احد النوادي المخصصة للطلاب ، حيث كان ينتظرنا التلامذة العرب . وكان عددهم يزيد على العشرين طالبة وطالب . فتحدثت اليهم عن حالة البلاد العربية ودعوتهم الى التضافر وتوحيد اتجاهاتهم . وتبين من الخطب التي القاها بعضهم انهم كلهم متفقون في الراي ، حتى العراقيون منهم وكانوا الكثرة . وبعد ان استوضحت منهم عن حالتهم ودراساتهم وانواعها، استودعتهم وقلبي مملوء بالسعادة من هذا الاجتماع .

وفي اليوم التالي انتهى المؤتمر فغادرت سان فرانسيسكو الى لوس انجلس ، في طريق عودتنا الى واشنطن . وارى من المفيد ان اصف مشاهداتي الخاصة في مدينة سان فرانسيسكو .

اصيبت هذه المدينة بحريق في ١٩٠٥ اتى على كل مبانيها . فاعيد بناؤها بهمة ابنائها . وروعي في اكثر تلك المباني ان تاتي وفق ما كانت عليه قبل الحريق .

تقع المدينة على شبه جزيرة متصلة من الناحية الحيوية بالارض اليابسة والمحيط الهادىء ، على طول ساحلها الغربي . وفي الشرق خليج سان فرانسيسكو . ويربط المدينة جسران عظيمان يوصلان الساحل بشبه الجزيرة هذه . واكبر هذين الجسرين يبلغ من الطول ١٧ كيلومترا ، ويعلو على البحر خمسين مترا او اكثـــر ، تسير السيارات عليه ثلاثة صفوف الى اليمين وثلاثة الى اليسار ،ويستوفى عن كل سيارة رسم خصص لاستهلاك الجسر .

والجسر الآخر اقصر من الاول ولا يقل ضخامة عنه . وقسم من المدينة مشيد على هضبات عالية . والطرق اليها ترتفع درجة انحنائها حتى الثلاثين درجة . وتصعد عليها القاطرات الكهربائية وتنزل بواسطة المسننات . اما السيارات فاذا لم تسرع قبل بدء الطلوع ، فلا تستطيع الوصول الى ذروة الشارع . وفي المدينة قسم صيني يقطنه ابناء الجالية الصينية ، فترى الشوارع فيه ضيقة

تمتلىء بالمخازن على الجانبين ، تماماً كشوارع سنغافورة .

ويصعد المرء الى سطح فندق مارك هويكنس ، فيشاهد منظرا خلابا للمدينة بشوارعها المتقاطعة بزوايا قائمة ، وعماراتها الشاهقة ، وخليج سان فرانسيسكو الذي يجتازه الجسر الكبير من جهته ، والمحيط الهادىء من جهة اخرى .

وفي البلد مطعم شهير يديره صاحبه ماردوكيان الارمني الاصل. نزح من تركيا طفلا ، في الحرب العالمية الاولى ، وسكن في دمشق حتى العشرين من عمره . ثم التحق باحدى السفن يقشر في مطبخها الخضار وظل يجيء ويغدو على متن البحار — ولربما تاجر ببضاعة مهربة — حتى جمع من المال ما يكفي لافتتاح مطعم في سان فرانسيسكو . فكتب له التوفيق وتعرف على بعض الضباط وسار في طريق النجاح حتى توصل الى ان يكون احد افراد اللجنة العليا التي تختار انواع الاغذية للجيش الاميركي . واشتغل بتعهدات عسكرية فنمت ثروته حتى اصبح من الاثرياء . وظل هذا العصامي محتفظا بالولاء لابناء سورية ثم لسائر العرب ، حتى انك لا تجد عربيا زار مطعمه الا دعاه ليكون ضيفه على الغداء والعشاء طيلة اقامته . وهذا المطعم المسمى بـ « عمر الخيام » يرتاده كبار القوم ويتهافتون على تناول الاطعمة الشرقية والافرنجية التي يقدمها .

وقبل ان نبارح سان فرانسيسكو اقام رئيس الجمهورية ايزنهاور حفلة استقبال اقتصرت على رؤساء الوفود . فلما اكتمل عددنا ، وقفنا حلقة كبيرة حول جدران القاعة ، الى ان دخل الرئيس ومعه مستر دالاس . فطاف على الحاضرين يصافح كل واحد ويحدثه حديثا طويلا او مقتضبا بحسب المكانة التي لبلده عنده . وبالطبع ، كان نصيبي انحناءة بسيطة وهزة يد و « هاودو يودو » مختصرة . واما سواي من اصحاب الحظوة ، امثال فاضل الجمالي او شارل مالك ، فكانت العناية بهما وآثار التودد اليهما ظاهرة بدون مواربة . وبعد ان انهى ايزنهاور طوافه على ضيوفه، ودعهم بانحناءة اجمالية وغادر القاعة. ثم دعينا الى مقصف لايتناسب بمحتوياته مع ما يستلزمه مقام الولايات المتحدة الرفيع بين الدول الكبرى . وهو لا يمكن ان يقارن بما شهدته بعد سنتين من كرم الروس في ولائهم ، ومن سخائهم حتى درجة الاسراف في المآكل والمشروبات ، وعلى الاخص كيفية استقبالهم ضيوفهم والترحيب بهم .

ويظهر ان الامريكيين عموما اصيبوا بعد الحرب بما يسمى « عقدة الشعور بالتفوق » . ولعل هذه العقدة انتقلت اليهم عدواها من الانكليز الذين سبقوهم اليهـا . فهم ينظرون الى الشعوب والحكومات نظرة السيد الذي تطاطىء له الرؤوس وتخضع لمشيئته النفوس ، ويتعجب كيف يجرؤ شعب صغير ، كشعب سورية مثلا ، على التردد في الخضوع امام مشيئته ، وكيف تصل به القحة الى حد رفض الانصياع . بينما جرت بعض الدول الاوروبية ومعظم الدول الامريكية الجنوبية على تلقي اوامر واشنطن وتعليماتها بكل قبول ، فتنزلها منزلة التنفيذ الفوري بدون نقاش او ممانعة . واني لاذكر موقف الحكومة والبرلمان الافرنسيين تجاه شروط « خطة مارشال » القاضية باشراف لجنة امريكية على كيفية انفاق المساعدة الامريكية، مع حق رفض ما لا تعتبره مؤتلفا مع اهداف الخطة ، اذ قبل البرلمان هذه الشروط ، على اثر خطاب رئيس الوزراء الافرنسي الذي اعلن فيه انه لابد من قبولها ، لان ارادة الامريكيين هي هكذا. واذكر كيف اننا رفضنا « النقطة الرابعة » ثم رفضنا غيرها من المساعدات الاميركية لانها كانت مقرونة بشروط اعتبرناها تعسفية. كما رفضنا الاستقراض من البنك الدولي للقيام بمشروع الغاب ، لانه اشترط منح حق الاشراف والموافقة لمندوبي البنك المذكور . ونحن امة اضعف وافقر من فرانسا وبريطانيا ، وبحاجـة اكثر للاستقراض وقبول المعونة المادية والمعنوية . ومع ذلك ابت كرامتنا ان نقبل شروطا تفضي الى تدخل الآخرين في شؤوننا والى فرضهم اراداتهم وسياستهم علينا .

وكم من مرة تحادثت مع السفير الافرنسي وغيره بدمشق وذكرت لهم استغرابي ميوعة الحكومات التي تقبل الاموال الاميركية لقاء التخلي عن جزء من سيادتها . فكانوا ، بطبيعة الحال ،يستنكرون هذا الضعف . وهكذا انتهز الفرصة لاقول لهم : « اذا كنتم تشاركوني هذا الشعور ، فكيف تشيرون علينـا بقبول هذه المسـاعدات المشروطة ؟ » فكانوا يحارون في ما يجيبون .

لوس انجلوس وانطباعي عنها

وفي السادس والعشرين من حزيران ، حملتنا الطائرة الى لوس انجلوس . فاستقبلنا في المطار عدد كبير من وجهاء الجالية العربية ، ساروا بنا في قافلة من السيارات ، عبر شوارع هذه المدينة الكبيرة ، تتقدمها سيارة مندوب الحاكم الذي رحب بنا باسم الولاية . ثم نزلنا بفندق كبير تحتوي طبقته الارضية سوقا كبيرا من

المخازن ، وقاعات للحفلات وللمآدب ، لا اعلم عددها . اما غرفنا ، فكانت في احد الاجنحة بجانب البناء الرئيسي ، مؤلف من اربعة غرف وبهو مشترك . وكان لكل غرفة توابعها الخاصة ، وهي مزودة باجمل الاثاث وبالات التلفزيون والراديو . وبما ان الجناح على مستوى الارض ولا يعلوه طابق آخر ، فكان لكل غرفة حديقة صغيرة ذات اشجار تتدلى اغصانها وتقي من اشعة الشمس الحارة. وكان في الحديقة الكبيرة ملاعب رياضية ومسابح ومقاصف جميلة . وكان في الفندق ايضا عيادة للطبيب الخاص به . وقد زرته ليعمل لي زرقة انسولين ، فتناول مني خمسة دولارات اجرة يد فقط ، بينما لاتزيد الاجرة بدمشق عن ليرة سورية واحدة . وهذا مثل على الغلاء في امريكا . وكان الفندق يتقاضى عن الغرفة بحمام اجرة لا تقل عن عشرين دولارا . وقد تصل ، اذا كان يتبعها بهو ، الى خمسمائة دولار .

امـــا عن الطعـــام ، فالغـــلاء في مطـــاعم الـــدرجة الاولى والفاخرة يفوق حد التصور . وقد جرت لي حادثة ارويها على سبيل النكتة والمثال ، وهي ان مندوبنا في الامم المتحدة ، السيد رفيق العشا ، دعانا ذات ليلة لتناول الطعام في احد مطاعم نيويورك الفخمة ، وكنا اثني عشر مدعوا . فلما جيء لنا بقائمة الاطعمة وقرات ثمن كل صحن ، ندمت على قبولي دعوة صديقي العشا . فقد كان ثمن ارخص صحن ٥ دولارات ، وهو كناية عن بيضتين مقليتين . اما ثمن اغلى صحن ، فكان ١٨ دولارا ، وهو نوع من السمك يسمى « لانغوست » . فحرت في امري . هل اطلب اطعمة رخيصة فامس شعور مضيفنا ، ام اقبل على الاطعمة الفاخرة ، فاخرب بيته ؟

فلو بلغت قيمة وجبة كل واحد منا ، نحن الاثني عشر ، خمسة دولارات كحد وسط ــ وهذا مع الاقتصاد اي الاقتصار على الحساء وصحن من اللحم وآخر من الحلويات مع القهوة والماء لي والمشروب لسائر المدعوين ــ طار من معاش العشا الشهري ما يعادل ١٢٠٠ ليرة سورية ، اي ما يقارب ثلثه . وكنت قبل يومين قرات في احدى صحف دمشق أن اكرم الحوراني وصلاح البيطار اقترحا على مجلس النواب تخفيض ميزانية وزارة الخارجية بالضغط علـــى النفقات المتأتية من رواتب موظفيها ، واصــرا على تنزيل هذه الشهريات وبدلات التمثيل . وقلت في نفسي وانا آكل معاش العشا ، ليت

البيطار يصبح وزيرا للخارجية وياتي الى امريكا . اذن : لعطف قلبه على اولئك المساكين ، موظفي البعثات الخارجية . وقد تحقق دعائي — ويا للاسف . لكن رواتب الموظفين بقيت على حالها !

ولم يكن برنامج عودتنا يسمح لنا بالبقاء في لوس انجلوس سوى ليلة واحدة ونهار وبعض النهار . فرافقنا مستقبلونا في نزهة شاهدنا فيها هذه المدينة الواسعة التي يبلغ طولها على ساحل المحيط الهادي ستين كيلو مترا . وهي مؤلفة من عدة احياء شهيرة مثل هوليود ، عاصمة السينما ، وبيفرلي هيل ، حيث دورهم الفخمة. ولئن فاتتنا زيارة ستوديوهات هوليود والاستمتاع بمشاهدة الممثلين العالميين ، فلم تفتنا مشاهدة آثار اقدامهم المغروزة في الاسمنت باحد شوارع لوس انجلوس ، حيث اقيم متحف لطبعات ايدي واقدام اشهر الممثلين السينمائيين . وهذا مثال عن غرائب امريكا . اما صاحب المتحف ، فاسمه نجيب ابو علي .

واقام احد زعماء الجالية السورية ، وهو درزي الاصل ، حفلة استقبال فخمة احتفاءا بمقدمنا . فاجتمعنا مع عدد كبير من افراد الجالية السورية واللبنانية ، رجالا ونساء ، قل منهم من يفهم العربية او ينطق بها . اذ هي محصورة بالذين هاجروا من بلدهم الاصلي . ولغتنا صائرة للاندثار لدى المغتربين لفقدان المدارس التي تعلم العربية، حتى التي يمكن ان تعلمهم مبادئها ساعة او ساعتين في اليوم على الاقل. وهذا نقص مخجل عتبت على المهاجرين ، وخاصة الاثرياء منهم ، من اجله . وفي الحفلة التي اقاموها في احد النوادي ليلا واشترك فيها جميع افراد الجالية شبانا وشيبا ، من الرجال والنساء ، اضطر سفيرنا زين الدين الى ترجمة خطابي الى الانكليزية ليفهمه الحاضرون . ولم يسؤه ذلك ، طبعا ، لانه في الاصل شغوف بالكلام . وهو يزيد من عنده على الاصل ، كما الشاعر عندما يربع ابياتا من الشعر ... او يخمسها !

وسواء وصل الكلام الى المخاطبين راسا او عن طريق المترجم، فانه ترك اثرا مستحبا عند المتقدمين بالسن من افراد الجالية ، لاسيما عندما عددت لهم ما وصلت اليه بلادهم من ترعرع في الرقي والرفاه ، وذكرت لهم المصانع وانواع البضائع التي تنتجها ومشاريع الري التي مكنت سورية من الازدهار وتصدير القطن والحبوب بكميات كبيرة . ثم اوضحت لهم التقدم في المضمار الاجتماعي

وخاصة رفع الحجاب ــ وكان هذا الامر اهم شيء ربما في نظرهم ، وفي التعليم والرياضة . وعددت لهم عدد المدارس وروادها ، كما هو عالق بذهني ــ ولربما بالغت به عن غير قصد . وصورت لهم ، بالاختصار ، البون الشاسع بين حالة الامس وحالة اليوم . وقلت لهم انهم ، لو سافروا الى سورية ، فقد لا يتعرفون عليها . وكنت المس اثر خطابي عند فواصل ترجمته وافرح بهذا التجاوب . واما الشبان فلاح لي انهم كانوا كأنهم ينتظرون ان افرغ من كلامي عن بلاد نائية حتى يهرعوا الى الرقص والغناء على انغام الاوركسترا . وهذا ، على زعمهم ، بيت القصيد في ذلك الاجتماع .

وقضينا اليوم التالي في التفرج على معالم المدينة حتى امسى المساء ، فذهبنا الى المطار وركبنا الطائرة متوجهين الى واشنطن . ووصلت الطائرة بعد سبع ساعات من اقلاعها ، اي انها اجتازت الولايات المتحدة من اقصى غربها الى اقصى شرقها بين المحيطين، بسرعة ٦٥٠ كيلو مترا في الساعة . وهذه السرعة كانت رقما قياسيا في ١٩٥٥ .

كانت دار سفارتنا في العاصمة الاميركية دارا متواضعة اشترتها الحكومة في عهد السيد ناظم القدسي ، عندما كان وزيرا مفوضا بواشنطن . وقد قضينا فيها مدة يومين ونصف اليوم، اجتمعت فيها بمستر آلن، احد وكلاء وزير الخارجية الاميركية. وقد ذكرت الحديث الذي دار بيننا عن حلف بغداد في فصل سابق . واجتمعت ايضا الى السفراء العرب ، فكان اكثرهم حماسة للسياسة التي تتبعها سورية سفير الاردن عبد المنعم الرفاعي ، الذي تبدل فيما بعد ايما تبدل . وكان اكثرهم ميلا الى جانب الولايات المتحدة سفير مصر .

واقام لنا احد البارزين من افراد الجالية ، وهو السيد امين داود ، حفلة في داره اجتمعنا فيها الى لفيف من افاضل القوم العرب.

مقابلتي رئيس البنك الدولي ورفض شروطه

وانتهزت فرصة وجودي في العاصمة الاميركية ، فدعوت رئيس البنك الدولي ومعاونه الى تناول الشاي في السفارة وباحثتهما في امر القروض التي طلبتها سورية لمد شبكة من الخطوط الحديدية ولاستثمار الغاب وغير ذلك من المشاريع الكفيلة برفع شأن الاقتصاد السوري . فبلغني الرئيس ان البنك درس المشاريع المقدمة وهو يقبل ان يمول ما يتعلق بشبكة السكة الحديدية . اما المشاريع

الاخرى ، فتحتاج الى تفكير . ولابد ، على اي حال ، من ايفاد لجنة من البنك تستشار قبل تلزيم اية مناقصة ، بحيث لا يدفع البنك الا للاعمال التي رست مناقصتها ، بعد حصولها على موافقة اللجنة . واضاف قوله ان فوائد الاعتماد الذي سيفتحه البنك لسورية ستحسب عليها منذ تاريخ فتح الاعتماد . هذا سواء استعملت الاموال كلها او بعضها . فاجبته بان هذه الشروط التعسفية لا يمكن ان يتقبلها احد . فقال ان « مشروع مارشال » يحتوي شروطا كهذه . ولم تفلح محاولاتي في تعديل قساوة شروطه ، فلم يسفر هذا الاجتماع عن شيء .

وهذا الموقف المتعنت هو في جملة العوامل الرئيسية التي جعلتنا نوقن بان لا سبيل الى التفاهم بيننا وبين الولايات المتحدة وما تسيطر عليه من المؤسسات المالية ، ما دامت تشترط شروطا تمس سيادتنا وتخنق حريتنا . وكذلك كاد الحديث الذي جرى بيني وبين وكيل وزير الاقتصاد في المانيا الغربية في ١٩٥٧ يزيدني رسوخا في الايمان بعدم جدوى مطالبة الغربيين بمد يد المعونة لنا . وهكذا اتجهنا الى الجهة الوحيدة التي بذلت المساعدة لنا بسخاء وبدون اي شرط سياسي او مالي . فسافرت الى موسكو في ١٩٥٧ وعقدت الاتفاقيات الشهيرة التي فتحت امام اقتصادنا آمالا براقةفي الازدهار .

وفي المساء ، اقمنا في السفارة حفلة استقبال حضرها بعض رجال وزارة الخارجية ، والسفراء العرب والاجانب ، وبعض ابناء الجالية ، والامريكيين .

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر توجهنا الى محطة سكة الحديد فركبنا القطار السريع الى نيويورك . وقد رغبت في استعمال واسطة السفر هذه لانها محببة لدي ، ولانني سمعت عنها الاطراء الكثير . وكان هذا الاطراء في محله ، فالقطار المسمى بالانكليزية « مجلس الامة » مؤلف من نحو عشرين عربة ، كل واحدة او اثنتين منها على طراز خاص . فمنها عربة الجلوس وفيها مقاعد كمقاعد الحلاقين تدور على محورها ، فيتمتع المسافر بالمناظر الخارجية ، او هو يفتل المقعد فتصبح العربة كأنها بهو وحوله الجالسون . ومنها عربة اخرى مقسمة الى غرف صغيرة يجلس فيها أربعة ركاب امامهم مائدة للطعام . وهناك بار يرتاده محبو الشراب ، وعربات اكل ، وعربات مقهى ، وغير ذلك من الانواع المختلفة . وفي وسع

مروري بنيويورك في طريق العودة الى الوطن

المسافر ان يروح ويجيء فيها كانه في بلدة صغيرة . وهو لا يشعر بأي اهتزاز . والخلاصة ، فان قطارات الولايات المتحدة افخر من القطارات التي ركبتها في اوروبا .

ووصلنا الى نيويورك ، بعد ان انقضت على مبارحتنا واشنطن ثلاث ساعات ونصف الساعة ، وبتنا في هذه البلد ليلة واحدة . وفي ظهر اليوم التالي ركبنا الطائرة قاصدين باريز . وحدث معنا ، بعد ان وصلت الطائرة الى مركز انطلاقها ، ان طال الانتظار بخلاف العادة . ثم اعلن المذياع ان الطائرة عائدة الى محل الركوب . فقلت في نفسي : لقد ظهر عطل استوجب الرجوع . والله اعلم كم سنبقى في الانتظار . وما ان وصلت بنا الطائرة الى حيث كنا ركبناها حتى شاهدنا احدى المضيفات تركض نحو الطائرة وهي تمسك بيدها ولدا يبلغ عمره نحو عشر سنين . وفتح باب الطائرة وصعد اليها الولد الصغير ، فظننا انه جاء الى المطار متاخرا فأعادوا الطائرة ليصعد اليها . ولكن سرعان ما تبدل الموقف حين ظهر ان اب الولد وامه الراكبين معنا نسوا ولدهما في المطار . فركبا الطائرة وتركا ابنهما . وعندما لحق بهما عانقاه بكل حرارة . وحرت امام هذا الحادث ، اذ انه بامكان كل راكب ان ينسى غرضا له في المطار او القطار او في غير مكان ، لكن ان ينسى ولده ويركب الطائرة ولا يستفقده ولا يخطر بباله الا عندما تأتي به المضيفة ، فامر لم يستوعبه عقلي . وهو يدل على عقلية الاميركيين وتفكك روابط الاسرة عندهم .

وفي الصباح الباكر ، نزلنا في مطار شانون في ايرلندا . وبعكس ما حصل في سفرنا من باريز الى نيويورك ، لم يطل الليل في العودة اكثر من اربع ساعات . وعندما وصلنا الى شانون ، كانت الساعة تشير الى الخامسة صباحا ، بينما ساعاتنا لم تتجاوز الرابعة والعشرين ، على ساعة نيويورك .

وبعد ان استرحنا في المطار نحو ساعة ، عدنا الى الطائرة . وحين وصلنا الى امستردام ، اضطررنا ، نظرا للازدحام الشديد في الفنادق ، الى الذهاب الى بلدة صغيرة على شاطىء البحر ، تبعد خمسين كيلو مترا . وتفرجنا على امستردام برفقة وزيرنا المفوض السيد فريد شحلاوي وقرينته . وهذه العاصمة الهولاندية تشبه مدينة فينيسيا بخلجانها واقنيتها العديدة . وهي جميلة اجمالا .

وفي اليوم التالي من وصولنا ، سافرنا الى باريز . وهناك

اجتمعت الى وزير الدفاع الافرنسي الجنرال كوينغ مدة ساعة ونصف انتهيت منها الى وعد منه بانهاء الصفقة وتسليم محتوياتها بدون تأخير .

وكان سبب اصرارنا على تسلم الاسلحة والمعدات الافرنسية هو ان جيشنا مسلح بالالات الافرنسية ، فلا يناسبنا غيرها ، الا اذا صرفنا النظر عما يختزنه الجيش منها في عنابره . وهذا ما حصل فيما بعد ، عندما صرنا نزود جيشنا باسلحة تشيكية وروسية . لكننا ، حينذاك ، لم نكن تعاقدنا مع تشيكوسلوفاكيا ، ولا استغنينا بالصفقات معها عن المعدات الافرنسية .

وفي صباح السابع من تموز ، ذهبت الى لندن للاجتماع الى مستر ماكميلان ، وزير خارجية بريطانيا . فدار بيننا حديث ذكرته في الفصل الخاص بحلف بغداد .

وعدت بعد ذلك الى دمشق ، منهيا رحلتي الى بلاد الغرب .

الفصل العاشر

ترشيحي لرئاسة الجمهورية

لم يكن اقدامي على قبول الترشيح لرئاسة الجمهورية وليد طمع او طموح في ارتقاء اعلى منصب في الدولة واكتساب الجـاه والشعبية او اقتناص منافع شخصية ومادية لي او لاصدقائي . فقد تسنمت ارفع المناصب ، عندما وليت الامر في سورية في ١٩٤١ واصبحت في يدي ، بالفعل ، سلطات رئاسة الجمهورية .

اما الجاه ، فنالني منه كذلك نصيب وافر ، في المناصب العليا التي شغلتها في حياتي السياسية .

وكان حظي من الشعبية ، ولله الحـمد ، ما يرفع الراس ويبهج الصدر . ذلك لانني عملت في سبيل بلادي وبذلت جهـدي وتفكيري في خدمة ابناء وطني . وقد نلت مكافأة على هذه الخدمات اكثر الاصوات في الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، حين منحني ابناء بلدي دمشق نحو ٢٢ الف صوت تخطيـت بها جميع المرشحين للانتخاب ، كصبري العسلي وخالد بكداش وعلي بوظو وصلاح البيطار وعصام المحايري وفيصل العسلي وسامي كباره ومأمون الكزبري . وكان كل واحد منهم يمثل حزبا اشتغل في الحقل العام مدة طويلة ، وله من الانصار والاتبـاع والارتباطات والتشكيلات الحزبية ما لم اكن اتمتع به . فدخلت الانتخابات وحيدا ، لا نصير لي سوى سمعتي التي افتخر بها ، ونظافة يدي ومقدرتي على تسيير الامور الحكومية ، وموقفي من النهوض بالاقتصاد السوري ، وخاصة بقطع ارتباطنا بلبنان ، مما ادى الى تحرير اقتصادنا هذا من تعسف تجار بيروت وحكوماتها .

وما كان ، يوما ما ، للنفع الشخصي اي تاثير على خطتي ، ولا كانت اعمالي واداراتي الحكم مشوبة بقصد الايثار الشخصي او اقتناص اية منفعة لي او لاصدقائي او انسبائي . ولعلني لا اخالف الحقيقة اذا اكدت ان بعض هؤلاء كان اكثر الناس عتبا او

حقدا علي ، لعدم مسايرتي اياهم ، في قضاء مصالحهم وترويجها بما يؤمن لهم ربحا ومنفعة .

مقارنة مواقفي بمواقف سواي من السياسيين

ومن مقارنة مواقفي بمواقف غيري ، خصوصا نظافة يدي من الاموال التي كانت بعض الدول العربية والاجنبية تبذلها بسخاء لاستجلاب رجال السياسة السوريين ، يتبين بوضوح ان امتنا ليست بالامة الساذجة التي تنطلي عليها الاوهام وتغرها المظاهر او تقنعها الخطب الرنانة وتبهرها المراكز السامية . فهي تفرق بين الحسن والقبيح ، وبين المقتدر والسخيف ، كما تحترم وتجل من يخدمها بأمانة وصدق وتحتقر وتبتعد عن من يستخدم ثقتها ومحبتها لقضاء شهوة في الحكم او لاملاء جيوبه من خزينة الدولة او من جيوب رعاياها ، او من اموال من يشترون الضمائر في سوق نخاسة المؤامرات الدولية الدنيئة .

انه ليبدو غريبا ان اظهر بمظهر المادح لنفسه . على انني ما رغبت في هذا القول الا لابدي منتي واسجل الاعتراف بفضل امتي علي ، ولاظهر بأن تمسك الشعب بي لم يكن ، كما يظهر في نفسية بعض الشعوب من تأليه حكامها وتمجيدهم والسير في ركابهم على العمياء ، وطأطاة الراس امامهم وترديد الهتاف باسمهم وعدم الجراة على مخالفة رايهم .

وبالاضافة الى ذلك ، فاني اردت ان اوضح للملأ ان تعلق السوريين بأحد من الزعماء السياسيين لا يكون بنتيجة شعور اجماعي او ما يسمونه جنونا اجماعيا لشعب غير واع . فالسوريون يظهرون شعورهم ويعارضون علنا وينتقدون اكثر مما يمتدحون . وهم في مجالسهم الخاصة يزنون اعمال الزعماء بميزان دقيق كالذي يوزن به الذهب ، ويقراون بين السطور ما ينشر في الصحف من خطب او مقالات ، فلا يغرهم ثناء ولا يخدعهم تملق . وهم يميزون بين القول البريء والقول المغرض ، ولا يسيرون بمظاهرة الا لأن كثرتهم الساحقة مقتنعة بما تنادي . فهي تهتف لزيد عندما تضع فيه آمالها وتحمله اعباء قيادتها . فاذا ما اخطأت ، بعض الاحيان ، انزلته الى الدرك الاسفل وانتقمت منه اشد الانتقام . ثم ان هذه الكثرة تحسن الانتقاد الناعم والتعليق الرقيق على الحوادث ، فتسجل الحسنات لمن احسن ، وتحفظ في قلبها الضغينة على من اساء . فان هي استطاعت ، حسب الظرف القائم ، ان تهاجم ذلك المسيء لتسقطه ، فعلت . اما اذا اضطرها الواقع الى السكوت ،

سكتت واختزنت في صدرها ذكرى الاساءة الى حين .

ومن جهة اخرى ، فاني اميل الى التواضع في الظهور ، واستحي ان ابرز امام الناس في المقام الاول ، وافضل الا اكون محط الانظار . هذا هو طبعي الذي نشأت عليه منذ الصغر ، اعلنه واسجله هنا ، رغم ما قد يلاقي عند البعض من استغراب او انكار . وكثير من الناس ، وخاصة منهم من لم يختبرني جيدا ، يظن ان تباعدي عن الناس ناشيء عن كبرياء وتعال وخيلاء . لكنه ، والله ، غير ذلك . بل هو بعكس ذلك . فاذا دخلت مجلسا ضايقني احتلال مقام الصدارة فيه ، وان ذهبت الى مشاهدة فيلم سينمائي طاب لي ان ادخل القاعة والانوار مطفأة ، وان سرت سرني ان لا اكون في المقدمة .

ويلذ لي ان لا تكون الانوار مسلطة علي ، وان اعمل ، لا بالخفاء وانما بدون تظاهر .

ويهمني ان اكون الموجه والمخطط والمنفذ والمشرف ، ويسعدني ان اكون الريح التي تحرك الراية ، لا ان اكون الراية نفسها :

وكم كنت اقدم الآخرين على نفسي ، حفظا على اللب ونبذا للقشرة .

فقد طلبت الى الجنرال دانز ، ثم الى الجنرال دوغول ، ان يسندا رئاسة الحكم الى الرئيس هاشم الاتاسي ، حينما كلفني كلاهما بالتتابع ان اسير امور بلادي . وقدمت صبري العسلي علي في المرتين اللتين انتهت تدابيري الى اقصاء الحكومات القائمة واسناد رئاسة الوزارة الى احدينا . ورشحت اكرم الحوراني لرئاسة مجلس النواب وبذلت كل جهد لدعمه ، بينما كان يصر علي بأن اتولى الرئاسة بنفسي . ومن قبل دعمت ناظم القدسي لرئاسة المجلس في وقت كانت اكثرية النواب الى جانبي ، وذلك في مطلع الدور التشريعي في شهر تشرين الاول ١٩٥٤ .

ولم اقدم على تحمل الاعباء ، مخالفا طبيعتي هذه ، الا عندما كان يتحقق لي ان تأخري سوف يفشل الحكم او يبعد اتجاه الامور عن السياسة التي اعتقد بصلاحها ، وان ليس ثمة سواي من يستطيع انهاء الازمة والقيام بدور ايقاف الانزلاق الذي يسعى اليه اخصامي السياسيون . ويظهر مثال ذلك في قبولي تولي رئاسة الوزارة في ١٩٤٨ ، عندما استدعاني القوتلي من باريس لحل الازمة الناشئة عن اضطرار جميل مردم بك الى الاستقالة . ثم في ١٩٤٩

عندما وقف ضباط الاركان في وجه ناظم القدسي وحزب الشعب واعلنوا عدم تعاونهم مع حكومة تسعى للاتحاد مع العراق . وايضا في ١٩٥١ عند استقالة القدسي وتعذر تأليف حكومة ، خوفا من تصادمها مع الجيش . فكنت في كل هـذه المرات الثلاث اضحي بميولي الشخصية فألبي دعوة رئيس الجمهورية انقاذا للموقف الذي لم يكن باستطاعة غيري انقاذه .

واني لاستشهد بجميع من عمل معي في الحقل السياسي ، واضعا يده على ضميره ، فيما اذا حملته يوما من الايـام على السعي لايصالي الى المركز الاول — هذا عدا رئاسة الجمهورية التي نحن بصددها ، والتي كان لها دوافع سيرد ايضاحها فيما بعد ، مع ان سعيي لنيل التأييد لم يكن هذه المرة ايضا على قدر كاف من الالحاح والدأب كما كان يقتضي الامر .

وكنت اقول اني ما زلت اتمتع بحيوية ونشاط ، فمن الافضل لبلدي ان تفيد منهما في الحـكم المباشر ، فلا تحبسني في قصر المهاجرين رئيسا لدولة ديموقراطية نيابية لا يسع الرئيس فيها سوى التوقيع على ما تقدمه له الحكومات من قوانـين اصدرها مجلس النواب او مراسيم اقرها مجلس الوزراء . غير ان الجبهة السياسية التي كنت اعمل معها ، متضامنا كل التضامن ، هي التي حملتني حملا على قبول الترشيح لهذا المقام العالي . وكان ذلك بالرجاء والتهديد — كما سيأتي ذكره بايضـاح واف فيما بعد . ولم اكن لاستطيع مخالفة هذا الاتجاه الذي قررته وذهبت في تحقيقه شوطا كبيرا . وكاد الامر ان يتحقق كما اراد زملائي ، لو لم يتداركه تفاهم بين جبهات اخرى كانت تعارضني وتخاصمني ، على الرغم من الاهداف السياسية المتنـافرة بينها . فانتهى انتخاب الرئاسة بفشلي . وما انا غاضب على احد ، ولا عاتب على احد ، حتى على من خان الاتفاق وتآمر ضدنا وافسد الخطة . وانني على اي حال ، اذا عالجت الفشل من حيث مصلحتي وميلي الخاص ، وجدتني غير آسف لعدم النجاح وغير آبه له . وذلك بدليل عودتي ، عند زوال مرضي ، الى الندوة النيابية واستمراري على القيام بمهمتي ، ثم عودتي الى الحكم في ١٩٥٧ ، مادا يد المعونة الى الاشخاص الذين خذلوني في الانتخاب .

سردت هـذه المقدمة ، على رغم ما اشعر به من حرج لاضطراري الى الظهور بمظهر المادح لاعمالي وطباعي ، كتوطئة

لبيان اسباب قبولي دخـــول معركة الرئاسة وركوبي هذا المركب الخشـــن .

ذكرت في حديثي عن الانتخابات النيابية الجارية في صيف ١٩٥٤ ان رئيس الاركان العامة ، الزعيم شوكـــت شقير ، ومعاونه الزعيم توفيق نظام الدين ، زاراني في منزلي في شهر حزيران وبحثا معي امر الانتخابات . واكدا لـــي ان الاركان لا تقبل ، بوجه من الوجوه ، ان تؤدي هذه الانتخابات الى تسلم شكري القوتلي او احد رجال حزب الشعب رئاسة الدولة ، لئلا تتجه البلاد نحو الاتحاد مع العراق . وقالا بأن هذه الانتخابات تقرر نوع الحـــكومة القادمة ورئيس الجمهورية الجديد ، ولمحا لي بانني اذا لم اقدم على المعركة النيابية ، ثم على معركـــة الرئاســـة ، فانني اتسبب في تطور الامور الى ما لا يتفق والحكم الديموقراطي . وكان ذلك تهديدا غير خفي بأن الجيش مستعد لقلب الاوضاع وتسلم الحكم كما فعل الزعيم والشيشكلي من قبل ، لا كما فعل الحناوي حينما قتل حسني الزعيم ثم ، لما استتب الامر له ، سلمه الى المدنيين .

فاجبتهما باني ، اذا رشحت نفسي للنيابة ، فليس الى جانبي حزب يساندني تجاه الاحزاب العديدة الموجودة في الميدان .

فاكدا لي ان ثمـــة كتلـــة قويـــة ستوحد جهودها في المعركة الانتخابيـــة . وهي ترمـــي الى دحر جماعة حزب الشعب والحزب الوطني ، لقيادة الامة في السبيل الحر التقدمي . فسألتهما عن اسماء اعضاء هذه المجـــموعة ، فتملصا من الجواب بالادعاء بانها لا تزال قيد التاليف . وعندئذ اجبتهما : « اذن ، ننتظر تأليف الكتلـــة ، وفي اثناء ذلـــك اكون فكرت في الامر واستشرت اصدقائي . » وانتهت الزيارة ، بعد ان اكد الزائران اقوالهما واصرا علي بالقبول .

فهم الكتلة الديمقراطية بايحاء شقير ونظام الدين

وتبين ، فيما بعد ، ان ما اسموه « كتلة » هـــي جماعـــة من النواب المستقلـــين تربطهـــم ، منذ القديـــم ، روابط الصلة باركان الجيش . منهم من هو رئيس عشيرة ، ومنهم من هو غير منتسب لاي حزب من الاحزاب ، ومنهم فريق من نواب الاقضية ، يضاف اليهم حزب البعث العربـــي الاشتراكي . وعقدنا اجتماعا حضره الزعيم شقير واكرم حوراني واسعد هرون وسامي كباره واتفقنا على السير جبهة واحدة . ولم نذكر بوضوح امر الرئاسة ، لكنهم كانوا دائمـــا يشيرون الى حديثـــي مع شقير ونظام الدين . ثم اتفقنا على خطة

تتناول المبادىء الاساسية للمستقبل وهي : سياسة الحياد وعدم التحالف ، وتحسين اقتصاديات البلاد ، وعدم الجنوح في سياسة الاشتراكية الى اكثر من الضمان الاجتماعي ، وتقسيم اراضي الدولة على الفلاحين ، وحفظ حقوق المالك والفلاح بقانون عادل .

ودخلنا الانتخابات النيابية ، ففاز منا من فاز وفشل من فشل . فاجتمعنا ، ليلة اول اجتماع لمجلس النواب ، في دار عبد الباقي نظام الدين واتفقنا على اعلان كتلتنا . ثم انضم اليها تسعة وثلاثون نائبا ، عدا حزب البعث الاشتراكي الذي رجح بقاء حزبيته الخاصة والانضمام الى كتلتنا في السياسة التي ستتبعها في مجلس النواب . وهكذا تألفت الكتلة الديموقراطية من ٣٩ نائبا والى جانبها اعضاء حزب البعث الاشتراكي وهم ١٧ نائبا ، فاصبح المجموع ٥٦ نائبا . وهذا ، بالطبع ، لا يؤمن الاكثرية في المجلس الذي كان عدد نوابه ١٤٢ نائبا . لكن امكان ضم بعض النواب من المستقلين ورؤساء العشائر لم يكن بعيد المنال .

على ان الموقف المعاكس الذي وقفه نواب الحزب الوطني عندما كلفني الرئيس الاتاسي تأليف الوزارة ، ورفض حزب الشعب الاشتراك معي في الحكم ، اديا الى قيام وزارة فارس الخوري . وقد سعينا جهدنا لكي نحول دون نيلها ثقة المجلس ، الا ان وقوف العشائر كتلة واحدة متراصة بايعاز من سفير المملكة السعودية بدمشق والعداء الذي كان يضمره لي كل من يعمل في سبيل الاتحاد مع العراق ، حملا عددا من النواب على الانضمام الى فريق الحكومة . والانكى من ذلك كله اننا ، قبل التصويت على الثقة بحكومة الخوري ، بدانا نشعر بأثر الجهود المبذولة ــ قولا وفعلا ــ لسحب بعض النواب من كتلتنا . وقد اثمرت تلك الجهود ، فانحاز فريق منا كان يأمل ان يدعم حكومتنا اذا نجحنا في تأليفها . لكنه لم يكن يقوى على معارضة اي حكم قائم او التصويت ضد اي حكومة كيفما كانت . اذ كان وجدانه لا يساعد على ذلك ، او ان القرابة بينه وبين احد الوزراء لا تبيح له معاداته .

وانتهت معركة الثقة بان عارض الحكومة ٤٨ نائبا من اصل ٥٦ كانوا مسجلين في سجلات كتلتنا . وايد الحكومة ٨٤ نائبا واستنكف نائب واحد . وكانت هذه الحادثة عبرة لي اوردتها على مسامع اخواننا البعثيين في صدد معركة رئاسة الجمهورية ، عندما كانوا يمسكون القلم ويسجلون الاصوات التي يمكن الاعتماد عليها . اذ

قلت لهم ان يخفضوا العدد الى عشرين بالمئة . فكانوا يجيبوني بأني سيء الظن .

وظلت قضية الرئاسة مسكوتا عنها طول عهد حكومة فارس الخوري . وهي لم تثر الا عندما بدأت بالاتصال برجال الحزب الوطني لقلب حكومة الخوري وتأليف وزارة جديدة تخلفها . وطلب مني الزعيم شقير ان لا ابدي رغبتي في رئاسة الجمهورية وان اترك الامر الى حينه . فهو عند ذلك يدبر الامر مع الحزب الوطني . وعلى هذا صرحت للعسلي واليان بان الاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية سابق لاوانه ، فوافقا على تركه الى ما قبل موعد الانتخاب ، رغم ان مخائيل اليان صرح في احاديثه بانه من مؤيدي شكري القوتلي ، والح مرارا في ان يزال الجفاء بين هذا وبيني .

حديثي مع العسلي في موضوع الرئاسة

وسارت الامور هكذا في عهد وزار صبري العسلي، من ١٣/٢/١٩٥٥ حتى قبل موعد انتخاب الرئاسة بقليل . ولم تبحث الحكومة هذا الامر اطلاقا الا في حديث خاص جرى بيني وبين العسلي ، بعد نيل حكومته ثقة المجلس . فقد زارني ذات صباح وابدى لي شكره الصميم على تقديمي اياه على نفسي لتسلم رئاسة الوزارة وقال بلهجة التأكيد : « هذه المرة لي ، والمرة القادمة لك . » فقلت له : « لن ازاحمك على رئاسة الوزراء اطلاقا . » وقد ظننت انه يقصدها بكلامه ، فاجاب : « لا اقصد رئاسة الوزارة . . انني سادعمك في غيرها . » واشار براسه نحو قصر المهاجرين ، اي قصر الرئاسة « كما دعمتني هذه المرة . وسيكون تحالفنا ، ان شاء الله ، الى ما شاء الله . وانك سوف تعلم انني الاخ الصدوق الذي لا ينسى المعروف . » فاجبته : « سوف تراني دائما الى جانبك ، مهما كلف الامر . » فمد يده وشد على يدي قائلا : « سيكون تحالفنا ابديا ان شاء الله ! »

ويبدو لي ان الله تعالى لم يشأ ان يستمر هذا التحالف . فقد خذلني العسلي بعد ذلك مرتين ، مع انني في الفترة بينهما برهنت له على انني متمسك بوعدي .

والآن ، قبل ان انتقل الى سرد حوادث تلك المعركة ، لا بد لي من ايضاح ما لم يزل يتساءل الناس عنه ، اعني الجفاء بيني وبين السيد شكري القوتلي . ولا ريب في ان هذا الجفاء لم يخل من اثر على مجرى الاحداث في تاريخ سورية .

اسباب الجفاء بيني وبين القوتلي

عرفت السيد القوتلي قبل ان اتجاوز الخامسة عشرة ، عندما كان والدي مدعوا الى تناول طعام الغداء عند والده . وقال لي المرحوم والدي ان شكري شاب مهذب ، ذو اخلاق حميدة ، يجدر بك ان تصادقه . وكان مقياس قيمة الشاب عنده ان يكون تقيا ، يصلي ويصوم ، وذا اخلاق حميدة ، وعفيف اللسان . اما العلم والذكاء والحيوية ، فلم تكن بنظر ابناء جيل والدي في مقدمة العوامل التي تميز الشاب عن سواه . وعلى الرغم من توصية ابي ، فلم ينجذب واحدنا نحو الاخر روحيا . وظللت لا اراه ولا اسمع عنه الا في جهاده ضد الانتداب الافرنسي . وكان هو ورفاقه الشباب الذين تولوا تسيير السياسة في زمن الملك فيصل يعملون على انهاء الانتداب الافرنسي ، او على الاقل ، على تخفيف اثقاله . فهاجر هو والكثيرون من امثاله في سورية ، اثر دخول الافرنسيين اليها في عام ١٩٢٠ . فمكث في حيفا عدة سنين ، ثم التحق بالثورة التي نشبت في جبل الدروز في ١٩٢٥ وعمت جميع انحاء سورية . وكان القوتلي في ذلك الوقت ، احد الفريقين المتنازعين في القاهرة على كيفية تسيير تلك الثورة . ثم عاد الى دمشق مع من عاد من رجال الثورة وزعمائها ، فاختلف مع جميل مردم بك . ولذلك لم يرشح نفسه في انتخابات ١٩٢٨ بل ظل مع اخوانه يعاكس الانتداب ويخرج معهم في مقدمة المظاهرات حتى عام ١٩٣٦ ، حين انتخب نائبا عن دمشق وتولى وزارة المالية في اول وزارة الفها ، في العهد الوطني ، جميل مردم الذي ظل رئيسا للكتلة الوطنية وزعيما لها حتى ١٩٤١ ، حين انتزعها منه شكري القوتلي وعقد لواءها لنفسه . وبعد ان فشل الدور الوطني بسبب تخاذل اعضاء الكتلة الوطنية وانفراط عقدهم وانتهاز الافرنسيين هذه السانحة لعقد المؤامرات واثارة الفتن، قبع القوتلي في بيته الى ان اغتيل المرحوم الدكتور عبد الرحمن شهبندر في ٦ تموز ١٩٤٠ . واذ كان خصما للكتلة الوطنية ، اتهمت الاشاعات القوتلي ومردم والحفار بانهم هم الذين اوعزوا بقتله . والف الافرنسيون محكمة خاصة لمحاكمة المتهم بالقتل ، عصاصة ورفاقه ، فاسرع القوتلي ومردم والحفار الى السفر الى بغداد حيث اقاموا مدة . ثم عاد القوتلي الى دمشق وبدأ يجمع الناس حوله في غياب جميل مردم . فحمل بيده راية الزعامة منتهزا فرصة مطالبة الاهلين بتنزيل سعر الكهرباء ومقاطعة الشركة الافرنسية التي كانت تؤمن النور لدمشق . ثم دعا الى اغلاق المخازن . ودام هذا النضال السلبي حتى دعاني الجنرال دانز الى

تأليف الحكومة ، فعملت على اعادة المبعدين وتسريح المسجونين وتطمين الاهلين ـ كل ذلك كما ذكرته في حديثي عن الحكومة التي الفتها في نيسان ١٩٤١ . وبعد ان سعى القوتلي لعرقلة جهودي في تأليف الوزارة ، عاد بعد تأليفي لها الى المسالمة . وتعددت زياراته واتصالاته بي مباشرة او عن طريق صديقه ورفيقه الدائم صبري العسلي . واستمر هذا الاتصال به وبجميل مردم وعطا الايوبي وبديع المؤيد وجميل الالشي طول مدة رئاسة الشيخ تاج الدين الحسني حتى وافاه القدر في مطلع ١٩٤٣ . ثم حمل البريطانيون الافرنسيين على النزول عند طلبنا ، وهو اجراء انتخابات نيابية واقامة حكومة دستورية . فطلب الي القوتلي ان ادخل قائمته فقبلت . وانتخبت نائبا عن دمشق في تموز ١٩٤٣ وتوليت وزارة المالية ثم وزارة الاقتصاد الوطني ثم العدلية حتى ربيع ١٩٤٧ ، حين طلب الي القوتلي ان اذهب الى باريز وزيرا مفوضا لعقد اتفاق مالي مع الحكومة الافرنسية . ثم عدت الى دمشق بالطائرة عندما رغب الي بالحاح قبول تأليف حكومة جديدة بدلا عن حكومة جميل مردم التي اطاحت بها المظاهرات والحوادث الدامية . ولما قام انقلاب حسني الزعيم اعتقلت في مستشفى المزة مع القوتلي خمسة عشر يوما غادر دمشق بعدها الى سويسرا ، حيث بقي فيها الى ان جاء الاسكندرية واقام في دار فخمة على نفقة الملك عبد العزيز ، ثم الملك سعود .

وكان الجيش بكثرة ضباطه ، كبارا وصغارا ، يعتبرون القوتلي مسؤولا عن حرب فلسطين والفشل الذي اصاب الجيش السوري ، واحد المسؤولين ، من ملوك العرب ورؤسائهم ، عما آلت اليه تلك القضية وما اصاب سكان فلسطين من تشريد وتقتيل .

ودار صراع بين القوتلي ، يدعمه السعوديون بمالهم ونفوذهم ، وبين الجيش السوري ، الا نفرا من الضباط لا يتجاوز عدده اصابع اليدين . ودام غضب الضباط على القوتلي وكرههم له الى قبيل انتخاب الرئاسة حين عمل شقير على تخفيف حدة هذا الشعور وعلى استجلاب رفاقه الى قبول عودة القوتلي الى سورية ، ثم الى رئاسة الجمهورية .

نشاط القوتلي وهو في الاسكندرية

وظن القوتلي بان المدنيين وحدهم قادرون على اعادته الى الحكم ، فبدأ يستدعي الوفود الى الاسكندرية تباعا ليجتمع اليهم ويحادثهم باسلوبه المعهود . وعكف على تأليف حزب جديد دعمه بالمال وترأسه احسان الشريف ، هدفه السعي لعودته الى دمشق .

واستدعى صبري العسلي ومخائيل اليان ورفقاءهما واوغر صدورهم ضد حزب الشعب . فساروا في ركابه ، رغم انهم كانوا تخلوا عنه في ١٩٤٩ وتفاهموا مع رجالات العراق على تاييد الاتحاد السوري العراقي وبدلوا منهاج حزبهم فجعلوه ملكيا . الا ان هذا التبلبل وعدم الاستقرار في عقول رجال الحزب الوطني لم يمقه عن التفاهم معهم . فكان مطمئنا الى تسييرهم في ركابه ما داموا يكرهون حزب الشعب الذي على راسه رشدي كيخيا ، وخصوصا مخائيل اليان الذي كان يندفع في اي طريق ليماكس خصمه اللدود رشدي كيخيا .

وقضت خطة القوتلي بمحاربة كل من يتعاون مع الجيش ، معتبرا اياه عدوا شخصيا له . واوعز الى جماعته الجدد من رجالات الحزب الديموقراطي بالتهجم علي عندما تراست الوزارة في مطلع ١٩٥٠ ، فصاروا في اجتماعاتهم يتبارون بالقاء الخطب ضدي واتهامي بشتى التهم . وكنت اذ ذاك من المعتقدين ان عودة القوتلي الى سورية ، ولو لم يتول الحكم فيها ، ستؤدي الى مشاكل عديدة بسبب تعنت الاركان ضده . حتى انهم كانوا يعلنون ، صراحة ، انه اذا ما جاء دمشق اعادوه قسرا الى القاهرة .

وفيما انا في هذه الحال ، اي بين اصرار الجيش على ابقاء القوتلي بعيدا عن سورية ، وبين مؤامرات حزب الشعب المستمرة ضد حكومتي لقلبها والمجيء بغيرها لتحقيق الاتحاد مع العراق ، لم اجد اسلم من مسايرة رغبات الاركان حفظا على كرامة الحكم ان تنهار بعمل طائش ، كاعتقال القوتلي واعادته قسرا الى القاهرة ، وخوما من ان يؤول الامر الى قيام الجيش بتسلم السلطة ، والغاء الدستور ، وطرد الحكومة والرئيس والنواب ، كما حصل في نهاية ١٩٥١ .

فظن القوتلي انني بذلك اريد الشر به شخصيا ، واني احول دون عودته لكي احتفظ برئاسة الحكومة لنفسي . واشتد حنقه عندما ذهبت الى القاهرة في آذار ١٩٥٠ ولم ابادر الى زيارته في الاسكندرية . فبدأ يوعز الى اصدقائه وانصاره بمطالبتي بالذهاب اليه . لكني رفضت قائلا بأنه كان عليه ان يهتف لي مرحبا وداعيا اياي الى زيارته .

وصارت هذه القصة كقميص عثمان ، يستعملها القوتلي وجماعته في كل مناسبة ويأخذونها علي ويعتبرونها خرقا لوحدة الصف . ولست ادري ، وايم الحق ، اي صف خرقت واية مجموعة

فرقت . اذ كان الناس مشتتين فرقا واشياعا . لكن الحقيقة كانت ان القوتلي اراد ان يضعني في جيبه وان لا يترك لي مجال العمل وحيدا بدونه ، ليقطف هو ثمرات ما اجني ، كما حصل في ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٩ . كما انه اراد ان يوقع بيني وبين ضباط الجيش ، فيريهم اني في الوقت الذي اعمل واياهم في تفاهم تام ، ازوره وابدي له عطفي . وهكذا يحقدون علي وتقع الواقعة بينهم وبيني .

وهكذا ظلت صلاتنا مقطوعة حتى اواخر ١٩٥٦ ، وساورد ذكر وصلها في حينه . ومن اسباب انقطاعي عن المشار اليه اختلاف وجهات نظرنا في السياسة الخارجية . فهو من رجال السياسة القدماء الذين ترعرعوا في زمن كانت بريطانيا والولايات المتحدة تمليان ارادتهما على العالم ولا تجرؤ دولة صغيرة على الوقوف في وجه احداهما . ولذلك كان اولئك الساسة يستنكرون اي اتجاه يؤدي الى «زعل» بريطانيا مثلا، ولا يؤيدون اية خطة تتعارض ، جهاراً ، مع رغبات الولايات المتحدة . اما نحن ، ابناء الجيل اللاحق ، فلم نكن نؤمن بعظمة بريطانيا ــ وثمة من يعتقد حتى الآن ان نعت بريطانيا بالعظمى ناشيء عن انها دولة عظيمة بل اعظم من غيرها ، مع ان الحقيقة هي ان بلاد الانكليز تسمى جغرافيا بريطانيا العظمى للتفريق بينها وبين المقاطعة الافرنسية المسماة بريطانيا الكائنة في الشمال الغربي من الجمهورية الافرنسية ــ ولا تهمنا قوة اساطيل الولايات المتحدة ، علما منا بانها لا تجرؤ على احتلال بلادنا بسبب التنافس العالمي بينها وبين الاتحاد السوفييتي .

وعندما توليت شؤون وزارة الدفاع الوطني ، وقعت تحت يدي وثائق اجنبية تظهر اتجاه الولايات المتحدة الى دعم السيد القوتلي واعتمادها على عودته الى الحكم لانقاذ الموقف . وقد وصلت احدى هذه الوثائق الى السيد القوتلي نفسه عن طريق موظف في الخارجية فتح مظروفا واردا باسمي . واذ وجد فيه وثيقة تتعلق بالسيد القوتلي ، حملها اليه زلفا ونفاقا ، مع انني كنت احسنت اليه بتعيينه . فانتقم القوتلي من الشخص الذي كان يبعث هذه الوثائق الى رئاسة الاركان والي ، بصفتي وزيرا للدفاع . فعزله عن وظيفته، بعد ان تولى رئاسة الجمهورية .

وثيقة تثبت دعم امريكا للقوتلي

والمطلع على خطة السيد القوتلي ، في عهد وزارة العسلي الرابعة ، يقتنع بان اتجاهه واضح في اتجاه الغرب ، وان سفرته الى موسكو لم تكن الا للتغطية .

وفي اثناء الانتخابات النيابية راجت الاشاعات ، بين حين وآخر ، عن عودة القوتلي الى دمشق . وحين كنت اسأل الزعيم شقير عما يعلمه في هذا الصدد ، كان ينفي الامر ويعلن انه لو عاد لكسرنا رجله . فبتنا نحن ، اعضاء الكتلة ، نسخر عند سماع كل خبر عن عودة المشار اليه . ثم لم نلبث ان فوجئنا بوصوله الى مطار المزة واستقباله من قبل جماهير غفيرة ، على نحو يثبت ان ثمة تنظيما وتحضيرا سابقين . ولم نسمع بان رجل احد قد كسرت . وبعد يومين ، فوجئنا ايضا بخبر ذهاب وفد من ضباط الاركان العامة للسلام على القوتلي . فسألنا شقير عما اذا جد شيء جديد ، وعما اذا كانت الخطة تبدلت ، فقال لنا بلهجة كنت والله اصدقها : « لا بأس ، فليحضر وليشاهد بنفسه كيف انه لم يبق له نفوذ في سورية . » وكنا اذا اصررنا على عدم السماح له بالعودة ، ظن البعض اننا نخشى بأسه وقوته . وكانوا يقولون : « السعوديون مغرورون به ، لكن الحقيقة سوف تنجلي امامهم فيسقطونه من حسابهم . » الى غير ذلك من الاقوال والحجج غير البعيدة عن الصواب . وكانت نوايانا الحسنة وقلوبنا الطيبة تحملنا على تصديق اقوال شقير . واسهل الناس انخداعا من لا يخدعون غيرهم ، واكثر الناس اقتناعا بحسن نية الآخرين هم حسنو النية تجاه الغير . واما الكذابون الخداعون فلا ينطلي عليهم كذب غيرهم وخداعه . ولعل شوكت شقير لم يكن يخدعنا حينذاك مائة بالمائة . بل لعله كان يساوم ويمالئ ، او لعله كان يعمل على ابعاد القوتلي دون ان يغضب السوريين والمصريين . فظن انه بمسايرته لهم وعدم التظاهر علنا ضد القوتلي يستطيع الوصول الى هدفه .

عودة القوتلي الى دمشق بالتآمر مع شوكت شقير

ولم يكن لي بد من تحمل هذه الخطط الملتوية ، لا سيما بعد ان صارحت شقير برغبتي في الانسحاب نهائيا من الميدان اذا استمر في هذا السبيل . فقامت قيامته واقسم الايمان المغلظة على انه وفي لي ، صادق في قوله ، مخلص في نيته . واصر علي بان لا تغرني المظاهر ، وان اثق به، وان لا اتركه وحده فيضطر الى الغاء الانتخابات واستلام الحكم هو ورفاقه الضباط . وكنت والله حائرا في امري : هل اصدق هذا الرجل واستمر على العمل معه ، ام اترك « الشقى على من بقى » كما يقولون وارحل خارج البلاد في سياحة طويلة ؟ وكنت مضطرا الى استشارة رفاقي ، فكانوا مثلي حائرين ، ولكنهم اكثر ميلا الى تصديق شقير والاستمرار على هذه الطريق . وهكذا اضطرتني زمالة اخواني وتضامني معهم الى عدم الرجوع ومجابهة

الموقف مهما كانت النتائج .

القوتلي يبذل جهده لمعاكستي في الانتخابات

وبينما كان القوتلي يحشد الجموع ويوجههم لمعاكستي في الانتخابات النيابية ويجعل من داره مبعث النشاط ضدي ، كان يسعى لتوحيد كلمة المرشحين في سبيل تأليف قائمة موحدة تحاربني وتقضي علي . ورغم أن بعض اصدقائي وغيرهم كانوا من الموالين للقوتلي ، الا انهم كانوا يحملون في قلوبهم محبة لي ، كما كانوا جاهدين في سبيل تفاهمي مع القوتلي ولا يفهمون سبب رفضي . وكانت ميول بعض المرشحين وبعض المقربين للقوتلي تعرقل هذه المساعي وتزيد في شقة الخلاف بيننا . واستمر الامر على هذا المنوال حتى انتهت الانتخابات ، فنجحت فيها مكتسحا جميع المرشحين . ونلت من الاصوات ما دل على تعلق ابناء بلدي بي تعلقا كبيرا . ونجح في الانتخابات ايضا كثيرون من الذين كنا ادخلناهم في حسابنا كما فشل بعض الآخرين . وعندما كلفني الاتاسي بتأليف الوزارة تألبت علي جميع القوى التي حاربتني في الانتخابات العامة، فابعدت عن رئاسة الوزارة توطئة لابعادي عن رئاسة الدولة . وكان السيد القوتلي عاد الى الاسكندرية ، بعد انتهاء الانتخابات العامة في سورية ، واقام فيها حتى ١٧ تموز ١٩٥٥ حين عاد الى دمشق للبدء بحملته الانتخابية للرئاسة . وفي اثناء اقامته بمصر ، اعطى عدة تصريحات صحفية بتأييد الميثاق الثلاثي السوري ــ المصري ــ السعودي . وعلى ذلك تم الاتفاق بينه وبين الرئيس عبد الناصر والملك سعود على دعم ترشيحه ، فأتى دمشق مزودا بدعمهما المعنوي والمادي . ولا ريب في ان من جملة المساعي التي بذلها سفيرا هاتين الدولتين استجلاب اكثرية ضباط الاركان الى جانبه ، وذلك عن طريق الزعيم شوكت شقير الذي ظل يتلاعب في الامر حتى آخر ساعة .

الجيش يصدر بيانا بحياده في معركة الرئاسة

وفي ٢٧ تموز صدر بيان عن رئاسة الاركان العامة بأن ليس للجيش مرشح للرئاسة ، فطبل الموالون للقوتلي وزمروا لهذا التصريح الذي فسروه بانه يعني تخلي الاركان عن تأييدي ، اعتقادا منهم ان عددا من النواب يسيرون وفق التعليمات التي يتلقونها من هذا المرجع ، وبذلك يضمنون اصواتهم لمرشحهم . وكانت احدى جرائد بيروت نشرت تصريحا نسبته للمرحوم العقيد المالكي بتأييد ترشيحي ، وذلك في ربيع ١٩٥٥ . فضج بعض النواب والمشتغلين بالسياسة لهذا التدخل كما نعتوه . ولم يرتح قلبهم الا حين صدر

التصريح الرسمي عن لسان الاركان ، كما ذكرت .

وعندما استوضحت من شقير عن الاسباب الداعية لاصدار هذا البيان ، قال انه ذر الرماد في العيون . وكان يقول الحقيقة ، اذ ان العيون التي كان يقصد ذر الرماد فيها كانت عيوننا نحن لا عيون اخصامنا . وفي نفس اليوم الذي صدر فيه هذا التصريح ، ادلى القوتلي بحديث صحفي طالب فيه بالاسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي . ومن يقارن بين هذين التصريحين وما كان يظنه المصريون ، وهو انني لا اريد توقيع الميثاق ، يلمس مظاهر التقارب بين المصريين والسعوديين والقوتلي وشقير الذي كان يلح بدوره في الاسراع بالتوقيع . والمضحك في ذلك كله ان حماس القوتلي للميثاق واصرار المصريين والسعوديين عليه وعلى توقيعه بسرعة ، رغم علمهم بان ذلك غير ممكن ما دام الحزب الوطني معارضا له ، تلاشى عندما انتهى الامر الى القوتلي . فلم يوقع الميثاق ، بل اكتفوا كلهم منه بمعاهدة عسكرية بسيطة . وطالما قلت للمصريين والسعوديين ان اصراركم سيؤدي بالحكومة الى الاستقالة ، وعندها يطير الميثاق مع الريح . والعبرة في العلاقات بين الدول ليست بالمواثيق المكتوبة ، بل بما يحمله ساسة تلك الدول من عواطف . فان كانت اخوية وراغبة في التعاون ، سارت الامور على خير وجه . وبعكس ذلك ، فان وجود الارتباطات المكتوبة لا يقدم في الامر ولا يؤخر .

المصريون والسعوديون لم يطمئنوا الى صداقتي

لكن المصريين والسعوديين لم يعودوا يطمئنون حتى الى صداقتي لهم ، ولا الى امكان تسيير سياستنا وخططنا وفق رغباتهم ووفق سياستهم . فموقفي منهم عند تقديمي مشروع الميثاق العربي ورفضي قبول التعديلات التي اقترحوها، وهي في نظري مسخ للمشروع وابعاد له عن طريق الوحدة العربية ، جعلهم يفضلون اي شخص غيري . ولم يجدوا امامهم اكثر من القوتلي قبولا لآرائهم واستجابة لمطالبهم . ولا انكر انهم كانوا مصيبين في نظرتهم من حيث مصلحتهم ، لا من حيث مصلحة سورية . فلست الرجل الذي تسهل قيادته ، ولست بالذي يعمل ما لا يقتنع بصحته وبفائدته لبلده . واني اقول رايي بكل صراحة ، غير آبه لما تجره علي هذه الصراحة من متاعب في الحاضر والمستقبل . فانا لا اخضع الا لما اراه حقا ولا اطاطىء راسي نفاقا وجرا لمغنم . ولا ادعي العصمة من الخطأ ، فكثيرا ما سرت في طريق ظهر فيما بعد انه غير طريق الصواب . الا ان عذري في ذلك حسن نيتي وصدق عزيمتي . والفرق بيني وبين

غيري انني اذا اعتقدت صحة رأيي في خطة ما ، قدمت على تنفيذها بكل همة واصرار ، دون مبالاة باية عقبات . وقد يصح القول عني بأني لا اتراجع عن رأيي ، مهما بدى من عقمه . فقد يأخذ بي العناد ، في بعض الاحيان ، الى حد عدم تصديق الادلة المعاكسة . هذا هو طبعي ، شبت عليه . وهل يستطيع المرء تغيير طبعه ؟ .

موقف الاحزاب الثلاثة ومرشحوها للرئاسة

وفي ٦ آب اعلن الحزب الوطني تأييده لشكري القوتلي . اما رشدي كيخيا فقد نفى ما شاع من ان حزب الشعب رشح السيد لطفي الحفار ، واكد ان ليس للحزب مرشح خاص حتى الآن . واما حزب البعث ، فاعلن ان مرشحه هو الشخص الذي يتبنى السياسة التي وردت في البيان الثلاثي العربي ، والذي يؤيد توقيع الميثاق .

واما اشاعة ترشيح الحفار ، فكانت مناورة عمل حزب الشعب على اطلاقها تهديدا لشكري القوتلي ، ولم تكن الاشاعة اختلاقا محضا ، اذ جرب الموالون للعراق ان يلقوا هذا « البالون » — كما يقول الافرنسيون — على سبيل جس النبض . حتى اذا ثبت امكان تفاهم نواب حزب الشعب والكتلة الدستورية مع الحزب الوطني — وكان الحفار اخذ اقطابه — على هذا المرشح الضالع مع ساسة العراق — وقد ذكر في محاكمات بغداد انه كان يتقاضى راتبا شهريا منهم — قذفوه الى المعركة لانه على اي حال اقرب اليهم واقل ارتباطا مع مصر والسعودية من القوتلي . وصدر تصريح عن لسان الحفار جاء فيه ان بعض النواب يطلب اليه ترشيح نفسه ، وانه لا ينافس احدا ولا يزاحم احدا . ولرب سائل كيف يعلن الحفار انه لا يزاحم احدا ، وفي الميدان مرشحان ؟ فهل كان يرمي الى التلويح بانه لا يزاحم احدا اذا اتفق القوتلي مع جماعة حزب الشعب ، وانه لا يتمسك عندئذ بترشيح نفسه ؟

قرار الكتلة الديموقراطية بالاتصال بسائر الهيئات

وكانت الكتلة الديموقراطية تضم آنذاك نحو (٢٨) نائبا . فاجتمعت وتداولت الامر واقترحت ان لا تقرر تسمية مرشح قبل الاتصال بسائر الاحزاب والهيئات . والفنا لجنة قوامها اسعد هرون وعبد الباقي نظام الدين والدكتور جورج شلهوب . واصر فائق منان على الاشتراك فيها . وقد تبين فيما بعد ان هذا الاخير كان على صلة بالمفوضية التركية ، وان تركيا سمحت له بتصدير ما ادعى بانه منتوج اراضيه من القطن . فتمكن بهذه الوسيلة من تصدير كمية من القطن من تركيا الى سورية وجنى من هذه الصفقة اكثر من مئتي الف ليرة سورية . ولم يكتف بحشر نفسه في هذه اللجنة لينقل

اخبارها الى الجهات المعاكسة لي ، بل اصر على ان تعينه الكتلة الديموقراطية امينا لسرها ، وهو الجاهل الذي لا يعرف من القراءة والكتابة الا قدر ما يعرفه طلاب الصف الاول الابتدائي ، حتى اننا اضطررنا الى انقاذ نيابته من المحكمة العليا التي كانت عازمة على فسخها ، وذلك باستصدارنا قانونين حمياه من السقوط . وكان منذ ١٩٤٨ يتظاهر لي بالولاء وينال مني ما ابذله من مساعدات ، شفقة عليه واحسانا. فباع نفسه من الاتراك وخان صداقتي وتألب علي كما تألب غيره من الذين احسنت اليهم ورفعتهم درجات .

وكان اشتراك اسعد هرون في هذه اللجنة يهدف الى عرقلة مساعيها . ذلك لانه كان رجل الزعيم شقير ، يعمل بايحائه كالآلة الصماء . وهكذا عمل في انتخابات الرئاسة ، هو ونوفل الياس ، ضدي . الاول ارضاء لرغبة شقير ، والثاني زلفى للامريكيين وخدمة لمصالحهم . واني غير آسف لحرماني تأييد هذين الرجلين اللذين لم ينجحا في انتخابات اللاذقية النيابية الا بفضل المليون ليرة التي صرفها ابو هاني ، متعهد النقل في المرفأ ، وتمكن بواسطتها من شراء الضمائر على نحو علني ، دون وجل او حياء ، مما ادى بالمحكمة العليا الى فسخ تلك الانتخابات ودمغ هرون والياس بتهمة شراء الاصوات . ولئن عاد الاثنان الى النيابة مرة ثانية ، فذلك بفضل مخائيل اليان الذي سعى لادخالهما حزبه ، بعد ان تركاه عندما انضم هرون الى الشيشكلي في ١٩٥٢ . فاضطر مزاحمه ان يتخلى عن ترشيح نفسه بناء على اصرار اليان والعسلي ، فضمن هرون والياس هذين المقعدين .

اعضاء اللجنة يتفاهمون مع خصومي على حسابي

وبدلا من ان تسعى اللجنة الديموقراطية للاتصال بالاحزاب او المستقلين ، راح اعضاؤها يعملون على انفراد لكسب المكاسب على حسابي والتفاهم مع اخصامي على مستقبلهم . فنال هرون وعبد الباقي نظام الدين وحسن الاطرش ثلاثة مراكز وزارية في وزارة سعيد الغزي التي الفت عقب تسلم القوتلي رئاسة الجمهورية ، وذلك رغم معارضة حزب الشعب الذي اضطر الى النزول عند ارادة رئيس الجمهورية .

والخلاصة ، فان انتخابات الرئاسة كانت وسيلة لاسعاد بعض النواب ماليا ، واذلت بعضهم الوزارة ، وسبيلا للانتقام مني شخصيا . وفي العاشر من آب اقام التجار ، بناء على ايعاز القوتلي ، حفلة تكريمية على شرفه . فالقى خطابا مكتوبا ختمه

بجملة بدا انها اضيفت اليه فيما بعد ، اعلن فيها عزوفه عن الترشيح ودعا النواب الى انتخاب من يجدون فيه الكفاءة والمقدرة . فظن البعض انه انسحب من الميدان ، لكن العليمون بطبعه واساليبه لم ينخدعوا بهذا المظهر وقالوا بأن هذا لا يخرج عن كونه سبيلا لحمل الناس على ترجيه والالحــــاح عليه بتغيير رايه وبقبول الترشيح . وهكذا كان ، فقد توافدت الجموع ، بايحاء اخصائه ، الى بيته تطلب منه ان يظل في الميدان .

وفي ١٣ آب صرح الرئيس عبد الناصر لجريدة الفيحاء — التي كانت تحمل راية الدعاية للقوتلي — بأن الحكومة السورية هي التي هدمت الميثاق العربي ، وبانها قللت من قيمته واضعفته ، وبأنه لا يعرف المرحلة التي وصلت اليها الابحاث في هذا الشأن . ولا ريب في ان غاية الرئيس عبد الناصر من هذا القول هي دعم موقف القوتلي الذي كان اعلن قبل اسبوع ضرورة الاسراع في ابرام الميثاق .

ولم يكن امام المطلــعين على الحال اية صعوبة في معرفة اتجاه الجمهورية المصرية والمملكة السعودية في المعركة الانتخابية ، اذ كانت اتصالات سفرائهما وعملائهما بالنواب الحزبيين والمستقلين علانية وبدون اخفاء . الا ان الذي كان يصعب على المرء معرفة كنهه هو كيف ان جهود السفيرين المصري والسعودي كانت باتجاه مماثل لجهود وزير العراق المفوض الذي لم يكن يخفي تاييده لشكري القوتلي ، عدو نوري السعيد اللدود ومعارض فكرة الاتحاد مع العراق ! فقد كان هذا التوافق لغزا لم يقدر المطلعون على ظواهر الامور حل رموزه ، اذ انهم لم يدروا ان ساسة العراق تسيرهم وزارة الخارجية البريطانية ، وان بريطانيا اتفقت مع امريكا وفرنسا على ابعادي عن الرئاسة بسبب سياستي المعارضة لسياستهم ، ووقوفي ذلك الموقف الصلب ضد حلف بغداد وضد اي تقارب مع الغرب يؤدي بسورية الا الدخول في منطقة نفوذ المستعمرين . وقد اعترف لي سفير فرنسا ، حينما زارني للاستفسار عن صحتي في شهر ايلول ، بأن حكومته اشـــــتركت في المعركة ضدي ، وبأنه شخصيا آسف لذلك .

مصر والسعودية يدعمان القوتلي. وكذلك العراق

ويبدو ان التفاهم كان قد تم على دعم القوتلي ، عندما اعلن الحفار تأييده له ودعوته النواب لاختياره .

وفي مساء اليوم ذاته جاءني شخص اعلم صلاته بالاركان ونقل الي رغبتهم في التفاهم مع العسلي — وكنت لم احادثه في موضوع

الرئاسة اطلاقا — لحمله على الانسحاب من كتلة القوتلي والانضمام الى كتلتنا . فطلبت من العسلي المجيء الى دمر ، فجاء هو وهرون . وكان عندي عدد كبير من نواب الكتلة الديموقراطية والحزب الوطني ، فدار البحث ، على غير جدوى ، مدة ساعات عديدة بدا لي فيها عقم هذه المحاولة . فاقترحت ان يجتمع جميع النواب المؤيدين لوزارتنا وينتخبوا بينهم مرشحا للرئاسة بالاجماع او بالاكثرية ، على ان يدعم جميعهم الانتخاب . وقال النواب ان ليس امامنا سوى خالد العظم وصبري العسلي ، فلنتفق على احدهما فنبعد بذلك القوتلي . فقبل الجميع هذا الاقتراح ، وخاصة العسلي ، الذي تحمس له وحلف على الاخلاص له . وقلت في نفسي ان هذا احسن الحلول ، فاذا اختارني زملائي ورفاقي كان به ، وان فضلوا العسلي خلصت من المأزق على احسن شكل . وقرر المجتمعون ان يذهب وفد منهم في الصباح الى دار القوتلي ليطلعوه على هذا القرار ويطلبوا منه الانسحاب ، باعتبار ان عدد النواب المؤيد للوزارة ، من وطنيين وبعثيين وديموقراطيين ومستقلين ، كاف لانجاح المرشح الذي يتفقون عليه . وتألف الوفد من العسلي نفسه ، ومن هرون وجورج شلهوب والحريري وجميل شماط .

وكان الوحيد من الحاضرين الذي لم يتحمس للقرار ، لكنه لم يبد اعتراضا عليه ، هو اسعد هرون . فقلت في نفسي انها بقية حقد علي لعدم ادخالي اياه معنا في الوزارة . ولم اكن ادري انه كان عالما بخفايا الأمور ، وان الاتفاق كان معقودا بين سيده الزعيم شقير وبين مخائيل اليان ورشدي كيخيا على تأييد القوتلي . ولم يخطر في بالي ان هرون كان يستهزىء بنا ، علما منه بأن قرارنا لن يرى صباح الغد .

وعندما انتهى الاجتماع ، حوالي الساعة الثانية صباحا ، ذهب العسلي وهرون الى نادي الشرق ، حيث اصر هرون على الاجتماع فورا الى مخائيل اليان لاخذ رايه . واذ وجداه نائما ايقظاه . وقص عليه العسلي ما جرى وبشره بانه سيكون هو الذي سيترشح للرئاسة ، لانه كان موقنا بأن اكثرية الكتلة سوف ترجحه علي . فذعر اليان من الخبر وبدأ بالصياح والتهديد ، مستعملا الخطة التي كان يعتمد عليها لارجاع العسلي الى صواب رايه . وظل يرغي ويزبد ويهدد ويتوعد حتى انهارت اعصاب العسلي ، فرضخ لمخائيل واسرع الى اخبار اعضاء الوفد بأن زيارة القوتلي قد الغيت . وظل

مخائيل اليان يثور ضد القرار فيبطل العمل به

العسلي يلوم مخائيل على الدوام وينحي عليه باللائمة لانه ، على حد قوله ، افلت الرئاسة من بين يديه .

وكان طبيعيا ان يثور اليان . فقد استبان له اننا بمناورتنا نقضي على الخطة التي كان احكم وضعها بالاتفاق مع اسياده . فانتخابي او انتخاب العسلي لا يعدو كونه احياءا للتكتل السياسي الذي مكن الوزارة من السير في سياستها ضد حلف بغداد ، وضد الانكليز والاميركيين . فكيف يضيع مخائيل الثمرة التي اوقن انه سيقطفها بعد خمسة ايام ، وذلك بتامين انتخاب شخص قريب الى افكاره ، وابعاد احد اعضاء حزب الشعب عن الرئاسة الاولى ، ثم اسقاط الحكومة التي قضت على احلامه وسارت سياستها خلافا لرايه وخطته ، واستبدالها بوزارة يشترك فيها من الحزب الوطني من هو موال له وعميل مثله .

اطلاعي شقير على ما قررته اكثرية النواب

واستدعيت الزعيم شقير في الصباح الباكر واطلعته على ما جرى في الليل . ولم اكن ادري ان كل ذلك قد فشل قبل ان يصبح الصباح . فلم يبد من شقير تحمسا لما تم عليه الاتفاق ، بل كانت علائم وجهه تنم عما كان يخفيه في الصميم . وتمثل امام مخيلتي موقف هرون بالامس وتساءلت اذا كان بينهما اتفاق على امر اخفياه علي ؟ وقلت لشقير ان بعض النواب غير المنتمين لكتلتنا ارسلوا يعدون بتاييدي لقاء مبلغ من المال ، فرفضت . فانتبه للامر واصر على معرفة اسمائهم ، فاعتذرت عن افشاء امرهم ، رغم الحاحه . ولعله كان يريد الاتصال بهم لزيادة ما يطلبون ، وذلك من المبالغ الضخمة التي قيــــل ان السعوديين وضعوها تحت تصرفه لهذه الغاية . ولم تمض ساعة على هذا الحديث ، حتى اتاني بعض النواب وسردوا لي ما سمعوه عن عدول العسلي عن السير حسب الخطة التي اتفقنا عليها في الليل ، وان مخائيــل اليان هو الذي حمله ، بل اجبره ، على ذلك . فادركت ان المؤامرة الكبرى حيكت جوانبها حياكة محكمة ، فلا سبيل الى السعي لتفشيلها من الداخل .

موقف الاحزاب الجديد من الترشيح للرئاسة

وفي السادس عشر اعلن الحزب الوطني رسميا تاييده للقوتلي. اما حزب الشعب ، فاعلن انه ترك لنوابه الحرية التامة ، لكنه في الحقيقة كان يخفي تاييده للقوتلي . اما الجبهة الدستورية المؤلفة من منير العجلاني وسهيل الخوري وبعض نواب العشائر وفرزت الملوك،ممن ثبت بعدئذ اتصالهم بالعراق،فاعلنت تاييدها للقوتلي.

اما الكتلة الديموقراطية ، فقد انسحـب منها رسميا اسعد هرون ونوفل الياس وحسن الاطرش وفائق منان وغيرهم ، بحيث لم يبق من النواب الموالين لي سوى خمسة عشر او ثمانية عشر نائبـــا .

وفي اليوم التالي اعلن حزب الشعب ان المصلحة العامة تقضي بان لا يرشح احدا من اعضائه للرئاسة . على ان منير العجلاني اعلن ان حزب الشعب يدعم القوتلي ، وذلك في الحفلة التي اقيمت باسم المزارعين . ولم يكذب حزب الشعب هذا القول .

ولحق بالقافلة الجماعة التي كانت التفت حول الشيشكلي باسم حركة التحرير ، فاعلنت ايضا تأييدها للقوتلي .

ولم يبق بين كتل المجلس واحزابه سوى حزب البعث والكتلة الديموقراطية اللذين اعلنا تأييدي . وكذلك فعل النائب الشيوعي السيد خالد بكـداش .

وعقدت في ابهاء مجلس النواب اجتماعات عديدة قصد فيها حمل حزب البعث والديموقراطيين على الرجوع عن تأييدي ، تحت ستار السعي للتفاهم على مرشح واحد . لكن اصرار كل نائب على مرشحه فشل هذه الاجتماعات .

وبينما كنا مجتمعين في مركز الكتلة الديموقراطية ، هتف لي الزعيم شقير قائلا : « ارايت هذا الكذاب ؟ » فاجبته : « ايهم ؟ » فقال : « اسعد هرون . فانه يعمل ضدك . » فاجبته ، « ليس هو الوحيد بين الذين كنا نحسبهم معنا . » فاجاب : « لا بأس ، استمر في النشاط . فلم نفقد الامل ! »

شقير يستمر في مخادعتي وتشجيعي للبقاء في المعركة

وظل شقير هكذا يخادعني حتى آخر لحظة . وقد فكرت كثيرا في السبب الذي دعاه الى هذه المواربة والتظاهر بتأييدي ، ليلة كانت الامور قد توضحت بشكل لم يعد معها مجال للشك في نجاح القوتلي . فادركت ، وايدني في هذا الكثيرون ، انه كان يرمي بذلك الى عدم انسحابي من الترشيح . اذ خشي ، ان فعلت ذلك ، ان يلتف من كانوا يؤيدوني حـول ناظم القدسي ، او اي عضـو من حزب الشعب ، ويقنعوه بترشيح نفسه . وفي هذه الحالة يحصل هذا المرشح على تأييد حزب الشعب ، واعضاؤه ٤٧ نائبا ، وحزب البعث ، واعضاؤه ١٧ ، والكتلة الديموقراطية ، وتجمع ٢٠ نائبا ، والجبهة الدستورية ، وفيها ما لا يقل عن ١٥ نائبا ، بحيث تتألف ليلة الانتخاب كتلة جديدة من النواب يبلغ عددها مئة نائب ، تستطيع

فرض ارادتها واختيار مرشح غير شكري القوتلي . ولم يكن ذلك في صالح المصــــريين والسعوديين وضباط الجيــش . فاختار شقير ، بالاتفاق مع هؤلاء ، سبيل مخادعتي حتى لا اقوم بحركة التفاف فاقضي على كل حساباتهم ومساعيهم . وليراجع القارىء في مطلع هذا الفصل قول شقير لي بأنهم لا يوافقون اطلاقا على ان يتسنم الرئاسة احد من حزب الشعب .

وقد زارنا ، ونحن في الكتلة ، اكرم الحوراني وصلاح البيطار والحا علي في عدم الانسحاب . وقالا ان الامــل ما يزال قائما في استجلاب بعض النواب ، وان النجاح ، اذن ، محتمل . ولست ادري اذا كانا على تفاهم مع شقير ، او ان تشبثهما كان بقصد ان لا يكون انتخاب القوتلي بالاجماع .

وتقرر في نهاية الاجتماع الذي دام الى ما بعد نصف الليل ان نستمر في المعركة ، بدون تراجع .

وهتف لي ، في اثناء الاجتماع ، النائب فيصل العسلي ، وكان من المؤيدين ، قائلا انه مضطر الى السفر صباح الغد الى بيروت ، ولذلك لا يستطيع حضور جلسة الانتخاب . فاجتمعت اليه فورا وسألته عن السبب الحقيقي ، فلم يشأ المصارحة . لكنني فهمت انـــــه يساير جماعة السعوديين وغيرهم ، ممن لهم عليه فضل انتخابه نائبا . فأكدت عليه ضرورة عدم التخاذل ، واننا اذا خسرنا معركة الغد ، فلا يعني ذلك اننا بارحنا الساحة . فالحياة عراك مستمر ، فيوم لك ويوم عليك ، وانتهى اجتماعنا الى وعده لي بعدم السفر . وقد وفى به ، واظنه انتخبني .

وقبل ان اسرد وقائع جلسة الانتخاب ، اريد ان اؤكد انني في اثناء كل المدة التي سبقت الانتخاب لم اجتمع ولم افاتح احدا من حزب الشعب ولا من الحزب الوطني ولا من الجبهة الدستورية ، ولم اسع لحمل اي نائب على ترك جماعته والعمل معي . وكان هذا خلافا لما قام به اخصامي من المساعي المختلفة لسحب كل نائب من جماعتي الى الطرف المقابل ، تلك المساعي التي لم تقتصر على الاقناع بافضلية القوتلي ، بل بوسائل اخرى ، ارى من الافضل لسمعة الحياة النيابية عندنا الا اسرد تفاصيلها .

وفي الساعة العاشرة من صباح الخميس ، في السابع عشر من آب ، افتتحت جلسة مجلس النواب بحضور ١٣٩ نائبا . وعني نواب حزب الشعب والحزب الوطني بأن يجلس اثنان منهم الى جوار

كل نائب يشتبهون بأنه معي . وحرصت على عدم الجلوس في مقعد الوزارة ، بل في المقعد الذي اعتدت الجلوس عليه كنائب . وقسم الرئيس النواب قسمين ، قسم اليسار وهو المؤلف من نواب حزب البعث وحزب الشعب وبعض نواب الكتلة الديموقراطية والمستقلين والكتلة الدستورية ، وقسم اليمين وهو جميع نواب الحزب الوطني والعشائر والكتلة الدستورية وبعض الديموقراطيين والمستقلين . وبدأ كل نائب يلقي بورقته في الصندوق الموضوع على منبر الخطابة ، على حسب ترتيب اسمه الهجائي . وفتح صندوق اليسار فحزت فيـــه (٢٨) صوتا ، وحـــاز القوتلي (٤٥) صوتا . امـــا صندوق اليمين ، فكان نصيبي فيه (١٤) صوتا ، ونصيب القوتلي (٤٤) صوتا . وجاءت نتيجة الدورة الاولى هكذا : القوتلي (٨٩) صوتا ـــ العظم (٤٢) . ووجدت خمس اوراق بيضاء ، واعتبرت ثلاث اوراق باطلة . فأعلن الرئيس ان احدا لم يحز على اكثرية الثلثين ، ولذلك فهو يؤجل الجلسة نصـــف ساعة لاجراء الدورة الثانية .

وقد تألم مؤيدو القوتلي من ان مرشحهم لم يفز بالدورة الاولى كما كانوا يظنون ، فنشطوا في الاروقة لاكتساب اصوات جديدة . اما انا ، فجلست في البهو الكبير مع زملائي المؤيدين . وسألتهم اذا يوافقون على اعلان انسحابي . لان النتيجـــة ظهرت منذ الدورة الاولى . فاصر الحوراني علي في الاستمرار ، رغم النتيجة المعلومة منذ الآن . وخاف مُخائيل اليان واقرانه ان يحدث ، في هذه الفترة ، تقارب بيننا وبين جماعة رشدي كيخيا ، فنتفق معهم على شخص ثالث ، وبذلك يفشل القوتلي . ولكننا لم نكن في هذا الوادي ، اذ اننا لم نكن نستهدف مخاصمة شخص القوتلي . فهو ورشدي كيخيا وناظم القدسي في نظرنا سواء ، من حيث الاتجاه السياسي . ولذلك لم يخطر في بالنا ان ندبر مؤامرة في تلك المرحلة المتأخرة .

ثم انتهت الاستراحة وعاد النواب الى مقاعدهم . وبدىء بالتصويت ، فكانت النتيجة ان نال القوتلي ٩٢ صوتا ونلت انا ٤١ صوتا ، اي ان اصوات القوتلي زادت صوتين عن الدورة الاولى . اما اصواتي فنقصت صوتا واحدا هو صوت السيد رئيف الملقي الذي غاب عن الدورة الثانية . فأعلن الرئيس ناظم القدسي فوز شكري القوتلي برئاسة الجمهورية ، وقال ان ولايته ستبدأ في اليوم السادس من ايلول ١٩٥٥ . فصفقنا جميعا ، بدون استثناء . ثم

هنا القدسي القوتلي بهذه النتيجة وتمنى له التوفيق . فطلبت الكلام والقيت كلمة مختصرة هذا نصها :

« اريد ان اقدم لحضرات الزملاء شكري الصميم للثقة التي وضعوها في ، فكتبوا اسمي على قوائم الانتخاب . وانني ، من جهة ثانية ، ارجو للبلاد الهناء والسعادة في عهد الرئيس الجديد ، كما ارجو ان يعتبر هذا التزاحم بين شخصين تنشيطا لحياتنا الدستورية الديموقراطية . واني ارجو لهذا المجلس الكريم التوفيق في عمله . والله تعالى يحفظ سورية وشعبها والعرب اجمعين . »

فصفق النواب لهذه الكلمة . وطلب احدهم تسجيلها حرفيا ، فاعلن الرئيس انها ستسجل كما هي . ثم اثنى علي ثناء شكرته عليـــــه .

ثم توجه الموكب المؤلف من اعضـــــاء مكتب المجلس ، ومن اعضاء الوزارة ، الى دار الرئيس الجديد . فاستصحبوه الى القصر الجمهوري ، حيث زار الرئيس الاتاسي وتبادلا التهنئة والشكر .

اما انا فعدت من المجلس رأسا الى داري في دمر ، حيث وافاني رفاقي النواب . وبحثنا في هذا الانتخاب وملابساته حتى وقت متأخر .

وهكذا تمت انتخابات الرئاسة . لكن الرئيس لم ينعم بها طول المدة المحددة لها ، بسبب اعلان الوحدة وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

على اثر انتهاء معركة انتخاب رئاسة الجمهورية وعدم نجاحي فيها ، رايت عدم انتظار تاليف الوزارة الجديدة لكي انسحب من العمل الوزاري الذي لم اعد احتمله مع الرئيس صبري العسلي . فكتبت رسالة الاستقـــــالة واردت توجيهها مباشرة الى رئيس الجمهورية ، متخطيا بذلك نصوص الدستور . لكن اصدقائي الحوا علي في عدم اظهار ما يمكن ان يفسر بالحقد والزعل . فمزقت كتاب الاستقالة ، لكني اعتكفت في منزلي بدمر ، استقبل الكثيرين ممن بقي في صدورهم شيء من الوفاء .

وكان بين الزائرين السيد صبري العسلي نفسه . فقد جاء يعتذر عما بدا منه من تقلب . فذكرته بحديثه لي ، اثر تاليف وزارته وتأكيده انه لن يزاحمني على رئاسة الجمهورية . وعتبت عليه عدم ثباته في مرافقتنا عليه قبيل الانتخاب ، وهو ان نترك للمؤيدي الوزارة

من بعثيين وديموقراطيين ومستقلين امر الاختيار بينه وبيني والعمل على معارضة اي مرشح آخر . وقلت له : « لو نفذت الاتفاق ، فلعلك كنت انت اليوم رئيس الجمهورية ، لا القوتلي . » فصار يتأوه ويضرب يدا بيد ويعلن سخطه على مخائيل اليان الذي « طيرها من يده » على حد تعبيره . واكد انه ، على الرغم مما حدث ، فهو محب لي ، مقدر وطنيتي ومقدرتي كرجل دولة على تسيير شؤون البلاد الخارجية والداخلية والاقتصادية ، اكثر من اي شخص آخر . وصار يلعن السياسة التي تبعد الكرسي عن الاكفاء وتعطيه من تفرضه الحزبيات . فقلت له : « اني ، والله ، غير آسف على عدم نجاحي ، لكنني حائر فيكم ، معشر الحزب الوطني ، كيف قبلتم ان تنحروا انفسكم بيدكم . فالغد قريب ، ولن تلجوا باب الوزارة . فسيحتكرها حزب الشعب ومناصـــروه ، وستبقون انتم على الابـــواب . »

وعاد العسلي الى تنهداته ، وتأوهاته ، وصب اللعنة على من كان السبب . واشفقت عليه ، لانه كان متألما جد التألم مما كان يعتقد انه افلت من يده . وفاته ان الزعيم شقير لم يكن ليسمح له على اي حال ، بتسنم الرئاسة . ذلك لانه والمصريين والسعوديين كانوا يعلمون انه ورشـــدي الكيخيا وناظم القدسي ضالعون مع ساسة العراق ، منذ وقت بعيد .

وفي مساء ٢٥ آب ، اقام الرئيس هاشم الاتاسي حفلة عشاء كبرى لتوديع اعضـــاء السلك الدبلوماسي ، فعزمت على عدم حضورها . الا ان اصدقائي اصروا علي بحضورها كوزير للخارجية. اذ لا يناسب امام الاجانب ان يظهر انشقاقنا ، حتى في الدعوات الى تناول الطعام . فنزلت عند رغبتهم وحضرت المأدبة واظهرت ما كنت اشعر به من نسيان ما حدث . واسترسلت في العناية بالضيوف كأنني باق على راس وزارة الخارجية مدة طويلة . وعندما انتهت الحفلة تقدمت الـــى الاتاسي الذي كنت منقطعا عنه اشهرا عديدة وصافحته مودعا وقائلا : « ارجو لكم ، يا فخامة الرئيس ، صحة جيدة وسعادة اكيدة . » فهز يدي ولم يجب حتى بالشكر .

وفي منتصف الليل ، شعرت بألم في صدري كالذي شعرت به قبل سنة . وتأكدت انها علائم الذبحة الصدرية ، عاودتني على اثر الاعياء والتوتر العصبي . فاستدعيت الاطباء فورا ، فأعطوني بعض العلاجات واوصوني بعدم الحركة ، بل حتى بعدم التكلم .

وهكذا اقعدني المرض في الفراش مدة شهر ونصف ، زارني في اثنائها جمع عديد من الاصدقاء والنواب والموظفين والسفراء . ولم يبخل علي ، حتى بالسؤال عن صحتي ، سوى الرئيس الاتاسي.

اما القوتلي فبعث بمرافق الرئاسة مستفسرا فشكرته . واوفد الرئيس عبد الناصر طبيبا مصريا كان يصطاف في لبنان ، ففحصني . ثم ابرقت للرئيس المصري برقية شكر وتقدير للطفه .

ولم اعبأ بتوصية الاطباء لي باقلال الكلام وعدم اجهاد النفس ، فصرت استقبل النواب الديموقراطيين واوصيهم بأن يشترطوا على الوزارة الجديدة ، للاشتراك فيها او لمنحها الثقة ، ان تتعهد بانجاز دراسة الميثاق الثلاثي وبتوقيعه .

وفي الثلاثين من آب اقصي الصاغ صلاح سالم عن الوزارة وغاب عن الميدان . وكاني كنت على موعد معه في ترك اعباء العمل الرسمي ، بعد اثني عشر يوما على الضبط .

وبالرغم من ان سلطات رئاسة الدولة لم تكن قد انتقلت بعد الى القوتلي ، فقد باشر الاستشارات لتاليف وزارة جديدة تتسلم الحكم يوم اعتلائه منصب الرئاسة . وكان في مقدمة من فاتحه بتاليف الوزارة هو ناظم القدسي . واظن ان هذا التكليف ما هو الا تغطية للخطة المبيتة مع مصر والسعودية والاركان ، او لعله تظاهر تجاه حزب الشعب برد الجميل اليه لانتخابهم اياه .

واصدر حزب البعث بيانا يعلن فيه ان الائتلاف غير ممكن بين التقدمية والرجعية . ولذلك فهو سيلتزم المعارضة البناءة .

وقبل ان يتسلم القوتلي سلطات الرئاسة بيوم واحد ، اعلن القدسي اعتذاره عن تاليف الوزارة . اما حزب البعث ، فاعلن عدم قبوله الاشتراك في اية وزارة ، بينما اعلنت بقية الاحزاب والهيئات استعدادها للاشتراك . وبعد ان قبض الرئيس بجد على زمام مهمته ، كلف سعيد الغزي بتاليف الوزارة ، لكنه اعتذر في اليوم التالي ، فاستمرت الازمة . واستدعى الرئيس ممثلي الاحزاب والكتل والهيئات الى القصر الجمهوري ، فاشترط الحوراني الاتفاق على ميثاق قومي قبل البحث في تأليف وزارة . وصرح ناظم القدسي بأن العقبة في سبيل تاليف الوزارة هي السياسة السورية على الصعيدين العربي والدولي . وهكذا فضح حزب الشعب ، بلسان احد زعمائه البارزين ، الحقيقة التي كان يجهد في اخفائها ، وهي ان هذا الحزب مناوىء للسياسة العربية والدولية التي كانت شعار

الحكومة السابقة .

وفي اليوم الثالث عشر من ابلول تجدد تكليف الغزي ، فاختلف ممثلو حزبي الشعب والوطني على عدد المناصب الوزارية الذي سيخصص لكل منهما . فالاول طلب عددا متناسبا مع عدد نوابه ، والثاني طالب بالمساواة في عدد المناصب . وهكذا فشلت مساعي جمع الحزبين في وزارة واحدة . لكن في المساء اعلن تاليف الوزارة على النحو التالي :

الغزي يؤلف وزارة لا يتمثل فيها حزب الشعب والحزب الوطني

الغزي للرئاسة والخارجية ، العجلاني للعدلية ، حسن الاطرش وزير دولة ، نظام الدين للاشغال العامة ، برمدا للدفاع ، بوظو للاقتصاد ، حومد للزراعة ، بدوي الجبل واسعد هرون وزيرا دولة ، الانطاكي للمالية ، مأمون الكزبري للمعارف ، عبد الحسيب رسلان للداخلية ، الدكتور عبدو للصحة .

وعلى اثر ذيوع هذا النبأ ، هرب بعض الوزراء من بيوتهم ولم يعد يعثر لهم على اثر . اذ كانوا غير راضين عن الوزارة المخصصة لهم . وكان في جملتهم علي بوظو الذي اعلن سخطه على تخصيصه بوزارة الاقتصاد ، بينما هو يطمع بالداخلية . وسرت موجة من الاستهزاء بالشكل الذي بدا به الدور الرئاسي الجديد اعماله .

وبعد يومين صدرت مراسيم بتعديل الوزارة ، فأصبح ميرزا للزراعة ، وعلي بوظو للداخلية ، وحومد للمالية ، والانطاكي للاقتصاد . وهكذا تألف الكيان الحكومي الجديد هزيلا غير منسجم مع رغبات الامة واتجاهها .

وفي التاسع عشر ، القت الحكومة بيانها الوزاري . وجاء فيه ان سياستها العربية هي ان تكون عامل وئام وسلام بين شقيقاتها الدول العربية ، وان تدعم الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك ، وان تستأنف المباحثات حول مشروع الميثاق الثلاثي ، على ان تكون هذه المباحثات اساسا لميثاق عربي يشمل جميع الدول العربية الراغبة في الانضمام اليه ، شريطة ان لا تنتقل التزاماتها حيال الدولة الاجنبية الى الدول العربية المشتركة فيه . وعلى سبيل الترضية والتمويه ، اعلن البيان ان لا مصلحة لسورية في الانضمام الى الحلف التركي — العراقي ، ولا الى اي حلف اجنبي .

ويتضح مما جاء في البيان انه صرف النظر نهائيا عن توقيع الميثاق على الشكل الذي تقدمت به مصر . ولست ادري كيف

قبلت مصر هذا التراجع ، بينما كانت تلاحق حكومتنا ملاحقة يومية ملحة في توقيعه ، دون ان تقتنع بأن حشر مجلس الوزراء بين التوقيع ورفضه سيؤدي حتما الى استقالة الحكومة ، بسبب انسحاب الحزب الوطني منها . ثم عملت مصر على ابعـادي عن رئاسة الجمهورية وترشيح القوتلي ، فلم تصل الى هدفها رغم نجاحها في الانتخاب الرئاسي .

اما الحكومة فنالت ثقة مجلس النواب . اذ منحها الثقة ٨٩ نائبا مقابل ٣١ واستنكاف ٣ . وكان عدد الاصوات الموالية يقارب عدد الاصوات التي انتخبت القوتلي ، مما يـدل بوضوح على ان الجبهة بقيت هي نفسها .

الفصل الحادي عشر

الازمة بين سورية وتركيا

على اثر عقد الميثاق التركي ــ العراقي ومجيء الصاغ صلاح سالم الى دمشق والمباحثات التي دارت بين الحكومات العربية وانتهت بصدور البيان المشترك المصري ــ السوري ــ السعودي وبدء المفاوضات لعقد ميثاق بينها ، تضافرت جهود الحكومتين العراقية والتركية مع جهود بريطانيا والولايات المتحدة على معارضة الموقف الجديد المهدم لاحلامهم . فبدأت كل واحدة من جهتها تعمل كل ما بوسعها وبشتى اساليب التهديد والتحذير . وعمدت الى اجتذاب طبقة معينة من رجال السياسة السوريين ، من نواب وغير نواب ، بمختلف وسائل الاغراء ، كما اخذت تمول بعض الصحف السورية التي داب اصحابها على ايجار عواميد جرائدهم مثلما تؤجر لوحات الاعلانات في الطرق وعلى الجدران . وفعلت ذلك بسخاء غير معهود ، فاشترت ضمائرهم واقلامهم وجعلت منهم ومن بعض السوريين الذين أحبوا المال حبا جما حلقات تجتمع صباحا في غرفة مخائيل اليان بفندق امية الجديد وتأخذ منه التوجيهات ، ثم تقبع في زوايا نادي الشرق ، حيث كانت رؤوس افرادها تكاد تلامس رؤوس الوزراء المفوضين الاجانب (وعلى الاخص ممثلا تركيا والعراق) . وكان يذهب البعض منهم الى بيروت ، حيث يتناولون من السامرائي ، الملحق العسكري العراقي ، اجور تبعيتهم لدولته . ثم ينفثون سمومهم على صفحات الجرائد وفي المنتديات والاجتماعات العامة والخاصة . وكان البعض منهم يأتي الى ابهاء مجلس النواب ليتصل مع الزمرة التي اكتشف امرها والتي كانت مؤلفة من منير العجلاني ، ومخائيل اليان ، ومجد الدين الجابري ، وعدنان الاتاسي ، وفيصل العسلي الذي انضم اخيرا اليهم ، وفرزت الملوك ، وفيضي الاتاسي ، وسهيل الخوري وبن مهيد من شيوخ العشائر .

موقف الكيخيا والقدسي وحملة السباب والشتائم

اما عن زعيمي حزب الشعب ، رشدي كيخيا وناظم القدسي ، فكان الاول ، حسب عادته ، يعمل خلف الستار ولا ينبس ببنت شفة ، مع انه كان اللولب المحرك الذي لا يجـرؤ منتسب لحزب الشعب على الخروج قيد انملة عن الحدود التي يرسمها . وكان ناظم القدسي ضعيف الارادة بطبعه ، خلق لتلقي الاوامر لا لاصدارها ، فكيف يقدر على معارضة زعيمه الكيخيا ؟ زد على ذلك خوفه . اذ كانت فرائصه ترتعد كلما قرأ في الجرائد البرقيات التي تذيعها الوكالات المغرضة عن حشد الاتراك جيوشهم على الحدود السورية . فكان يأتينا مرعوبا قائلا : « حلب ! حلب ! لا تبعد عن الحدود التركية سوى خمسين كيلومترا . » فكنا نطمئنه على بلده ، مؤكدين ان الشر بعيد عنها . وهكذا كانت الحملات الصحفية على الحكومة ، وعلي بصورة خاصة ، لا تكتفي بمعارضة سياستنا واعمالنا ، كما يحق لكل فرد ان يعمله في ظل الانظمة الديموقراطية . لكن اولئك المأجورين كانوا لا يتورعون عن ملء مقالاتهم بانـــواع السباب والشتائم الرذيلة ، وعن مس الشعور وجرح العواطف في حياة اخصامهم العامة والخاصة . وكانت طبيعتهم تقذف مـــن عناصر تكوينها ما يسعون للطخه على جبين كل واحد سار عـلى النهج القومي البريء . وظنوا هم واسيادهم ان هـــذا الاسلوب من التشنيع بالزعماء السياسيين يبعد الناس عنهم ، فيحلون هم محلهم في الزعامة وقيادة الراي العام . وبذلك يوجهونه الوجهـــة التي ترضي المستعمرين وتتفق مع سياستهم . الا ان الوعـي القومي الوثاب ظل متمسكا بالزعماء الاحرار ، وسائرا الى جانبهم غير عابىء بالاقذار التي كان اولئك المأجورون يملأون افواههم بها ثم يقذفونها على خصومهـم السياسيين . ولم تمض فترة طويلة حتى كان منهم السجين المحكوم بالاعدام فعفوت عنه ، كما كان منهم الطريد الهارب الى تركيا او العراق او لبنان ، حيـث يتناول المرتب الشهري الذي كان يجود عليه به من دفعه الى الخيانة والتآمر على بلاده .

اما نصيـــب تركيا من حملات التهديد التي رسموا خطوطها وتوازعوا العمـل لادراك ثمراتها ، فكـــان ما تردده الصحف الـــتركية عن ما تكتبه الصـحف السورية . ولم نحسب لهذه الحملات اي حساب ، لان حصيلـة تلـك المقالات التركية لم تكـن تنتشر في غير الاراضي التركية ، وذلـك لجهل الجوار قراءة الكتابة التركيـــة الحديثـة .

واما المجهود الرسمي ، فبرز في اول مذكرة سلمني اياها القائم باعمال المفوضية التركية بدمشق ، في السابع من آذار ، فاذا هي مملوءة بالطعن في مصر وبالصاغ سالم ، وبساسة مصر وقادتها الآخرين الذين اتهمتهم بانهم يعتبرون انفسهم ابطال استقلال العالم العربي ، بينما هم يهدفون من وراء ذلك الى اخضاع هذا العالم الى سيطرتهم واهوائهم . ونظرا لان النشاط غير المشروع الذي تبذله مصر موجه ضد الحلف العراقي - التركي وضد تركيا نفسها ، فان الحكومة التركية مضطرة الى ان تبذل جهدا معاكسا في هذا السبيل . وبما ان البيان المشترك السوري - المصري لا يمكن ان يكون له سوى معنى واحد ، وهو ان سورية مساهمة ايضا في نشاط مصر ، وانها خاضعة لسياسة معادية تبعتها حكومة القاهرة ضد تركيا . وهذا الموقف يحمل الحكومة التركية على اعادة النظر في سياستها حيال سورية .

واستقبلت القائم بالاعمال المذكور واوضحت له اننا محايدون ولا نعمل على مناواة اية دولة ، ولا سيما تركيا الجارة . وافضيت له بكل ما اعتقدت انه يوحي بالاطمئنان الى ان ليس لنا عداوة مع تركيا ، واننا لا نكن لها الا شعورا طيبا باعتبارها بلادا مجاورة لبلادنا .

نص المذكرة التركية وملاحظاتي عليها

ويظهر ان هذه التطمينات لم ترق لحكام تركيا . وظنوا انها تعبر عن الشعور بالضعف والتخاذل امامهم ، فاردفوا مذكرتهم الاولى بمذكرة ثانية ارسلها الي القائم بالاعمال في ساعة متأخرة من الليلة التي كنت عازما على السفر في صباحها اللاحق الى العراق على رأس وفد حكومي . وقبل ان اتسلم المذكرة ، استمعت الى حديث الممثل التركي . ثم وعدته بدراستها واعطائه الرد عليها .

ولكي اعطي صورة قريبة عن هذه المذكرة ، بلهجتها المتعالية المتكبرة وفظاظة الفاظها الدالة على سوء نية واضعيها ، لا بد لي من ايراد بعض فقراتها :

ان هناك نقطتين تهمان تركيا :

١ - ان الميثاق السوري - المصري يهدف الى عزل تركيا عن العالم العربي .

١ - تتعهد سورية بموجب هذا الميثاق بان تضع بين يدي مصر مصيرها وسياستها . ومصر ، بروحها المتطبية بصورة عامة ، وببغضائها لتركيا بصورة خاصة ، قد عكرت هدوء كل منطقة الشرق الاوسط . وهذا لا يمكن لتركيا التغاضي عنه .

ان اعتبار الحلـــف التركي ـ العراقي وسيلة تهدف فقط الى اعداد واستخدام العراق ضد هجوم سوفييتي امر يعني ان تركيا لم تكن حسنة النية عندما عقدت حلفها مع العراق .

ان الحكومة التركية ترفض بشدة هذا الادعاء الباطل . اذ يجب ان لا يغرب عن البال انه لولا وجود التدابير ، امثال الحلف العراقي ـ التركي الذي وصلت ببعضهم الجرأة على القول بانه لن يضع كل امكانيات تركيا والعراق في حالة اعتداء اسرائيلي ، لكان محو سورية من الخارطة الجغرافية قضية ايام ...

اما فيما يتعلق باقتراح معاليكم الهادف لاقامة علاقة تعايش بين الحلف العراقي التركي والميثاق السوري ـ المصري ـ السعودي ، فان حكومتي ترى في هذا الاقتراح تضاربا واضحا مع الميثاق المقترح الذي حللنا طبيعته وماهيته سابقا . ونعتبر كلامكم بهذا الشأن كرد سريع مؤات للتخلص من المأزق .

وامام هذه التأكيدات الواضحـــة ، فان من راي حكومتي ان ضمانة الصداقة لتركيا التي اعرب عنها معاليكم خلال اجتماعنا والتي اعربتم عنها في تصاريحكم العامة ، ليست غير متلائمة فحسب مع روح الميثاق السوري ـ المصري ـ السعودي المقبل ، بل انها تشكل سخرية من التفهم البشري تفصم عرى حدود الصبر كلها ...

وان حكومتي ستعيد النظر في سياستها وفي موقفها حيـــال سورية المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية . وهذا ما يحمل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل معاد لها .

١٣ آذار ١٩٥٦

وبعد ان حلقت بنا الطائرة السورية نحو بغداد ، اخرجت هذه المذكرة من حقيبتي وبـــدأت قراءتها . فكان العجب والاستغراب في نفسي يمتزجان بالاشمئزاز والاستخفاف .

فتركيا تتهم الرئيس عبد الناصر وحكومته ببغض تركيا وبتعكير هدوء الشرق الاوسط ، والرئيس المشار اليه نشر كتابا كال فيه المديح بسخاء لتركيا ، وعلق على صداقتها اكبر الآمال .

اما قيامه بالثورة المصرية وجهده لدعم فكرة القومية العربية ، فهل هذا تعكير للشرق الاوسط ؟ هذا صحيح اذا فهمنا العكس ، وهو انه عمل على تصفية الجو وتبديد السحب التي كان ينشرها الاستعمار فوق الربوع العربيـــة .

واما القول بأن الحلف التركي ـ العراقي حمى سورية من الاضمحلال ، وان لولاه لكان محوها من الخارطة الجغرافيـــة قضية ايام ، ففيـــه كل اللؤم والكذب . فسورية لم تكن معرضة للزوال الا بفعل الاستعمار وعملائه ساســـة العراق والاردن وبفعل ربيبته

اسرائيل . فمتى وقفت تركيا لصد عدوان يهودي على بلادنا ؟ ومتى عارضت العراق في سعيه لضم سورية ؟ واما محو سورية من الخريطة ، فأمر لا يقدر عليه ساسة الاتراك المغرورون وحتى ساسة بريطانيا وفرنسا وامريكا . وقد برهنت الحوادث التالية كيف ان هاتين الدولتين ، ومعهما اسرائيل ، ارتدتا شر ردة عن اراضي مصر ولاذتا بالفرار امام دفاع اهل مصر وتضامن جميع دول العالم ووقوفهما ضد المعتدي واجبارهما له على التراجع رذيلا مقهورا . وهذا المصير كان من نصيب الاتراك لو انهم جرؤوا على العدوان المسلح على حدودنا الشمالية . لكنهم كانوا يعلمون ان اية حركة عسكرية تبدو منهم ضدنا يتبعها حركات عسكرية ضد حدودهم الشمالية . ولذلك كانوا كالاولاد الصغار قليلي التهذيب الذين يهربون امام احد الناس ويلتفون اليه ويشتمونه ويقولون له : « تعال ... نريك ! » وعلى اي حال ، فما جاء في هذه المذكرة بهذا الصدد ان دل على شيء ، فعلى قلة ذوق صاحبها على الاقل .

اما ما سبق ان قلته للقائم بالاعمال ، وهو ان بامكان الميثاقين التركي ـ العراقي ، والسوري ـ المصري ـ السعودي ، ان يجدا سبيلا للتعايش بدون تناحر اذا خلصت النوايا ، فاعتبره الاتراك الاذكياء سعيا للتملص من مأزق القيت نفسي فيه ! وفي هذا ما فيه ايضا ، من تعارض مع الاساليب المعتادة في لغة المذكرات الدبلوماسية . وكذلك قولهم بانني اسخر منهم واستخف بعقلهم عندما انادي برغبتي في الحفاظ على روح الصداقة بين الشعبين السوري والتركي .

وقد ختمت المذكرة بعبارة التهديد التي الف الاتراك اطلاقها نحونا في اقوالهم الرسمية وفي لغة جرائدهم ، كأنهم خروشوف او بولغانين ينذر ويتوعد ، وكأن جرائدهم من عيار البرافدا والازفستيا .

وكانت ردة الفعل الفورية عندي ان ارسل الى الامير كاظم الجزائري ، وزيرنا المفوض في انقرة ، برقية تحمل جوابا قاسيا على لهجة المذكرة التركية . لكنني قلت في نفسي انهم يريدون اخراجنا عن خطة الاعتدال التي سلكناها حتى الآن ، وانهم يريدون اضعاف اعصابنا واثارة غضبنا لنرتكب خطأ يتمسكون به . فخير وسيلة لاظهار متانة اعصابنا هي ان لا نتورط في حديث يدل على ان اعصابنا افلتت من قيادة تفكيرنا الرزين . وهكذا عمدت الى تأجيل الجواب المفصل ، ريثما تهدأ اعصابي . ثم كتبت صورة برقية الى ممثلنا في تركيا ابرقتها الى الخارجية بدمشق فور وصولي الى بغداد . وفي هذه البرقية

بلغته ان القائم بالاعمال التركـــي زارني ثم بعث الي بمذكرة تاخر تسليمها لي بسبب عدم انجاز ترجمتها الكاملة . ثم طلبت الى وزيرنا ان يبلغ الخارجية التركية اننا ندرس مذكرتها . ولكن لا بد لنا من ابداء عدم ارتياحنا لما جاء فيها ، سواء من حيث الموضوع او من حيث اللهجة التي لا تأتلف مع قواعد المخاطبات بين الدول المستقلة . وقلت له ان يضيف الى ذلـك ان هذا لا يدعم الصلات الوديــة ، بل يعكر الجو في الوقت الذي تبدي فيه الحكومة السوريـــة اطيـب نواياها للحفاظ على صلاتها الودية مع تركيا ، وانني عند عودتي الى دمشق سابعث برد مفصل على المذكرة .

واظن ، بل اؤكد ، انـــه لم يكن بالوسع ان يكون جوابنا اكثر مرونة ، مع ما يجب ابداؤه لحفظ كرامتنا كدولة .

وقام وزيرنا المفوض ، حسب هذه التعليمات ، باعداد مذكرة توخى فيها ان تفــي بالغرض ، دون ان يكون فيها ما يؤخذ عليها ، وسلمها الى وزير الخارجيــة السيد كوبرولو ، مساء السبت في ١٩ آذار . وكانــت مقابلـــة الوزير لطيفـــة ومؤنسة ، فتسلم المذكرة المكتوبة باللغـــة الافرنسيـــة ، بعد ان استمع لقراءة ترجمـة برقيتي نفسـها . ولم يبدر منه امتعاض ، بل اعترف بان مذكرة حكومته كانت قاسية . ثم استمر الحديث بينهما طايا ناعما ، على حد تعبير ممثلنا في تقريره .

وفي اليوم التالي ، استدعي وزيرنا لمقابلة رئيس الوزراء عدنان مندريس وكان الى جانبه السيد فطين زورلو ــ الذي تسلم منصـب وزارة الخارجية على اثر ابعاد كوبرولو ــ وزير الخارجية نفسه . وكانت علائم الوجوم والتاثر بادية على وجوه الجميع . فاشـار رئيس الوزارة الى ورقـــة فوق المنضدة قائلا ان هذه المذكرة غير مقبولة . ولما ساله ممثلنا عما اوجب عدم رضائه ، اجابه : « انكم تبحثون عن العرف الجاري بين الدول المستقلـــــة ، فما شانكم ، اذن ، بتركيا والعراق ؟ لقد اعلنتم علينا وعلـــى العراق حربا شعواء في البيانات الرسمية ، وفي صحفكم بدمشق والقاهرة ، وفي اذاعاتكم . » فقال له ممثلنا بان هذه المذكرة ليست هي التي سيبعـث بها وزير خارجية سورية ، فلننتظرهـــا لنرى ما فيهـــا من تفصيل . فاجابه الرئيس : « ليكن ما يكون . اما هذه فليســـت مقبولة . » واسترسل قائلا : « ان الخطر محدق بنا هنـــا ، بينما انتم ماضون في الكيد لنا دون ان تتورعوا عن اظهار خصومتكم ونواياكم السيئة نحونا . لقد تلقينا

سفير سورية يقابل مندريس وصدور بلاغ تركي عن المقابلة

مذكرة شديدة اللهجة من اسرائيل . لقد اعلنتم انتم ومصر علينا حربا لا هوادة فيها ، ثم تدعون بحرصكـم على العلاقات العربية الودية معنـــا . »

فقال له وزيرنا بان ليس في جرائد سورية واذاعاتها اي طعن او تهجم عليهم ، وانهم ، لا شك ، يبالغون في الامر .

وقال الرئيس : « تصريـح وزير خارجيتكم الى جريدة لوموند الافرنسيـــة ، وانسياقكم مع الصاغ صلاح سالم كاف للتدليل على نواياكم العدوانيـة . . . انكم لم تبدأوا بهذه الحملات المغرضـة الا بعد ان اسقطتم وزارة السيد فارس الخوري . . . ان وزير خارجيتكم ذهب الى العراق ليؤلبه علينا . . انكم تضربون بالفأس علاقاتنا مع العراق . لقد نفذ الصبر ! (وصار يكرر كلمـــة الصبر ، الى متى الصبر ؟) لقد اشار وزير خارجيتكـم في احد تصريحاته الى قضيـة الحدود ، فأية حدود هي هذه ؟ هل يعني الاسكندرون ؟ (وهنا بلغ به الانفعال اوجه) اذا كنتم تعنون الاسكندرون ، فنحن نعني حلب. نعم حلب . واذا كنتم تريدون قطع العلاقات ، فنحن على استعداد . وليكن ذلـك ولنقفل الحدود . . . » ثم ناول سكرتير الرئيس المذكرة الى وزيرنا المفوض ، فنهض هذا الاخير معلنا انه يستأذن بالذهاب ليوفر على الرئيس هذا الانفعال،وانه سيبلغ حكومته ما تفضلوا به.

وعلق وزيرنا في تقريره على هذه المقابلـة بقوله انه لا يظـن ان مذكرته هي السبب في موقـف رئيس الحكومـة ، بل ان احداثا جديدة دفعته اليه . ولعل الاخبار الواردة اليهم من بغداد اقلقـت نفوسهـم .

وفي المساء اصدرت الحكومة التركية البلاغ الآتي :

كانت الحكومة التركيـة قدمـت مذكرة الى الحكومة السورية ، فقدم الوزيـر السوري الى وزارة الخارجيـة التركيـة جوابا عليها . ولما لم يكن الجواب حائزا للقبول ، فقد استدعى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس الوزير السوري ورد اليه ذلـك الجواب .

وبهذه المناسبة كان الاستمرار في موقف العداء وسياسة الخصومـة التي بدت ضد تركيا منذ اليوم الذي ظهرت فيه بوادر الصداقة التركية ـ العراقية من جهة ، وبناء على ان جواب سورية قد كتب ، من جهة ثانية ، بصيغة تعمدت فيها تجاهل الحقيقة ، وهي ان حكومـة سوريـة الحاضرة تستهدف الحكومة التركية بعدائها بدون سبـب

وبغير مناسبة ، فان هذا الوضع جعل العلاقات بين الدولتين تدخل في طور بالغ الجديـــة .

هذا ، وقد الهم الوزير السوري ما تقدم .

وكان وزيرنا السيد كاظــم الجزائري ــ قبل ان يصلنا تقريره المفصل الذي اقتبست منه وصف مقابلته لساســة الاتراك ــ بعث الي ببرقيــة يلخص المقابلــة ويطلـــب موافقتي على حضوره الى دمشق . فابرقت له بتلبية طلبه فحضر مسرعا .

وكنا امام هذا الحادث في موقــف حرج للغاية ، لا سيما اننا لمسنا روح التحرش والاستفزاز باديــة في موقف مندريس وتعابيره القاسية ، لا سيما تهديده المفضوح بالاستيلاء على حلب وادعاءه بانني طالبــت بلواء الاسكندرون ، مع ان التصريح الذي اشار اليه الرئيس التركي كان واضحا ، اذ ذكرت فيه بأن ليس بيننا وبين الإتراك من خلافات سوى على ارض متاخمة للحدود . ولم اقصد في الواقع اثارة قضية الاسكندرون ، اذ ان الوقت لم يكن ملائما ولا كانت روح التصريح ، بتوددها الى الاتراك تنسجم مع اثارة قضية هامة كهذه .

اما ما قصدته من امر الحدود ، فلا يعدو كونه اشارة توضيحية الى الخلافات التي تنشأ باستمرار بين اصحاب الاراضي السوريين والاتراك في الاراضي التــي يملكها كل فريق منهم في البلد المقابل . وكانت هذه المشاكل تحل دائما في اجتماعات دورية بين محافظ حلب ووالي مرعش التركي . وسواء اراد مندريس التحجج بهذه العبارة ، مفسرا اياها بانها قضية حدود ، وبالتالي قضية اسكندرون ، او انه لم يفهم ، على طيشه ، حقيقــة المراد ، فانه لم يستطع اخفاء نواياه ونوايا ابناء بلده المبيتــة تجاه حلــب والاراضي السورية المتاخمة لبلدهم . وفات مندريس انه ، بهذا التهديد والتلويح باحتلال جزء من الاراضي السورية ، قدم لسياستنا وموقفنا اعظم خدمة . اذ انه ، باظهاره مطامعه التوسعية ، ساعدنا علــى اكتساب عطف الدول المحايدة ، كما اعطانا حجــة لاقناع الاتحاد السوفييتي باننا فعلا ، معرضون للخطر ...

وفضح مندريس من جهة ثانية شعوره نحو حكومتنا وحكومة السيد فارس الخوري ، كما كشف طرفا من الستار الذي كان رجال حزب الشعب عندنا يتسترون به كذبا وتضليلا .

واما البيان الرسمي الذي اصدرته الحكومة التركيــة بعد الحادث ، فكان دليلا على ان السيد مندريس درس التاريخ العصري

واطلع على حادث البرقية المشهورة التي نمقها بسمارك لاثارة شعور الراي العام في المانيا وفرانسا ، ليسهل على الشعبين تقبل الحرب، وبالاحرى ليحملهما على الضغينة التي لا يزيلها سوى السلاح . فظن مندريس نفسه بسمارك العصر العشرين . لكن ذلك كان مهزلة واضحوكة .

وقد تقصد مندريس فعلا ان يثير غضبنا ؛ سواء برد المذكرة الذي يعتبر ادنى درجات الاهانة بين الدول ، او باللهجة العنيفة التي استعملها في حديثه مع وزيرنا المفوض . ولعله تذكر حادثة باي تونس وصفعته التي وجهها الى سفير فرنسا ، فاراد ان يستثير « مغربية » الامير كاظم الجزائري الاسم والاصل ، عساه يصفعه . فيعلن علينا مندريس الحرب ويقطف ثمرها باحتلال حلب، كما احتل الافرنسيون الجزائر في ١٨٣٠ .

كل هذه الامور كانت تدور في راسي ، فتتلاطم فيه النزعات الثائرة والهادئة . لكن التؤدة والروية تغلبتا اخيرا وانهزم فوران الدم . فبلغت زملائي الوزراء انني قررت استدعاء وزيرنا من تركيا وتبليغ ممثلها بدمشق احتجاجي البارد على موقف حكومته ، وانني لن افسح في المجال امام الاتراك ، ووراءهم المستعمرون ، ليتخذوا من اي موقف شديد حجة لهم لزيادة ضغطهم وايصال الامور الى حد لا يعود ضبطها واعادتها الى جادة الصواب سهلا .

وهكذا كان . فضبطنا اعصابنا الهائجة وتحملنا مغبة التظاهر بتقبل هـذا التحرش دون ردة فعـل قاسية . لكننا بذلك كسبنا المعركة على خصومنا ، بتركنا ساحة النضال التي ارادوا فتحها امامنا .

وعندما اجتمعت الى السيد مولوتوف في سان فرانسيسكو ، هنأني على موقف سورية في هذا الحادث ، واكد لي اننا صرفنا الخطر بحكمة وروية . وقال انه اتخذ هذا الموقف السلمي سبيلا لافهام حكومة انقرة ضرورة العزوف عن التحرش بدول مسالمة كسورية .

وفي اليوم الثالث والعشرين من اذار اذاعت الحكومة السورية بلاغا رسميا ذكرت فيه انها تلقت مذكرتين من الحكومة التركيـة واشارت الى الحادث بين وزيرنا المفوض وبين مندريس وعلقت عليه بانه لا يمكن ان يحيد حكومة سورية عن السير في طريقها ولا يؤثر على رغبتها في الاحتفاظ بالصداقة التركية .

الفصل الثاني عشر

العدوان الثلاثي على مصر

في مساء ١٦ تموز ١٩٥٦ دعوت الى العشاء في داري بدمر كلا من صبري العسلي وناظر الكيالي ومحمود رياض ، سفير مصر . وبينما نحن نتناول طعام العشاء ، كنا نستمع الى الخطاب الذي كان يلقيه جمال عبد الناصر بالاسكندرية . فلما بدأ يحمل على فرديناند دلسبس ويشرح وضع مصر تجاه قناة السويس ، شعرنا بان في الجو شيئا جديدا وهاما . وما ان اعلن الرئيس عبد الناصر تأميم القناة ، حتى اصفر وجه سفيره محمود رياض وقال : « رحنا ! » فقمت الى جانبه وصافحته بحرارة قائلا : «كلنا معكم ، مهما جرى . » وبدأ كل واحد منا يعلق على هذا الامر ، فاجمعنا على انه بداية ازمة عالمية ، وقى الله مصر وسائر الدول العربية شر نتائجها .

واخذت قضية تأميم القناة تتطور وتتدرج في الحدة والتأزم . وراحت الجرائد البريطانية والافرنسية تعكس ردة الفعل في لندن وباريز تجاه ما اسموه تحديا لهم ، وشرعت تطلق على الرئيس المصري نعوت الدكتاتورية والهتلرية وغيرها . وتحمس الشعب في كلا البلدين لمواجهة هذا التحدي بازالة عبد الناصر من الوجود .

ودعت الحكومة البريطانية بعض الدول التي اعتبرتها ذات مصلحة في القناة الى عقد مؤتمر في لندن ، فرفضت مصر الاشتراك فيه . ووقف شبيلوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفييتي ، يدافع عن موقف مصر ، بينما وقفت سائر الدول المجتمعة ضده . ثم تألف وفد برئاسة مندوب اوستراليا للاجتماع الى عبد الناصر ، فعقدت بينهما اجتماعات لم تسفر عن نتيجة ايجابية . ثم دعي مجلس الامن للاجتماع ، فدارت بين محمود فوزي ، وزير خارجية مصر ، ومندوبي بريطانيا وفرنسا مباحثات خاصة انتهت الى اتفاق .

لم تكن هذه المداولات لتشفي غليل المستعمرين الافرنسيين الذين كانوا ينقمون على مصر بسبب مساندتها الثورة الجزائرية ،

والمستعمرين البريطانيين الذين كانوا ناقمين ، هم بدورهم على مصر لانسحابهم منها وزوال نفوذهم فيها . وكان تأميم القناة هو النقطة التي طفح بها الكيل .

ولست في معرض ذكر تطورات القضية من الناحية المصرية او الاوروبية ، لان ذلك يدخل في مهام الذين يتولون تاريخ هذه القضية بتفاصيلها . الا اني اذكر ، باختصار ، ان البريطانيين والافرنسيين اصطدموا بمعارضة دولتين يستغرب المرء توافق آرائهما . وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . اما موقف هذه الدولة الاخيرة في معارضة المستعمرين ، فامر غير مستغرب . فهي تعمل على انقاذ الدول الصغيرة من براثن الدول الكبرى ذات المطامع الاستعمارية ، شأنها في ذلك كشأنها في الدفاع عن سورية وغيرها من الدول التي تعرضت للضغط الاجنبي .

اهداف السياسة الامريكية وعلاقتها بأزمة السويس

واما الولايات المتحدة فكان موقفها حائرا بين دولتين مشتركتين معها في الحلف الاطلسي ضد الاتحاد السوفييتي ، لا تريد اغضابهما او اضعاف نفوذهما العالمي ، وبين مساعدة مصر على نزع النفوذ البريطاني عن كاهلها لا لتحل بنفوذها محله — لان ذلك صعب وغير منطقي — لكن لتحظى بصداقة مصر طمعا في الاتفاق معها ، بشكل من الاشكال ، على ما يؤمن للولايات المتحدة ارضا غير معادية في هذه البقعة الاستراتيجية من الشرق الاوسط التي تسيطر على احد الممرين المائيين الى البحر الابيض المتوسط .

فسياسة الولايات المتحدة البترولية تتضمن السيطرة المباشرة، او عن طريق دولة صديقة كمصر ، على الممر البحري لناقلات الزيت في طريقها من البصرة والكويت والظهران الى البلاد الاوروبية التي تستهلك معظم النفط المستخرج في العراق والكويت والمملكة السعودية. كما تتضمن تلك السياسة الاحتفاظ بآبار النفط الموجودة في العراق وايران والتي تشترك في ملكيتها ، اضافة الى ملكيتها وحدها آبار السعودية .

ويدعي بعض المطلعين على خفايا الامور بان ثورة مصدق في ايران وتأميمه البترول لم تكن بريئة من الاصابع الاميركية التي عملت على سلب حقوق بريطانيا في منابع النفط في ايران . ويدللون على صحة اقوالهم بما ادت اليه تلك الثورة من تأسيس شركة جديدة لاستثمار النفط ، خصص قسم من اسهمها للشركات الاميركية . ويقول كاتب افرنسي بأن الاميركيين شجعوا جمال عبد الناصر على تأميم القناة

ووعدوه بحمايته من اي هجوم بريطاني — افرنسي ، وبأنهم ذهبوا في ذلك الى درجة بذل الوعود له بالمساعدة ، فيما اذا طالب بجزء من اسهم شركات البترول العراقية . وبــرر صحة ادعائه هذا بالقول ان مصر عملت ، بالاتفاق مع السلطات العسكرية السورية ، على قطع انابيب نفط العراق ولم تعمل على نسف انابيب الشركة الاميركية لنقل الزيت من الظهران ، عبر سورية ولبنان .

وذهب آخرون الى ابعد من ذلك ، فادعوا بأن رغبة مصر في الوحدة مع سورية ناشئة عن طمعها في ان تكون لها سيطرة فعلية على الاراضي التي تمر فيها انابيب الزيت العراقي ، وبان المحاولات التي بذلها المصريون لقلب حكم شمعون وادخال لبنان في وحدة او اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة هي ايضا متأتية من هذه الخطة نفسها وهي السيطرة على الاراضي اللبنانية التي تصــل اليها الزيوت العراقية وتشحن منها الى العالم .

وسواء كانت هذه الادعاءات مستندة الى براهين تسندها الوثائق ، او كانت افتراضات مدسوسة لتشويه سمعة المصريين واتهامهم بنزعات امبراطورية ، فلا شك في ان مصر لاقت عند الرئيس ايزنهاور تأييدا في الصميم ، احاطته في ظاهره هالة من المحاولات والمماحكات السياسية قصد من ورائها الى تجنب انسحاب فرنسا وبريطانيا من الحلف الاطلسي الذي لا تستطيع الولايات المتحدة بدونه متابعة سياستها المناوئة للاتحاد السوفياتي في اوروبا .

تنظيم مؤتمر شعبي بناء على اقتراح الحوراني لتأييد مصر

وذات يوم من تلك الايام العصيبة جاءني اكرم الحوراني وقال لي : « لا يجوز ان تبقى سورية في وضعها البارد تجاه الازمة التي تحيق بمصر . فلا الحكومة تظهر موقفا مساندا ولا مجلس النواب ترتفع فيه اصوات التأييد لمصر . فعلينــا ان نتدبر الامر ونظهر معاضدتنا لها ووقوفنا الى جانبها » . فايدته تمام التأييد ، ثم عكفنا على بحث ما يجب عمله . فقر الراي على ان نؤلف لجنة من النواب تضم سائر الاحزاب والهيئات ، تأخذ على عاتقها تنظيم مؤتمر شعبي حافل تلقى فيه الخطب الحماسية ، ثم تدعو الى التظاهر في كافة البلاد العربية والى الابراق الى الامم المتحدة والدول الاجنبية ، الى آخر ما هنالك من مساع وتشبثــات . واخترنا لعضوية هذه اللجنة كلا من علي بوظو عن حزب الشعب ، ومحمد المبارك عن الاخوان المسلمين ، وظافر القاسمي من الحزب الوطني ، والحوراني وانا عن حزب البعث والمستقلــين ، وخالد بكداش عن الحزب

الشيوعي . وكان يحضر اجتماعاتنا السيد فؤاد جلال المكلف من الحكومة المصرية بمتابعة هذه الجهود في البلدان العربية .

وفي اول اجتماع عقدته اللجنة تقرر تأليف لجنة تحضيرية من ممثلي الاحزاب والهيئات تأخذ على عاتقها تنظيم اجتماع شعبي كبير يعقد في الرابع عشر من شهر آب في الملعب البلدي بدمشق .

وكلفني اعضاء اللجنة بان اكون المتكلم الوحيد باسمها ، رغم اقتراحي بان يقوم ممثل كل حزب بالقاء كلمة خاصة . فوضعت مشروع الخطاب وعرضته على الاعضاء ، فوافقوا علي صيغته بعد تعديل تناول الاجزاء الاكثر حماسة .

وفي الموعد المضروب ، اجتمع في الملعب ما يقرب من مئة الف شخص . وجلس اعضاء اللجنة على المنصة المنصوبة في الوسط . وكان الشبان المنتسبون لمختلف الاحزاب يحملون شارات احزابهم ويهتفون لزعمائهم ، كأن الحفل اعد لهم . ولما جاء دوري لالقاء الخطاب لمست ان ثمة من يريد اخفات صوتي وعدم وصوله الى السامعين . اذ قطع التيار عن المذياع مرارا ، وارتفعت صيحات الحزبيين وهتافاتهم بدون مناسبة . فكانت تعلو صوتي ، بحيث لم يسمع خطابي سوى الجالسين بعيدا حين يكون التيار الكهربائي غير مقطوع . اما الوزراء واكابر القوم الجالسون امام المنصة ، فكانوا ، بسبب هتافات الشباب الحزبيين ، لا يسمعون من خطابي سوى النزر اليسير الذي يتسلل بين هتاف وهتاف . والغريب في الامر ان الاذاعة المصرية التي سجلت هذا الاجتماع ، مع الخطابات التي القيت ، لم تنقل سوى الهتافات التي كانت تتردد على السنة البعثيين والاشتراكيين وهي : « علم واحد . شعب واحد . وطن عربي واحد . » فهل كان الاتفاق تم بين البعثيين ومحمود رياض سفير مصر ، منذ ذلك التاريخ ؟ وهل رغبوا في ضمنا الى اللجنة والاشتراك في هذا الاجتماع ، تكملة للعدد فقط ؟

وبعد ان انتهى الاجتماع عقدت اللجنة اجتماعين آخرين ، ثم لاحظنا ان الحوراني وبوظو والدواليبي والقاسمي اخذوا يجتمعون وحدهم مع فؤاد جلال ، دون ان يدعونا اليهم . وهكذا انقطعت صلتنا بهم . ولم نعد نسمع عنهم شيئا ، الا حينما سافروا الى القاهرة : الحوراني ، والدواليبي ، وفاخر الكيالي ، وظافر القاسمي ، قاصدين تونس والمغرب العربي للدعاية على حد قولهم

للقضية المصرية . وانقطعت اخبارهم حتى ايام العدوان ، حين هربوا الى اسوان وظلوا مختبئين فيها حتى انقشعت الغمامة ، فعادوا الى دمشق .

وفي مساء ٢٩ تشرين الاول ، اقام الوزير المفوض التركي حفلة في نادي الشرق ، لمناسبة عيد الجمهورية التركية . وقبل ان تنتهي الحفلة ، شاع نبأ سقوط الطيارتين اللتين تقلان الوفد العسكري المصري الذي زار سورية وعاد تلك الليلة الى القاهرة . فخاف الحاضرون ان يكون في عداد المفقودين اللواء عبد الحكيم عامر ، وزير الدفاع المصري . لكن ما لبثت الانباء ان اتت مبشرة بنجاته وبوصوله سالما الى القاهرة . وفي اليوم التالي انتشر خبر العدوان الاسرائيلي على سيناء .

فرنسا وبريطانيا تنذران مصر بسحب جيوشها

وفي اليوم نفسه ، اذاعت محطات العالم كلها خبر الانذار الذي وجهته بريطانيا وفرنسا الى مصر بأن تسحب جيوشها الى منطقة قناة السويس . فتيقنا ان العدوان على الشقيقة مصر قد بدأ ، وصرنا نترقب اخبار الاذاعات ساعة فساعة . وكانت الانباء المفجعة تردنا عن انتصار الجيش اليهودي واحتلاله غزة والعريش ، وسيره منتصرا نحو قناة السويس . وسمعنا ، والدمع في عيوننا ، نبأ استسلام البارجة المصرية ابراهيم ، وما حل ببور سعيد ومطارات القاهرة والسويس وغيرها . ثم سمعنا انباء نزول المظليين في بور سعيد واحتلالها . وانقطعت اذاعة القاهرة عن البث نتيجة تخريبها بالقنابل البريطانية ، فأمسينا نترقب الاخبار من المحطات البريطانية والروسية والاميركية ، وكلها تذيع اسوأ الاخبار عن نجاح العدوان الثلاثي .

واتصلت مرة بالسيد محمود رياض وسألته عما لديه من الاخبار الرسمية ، فكان صوته يعبر عما يخالج نفسه من انهيار . وكان يجيبني : « خلاص . انتهينا . رحنا » فأسرعت اليه في السفارة فوجدته منهار الاعصاب ، فاقد الامل ، متشائما من سوء المصير ، يعتقد ان الجيوش البريطانية والافرنسية سوف تدخل قريبا القاهرة وتستولي على مصر وتقيم فيها حكما معارضا للحكم الحاضر . فصرت اشدد عزيمته واقول له : « لا تيأس . فالامم المتحدة لن تترك مصر تجتاحها القوات الاجنبية ، والدول العربية سوف تهب لنصرة مصر ، فتهجم بقواها العسكرية على اسرائيل وتجبرها على التراجع عن سيناء . » فأخذ السفير ينظر الي نظارة

المتسائل عما اذا كنت جادا او هازلا .

وبدات الانباء ترد عن ردة الفعل في مجلس الامن والامم المتحدة ، حيث سارعت الدول الى اتخاذ القرارات بشجب العدوان ومطالبة المعتدين بالرجوع عن اعتداءاتهم . ولم تكن بريطانيا وحليفتاها تعبأ بتلك القرارات المتخذة انقاذا لسمعة الامم المتحدة ومبادئها وعلما من متخذيها بأن القوات المتحالفة سوف تكسب معركة التسابق لكسب الوقت ، فتحتل القاهرة وتقضي على حكم عبد الناصر ، قبل ان يجف مداد تلك القرارات .

وكان اعضاء مجلس النواب السوري يعقدون الحلقات خارج قاعة الجلسات ، فتسمع قهقهة النواب الشامتين بمصر وضحكهم المتواصل ونكاتهم المرسلة ، كأنهم في عيد او فرح كبير . كيف لا ، وقد انهارت مصر ، على زعمهم ، فتخلصوا من الميثاق الثلاثي واصبح الامر في يد العراق ، فيضع ساسته ايديهم على مقدرات سورية ، لتعيد الطمأنينة الى نفوس اولئك النواب الذين خانوا بلدهم ، وقبضوا ثمن خيانتهم ، وراحوا يحيكون في الخفاء مؤامرات ، سرعان ما اكتشفها القائمون على المكتب الثاني .

مجلس النواب السوري يناقش الازمة

وفي الجلسة الاولى التي عقدها مجلس النواب بعد العدوان (١ تشرين الثاني ١٩٥٦) ظل رئيس المجلس ناظم القدسي يتلو البرقيات والعرائض والمشاريع الواردة الى المجلس ، كأن امور الدنيا في حالتها العادية . ولم يستمع الى مطالبة النواب بالشروع في بحث الحالة السياسية الناجمة عن العدوان ، وترك بقية الشؤون التافهة . وحين استؤنفت الجلسة ، بعد رفعها لمدة ربع ساعة ، قدم النائب منير العجلاني اقتراحا غريبا يرمي الى ان لا يتطرق المجلس الى بحث قضية الساعة ، وان تكتفي الحكومة بالقاء بيان في اللجنة الخارجية التي من شانها ان تحيل ، فيما بعد ، ما تريده على المجلس . وعلل ذلك بأن المناقشات والتعليقات العلنية قد تؤدي الى « اضطراب الراي العام بدون مبرر . » والعدوان على مصر — بحسب راي العجلاني — لا يبرر اهتمام الراي العام واطلاعه على الحقائق واضطرابه لاجلها . فهو يجب ان يبقى هادئا لتتم عملية احتلال مصر ، ثم سورية . وعندئذ يفتح الشعب عينيه ليجد نفسه تحت نفوذ المستعمرين وعملائهم ، كمنير العجلاني !

واجاب رئيس الوزراء صبري العسلي بكلمة موجزة ، مكتفيا باعلان التزام الحكومة حدود واجباتها ، وانها تضع قواها العسكرية

تحت امر القيادة المشتركة . ولم تكن الحماسة تلهب لهجة العسلي وكلامه ، كما كان معروفا عنه حين تكون القضية المطروحة على بساط البحث ذات اتصال مباشر به او بمصالحه .

واسرع القدسي الى رفع الجلسة ، دون ان يسمح لاحد من النواب بالكلام . وكان جو المجلس مفعما برائحة التآمر والخيانة ، وانتظار الفرج ، عندما يتم لبريطانيا وفرنسا احتلال مصر ، وازاحة عبد الناصر من مصر مع اصدقائه في دمشق .

وفي الجلسة التي عقدت في الخامس من الشهر نفسه ، بدات بالكلام معلنا وقوف الشعب السوري ومجلسه وحكومته الى جانب الشقيقة مصر في محنتها ، ومؤيدا مشروع الحكومة باضافة عشرة ملايين ليرة على ميزانية وزارة الدفاع ، ومبديا الامل بأن تنجح الدول ذات النوايا السليمة في رفع الظلامة عن الدول الصغيرة التي سوف تتعرض لاعتداءات مماثلة ومتكررة اذا فازت بريطانيا وفرنسا بعدوانها الحالي . وطلبت تضامن الجميع في سورية وسائر البلاد العربية ، واضفت الى ذلك قولي بحماسة : « اذا هلكت مصر هلكت سورية وجميع البلاد العربية . » وانتهت الجلسة بكلمتين من زهور وكيخيا ، ثم تأجلت الى السابع عشر ، اي الى بعد اثني عشر يوما . فكان هذا برهانا جديدا على حرص القدسي وحزبه والموالين له على عدم جمع المجلس حتى لا يحرج جماعته في الكلام . وكانوا يأملون بأن تكون القضية قد انتهت في هذه الفترة ، على خير ما يرومون ... وهو فناء مصر !

مؤتمر للرؤساء العرب في بيروت لبحث الازمة

وفي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، اجتمع في بيروت كل من شكري القوتلي والملك فيصل والملك سعود والملك حسين وكميل شمعون ، بدون جمال عبد الناصر ، وتداولوا الراي في الحالة . ويظهر ان الصراع كان عنيفا بين الجبهتين المصرية ـ السورية من جهة ، وسائر الدول العربية من جهة اخرى .

كان موقف شمعون والملك حسين ونوري السعيد ، بصورة خاصة ، موقفا عدائيا من مصر . حتى ان شمعون لم يلب مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا . والخلاصة ، كان هذا المؤتمر اسوأ مؤتمر عربي عقد في ازمة خطيرة .

واجتمع مجلس النواب في التاسع عشر ، فالقيت خطابا لمحت فيه الى ضعف موقف الملوك والرؤساء العرب في اجتماعهم الاخير .

ثم قلت : « لم تعد عدوتنا الوحيدة اسرائيل ، وعلينا ان نعدل خطتنا ونطور سياستنا بما ينسجم مع هذا الوضع الجديد . » وقال منير العجلاني كلمتين في مدح الرئيس عبد الناصر . ثــم اقترح وقف الجلسة ، دقيقة حداد ، على شهداء سيناء وبور سعيد .

ثم حيا امريكا ، ودافع عن موقف العراق ، وطلــب تكذيب الاشاعة الرائجة ، وهي استمرار تدفــق النفط الى اسرائيل من العراق . وانهى كلمته بالقول انه سمع اشاعة تتــردد في الاوساط عن دعم الحكومة بالخالدين (اي خالد بكداش وانا) ، مصرحا ، على سبيل الفضول ، باننا لا نرغــب في دخول الحكم ، ومقترحا استمرار الحكومة بشكلها الحاضر .

وضحكنا لهذا القول . لكن تبين ، فيما بعد ، ان هذا لم يكن اعتباطا بل بالاتفاق مع شكري القوتلي . وقد ظهرت علائم المؤامرة حين رفض الرئيس اشتراكي في وزارة العسلي الجديدة التي تألفت في آخر السنة .

وتبعه النائب البعثي عبد الكريم زهور ، فنفى ان يكون لانذار بولغانين اي اثــر في صمود المصريــين ببور سعيــد . فهم كانوا يعتمدون ، على حد قوله ، على انفسهم وتضحياتهم ، لا علــى دعم الاتحاد السوفييتي ولا على سلاحه . وكان هذا القول صحيحا من جهة واحدة ، وهي ان المصريين لم يستعملوا الاسلحة ، وبخاصة الطيارات التــي كانوا قد اشتروها من الاتحاد السوفييتي ، بل طيروهــا الى اسوان .

وفي اليوم الثانــي والعشرين اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية . فسرد رئيس الوزراء تفصيل المؤامرة التي اكتشفــت وادت الى اعتقال النواب : منير العجلانــي ، وعدنان الاتاسي ، وهايل الملوك ، وبدوي الجبــل ، وحسن الاطرش ، ونوري بن مهيد ، وفيصل العسلــي .

وكنت ، حين آوي الى فراشــــي ، ابقي الراديو مفتوحا . فاديره من محطة الى محطة لاسمع آخر الاخبار . وكانت جميعها تشير الى توالي تقدم الجيوش المعتدية والى قصف المدن المصريــة بالقنابل . والى جانــب ذلك ، عادت الاذاعة المصرية الى العمل وبدأت باذاعـــة الاناشيد الحماسية التي كانت تدمي قلوبنا وتثير في عيوننا الدموع على ما تعانيه مصر وما يتحمله شعبها من تعسف

المعتدين واعمالهم النكراء في بور سعيد .

وفيما نحن بهذه الحال التعسة ننتظر الخبر المشؤوم بين ساعة وساعة ، اذ بالراديو يذيع الانذار الذي وجهه المارشال بولغانين الى بريطانيا وفرنسا واسرائيل . فعم الفرح صفوفنا ، ونزل الكدر في صفوف الآخرين . وتعاقبت الاخبار السارة عن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بوقف الاعمال العسكرية ، وتأليف قوة دولية لتحول بين القوات المعادية . ثم جاءت الانباء مبشرة بانسحاب الجيوش المعتدية من بور سعيد ومن سيناء ، فانتهت بذلك تلك الازمة التي عرضت الشرق الاوسط للوقوع في براثن الغرب ، كما عرضت العالم لحرب كونية لو استمرت الدولتان على عدوانهما .

الانذار السوفييتي الى بريطانيا وفرنسا واسرائيل

وبعد كتابة ما تقدم قرأت مذكرات عديدة عن هذا الموضوع ، خلصت منها الى نظرية غريبة وهي ان دالاس كان يدفع عبد الناصر الى اجلاء الجيوش البريطانية عن القناة ويساعده دبلوماسيا على ذلك ، كما كان يحرضه على انهاء امتياز شركة السويس التي يملك الافرنسيون والانكليز اكثر اسهمها ، ثم تأسيس شركة جديدة تملك مصر والولايات المتحدة معظم حصصها . وكان الهدف من ذلك الاستيلاء على ممر البترول من الشرق الى اوروبا . فاذا ما تم ذلك ، تؤسس شركة كبيرة تملك سائر البترول العربي ، ويعطي عبد الناصر حصة كبيرة فيها . واذ ذاك يتم بسط نفوذ الشركات الاميركية على بترول الشرق وطرق عبوره الى المستهلك الاوروبي . اما منتجو القطن في ولاية تكساس الاميركية ، فقد ساءهم موافقة دالاس على اقراض مصر مبلغا من المال لانشاء السد العالي الذي من شأنه زيادة انتاج القطن المصري ومزاحمة القطن الاميركي . وخاف دالاس من تؤدي مساندته للمشروع المصري الى عدول منتجي القطن عن تأييد ايزنهاور في معركة تجديد انتخابه للرئاسة في شهر تشرين الثاني ١٩٥٦ . لذلك اعلن عدوله عن مشروع الاقراض ، مما حمل عبد الناصر على تأميم القناة ، بدلا من تأسيس شركة جديدة ، كما كان متفقا عليه مع دالاس . وكان باستطاعة حكومة واشنطن ان تتدارك الامر مع حكومة القاهرة ، لولا قيام فرنسا وبريطانيا بمهاجمة مشروع التأميم وتعبئة الاساطيل والاسراب والفيالق ضد مصر ، بقصد تهديم العهد الناصري . ولم

يرتع دالاس لقلب خططه راسا على عقب . فبينما كان يحلم بالحلول محل البريطانيين في القناة وفي البترول ، بدا امامه شبح عودتهم الى مصر ، وما ينتج عن ذلك من تقوية نفوذهم في منطقة الشرق الادنى كله وابعاد نفوذ الولايات المتحدة عنه . فراح يماكس بريطانيا وفرنسا ويعرقل تشبثاتهما في مؤتمر لندن وبشأن « جمعية المنتفعين . » وانقلبت هذه المعاكسات والمحاولات الى عداء ظاهر ، حينما نزلت القوى العسكرية الى بور سعيد . فجمعت الولايات المتحدة اصوات امريكا اللاتينية وسائر الدول التابعة لها في الامم المتحدة ، وذلك بالاضافة ، بالطبع ، الى الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في فلكه ، فضلا عن الدول الآسيوية — الافريقية . فكانت النتيجة ان تقرر بالاجماع ، عدا اصوات فرنسا وبريطانيا واسرائيل ، شجب العدوان وضرورة اجلاء القوى المعتدية والوقوف بين اسرائيل ومصر . وكان هذا اعظم فشل اصاب بريطانيا وفرنسا ، لانه انطوى على معارضة الولايات المتحدة . ويقال بان الاتحاد السوفييتي ، لما شعر بعزم دالاس على الدفاع عن مصر ، خشي وقوع الشرق الادنى تحت نفوذ الولايات المتحدة . فارسل بولغانين انذاره الشهير ليكسب الجماهير والشعوب العربية والافريقية — الآسيوية . في حين انه — حسب مذكرات انطوني ايدن — كان ابلغ ، بواسطة شبيلوف ، وزير الخارجية البريطانية ان الحكومة الروسية تطلق يد الحكومة البريطانية في مصر . ولعل هذه كلها اقاويل وافتراضات قد تكون صحيحة . وهي على كل حال بنقصها الاثبات والدليل لا التعليل .

القوتلي يزور موسكو

وفيما بعد ، اعلن عبد الناصر شكره العلني للاتحاد السوفييتي لموقفه في محنة القناة . ثم عاد وصرح بأن الفضل في نجاح مصر عائد الى نهرو ، اذ هدد لندن بانسحاب الهند من الكومنولث . ثم اكد في خطاب له ان مصر لم تتلق اي عون مادي او معنوي ، وانها دافعت عن ايمان ونجحت بفضل ذلك بقوتها الذاتية . ثم لمح مرة الى تدخل الامم المتحدة ، ثم الى الولايات المتحدة ، حتى اننا لم نعد نعرف من الذي ساعد ، بنظر حكام القاهرة ، ومن كان له الفضل في دفع قوى العدوان الغاشمة .

وكان اليوم الذي بدا فيه العدوان موعد سفر رئيس الجمهورية شكري القوتلي الى موسكو . فتنادى النواب الموالون للغرب ، وعلى رأسهم مخائيل اليان وفرزت مملوك ومجد الدين

الجابري ومنير العجلاني ، وقابلوا الرئيس مطالبينه بالغاء سفره . وذلك بحجـــة تأزم الامور وبدء الاعتداء على مصر . وقالوا انه لا يجوز في هذا الظرف الدقيـــق جدا ان يغادر رئيس الدولة مركز عمله . وظل الرئيس يستقبـل الوفود العديدة من النواب ، وكل واحد يدلي له براي ، حتى حان موعد السفر . فأسرع الى ركوب سيارته وتوجه الى المطار غير مكترث بمعارضة النواب . وقد قال لي الرئيس انه ، حينما وصل الى موسكو ، تلقى من الرئيس عبد الناصر عدة برقيات طلـب اليه فيها ان يعمل على الحصول علـى تاييد حكومة الاتحـاد السوفييتي ، باي شكل كان ، وعلى ارسالها المتطوعين والمعدات فورا . وقال القوتلـي انه حث الروس على ذلك ، فوعده المسؤولون بالتأييد دون ارسال المتطوعين . ولما عاد القوتلي الـى دمشق ، بعد اختصار مدة سفرته ، تكلمت مع صبري العسلي بالهاتـف وسألته عن موعد وصول الرئيس ، فحدده لي . وقلت له اريد ان اذهـب الـى استقباله ، ففرح العسلي وبارك خطوتي . وقلـت ان الازمة التي نمر بها والتي تتعرض فيها بلادنا لعودة المستعمرين تقضي علـى كل امرىء ان يتناسى ما في قلبه ، فتمتد جميع الايدي للتضافر والتضامن في خـدمة البلاد . وركبت سيارة العسلـي وذهبنـا الى مفرق تربـة القابون ، عند مدخل دمشق ، حيـث كان القوتلي قد وصل قبلنا . فوجدناه يلقي خطابا حماسيا في الجماهير القادمة لاستقباله . وكان يشير بيده صائحا : « اتيت لكم بالسلاح والمعدات الحربيـــة . فهلموا للتطوع واخذ السلاح ! »

فما ان اتم خطابه حتى تقدمـــت اليه وهنأته على سلامة العودة . فهز يدي شاكرا ممتنا . وانتهى ، في هـذه الامسية ، التقاطع القائم بيننا منذ ١٩٥٠ .

وبعد ذلك بيومين ، قمت بزيارة الرئيس وبحثت معه الموقف . وكانت حوادث العدوان علـى مصر آخذة في الشدة . فقلت له بان الظروف التي تمر بها البلاد تستلزم قيام حكومـة قومية تمثل جميع العناصر وتهتم بمقدرات البلاد اكثر من الحكومـة الحاضرة . كما اشرت الى ضرورة البحـث مع الاتحاد السوفييتي لجعل تاييده لنا في مواجهة دول الاستعمار اكثر ضمانا واطمئنانا لنا . فقال : « لا . . لا . . لا يمكن ان نعقد اي اتفاق مع الاتحاد السوفييتي لاننا ملتزمون بالحياد . » وانتهت المقابلة بدون الوصول الى نتيجة ما . فارسلت

له في الغد مذكرة مكتوبة عن النقاط التي طالبته بتحقيقها .

وبعد ذلك انتهت الازمة المصرية وانسحبت جيوش المعتدين .

انتهاء الازمة بانسحاب الجيوش المعتدية من مصر

واطلعنا على ما جرى في غضون تلك الايام المظلمة من ازمة في داخل الوزارة ، عندما بحث امر تنفيذ ما تضمنته المعاهدة العسكرية مع مصر من مساعدة في حالــة العدوان عليها . فبينما كانت الاركان العامة السورية تطالــب الحكومــة بتنفيذ المعاهدة ، كان الوزراء المنتمون لحزب الشعــب ينتحلون شتى الاعذار للتملص مــن هذا الواجب الوطني ، الى ان حل الاشكال اللواء عبد الحكيم عامر حين بلغ رئاسة الاركان ان يبقى الجيش السوري ملتزما السكينة ، فلا يقوم باية حركة . وقد تلقى الشعبيون هذا الموقف بسرور لا يعادله سرور .

وظنت الحكومة انها نجت من هــذه العاصفة بسلام ، الى ان بوغتت بالتصريح الذي ادلى به ناطق عسكري كشف فيه النقاب عن مؤامرة اشترك فيها بعض النواب والمدنيين لقلب الاوضاع في سوربة بالاتفاق مع الحكومــة العراقية . فالقي القبض على كل من النواب هايل السرور ، وعدنان الاتاسي ، ومنير العجلاني ، وعادل العجلاني ، وعلى المدنيين سامي كبارة ، والعمري ، وغيرهما . فاسرع مخائيل اليان الــى الهروب الى بيروت بسيارة العسلــي ولحقه فرزت المملوك وآخرون .

قيام جبهة « التجمع الوطني » واستقالة وزارة صبري العسلي

وبدأنا نعقد الاجتماعات في داري وفي مجلس النواب لتاليــف جبهة قومية . ووضعنا ميثاقــا قوميا تضمن المبــادىء الوطنية المتفق عليها ، ثم طالبنا بتاليف حكومة تطمئن لها الافكار ويرتاح الراي العام الى سلامــة خطتها . وانضم الى هذه الجبهة التــي اسميناها « التجمع القومــــي » عدد من النواب تجاوز الاكثرية العددية . فانضم الينا ، ساعتئذ ، صبري العسلي ، رئيس الحكومة وزملاؤه نواب الحزب الوطني . وطلبنا منه ان يستقيل ، فحاول البقاء والسعي مع الشعبيين لتاليف حكومة قوميــة . .ثم اختلف معهم على عدد المناصب الوزارية وعلى من يتولى وزارة الداخلية . وعندئذ ، وافق على ان تكون الحكومة « تجمعية » فقط ، فذهب الى الرئيس القوتلي وقدم له استقالته .

وصعب على القوتلي ان تتألف حكومة على شاكلة حكومتنا في ١٩٥٥ ، فحاول اقناع حزب الشعب بالاشتراك فيها ، فلم يوفق. فاعلن للعسلي والحوراني انه يوافق على اقتراح العسلي بتاليف

حكومة من « التجمع » على الا اشترك فيها شخصيا . فثارت اكثرية النواب ضد هذا الاشتـــراط والتدخل وهددوا بالانسحـــــاب من « التجمع » . وعمد الحوراني الى اقناعهم بالاقلاع عن هذا التشبث بادخالي الوزارة، رغم معارضة الرئيس. الا انهم رفضوا رأيه وظلوا متمسكين باشتراكي في الوزارة الجديدة . وتقدم احد الاصدقاء الى السيد شكري القوتلي مستفسرا عن الاسباب الحقيقية التي جعلته يضع « الفيتو » ضد اشتراكي في الوزارة ، فادعى بانني طالبت في احدى جلسات مجلس النواب بالاتفاق مع الشيطان ضد بريطانيا وفرانسا ، ايام عدوانهما على مصر . واكد انني اقصد بذلك الاتفاق مع السوفييت . وعاد الصديق يردد لي ما سمعه ، فقلت له اننا كنا نمر بازمة لا يعلم الله مداها . ثم اوضحت له ما دار بيني وبين القوتلي من حديث سابق بهذا الشأن ، وقلت ان سياسة الحياد هي سياستي في الظروف العادية . اما في حالات الحرب وتعرض بلادنا للخطر ، فلا بد من الاتفاق مع الجهة المعاكسة للمعتدين لكي نحمي استقلالنا ، كما تفعل اية دولة تتعرض لمثل هذا الخطر على كيانها . واضفت قولي بان احد الصحفيين طلب مني حديثا في هذا الموضوع ، فكتبه وهاك هو . فقراه واعجب به ثم قال ان القوتلي لا يحق لـــه معارضة اشتراكي في الوزارة الا اذا كانت لـــه اغراض اخرى . وذهب اليه ، ثم عاد بعد ساعة قائلا : « قم نذهب الى الرئيس ، فقد سوي الامر . » فذهبت على الفور وتحادثنا بما يطمئن بالنا نحن الاثنين . ولم تنته الزيارة حتى اقبل العسلي والحورانـــي لزيارة الرئيس ، فأشار بحضورهما الى الغرفة التي كنا جالسين فيها . فما ان دخلا ورآياني حتى بدت عليهما علائم الاستغراب والذهول . فقال لهما الرئيس : « لقد تفاهمنا مع السيد العظم على كل الامور ، فتعالوا نؤلف الوزارة بالاشتراك معه . والله الموفق . بارك الله ! »

وعلمت ، فيما بعد ، من ذلك الصديق ان الرئيس لم يكن جادا عندما تكلم عن الحياد وسياسة التفاهم مع الاتحاد السوفييتي ، وانه انتحل هذا السبب ليغطي به خوفه من دخولي الوزارة وتسلطي على الوزراء الاخرين ووقوفي ضده . وقد عمل الصديق المومأ اليه على تطمين الرئيس من هذه الناحية ، قائلا له انني لن اكون الا في جانبه وانني ، اذا اتفقت معه وعملنا يدا واحدة ، فان الامور تجري على ما يرضينا . فقنع القوتلي بهذا القول ورفع الفيتو عني .

وعندما اجتمعنا في داري لبحث تشكيل الوزارة وتسمية الوزراء

وتوزيع المناصب بينهم ، اعلنت عن رغبتي في ان اكون وزير دولة فحسب . الا ان رئيس الاركان جاءنا مستفسرا عمن سيتسلم وزارة الدفاع . فقلنا له : « اختر من تشاء » . فقال لا نقبل الا باحد اثنين : العسلي او العظم . فاضطررت ، غير راض ، الى قبول وكالة الوزارة مؤقتا .

وانتهت المداولات بتأليف الوزارة على الشكل الآتي :

صبري العسلي : رئيسا ووزيرا للداخلية ، خالد العظم : وزيرا للدولة ووكيلا لوزارة الدفاع الوطني ، هاني السباعي : وزيرا للمعارف ، حامد الخوجة : وزيرا للزراعة ، فاخر الكيالي : وزيرا للاشغال العامة ، صلاح البيطار : وزيرا للخارجية ، اسعد هرون : وزيرا للصحة ، اسعد محاسن : وزيرا للمالية ، صالح عقيل : وزيرا للدولة ، خليل كلاس : وزيرا للاقتصاد ، مأمون الكزبري : وزيرا للعدلية والعمل . وبذلك كان نصيب الحزب الوطني ثلاث وزارات ، بالاضافة الى الرئاسة ، ونصيب حزب البعث وزارتين ، ونصيب المستقلين بقية الوزارات .

اعلان «مبدا ايزنهاور» عن الشرق الاوسط وموافقة لبنان والعراق

وفي الايام الاولى من تأليف الوزارة ، اعلن ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة مبادئه السياسية المتعلقة بالشرق الادنى ، وهي ما عرف بمبدا ايزنهاور . وكان اساسها ان هذه المنطقة اصبحت شاغرة من اي نفوذ ، بعد انسحاب البريطانيين من مصر والعراق والاردن ، وانسحاب الافرنسيين من سورية ولبنان ، فحصل فراغ يجب ملؤه من قبل الاميركيين حتى لا يقع في يد الاتحاد السوفييتي . واشتملت تلك النظرية على اعلان الولايات المتحدة استعدادها لمساعدة كل دولة من دول الشرق الادنى تطلب المساعدة لدرء الخطر الشيوعي الخارجي والداخلي . واقر الكونغرس الاميركي الرئيس ايزنهاور على نظريته هذه واعطاه الصلاحيات الكاملة لاستخدام القوى المسلحة الاميركية ، بدون الحصول على موافقة الكونغرس، قبل الاقدام على التدخل . وكان هذا العمل اكبر خطر يهدد سلامة الشرق الادنى ، من حيث انه اصبح في متناول شخص واحد ان يشعل الفتيل قرب برميل البارود . فتلتهب النار ولا يقتصر مدى خطرها على الشرق الادنى فحسب ، بل يتجاوزه الى السلام العالمي . واعلن العراق عن موافقته على الخطة الاميركية ،واستنكف الملك سعود عن ابداء رايه لانه كان متفقا مع الاميركيين على ان يأخذ دور الوسيط بين الدول العربية ، الموافقة وغير الموافقة . اما

لبنان ، فاسرع رئيس جمهوريته شمعون ، ومعه سامي الصلح رئيس الوزراء وشارل مالك وزير الخارجية ، الى اعلان موافقة لبنان . واما سورية ، فاعلنت ، بالطبع ، مقاومتها هذه النظرية ، ثم حاربتها على المكشوف .

دعوة الملك سعود الى واشنطن للعب دور الوسيط بين الدول العربية

وتنفيذا للخطة المرسومة ، دعا الرئيس ايزنهاور الملك سعود الى زيارة الولايات المتحدة . فقام المشار اليه بدعوة سورية ومصر والاردن الى عقد اجتماع رئاسي في القاهرة للنظر في الشؤون التي ستكون مدار البحث في واشنطن . ولما كان الرئيس القوتلي غائبا عن سورية في رحلة الى الهند وباكستان ، فقد ناب عن سورية السيد صبري العسلي . فاجتمع الى عبد الناصر والملك سعود والملك حسين واتفقوا على ما اسموه « مطالب العرب من امريكا » . وهي تتلخص في دعوتها الى عدم تأييد اسرائيل وفي قبول تقديم المساعدات غير المشروطة . ولما عاد العسلي الى دمشق واطلعنا على محضر الاجتماع،لم يرق لي ما جاء فيه من عبارات يمكن للملك سعود ان يستند اليها لاظهار نفسه وكيلا عن الدول العربية الاربع في محادثاته مع الرئيس ايزنهاور ، لاسيما ان موقف الملك المشار اليه ، بالنسبة الى امريكا ، كان موقف المنحاز . كما كان في قرارة نفسه ضد الاتجاه القائل بالاعتماد على الاتحاد السوفييتي في مقاومة المطامع الاستعمارية ، اعتقادا منه ان توثيق العلاقات مع هذه الدولة يؤدي الى انتشار الشيوعية في البلاد العربية . وبذلك يقع الخطر على ملكه من النزعات الديمقراطية ، وغير ذلك .

ثم اتتنا برقية من رئيس الاركان ، اللواء توفيق نظام الدين ، يطلب فيها — وفقا للاتفاق بين الملك سعود وشكري القوتلي عند زيارته للسعودية في طريقه الى باكستان — ان نشحن الى المملكة السعودية كمية من المدافع ضد الطائرات مع ذخيرتها ، بما يبلغ عشرة ملايين ليرة سورية تقريبا.فاجتمعت الى معاون رئيس الاركان اللواء (؟) وقلت له : « ما هي حاجة السعوديين الى هذه المعدات ؟ هل هم معرضون للطائرات اليهودية ؟ » فضحك . وقلت بانـي لااستسيغ حرمان الجيش السوري من هذه الاسلحة التـي نحن بحاجة اليها والى اكثر منها ، بخلاف الجيش السعودي . فذهب ليستشير زملاءه ضباط الاركان، ثم عاد يقول بأنهم يرون ان لا نزعل الملك سعود ، وهو الذي يقدم لنا القروض عند الحاجة . فاجبت بانه سيستردها بهذه الدفعة. لكنني ازاء اصرار الضباط ، نزلت

عند رغبتهم وسمحت بتسليمه تلك المعدات التي لم تقبض الخزينة السورية قيمتها حتى الآن - ولن نقبض على ما اعتقد .

ولست ادري اذا ما كانت هذه البادرة تدل على خطة مرسومة لاضعاف قوانا . لكنني اذكر هذه الحادثة على سبيل الاستشهاد . ومن الحوادث التي حصلت عند زيارة الملك سعود للولايات المتحدة ان رئيس بلدية نيويورك رفض استقباله، خلافا لما كان يجري العمل عليه عند زيارة الملوك ورؤساء الجمهورية لتلك المدينة. وكان على الملك ان يتعظ بهذه البادرة وان يفهم جيدا ان الاميركيين ينحازون الى اليهود كلما سنحت لهم الفرصة، وان التشبث بجرهم الى جانب العرب طريق مسدود. والحادث الثاني الذي استغله اليهود هو ان الملك كان مصابا بقصر البصر الى درجة كبيرة. وهو، رغم العوينات التي يستعين بها لاصلاح هذا النقص، لا يرى جيدا. فصدف انه فيما كان يتوجه الى منصة الخطابة في قاعة اجتماعات الامم المتحدة ليلقي خطابه في المندوبين ، تعثرت خطاه على درجات المنصة ، فوقع على الارض . فاذا كان وقوع اي رجل على الارض يستثير ، عادة ، ضحك المشاهدين ، فكيف حين يكون وقوع ملك ملتف بعباءة ؟ وهكذا راحت الجرائد الصهيونية والتي تسير تحت لوائها تستغل هذا الحادث لاثارة الهزء بالملك .

واجتمع سعود في واشنطن مع الوصي عبد الاله . وظهرت صورتهما في الصحف ، وهما يتبادلان الابتسامات ونظرات الود والتفاهم . ولاريب في ان قيام الملك والوصي بزيارة واشنطن في وقت واحد ، لم يكن وليد الصدفة . بل كان امرا مهيأ لاجتماع قطبين من اقطاب العرب ، عرف عنهما التنازع والتباغض منذ احتلال الملك عبد العزيز الحجاز وطرده الملك علي منها . فاجتماع ولدي الملكين المشار اليهما على بساط ايزنهاور ، لم يقتصر على تبادل الآراء في رمل الصحراء وتمر العراق ، بل كان لازالة الخلاف نهائيا بين زعيمي العائلتين السعودية والهاشمية وتوحيد خطواتهما ومحاصرة السياسة المصرية ـ السورية ومحاربتها .

وشعر الملك سعود بانه اعتبر في واشنطن زعيم العرب في الاتجاه الذي رسمه الاميركيون له وكلفوه بالسعي لتحقيقه . فعرج الملك في طريق عودته على الرباط ،حيث زار السلطان محمد الخامس، وعلى تونس ، حيث التقى الحبيب بورقيبة . وانتهى به المطاف في القاهرة،حيث دعيت سورية والاردن الى ارسال مندوبيهما للاجتماع وسماع نتيجة زيارة الملك لعاصمة الغرب .

وكان الوفد السوري مؤلفا من رئيس الجمهورية السيد القوتلي ورئيس الوزارة السيد العسلي ، ومني كوزير للدفاع ، ومن صلاح الدين البيطار كوزير للخارجية ، ومن فاخر الكيالي ، ومن عبد الرحمن العظم كسفير لسورية في القاهرة. اما الوفد السعودي فكان برئاسة الملك ومعه يوسف ياسين . وكانت مصر ممثلة برئيس جمهوريتها عبد الناصر وعلي صبري ومحمود فوزي . واما الاردن ، فكان ينوب عنه مليكه الحسين ، ورئيس وزارته النابلسي ، ووزيـــر دفاعه سليمان طوقان ، ورئيس ديوانه بهجت التلهوني .

وعقد الاجتماع الاول بسراي القبة ، حول مائدة مستديرة في غرفة الملك فاروق . وجلس الملكان والى جانبهما الرئيسان ، في صدر الطاولة ، وحولهم سائر اعضاء الوفود . وتكلم الملك فاشاد بحسن نية الولايات المتحدة وباستعدادها لمساعدة العرب ماليا ، وغير ذلك من الاقوال . وانتهت الجلسة بتعيين لجنـــة لصياغة اقتراح يوضع على بساط البحث في الجلسة اللاحقة، فيكون اساسا لبيان مشترك عن هذا الاجتماع .

ثم تفرق الحاضرون في قاعات القصر . ولوحظ ان الملك سعود انتحى بالملك حسين جانبا وراحا يتوشوشان ، بينما كان القوتلي وعبد الناصر يجلسان وحدهما .

وفي الاجتماع التالي ، قرأ الشيخ يوسف ياسين اقتراح اللجنة، وكان يتوقف عند كل بند من القرارات المقترحة . فلما قرأ الفقرة المتعلقة بتمسك الدول الاربع بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، انتصب الملك سعود في مقعده وحدق نظراته الى الامام . وشعر الجميع بانه غير مرتاح لهذه الجملة ، فساد على المجلس سكون دام اكثر من دقيقة . ومن جرب السكون دقيقة واحدة وعرف طول مداها في مجلس كهذا يضم رؤساء اربعة دول ومعهم رؤساء حكوماتهم ووزراؤهم ، يدرك الشعور الذي ينتاب الحاضرين والوجوم الذي يرافقه تشاؤم من سوء المصير .

وقطع عبد الناصر السكون حين اخذ يتكلم على عادته كثيرا . ثم سأل الملك سعود عما اذا كان له ملاحظة ما . فسكت الملك ولم يحر جوابا . فعاد السكون يخيم بظله الثقيل علـــى الحاضرين . ورايت القوتلي يتنحنح في جلسته ويظهر التململ وعدم الارتياح ، ثم اخذ يتكلم عن سياسة الحياد ويدور ويلف حول الموضوع . ثم عقبه الملك حسين بما لا يقل غموضا . الا ان الملك سعود ظل جاحظ

العينين لا يديرهما يسرة ولا يمنة،مغلقا فمه كأنه صنم لا حراك فيه. وازداد شعور الامتعاض لدى الحاضرين . وكانت الاعين تنتقل من وجه الى وجه لتسبر غور شعور كل واحد . فعاد الرئيس عبد الناصر يكرر ما قاله قبلا ، الى ان انتهى بسؤال واضح وجهه الى سعود : « هل ترون جلالتكم حذف هذه الفقرة بمجموعها ؟ » ولم يرد الملك لانه لم يكن يجرؤ على البوح بما في صدره ، بل ظل معتصما بالسكوت الفاضح . فعاد الرئيس عبد الناصر يسأله عما اذا كان يرضى بان تحذف جملة عدم الانحياز ويكتفي بذلك ؟ » فخرج الملك عن صمته واجاب بالايجاب . فانفرجت الاسارير ، اذ ان المصريين ونحن ، اعتبرنا بقاء جملة الحياد الايجابي كافية للتعبير عن عدم رغبتنا في الانحياز الى احد الفريقين العالميين : المشرق والمغرب . كما راى السعوديون والاردنيون في حذف جملة عدم الانحياز بداية لهدم مبدأ الانعزال . ولم يستطع التلهوني المعروف بولائه للغربيين وبانه عميلهم في الاردن ان يكتم عــواطفه ، فاقترح ان يقــر مبدأ الانحياز. وكان يريد، بطبيعة الحال، ان يفسح في المجال امام الدول العربية ، منفردة او مجتمعة ، لعقد احلاف او اتفاقات سياسية او عسكرية مع احد المعسكرين ، وبالنسبة للاردن مع البريطانيين .

فاجبت التلهوني باني موافق على اقتراحه . ولم اقصد ، طبعا، ما عناه هو. لكنني اردت امتحان الآخرين. فقال عبدالناصر : « لا . . لا . . تبقى الجملة الوحيدة : حياد ايجابي . »

فوافق الملك سعود وجميع الحاضرين على هذا البند . ورفعت الجلسة ، فانتشر الاعضاء في انحاء القصر وحديقتــه . ثم بدأت الخلوات بين الملوك والرؤساء .

وبدا لجميع الحاضرين،في هذه الاجتماعات الرسمية والفردية، ان الدول العربية الاربع اصبحت صفين : احدهما مصر وسورية ، والثاني السعودية ــ والاردن ، وان الخلاف بينهما اصبح شديدا والهوة سحيقة . وشعر الملك سعود بفشله في حمل سورية ومصر على السير الى جانب الولايات المتحدة ، وبانه لم يستطع اقناع احد سوى الملك حسين بالسير معه . اما القوتلي ، فلم يكن يجرؤ على التصريح بحقيقة رايه ، الذي لم يكن بعيدا عن راي الملك السعودي. الا ان معرفته باتجاه اكثرية مجلس النواب وبعزم الحكومة على مقاومة اية محاولة لحمل سورية على الرجوع عن سياستها، جعلته يكتم ما في نفسه ويعلن عكسه ، بمقدرة لا يجاريه فيها احد ممن

الدول العربية تنقسم صفين في الاجتماعات

عرفتهم من رجال السياسة .

وبعد ان انتهى الرؤساء من خلواتهم ومداولاتهم السرية ، عاد الاعضاء الى الاجتماع . فاقر البيان المشترك ووقعه الاربعة الكبار ، ثم انصرفنا الى وليمة العشاء التي اقامها عبد الناصر على شرف اعضاء المؤتمر . وكان قصر عابدين ، بفخامته ، يضم عددا كبيرا من المدعوين غير الاعضاء . وكانت هنالك مائدة مستديرة جلس حولها الملكان والرئيسان ورئيسا الوزارة السورية والاردنية والوزراء . وكانت الى جانبها موائد عديدة جلس حولهـا سائر المدعوين . وقد اشتهر المصريون باناقة الولائم التي يقيمونها ، سواء من حيث الاطعمة وتنوعها وجودتها او من حيث التنظيم . فهنالك في القاهرة مؤسسات كبيرة تتعهد الولائم ، يكفي ان تخبرها بعزمك على اقامة وليمة لعدد معين من الاشخاص يصل في بعض الاحيان الى ما يقرب الالف مدعو ، حتى يحضر مرتبو السرادق فينصبونها في حديقة دارك او في الشارع او الساحة المتصلة به . ثم يمدون السجاد الوثير ويقيمون الموائد مع جميع مستلزماتها ، وعليها افخر الطعام ، وحولها البرابرة السود ، ذوو الالبسة المزركشة . وكان يتم كل ذلك في غضون اربع وعشرين ساعة ، وبثمن غير باهظ .

ولم يعد في قصور الدولة مطابخ كما في عهد فاروق ، بل كان الطعام يقدم لنا بقصر القبة ، حيث كان القوتلي ورفاقه يتزودون من احد المطاعم الكبيرة . وكذلك في قصر القاهرة ، حيث كان الملك حسين نازلا مع حاشيته . واما الملك سعود ، فكـان ضيف قصر القبة ايضا . لكنه لم يكن ينزل الى قاعة الطعام ، بل كان يأكل في الجناح المخصص له .

وانتهت الاجتماعات بهذه الوليمة ، وعاد المؤتمرون ، كل الى بلده ، في اليوم الثاني . وبقي القوتلي الذي توجه الى الاسكندرية ، كما بقيت في القاهرة .

وتلقينا هناك نبأ الحكم الذي اصدرته المحكمة العرفية في دمشق باعدام كل من عدنان الاتاسي ، وسامي كبارة ، وصبحي العمري ، وحسن الاطرش ، والشيخ هايل السرور ، المتهمين بالتآمر على سلامة الدولة مع العراق . وكان هذا الحكم الوجاهي خاضع لتصديقي باعتباري وزيرا للدفاع . وورد هاتف من دمشق يطلب به رئيس الاركان مني الاسراع في العودة الى دمشق . واردت زيارة الرئيس القوتلي قبل العودة ، فذهبت الى الاسكندرية بالقطار وبرفقتي السيد

صدور الاحكام باعدام عدنان الاتاسي ورفاقه بتهمة التآمر

عبدالرحمن العظم سفيرنا في القاهرة.وصدف ان ركب معنا في المركبة ذاتها السيد حميد فرنجية ، النائب اللبناني المعروف . وعلمت في اثناء الرحلة انه جاء مصر للاجتماع الى القوتلي وعبد الناصر ، في محاولة لاقناعهما بالتدخل في قضية المحكومين بالاعدام ، لاستبدال الحكم وتخفيفه . وتظاهر فرنجية تجاهي بالمحبة والود . في حين انني كنت اعلم موقفه مني في انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ وسعيه الحثيث لفشلي . وذلك فضلا عن مواقفه ضدنا في المباحثات مع الافرنسيين بخصوص الاتفاق النقدي في ١٩٤٧ ، حينما كنت واياه نراس الوفدين السوري واللبناني . فانفرد هو بالاتفاق مع الافرنسيين ، خلافا لما كانت الحكومتان اتفقتا عليه . ولم يفاتحني السيد فرنجية بالموضوع اطلاقا، بل اكتفى بالمجاملة الزائدة.وحينما وصلنا محطة (؟) قبل الاسكندرية ، راينـــا السيد فؤاد الحلبي سكرتير الرئيس القوتلي ينتظرنا على الرصيف. فبلغنا تحيته ودعانا الى ركوب السيارة . فذهبنا توا لقصر انطونيادس ، حيث كان يقيم القوتلي . فرحب بنا ترحيبا جميلا وسألنا عن اخبار الشام ، فذكرت له ما وصل الي من انباء الحكم الصادر بحق الاتاسي ورفاقه، فبدا من الرئيس ما يدل على عدم ارتياحه للصرامة التي انطبع بها الحكم المذكور ، ولمح برايه الى لـــزوم استبدال الاعدام بالاشغال الشاقة ، في حق المحكومين وجاها . فاوضحت له رايي في انى في الاصل لا اميل الى الحكم بالاعدام ، وخاصة في الشؤون السياسية. لذلك فاني ، بالرغم من استنكاري الجرائم المسندة الى المحكومين، ارغب في اخذ راي الحكومة واركان الجيش قبل النظر في الحكم الصادر . فكشف القوتلي عندئذ عن رايه الصريح وقال انه لا يصح مطلقا تنفيذ حكم الاعدام . وذهب الى ايراد ما يعتقده حجـــة او برهانا على صحة رايه ، من النظريات القانونية والحقوقية وما يشك فيه من الدلائل والاثباتات التي استندت اليها المحكمة . فاجبته باني لم اطلع بعد على ملف الدعوى لآخذ فكرة صحيحة عن الامر . لكنني، على اي حال ، افكر في ما يمكن ان يوجه الي شخصيا والى الحكومة بمجموعها من تهمة ــ ولو انها باطلة في الاصل ــ بالموافقة على اعدام اخصامنا السياسيين . ولما شعر الرئيس بانه لم يحصل مني على وعد باستبدال الاحكام ، بدا ينفذ خطـــة الضغط المعنوي . فاستدعاني ، بعد رجوعه الى القاهرة ، الى قصر القبة . واجتمعت اليه بحضور الرئيس عبد الناصر الذي ابدى رايه الصريح بترجيحه

استبدال الاحكام . ولاحقني ايضا السيد حميد فرنجية واسترسل في الدفاع عن المحكومين ، والح في الرجاء علي لاصدار العفو .وتبين فيما بعد ، في محاكمة زعماء العراق المتهمين بالتآمر على سورية ان فرنجية كلف من قبل الحكومة العراقية بالدفاع عن المتهمين في المحاكمة ، لكنه رفض . الا ان سعيه ، بعد ذلك ، في القاهرة لدي ولدى القوتلي وعبد الناصر وادعاءه بانه مكلف من قبل الشيخ بشارة الخوري بابداء تأييده لمهمته ايضا،يجعل المرء يعتقد انه عمل بايحاء العراقيين وبناء على اتفاق معهم .

وعدت الى دمشق بالطائرة السورية الخاصة التي استدعاها الرئيس القوتلي من دمشق لتحمله من القاهرة اليها . وعندما وصلنا الى مطار المزة طلب الي الرئيس مرافقته الى القصر الجمهوري ، حيث وافانا بعض الوزراء وتداولنا في قضية الحكم . فاعلن العسلي ان مجلس الوزراء تناول الموضوع في اجتماع غير رسمي ، فبدا له ان الوزراء مجمعون على لزوم استبدال احكام الاعدام الوجاهية كلها . واستدعينا رئيس الاركان اللواء نظام الدين ، فقال انه سيدعو زملاءه ضباط الاركان ليعرض عليهم اصدار قرار يتضمن طلب الاستبدال . وفي اليوم التالي ، تقاطرت علي الوفود والبرقيات والكتب بطلب الاستبدال . ولم تقتصر هذه الطلبات على المواطنين السوريين فحسب ، بل شملت زعمـــاء لبنان ، ومنهم البطريرك الماروني ، وغير لبنان من الاقطار الشقيقة ، بينما لم يتصل بي احد ليبدي لي تفضيله تصديق الحكم . واجتمعنا قبيل الظهر في قصر الرئاسة . فجاء نظام الدين وروى ما دار في مجلس الاركان ولخصه بانهم لم يعتبروا المجلس صالحا لتقديم طلب بالعفو . ولكنهم ، عدا واحدا منهم لم يشأ ذكر اسمه،لا يعارضون استبدال الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة . فاقترحت عندئذ ، على الرئيس ان يصدر مرسوما بذلك ، فقال بان القانون يمنح وزير الدفـــاع هذه الصلاحيـــة . فاستدعينا مدير العدلية العسكرية السيد جلال عقيل ووضعنا معه، وبالاتفاق مع وزير العدل السيد الكزبري ، قرارا بتبديل احكام الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة .

عودتي مع القوتلي وتخفيض الحكم بالاعدام

وانتشر الخبر بسرعة ، نظرا لتلهف الناس الى معرفة مصير اولئك المحكومين . واظهر الجميع ارتياحهم العظيم لعدم تنفيذ حكم الاعدام . وسرت في البلد موجة من السرور ، حتى في الاوساط التي استنكرت الجرائم المسندة الى المحكومين . ولم يمض بعض الوقت

حتى بدات تصلني البرقيات والمضابط باستنكار موقفي من تخفيض الاحكام ، وكان اكثرها واردا من حماه . وكتبت جريدة البعث في دمشق بعنوان كبير هذه الجملة : « العفو عن الخيانة خيانة » وهذا ما يدل على ان هذه البرقيات والمضابط كلهـا صادرة عن حزب البعث الاشتراكي الذي كان احد زعمائه ، صلاح الدين البيطار ، اقترح العفو عن المحكومين في مجلس الوزراء عند مناقشة الموضوع في غيابي . وهكذا برهن على ان هذا الحزب صاحب رايين في اكثر الامور : راي يبديه في الاجتماعات الخاصة ، وراي يعلنه على الملأ لاكتساب الشعبية .

وظهر لي فيما بعد ان ضباط الاركـان امتعضوا من قرار التخفيض ، وان ما ذكره رئيسهم نظام الدين من انهم ، عدا واحدا فقط، وافقوا عليه لم يكن متفقا مع الواقع. وعلى اي حال، فاني غير نادم على ما اتخذته من تدبير ادى الى سلامة حياة اربعة مواطنين اخطأوا ، بدون شك ، لكن ضميري لم يكن يسمح بتعليق مشنقتهم ولصق هذا الاعدام باسمي ، كما لصق باسم جمال باشا اعدام الشهداء العرب الذين امر بشنقهم في الحرب العالمية الاولـى . والسياسة ، كما دلت التجارب ، ليس فيها امور يبت بها نهائيا . فما يحسب جرما في يوم من الايام يعود فيعتبر امرا وطنيا عندما تنقلب الحال وتتغير الظروف . واكبر مثال على تحول عقلية الجماعات هــو ان صداقة العرب للاتحاد السوفييتي كانت اساس السياسة التي سارت عليها سورية من ١٩٥٥ حتى اوائل ١٩٥٩ ، فكان ذكر الاتحاد السوفييتي مقرونا بالاحترام والود والمنة ، وكانت الجماهير تقابل بالتصفيق الحـاد الطويل اسم خروشوف اذا ذكر في خطاب، وصورته اذا ظهرت على شاشة السينما . وكان رجال السياسة باجمعهم ــ عدا فئـة قليلة ــ يمجدون موقف الاتحاد السوفييتي ويرسلون آيات الشكـر والاعتراف بالجميل ، كمــا كان رجال الصحافة يتبارون بحمد الروس وزعمائهم وتعداد مآثرهم . ثم ما لبثت هذه الحماسة وذلك الاندفاع ان تلاشيا بعـد مدة وجيزة ، فسارت المظاهرات وارتفعت الاصوات باسقاط الاتحاد السوفييتي وزعمائه ، وتسابق رجال الصحافة في توجيه شتى الالفاظ المهينة اليهم ، عاملين على محو ما اسموه « اسطورة تاييـد السوفيات لمصر ايام العدوان الثلاثي في ١٩٥٦ » . ويخطب الزعماء ناكرين مساعدة السوفيات وواضعين تأييدهم في منزلة تأييد سائر الشعوب

ككوريا الشمالية مثلا . وهم بذلك يتناسون انهم كانوا يكيلون المديح للسوفييت ويعلنون آن البلاد مدينة لهم بالتخلص من خطر الاستعمار وضغطه ، وذلك في العلن والخفاء ، ويوفدون الرجالات الرسمية لتبليغهم ذلك .

فهؤلاء المحكومين ، كعدنان الاتاسي ومنير العجلاني ، اتهموا بانهم من القائلين بالتفاهم مع امريكا ومعارضة السياسة التي كنا نسير عليها ، رئيسا وحكومة ومجلسا وشعبا ، وهي الاعتماد على الصداقة الروسية والاسلحة الروسية للوقوف في وجه الاستعمار. وقد انقلبت الآية في مطلع ١٩٥٩ واصبح القائلون بهذا الاتجاه مغضوبا عليهم ، ان لم يزجوا في غياهب السجون . في حين ان المناوئين لهم ، الداعين لامريكا وبريطانيا ، كانوا يسرحون ويمرحون دون ان يمسهم سوء . فلو لم يكن عدنان الاتاسي وزملاؤه في السجن الآن ، لاصبحوا في مقدمة الصفوف او في مقاعد الحكم .

فعلى اركان حزب البعث وبعض ضباط الاركان ان يتقدموا لي الآن الشكر ، لانني انقذت من الموت رجالا تبين اليوم انهم متفقون معهم في هذا الراي .

ولا بد لي ، قبل ان اطوي هـذه الصفحة ، من ذكر موقف رشدي الكيخيا في هذا الصدد .

على اثر اصداري قرار تخفيض الحكم ، كنا في اروقة مجلس النواب نتناقش مع بعض نواب حزب الشعب . واذ برشدي الكيخيا يفاجئني بهذا القول : «لو كان الامر بيدك لقطعت رؤوسنا جميعا.» فاسقط في يدي من نكران هذا الرجل للجميل . لكنني لم اتمالك من اجابته بأن الامر كان بيدي وما قطعت راس احد .

واستنكر النواب الحاضرون هذا التجني ، لا سيما انهم كانوا مطلعين على موقفي من تخفيض الاحكام وتخليص رقبة النواب الثلاثة من حبل المشنقة ، وما نتج عن ذلك من سوء تفاهم بيني وبين اركان وزارة الدفاع.حتى ان نواب حزب الشعب انفسهم احنوا رؤوسهم خجلا من موقف كيخيا وانفرطوا عنه. هذه هي الدنيا كما يقولون : اتق شر من أحسنت اليه،وهكذا كانت مشاعر كيخيا تجاه موقفي من جماعته . واما هاشم الاتاسي ، والد عدنان الاتاسي ، الذي انقذت حياة ابنه رغم عدائه لي ، فلم يبد منه حتى كلمة شكر بسيطة . في حين ان الرجل المتمدن يشكر الخادم عندما يناوله كاس ماء .

وهكذا هو نصيبي في الحيـــــاة الدنيا : نكران الجميل تجاه الاحسان ، وجحود واساءة لقاء المعروف ، حتى بت اخشى اسداء المعونة لاحد ، خشية ان انال عنها الاذى . واذا احصيت من احسنت اليهم فأساءوا لي ، وجدتهم اضعاف اضعاف من حفظوا الود وقابلوا الجميل بالجميل . الا ان افراد الامة بمجموعهم ، كانوا غير ذلك . اذ قطفت لديهم ثمار الاحسان وتقدير الجهد والاعتراف بالفضل. فكم من مرة كنت اختلط بالجماهير في مداخـــــل السينما او قاعات الاجتماعات ، فاسمع في اذني : « الله يخليلنا اياك يا خالد بك » ، يقولها فرد من افراد هذا الشعب الذي احببته وخدمته بكل اخلاص وتفان . واني متيقن من تقدير الجماهير لكل عمل طيب يصدر عن رجل سياسي . وقد لمست هذا الشعور في اثناء الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، حين اولاني ابناء بلدتي دمشق ثقتهم الغالية واعطوني من اصواتهم اكثر مما اعطوه لاي مرشح آخـــر ، رغم الدعايات الخبيثة والاموال الوفيرة التي صرفت لمحاربتي . وهذا خلاف موقف العديد من النواب ، وعلى راسهم اسعد هرون ، الذين لم يقابلوا معاملتي الحسنة لهم بالجحود فحسب ، بل بذلوا جهدهم الحثيث لاحباط ترشيحي لرئاسة الجمهورية .

وكنت ، اجمالا ، اذا وجـــدت لدى الافراد تأييدا وسندا ، اصطدمت دائما بالعقبات التي يثيرها في طريقي كبار القوم . ذلك لاني، في الواقع، لم اكن ككثيري من الوزراء الذين يسايرون النواب في اهوائهم ويقضون لهم حاجاتهم غير المحقة . كما اني كنت من جهة ثانية اعمل وانتج ، فكان طبيعيا ان تصطدم المصلحة العامة التي اسعى لخدمتها مع مصالح اولئك النواب ، او الوجهاء ، الخاصة.

وهذا هو شان كل من يأتي الى الحـــــكم ، فيغير ويبدل في الاوضاع ويطورها ، ويدافع عن مصلحة الدولة والخزينة تجاه الاطماع .

ويروى ان احدا سال حمويا عن افضل محافظ جاء بلدته ، فذكر له احد المحافظين . فقال له : « لكنه بقي في حماه عشر سنوات ولم يعمل شيئا . » فضحك الحموي وقال : « ذلك هو السبب في افضليته . فلو عمل وفتح الطرقات مثلا ، واقام المشاريع لاصطدم مع مصلحة زيد وعمرو . لكنه آثر ان يقضي نهاره بتحويل المعاملات وبتدخين النرجيلة ليلا . »

وذات يوم جاءني رئيس الاركان العامة اللواء نظام الدين وقدم

لي مشروع مرسوم بتعيين الزعيم الصباغ ملحقا عسكريا في احدى سفاراتنا . فقلت له : « اني افضل ابقاءه في سورية للافادة منه . » فاجاب بأن ثمة تنقلات استوجبت هذا التدبير . فسالته عن كنهها ، فاورد لي قسما منها . فشعرت بأن ثمة تدابير هامة واتجاهات خطيرة تختفي وراء هذه التعيينات . اذ انها تقضي بتعيين عبد الحميد السراج ، رئيس الشعبة الثانية ، ملحقا عسكريا في القاهرة ، وتبديل رؤساء الشعب في الوزراة وغير ذلك . وكان السراج العامل الاكبر في كشف المؤامرات التي انتهت بالحكم على الاتاسي ورفاقه . وكان دائبا على استئصال مساوىء القوميين السوريين وهدم المؤامرات الانكلو – اميركية . فقلت لرئيس الاركان : « ان هذا حدث كبير لا اوافق عليه . » فاجاب قائلا بان اكثر هذه التعيينات والتبديلات تدخل في اختصاصاته ، وليس ثمة حاجة لتوقيعي . فقلت له : « سواء كان الامر يحتاج الى توقيعي او لا ، فأنا لا اقبل ان يعمل في الوزارة على تغيير الاتجاه الذي تسير عليه الحكومة . واني ساطلع الوزراء على الامر للمذاكرة معهم . »

واجتمعنا فورا في وزارة الخارجية ، فثار الوزراء البعثيون وهددوا بالاستقالة . فاهتم الرئيس العسلي واستدعى اللواء نظام الدين . وحين اجتمعنا اليه في غرفة منفردة ، قال انه لا يستطيع العمل مع السراج ولا يقبل الرجوع عن التبديلات التي عزم على اجرائها . ولم تفد المحاولات المبذولة لارجاعه عن رايه ، فاضطررنا الى الاتصال برئيس الجمهورية . وكان الوقت قارب منتصف الليل ، فذهبنا الى داره جميعا . وعرض العسلي الامر على الرئيس واعلمه بأن مجلس الوزراء غير موافق على هذه التدابير .

تدابير في القيادة تثير الانشقاق

فقال القوتلي ، متظاهرا بعدم الاهتمام ، ان اللواء زاره امس وقال له ان ثمة تبديلات في القيادات والرئاسات . فساله عما اذا كان وزير الدفاع موافقا ، فقال له بانه سيطلعه عليها . واضاف الرئيس قائلا بانه لم يكترث بالموضوع . فاجبته بان الامر اكثر اهمية مما يظن ، وان هذه التبديلات من شانها اقصاء فئة من الضباط بيننا وبينهم توافق في السياسة الخارجية . ونحن مطمئنون الى انهم ساهرون على احباط المؤامرات التي يحيكها الاستعمار ، فيقفون في وجهها ويحولون دون نجاحها. فلا يمكننا، والحالة هذه، ان نقبل استبدالهم بغيرهم ، ولو لم يكن ثمة دليل على ان الجدد هم على نقيض راي القدامى .

فقال الرئيس : « تفاهموا مع رئيس الاركان . » فقلت له بأننا سعينا للتفاهم فلم نفلح ، ومع ذلك سنسعى الى اقناعه بقبول ابقاء ما كان على ما كان . وقلــت للرئيس باني ، اذا فشلت في اقناعه ، اضطررت عندئذ الى تقديم مشروع مرسوم بتسريح رئيس الاركان .

فوجم القوتلي ، بعد ان ظل محتفظا برباطة جاشه ، متظاهرا بعدم الاكتراث ، وقال : « اقنعوه . . اقنعوه ! » وانصرفنا الى وزارة الخارجية مجددا ، حيث ابلغنا اللواء نظام الدين عدم موافقة الحكومة على خطته . وفي اثناء حديثنا هتف القوتلي للعسلي ، وكان الاهتمام والاضطراب يبدوان على لهجته ، سائلا عما تم . فأجابه العسلي بأننا لا نزال نتحادث مع نظام الدين . فقال القوتلي : « دبروا الامر . . دبروه ! » ولم يشأ نظام الدين ان يبدي موافقته على العدول ، لكنه لم يكن متصلبا في موقفه كما كان في الاجتماع الاول . فوعدنا بالنظر في الامر ، واوضح ان الضباط مختلفون فيما بينهم ، وانهم اصبحوا جبهتين ، تضم الاولى الســراج والضباط الموالين لحزب البعث ، وتضم الثانية اولئك الضباط الموالين لحزب التحرير ، كالمقدم نفوري وعفيف البزري وغيرهما . ووعد ، في النهــاية ، بأن يسعى الى التوفيق بينهما لايجاد حل يتفق عليه الجميع .

وفي اليوم التالي علمنا بأن القطعات العسكرية في قطنا اعلنت تمردها ومنعت الضباط الذين اوفــدهم رئيس الاركان من دخول المعسكر . وسمعنا بأن ضباط وجنود القطعات في حوران اعلنوا عزمهم على مهاجمة معسكر قطنا والقضاء على ما اسموه الفتنة .

وهكذا تجسم انا خطر انقســـام الجيش في مواجهة العدو الرابض . ووصل الامر الى ان الشرطة العسكرية جندت افرادها وحشدتهم امام مركزها ، قرب الجامعة السورية ، وبدأت تحفر الخنادق في طريق المزة الى قطنا . وهكذا اصبحت الحال تنذر بخطر حرب داخلية بين قطعات الجيش .

ولم يتوصل رئيس الاركان الى حل يقبل به الطرفان . وفي ذات ليلة حضر الي بعض الضباط : عبــد الرحمن مردم وسهيل العشي وتوفيق شاتيلا وحسن العــابد ، وهم العقداء الذين كان يسمونهم « الشوام » ، نسبة الى انهم من ابناء العائلات الوجيهة بدمشق ، فقالوا لي بأن اخصامهم يكيـــدون لهم ويعملون على اقصائهم عن المراكز الرئيسية . واقترح علــي احد هؤلاء الضباط

بوجوب تأليف لجنة من الضباط لتعمل على التوفيق . فاستنسبت الاقتراح ودعوت رئيس مجلس الوزراء الى الحضور الى داري ، ثم تبعه الوزراء كلهم . وطلبنا الى العقداء ان يقترحوا اسماء من يرون فيهم اللباقة للتاليف بين القلوب ، فوضعوا جدولا حاويا اسماءهم واسماء بعض ضباط آخرين . فلم تعجبني هذه الاسماء ، لانها غير مقبولة ، على حسب ظني ، من الفريقين الآخرين . لذلك اقترحت على الرئيس دعوة اللواء نظام الدين ورؤساء الشعب والضباط الآخرين الى الحضور لاجراء بحث شامل ، علنا نستطيع التوفيق بين الجميع .

وهكذا حضر فورا نظام الدين والبزري والنفوري والسراج وحمدون ، فكان اجتماع حافل ضم الوزراء وكبار ضباط الجيش . وتكلم العسلي مظهرا اسف الحكومة لما اصاب قادة الجيش من تضارب في الافكار وما وصل اليه الامر من تمرد بعض القطعات ، واقترح تاليف لجنة من الضباط تتولى بنفسها حسم النزاع . ثم تلا الاسماء التي ذكرها العقداء ، فقامت قيامة جميع الضباط الآخرين عليهم وبداوا يهاجمونهم هجوما عنيفا بعبارات لاذعة واتهامات فظيعة . فأجاب اولئك بلهجة لا تقل قسوة وعنفا ، حتى خشينا ان يصل النزاع الى درجة لا يعود العقل والاتزان يسودان الجلسة . بل ان احد الزملاء قال لي ، فيما بعد ، انه اعتقد ان احدا لن يخرج حيا من بهو الاجتماع .

حسم الخلاف بتوزيع القيادات بين الضباط

وعلى اي حال ، فقد نتج من هذا التصادم امر لم يكن في الحسبان . وهو ان جماعة حمدون وجماعة البزري ، بعد ان بداوا في مطلع الاجتماع يتراشقون بالكلام ، فيقول النفوري لحمدون مثلا : انت جدير بالاحالة على المحكمة العسكرية للحكم عليك بالاعدام لتمردك على رؤسائك ، شعروا بأن انقسامهم لن يفيد منه الا اخصامهم العقداء « الشوام » . فصرخ البزري بحمدون : « قم ، يا مصطفى ، وارجع قطعتك ونحن نتفاهم ، بعضنا مع بعض . » وبالفعل ، قام البزري والسراج والنفوري والصباغ ونظام الدين وحمدون وانتحوا جانبا ، ثم عادوا الى حيث كان الاجتماع واعلنوا اتفاقهم وزوال الخلاف . وصرح نظام الدين بانه غدا سيتخذ التدابير التي اتفقوا عليها فيما بينهم .

وهكذا انتهت المشكلة . وصدرت في اليوم التالي القرارات التي تقضي بتعيين البزري رئيسا للشعبة الاولى ، والسراج رئيسا

للشعبة الثانية ، والنفوري رئيسا للشعبة الثالثة ، وحمدون رئيسا للشعبة الرابعة . فاستولى بذلك هؤلاء الضباط الاربعة على مقدرات الجيش ، واستبقوا نظام الدين رئيسا مؤقتا الى ان تم لهم اقصاؤه في شهر آب اللاحـــق . وهكـــذا انفردوا بالعمل العسكري والسياسي . والغريب في هذا التكوين انه مؤلف من عنصرين : البزري والنفوري من الفريق المناوىء للبعثيين ، والسراج وحمدون من الفريق الذي يميل اليهم . وقد حاول هؤلاء الضباط الاربعة ان يوحدوا صفوف الضباط ، لكنهم لم يفلحوا . ثم تبين لهم انهم ، هم انفسهم ، غير متفاهمين ولا يمكن لهم يتفاهموا على اتجاه واحد . وقد ظهر لهم الاختلاف الشديد القائم لدى عناصر التجمع القومي الذي يضم الحزب الوطني وحزب البعث والمستقلين والشيوعيين . وهو اختلاف كان سيؤدي بالحكومة الى الانهيار ، بحيث يسيطر اعضاء حزب الشعب على الموقف السياسي . وكان هؤلاء الضباط الاربعة يكرهون الشعبين كرها شديدا ، ولا يقبلون بعودتهم الى الحكم ، على اي وجه من الوجوه . ولعل الاعتقاد بفشل المدنيين في الحكم حمل الضباط على التفكير بتسلم الحكم . لكن اختلافهم فيما بينهم حال دون تحقيق هذه الفكرة . وللخلاص من هذا المأزق ، ومن مسؤولية الحكم في دمشق، لجأوا الى الرئيس جمال عبدالناصر والى اقامة الوحدة بين مصر وسورية . ولا اقصد بذلك ان فكرة القومية العربية وامنية الوحدة العربية كانت بعيـــدة عن اذهانهم ، لكن اجتماعهم السري وذهابهم الى القاهرة بدون علم الحكومة والحاحهم على الرئيس عبد الناصر في تحقيق الوحدة وتسليمهم بجميع شروطه وقبولهم طي الكيان السوري ، انما جاء في وقت ظهر فيه تضعضع التجمع القومي ، لا قبل هذا التضعضع ، حين كانت الامور سائرة على خير ما يشتهون . وعلى كل حال ، فان هذا الامر يتصل ببحث كيفية اعلان الوحدة ، وسآتي على توضيحه في حينه .

انسحاب الاردن من المجموعة العربية

وقبل ان اختم هذا الفصل ، اود ان استعرض مسألة انشقاق الاردن عن الصف العربي . وابدأ بالقول ان اي مجهود عربي مخلص لتوحيد كلمة العرب معرض لمؤامرات اجنبية تعمل فورا على تفشيله . ولذلك لم يرق اتفاق كلمة سورية ومصر والاردن والسعودية ، فلعبت الاصابع الاجنبية لتفكيك هذا الاتفاق . وكنا قد بذلنا الجهود الحثيثة لحمل الاردن على الانضمام للجبهة المصـــرية — السورية — السعودية ، فعقدنا اتفاقا تعهدت فيه مصر والسعودية وسورية بتحمل اعباء الجيش الاردني ، بدلا من بريطانيا . وقبلت سورية

ان تتحمل عشرين بالمئة من هـــذه المعونة ، رغم الاجحاف في تخصيصها بهذه النسبة .

وهكذا الغى الملك حسين اتفاقه مع بريطانيا واقصى غلوب عن قيــادة الجيش الاردني . وتولى النابلسي الحكم ومعه وزراء ميالون الى الجبهة العربية . لكن سرعان ما لعبت الايدي الاجنبية مستغلة موقف بعض الوزراء الاردنيين البعثيين من الملك حسين ، بحيث بات يخشى على عرشه من ان تحرمه منه الفكرة الجمهورية . ولم يكتف الغربيون باثارة مخاوف الملك حســين ، بل ان رئيس جمهورية لبنان كميل شمعون عمل على استجلاب الملك الشاب والضرب على اوتاره الحساسة . فعمد الملك الى ازاحة كابوس الخطر الذي احدق به ، فضرب ضربته بشجاعة ومهارة . اذ عزل حكومة النابلسي وحبس بعض رجالها واستولى على زمام الجيش بفضل جبن قائده ابي نوار الذي لم يكن الرجل القدير على الاطاحة بعرش سيده . فهرب الى سورية حيث التجأ واختبأ ثم ذهب الى القاهرة منضما الى صفوف اللاجئين الاخرين . ثم جاء الخياري الذي كـــان متفقا مـــع ابي نوار ، كما بـــدا فيما بعد ، على القيام بانقلاب عسكري والاطاحة بعرش الهاشميين والتفاهم مع سورية ومصـــر .

وقد وردت الينا انباء عـــزل حكومة الاردن من قائد الفرقة السورية المرابطة في تلك البـــلاد ، فاجتمعنا فورا في دار رئيس الجمهورية . وسعى الرئيس للتكلم مع الملك بالهاتف ، فاجيب مرتين بان الملك غير موجود في القصر . وبعد الالحاح المتواصل ، رضي الملك ان يجيب على الهاتف قائلا ان الامر داخلي وانه يسيطر على الموقف . الا ان اللهجة التي كان الملك يتكلم بها كانت تدل على ما في نفسه من شعور ضدنا . وفي اليوم التالي طلب الملك سحب الفرقة السورية ، فاستجبنا لطلبه . لكن الصحافة بدات حملتها على الملك ، فتوترت العلاقات بين الدولتين ، لا سيما ان صلاح الدين البيطار ، الوزير البعثي ، لم يعمـــــل على تهدئة الحال ، بل اشعل النار واذكاها . وهكذا انسحب الاردن من المجموعة الرباعية ، بعد ان سلمناه من الاسلحة والذخائر كمية عظيمة .

وبعد هذا التأزم ، سافر الرئيس القوتلي الى الرياض للسعي عند الملك سعود لاعادة الحسين الى الحظيرة . وذلك علما منه بان للاول على الثاني دالة كبرى . وصحب القوتلي في هذه الرحلة كل

من فاخر الكيالي واللواء نظام الدين ، فحطوا بالقاهرة اولا وبحثوا الامر مع عبد الناصر الذي شجعهم على المضي في محاولتهم ، ثم ارفقهم باللواء عبد الحكيم عامر .

القوتلي يلقى في السعودية استقبالا غير ودي

ولما وصلت طائرة القوتلي الى جدة لم يكن في استقباله سوى الشيخ يوسف ياسين . وشعر رئيس الجمهورية بأن الجو غير صاف ، فسال عن الملك فاجيب بانه في مكة . فذهب الى الفندق وترك حوائجه فيه ، ثم ركب السيارة الى مكة المكرمة . وبعد ان قام بالطواف حول الكعبة ، ذهب الى قصر الملك . وهناك اجلسوه في احد الابهاء نحو نصف ساعة ، ثم دعي بعدها الى المثول بين يدي الملك ، وكان وحده .

ولا ريب في ان الملك اراد ، على هذا النحو من عدم العناية بزائره الذي هو صديق حميم له ، اضـــافة الى مقامه كرئيس جمهورية عربية صديقة ، اظهار عدم ارتياحه لخطة مصر وسورية . وبعد برهة طويلة ، دعي مرافقو الرئيس الى حيث كان جالسا مع الملك واستمعوا الى هجوم عنيف وجهه سعود الى الرئيس عبد الناصر ، متهما اياه بمحاولة اغتياله بواسطة رجـــل اوصت به السفارة المصرية في جدة.فدخل القصر وانتهز الفرصة لوضع كميات من المتفجرات تحت السرير الذي ينام عليه الملك .

وحين اكتشفت المؤامرة وحقـــق مع الرجل ، اعترف بأن المصريين ارسلوه لاغتيال المـــلك سعود . فاكتفى الملك بارساله مخفورا ، مع اوراق التحقيق ، الى الحكومة المصرية في القاهرة .

فشعر الحاضرون ان الجو معكر ، وان الخوف على تضعضع الجبهة العربية لا ياتي من الناحية الاردنية فحسب ، بل يتعداها الى المملكة السعودية ايضا .

ولم تنفع الاقسام التي حلـفها اللواء عامر ببراءة الحكومة المصرية من هذا الفعل ، فظل الملك سعود مقطب الوجه ، غير قانع الا بصحة الواقعة . ولم تفد محاولات القوتلي تخفيف حدة غضبه .

واما الامر الـــذي قدم القوتلي لاجله ، فلم يظهر الملك كبير اهتمامه به . واكتفى بالقول انه سيتصل بسمير الرفاعي .

وعاد الوفد صباحا الى جدة . ولما دخل الاعضاء الى غرفهم لتغيير ملابسهم لم يجدوها في الخزائن التي كانوا علقوها فيها قبل سفرهم الى مكة . وحين سالوا عنها ، اجابهم الخدم بانها وضعت في الحقائب ونقلت الى المطار ، حيث تنتظرهم الطائرة لحملهم الى

سورية . وكان هذا الموقف ازرى موقف جابهه القوتلي في حياته : ان يطرد طردا لبقا ـــ اذا صح التعبير ـــ من مملكة صديقه سعود ؟

ولم يقابل القوتلي هذا الاحتقار باية ردة فعل ، بل توجه الى المطار . وهناك شاهد الملك سعود يمتطي طائرة ، دون ان يودعه . فركب الطائرة المخصصة له مع رفاقه ورجع الى القاهرة ، خائبا مقهورا .

القوتلي يجتمع الى عبد الناصر في القاهرة

وعندما اجتمع الوفد بالسيد جمال عبد الناصر واطلعه على ما حصل في مكة استشاط غضبا وقال : « اذا كان الامر كذلك حق لسعود ان يكون غاضبا ! » واقسم بأن احدا لم يطلعه على التهم التي يوجهها الملك . وقنع القوتلي بأن ليس لعبـــد الناصر دخل في هذه المحاولة ، واسندها الى بعض رجال حاشيته .

وهكذا تفرق الجمع وانقسمت الجبهة العربية الى جزئين : الواحد يمشي وفقا للخطط الاميركية ، والثاني يتجنب الوقوع في حبائلها .

وعلى اثر انفراط هذه الجبهة سألني صحفي عما اذا كانت الحكومة السورية لا تزال عازمة على تسديد حصتها من المعونة المالية للاردن ، فاجبت بالنفي وحملت على الملكين سعود والحسين حملة قاسية اثارت نقمة الملك سعود ، فراح يرغي ويزبد ويهدد .

ثم طلب من الرئيس القوتلي اقصائي عن الوزارة ، وصدور تصريح رسمي من مجلس الوزراء يشجب تصريحي ، واعتذاري اليه . فضحكت عندما بلغني ذلك واعلنت في مجلس الوزراء ان الملك سعود يتدخل فيما لا يعنيه من شؤون سورية الداخلية ، وان مجلس الوزراء لا يجوز ان يصدر بيانا ما بهذا الشأن . فالوزراء يتصرفون بحق ابداء رأيهم الخاص في اية قضية . اما اعتذاري فغير وارد اطلاقا . وابلغ الملك سفيره في دمشق بأن يسافر الى بيروت مهددا بقطع العلاقات السياسية . ولم يخفنا هذا التهديد ولم نعبأ به ، فراحت الجرائد المأجورة وعلى رأسها الايام ـــ وصاحبها نصوح بابيل معروفة بماضيه وحاضره ـــ يكيل لي الاهانات ويحمل على الحكومة لبقائي فيها . وفات الملك اننا كنا نعيش في جو ديموقراطي نيابي يتولى اعضاء مجلس النواب الموافقة على تأليف الحكومات واستمرار الثقة بها ، واننا لسنا مملكة كمملكته يعين فيها الوزير ويعزل حسب مشيئة الملك او الامر واهوائه ومطامعه .

ولئن كان القوتلي يريد في قرارة نفسه ابعادي من الحكومة ،

لا سيما بعد ان كان مني ما كان من احباط المؤامرة التي اشترك فيها لاقصاء السراج واخوانه من اركان وزارة الدفاع ، فهو لم يجرؤ على الافصاح عن رغبته هذه علنا . لكنه صار يعمل ضدي في الخفاء ، وظل يحث العسلي على ارضاء الملك سعود ، بحجة انه اهين ، فوجب استرضاؤه . لكنه تناسى الاهانة التي لقيها منه خلال سفرته الاخيرة الى مكة وطــــرده من الفندق وتحميل حقائبه في الطائرة وتسفيره . ولا غرابة في ذلك ، فالملك سعود اغدق ، ولا يزال يغدق على القوتلي المعاش الشهري والمنح والهدايا منــذ تولى رئاسة الجمهورية في ١٩٤٣ ، بما في ذلك ايام طرده من سورية على اثر انقلاب الشيشكلي . وكان يمده بالاموال اللازمة له في سويسرا . ثم استأجر له قصرا منيفا في الاسكندرية حيث اقام حتى ١٩٥٥ ينفق عن سعة لا تتفق مطلقا مع موارده الخاصة . فما يملكه القوتلي من مزرعته في الغوطة ومن حصته في فندق بدمشق لا يكفل له اود العيش الا في مستوى عادي .

فالقوتلي المدين لسعود ولابيه عبد العزيز من قبله لا يستطيع الا الرضوخ لما يتلقاه من تعليماتهما واوامرهما . واضافة الى ذلك ، فانه جبان لا يقف موقف البطولة الا عندما يدفع اليه من قبل ممثل دولة كبيرة . وهو يخضع للقوة ويطاطىء راسه امامها ، ويقبل بالامر الواقع خوفا على رئاسته وعلى نفسه . ولم ار منه في رئاسته الاخيرة موقفا عنيدا او اصرارا على اي موضوع . وساورد شواهد على هذا الامر في ما يلي من الفصول .

فهرس الاعلام

ا

ب

ت

ث

ج

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

مطبعة الحريّة - بيروت
تلفون : ٣٢٠٤٤٠

طباعة ثالثة

بناء على الطلب المتكرر الملح من السادة القراء الكرام في الوطن العربي:
قررت ادارة الدار المتحدة للنشر والتوزيع في بيروت تلبية هذا الطلب الكريم فأعادت طباعة مذكرات

المرحوم خالد بك العظم

- رئيس وزراء سوريا السابق -

التي صدرت عام ١٩٧٢.
لقد راعينا في هذه الطبعة الدقة المتناهية وحرصاً على ان تكون كسابقاتها دقيق في نقل كل ما تضمنته هذه المذكرات.
اننا نرجو بهذا العمل ان نكون قد لبيّنا طلب القراء الاكارم وحققنا ما يرغبون فيه.

الناشر